سلسلة شروحات ومؤلفات معالي الشيخ (١١)



شرح
فتح المجيد
لشرح كتاب التوحيد

لشيخ الإسلام
محمد بن عبد الوهاب التميمي
أجزل الله له المثوبة والمغفرة

تأليف
الشيخ عبد الرحمن بن حسين بن محمد بن عبد الوهاب
أجزل الله له المثوبة والمغفرة

الشرح لمعالي الشيخ
صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ
غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته

تحقيق وعناية
عادل بن محمد مرسي رفاعي
غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته وللمسلمين

الجزء الثالث



مكتبة دار الحجاز
للنشر والتوزيع



سلسلة شروحات ومؤلفات معالي الشيخ (١١)

شرح
فتح المجيد
لشرح كتاب التوحيد

لشيخ الإسلام

محمد بن عبد الوهاب التميمي

أجزل الله له المثوبة والمغفرة

تأليف

الشيخ عبد الرحمن بن حسين بن محمد بن عبد الوهاب

أجزل الله له المثوبة والمغفرة

الشرح لمعالي الشيخ

صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ

غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته

تحقيق وعناية

عادل بن محمد مرسي رفاعي

غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته ولمشايخه

الجزء الثالث

مكتبة دار الحجاز
للنشر والتوزيع



عنوان المصنف: شرح فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد

تحقيق: عادل محمد مرسي رفاعي

رقم الإيداع: ١١١٤٢ / ٢٠١٢

الترقيم الدولي: ٩ - ١٩ - ٥٢٣٢ - ٩٧٧ - ٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ



للنشر والتوزيع

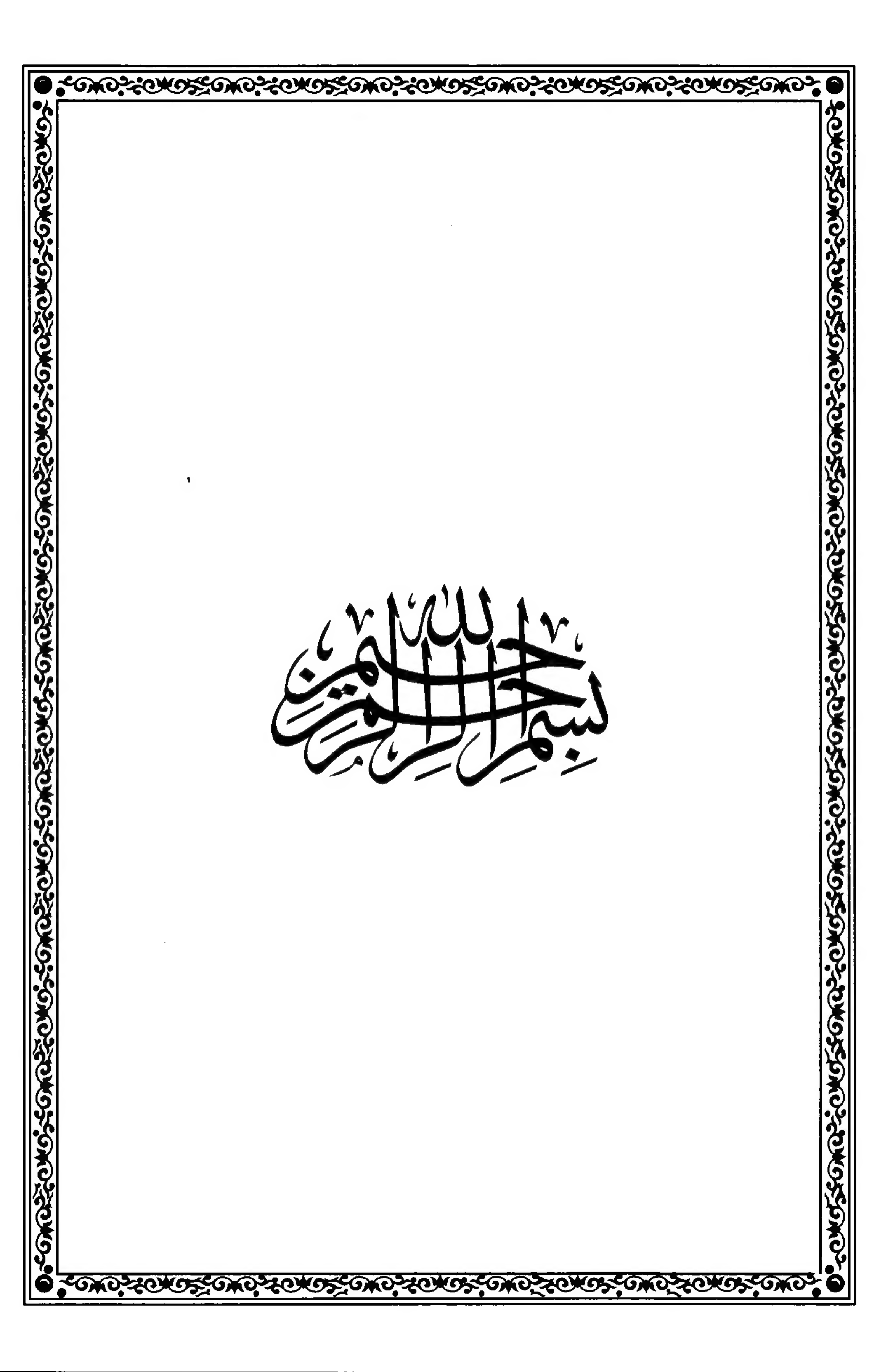
الإدارة والمبيعات جوال: ٠٠٩٦٦٥٦٧٣٣٣٤١٧ - ٠٠٢٠١١١٦٨٩٩١٠٠ - ٠٠٢٠١٠٦٩٠٥٧٥٧٣

الإسكندرية - ١٧٥ ش طيبة سبورتنج بجوار مسجد الصديق هاتف: ٠٣/٥٤٦١٥٨٣ - جوال: ٠١١١٦٨٣٣٥٥١

القاهرة - ٦ ش المدرسة متفرع من ش البيطار - خلف الجامع الأزهر الشريف - هاتف: ٠٢/٢٥١٠٧٤٧٢

جوال: ٠١١١٦٨٣٣٥٥٠ - فاكس: ٠٣٤٣٨١٥٠٩

البريد الإلكتروني: dar_alhijaz@hotmail.com


بسم الله الرحمن الرحيم

٣٨ - بَابُ

قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٢﴾﴾ [النساء: ٦٠-٦٢].

ش: قوله: (بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [النساء: ٦٠] **الآيات).**

قال العماد ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: والآية ذامة لمن عدل عن الكتاب والسنة، وتحاكم إلى ما سواهما من الباطل، وهو المراد بالطاغوت ههنا(١).

وتقدم ما ذكره ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في حده للطاغوت، وأنه كل ما تجاوز به العبد حده من معبود أو متبوع أو مطاع، فكل من حاكم إلى غير كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فقد حاكم إلى الطاغوت الذي أمر الله تعالى عباده المؤمنين أن يكفروا به، فإن التحاكم ليس إلا إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ومن كان يحكم بهما، فمن تحاكم إلى غيرهما، فقد تجاوز به حده، وخرج عما شرعه الله ورسوله ﷺ وأنزله منزلة لا يستحقها، وكذلك من عبد شيئًا دون الله، فإنما عبد الطاغوت، فإن كان المعبود

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ٥٢٠).

....

صالحًا، صارت عبادة العابد له راجعة إلى الشيطان الذي أمره بها؛ كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَاؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ ﴿٢٨﴾ فَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ ﴿٢٩﴾ هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [يونس: ٢٨-٣٠]، وكقوله: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَٰؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾﴾ [سبأ: ٤٠-٤١]، وإن كان ممن يدعو إلى عبادة نفسه، أو كان شجرًا أو حجرًا أو قبرًا وغير ذلك مما يتخذه المشركون أصنامًا على صور الصالحين والملائكة وغير ذلك، فهي من الطاغوت الذي أمر الله تعالى عباده أن يكفروا بعبادته، ويتبرؤوا منه، ومن عبادة كل معبود سوى الله كائنًا من كان، وهذا كله من عمل الشيطان وتسويله، فهو الذي دعا إلى كل باطل، وزينه لمن فعل، وهذا ينافي التوحيد الذي هو معنى شهادة أن لا إله إلا الله. فالتوحيد هو: الكفر بكل طاغوت عبده العابدون من دون الله؛ كما قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ [الممتحنة: ٤]، وكل من عبد غير الله، فقد جاوز به حده، وأعطاه من العبادة ما لا يستحقه.

قال الإمام مالك رحمه الله: الطاغوت: ما عبد من دون الله.

....

وكذلك من دعا إلى تحكيم غير الله ورسوله، فقد ترك ما جاء به الرسول ﷺ، ورغب عنه، وجعل لله شريكًا في الطاعة، وخالف ما جاء به رسول الله ﷺ فيما أمره الله تعالى به في قوله: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٤٩]، **وقوله تعالى:** ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] **فمن خالف ما أمر الله به ورسوله ﷺ بأن حكم بين الناس بغير ما أنزل الله، أو طلب ذلك اتباعًا لما يهواه ويريده، فقد خلع ربقة الإسلام والإيمان من عنقه، وإن زعم أنه مؤمن، فإن الله ﷻ أنكر على من أراد ذلك، وأكذبهم في زعمهم الإيمان؛ لما في ضمن قوله: (يَزْعُمُونَ) من نفي إيمانهم، فإنَّ (يَزْعُمُونَ) إنما يقال غالبًا لمن ادعى دعوى هو فيها كاذب؛ لمخالفته لموجبها، وعمله بما ينافيها، يحقق هذا قوله:** ﴿وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ﴾ [النساء: ٦٠]؛ **لأن الكفر بالطاغوت ركن التوحيد؛ كما في آية البقرة، فإن لم يحصل هذا الركن، لم يكن موحدًا، والتوحيد هو أساس الإيمان، الذي تصلح به جميع الأعمال، وتفسد بعدمه؛ كما أن ذلك بين في قوله تعالى:** ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة: ٢٥٦] **الآية. وذلك أن التحاكم إلى الطاغوت إيمان به.**

وقوله: ﴿وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ٦٠].

يبين تعالى في هذه الآية أن التحاكم إلى الطاغوت مما يأمر به الشيطان، ويزينه لمن أطاعه، ويبين أن ذلك مما أضل به الشيطان من

....

أضله، وأكده بالمصدر، ووصفه بالبعد، فدل على أن ذلك من أعظم الضلال وأبعده عن الهدى. ففي هذه الآية أربعة أمور:

الأول: أنه إرادة الشيطان.

الثاني: إنه ضلال.

الثالث: تأكيده بالمصدر.

الرابع: وصفه بالبعد عن سبيل الحق والهدى.

فسبحان الله! ما أعظم هذا القرآن! وما أبلغه! وما أدله على أنه كلام رب العالمين! أوحاه إلى رسوله الكريم، وبلغه عبده الصادق الأمين. صلوات الله وسلامه عليه.

قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١] بين تعالى أن هذه صفة المنافقين، وأن من فعل ذلك أو طلبه، وإن زعم أنه مؤمن، فإنه في غاية البعد عن الإيمان.

قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هذا دليل على أن من دعي إلى تحكيم الكتاب والسنة فأبى، أنه من المنافقين[1].

قوله: ﴿يَصُدُّونَ﴾ لازم، وهو بمعنى: يعرضون؛ لأن مصدره صدودًا، فما أكثر من اتصف بهذا الوصف، خصوصًا ممن يدعى العلم، فإنهم صدوا عما توجبه الأدلة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ إلى أقوال

---

(١) انظر: زاد المعاد (٤/ ٥).

....

من يخطىء كثيرًا ممن ينتسب إلى الأئمة الأربعة في تقليدهم من لا يجوز تقليده، واعتمادهم على قول من لا يجوز الاعتماد على قوله، ويجعلون قوله المخالف لنص الكتاب والسنة وقواعد الشريعة هو المعتمد عندهم، الذي لا تصح الفتوى إلا به.

فصار المتبع للرسول ﷺ بين أولئك غريبًا؛ كما تقدم التنبيه على هذا في الباب الذي قبل هذا.

فتدبر هذه الآيات وما بعدها، يتبين لك ما وقع فيه غالب الناس من الإعراض عن الحق وترك العمل به في أكثر الوقائع. والله المستعان.

الشرح:

فهذا الباب: (بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٦٠] الآية)، في مسألة التحاكم والحكم، فالحكم يجب أن يكون لله عز وجل؛ لأنَّ الله عز وجل جعل الحكم إليه، وقال عز وجل: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧]، وهذا حصر؛ لأنَّ (إن) هذه نافية مع ﴿إِلَّا﴾ تفيد الحصر، حصر المبتدأ في خبره، يعني: حصر الحكم في الله عز وجل، وكذلك قوله عز وجل: ﴿فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِيِّ ٱلْكَبِيرِ﴾ [غافر: ١٢] جعل الحكم له وحده دون ما سواه.

والحكم نوعان: حكم كوني، وحكم شرعي.

فكما أنَّ الحكم الكوني لا منازع لله عز وجل فيه، ولا أحد يدعي المنازعة

فيه، فالله عز وجل هو الذي يحيي ويميت، يحيي من شاء، ويميت من شاء، وهو الذي يفقر ويغني، وهو الذي يصح ويمرض، وهو الذي يوفق ويخذل، وهو الذي يجير من شاء، وهو الذي يعطي من شاء، ويمنع من شاء، وينفع من شاء، ويضر من شاء، ويفيض الخير، ويفتح أبواب رحمته على من شاء من عباده، ويمسكها عن آخرين.

فالله عز وجل له الحكم في الملكوت؛ لأنّه هو ربه، وهو سيّده، وهو المتصرف فيه، ليس لأحد من الملك شيء، هذا الحكم الكوني مختص به عز وجل ، كذلك الحكم فيما يتخاصم فيه الناس يجب أن يكون مرجعه إلى الله عز وجل ؛ لأنّ هذا الملك ملكه، وهذا الأمر أمره عز وجل ، فالحكم في التخاصم بين الناس يجب أن يرجع فيه الناس إلى الشرع، الذي أنزله الله عز وجل على كل رسول، أنزل الله عز وجل على موسى عليه السلام التوراة، فأمرهم أن يتحاكموا إليها؛ لأنَّ الله عز وجل هو الذي حكم بما فيها، وأنزل الله عز وجل الإنجيل، وأمر الناس أن يتحاكموا إليه: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ﴾ [المائدة: ٤٧]، وقال قبلها: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟﴾ [المائدة: ٤٤] الآية، فالحكم فيما بين الناس من خصومات حق الله عز وجل ، ليس لأحد أن ينازعه فيه، ومن نازعه فيه، فهو طاغوت؛ لأنّه تجاوز حده، وحدّ الإنسان أن يكون مطيعًا لا مطاعًا، ويطاع الإنسان فيما أذن الله عز وجل بطاعته فيه، وأمّا في التحاكم والحكم، فالأمر راجع إلى الله عز وجل بما بلغه إلى رسوله محمّد صلى الله عليه وسلم.

وهذا الباب في الحكم والتحاكم، والباب الذي قبله في تبديل الشرع، وطاعة الناس لمن بدّل الشرع - كما أوضحنا تفصيل ذلك -، فالمقامات إذًا في هذه المسألة متنوّعة، فمنها مقام تبديل الشرع، وهو مقام من سنّ شرعًا غير شرع الله، وهناك مقام الحاكم بغير شرع الله أو بالدين المبدّل،

وهناك أمر المتحاكم إلى هذا الحاكم بالشرع المبدّل، وهناك المُحِلّ والمُحرّم لمن جعل الشرع المبدّل، ولو لم يتحاكم إليه، فالصور متعدّدة.

وهذه الآية التي صدر بها الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ الباب فيها دلالة على أنَّ الطاغوت يجب أن يُكفر به، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ﴾، وجعل إرادتهم التحاكم إلى الطاغوت نافية للإيمان، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ جعلهم زاعمين لذلك، والزعم هو القول الذي قد يكون صاحبه صادقًا فيه، وقد يكون كاذبًا، فيطلق الزعم على المشكوك فيه، ويطلق على الكذب، فيقال: زعم فلان كذا، يعني: قال على جهة الشكّ، وزعم فلان كذا، أي: قال كاذبًا، ويقال أيضًا: زعم بمعنى قال، بدون شكّ ولا كذب؛ كما جاء في السنة عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**نُهِينَا أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ، فَكَانَ يُعْجِبُنَا أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ الْعَاقِلُ، فَيَسْأَلَهُ، وَنَحْنُ نَسْمَعُ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَتَانَا رَسُولُكَ فَزَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَكَ، قَالَ: صَدَقَ...**»[(١)]، فقوله: «**أَتَانَا رَسُولُكَ فَزَعَمَ**»، هذا فيه ذكر القول الذي يكون مشكوكًا فيه عند المتكلّم، وقوله عَزَّوَجَلَّ هنا: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ جعل دعواهم الإيمان مع إرادتهم التحاكم إلى الطاغوت، جعلها زعمًا، وهذا يدلّ على أنّهم كاذبون في ذلك، ولأنّه قال: ﴿وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾، وقوله هنا: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾ فيه اعتبار الإرادة حين التحاكم، فمن لم يرد في التحاكم، فإنّه لا يدخل في هذا الوعيد، والإرادة تفسّر في هذا المقام بالرضا؛ كما جاء في الأثر الأخير في هذا الباب: (**نَزَلَتْ فِي رَجُلَيْنِ**

---

(١) أخرجه البخاري (٦٣)، ومسلم (١٢)، واللفظ لمسلم.

اخْتَصَمَا، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: نَتَرَافَعُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ الآخَرُ: إِلَى كَعْبِ بْنِ الأَشْرَفِ، ثُمَّ تَرَافَعَا إِلَى عُمَرَ، فَذَكَرَ لَهُ أَحَدُهُمَا القِصَّةَ، فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يَرْضَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ: أَكَذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَضَرَبَهُ بِالسَّيْفِ، فَقَتَلَهُ)[1]، فهنا يعتبر أن يكون مريدًا للتحاكم إلى الطاغوت؛ لأنَّ الله عز وجل قال: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾، وهذا القيد معتبر؛ لأنَّه قد يكره في التحاكم إلى الطاغوت، فيتحاكمون لا على وجه الإرادة لذلك التحاكم، الإرادة المتضمّنة لمعنى الرضى، وقد يتحاكم لأنَّه يعلم أنَّ هذا الحكم موافق للشرع، مثاله: من يكون في بلد يحكم فيه أهله بالقانون، واعتُدي عليه في أهله أو في ماله أو في نفسه، ويريد أن يأخذ حقّه من هؤلاء من جهة القانون، فهنا إذا كان القانون في هذه المسألة يعطيه حقًا لم يعطه الله عز وجل إيّاه، وتحاكم إليه، وطلب الحقّ من عندهن ورضي بذلك، فإنّه مريد للتحاكم إلى الطاغوت، وأمّا إذا كان ما فيه يوافق ما في شرع الله عز وجل ، فإنّه يتحاكم غير مريد للتحاكم، ولكن يتحاكم ليأخذ حقّه الذي ثبت بالشرع، مثل: أن يكون في القانون أن من اعتدى على مال أحد، فإنّه يردّ إليه ماله، فلان اعتدى عليّ، وأخذ سيّارتي، أخذ مالي، فيرفع إلى هؤلاء، فيحكمون له بهذا المال، وهذه السيارة، فيرجع إليه حقّه، فهذا ثابت في الشرع، فإذا رفع، فتكون الصورة صورة مرافعة إلى القانون، ولكنه غير مريد للتحاكم إلى الطاغوت، وإنّما هو مريد للتحاكم إلى شرع الله، وحاكم إلى الطاغوت؛ لأنّه يعلم أنّ ما في حكمه هو في شرع الله عز وجل ، فتكون نيّته أن يأخذ ما جعله الله عز وجل له.

ففي قوله هنا: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾ فيه اعتبار هذا القيد، وقوله: ﴿ٱلطَّٰغُوتِ﴾ كما ذكر ابن القيم أنّه (فعلوت) من الطغيان،

---

(١) سيأتي تخريجه (ص٤١).

وهو: ما تجاوز به العبد حدّه من معبود أو متبوع أو مطاع؛ لأنَّ حقيقة الطاعة أن تكون لله عَزَّوَجَلَّ، والعبد المسلم يجب عليه أن يفرد الله عَزَّوَجَلَّ بالطاعة في الحكم والتحاكم، ولا يتحاكم إلّا إلى شرع الله؛ لأنّ الحكم لله ومن حاكم إلى غير شريعة الله، فقد حاكم إلى الطاغوت، والطاغوت أُمرنا بالبراءة منه وبالكفر به؛ كما قال هنا عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ﴾ فيما قبل هذه الآية من الآيات؛ كما في قوله: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦]، فالكفر بالطاغوت من معنى كلمة التوحيد، فإنَّ كان الطاغوت من جهة العبادة وعبادة غير الله، فإنَّ الكفر به هو معنى (لا إله إلّا الله)، والطاغوت إذا كان مطاعًا، فإنَّ الكفر به داخل في معنى الشهادتين جميعًا، بالشهادة لله بالألوهية وحده؛ لأنّ من معاني الألوهية الطاعة، ولأنّ من العبادة الطاعة، والإله هو المعبود، وداخل في قوله: (وأشهد أنّ محمدًا رسول الله)؛ لأنّ معنى ذلك أن يرجع إلى النبي ﷺ فيما يختلف فيه الناس، فصار المتحاكم إلى الطاغوت عن رضى وعن إرادة، صار قد انتفى عنه، أو صار غير محقّق للشهادتين جميعًا، إذا كان راضيًا بذلك مريدًا له؛ كما جاء في الآية، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾، وهذا من البيان العظيم في أن التحاكم إلى غير حكم الله من الضلال البعيد، وأنّه من الشيطان، وأن كل من حاكم إلى غير شريعة الله - وهو مريد لذلك -، فإنّه قد أضلّه الشيطان ضلالًا بعيدًا، والحاكم بالطاغوت والمتحاكم إليه وما سواه في الحكم إذا كانا مريدين راضيين بذلك، وأمّا إذا كان الحاكم حكم في ذلك في مسالة أو مسألتين، أو في بعض الأشياء، ولم يكن متحاكمًا إليه عن رضا، وإنّما غلبته نفسه في مسألة أو مسألتين من جهة الشهوة، وكذلك المتحاكم، فإنّهم غير داخلين في قوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى

﴿ٱلطَّٰغُوتِ﴾؛ لأنَّ القاضي قد يحكم في مسألة بشهوته، وقد يستحضر في هذا الحكم حكم العرف القبلي مثلًا، أو حكم شيخ البادية، فيجامله بذلك، وهو كاره لهذا الحكم، بخلاف الحاكم - يعني: القاضي - الذي يلتزم الحكم بالطاغوت، فهذا كافر بالتزامه، فالتزام حكم الطاغوت من الحاكم كفر؛ لأنّه لا يباح لأحد أن يحكم بغير شريعة الله عَزَّوَجَلَّ، وغلبة الشهوة تكون في صورة أو صورتين.

أمّا التزام الحكم بالطاغوت، وأن يكون فلان معروفًا بأنّه يحكم بالقانون، ويلزم به، فإنّ هذا خروج عن توحيد الله عَزَّوَجَلَّ.

لهذا ينبغي في هذه المسألة - كما ذكرت - التفريق بين صورها المختلفة، بين تبديل الدين، والطاعة في تبديل الدين باعتقاد ذلك - كما ذكرنا في الباب السابق -، وبين الحاكم وبين المحكوم، والمحكوم صور أحواله، والحاكم صور أحواله، والله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقال: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]، وقال: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧]، فالذي لا يحكم بالشرع كافر، ظالم، فاسق، وهل الكفر كفر أكبر أو أصغر؟ راجع إلى التفصيل الذي ذكرته آنفًا، ولهذا جاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّه قال في هذه الآية: **(ليس هو الكفر الذي تذهبون إليه)**[1]، ليس هو كمن كفر بالله وملائكته وكتبه ورسله، كذلك قال عطاء وطاووس وجماعة من أصحاب ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ وذلك لأنَّ الحكم والتحاكم هذا عمل، والعمل يكتنفه أحوال، فإن كان مع العمل اعتقاد بالحل والجواز، يعني: العمل بالمحرّم معه اعتقاد بالحل والجواز، فهذا كفر في كلّ المسائل، وأمّا ترك العمل مجردًا، فإنَّه لا يكفر به الكفر الأكبر

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٣٤٢)، والبيهقي في السنن (٨/ ٢٠).

بمجرد الترك، بل يحتاج إلى تفصيل؛ لأنَّ الصحابة ﷺ أجمعوا على أن الأعمال جميعًا المأمور بها تركُها ليس بكفر إلا الصلاة؛ كما قال شقيق بن عبد الله فيما رواه الترمذي وغيره: «**كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ لا يَرَوْنَ شَيْئًا مِنَ الأَعْمَالِ تَرْكُهُ كُفْرٌ غَيْرَ الصَّلاةِ**»[1].

والحكم بما أنزل الله واجب، وتركه ليس مثل ترك الصلاة، فإنَّه قد يكون أعظم إذا كان معه اعتقاد أو حاكَمَ راضيًا، يكون أعظم من ترك الصلاة؛ لأنّه رجع إلى منافاة التوحيد، وقد يكون أصغر إذا كان حاكم من غير استحلال، أو حكم في مسألة أو مسألتين على غير استحلال، كمن أُعطي رشوة، فحكم بغير حكم الله، وكمن كانت له شهوة، فحكم بغير حكم الله.

فإذًا المسألة لا بد فيها من التفصيل، والأصل فيها أنّنا نقول: الحكم بغير ما أنزل الله كفر بهذا الإطلاق، ومن حكم بغير ما أنزل الله، فهو طاغوت؛ كما قال عَزَّجَلَّ: ﴿وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ﴾ ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾، والطاغوت اسم للقانون، واسم للحاكم به.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٢٢)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٤٩٠- ٥٠٦)، والحاكم في المستدرك (١/ ٤٨).

وَقَــوْلِــهِ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١].

ش: قال أبو العالية في الآية: يعني: لا تعصوا في الأرض؛ لأن من عصى الله في الأرض، أو أمر بمعصية الله، فقد أفسد في الأرض؛ لأن صلاح الأرض والسماء إنما هو بطاعة الله ورسوله(١).

وقد أخبر تعالى عن إخوة يوسف عليه السلام في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾ [يوسف: ٧٠]، **إلى قوله:** ﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ﴾ [يوسف: ٧٣]، **فدلت الآية على أن كل معصية فساد في الأرض.**

ومناسبة الآية للترجمة: أن التحاكم إلى غير الله ورسوله من أعمال المنافقين، وهو الفساد في الأرض.

وفي الآية: التنبيه على عدم الاغترار بأقوال أهل الأهواء، وإن زخرفوها بالدعوى.

وفيها التحذير من الاغترار بالرأي ما لم يقم على صحته دليل من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فما أكثر من يصدق بالكذب، ويكذب بالصدق إذا جاءه، وهذا من الفساد في الأرض، ويترتب عليه من الفساد أمور كثيرة، تخرج صاحبها عن الحق، وتدخله في الباطل. نسأل الله العفو والعافية والمعافاة الدائمة في الدين والدنيا والآخرة.

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٤٤، ٤٥) من طريق أبي جعفر الرازي عن الربيع عن أبي العالية، وأخرجه الطبري في تفسيره (١/ ١٢٥) من طريق أبي جعفر الرازي عن الربيع، ولم يذكر أبا العالية.

....

فتدبر، تجد ذلك في حال الأكثر إلا من عصمه الله، ومنَّ عليه بقوة داعي الإيمان، وأعطاه عقلًا كاملًا عند ورود الشهوات، وبصرًا نافذًا عند ورود الشبهات، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم.

الشـرح:

قـولـه: (وَقَـوْلِـهِ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١]).

الإفساد في الأرض بتحكيم غير شرع الله، وبالإشراك بالله، فالأرض إصلاحها بالشريعة وبالتوحيد، وإفسادها بالشرك بأنواعه الذي منه الشرك في الطاعة؛ ولهذا ساق الشيخ هذه الآية تحت هذا الباب لأجل أن يبين أن صلاح الأرض بالتوحيد، الذي منه إفراد الله عَزَّوَجَلَّ بالطاعة، وأن لا يُحَاكم إلّا إلى شرعه، وأن إفساد الأرض بالشرك، الذي منه أن يُجعَل حكم غير الله عَزَّوَجَلَّ جائزًا في التحاكم إليه.

وهذه الآية ظاهرة في أن من خصال المنافقين أنهم يسعون في الشرك وفي وسائله وأفراده، ويقولون: إنما نحن مصلحون، وفي الحقيقة أنهم هم المفسدون، ولكن لا يشعرون؛ لأنهم إذا أرادوا الشرك، ورغِبوا فيه، وحاكَموا، وتحاكموا إلى غير شرع الله، فإن ذلك هو الفساد، والسعي فيه سعيٌ في الإفساد.

وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

ش: قال أبو بكر بن عياش[(١)] في الآية: إن الله بعث محمدًا ﷺ إلى أهل الأرض، وهم في فساد، فأصلحهم الله بمحمد ﷺ، فمن دعا إلى خلاف ما جاء به محمد ﷺ فهو من المفسدين في الأرض[(٢)].

وقال ابن القيم رحمه الله: قال أكثر المفسرين: لا تفسدوا فيها بالمعاصي والدعاء إلى غير طاعة الله بعد إصلاح الله لها ببعث الرسل، وبيان الشريعة، والدعاء إلى طاعة الله، فإن عبادة غير الله، والدعوة إلى غيره، والشرك به هو أعظم فساد في الأرض، بل فساد الأرض في الحقيقة إنما هو بالشرك به ومخالفة أمره، فالشرك والدعوة إلى غير الله وإقامة معبود غيره، ومطاع متبع غير رسول الله ﷺ هو أعظم فساد في الأرض، ولا صلاح لها، ولا لأهلها إلا أن يكون الله وحده هو المطاع، والدعوة له لا لغيره، والطاعة والاتباع لرسوله ليس إلا، وغيره إنما تجب طاعته إذا أمر بطاعة الرسول ﷺ، فإذا أمر بمعصية وخلاف شريعته، فلا سمع ولا طاعة.

ومن تدبر أحوال العالم، وجد كل صلاح في الأرض، فسببه توحيد

---

(١) هو الإمام أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي مولاهم الكوفي، شيخ الكوفة في القراءة والحديث، قال الإمام أحمد: (قد اختلفوا في اسمه، وغلبت عليه كنيته).ا.هـ. فقيل: اسمه شعبة، وقيل: محمد، وقيل: اسمه كنيته، وقيل غير ذلك، توفي سنة ثلاث وتسعين ومائة. انظر: تاريخ بغداد (١٤/ ٣٧١)، والوافي بالوفيات (١٠/ ١٥١)، والعبر (١/ ٣١١)، وشذرات الذهب (١/ ٣٣٤)، وطبقات الحفاظ (ص١١٩).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ١٥٠١)، (٥/ ١٥٢٠). وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٣/ ٤٧٦، ٤٧٧) لأبي الشيخ في التفسير.

....

الله وعبادته وطاعة رسوله، وكل شر في العالم، وفتنة وبلاء وقحط، وتسليط عدو، وغير ذلك، فسببه مخالفة رسوله، والدعوة إلى غير الله ورسوله. ا.هـ(١).

ووجه مطابقة هذه الآية للترجمة: أن التحاكم إلى غير الله ورسوله من أعظم ما يفسد الأرض من المعاصي، فلا صلاح لها إلا بتحكيم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وهو سبيل المؤمنين؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

الشرح:

هذه الآيات فيها أن المنافقين من خصالهم عدم الرضا بحكم الله عز وجل وحكم رسوله، والرغبة عن طاعة الله وطاعة رسوله.

وهذا قد بُيّن في آيات كثيرة؛ كما قال عز وجل: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]، والحكم لله عز وجل، فإذا ترك كترك طاعات الله عز وجل عمومًا، يكون فسادٌ في الأرض، والفساد في الأرض له جهة شرعية يعرفها أهل الشرع، وله جهة دنيوية يعرفها الناس بطبائعهم، والجهة الشرعية هي أنَّ كل من لم يطع الله عز وجل ورسوله، ولم يقرّ في الأرض التوحيد بأنواعه، وينبذ الشرك بأنواعه، ويقيم طاعة الله ورسوله في الحكم والتحاكم في جميع هذه

---

(١) انظر: بدائع الفوائد (٣/ ٥٢٥).

الأمور، فإنَّ الفساد يحصل، وبقدر امتثال العباد لهذه الأمور وتحقيقها في الأرض يكون صلاح أرضهم، وقد قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا﴾؛ لأنَّه أصلح الأرض ببعثة الرسل، أصلح الأرض ببعثة محمد ﷺ أصلح الأرض بتجديد المصلحين لدين الناس، وإرجاع الناس إلى طاعة الله عَزَّوَجَلَّ ، فإعادتهم إلى ما كانوا عليه من التفريط في طاعة الله ورسوله هذا إفساد في الأرض بعد إصلاحها، وكلّما زاد البعد، زاد الإفساد في الأرض، فالأرض الصالحة هي التي يكون فيها تحقيق حق الله عَزَّوَجَلَّ ، وهو التوحيد بأنواعه، ونبذ الشرك بأنواعه، فكلما كانت الأرض أكثر تحقيقًا للشهادتين، كانت أصلح، وإذا كانت صالحة، فإنَّ الله عَزَّوَجَلَّ وعد أهلها بكل خير، ويصرف عنهم الشرّ، وأمَّا إذا كانوا بين هذا وهذا، فيجتمع في الأرض صلاح من جهة وفساد من جهة، وهي لما غلب منها، ولهذا ينتج في آخر الأمر من ذلك إلى أن تكون الأرض دار إسلام أو دار كفر ودار شرك، فدار الإسلام وأرض الإسلام يتفاوت التزامها بالإسلام، فالأرض والمدينة في عهد النبي ﷺ، وفي عهد الخلفاء الراشدين صلاحها ليس كحالها بعد ذلك، وكلّما كان الناس قائمون بأمر الله، كانت الأرض أصلح، وهذا ميزان دقيق يجب أن تزنوا به الأرض والأمور، وهو أنَّه كلّما كان الصلاح أكثر، صار الحبّ أكثر، وكلّما كان فساد الأرض أكثر، صار البغض أكثر، فتكون دار الإسلام المحبوبة هي الدار التي تكون صالحة، والأرض التي تكون صالحة بتحقيق أصول الإسلام، بتحقيق الشهادتين، وإقرار التوحيد، ونبذ الشرك، وطاعة الله ورسوله، ثمّ إذا كان في الأرض ما يوجب الحبّ، ويوجب البغض، فإنَّ المرء يجتمع في قلبه النظر للمحبة من جهة الصلاح الموجود، والنظر في بغض العصيان والفساد في الأرض؛ لأنَّه مأمور بمحبّة ما يحبّ الله ورسوله، وبغض ما يبغضه الله ورسوله ﷺ.

إذًا قــولــه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ هذا يشمل دعوة المنافقين إلى التحاكم إلى دين الله، وعدم التحاكم إلى كبارهم ممّن يحكمون بغير شرع الله، فإذا قيل لهم: لا تفسدوا في الأرض بالمعصية، لا تفسدوا في الأرض بالشرك، لا تفسدوا في الأرض بالتحاكم إلى غير شريعة الله، ﴿قَالُوٓا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ قالوا: هذه القوانين تناسب الأوضاع المعاصرة، وتناسب حالة الناس، وتناسب مااستجدّ، ونحن مصلحون، نريد مصلحة الناس، ونريد ما يصلحهم، ونريد ما تستقيم به أحوالهم.

وفي الحقيقة أنّ هذا الكلام هو كلام المنافقين السابقين؛ لأنّ الله عَزَّوَجَلَّ قال لنا عن المنافقين: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ ﴿١٢﴾﴾ [البقرة: ١١، ١٢]، والفساد والإفساد درجات يتنوّع، يزيد وينقص في حقّ الأرض، وفي حق الناس، وفي حق الولاة، فما بين صلاح زائد، وما بين فساد زائد، وما بين مجتمع هذا وهذا، تارة هاهنا وتارة هاهنا، وهكذا.

فالحكم في هذه المسائل، ينبغي أن يكون راجعًا إلى النصوص وما قرّره أهل العلم، ولا تؤخذ الصفات إجمالية؛ كما عليه بعض الناس من أنّهم يأخذون صفة من صفات المنافقين، ويجعلونها عامة، فيجعلون الذي فيه نوع صلاح وفيه نوع فساد يجعلونه مفسدًا جملة واحدة، وهذا ليس من العدل، والله عَزَّوَجَلَّ بينَ لنا ذلك، والله يعلم المصلح من المفسد، كذلك عباده الراسخون في العلم يعلمون هذا، ويعلمون المصلح، ويعلمون المفسد، ويعلمون من جمع هذا وهذا، فيعاملون كل أحد بحسبه، والوزن ينبغي أن يكون بالقسط وبالعدل وبالإنصاف، فإنّه إذا وزن للناس أمورهم بذلك، كانوا محكمين لما أمر الله عَزَّوَجَلَّ به.

المقصود من ذلك التنبيه على أنَّ من الناس من يجعل مثل هذه المسائل - مسائل الحكم والتحاكم، وما أشبهها - قاعدة مضطردة في وسم كلّ من حصل منه شيء من ذلك بالنفاق الاعتقادي، وقد ألّف فيه بعضهم مؤلفات، وقال: لا نسلب عنهم الإسلام، ولكن نعدهم منافقين، ونقبل منهم الإسلام الظاهر، وهذا ليس بصحيح في أكثر من عني بقوله، أو في كثير ممن عني بقوله.

فالمسألة راجعة إلى العلم، وهذه الصفة فيها إجمال، وتفصيلها وبيانها يكون بالنصوص الأخر.

إذًا فما ذكر هنا فيه التهديد والوعيد، ليس فيه ذكر الوصف المؤسس؛ لأنّ الأوصاف عند أهل العلم في الكتاب والسنة منها أوصاف كاشفة، ومنها أوصاف مؤسسة، والأوصاف الكاشفة: هي التي تكشف عن الصفات العامة، والأوصاف المؤسسة: هي التي تسلب الحكم، وتثبت نقيضه إذا اجتمعت في المرء، وهذا أمر معلوم، فليس كلّ من تخلّق بصفة من صفات المنافقين يكون منافقًا خالصًا، وليس كلّ من كان على شعبة من النفاق، فإنه يحكم عليه بالنفاق، ويعامل معاملة المنافقين، بل مرجع ذلك إلى النصوص؛ ولهذا تجد أنّ أهل العلم لهم نظر في الأحوال غير نظر من لم يكونوا من الراسخين في العلم، وهؤلاء وهؤلاء - كما رأينا في هذا الزمن - يختلف كلامهم، فأهل العلم لهم كلامهم - أعني: الراسخين فيه - والآخرون لهم كلامهم، وحصل من هذه المسائل في اسم النفاق والكفر والحكم والتحاكم... إلى آخره، حصل خلط كثير.

فالواجب على طالب العلم أن يرجع في هذه الأمور إلى النصوص الشرعية، وأن يفقهها على فهم أهل العلم - أعني: الراسخين فيه -؛ لأنّهم الذين يعلمون حدود ما أنزل الله على رسوله.

وقـــولِـــهِ: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

ش: قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: (ينكر تعالى على من خرج عن حكم الله تعالى المشتمل على كل خير، الناهي عن كل شر، وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات، التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله؛ كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الجهالات والضلالات، كما يحكم به التتار من السياسات المأخوذة عن جنكيزخان، الذي وضع لهم الياسق، وهو عبارة عن كتاب أحكام، قد اقتبسها من شرائع شتى من اليهودية، والنصرانية، والملة الإسلامية، وفيها كثير من الأحكام أخذها عن مجرد نظره وهواه، فصارت في بنيه شرعًا، يقدمونها على الحكم بالكتاب والسنة، فمن فعل ذلك، فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله، فلا يحكم بسواه في قليل ولا كثير)[١].

قوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ استفهام إنكار، أي: لا حكم أحسن من حكمه تعالى، وهذا من باب استعمال أفعل التفضيل فيما ليس له في الطرف الآخر مشارك، أي: ومن أعدل من الله حكمًا لمن عقل عن الله شرعه، وآمن، وأيقن أنه تعالى أحكم الحاكمين، وأرحم بعباده من الوالدة بولدها، العليم بمصالح عباده، القادر على كل شيء، الحكم في أقواله وأفعاله وشره وقدره؟

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ٦٨).

....

وفي الآية: التحذير من حكم الجاهلية واختياره على حكم الله ورسوله، فمن فعل ذلك، فقد أعرض عن الأحسن وهو الحق، إلى ضده من الباطل.

الشرح:

قوله عز وجل: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ الهمزة هنا كما ذكر همزة إنكار، وعلى القاعدة أنّ الهمزة إذا أتت بعدها الفاء، فإنّها تكون الفاء عاطفة لما بعدها على جملة محذوفة قبلها، وتقدير الكلام أيعلمون حكم الله عز وجل بعد تنزيله وتفصيله، فحكم الجاهلية يبغون، يعلمون ذلك، فيختارون حكم الجاهلية، وهذا فيه الإنكار على أولئك، وفيه أيضًا التوبيخ لأولئك على هذا القول، وقد ذكر الله عز وجل في هذه الآية أنّ من حكم بغير شرع الله، فقد حكم إلى الجاهلية، والجاهلية منسوبة إلى الجهل.

فإذًا مهما ادعى أصحاب القوانين وأصحاب الأعراف من أهل البادية وأصحاب السلوم المختلفة، مهما ادعوا أنّهم أهل علم، وأهل بصر، وأنّ هذا فيه الصلاح، فهو جاهلية، وإن كان الحاكم به، أو المشرّع له يظنّ نفسه من أهل العلم، أو ليس من أهل الجهل، فهو جاهل، وحكمه حكم جاهل، وحكم جاهلية؛ لأنّ أهل الجاهلية كانوا يحكمون بما يرون، فنسب ذلك الحكم إليهم، فكلّ من عدل عن حكم الله وحكم رسوله إلى غيره، فقد اختار حكم الجاهلية، وكذلك من حكم بذلك، فقد حكم بحكم الجاهلية، ومن تحاكم إليه، فقد تحاكم إلى حكم الجاهلية.

ولهذا نقول: إنّ هذه القوانين المنتشرة اليوم في البلاد الإسلامية، هذه جميعًا من حكم الجاهلية، سواءً كانت أخذت من القانون الأمريكي، أو القانون الفرنسي، أو القانون البريطاني، فهذه كلّها أحكام جاهلية، وهي كما وصفها الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ هي (زبالة الأذهان والأفكار)؛ لأنَّه لا يمكن أن يكون البشر يعلمون مصلحة البشر؛ ولهذا تجد أنّ أولئك يغيّرون فيها، ويبدّلون، بحسب ما يرون من مصالح الناس، أمّا حكم الله عَزَّوَجَلَّ، فهو ثابت؛ لأنّه حكم ممن يعلم حال العباد منذ خلقهم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

فإذًا هذه الحكومات التي تحكم بالقوانين هي حكومات تحكم بحكم الجاهلية، فهي حكومات جاهلية؛ لأنَّ كلّ من كان الحكم بالقانون في أرضه غالبًا ظاهرًا، فإنَّ حكمه يكون حكمًا جاهليًّا.

وقد سُئل الجد الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الحكم بالقانون، متى تكون الدار دار كفر؟ أو تكون الدار فيه ليست بدار إسلام؟ فيحضرني من كلامه أنَّه قال: (إذا كان ظاهرًا فاشيًا)[(١)]، يعني: إذا كان ظاهرًا، وكان فاشيًا ظاهرًا بيّنًا: محاكم معروفة يراها الناس، وظاهرًا يتسامع الناس بها، ومَن كانت له خصومة، فيذهب إليها، وكان فاشيًا كثيرًا في كلّ مكان، وفي أكثر الأحكام، فإنّ الدار بذلك تكون دار كفر، وذلك بأنّ الحكم يكون حكمًا جاهليًا، وتكون الدار هنا دار حكومة جاهلية؛ لأنَّ حكم الله عَزَّوَجَلَّ واجب الإنفاذ، وحكم غيره حكم جاهلية، مهما ادّعي أنّ فيه العلم أو فيه الصلاح؛ لأنَّه لا يدّعي الصلاح في أحكام غير الله إلّا المنافقون، لهذا قال الله عَزَّوَجَلَّ هنا: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ هذا حكم على أن غير حكم الله هو حكم جاهلية.

(١) انظر: فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٦/ ١٨١سؤال رقم ١٤٥١).

ثم قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ من أحسن من الله حكمًا؟ لا أحد؛ لأنّ الله هو الذي خلق الخلق، وهو الذي يدري مصالحهم، والعباد إنّما يريدون من التحاكم أن يحكموا بالعدل، والعدل الذي يعلمه من خلقهم؛ لأنّه هو الذي أعطاهم هذه الأشياء التي يتقلّبون فيها، وسخّر لهم ما في السماوات وما في الأرض جميعًا منه، ومايز بينهم، وجعل فقيرًا وغنيًا، وجعل شريفًا ووضيعًا، ونوّع بينهم، فحكمه هو العدل، وأمّا حكم غيره، فلا بدّ أن يكون فيه جاهلية، بل هو حكم الجاهلية؛ كما أخبر الله عَزَّوَجَلَّ به.

فإذًا في قوله عَزَّوَجَلَّ هنا: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ فيه إنكار لكل من عدل عن حكم الله، وابتغى حكم غيره، ومن ابتغى حكم غيره، فقد ابتغى حكم الجاهلية، والإسلام خلص الله عَزَّوَجَلَّ به الناس من الجاهلية.

إذًا هذه الآيات السابقة كلّها فيها الأمر بحكم الله عَزَّوَجَلَّ وبالتحاكم إليه، والأمر بطاعة الله في الحكم والتحاكم، وبأن لا يذهب إلى غير الكتاب والسنة، وأنّ الواجب أن يُحكم العباد بالكتاب والسنة، وأمّا الحكم بكلام أهل العلم وكلام الفقهاء، ونصوص الفقهاء في كتبهم، فهذا حكم راجع إلى حكم الكتاب والسنة؛ وذلك لأنّها أحكام مستنبطة من الكتاب والسنة، فلو أخذ القاضي بحكم مذكور في كتاب من الكتب الفقهية، التي يعتمدها القضاة، فهذا ليس حكمًا جاهليًا؛ كما يقوله بعض الغلاة، وإنّما هو حكم راجع إلى حكم الله وحكم رسوله، إلّا إذا كان هذا الحكم قد ظهرت الحجة في إبطاله، وأنّه كان محض رأي، وليس عليه حجة ألبتة، وليس لصاحبه تأويل في اختيار ذلك الحكم، فإنّه يكون ليس حكمًا منسوبًا إلى الكتاب والسنة، ولكنه منسوب للعالم الذي اختاره، وقال به.

الخلاصة: هذه المسألة - وهي مسألة التحاكم إلى غير شرع الله - من

المسائل التي يقع فيها خلط كثير، خاصة عند الشباب، وذلك في هذه البلاد وفي غيرها، وهي من أسباب تفرق المسلمين؛ لأن نظر الناس فيها لم يكن واحدًا، والواجب أن يتحرى طالب العلم ما دلت عليه الأدلة، وما بيَّن العلماء من معاني تلك الأدلة، وما فقهوه من أصول الشرع والتوحيد، وما بينوه في تلك المسائل.

ومن أوجه الخلط في ذلك: أنهم جعلوا المسألة - في مسألة الحكم والتحاكم - واحدة، يعني: جعلوها صورة واحدة، وهي متعددة الصور، فمن صورها:

الحالة الأولى: أن يكون هناك تشريع لتقنين مستقل يضاهَى به حكم الله عَزَّوَجَلَّ ، يعني: قانون مستقل، يُشرَّع هذا التقنين من حيث وضْعُه كفر، والواضع له - يعني: المشرِّع والسَّان لذلك، وجاعل هذا التشريع - منسوب إليه، وهوالذي حكم بهذه الأحكام، هذا المشرِّع كافر، وكفره ظاهر؛ لأنه جعل نفسه طاغوتًا، فدعا الناس إلى عبادته، وهو راضٍ عبادة الطاعة.

الحالة الثانية: هناك من يحكم بهذا التقنين، فالمشرِّع حالة، ومن يحكم بذلك التشريع حالة، ومن يتحاكم إليه حالة، ومن يجعله في بلده من جهة الدول هذه حالة رابعة.

فصارت عندنا الأحوال أربع: المشرِّع، ومن أطاعه في جعل الحلال حرامًا والحرام حلالًا، ومناقضة شرع الله، هذا كافر، ومن أطاعه في ذلك فقد اتخذه ربًا من دون الله، والحاكم بذلك التشريع فيه تفصيل: فإن حكم مرة أو مرتين أو أكثر من ذلك، ولم يكن ذلك ديدنًا له، وهو يعلم أنه عاصٍ - يعني: من جهة القاضي الذي حكم - يعلم أنه عاصٍ، وحَكَمَ بغير شرع الله، فهذا له حكم أمثاله من أهل الذنوب، ولا يُكفَّر حتى يستحل؛

ولهذا تجد أن بعض أهل العلم يقول: الحكم بغير شرع الله لا يُكفَّر فيه إلا إذا استحل، وهذا صحيح، ولكن لا تنزَّل هذه الحالة على حالة التقنين والتشريع، فالحاكم كما قال ابن عباس رضي الله عنهما: **(ليس الكفر الذي تذهبون إليه هو كفر دون كفر)**[1]، يعني: من حكم في مسألة أو في مسألتين بهواه بغير شرع الله، وهو يعلم أنه عاصٍ، ولم يستحل، هذا كفر دون كفر.

أما الحاكم الذي لا يحكم بشرع الله بتاتًا، ويحكُم دائمًا، ويُلزِم الناس بغير شرع الله، فهذا مِن أهل العلم من قال: يكفر مطلقًا ككفر الذي سنَّ القانون؛ لأنَّ الله عز وجل قال: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾ فجعل الذي يحكم بغير شرع الله مطلقًا جعله طاغوتًا، وقال: ﴿وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ﴾.

ومن أهل العلم من قال: حتى هذا النوع لا يكفر حتى يستحل؛ لأنه قد يعمل ذلك، ويحكم، وهو في نفسه عاصٍ، فله حكم أمثاله من المدمنين على المعصية، الذين لم يتوبوا منها، والقول الأول من أن الذي يحكم دائمًا بغير شرع الله، ويلزم الناس بغير شرع الله أنَّه كافر هو الصحيح - عندي -، وهو قول الجد الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله في رسالته: (تحكيم القوانين)؛ لأنه لا يصدُر في الواقع من قلب قد كفر بالطاغوت، بل لا يصدُر إلا ممن عظَّم القانون، وعظَّم الحكم بالقانون[2].

الحالة الثالثة: حال المتحاكم - الحال الأولى ذكرنا حال المشرِّع، الحال الثانية: حال الحاكم - الحال الثالثة: حال المتحاكم، يعني: الذي يذهب هو وخصمه، ويتحاكمون إلى قانون، فهذا فيه تفصيل أيضًا، وهو:

القسم الأول: إن كان يريد التحاكم، له رغبة في ذلك، ويرى أن

(١) سبق (ص١٤).
(٢) انظر: فتاوى سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله (١٢/ ٣١٠).

الحكم بذلك سائغ، وهو يريد أن يتحاكم إلى الطاغوت، ولا يكره ذلك، فهذا كافر أيضًا؛ لأنه داخل في هذه الآية، ولا يجتمع - كما قال العلماء - إرادة التحاكم إلى الطاغوت مع الإيمان بالله، بل هذا ينفي هذا، والله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ﴾.

القسم الثاني: أنه لا يريد التحاكم، ولكنه حاكَمَ إما بإجباره على ذلك؛ كما يحصل في البلاد الأخرى، أنه يُجبَر أن يُحضَر مع خصمه إلى قاضٍ يحكم بالقانون، أو أنه عَلِمَ أن الحق له في الشرع، فرفع الأمر إلى القاضي في القانون؛ لعلمه أنه يوافق حكم الشرع، فهذا الذي رفع أمره في الدعوى على خصمه إلى قاضٍ قانوني؛ لعلمه أن الشرع يعطيه حقه، وأن القانون وافق الشرع في ذلك، فهذا الأصح أيضًا - عندي - أنه جائز.

وبعض أهل العلم يقول: يتركه، ولو كان الحق له، والله عَزَّوَجَلَّ وصف المنافقين بقوله: ﴿وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓا۟ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ﴾ [النور: ٤٩]، فالذي يرى أن الحق ثبت له في الشرع، وما أجاز لنفسه أن يترافع إلى غير الشرع إلا لأنه يأتيه ما جعله الله عَزَّوَجَلَّ له مشروعًا، فهذا لا يدخل في إرادة التحاكم إلى الطاغوت، فهو كاره، ولكنه حاكم إلى الشرع، فعَلِمَ أن الشرع يحكم له، فجعل الحكم الذي عند القانوني وسيلة لإيصال الحق الذي ثبت له شرعًا إليه، هذه ثلاثة أحوال.

الحالة الرابعة: حال الدولة التي تحكم بغير الشرع، تحكم بالقانون، الدول التي تحكم بالقانون أيضًا بحسب كلام الشيخ محمد بن إبراهيم وتفصيل الكلام في هذه المسألة في فتاويه[1] قال: إن الكفر بالقانون فرض، وأن تحكيم القانون في الدول إن كان خفيًا نادرًا، فالأرض أرض

---

(١) انظر: فتاوى سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ اللَّهُ (٦/ ١٣٧).

إسلام، يعني: الدولة دولة إسلام، فيكون له حكم أمثاله من الشركيات، التي تكون في الأرض، قال: وإن كان ظاهرًا فاشيًا، فالدار دار كفر، يعني: الدولة دولة كفر، فيصبح الحكم على الدولة راجعًا إلى هذا التفصيل:

إن كان تحكيم القانون قليلًا وخفيًا، فهذه لها حكم أمثالها من الدول الظالمة، أو التي لها ذنوب وعصيان، ووجود بعض الشركيات في دولتها.

وإن كان ظاهرًا فاشيًا، الظهور يضاده الخفاء، والفشو يضاده القلة، قال فالدار دار كفر، وهذا التفصيل هو الصحيح؛ لأننا نعلم أنه في دول الإسلام صار هناك تشريعات غير موافقة لشرع الله عَزَّ وَجَلَّ، والعلماء في الأزمنة الأولى ما حكموا على الدار بأنها دار كفر، ولا على تلك الدول بأنها دول كفرية؛ ذلك لأنَّ الشرك له أثر على الدار - إذا قلنا: الدار. يعني: الدولة -، فمتى كان ظاهرًا فاشيًا، فالدولة دولة كفر، ومتى كان قليلًا خفيًا، أو كان قليلًا ظاهرًا، ويُنكَر، فالأرض أرض إسلام، والدار دار إسلام، وبالتالي الدولة دولة إسلام.

فهذا التفصيل يتضح به هذا المقام، وبه تَجمع بين كلام العلماء، ولا تجد مضادة بين قول عالم وعالم، ولاتشتبه المسألة إن شاء الله تعالى.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ». قَالَ النَّوَوِيُّ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ رُوِّيناهُ(١) فِي كِتَابِ الْحُجَّةِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ(٢).

ش: هذا الحديث رواه الشيخ أبو الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي الشافعي في كتاب: الحجة على تارك المحجة بإسناد صحيح، كما قاله المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ عن النووي. ورواه الطبراني وأبو بكر بن عاصم، والحافظ أبو نعيم في الأربعين التي شرط لها أن تكون في صحيح الأخبار(٣).

وشاهده في القرآن قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥] الآية. وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦] وقوله:

---

(١) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله - قوله: (رُوِّينَا): هذه كلمة يستعملها ابن الصلاح والنووي ومن بعدهم إذا ذكروا الكتاب فيقولون: (رُوِّيناهُ)، إذا ذكروا الحديث، وإذا ذكروا الكتاب يقولون: (رُوِّيناهُ) في كتاب كذا، أو روّيناه في كتاب البخاري، روّيناه في كتاب مسلم، قال روّيناه عن النبي ﷺ، يعني يكون بإسناده النبي ﷺ ولو من طريق أحد الكتب.
أمّا إذا ذكر الكتاب فيضبط بقولهم: رُوِّيناه، كما ضبط في مقدمة ابن الصلاح، ضبطًا بالشكل، وعليها الشراح.
فإذًا روَيناه لها معنى، ورُوِّيناه لها معنى آخر، رويناه يعني نحن، ورُوِّيناه يعني روى مشايخنا لنا ذلك في كتاب الحجة، رُوِّيناه في كتاب الحجة، يعني رواه مشايخنا لنا في كتاب: (الحجة على تارك المحجّة)..

(٢) انظر: الأربعين النووية، الحديث الحادي والأربعين (ص٨٤).

(٣) رواه البغوي في شرح السنة (١/ ٢١٢)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ١٢)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (١/ ١٨٨)، وقال: (تفرد به نعيم بن حماد)، والخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ٣٦٨)، وانظر: تعليل الحافظ ابن رجب للحديث في جامع العلوم والحكم (ص٣٨٧، ٣٨٨).

﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠]، ونحو هذه الآيات.

قوله: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ». أي: لا يكون من أهل كمال الإيمان الواجب الذي وعد الله أهله عليه بدخول الجنة والنجاة من النار، وقد يكون في درجة أهل الإساءة والمعاصي من أهل الإسلام.

قوله: «حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ»، (الهوى) بالقصر أي: ما يهواه، وتحبه نفسه، وتميل إليه، فإن كان الذي تحبه، وتميل إليه نفسه، ويعمل به، تابعًا لما جاء به رسول الله ﷺ، لا يخرج عنه إلى ما يخالفه، فهذه صفة أهل الإيمان المطلق، وإن كان بخلاف ذلك، أو في بعض أحواله أو أكثرها انتفى عنه من الإيمان كماله الواجب؛ كما في حديث أبي هريرة: «لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، مؤمن»[(١)].

يعني أنه بالمعصية ينتفي عنه كمال الإيمان الواجب، وينزل عنه في درجة الإسلام، وينقص إيمانه، فلا يطلق عليه الإيمان إلا بقيد المعصية، أو الفسوق، فيقال: مؤمن عاص، أو يقال: مؤمن بإيمانه، فاسق بمعصيته، فيكون معه مطلق الإيمان الذي لا يصح إسلامه إلا به؛ كما قال تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، والأدلة على ما

(١) أخرجه البخاري (٢٤٧٥، ٥٥٧٨، ٦٧٧٢، ٦٨١٠)، ومسلم (٥٧).

....

عليه سلف الأمة وأئمتها أن الإيمان قول وعمل ونية - يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية - من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ أكثر من أن تحصى، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣] أي: صلاتكم إلى بيت المقدس قبل تحويل القبلة، وقول النبي ﷺ لوفد عبد القيس: «آمُرُكُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَحْدَهُ، أَتَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ؟ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،..». الحديث، وهو في الصحيحين والسنن(١).

والدليل على أن الإيمان يزيد قوله تعالى: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١] الآية، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤] الآية. خلافًا لمن قال: إن الإيمان هو القول. وهم المرجئة، ومن قال: إن الإيمان هو التصديق. كالأشاعرة. ومن المعلوم عقلًا وشرعًا أن نية الحق تصديق، والعمل به تصديق، وقول الحق تصديق، وليس مع أهل البدع ما ينافي قول أهل السنة والجماعة، ولله الحمد والمنة.

قال الله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، إلى قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ﴾ أي: فيما عملوا به في هذه الآية من الأعمال الظاهرة والباطنة، وشاهده في كلام العرب قولهم: حملة صادقة، وقد سمى الله تعالى الهوى المخالف لما جاء به الرسول ﷺ إلهًا، فقال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ

(١) أخرجه البخاري (٥٣، ٨٧، ٥٢٣، ١٣٩٨)، ومسلم (١٠٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

....

هَوَىٰهُ﴾ [الجاثية: ٢٣]، قال بعض المفسرين: (لَا يَهْوَى شَيْئًا إِلَّا رَكِبَهُ لَا يَخَافُ اللَّهَ)(١).

قال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: أما معنى الحديث، فهو أن الإنسان لا يكون مؤمنًا كامل الإيمان الواجب، حتى تكون محبته تابعة لما جاء به الرسول ﷺ من الأوامر والنواهي وغيرها، فيحب ما أمر به، ويكره ما نهى عنه، وقد ورد في القرآن مثل هذا المعنى في غير موضع، وذم سبحانه من كره ما أحبه الله، أو أحب ما كرهه الله؛ كما قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [محمد: ٢٨]، فالواجب على كل مؤمن أن يحب ما أحبه الله محبة توجب له الإتيان بما أوجب عليه منه، فإن زادت المحبة، حتى أتى بما ندب إليه منه، كان ذلك فضلًا، وأن يكره ما يكرهه الله كراهة توجب له الكف عما حرم عليه منه، فإن زادت الكراهة، حتى أوجبت الكف عما كرهه تنزيهًا، كان ذلك فضلًا. فمن أحب الله ورسوله محبة صادقة من قلبه، أوجب ذلك له أن يحب بقلبه ما يحب الله ورسوله، ويكره ما يكرهه الله ورسوله، فيرضى ما يرضي الله ورسوله، ويسخط ما يسخط الله ورسوله، ويعمل بجوارحه بمقتضى هذا الحب والبغض، فإن عمل بجوارحه شيئًا يخالف ذلك، بأن ارتكب بعض ما يكرهه الله ورسوله، وترك ما يحبه الله ورسوله، مع وجوبه والقدرة عليه، دل ذلك على نقص محبته الواجبة،

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢١/ ٩٣)، وتفسير عبد الرزاق (٣/ ١٩١)، وزاد المسير (٣/ ٣٢٢)، والدر المنثور (٧/ ٤٢٦).

....

فعليه أن يتوب من ذلك، ويرجع إلى تكميل المحبة الواجبة، التي هي ركن العبادة إذا كملت، فجميع المعاصي تنشأ عن تقديم هوى النفس على محبة الله ورسوله، وقد وصف الله المشركين باتباع الهوى في مواضع من كتابه، فقال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِۚ﴾ [القصص: ٥٠]، وكذلك البدع إنما تنشأ من تقديم الهوى على الشرع.

ولهذا سمي أهلها أهل الأهواء، وكذلك المعاصي إنما تنشأ من تقديم الهوى على محبة الله ومحبة ما يحبه، وكذلك حب الأشخاص: الواجب فيه أن يكون تبعًا لما جاء به الرسول ﷺ، فيجب على المؤمن محبة ما يحبه الله من الملائكة والرسل والأنبياء والصديقين والشهداء والصالحين عمومًا، ولهذا كان من علامات وجود حلاوة الإيمان أن يحب المرء لا يحبه إلا لله[(١)]، فتحرم موالاة أعداء الله ومن يكرهه الله عمومًا، وبهذا يكون الدين كله لله.

ومن أحب لله، وأبغض لله، وأعطى لله، ومنع لله، فقد استكمل الإيمان، ومن كان حبه وبغضه وعطاؤه ومنعه لهوى نفسه، كان ذلك نقصًا في إيمانه الواجب، فتجب التوبة من ذلك. انتهى ملخصًا[(٢)].

ومناسبة الحديث للترجمة: بيان الفرق بين أهل الإيمان وأهل النفاق والمعاصي في أقوالهم وأفعالهم وإرادتهم.

---

(١) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (١٦، ٢١)، ومسلم (٤٣) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) انظر: جامع العلوم والحكم (٢/ ٢٧٠).

الشرح:

ما ذكره رحمه الله طريقته عند أهل العلم المتقدّمين كثيرة، وهي أنَّه إذا كان الحديث جاء في معنى آية، فإنَّهم يصحّحونه، ولو كان في إسناده من هو ضعيف، أو من هو مختلط، أو من هو صدوق.

وقد نصّ ابن جرير في التفسير على هذا، فصحّح أخبارًا، قال: لأنّها في معنى الآية، فإذا كان الحديث في معنى الآية، فإنَّه يصحّ، لكن أحيانًا صنعة المحدّث تقضي بأنّه لا يصحّح إلّا ما صحّ مجردًا عن النظر إلى غيره، وهذا ليس بجيّد؛ لأنَّ أعظم الشواهد للحديث الآية، فإذا كانت الآية شاهدة للحديث، فيكون الحديث صحيحًا؛ لأنَّك تجعل الحديث صحيحًا بروايات أُخر، تنقله من الضعيف إلى الحسن بغيره، وتنقله من الحسن إلى الصحيح لغيره، بروايات متعدّدة، فإذا كانت الآية هي معنى الحديث، فإنّه لا حرج من تصحيحه، ولو كان في إسناده بعض من ضُعِّف، على أنَّ هذا الحديث في إسناده - كما هو معلوم - نُعيم بن حماد، ونُعيم من أهل العلم من صحّح حديثه، ومنهم من ضعّفه، وكان جلدًا في السُّنة، قويًّا، ناشرًا لها رحمه الله.

قول النبي ﷺ في هذا الحديث: «لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ» (لاَ يُؤْمِنُ) هذه تكثر في النصوص، ويراد منها هنا: نفي كمال الإيمان؛ لأنَّ الإيمان له كمال، وله حدّ أدنى، أمَّا الحد الأدنى منه، فهو الذي يصحّ به الإسلام، فكلّ أحد ما دام أنّه يصدق عليه اسم الإسلام، وأنّه مسلم، فَمنعه من الإيمان ما يصحّح به ذلك، ذلك الإسلام، وهو اعتقاده، أو إيمانه بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وبالقدر خيره وشرّه من الله عز وجل، وكمال الإيمان هو نهايته - يعني: الإيمان المطلق -، فلا يؤمن حتّى يكون هواه تبعًا لما جاء به الرسول، فمن كان

هواه ومحبته في كلّ مسألة من مسائل حياته وفي كلّ أمر من أموره ينظر فيه إلى محبته، وينظر فيه إلى أن يكون تابعًا لما جاء به الرسول، فقد كمل الإيمان، وكمل إيمانه، وقد قال ﷺ: «**كَمُلَ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ**»[(١)]، وكمال يعني: من جهة الطاعة، لكن قد يأتي ما يجعله ناقصًا بذنب آخر، ولكن إذا خالف، فصار في بعض المسائل هواه في غير طاعة الله، تغلبه نفسه، فيفضل غير طريقة النبي ﷺ، يختار المعصية، يختار التفريط في الواجب، فهذا ينقص من إيمانه بقدر ما فوت من واجبات الإيمان.

والإيمان عند أهل السنة - كما ذكر الشارح رحمه الله-: قول وعمل ونية؛ وذلك أنَّ الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان، يزيد بطاعة الرحمن، وينقص بطاعة الشيطان، فأهل السنة أثبتوا هذه الأمور الخمسة.

والمرجئة جعل طائفة منهم تقول: الإيمان هو تصديق فقط، وهو مذهب الأشعرية، يعني: تصديق بالقلب.

ومنهم من جعله تصديقًا مع اعتقاد، يعني: تصديق بالقلب الذي هو الاعتقاد، مع قول اللسان؛ كما هو كلام مرجئة الفقهاء كأبي حنيفة ومن نحا نحوه.

ومنهم الكرامية، الذين اكتفوا بالقول فقط، وهؤلاء ليسوا من المرجئة، لكن اكتفوا بالقول فقط.

ومنهم من قال: الإيمان هو المعرفة، كالجهمية.

ومنهم من قال: الإيمان قول واعتقاد، وأمَّا العمل، فمن لوازم الإيمان، وليس من مسمّاه، وهذا نوع من الإرجاء.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤١١، ٣٤٣٣، ٣٧٦٩، ٥٤١٨)، ومسلم (٢٤٣١) من حديث أبي موسى رضي الله عنه.

أمَّا الزيادة والنقصان، فمن أهل السنة من قال بهما جميعًا، وهذا هو المعروف عن أهل السنة، ومنهم من قال: يزيد، ولا ينقص.

والصواب في ذلك: أنَّ الإيمان الذي دلّت عليه النصوص هو ما جمع هذه النونات الخمس جميعًا، فهو قول باللسان، وتصديق بالجنان، وعمل بالأركان، يزيد بطاعة الرحمن، وينقص بطاعة الشيطان.

فقوله هنا: «**لاَ يُؤْمِن أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ**» فيه الدلالة على أنّ الإيمان ينقص، وعلى أنّ الأعمال معتبرة في الإيمان، وعلى أنّ الطاعة أيضًا من الإيمان.

وذكر أنَّ مناسبة هذا الحديث للباب: أنَّ من كان هواه في الحكم والتحاكم إلى غير شريعة الله، فإنّه يُنفى عنه الإيمان، ولا يؤمن، وقد يُنفى عنه أصل الإيمان، وقد يُنفى عنه كمال الإيمان، بحسب حاله على التفصيل السابق.

وقوله: «**حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ**» الهوى: ما يختاره المرء، ويرغب فيه في أموره كلّها، فدلّ ذلك على أنّ الإيمان يوجد ويتنوّع، ويكون كاملًا في بعض الناس، ناقصًا في البعض الآخر، وأكثر الخلق أيعني: أكثر المسلمين - إيمانهم ناقص، وربّما كان إيمانهم ناقصًا جدًّا، ونفي كمال الإيمان لا يرُاد منه نفي مقاربة الكمال، ولكن قد يكون نفي لأكثر الإيمان، فإذا قال أهل العلم: هذا فيه نفي لكمال. لا يعني أنّه نفي لمقاربة الكمال، بل قد يكون نفيًا لأكثر الإيمان، ولهذا في حديث الزاني، والسارق، والّذي يشرب الخمر، قال فيهم ﷺ: «**لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي، وَهُوَ مُؤْمِن**»(١)، فحين الزنا ينفى عنه اسم الإيمان، فلا يزني، وهو مؤمن بالله عَزَّوَجَلَّ، لكنه مسلم، وهذا لمن غلبته شهوته.

(١) سبق تخريجه (ص٣٢).

قال بعض أهل العلم: (فمن كان مديمًا للرغبة والرضا بهذه المعصية بالزنا أو بشرب الخمر أو بالسرقة مديمًا لذلك، فإنّه يُنفى عنه اسم الإيمان، ويكون مسلمًا)؛ وذلك لأنَّه يعود الإيمان إلى المعاصي، إذا كانت شهوته غلبته في غير طاعة الله، غلبته في المعصية، أمّا إذا كان دائمًا على هذه الحال كالمدمن ونحو ذلك، فإنَّه عند كثير من أهل العلم ينفى عنه اسم الإيمان، ويبقى معه اسم الإسلام، ويكون معه ما يصحّح به الإسلام من الإيمان، يعني: الحدّ الأدنى، لكن الحدّ الأدنى لا يعني أن يسمّى بذلك؛ لهذا عند المقارنة بين الإسلام والإيمان عند الإطلاق العام، فنقول: هو مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته. ولو كان مصرًّا مداومًا عليها؛ ولهذا قال الله ﷻ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ﴾ [الحجرات: ١٤]، وذلك لأنَّ اسم الإسلام غير اسم الإيمان، فقوله ﷺ: «**لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِن**» فسر في حديث آخر رواه الإمام أحمد أنَّه يكون على رأسه كالظلة، فإذا نزع عاوده، أي: رجع الإيمان إليه؛ لأنَّه حين الزنى يكون إيمانه بالله وباليوم الآخر يكون ذلك ليس معه إلّا الحدّ الأضعف، فأتت الشهوة، فأبعدت أو رفعت معظم ذلك الإيمان، وما بقي معه إلّا ما يصح به إسلامه، ويبقيه في دائرة الإسلام، فإذا نزع، فالمؤمن يراجع نفسه، ويعلم أنَّه عاصٍ، فيرجع إليه الإيمان، وهذا بخلاف الممارس لذلك الدائم عليه، المدمن للشرب، المدمن للزنا، الذي يرضى بذلك، ويسرّه، فإنّه يسلب عنه اسم الإيمان، ويبقى عليه اسم الإسلام، ما لم يستحلّ تلك الأمور، فينفى عنه اسم الإسلام أصلًا؛ لأنَّه يكون مرتدًّا بذلك.

ومعنى قول العلماء: مطلق الإيمان، والإيمان المطلق:

هذه عبارة تكثر في كلام أهل العلم، ومطلق الشيء: أدناه، والشيء

المطلق: الكامل، فإذا قال: الإيمان المطلق، يعني: الكامل، ومطلق الشيء: أدناه، نقول: الإسلام المطلق، يعني: بجميع شرائعه، ومطلق الإسلام، يعني: أقلّه، كذلك نقول: الكفر المطلق، يعني: التي استغرقت فيه أنواع الكفر، أو الكفر الأكبر الكامل، ومطلق الكفر يعني: أدناه، وقد يكون الكفر الأصغر، أو كفر نعمة، أو كفر لفظ، إلخ، يعني: كفر لفظ من جهة النعمة، والكفر الأصغر.

فإذًا الفرق بين مطلق الإيمان والإيمان المطلق أنّ مطلق الإيمان هو أقلّه، والإيمان المطلق هو الكامل.

وَقَالَ الشَّعْبي: (كَانَ بَيْنَ رَجُلٍ مِنَ المنُافِقِينَ، وَرَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ خُصُومَةٌ، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: نَتَحَاكَمُ إِلَى مُحمَّدٍ؛ لِأَنَّهُ عُرِفَ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ الرِّشْوَةَ. وَقَالَ المُنَافِقُ: نَتَحَاكَمُ إِلَى الْيَهُودِ؛ لِعِلْمِهِ أَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ الرِّشْوَةَ، فَاتَّفَقَا عَلَى أَنْ يَأْتِيَا كَاهِنًا فِي جُهَيْنَةَ، فَيَتَحَاكَمَا إِليهِ، قَالَ: فَنَزَلَتْ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ﴾ [النساء: ٦٠] الآية)[١].

وَقِيلَ: (نَزَلَتْ فِي رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: نَتَرَافَعُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ الآخَرُ: إِلَى كَعْبِ بْنِ الأَشْرَفِ، ثُمَّ تَرَافَعَا إِلَى عُمَرَ، فَذَكَرَ لَهُ أَحَدُهُمَا القِصَّةَ، فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يَرْضَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ: أَكَذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَضَرَبَهُ بِالسَّيْفِ، فَقَتَلَهُ)[٢].

ش: هو عامر بن شراحيل الكوفي، عالم أهل زمانه، وكان حافظًا علامة، ذا فنون. كان يقول: ما كتبت سوداء في بيضاء[٣]، وأدرك خلقًا كثيرًا من الصحابة، وعاش بضعًا وثمانين سنة. قاله الذهبي[٤].

وفيما قاله الشعبي ما يبين أن المنافق يكون أشد كراهة لحكم الله ورسوله من اليهود والنصارى، ويكون أشد عداوة منهم لأهل الإيمان؛

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٧/ ١٩٠).

(٢) أخرجه الواحدي في أسباب النزول (ص١٠٧، ١٠٨)، والبغوي في معالم التنزيل (٢/ ٢٤٢، ٢٤٣) معلقًا من طريق الكلبي، عن أبي صالح باذام، عن ابن عباس رضي الله عنهما به.
وأخرج نحوه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٩٩٤) من طريق ابن لهيعة عن أبي الأسود.

(٣) ما كتبت سوداء في بيضاء يعني ما كتبت شيئًا في ورق أبيض. معناه أنَّه كان يحفظ ما يسمع، لا يحتاج إلى الكتابة.

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٠١).

....

كما هو الواقع في هذه الأزمنة وقبلها من إعانة العدو على المسلمين، وحرصهم على إطفاء نور الإسلام والإيمان.

ومن تدبر ما في التاريخ، وما وقع منهم من الوقائع، عرف أن هذا حال المنافقين قديمًا وحديثًا، وقد حذر الله نبيه ﷺ من طاعتهم والقرب منهم، وحضه على جهادهم في مواضع من كتابه، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣] الآية.

وفي قصة عمر رضي الله عنه وقتله المنافق الذي طلب التحاكم إلى كعب بن الأشرف اليهودي دليل على قتل من أظهر الكفر والنفاق، وكان كعب بن الأشرف هذا شديد العداوة للنبي ﷺ، والأذى له، والإظهار لعداوته، فانتقض به عهده، وحل به قتله.

وروى مسلم في صحيحه عن عمرو: سَمِعْتُ جَابِرًا، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ لِكَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ؟ فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللهَ وَرَسُولَهُ، فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَتُحِبُّ أَنْ أَقْتُلَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: ائْذَنْ لِي، فَلْأَقُلْ، قَالَ: قُلْ، فَأَتَاهُ، فَقَالَ لَهُ: وَذَكَرَ مَا بَيْنَهُمَا، وَقَالَ: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ قَدْ أَرَادَ صَدَقَةً، وَقَدْ عَنَّانَا، فَلَمَّا سَمِعَهُ قَالَ: وَأَيْضًا وَاللهِ، لَتَمَلُّنَّهُ، قَالَ: إِنَّا قَدِ اتَّبَعْنَاهُ الْآنَ، وَنَكْرَهُ أَنْ نَدَعَهُ حَتَّى نَنْظُرَ إِلَى أَيِّ شَيْءٍ يَصِيرُ أَمْرُهُ، قَالَ: وَقَدْ أَرَدْتُ أَنْ تُسْلِفَنِي سَلَفًا، قَالَ: فَمَا تَرْهَنُنِي؟ قَالَ: مَا تُرِيدُ؟ قَالَ: تَرْهَنُنِي نِسَاءَكُمْ، قَالَ: أَنْتَ أَجْمَلُ الْعَرَبِ، أَنَرْهَنُكَ نِسَاءَنَا؟ قَالَ لَهُ: تَرْهَنُونِي أَوْلَادَكُمْ، قَالَ: يُسَبُّ ابْنُ أَحَدِنَا، فَيُقَالُ: رُهِنَ فِي وَسْقَيْنِ مِنْ تَمْرٍ، وَلَكِنْ نَرْهَنُكَ اللَّأْمَةَ - يَعْنِي السِّلَاحَ -، قَالَ: فَنَعَمْ،

....

وَوَاعَدَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ بِالْحَارِثِ، وَأَبِي عَبْسِ بْنِ جَبْرٍ، وَعَبَّادِ بْنِ بِشْرٍ، قَالَ: فَجَاءُوا فَدَعَوْهُ لَيْلًا فَنَزَلَ إِلَيْهِمْ، قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ غَيْرُ عَمْرٍو: قَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: إِنِّي لَأَسْمَعُ صَوْتًا كَأَنَّهُ صَوْتُ دَمٍ، قَالَ: إِنَّمَا هَذَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، وَرَضِيعُهُ، وَأَبُو نَائِلَةَ، إِنَّ الْكَرِيمَ لَوْ دُعِيَ إِلَى طَعْنَةٍ لَيْلًا لَأَجَابَ، قَالَ مُحَمَّدٌ: إِنِّي إِذَا جَاءَ، فَسَوْفَ أَمُدُّ يَدِي إِلَى رَأْسِهِ، فَإِذَا اسْتَمْكَنْتُ مِنْهُ فَدُونَكُمْ، قَالَ: فَلَمَّا نَزَلَ وَهُوَ مُتَوَشِّحٌ، فَقَالُوا: نَجِدُ مِنْكَ رِيحَ الطِّيبِ، قَالَ: نَعَمْ تَحْتِي فُلَانَةُ هِيَ أَعْطَرُ نِسَاءِ الْعَرَبِ، قَالَ: فَتَأْذَنُ لِي أَنْ أَشُمَّ مِنْهُ، قَالَ: نَعَمْ فَشُمَّ، فَتَنَاوَلَ فَشَمَّ، ثُمَّ قَالَ: أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أَعُودَ؟ قَالَ: فَاسْتَمْكَنَ مِنْ رَأْسِهِ، ثُمَّ قَالَ: دُونَكُمْ، قَالَ: فَقَتَلُوهُ»(١).

وفي قصة عمر بيان أن المنافق المغموض بالنفاق إذا أظهر نفاقه، قتل؛ كما في الصحيحين وغيرهما أن النبي ﷺ إنما ترك قتل من أظهر نفاقه منهم تأليفًا للناس، فإنه قال: «لاَ يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ»(٢). فصلوات الله وسلامه عليه.

الشرح:

فهذان الحديثان فيهما الدلالة لما أراده المصنف رحمه الله من أنَّ الالتزام بحكم الله عز وجل، والرضا به سمة المؤمنين، وأنَّ عدم الرضا بذلك، ورفض

(١) أخرجه مسلم (١٨٠١).
(٢) أخرجه البخاري (٣٥١٨، ٤٩٠٥، ٤٩٠٧)، ومسلم (٢٥٨٤).

التحاكم إلى ما أنزل الله، وأنزله على رسوله ﷺ من الكتاب والسنة، أنَّ ذلك من صفات المنافقين، فإنَّ المنافق هو الذي يُظهر الإسلام، ويبطن الكفر، فإذا جاءت مسألة التحاكم، رغب ورضي بغير شرع الله عز وجل، بل أحب ذلك؛ كما ظهر في هذا المرسل الذي ذكره الشعبي رحمه الله، وهذه الخصومة التي كانت بين الرجل من المنافقين وبين اليهودي.

ومن مقتضى الإسلام الذي يظهره المنافق أن يتحاكم إلى رسول الله ﷺ، وهذا هو الذي طلبه اليهودي، واليهود إذًا أتوا يتحاكمون إلى النبي ﷺ، فهو ﷺ بالخيار: إن شاء حكم، وإن شاء أعرض عنهم؛ كما أمره ربه عز وجل في سورة المائدة: ﴿فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْـًٔا ۖ وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٤٢]، إلى أن قال: ﴿فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ﴾، إلى أن قال عز وجل: ﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ﴾ [المائدة: ٤٣] إلى آخر الآيات.

فهذا المنافق نفاقه أكبر، وظهر بعدم رضاه برسوله ﷺ؛ ولهذا نزلت آية النساء: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٦٠]، ووجه سبب النزول: أنَّ هذا المنافق يزعم بظاهره أنَّه يؤمن بالله وبرسوله، ومع ذلك رضي، بل طلب طلبًا، ورغب أن يحكم في خصومته غير رسول الله ﷺ، وهذا تفسير لمعنى الإرادة في قوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾، وهذا الأثر أو هذا الحديث والذي بعده يفسر الإرادة في هذه الآية، فإنّ الإرادة محتملة لمجرد الرغبة، ومحتملة لحصول الشيء بإرادته لغرض من الأغراض، يعني: بالميل إليه، وتحتمل أن تكون بالرضا بحكم الطاغوت، قال: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾؛ لأن الإرادة تكتنفها هذه الأشياء، وهذه الأحاديث دلّت على أنّ هذا المنافق لم يرض بحكم الله، ورغب في حكم غيره، فترك، وطلب

حكم اليهودي الذي هو كعب بن الأشرف، وترك رغبة اليهودي في أن يحكم بينهم رسول الله ﷺ، والمراد هنا بالنفاق النفاق الأكبر، الذي هو إظهار الإسلام وإبطان الكفر، والمنافقون كان النبي ﷺ يقبل منهم إظهارهم للإسلام، ولا يحاسبهم على ما أبطنوه من الكفر، إلّا إذا ظهر دليل على ردتهم من أنّه يقبل منهم الإسلام الظاهر على ردتهم، وكان في قتلهم مصلحة راجحة، فإنّهم يقتلون، والمنافقون في عهد النبي ﷺ منهم من قتل على الردة، ومنهم من ترك، وتركهم عند أهل العلم يجوز للمصلحة؛ لأنّ النبي ﷺ قال «لاَ يُتَحَدَّثُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ»(١).

وفعل عمر رضي الله عنه في الأثر الأخير في قوله: «فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يُرْضَ» ظاهر في أن التحاكم إلى غير رسول الله ﷺ - أي: إلى غير الكتاب والسنة - إذا كان معه عدم الرضا بالكتاب والسنة حكمًا، فإنّه ردة، فهذا صحيح، ولأنّه به قتل عمر رضي الله عنه هذا المنافق الذي لم يرض بحكم رسول الله ﷺ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وقال عز وجل: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩]، فالأمر بالحكم بما أنزل الله تقدم لنا أنّه في آيات كثيرة، وهو حق الله عز وجل أن يُحكم بما أنزل، فإذا حكم بغير ما أنزل، كان ذلك فيه منازعة لحق الله عز وجل، ولهذا كانت هذه سمة أهل النفاق.

وفي قصة مثل قصة كعب بن الأشرف التي ذكرها الشارح رحمه الله لمناسبة ذكر كعب بن الأشرف في الحديث أن النبي ﷺ أباح دمه، فقُتل غيلةً، وقتل الغِيلة لا يجوز إلّا في حقّ من أُبيح دمه، يعني: العدوّ أو المنافق بين

---

(١) سبق تخريجه (ص٤٣).

المسلمين لا يُقتل غيلة إلّا إذا أباح الإمام دمه، فقال هذا: أينما لقيتموه، فاقتلوه، أو أبحتُ دمه، فأيّ مسلم وجده، فإنّه يقتله؛ لإباحة الإمام ذلك، أمّا لو قتل المرتد في دار الإسلام بدون إذن الإمام لذلك، لم يبح لأحد أن يقتل ذلك، يعني: يقتل كعبًا، ولا أصحاب كعب؛ لأجل عدم استباحة دمائهم، فالمنافق على الإسلام يحكم له بالإسلام، ويعامل معاملة المسلمين، ولو كان في الباطن تدلّ الدلائل على أنَّه زنديق، يعني: على أنَّه كافر في الباطن، لكن إذا أظهر الإسلام، قُبل منه ذاك، وحرم الاعتداء عليه، وكما قال شيخ الإسلام في المنافقين أنَّهم يرثون، ويورّثون، ولهم حكم المسلمين في الأحكام الظاهرة، وباطنهم إلى الله عَزَّوَجَلَّ، أمَّا إذا أظهر الكفر، فإنّه يكون مرتدًّا. وهل يُقتل مطلقًا؟

الجواب: لا، لابدّ فيه من إذن الإمام، وإذا قتل من دون إذنه، أو من دون استباحة دمه، فإنّ هذا فيه الافتيات على الإمام، والافتيات عليه لا يجوز.

وقد نصّ شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسائل أقلّ من هذه، في مثل كلامه على: هل لأهل العلم أن يقيموا الحدود؟ كما نقل عنه في: (مختصر الفتاوى المصرية) أنّه ليس لأحد من أهل العلم، ولا لأحد من الناس أن يقيم نفسه مقام الإمام في إقامة الحدود، ولا في إقامة التعزيرات؛ لأنَّ هذا للإمام، وإن فُعل، فإنَّ فيه افتيات على الإمام، ولا يجوز ذلك، وللإمام أن يعاقب من فعل ذلك، أو نحو ما قال، وهذا نص منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1].

وقتل عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ للرجل؛ لأنَّه ظهر نفاقه بدون وجه شبهة، والأثر - كما هو معلوم - في إسناده بعض الشيء، ولكن توجيهه على أنّه ظهر نفاقه،

(١) انظر: مختصر الفتاوى المصرية (ص ٥٨٠).

مثلما كان فعل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قصة حاطب، لما كاتب المشركين بمسير النبي ﷺ إليهم في مكة[1]، فإنَّ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما عُثر على الرسالة، وفُضح أمر حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال عمر: يا رسول الله ائذن لي أن أضرب عنق هذا المنافق، وقال ﷺ: «دَعْهُ يَا عُمَرُ. يَا حَاطِبُ مَا حَمَلَكَ عَلَى هَذَا...». إلى آخره.

فدلّ هذا على أنَّ قتل المنافق يحتاج إلى إذن، وهذا ظاهر الدلالة من ذلك الحديث، وسيرة النبي ﷺ مع المنافقين معلومة، مع أنَّه كان يعلم ﷺ بما أخبره به ربّه عَزَّ وَجَلَّ، يعلم أسماءهم، ويعلم أفعالهم، ونزلت فيهم السورة الفاضحة، سورة براءة التي فضحت المنافقين، ومع ذلك كان هديه ﷺ فيهم أنَّه نوع ذلك، منهم من قتله، ومنهم من سالمه، وهذا كما قال ابن القيّم وغيره: هذا راجع إلى المصلحة في قتلهم، فإذا رأى المصلحة في إبقائهم، أبقاهم، وإذا رأى المصلحة في قتلهم، فإنّه يقتلهم، يعني: هذا في حقّ من ظهر كفره، من ظهرت ردّته، أمَّا من أظهر الإسلام، وأبطن الكفر، فهذا ليس لأحد عليه سبيل، وحسابه على الله، هذا المنافق يوكل باطنه إلى الله، لكن من أظهر الكفر، وبان نفاقه، وظهر، فإنَّ الكلام السابق هو الذي ينطبق عليه.

ذكر هنا أنَّ المنافقين هم أعدى أعداء أهل الإسلام، وهذا صحيح، فإنَّه ما من شرّ أصيب به المسلمون، ولا تمكّن منهم العدوّ إلّا عن طريق أهل النفاق، وإذا درست التاريخ، وجدت ذلك ماثلًا، خذ لما حصل من الفتنة الّتي أدت إلى قتل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كان الذي أثارها جماعة من

---

(١) حاطب بن أبي بلتعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صحابي جليل شهد بدرًا وقصته أخرجها البخاري (٣٠٠٧)، ومسلم (٢٤٩٤)، وانظر تفسير القرطبي (١٨/ ٥٢)، وأحكام القرآن للجصاص (٥/ ٣٢٥)، والدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٤٧٣).

المنافقين، أثاروا على عثمان رضي الله عنه تصرّفاته في الولايات والأموال ونحو ذلك، حتّى أدّى ذلك إلى قتله.

كذلك في حرب الجمل، فإنّ عائشة رضي الله عنها خرجت لا للقتال، كذلك عليّ رضي الله عنه ومن معه لم يكونوا يريدون قتال عائشة رضي الله عنها، ولا من معها، وإنَّما الذي أثار الحرب بين الطائفتين جماعة من أهل النفاق، كانوا في ليلة، فذهب طائفة منهم إلى عسكر عائشة س أو من معها، فأضرموا نارًا، ثم ذهبوا إلى أولئك، فقالوا لهم، نقلوا الكلام والنميمة، حتى حصلت الحرب بغير اختيار من علي رضي الله عنه، وبغير اختيار من عائشة رضي الله عنها ومن معها، فكانت المقتلة من صنيعة المنافقين، وما نقلوه من الأخبار بين الطرفين، كذلك في عصور الإسلام المتنوّعة، فالدولة العباسية إنّما أضعفها المنافقون ممّن دخلوا في الإسلام من الفرس وغيرهم من العجم، فإنَّهم هم الذين أضعفوا الدولة، كذلك لمّا غزا التتار البلاد، الذي مكّن التتار من بلاد المسلمين هم المنافقون الرافضة وأشباههم من الباطنية، فإنّهم هم الذين دلوا على الطريق، ومكنوهم، بل أفتى أولئك بقتل جميع علماء المسلمين، وإحلال كتب ابن سينا وأمثاله، أو إحلال كتب القوم مكان الكتب الشرعية.

وهكذا في كلّ زمان، فإنَّ المنافقين لهم الأثر الأكبر؛ لأنَّهم بين المسلمين، ويراهم المسلمون، ويأمنون شرّهم ظاهرًا، ولا يدرون ما يحيقون بهم، فالواجب الحذر من هؤلاء، فالله عز وجل في القرآن نبّه على أنّ أعداء أهل الإسلام أربعة: اليهود، والنصارى، والمشركون، والمنافقون، هؤلاء هم أعداء أهل الإسلام، وفضح كلّ طائفة بأنواع من الفضائح التي يبيّن بها أمرهم.

هذا الكلام استطرادي لأجل ما ذكره الشارح رحمه الله.

والمقصود من الكلام: أنَّ ترك حكم الله عَزَّوَجَلَّ وعدم الرضا بالكتاب والسنة هذه سمة المنافقين النفاق الأكبر، وأنّ الرضا بذلك، الرضا بحكم الله ورسوله سمة المؤمنين، وأنّ اليهود قد يكونون أقرب إلى الإسلام - يعني للرضا به -، والنصارى قد يكونون أقرب إلى الرضا به من أهل النفاق، وأنّ المنافق قد يكون شرّا، قد يكون شرًّا من اليهودي، فهذا اليهودي أراد التحاكم إلى النبي ﷺ، والمنافق رفض ذلك، قد يكون المنافق أكثر شرًّا، وأبعد عن حبّ العدل والإسلام من اليهود والنصارى والمشركين، وهذا ظاهر فيهم.

اسم النفاق هل يُطلق على من كان بعد زمن النبي ﷺ، أم يختصّ بما كان في زمن النبي ﷺ؟

هذه مسألة، والكلام عليها متشعّب، وفي زمن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يرض بوجود المنافقين، يعني: أن يُقال هذا منافق، بل من أظهر الإسلام وصلح باطنه، فهو المسلم، وأمَّا النفاق، فإنّما كان في ذلك الزمن؛ كما رُوي عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّه قال: (**أَنَّ النِّفَاقَ كَانَ لَمَّا كَانَ الْقُرْآنُ يَنْزِلُ، أَمَّا الْآنَ فَلَيْسَ إِلَّا الْإِسْلَامُ وَالْكُفْرُ**).

وأهل العلم اختصّوا اسم النفاق فيمن أظهر الإسلام، وأبطن الكفر بزمن النبي ﷺ، ثمّ بعد ذلك جعلوا مكانه لفظ (زنديق)، ولهذا يكثر في استعمالهم لفظ (زنديق) أكثر من استعمالهم لفظ (منافق)؛ لأنَّ النفاق يحتاج إلى شيء من الدليل والبرهان، وأمّا الزندقة، فهي فيما إذا ظهر منه ما يدلّ على كفره في الباطن، فإنّه يُقال له: زنديق، وقد يُطلق عليهم (منافقون)، وقد يُقال (زنادقة منافقون).

فإذًا الزّنديق هو المنافق، وهو من يُظهر الإسلام، ويُبطن الكفر، نسأل الله العافية.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ النِّسَاءِ وَمَا فِيهَا مِنَ الْإِعَانَةِ عَلَى فَهْمِ الطَّاغُوتِ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾.

الثَّالِثَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ الْأَعْرَافِ ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾.

الرَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾.

الْخَامِسَةُ: مَا قَالَهُ الشَّعْبِيُّ فِي سَبَبِ نُزُولِ الْآيَةِ الْأُولَى.

السَّادِسَةُ: تَفْسِيرُ الْإِيمَانِ الصَّادِقِ وَالْكَاذِبِ.

السَّابِعَةُ: قِصَّةُ عُمَرَ مَعَ الْمُنَافِقِ.

الثَّامِنَةُ: كَوْنُ الْإِيمَانِ لَا يَحْصُلُ لِأَحَدٍ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ.

٣٩ - بَابُ
مَنْ جَحَدَ شَيْئًا مِنَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِۚ قُلْ هُوَ رَبِّى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٠].

ش: سبب نزول هذه الآية معلوم مذكور في كتب التفسير وغيرها، وهو أن مشركي قريش جحدوا اسم الرحمن عنادًا[١].

قال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، والرحمن اسم وصفته، دل هذا الاسم على أن الرحمة وصفه سبحانه وهي من صفات الكمال.

فإن كان المشركون جحدوا اسمًا من أسمائه تعالى، وهو من الأسماء التي دلت على كماله - سبحانه وبحمده - فجحود معنى هذا الاسم ونحوه من الأسماء يكون كذلك، فإن جهم بن صفوان، ومن تبعه يزعمون أنها لا تدل على صفة قائمة بالله تعالى وتبعهم على ذلك طوائف من المعتزلة والأشاعرة وغيرهم، فلهذا كفرهم كثيرون من أهل السنة. قال العلامة ابن القيم رحمه الله [٢]:

وَلَقَدْ تَقَلَّدَ كُفْرَهُمْ خَمْسُونَ فِي ... عَشْرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي الْبُلْدَانِ
وَالَّلالَكَائِيُّ الْإِمَامُ حَكَاهُ عَنْـ ... ـهُمْ بَلْ حَكَاهُ قَبْلَهُ الطَّبَرَانِي

فإن هؤلاء الجهمية، ومن وافقهم على التعطيل جحدوا ما وصف به

---

(١) انظر: تفسير ابن جرير (١٣/ ١٥٠).
(٢) انظر: النونية بشرح ابن عيسى (١/ ٢٩٠).

....

نفسه، ووصفه به رسوله من صفات كماله ونعوت جلاله، وبنوا هذا التعطيل على أصل باطل، أصلوه من عند أنفسهم، فقالوا: هذه هي صفات الأجسام، فيلزم من إثباتها أن يكون الله جسمًا.

هذا منشأ ضلال عقولهم، لم يفهموا من صفات الله إلا ما فهموه من خصائص صفات المخلوقين، فشبهوا الله في ابتداء آرائهم الفاسدة بخلقه، ثم عطلوه من صفات كماله، وشبهوه بالناقصات والجمادات والمعدومات.

فشبهوا أولًا، وعطلوا ثانيًا، وشبهوه ثالثًا بكل ناقص ومعدوم، فتركوا ما دل عليه الكتاب والسنة من إثبات ما وصف الله به نفسه، ووصفه به رسوله على ما يليق بجلاله وعظمته.

وهذا هو الذي عليه سلف الأمة وأئمتها، فإنهم أثبتوا لله ما أثبته لنفسه وأثبته له رسوله ﷺ إثباتًا بلا تمثيل، وتنزيهًا بلا تعطيل، فإن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات يحتذى حذوه فكما أن هؤلاء المعطلة يثبتون لله ذاتًا لا تشبه الذوات، فأهل السنة يقولون ذلك ويثبتون ما وصف الله به نفسه، ووصفه به رسوله من صفات كماله، ونعوت جلاله، لا تشبه صفاته صفات خلقه[١].

فإنهم آمنوا بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ولم يتناقضوا، وأولئك المعطلة كفروا بما في الكتاب والسنة من ذلك، وتناقضوا فبطل قول المعطلين بالعقل والنقل - ولله الحمد والمنة -، وإجماع أهل السنن من الصحابة والتابعين وتابعيهم وأئمة المسلمين.

---

(١) ذكر هذا الكلام الذهبي في العلو (ص٢٣٦، ٢٥٣) وعزاه إلى الخطابي.

....

وقد صنف العلماء - رحمهم الله تعالى - في الرد على الجهمية، والمعطلة، والمعتزلة، والأشاعرة، وغيرهم في إبطال هذه البدع، وما فيها من التناقض والتهافت، كالإمام أحمد رحمه الله في رده المشهور، وكتاب «السنة» لابنه عبدالله[1]، وصاحب «الحيدة» عبد العزيز الكناني في رده على بشر المريسي[2]، وكتاب «السنة» لأبي عبد الله المروزي[3]، ورد

---

(١) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل الذهلي الشيباني، كان إماما خبيرًا بالحديث وعالمًا مقدمًا فيه، وكان من أروى الناس عن أبيه، وقد سمع من صغار شيوخ أبيه، وروى عنه أبو القاسم البغوي والمحاملي وأبو بكر الخلال وغيرهم، وكان ثبتًا فهمًا ثقة، ولد في جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة ومائتين، وتوفي ببغداد في جمادى الآخرة سنة تسعين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد (٩/ ٣٧٥)، وطبقات الحنابلة (١/ ١٨٠)، والعبر (٢/ ٩٢)، وشذرات الذهب (٢/ ٢٠٣).

(٢) هو الإمام عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز الكناني المكي، قدم بغداد في أيام المأمون، وجرت بينه وبين بشر المريسي مناظرات في القرآن، وهو صاحب كتاب (الحيدة)، وكان من أهل العلم والفضل، وله مصنفات عديدة، وكان ممن تفقه للشافعي، واشتهر بصحبته، توفي سنة أربعين ومائتين.

أما كتابه الحيدة فقد ضمنه مناظرته مع بشر المريسي، وقد أثبت نسبة الكتاب إليه غير واحد، منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية، ونقل منه في درء التعارض (ص٢٤٦ - ٢٥١)، وقد شرح جملًا من كلامه من (ص٢٥١ - ٢٦١)، وذكره ابن النديم في الفهرست (ص٧١٤)، والخطيب في تاريخه (١٠/ ٤٤٩) وقال: (وهو صاحب كتاب الحيدة)، وكذا ذكره ابن العماد في الشذرات (٢/ ٩٥)، وابن حجر في تهذيب التهذيب (٦/ ٣٦٣). أما الذهبي فقد شكك فيه في الميزان (٤/ ٣٧٧)، ونسبه إليه في تاريخ الإسلام (ص٢٥٦)، وقال: (صاحب كتاب الحيدة)، وكذا قال في العبر (١/ ٤٣٤).

(٣) هو مُحَمَّدُ بنُ نَصْرِ بنِ الحَجَّاجِ المَرْوَزِيُّ أَبُو عَبْدِ اللهِ، الإِمَامُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، أَبُو عَبْدِ اللهِ الحَافِظُ. مَوْلِدُهُ: بِبَغْدَادَ، فِي سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَمائَتَيْنِ، وَمَنْشَؤُهُ بِنَيْسَابُوْرَ، وَمَسْكَنُهُ سَمَرْقَنْدُ، كَانَ أَبُوْهُ مَرْوَزِيًّا، ذَكَرَهُ الحَاكِمُ، فَقَالَ: إِمَامُ عَصْرِهِ بِلاَ مُدَافعَةٍ فِي الحَدِيْثِ. كَتَبَ الكَثِيْرَ، وَبَرَعَ فِي عُلُوم الإِسْلاَمِ، وَكَانَ إِمَامًا مُجْتَهِدًا عَلاَّمَةً، مِنْ أَعْلَم أَهْلِ زَمَانِهِ بِاخْتِلاَفِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِيْنَ، قلَّ أَنْ تَرَى العُيُوْنَ مِثْلَهُ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ الخَطِيْبُ: (حَدَّثَ عَنْ: عَبْدَانَ بنِ عُثْمَانَ، ثُمَّ سمَّى جَمَاعَةً، وَقَالَ: كَانَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِاخْتِلاَفِ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُم فِي الأَحْكَامِ). قال الذهبي: (يُقَالُ: إِنَّهُ كَانَ=

....

عثمان بن سعيد على الكافر العنيد(١) وهو بشر المريسي، وكتاب «التوحيد» لإمام الأئمة محمد بن خزيمة الشافعي(٢)، وكتاب «السنة» لأبي بكر الخلال(٣)، وأبي عثمان الصابوني الشافعي(٤)، وشيخ الإسلام

= أَعْلَم الأَئِمَّةِ بِاخْتِلاَفِ العُلَمَاءِ عَلَى الإِطلاَقِ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٣)، وتاريخ بغداد (٣/ ٣١٥-٣١٨)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٢٤٦)، وطبقات الحفاظ (ص٢٨٤-٢٨٥)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٦٥٠-٦٥٣)، والعبر (٢/ ٩٩).

(١) هو عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الامام العلامة الحافظ الناقد أبو سعيد التميمي الدارمي السجستاني صاحب المسند الكبير والتصانيف، ولد قبل المائتين بيسير، وطوف الأقاليم في طلب الحديث، له رد على المريسي والجهمية، وهو مطبوع باسم: (رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد)، أو (نقض عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد). انظر: تاريخ دمشق (٣٨/ ٣٦١)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٣١٩)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٣٠٢)، وطبقات الحفاظ (ص٢٧٧).

(٢) هو كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عَزَّوَجَلَّ، للإمام الحافظ الحجة الفقيه شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري الشافعي صاحب التصانيف، قال عنه أبو حاتم بن حبان التميمي: (ما رأيت على وجه الأرض من يحفظ صناعة السنن، ويحفظ ألفاظها الصحاح وزياداتها، حتى كأن السنن كلها بين عينيه، إلا محمد بن إسحاق ابن خزيمة فقط) ا.هـ.، وقال الإمام أبو العباس بن سريج - وذُكر له ابن خزيمة-: (يستخرج النكت من حديث رسول الله بالمنقاش) ا.هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٦٥ - ٣٧٣)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٧٢٠ - ٧٢٨)، وشذرات الذهب (٢/ ٢٦٢، ٢٦٣).

(٣) هو الإمام العلامة الحافظ الفقيه شيخ الحنابلة وعالمهم أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي الخلال، ولد في سنة أربع وثلاثين ومائتين أو في التي تليها، فيجوز أن يكون رأى الإمام أحمد، ولكنه أخذ الفقه عن خلق كثير من أصحابه، وتوفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، له من المصنفات كتاب (الجامع في الفقه) في عشرين مجلدًا، و(العلل) في ثلاثة مجلدات، و(السنة) في ثلاثة مجلدات. انظر: تاريخ بغداد (٥/ ١١٢)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٩٧)، وشذرات الذهب (٢/ ٢٦١)، وطبقات الحفاظ (ص٣٣١).

(٤) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل أبو عثمان الصابوني النيسابوري الحافظ الواعظ المفسر، كان من أئمة الأثر، شديدًا على المبتدعة، ولد سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة، =

....

الأنصاري[١]، وأبي عمر بن عبد البر النمري[٢]، وخلق كثير من أصحاب الأئمة الأربعة، وأتباعهم، وأهل الحديث، ومن متأخريهم أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة[٣]، وشيخ الإسلام ابن تيمية وأصحابه وغيرهم - رحمهم الله تعالى -، فلله الحمد والمنة - على بقاء السنة، وأهلها مع تفرق الأهواء، وتشعب الآراء، والله أعلم.

= وتوفي سنة تسع وأربعين وأربعمائة، وله كتاب (عقيدة السلف وأصحاب الحديث) مشهور متداول. انظر: تاريخ دمشق (٩/ ٣)، والبداية والنهاية (١٢/ ٧٦)، والوافي بالوفيات (٩/ ٨٦)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٠)، وشذرات الذهب (٣/ ٢٨٢).

(١) هو الإمام الحافظ الكبير أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن علي ابن جعفر بن منصور بن مت الأنصاري الهروي، من ذرية أبي أيوب الأنصاري ﷺ، كان إمام الزمان في فنون الفضائل وأنواع المحاسن، صنف كتاب الفاروق في الصفات، وكتاب ذم الكلام، وكتاب الأربعين حديثًا، وله في التصوف كتاب منازل السائرين، وقصيدة في مذهبه، ومناقب أحمد بن حنبل، كان مولده سنة خمس وتسعين وثلاثمائة، وتوفي في ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وأربعمائة. انظر: الوافي بالوفيات (١٧/ ٣٠٧)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٥٠٣)، والبداية والنهاية (١٢/ ١٣٥)، وشذرات الذهب (٣/ ٣٦٥).

(٢) هو الإمام العلامة الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي المالكي، أحد الأعلام، وصاحب التصانيف المليحة، منها: التمهيد، والاستذكار والاستيعاب، وجامع بيان العلم وفضله، وغير ذلك، ولد يوم الجمعة لخمس بقين من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وستين وثلاث مائة، وتوفي سنة ثلاث وستين وأربع مائة يوم الجمعة آخر يوم شهر ربيع الآخر. انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٥٣)، والوافي بالوفيات (٢٩/ ٩٩)، والبداية والنهاية (١٢/ ١٠٤)، وشذرات الذهب (٣/ ٣١٤).

(٣) هو موفق الدين المقدسي أحد الأئمة الأعلام أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الحنبلي صاحب التصانيف، ولد سنة إحدى وأربعين وخمسمائة، صنف المغني والكافي والمقنع والعمدة في الفقه، وغيرها الكثير، قال الذهبي: (كان عالم أهل الشام في زمانه) ا.هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ١٦٦)، والعبر (٥/ ٧٩)، وشذرات الذهب (٥/ ٨٨).

الشرح:

هذا الباب: «بَابُ مَنْ جَحَدَ شَيْئًا مِنَ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ»، والتوحيد قسمان:

القسم الأول: توحيد في المعرفة والإثبات.

القسم الثاني: توحيد في القصد والطلب.

وتوحيد القصد والطلب هو الذي يرجع إلى توحيد العبد الربّ عز وجل بأفعال العباد، وذلك راجع إلى قصد نيّتهم، وإلى طلبهم وتوجّههم إلى الله في العبادة، وهذا قسم من التوحيد وهو التوحيد العملي، أي: الذي يكون من جهة العمل.

والقسم الثاني أو هو الأول في الواقع، هو التوحيد العملي الخبري، وهذا التوحيد العملي الخبري راجع إلى إخبار الله عز وجل والعلم بالله عز وجل، وهو قسمان:

القسم الأول: توحيد في الربوبية.

القسم الثاني: توحيد في الأسماء والصفات.

لهذا كان الكلام على صفات الله عز وجل هو أحد قسمي التوحيد.

فلهذا عقد المصنّف رحمه الله هذا الباب؛ ليدلّ على أنَّ من التوحيد الّذي هو حقّ الله على العبيد، أن يثبت لله عز وجل ما أثبته لنفسه، وأثبته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات، وأنَّ جحد ذلك خلاف التوحيد، ومن جحد شيئًا من الأسماء والصفات بدون تأويل، ولا شبهة سائغة، فإنَّه كافر بالله عز وجل مشرك لعدم توحيده ربّه عز وجل بهذا القسم من التوحيد.

وهذا هو الذي أراده الشيخ رحمه الله بقوله: «بَابُ مَنْ جَحَدَ شَيْئًا مِنَ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ»، أي: ما حكمه؟ وحكمه أنّه مشرك كافر خارج من

الملة إذا كان جحده بلا تأويل، ولا شبهة سائغة، وقولنا: (شبهة سائغة)؛ لأنَّه قد يكون عنده شبهة، لكنها ليست بسائغة، فالجهمية عندهم شبهة، ولكنها ليست بسائغة، والجهمية هم الّذين نشروا وأظهروا القول بنفي الصفات؛ لأنَّ جهم بن صفوان كان فقيهًا، ودرس القرآن، وأخذ العلم كما نُقل ذلك، وبعضهم يقول: لم يأخذ العلم أصلًا وتحيّر في أمره وفي أمر ربّه عَزَّوَجَلَّ، وفي وجوده وهل له صفات أم لا؟ وفي القرآن، إلى أن ترك الصلاة كما ذكر عنه، ترك الصلاة أربعين يومًا، من جرّاء شكّه واضطرابه، حتى خالط طائفة من السُمنية[1]، وهم طائفة من العجم من الهند، أو ما قاربها، ويقولون بتناسخ الأرواح وبعدم وجود إله، فخالطهم يريد أن يقيم عليهم الحجّة في وجود الله، فأخذ معهم وأعطى حتّى أقام لهم الحجّة في وجود الله عَزَّوَجَلَّ، وهذه الحجّة هي التي يسمّيها العلماء بدليل الأعراض، وحلول الأعراض في الأجسام، وأنَّ حلول الأعراض في الأجسام هو دليل على افتقار الأجسام وحدوثها، وذلك دليل على أن الأجسام محدثة وفقيرة، ولا تستغني عمّن أحدثها، وأثبت ذلك عن هذا الطريق، ثم ألزموه؛ لأنَّ هذا الذي ثبت عن هذا الطريق ليس له صفة؛ لأنَّ الصفات أعراض، وهو أثبت حدوث الأجسام عن طريق الأعراض، وأنَّ ما تحلّه الأعراض، فهو جسم محدث؛ لأنَّ الأعراض تغيّر، والأعراض مثل الحرارة والبرودة والجفاف والرطوبة والارتفاع والانخفاض والطول والعرض، وشغل المكان، ونحو ذلك، والصفات الرحمة، أن يكون

---

(١) السُّمَنِيَّةُ بضم السين وفتح الميم نسبة إلى سومنات قرية بالهند، وهي فرقة من عبدة الأصنام تقول بقدم العالم، وإبطال النظر والاستدلال، وزعموا أنه لا معلوم إلا من جهة الحواس الخمس، وأنكر أكثرهم المعاد والبعث بعد الموت، وقال فريق منهم بتناسخ الأرواح في الصور المختلفة. انظر: الفرق بين الفرق (ص٢٥٣)، ولسان العرب (١٣/ ٢٢٠)، ومختار الصحاح (ص١٣٢)، والمصباح المنير (١/ ٢٩٠)، والتعاريف للمناوي (ص٤١٥).

متّصفًا بصفات، أي: فيه رحمة فيه غضب فيه رضى فيه محبّة. . إلى آخره، الأشياء التي تعرض وتذهب، تطرأ وتزول، فأثبت حدوث الأجسام عن طريق حدوث الأعراض فيها، وأنَّ الأعراض متغيّرة، ولمَّا كانت متغيّرة فهذا دليل على أنّ الجسم لا يجلب هذه الأشياء لنفسه، فدلّ على أنّه محدث فقير، فلا بدّ له إذًا من محدث فألزموه أن يكون إلهه ليس قابلًا لحلول الأعراض، والتزم ذلك، فنفى جميع الصفات جدًّا - عامله الله بما يستحقّ -، وأدّى ذلك إلى أن يثبت صفة واحدة فقط، وهي الوجود المطلق؛ لأنّه أثبت الوجود، فقال: نثبت صفة واحدة وهي الوجود، وأخذ هذا الدليل منه - دليل حدوث الأعراض - أخذه المعتزلة، ثم أخذه بعدهم الكلابية، وعن الكلابية الأشاعرة، وعنهم المتكلّمون، وصار بهذا الدليل، حدث عظيم في الدين والملّة، وانحراف جسيم في باب الصفات من جرّاء ترك الدليل القرآني، الذي بيّن الله عز وجل به الدليل على وجوده عز وجل ، وتركوا ذلك إلى غيره، فأحدثوا هذه البدعة العظيمة، والجحد العظيم لهذا النوع من التوحيد الذي هو توحيد الصفات.

ولهذا فإنَّ أهل العلم يقولون لكلّ من جحد شيئًا من الصّفات أنّه جهمي، وكلّ من نفى صفة من الصفات على هذا الأصل يقولون: هو جهمي؛ فيقولون للأشعري إنَّه جهمي، وللمعتزلي جهمي، وللماتريدي جهمي، وكلّ من نفى صفة من الصفات على هذا الأصل؛ لأنَّه ما نفى هذه الصفة إلّا بناءً على أصل جهم، إمَّا عالمًا به أو مقلّدًا له، ومعلوم أنَّه يُنسب القول إلى محدّثه، فمن الخوارج من لا يقول بأقوال من خرج عن عليّ رضي الله عنه ، والمسلمون مجمعون على أنّ طائفة منهم وإن كانت لا تقول بقول أولئك جميعًا من تكفير معظم الصحابة رضي الله عنهم . . إلى آخره، لكن هم خوارج؛ لأنّ أصل بدعتهم من الخوارج، كذلك المرجئة، كلّ من قال بشيء من الإرجاء يُنسب إليه؛ لأنَّ أوّل من أحدثه قال في الإرجاء ما قال.

فإذًا مسألة النسبة راجعة إلى الأصول، فكلّ من وافق جهمًا في أصله في نفي الصفات، الأصل العقلي الذي ذكرنا والدليل على وجود الله يُقال له: جهمي، ويكون جاحدًا للأسماء والصفات، فإنّ كان هذا الجحد بلا شبهة سائغة مثل الجهميّة، فإنَّه يكون كفرًا بالله وشركًا، وعدم إقرار بتوحيد الله في هذا الأمر الذي هو صفات الله.

ولهذا الجهمية كفّرهم العلماء في هذه المسألة؛ لأجل مسألة الصفات وغيرها، ونقل اللالكائي والطبراني في كتاب السنة، كما ذكر كفرهم عن خمسمائة من أهل العلم.

وَلَقَدْ تَقَلَّدَ كُفْرَهُمْ خَمْسُونَ فِي عَشْرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي الْبُلْدَانِ

أي: خمسون في عشر، أي: خمسمائة، وهذا موجود في (السنة) للّالكائي، وفي (السنة) للطبراني، كما نقل عنهم ابن القيّم في غير ما موضع من كتبهم.

الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ يريد أن يبيّن أن التوحيد منه توحيد الأسماء والصفات، وأنّ من جحد شيئًا،فهو إمّا أن ينافي أصل التوحيد، كالجهمية، وإمّا أن ينافي كمال التوحيد، كالّذين نفوه، نفوا شيئًا من الصفات بناءً على التأويل، أو على الشبهة السائغة.

فالواجب أن يثبت ما أثبته الله لنفسه، إذ لا أحد أعلم بالله من الله، ويُثبت ما أثبت الرسول ﷺ لربّه عَزَّوَجَلَّ ، الذي هو أفصح الخلق ﷺ، وهو أعرفهم بربّه عَزَّوَجَلَّ ، وهو الصادق المصدوق، وهو أغير الخلق على ربّه عَزَّوَجَلَّ .

فلا يصفه إلّا بما أوحي إليه، وإلاّ بما يستحقّه الله جَلَّ جَلَالُهُ ، فوجب التسليم في هذا الباب لنصوص الكتاب والسنة، وأن تثبت الصفات إثباتًا

بلا تمثيل، وأن ينزّه الله عن مماثلة المخلوقين تنزيهًا بلا تعطيل، والمعطّل يعبد عدمًا، كما أنَّ الممثّل والمشبه يعبد صنمًا، وأهل التوحيد وأهل السنة وأهل الإثبات يعبدون إلهًا واحدًا فردًا صمدًا، فشتّان ما بين هذه الأحوال، من يعبد الصنم وهم المجسّمة، ومن يعبد العدم وهم المعطّلة، ومن يعبد الإله الواحد الفرد الصّمد. وهذه هي الصفات التي نفوها، هي التي يطيل في تقريرها شيخ الإسلام في كتبه المختصرة والمطوّلة، وفي الواسطية، والحمويّة، والتدمرية، من أصول الصفات إجمالًا وتفصيلًا، ما به تقرّ عيون الموحّدين، رحم الله العلماء الذين جاهدوا في ذلك أعظم الجهاد، وبيّنوا السنة، وتركوا الناس على أمر واضح بيّن بعد ظهور البدع، والأهواء، والمتشابهات، الّتي أحدثها الناس في ذلك.

وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ قَالَ عَلِيٌّ: «حَدِّثُوا النَّاسَ، بِمَا يَعْرِفُونَ، أَتُرِيدُونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ»(١).

ش: «عَلِيٌّ» هو أمير المؤمنين أبو الحسن علي بن أبي طالب، وأحد الخلفاء الراشدين، وسبب هذا القول - والله أعلم - ما حدث في خلافته من كثرة إقبال الناس على الحديث، وكثرة القصاص وأهل الوعظ، فيأتون في قصصهم بأحاديث لا تعرف من هذا القبيل، فربما استنكرها بعض الناس وردها، وقد يكون لبعضها أصل، أو معنى صحيح، فتقع بعض المفاسد لذلك، فأرشدهم أمير المؤمنين رضي الله عنه إلى أنهم لا يحدثون عامة الناس إلا بما هو معروف، ينفع الناس في أصل دينهم وأحكامه، من بيان الحلال من الحرام الذي كلفوا به علمًا وعملًا، دون ما يشغل عن ذلك مما قد يؤدي إلى رد الحق وعدم قبوله فيفضي بهم إلى التكذيب، ولا سيما مع اختلاف الناس في وقته، وكثرة خوضهم وجدلهم.

وقد كان شيخنا المصنف رحمه الله، لا يحب أن يقرأ على الناس إلا ما ينفعهم في أصل دينهم وعباداتهم ومعاملاتهم الذي لا غنى لهم عن معرفته، وينهاهم عن القراءة في مثل كتب ابن الجوزي: كالمنعش، والمرعش، والتبصرة لما في ذلك من الإعراض عما هو أوجب وأنفع، وفيها ما الله به أعلم مما لا ينبغي اعتقاده، والمعصوم من عصمه الله.

وقد كان أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان ينهى القصاص عن القصص، لما في قصصهم من الغرائب والتساهل في النقل وغير ذلك، ويقول:

(١) أخرجه البخاري (١٢٧)، وفيه: «أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ».

....

(لَا يَقُصُّ[(١)] إِلَّا أَمِيرٌ أَوْ مَأْمُورٌ)[(٢)]، وكل هذا محافظة على لزوم الثبات على الصراط المستقيم علمًا وعملًا ونية وقصدًا، وترك كل ما كان وسيلة إلى الخروج عنه من البدع ووسائلها، والله الموفق للصواب، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الشرح:

هنا في كلام عليّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فائدة عظيمة وهي: أنّ الناس يجب ألا يحدّثوا إلابما يعرفون، وكما جاء في الحديث الآخر: «**مَا أَنْتَ مُحَدِّثٌ قَوْمًا بِحَدِيثٍ لاَ تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، إِلاَّ كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَة**»[(٣)]، وقد بوّب البخاري على ذلك في صحيحه في كتاب العلم بابًا عظيمًا، قال فيه: «**بَابُ مَنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ كَرَاهِيَةَ أَنْ لَا يَفْهَمُوا**»[(٤)].

وهذه من القواعد المهمّة، التي ينبغي لطلاب العلم أن يعتنوا بها، وأنّه

---

(١) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله -: (لا يقصَّ) إذا قلت (لا يقصُّ) اختلف المعنى.. ليس من جهة القصّ لا، إذا كان (لا يقصُّ) هذا نفي (لا يقصُّ إلّا) فنفى نفي الوجود.
أمّا (لا يقصَّ) هذه نهي، لأنَّ (يقصَّ) هذه تكون مجزومة باللام وعلامة الجزم السكون، فلمّا كانت الشدّة أوّلها حرف ساكن وكانت علامة الإعراب تكون سكون على الثاني، ومنع من التقاء ساكنين حركت بأخفّ الحركات وهي الفتحة بدلًا من السكون، وهذا في كلّ الأفعال التي آخرها مشدّد، إذا جزمت فإنّه يظهر عليه الفتحة، (لم يقصَّ، لم ينمَّ، لم يشدَّ، لم يضرَّ.. لم يضرَّه شيء...) إلى آخره.. فهذا تنتبه لها، إذا قلت (لا يقصُّ) اختلف المعنى.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٦٦٥)، وأحمد في المسند (٦/ ٢٧)، والبزار في مسنده (٧/ ١٩٢)، والطبراني في الكبير (١٤٠) من حديث عوف بن مالك الأشجعي مرفوعًا إلى النبي ﷺ.

(٣) أخرجه مسلم (١/ ١١) من كلام ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٤) انظر: فتح الباري (١/ ٢٧٢).

ليس كل العلم يقال لكلّ الناس، فإنَّ من العلم ما لا تتحمّله عقول الناس، ومنه ما لايفهمونه ولو سمعوه إلّا بشكّ فيه واضطراب، وهذا كما في بعض الكلام على الصفات، والكلام عليها وتقريرها، فإنَّ في بعضها إشكالًا يكون عند من ليس بعالم عند الجهّال، عند العوام، ولهذا كان الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ ينهى عن قراءة حديث الصورة: «**إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجْتَنِبْ الْوَجْهَ، فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ على صُورَتِهِ**»[1]، وفي رواية: «**لاَ تُقَبحُوا الْوَجْهَ، فَإِنَّ ابْنَ آدَمَ خُلِقَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمنِ**»[2]، وكره التحديث به[3]، أي: على العامة؛ لأنَّهم لن يفهموا منه الفهم الصحيح، وإنَّما سيفهمون منه أشياء باطلة، ولهذا يكره التحدّيث بأحاديث الغرائب عند أهل العلم، الأحاديث الغريبة، التي يقصر أفهام الناس عنها، فإنَّ أهل العلم يتجنّبون الخوض فيها وبيانها، لكن إذا سُئلوا عن شيء من ذلك أجابوا؛ لأنَّ الإجابة تكون متعيّنة حينئذ بعد السؤال، أما الابتداء فإنّما يبيّن للناس ما ينفعهم من ذكر العقيدة العامة، وذكر التسليم للنصوص، والتسليم لصفات الله، وأنّ ما أخبر الله به حقّ، وأنّ ما وصف به نفسه حقّ من الصفات، وتمثّل ببعض الصفات، وكذلك تُتلى الأحاديث ولا تفسّر ولا تُعبّر؛ لأنَّ ذلك أدعى لقبولها، أمّا العامة فلا يتحمّلون التفسير، ولهذا كان السلف كثيرًا ما يقولون: «أمرُّوها

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦١٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (١/ ٢٦٨)، والدارقطني في الصفات (ص٣٥، ٣٦)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٢/ ٤٢٣، ٤٢٣)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٢٨، ٢٢٩)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٨٥)، وابن بطة في الإبانة (٣/ ٢٥٨)، والطبراني في الكبير (١٣٥٨٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١٨) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقد صححه جمع من أهل العلم منهم: الإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، والذهبي، والحافظ ابن حجر، وشيخ الإسلام ابن تيمية. انظر: الإبانة لابن بطة (٣/ ٢٤٤ وما بعدها)، وفتح الباري (٥/ ١٨٣)، وميزان الاعتدال (٤/ ٩٦)، وعقيدة أهل الإيمان (٧٣ - ٧٦).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ١٠٣).

كما جاءت بلا تفسير». فلا يفسّرها المحدّث، حتى إنَّ المحدّث لا يفسّرها؛ لأنَّ هذا أقرب إلى ذهن عامة الناس، فهي لها معان، ومعانيها معروفة عند أهل العلم، لكن ينبغي تحديث الناس بما يعرفون، كذلك ثبت في السنن: «**أَنَّ النَّبيَّ ﷺ: نَهَى عَنِ الأُغْلُوطَاتِ**»[1]، وهي المسائل الصعبة أو المسائل التي لا تدرك، وهذا لأجل أن الناس لن يفهموا ما ينبغي فهمه في ذلك، فيقع في قلوبهم شيء من الشكّ أو الشبهة.

فالواجب أن يُترك من الحديث مع الناس ما لا ينفعهم، وأن يتحدّث معهم في ما ينفعهم في أمر العقيدة، وفي التوحيد، وفي أمر المعاملات والحلال والحرام، فما يتّخذه بعض طلبة العلم طريقة في أنَّه إذا علم شيئًا ذكره للناس، ولو كان أرفع من عقولهم إمّا في خطب أو في محاضرات، أو في وعظ من الكلام في بعض قواعد الأسماء والصفات، ونحو ذلك، هذا ليس من طريقة أهل العلم، ولهذا تجد أنّ أهل العلم إذا وعظوا الناس في خطب أو في مواعظ عامة أو نحو ذلك في جلسات عامة يحضرها أصناف من الناس مختلفون في عقولهم وإدراكاتهم، فإنَّهم يتكلّمون بالكلام المجمل، فيستدلّون عليه، تلك هي طريقة أهل السنة والجماعة، وأمّا الدخول في التفصيلات التي لا يعقلها إلّا بعض الناس، فإنَّ هذا فيه نهي، مثل ما قال عليّ رضي الله عنه هنا: «حَدِّثُوا النَّاسَ، بِمَا يَعْرِفُونَ». أي: بما تحتمله قولهم، وأمّا ما لا تحتمله عقولهم، فإنَّه كما قال ابن مسعود رضي الله عنه: «**مَا أَنْتَ مُحَدِّث قَوْمًا بِحِدِيثٍ لاَ تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، إِلاَّ كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَة**»، ولا بد، وهكذا في سائر الأمور، فعامة الناس يحتاجون إلى ما ينفعهم، وإذا كان

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٥٦)، وأحمد في المسند (٥/ ٤٣٥)، وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٥/ ١٠٦)، والطبراني في الكبير (٩١٣) وفي الأوسط (٨/ ١٣٧)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص٢٢٩).

كلامًا يُقال عندهم وسيكون منه شكّ أو اضطراب أو عدم قناعة بالشرع أو عدم التزام بالطاعة أو تخلّف عن الطاعة، ونحو ذلك، ممّا يوقع الشبهات في النفوس والتردّد والأخذ والردّ والشكّ، فإنَّ هذا ينبغي تنزيه نفوس العامة عنه، وحملهم على الحق الواضح المبين.

فهذه طريقة أهل السنة في القديم، وأهل الحديث، وهذه طريقة شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما يحدث به الناس، وهذه أيضًا طريقة إمام هذه الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكانت رسائله التي يصنّفها لعامة الناس، واضحة سهلة بيّنة، وأمّا ما كتب للخاصة، فإنَّه يذكر فيه المباحث، ويدقّق في كلامه، وذلك اتباعًا لهذه القاعدة، وأئمة الدعوة - رحمهم الله - من بعده على هذا النهج، فمنعوا قراءة الكتب التي لا تنفع، مثل كتاب: (إحياء علوم الدين)؛ لأنَّ في أوّله كلامًا فيه نفي للصفات، وتقرير أشياء باطلة، وفي أثنائه أيضًا من الكلام على السلوك ما هو مخالف لطريقة أهل السنة، قد يفهمه أهل العلم، وقد يستفيدون منه في مواضع من السلوك، وتربية الناس، ومعرفة أسرار النفس، وعيوب النفس، لكن العامة لا تحتمل ذلك، وقد ضلّ به أقوام، وخرجوا به إلى الطريق ونحو ذلك، فمنعوا من قراءته حتى سمّاه بعض علماء المغرب من أهل السنة سمّوه «إماتة علوم الدين» وكذلك منع الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الناس من أن يقرؤوا في كتاب «المدهش» لابن الجوزي، وكذلك كتاب «المرعش» له، وكذلك كتاب «التبصرة»، ونحو ذلك من الكتب التي تحوي وعظًا كثيرًا، كثير منه ليس على السنة، وأيضًا تحوي كلامًا على الآيات والصفات بما هو على طريقة المشبّهة، على طريقة المعطّلة، لا تحتمله عقول الناس، فلا يفهمون ردّه، فمنع من ذلك حماية لهم، وقُرئت على الناس لصيانة عقائدهم الكتب المعروفة التي تسلم من ذلك، من كتب التفسير، والحديث، وكتب الوعظ

العام المعروفة، والسلوك الّذي لا يبلغ به الناس إلى أن يتركوا من أجله أو بسبب فهمه السنة، والطريق الصحيح، وهذه مسألة مهمّة نبّه عليها الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقصد المؤلف من إيراد هذا الحديث: «حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ». أي: أنّ الناس لا يتكلّمون في الصفات مثل ما ذكرت بكلّ ما يعلمون، فإنّما يحدّثون العامة بما يناسبهم، وليس كلّ علم يتحمّله كلّ أحد.

ولهذا شيخ الإسلام في بعض المسائل ما فصّل الكلام فيها، وإنّما عرض لها عرضًا مقتضبًا، حتّى في كتبه، وترك تفصيلها كأنّي به أنّ الناس ربّما لم يعقلوا مراده من ذلك، وهي مسائل معروفة.

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ابْنِ طَاوسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا انتَفَضَ لَمَّا سَمِعَ حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصِّفَاتِ استِنْكارًا لِذَلِكَ، فَقَالَ: مَا فَرَقُ هَؤُلَاءِ؟ يَجِدُونَ رِقَّةً عِنْدَ مُحْكَمِهِ، وَيَهْلِكُونَ عِنْدَ مُتَشَابِهِهِ؟». انْتَهى[١].

ش: قوله: «وَرَوَى عَبْدُ الرزاقِ» هو ابن همام الصنعاني المحدث محدث اليمن صاحب التصانيف، أكثر الرواية عن معمر بن راشد صاحب الزهري. وهو شيخ عبد الرزاق يروي عنه كثيرًا.

ومعمر - بفتح الميمين وسكون العين - أبو عروة بن أبي عمرو راشد الأزدي الحراني ثم اليماني، أحد الأعلام من أصحاب محمد بن شهاب الزهري يروي عنه كثيرًا.

قوله: «عَنْ ابنِ طَاُوسٍ» هو عبد الله بن طاوس اليماني، قال معمر: كان من أعلم الناس بالعربية. وقال ابن عيينة: مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة.

قوله: «عن أبيه» هو طاوس بن كيسان الجندي - بفتح الجيم والنون - الإمام العلم، قيل اسمه ذكوان، قاله ابن الجوزي.

قلت: وهو من أئمة التفسير ومن أوعية العلم، قال في تهذيب الكمال: عن الوليد الموقري عن الزهري قال: قدمت على عبد الملك بن مروان فقال: من أين قدمت يا زهري؟ قال: قلت: من مكة، قال: ومن خلفت يسودها وأهلها؟

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ٢٣٩) وفي مصنفه (١١/ ٤٢٣)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢١٢).

....

قلت: عطاء بن أبي رباح، قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قلت: من الموالي، قال: فبم سادهم؟ قال: قلت: بالديانة والرواية. قال: إن الديانة والرواية لينبغي أن يسودوا. قال: فمن يسود أهل اليمن؟ قلت: طاوس بن كيسان، قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من الموالي، قال: فبم سادهم؟ قلت: بما ساد به عطاء، قال: إنه لينبغي ذلك. قال: فمن يسود أهل مصر؟ قلت يزيد بن حبيب، قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من الموالي، قال: فمن يسود أهل الشام؟ قلت: مكحول، قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قلت من الموالي، عبد نوبي أعتقته امرأة من هذيل. قال: فمن يسود أهل الجزيرة؟ قلت: ميمون بن مهروان، قال: فمن العرب أم من الموالي، قال: قلت: من الموالي. قال فمن يسود أهل خراسان؟ قال: قلت: الضحاك بن مزاحم، قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من الموالي، قال: فمن يسود أهل البصرة؟ قال: قلت: الحسن البصري، قال فمن العرب أم من الموالي؟ قلت: من الموالي. قال: ويلك، ومن يسود أهل الكوفة؟ قال: قلت: إبراهيم النخعي، قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من العرب. قال: ويلك يا زهري فرجت عني، والله لتسودن الموالي على العرب في هذا البلد حتى يخطب لها على المنابر والعرب تحتها. قال: قلت: يا أمير المؤمنين، إنما هو دين: من حفظه ساد ومن ضيعه سقط[1].

---

(١) أورده الحافظ المزي بصيغة التمريض في تهذيب الكمال (٢٠/ ٨١)، وأخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص١٩٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٠/ ٣٩٣).

....

قوله: «عَنْ ابن عَبَّاسٍ» قد تقدم، وهو حبر الأمة وترجمان القرآن، ودعا له النبي ﷺ قال: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ»[١]، وروى عنه أصحابه أئمة التفسير: كمجاهد، وسعيد بن جبير، وعطاء بن أبي رباح، وطاوس وغيرهم.

قوله: «مَا فَرَقُ هَؤُلَاءِ؟» يستفهم من أصحابه، يشير إلى أناس ممن يحضر مجلسه من عامة الناس، فإذا سمعوا شيئًا من محكم القرآن ومعناه حصل معهم فرق أي: خوف، فإذا سمعوا شيئًا من أحاديث الصفات انتفضوا كالمنكرين له، فلم يحصل منهم الإيمان الواجب الذي أوجبه الله تعالى على عباده المؤمنين قال الذهبي: حدث وكيع عن إسرائيل بحديث: «إذا جلس الرب على الكرسي» فاقشعر رجل عند وكيع، فغضب وكيع. وقال: أدركنا الأعمش وسفيان يحدثون بهذه الأحاديث ولا ينكرونها. أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب الرد على الجهمية[٢].

وربما حصل معهم من عدم تلقيه بالقبول ترك ما وجب من الإيمان به، فتُشبه حالهم حال من قال الله فيهم: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥]، فلا يسلم من الكفر إلا من عمل بما وجب عليه في ذلك من الإيمان بكتاب الله كله واليقين؛ كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١/ ٣١٤)، وابن أبي شيبة (٧/ ٥٢٠)، والطبراني في الكبير (١٠/ ٢٦٣).

(٢) الحديث أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (١/ ٣٠١، ٣٠٢) موقوفًا على عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأثر وكيع أورده الذهبي في العلو للعلي الغفار (ص١٥٨).

....

﴿فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

فهؤلاء الذين ذكرهم ابن عباس رضي الله عنهما تركوا ما وجب عليهم من الإيمان بما لم يعرفوا معناه من القرآن، وهو حق لا يرتاب فيه مؤمن، وبعضهم يفهم منه غير المراد من المعنى الذي أراد الله فيحمله على غير معناه، كما جرى لأهل البدع، كالخوارج والرافضة والقدرية، ونحوهم ممن يتأول بعض آيات القرآن على بدعته، وقد وقع منهم الابتداع والخروج عن الصراط المستقيم، فإن الواقع من أهل البدع وتحريفهم لمعنى الآيات يبين معنى قول ابن عباس.

وسبب هذه البدع جهل أهلها وقصورهم في الفهم، وعدم أخذ العلوم الشرعية على وجهها، وتلقيها من أهلها العارفين لمعناها الذين وفقهم الله تعالى لمعرفة المراد، والتوفيق بين النصوص، والقطع بأن بعضها لا يخالف بعضًا، ورد المتشابه إلى المحكم. وهذه طريقة أهل السنة والجماعة في كل زمان ومكان، فلله الحمد لا نحصي ثناء عليه.

ذكر ما ورد عن علماء السلف في المتشابه:

قال في الدر المنثور: أخرج الحاكم وصححه عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «كَانَ الْكِتَابُ الْأَوَّلُ يَنْزِلُ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ، وَعَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَنَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ: زَاجِرٌ، وَآمِرٌ، وَحَلَالٌ، وَحَرَامٌ، وَمُحْكَمٌ، وَمُتَشَابِهٌ، وَأَمْثَالٌ، فَأَحِلُّوا حَلَالَهُ، وَحَرِّمُوا حَرَامَهُ، وَافْعَلُوا مَا

....

أُمِرْتُمْ بِهِ، وَانْتَهُوا عَمَّا نُهِيتُمْ عَنْهُ، وَاعْتَبِرُوا بِأَمْثَالِهِ، وَاعْمَلُوا بِمُحْكَمِهِ، وَآمِنُوا بِمُتَشَابِهِهِ، وَقُولُوا آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا»[1].

قال: وأخرج عبد بن حميد عن قتادة في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧] الآية. قال: «طَلَبَ الْقَوْمُ التَّأْوِيلَ فَأَخْطَئُوا التَّأْوِيلَ، وَأَصَابُوا الْفِتْنَةَ، فَاتَّبَعُوا مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَهَلَكُوا مِنْ ذَلِكَ»[2].

وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس في قوله: ﴿ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧] قال: «منهن قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] إلى ثلاث آيات، ومنهن: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، إلى آخر الآيات»[3].

وأخرج ابن جرير من طريق أبي مالك عن أبي صالح عن ابن عباس، وعن مرة عن ابن مسعود وناس من الصحابة ﷺ: «أَمَّا الآيَاتُ الْمُحْكَمَاتُ: فَهُنَّ النَّاسِخَاتُ الَّتِي يُعْمَلُ بِهِنَّ؛ وَأَمَّا الْمُتَشَابِهَاتُ: فَهُنَّ الْمَنْسُوخَاتُ»[4].

وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم عن إسحق بن سويد أن يحيى بن يعمر وأبا فاختة تراجعا هذه الآية ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [آل عمران:

---

(١) أخرجه الحاكم (١/ ٥٥٣، ٢/ ٢٨٩)، وابن حبان (١/ ٢٧٦).
(٢) أخرجه ابن جرير (٦/ ١٨٨).
(٣) أخرجه ابن جرير (٦/ ١٧٤).
(٤) أخرجه ابن جرير (٦/ ١٧٥).

....

٧]، فقال أبو فاختة: «هُنَّ فَوَاتِحُ السُّوَرِ مِنْهَا يُسْتَخْرَجُ الْقُرْآنُ: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١-٢] مِنْهَا اسْتُخْرِجَتِ البقرة و﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۝٢﴾ [آل عمران: ١-٢] مِنْهَا اسْتُخْرِجَتِ آل عمران. وقال يحيى: «هُنَّ اللَّاتِي فِيهِنَّ الْفَرَائِضُ وَالْحُدُودُ وَعِمَادُ الدِّينِ»(١).

وأخرج ابن جرير عن محمد بن جعفر بن الزبير قال: «فِيهِنَّ حُجَّةُ الرَّبِّ وَعِصْمَةُ الْعِبَادِ، وَدَفْعُ الْخُصُومِ وَالْبَاطِلِ، لَيْسَ لَهَا تَصْرِيفٌ وَلَا تَحْرِيفٌ عَمَّا وُضِعَتْ عَلَيْهِ، وَأُخَرُ مُتَشَابِهَةٌ فِي الصِّدْقِ، لَهُنَّ تَصْرِيفٌ وَتَحْرِيفٌ وَتَأْوِيلٌ، ابْتَلَى اللَّهُ بِهِنَّ الْعِبَادَ، كَمَا ابْتَلَاهُمْ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، لَا يُصْرَفْنَ إِلَى الْبَاطِلِ وَلَا يُحَرَّفْنَ عَنِ الْحَقِّ»(٢).

وأخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل بن حيان: إنما قال: ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ لأنه ليس من أهل دين لا يرضى بهن: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧] يعني فيما بلغنا (ألم)، و(المص)، و(المر)(٣).

قلت: وليس في هذه الآثار ونحوها ما يشعر بأن أسماء الله تعالى وصفاته من المتشابه، وما قال النفاة من أنها من المتشابه دعوى بلا برهان.

---

(١) أخرجه ابن جرير (٦/ ١٨٢، ١٨٣ رقم ٦٥٨٩، ٦٥٩١).
(٢) أخرجه ابن جرير(٦/ ١٧٧).
(٣) كما في الدر المنثور (٦/ ١٤٢).

الشرح:

هنا قول ابن عباس رضي الله عنهما: «مَا فَرَقُ هؤلاءِ» أي: ما خوف هؤلاء، وما الذي خافوا منه، «يَجِدُونَ رِقَّةً عِندَ مُحْكَمِهِ، وَيَهْلِكُونَ عِنْدَ مُتَشَابِهِهِ» أي: بالمحكم ما علموا معناه، والمتشابه ما اشتبه على السامع معناه.

وهذا من صفة أهل البدع، فإنّهم يجدون رقّةً ويأخذون القرآن ويسمعون السنة، فإذا سمعوا المحكم وجدت في قلوبهم رقة، وإذا وجدوا شيئًا متشابهًا عليهم، صار في قلبهم بعض الحرج وبعض الضيق وبعض الفرق من أن يكون هذا صحيحًا، والله عز وجل أرى نبيّه أن لا يكون في صدره حرج ممّا أنزل عليه، قال عز وجل: ﴿الٓمٓصٓ ۝١ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾ [الأعراف: ١-٢]، وهذا نهي للنبي ﷺ ولجميع الأمة، فما أنزل الله في الكتاب أو ما بيّنه النبي ﷺ فإنَّ هذا حقّ، ويجب أن لا يكون في صدر أحد من المؤمنين حرج منه، وهو نوع من الحكم؛ لأنّه حكم في الأخبار، حكم في المعلومات، وقد قال: عز وجل: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥] يحكموك في أمر الأخبار، كذلك في الخصومات، أي: يحكموك في الاعتقادات، يحكموك فيما اشتبه عليهم، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجًا ممّا قضيت ويسلّموا تسليمًا، فهذه صفة أهل الإيمان.

وإذا سمع المؤمن صفة يعلمها وقد سمع بها، فإنَّ هذا يزيده إيمانًا على إيمانه، وإذا سمع صفة لا يعلمها، أو لم يسبق له سماع ذلك في القرآن، أو ثبتت بذلك في السنة، فإنَّه يؤمن بذلك، وتكون نفسه طيبة؛ لأنَّ الباب باب واحد، فهو آمن بتلك الصفة التي يعلمها؛ لأجل أنَّ الله أخبر بها، وإلاّ فهو لم يطّلع على ذلك بنفسه برؤية، ولكن أخبر الله بها، وأخبر بها رسوله ﷺ، وهو سلّم بذلك، وليس في نفسه حرج من هذا الذي يعلمه

وكذلك ما لا يعلمه، واستجدّ له علمه فإنّه يُسلّم على ذلك النحو؛ لأنَّ الذي أثبت ذلك هو الذي أثبت الأول، ولا فرق بين المقامين، فالّذي يجد رقّةً عند المُحكم، ويهلك عند المتشابه، ويفرق، ويخاف، ويجد في نفسه حرجًا من قبول بعض ما جاء في الكتاب والسنة، فهذا فيه من صفات أهل البدع، فأهل الإيمان يسلّمون بكلّ نصوص الكتاب والسنة بلا فرق، المُحكم ما علموا معناه وما جهلوا معناه، فإنَّهم يقولون فيه: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] هذا وهذا، المحكم والمتشابه، كلٌّ من عند الله، لا نفرّق بين شيء من كلام ربّنا، ولا بين شيء من كلام رسولنا، فالكلّ من مشكاة واحدة، والكل حقّ بلا فرق بين هذا وهذا، لأنّ الحق لا يناقض حقًّا أبدًا، بل يأت بتقريره، نعم، قد يجهل المرء شيئًا وإذا جهله سلّم بالخبر، وسأل عن المعنى، وسأل عن ما فيه، أي: ما في الخبر من عقيدة حتّى توضح له ويستبين له الأمر.

ولهذا تجد أنّ هذه تختلف باختلاف البلدان، وباختلاف الناس في ظهور السنة عندهم وخفاء السنة، فمن البلدان ما تكون نصوص الكتاب والسنة فيه ظاهرة، فيكون علمهم بأكثر الصفات مثلًا، أو بأكثر نصوص الكتاب والسنة، يكون علمهم بذلك ظاهرًا، لكثرة ما سمعوا، وكُرّر عليهم، مثل هذه البلاد.

وهنا استعمل ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا استعمل كلمة (المحكم)، وكلمة (المتشابه)، ويريد بها هنا المحكَم: الذي يُعلَم، يعلمه سامعه، والمتشابه: الذي يشتبه علمه على سامعه.

والقرآن والعلم - جميعًا - والشريعة كلها محكمة، وكلها متشابهة، ومنها محكم ومنها متشابه، فهذه ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المحكم: كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ

فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]، فالقرآن كله محكم بمعنى: أن معناه واضح، وأن الله عَزَّوَجَلَّ أحكمه فلا اختلاف فيه، ولا تباين، وإنَّما بعضه يصدق بعضًا، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

القسم الثاني: والقرآن والشريعة أيضًا متشابه كله، بمعنى: أن بعضه يشبه بعضًا، فهذا الحكم وهذه المسألة تشبه تلك؛ لأنها تجري معها في قاعدة واحدة، فنصوص الشريعة يصدق بعضها بعضًا، ويؤول بعضها إلى بعض، وقد قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر: ٢٣] فقوله: ﴿كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾، فالقرآن متشابه، أي: بعضه يشبه بعضًا، هذا خبر في الجنة وهذا خبر في الجنة، بعض الأخبار يفصل بعضها بعضًا، وهذه قصة وهذه قصة، هذه تصدق هذه وتزيدها تفصيلًا، وهكذا في كل ما في القرآن.

القسم الثالث: والقرآن أيضًا والشريعة والعلم منه محكم ومنه متشابه باعتبار ثالث، فالمحكم والمتشابه هنا هو الذي جاء في آية سورة آل عمران: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ﴾ [آل عمران: ٧] فمنه محكم: وهو الذي اتضح لك علمه، ومنه متشابه: وهو الذي اشتبه عليك علمه؛ لأن أهل السنة والجماعة يقسمون المتشابه إلى قسمين:

القسم الأول: متشابه مطلق.

القسم الثاني: متشابه نسبي.

فالمتشابه المطلق: هو الذي لا يعلم أحد معناه، وهذا لا يوجد عندنا في الكتاب ولا في السنة.

وأما المتشابه النسبي: فهذا موجود بحيث يكون عندي آية لا أعلم

معناها، متشابهةٌ علَيَّ، وآيةٌ أخرى أعلم معناها ولا تعلم أنت معناها متشابهةٌ عليك، وهذا متشابه إضافي يُشكل على واحد، أو اثنين، أو عشرة، أو عشرين، أو مائة، أو مائتين، أو ألف من أهل العلم، لكنه لا يُشكل على الأمة جميعًا، بل لابد أن يكون في الأمة من يعلم معنى ذلك؛ لأنَّه من الدين، ولأنه إنما كان بلسان عربي مبين.

وبهذا نعلم أنَّه ليس عندنا في عقيدة أهل السنة والجماعة أتباع السلف الصالح ليس عندهم شيء من المتشابه المطلق الذي لا يعلمه أحد، بمعنى أن ثمة مسألة من مسائل التوحيد أو من مسائل العمل يشتبه علمها على كل الأمة هذا لا يوجد، بل ربما اشتبه على بعض الناس وبعضهم يعلم المعنى كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] على أحد وجهي الوقف، فهذا المتشابه الموجود الذي هو قسيم للمحكم، هذا يشتبه على بعض الناس، فإذا اشتبه عليك علم شيء من التوحيد، أو من الشريعة، فإن الواجب ألا تفرَق عنده وألا تخاف، وألا تتهم الشرع، أو يقع في قلبك شيء من الزيغ؛ لأنَّ الذين يتبعون المتشابه بمعنى لا يؤمنون به، فإنَّ هؤلاء هم الذين في قلوبهم زيغ، وهذا هوالذي عناه ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حين قال: «يَجِدُونَ رِقَّةً عِندَ مُحْكَمِهِ، وَيَهْلِكُونَ عِندَ مُتَشَابِهِهِ» يريد به هذا الوجه مِنْ أن الذين يهلكون عند المتشابه، هم أهل الزيغ الذين قال الله عَزَّوَجَلَّ فيهم: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ﴾ [آل عمران: ٧]، فأهل الزيغ يستعملون في المتشابه هاتين الطريقتين: إمَّا أن يبتغوا بالمتشابه الفتنة، وإمَّا أن يبتغوا بالمتشابه التأويل، والواجب أن يُرَدَّ المتشابه إلى المحكم فنعلم أن الشريعة يُصدِّق بعضها بعضًا وأن التوحيد بعضه يدل على بعض وكالقاعدة المعروفة في الصفات

التي ذكرها عدد من الأئمة كالخطابي وكشيخ الإسلام في التدمرية: «أن القول في بعض الصفات كالقول في بعض»[١]، و«أن القول في الصفات كالقول في الذات يحتذى فيه حذوه وينهج فيه على منواله»[٢].

---

(١) انظر: (التدمرية) ضمن مجموع الفتاوى (٣/١٧-٢٥).

(٢) ذكر هذا الكلام الذهبي في العلو (ص٢٣٦، ٢٥٣) وعزاه إلى الخطابي.

وَلَمَّا سَمِعَتْ قُرَيْشٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ الرَّحْمَنَ أَنْكَرُوا ذَلِكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَٰنِ﴾ [الرعد: ٣٠] [(١)].

ش: روى ابن جرير عن قتادة: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَٰنِ﴾ «ذُكِرَ لَنَا أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَةِ حِينَ صَالَحَ قُرَيْشًا كَتَبَ: هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، فَقَالَ مُشْرِكُو قُرَيْشٍ: لَئِنْ كُنْتَ رَسُولَ اللهِ ثم قَاتَلْنَاكَ لَقَدْ ظَلَمْنَاكَ، وَلَكِنِ اكْتُبْ هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، دَعْنَا نُقَاتِلْهُمْ. فَقَالَ: لَا، اكْتُبُوا كَمَا يُرِيدُونَ: إِنِّي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَلَمَّا كَتَبَ الْكَاتِبُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَالَتْ قُرَيْشٌ: أَمَّا الرَّحْمَنُ فَلَا نَعْرِفُهُ. وَكَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَكْتُبُونَ: بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ، فَقَالَ أَصْحَابُهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، دَعْنَا نُقَاتِلْهُمْ. قَالَ: لَا، وَلَكِنِ اكْتُبُوا كَمَا يُرِيدُونَ»[(٢)].

وروى أيضًا عن مجاهد قال: قوله: ﴿كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَا أُمَمٌ لِّتَتْلُوَا عَلَيْهِمُ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَٰنِ قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٠] قال: «هَذَا مَا كَاتَبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ قُرَيْشًا في الْحُدَيْبِيَة، كَتَبَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَالُوا: لَا تَكْتُبِ الرَّحْمَنَ، وَمَا نَدْرِي مَا الرَّحْمَنُ، وَلَا نَكْتُبُ إِلَّا بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ قَالَ اللَّهُ تعالى ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَٰنِ﴾ الآية»[(٣)].

وروى أيضًا عن ابن عباس رضي الله عنهما: «قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو

---

(١) أخرجه ابن جرير (١٦/ ٤٤٥).
(٢) أخرجه ابن جرير (١٦/ ٤٤٥).
(٣) أخرجه ابن جرير (١٦/ ٤٤٦).

....

سَاجِدًا: يَا رَحْمَنُ يَا رَحِيمُ. فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: هَذَا يَزْعُمُ أَنَّهُ يَدْعُو وَاحِدًا وَهُوَ يَدْعُو مَثْنَى مَثْنَى». فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] **الآية**(١).

الشرح:

فإنكار الصفة أو إنكار الاسم بمعنى عدم التصديق بذلك هذا جحد، وهذا يختلف عن التأويل، فالتأويل والإلحاد له مراتب يأتي بيانها - إن شاء الله تعالى - .

عقد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب لأجل أن يبين أن تعظيم الأسماء والصفات من كمال التوحيد، وأنَّ جحْدَ الأسماء والصفات منافٍ لأصل التوحيد، فالذي يجحد اسمًا سمى الله به نفسه، أو سماه به رسوله ﷺ، وثبت ذلك عنه وتيقنه، فإنَّه يكون كافرًا بالله عَزَّوَجَلَّ ، كما قال سبحانه عن المشركين: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾.

والواجب على العباد - على أهل هذه الملة - أن يؤمنوا بتوحيد الله عَزَّوَجَلَّ في أسمائه وصفاته، ومعنى الإيمان بالتوحيد هذا توحيد الله في أسمائه وصفاته أن يتيقن ويؤمن بأن الله عَزَّوَجَلَّ ليس له مثيل في أسمائه، وليس له مثيل في صفاته، كما قال الله عَزَّوَجَلَّ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فنفى وأثبت، فنفى أن يماثل الله شيء عَزَّوَجَلَّ ، وأثبت له صفتي السمع والبصر.

---

(١) أخرجه ابن جرير (١٧/ ٥٨٠).

قال العلماء: قدَّم النفي قبل الإثبات على القاعدة العربية المعروفة أن التخلية تسبق التحلية، حتى يتخلى القلب من كل براثن التمثيل ومن كل ما كان يعتقده المشركون الجاهلون من تشبيه الله بخلقه، أو تشبيه خلق الله به، فإذا خلا القلب من براثن التشبيه والتمثيل، أثبت ما يستحقه الله عَزَّوَجَلَّ من الصفات، فأثبت هنا صفتين وهما السمع والبصر.

وسبب ذكر السمع والبصر هنا في مقام الإثبات دون ذكر غير السمع والبصر من الصفات، أو دون ذكر غير اسم السميع والبصير من الأسماء؛ لأنَّ صفتي السمع والبصر مشتركة بين أكثر المخلوقات الحية، وجل المخلوقات الحية التي حياتها بالروح، وبالنفس، وليست حياتها بالنماء فإن السمع والبصر موجود فيها جميعًا، فالإنسان له سمع وبصر، وسائر أصناف الحيوانات كل له سمع وبصر، الذباب له سمع وبصر يناسبه، والبعير له سمع وبصر يناسبه، وسائر الطيور، والسمك في الماء، والدواب الصغيرة، والحشرات كل له سمع وبصر يناسبه.

ومن المتقرر عند كل عاقل أن سمع هذه الحيوانات ليس متماثلًا، وأنَّ بصرها ليس متماثلًا، وأن سمع الحيوان ليس مماثلًا لسمع الإنسان، فسمع الإنسان ربما كان أبلغ وأعظم من سمع كثير من الحيوانات، وكذلك البصر، فإذا كان كذلك، كان اشتراك المخلوقات التي لها سمع وبصر في السمع والبصر اشتراك في أصل المعنى، ولكلٍّ سمع وبصر بما قُدِّر له، وما يناسب ذاته، فإذا كان كذلك ولم يكن وجود السمع والبصر في الحيوان وفي الإنسان مقتضيًا لتشبيه الحيوان بالإنسان، فكذلك إثبات السمع والبصر للملك الحي القيوم ليس على وجه المماثلة للسمع والبصر في الإنسان أو في المخلوقات، فلله عَزَّوَجَلَّ سمع وبصر يليق به، كما أن للمخلوق سمع وبصر يليق بذاته الحقيرة الوضيعة، فسمْع الله كامل مطلق من جميع الوجوه لا يعتريه نقص، وبصره كذلك.

واسم الله السميع هو الذي استغرق كل الكمال في صفة السمع، وكذلك اسم الله البصير هو الذي استغرق كل الكمال في صفة البصر، فدل ذلك على أن النفي مقدم على الإثبات، والنفي يكون مجملًا والإثبات يكون مفصلًا، فالواجب على العباد أن يعلموا أن الله عَزَّوَجَلَّ متصف بالأسماء الحسنى وبالصفات العلى، وأن لا يجحدوا شيئًا من أسمائه وصفاته، ومن جَحَدَ شيئًا من أسماء الله وصفاته، فهو كافر؛ لأنَّ ذلك صنيع الكفار والمشركين.

والإيمان بالأسماء والصفات يقوي اليقين بالله، وهو سبب لمعرفة الله والعلم به، بل إن العلم بالله، ومعرفة الله عَزَّوَجَلَّ تكون بمعرفة أسمائه وصفاته، وبمعرفة آثار الأسماء والصفات في ملكوت الله عَزَّوَجَلَّ ، وهذا باب عظيم، ربما يأتي له زيادة إيضاح عند **بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالى**: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

إذا تلخص هنا أن قوله: (**بَابُ مَنْ جَحَدَ شَيْئًا مِنَ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ**)، **صلة ذلك بكتاب التوحيد من جهتين**:

الجهة الأولى: أنَّ من براهين توحيد العبادة توحيد الأسماء والصفات.

الجهة الثانية: أن جحْدَ شيء من الأسماء والصفات شرك وكفر مخرج من الملة، إذا ثبت الاسم أو ثبتت الصفة، وعَلِمَ أن الله عَزَّوَجَلَّ أثبتها لنفسه، وأثبتها له رسوله ﷺ، ثم جحدها أصلًا، أي: نفاها أصلًا فإنَّ هذا كفر؛ لأنَّه تكذيب بالكتاب وبالسنة.

وقول الله عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾: الرحمن من أسماء الله عَزَّوَجَلَّ والمشركون والكفار في مكة قالوا: لا نعلم الرحمن إلا رحمن اليمامة فكفروا باسم الله الرحمن، وهذا كفر بنفسه؛ ولهذا قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾ أي: باسم الله الرحمن، وهذا اسم من أسماء الله

الحسنى، وهو مشتمل على صفة الرحمة؛ لأن الرحمن فيه صفة الرحمة ومبني على وجه المبالغة، فالرحمن أبلغ في اشتماله على صفة الرحمة من اسم الرحيم؛ ولهذا لم يتسمَّ به على الحقيقة إلا الله عز وجل فهو من أسماء الله العظيمة التي لا يشْرَكُه فيها أحد، أما الرحيم فقد أطلق الله عز وجل على بعض عباده بأنهم رحماء وأن نبيه ﷺ رحيم كما قال: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨].

الاسم والصفة بينهما ارتباط من جهة أن كل اسم لله عز وجل مشتمل على صفة، أسماء الله ليست جامدة، ليست مشتملة على معانٍ، بل كل اسم من أسماء الله مشتمل على صفة، فالاسم من أسماء الله يدل على مجموع شيئين بالمطابقة وهما: الذات، والصفة التي اشتمل عليها الاسم، ويدل على أحد هذين: الذات، أو الصفة بالتضمن؛ ولهذا نقول: كل اسم من أسماء الله متضمن لصفة من صفات الله ومطابقة الاسم لمعناه؛ لأنه دال على كل من الذات والصفة، الذات المتصفة بالصفة حتى اسم الله، لفظ الجلالة الله الذي هو علم على المعبود بحق عز وجل مشتق - على الصحيح من قولي أهل العلم - مشتق؛ لأن أصله الإله ولكن أُطلق الله تخفيفًا لكثرة دعائه وندائه بذلك في أصل العربية، فهو مأخوذ من الإلهة وهي العبادة، فالله هو المعبود ليس اسمًا جامدًا بل هو مشتق من ذلك.

وهكذا جميع الصفات التي تتضمنها الأسماء، كلها دالة على كمال الله عز وجل وعظمته، فالعبد المؤمن إذا أراد أن يكمِّل توحيده، فليُعظِم العناية بالأسماء والصفات؛ لأنَّ معرفة الاسم والصفة، يجعل العبد يراقب الله عز وجل ، وتؤثر هذه الأسماء والصفات في توحيده وقلبه وعلمه بالله ومعرفته - كما سيأتي في تقاسيم الأسماء والصفات -.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: عَدَمُ الْإِيمَانِ بِجَحْدِ شَيْءٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ الرَّعْدِ.

الثَّالِثَةُ: تَرْكُ التَّحْدِيثِ بِمَا لَا يَفْهَمُ السَّامِعُ.

الرَّابِعَةُ: ذِكْرُ الْعِلَّةِ أَنَّهُ يُفْضِي إِلَى تَكْذِيبِ اللهِ وَرَسُولِهِ، وَلَوْ لَمْ يَتَعَمَّدِ الْمُنْكِرُ.

الْخَامِسَةُ: كَلَامُ ابْنِ عَبَّاسٍ لِمَنِ اسْتَنْكَرَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ هَلَكَ.



٤٠ - بَابُ

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [النحل: ٨٣]

قَالَ مُجَاهِدٌ - مَا مَعْنَاهُ -: (هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ: هَذَا مَالِي، وَرِثْتُهُ عَنْ آبَائِي).

وَقَالَ عَوْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: (يقولون: لَوْلَا فُلَانٌ مَا كَانَ كَذَا)[(١)].

وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: (يَقُولُونَ: هَذَا بِشَفَاعَةِ آلِهَتِنَا)[(٢)].

ش: **قوله:** (بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [النحل: ٨٣]).

ذكر المصنف رحمه الله ما ذكر بعض العلماء في معناها.

وقال ابن جرير: (فَإِنَّ أَهْلَ التَّأْوِيلِ اخْتَلَفُوا فِي الْمَعْنِيِّ بِالنِّعْمَةِ. فَذَكَرَ عَنْ سُفْيَان، عَنِ السُّدِّيِّ: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣] **قَالَ: مُحَمَّدٌ ﷺ).**

وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَعْرِفُونَ أَنَّ مَا عَدَّدَ اللَّهُ - تَعَالَى ذِكْرُهُ - فِي هَذِهِ السُّورَةِ مِنَ النِّعَمِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُنْعِمُ بِذَلِكَ عَلَيْهِمْ، وَلَكِنَّهُمْ يُنْكِرُونَ ذَلِكَ، فَيَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ وَرِثُوهُ عَنْ آبَائِهِمْ[(٣)].

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١٤/ ١٥٨).

(٢) انظر: زاد المسير (٤/ ٤٧٩)، وشفاء العليل (ص٣٦).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره (١٤/ ١٥٧).

....

وأخرج عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾، قَالَ: (هِيَ الْمَسَاكِنُ وَالْأَنْعَامُ وَمَا يُرْزَقُونَ مِنْهَا، وَالسَّرَابِيلُ مِنَ الْحَدِيدِ وَالثِّيَابِ، تَعْرِفُ هَذَا كُفَّارُ قُرَيْشٍ، ثُمَّ تُنْكِرُهُ بِأَنْ تَقُولَ: هَذَا كَانَ لِآبَائِنَا، فَوَرَّثُونَا إِيَّاهُ).

وَقَالَ آخَرُونَ: مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْكُفَّارَ إِذَا قِيلَ لَهُمْ: مَنْ رَزَقَكُمْ، أَقَرُّوا بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي رَزَقَهُمْ، ثُمَّ يُنْكِرُونَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ: رُزِقْنَا ذَلِكَ بِشَفَاعَةِ آلِهَتِنَا[(١)].

وذكر المصنف مثل هذا عن ابن قتيبة وهو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري قاضي مصر النحوي اللغوي، صاحب المصنفات البديعة المفيدة المحتوية على علوم جمة، اشتغل ببغداد وسمع الحديث على إسحاق بن راهويه وطبقته. توفي سنة ست وسبعين ومائتين.

وقال آخرون: ما ذكره المصنف عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو عبد الله الكوفي الزاهد روى عن أبيه وعائشة وابن عباس وعنه قتادة وأبو الزبير والزهري، وثقة أحمد وابن معين. قال البخاري: مات بعد العشرين ومائة ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ قَالَ: (إِنْكَارُهُمْ إِيَّاهَا، أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: لَوْلَا فُلَانٌ مَا كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَوْلَا فُلَانٌ مَا أَصَبْتُ كَذَا وَكَذَا)[(٢)].

واختار ابن جرير القول الأول[(٣)]، واختار غيره أن الآية تعم ما ذكره

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١٤/ ١٥٧-١٥٨).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (١٤/ ١٥٧).

(٣) انظر: تفسير الطبري (١٤/ ١٥٨).

....

العلماء في معناها. وهو الصواب والله أعلم[(١)].

قوله: (قَالَ مُجَاهِدٌ) هو شيخ التفسير: الإمام الرباني، مجاهد بن جبر المكي مولى بني مخزوم.

قال الفضل بن ميمون: (سمعت مجاهدًا يقول عَرَضْتُ الْمُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، ثَلَاثَ عَرَضَاتٍ، مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ، أَوْقِفُهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ مِنْهُ، وَأَسْأَلُهُ عَنْهَا: فيم نزلت؟ وكيف نزلت؟ وكيف معناها؟)[(٢)] توفي سنة اثنتين ومائة. وله ثلاث وثمانون سنة.

الشرح:

هذا الباب من الأبواب العظيمة في هذا الكتاب خاصة في هذا الزمن؛ لشدة الحاجة إليه، وترجمه المصنف رحمه الله بقوله: **(بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى:** ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [النحل: ٨٣]). فوصف الكفار في سورة النحل التي تسمى (سورة النِّعم)[(٣)]، بأنهم يعرفون نعمت الله ثم ينكرونها، وإنكار النعمة بأن تُنسَب إلى غير الله، إنكارها بأشياء، ومن ذلك أن تُنسَب إلى غير الله، وأن يُجعَل المتفضل بالنعمة غير الذي أسداها وهو الله عز وجل .

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٣٣، ٣٤).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٢/ ٣٩٥)، والطبراني في الكبير (١١٠٩٧) من طريق محمد بن إسحاق عن أبان بن صالح عن مجاهد به.

(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٥٩١)، وتفسير ابن أبي حاتم (٧/ ٢٢٩٥)، وتفسير السمعاني (٣/ ١٥٨، ١٩٣)، وزاد المسير (٢/ ٥٤٨)، والدر المنثور (٥/ ١٠٧).

فالواجب على العبد أن يعلم أن كل النِّعم من الله عَزَّوَجَلَّ ، وأن كمال التوحيد لا يكون إلا بإضافة كل نعمة إلى الله عَزَّوَجَلَّ ، وأن إضافة النعم إلى غير الله نقص في كمال التوحيد ونوع شرك بالله عَزَّوَجَلَّ ؛ **ولهذا تكون مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد**: أن هناك ألفاظًا يستعملها كثير من الناس في مقابلة النعم، أو في مقابلة اندفاع النقم، فيكون ذلك القول منهم نوع شرك بالله عَزَّوَجَلَّ ، بل شرك أصغر بالله عَزَّوَجَلَّ ، فنبه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بهذا الباب على ما ينافي كمال التوحيد من الألفاظ، وأن نسبة النعم إلى الله عَزَّوَجَلَّ واجبة.

﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾: أخذ بعض أهل العلم من هذه الآية أن لفظ (المعرفة) إنما يأتي في الذم وأن النافع هو العلم، وأما المعرفة فتستعمل في القرآن وفي السنة غالبًا فيما يذم مِنْ أَخْذ المعلومات كقوله عَزَّوَجَلَّ : ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٤٦]، وكقوله في هذه الآية: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾، وهذا على جهة الأكثرية، وإلا فقد ورد أن المعرفة بمعنى العلم، كما جاء في صحيح مسلم في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : «**أَنَّ النبي ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا إلى اليمنِ قالَ «فَلْيَكُنْ أَوَّلَ ما تَدْعُوهُمْ إليه عِبَادَةُ اللَّهِ، فإذا عَرَفُوا اللَّهَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قد فَرَضَ عليهم خَمْسَ صَلَوَاتٍ في يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ. .**»(١)، فهذا يدل على أن بعض من روى الحديث من التابعين، جعل معنى العلم بالمعرفة وهم حجة في هذا المقام، فيدل على أن استعمال المعرفة بمعنى العلم لابأس به.

هذا الباب معقود لألفاظ يكون استعمالها من الشرك الأصغر، ذلك أن فيها إضافة النعمة إلى غير الله، والله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ﴾ [النحل: ٥٣]، وهذا نص صريح في العموم؛

---

(١) سبق تخريجه (١/ ٢١١).

لأن مجيء النكرة في سياق النفي يدل على الظهور في العموم، فإن سُبِقَت النكرة بـ(من) حرف جر الذي هو شبيه بالزائد فيكون العموم نصًا فيه، والتنصيص في العموم بمعنى أنه لا يخرج شيء من أفراده، فدلت الآية على أنه لا يخرج شيء من النعم أيًا كان ذلك الشيء صغيرًا كان أو كبيرًا عظيمًا جليلًا أو حقيرًا وضيعًا لا يكون إلا من الله عز وجل ، فكل النعم صغُرَت أو عظُمَت هي من الله عز وجل وحده، وأمَّا العباد فإنَّما هم أسباب تأتي النِّعم على أيديهم، يأتي واحد ويكون سببًا في إيصال النعمة إليك، أو يكون سببًا في معالجتك، أو سببًا في تعيينك، أو سببًا في نجاحك، أو نحو ذلك، لا يدل على أنه هو ولي النعمة وهو الذي أنعم، فإن ولي النعمة هو الرب عز وجل ، وهذا من كمال التوحيد، فإنَّ القلب الموحِّد يعلم أنَّه ما ثَمَّ شيء في هذا الملكوت، إلا والله عز وجل هو الذي يفتحه، وهو الذي يغلق ما يشاء كما قال عز وجل : ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [فاطر: ٢]، فكل النعم من الله عز وجل ، والعباد أسباب في ذلك، فالواجب إذًا أن تنسب النعمة إلى المسدي لا إلى السبب؛ لأنَّ السبب لو أراد الله عز وجل لأبطل كونه سببًا، وهذا السبب إذا كان آدميًا فقلبه بين إصبعين من أصابع الله عز وجل ، لو شاء لصده عن أن يكون سببًا، أو أن ينفعك بشيء، فالله عز وجل هو ولي النعمة، وقد قال شيخ الإسلام رحمه الله : **«ما من أحد تعلق بمخلوق إلا وخذل، وما من أحد تعلق بمخلوق في حصول شيء له، أو اندفاع مكروه عنه إلا خذل»**(١)، وهذا في غالب المسلمين وذلك لأن الواجب على المسلم أن يعلق قلبه بالله، وأن يعلم أن النعم إنما هي من عند الله والعباد أسباب يسخِّرهم الله عز وجل ، وهذا هو حقيقة التوحيد ومعرفة تصرف الله عز وجل في ملكوته.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٦٥٠).

قَالَ مُجَاهِدٌ - مَا مَعْنَاهُ -: (هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ: هَذَا مَالِي، وَرِثْتُهُ عَنْ آبَائِي).

هذا القول (هَذَا مَالِي، وَرِثْتُهُ عَنْ آبَائِي) منافٍ لكمال التوحيد ونوع شرك؛ لأنَّه نسب هذا المال إليه ونسبه إلى آبائه، وفي الواقع أن هذا المال أنعم الله به على آبائه ثم أنعم الله به على هذا المؤمن، إذ جعل الله عَزَّوَجَلَّ قسمة الميراث تصل إليه، وهذا كله من فضل الله عَزَّوَجَلَّ ومن نعمته، والوالد سبب في إيصال المال إليك؛ ولهذا في قسمة الميراث لا يجوز للوالد أو لصاحب المال أن يقسم الميراث على ما يريد هو؛ لأنَّ المال في الحقيقة ليس مالًا له كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [النور: ٣٣]، فهو مال الله عَزَّوَجَلَّ يقسِمُه كيف يشاء «**إِنَّ اللَّهَ قَسَمَ بَيْنَكُمْ أَخْلَاقَكُمْ، كَمَا قَسَمَ بَيْنَكُمْ أَرْزَاقَكُمْ، وَإِنَّ اللَّهَ يُعْطِي الدُّنْيَا مَنْ يُحِبُّ وَمَنْ لَا يُحِبُّ، وَلَا يُعْطِي الدِّينَ إِلَّا لِمَنْ أَحَبَّ، ....**»(١).

فالواجب على العبد أن يعلم أن ما وصله من المال، أو وصله من النعمة عن طريق آبائه، هو من فضل الله عَزَّوَجَلَّ ونعمته، ووالده أو والدته أو قريبه سبب من الأسباب، فيحمد الله عَزَّوَجَلَّ على هذه النعمة، ويقابِل ذلك السبب بجزائه، إما بدعاء، وإما بغيره.

وَقَالَ عَوْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: (يقولون: لَوْلَا فُلَانٌ مَا كَانَ كَذَا).

كقول القائل: لولا الطيار لذهبنا في هلكة، لولا أن صاحب السيارة - السائق - كان ماهرًا لذهبنا في كذا وكذا، أو يقول: لولا أن الشيخ كان مُعلِّمًا وأفهمنا هذه المسألة لما فهمناها أبدًا، أو يقول: لولا المدير الفلاني

---

(١) أخرجه أحمد (٦/ ١٨٩)، والحاكم (١/ ٨٨، ٢/ ٤٨٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ١١٩، ٧/ ٣٦٦)، والبغوي في شرح السنة (٨/ ١٠) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لفصلت، ونحو ذلك من الألفاظ التي فيها تعليق حصول الأمر بهذه الواسطة والأمر إنما حصل بقضاء الله وبقدره وبفضل الله وبنعمته من حصول النعم أو اندفاع المكروه والنقم؛ ولهذا الواجب على العبد أن يوحِّد فيقول: لولا الله ثم فلان، فيجعل مرتبة فلان ثانية ولا يجعل مرتبة فلان هي الأولى أو الوحيدة؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ هو المسدي للنعم المتفضل بها.

(لَوْلَا فُلَانٌ مَا كَانَ كَذَا) هنا قال: (فُلَانٌ) من جهة كثرة الاستعمال، أمَّا في الواقع، فقد يأتي لولا في استعمالها بالناس، أو بالتعلق بجمادات بيت ونحو ذلك، أو سيارة، أو طيارة من جهة صناعتها، أو التعلق ببقاع، أو التعلق بشيء من خلق الله، مطر، ماء، سحاب، هواء، ونحو ذلك، فنسبة النعمة إلى إنسان، أو إلى بقعة، أو إلى فعل فاعل، أو إلى صنعة، أو إلى مخلوق، كل ذلك من نسبة النعم إلى غير الله، وهو نوع من أنواع الشرك في اللفظ، وهو من الشرك الصغر بالله عَزَّوَجَلَّ ، كما سيأتي في الباب بعده - إن شاء الله - .

وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: (يَقُولُونَ: هَذَا بِشَفَاعَةِ آلِهَتِنَا).

أي: إذا حصلت لهم نعمة، جاءتهم أمطار، جاءهم مال، نجحوا في تجارتهم، إذا حصل لهم ذلك تذكروا أنهم توجهوا للأولياء، أو توجهوا للأنبياء، أو توجهوا للأصنام، أو للأوثان، تذكروا أنهم قد توجهوا لهم فصرفوا لهم شيئًا من العبادة فقالوا: الآلهة شفعت لنا، فلذلك جاءنا هذا الخير، فيتذكرون آلهتهم، وينسون أنَّ المتفضل بذلك هو الله عَزَّوَجَلَّ ، وأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ لا يقبل شفاعة شركية من تلك الشفاعات التي يذكرونها.

وَقَالَ أَبُو العَبَّاسِ - بَعْدَ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الَّذِي فِيهِ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ...» الْحَدِيثَ[1]، وَقَدْ تَقَدَّمَ -: (وَهَذَا كَثِيرٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، يَذُمُّ سُبْحَانَهُ مَنْ يُضِيفُ إِنْعَامَهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَيُشْرِكُ بِهِ.

قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: (هُوَ كَقَوْلِهِمْ: كَانَتْ الرِّيحُ طَيِّبَةً وَالْمَلَّاحُ حَاذِقًا.

وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ جَارٍ عَلَى أَلْسِنَةِ كَثِيرٍ)[2].

ش: وقوله: (وَقَالَ أَبُو العَبّاس). هو شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن عبد السلام ابن تيمية الإمام الجليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ - بعد حديث زيد بن خالد - وقد تقدم في باب ما جاء في الاستسقاء بالأنواء. قال: (وَهَذَا كَثِيرٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، يَذُمُّ سُبْحَانَهُ مَنْ يُضِيفُ إِنْعَامَهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَيُشْرِكُ بِهِ.

قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: (هُوَ كَقَوْلِهِمْ: كَانَتْ الرِّيحُ طَيِّبَةً وَالْمَلَّاحُ حَاذِقًا.

وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ جَارٍ عَلَى أَلْسِنَةِ كَثِيرٍ). ا.هـ.

وكلام شيخ الإسلام يدل على أن حكم هذه الآية عام في من نسب النعم إلى غير الله الذي أنعم بها، وأسند أسبابها إلى غيره، كما هو مذكور في كلام المفسرين المذكور بعضه هنا.

قال شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وفيه اجتماع الضدين في القلب، وتسمية هذا الكلام إنكارًا للنعمة.

---

(١) سبق تخريجه (٢/ ٣٧٢).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٣٣).

الشرح:

وهذا باب ينبغي الاهتمام به، وتنبيه الناس عليه؛ لأن نعم الله علينا في هذه البلاد بل نعم الله على أهل الإيمان في كل مكان كثيرة لا حصر لها؛ ولهذا الواجب أن تنسب النعم إلى الله عَزَّوَجَلَّ ، وأن يُذكَر بها وأن يُشكَر؛ لأنَّ من درجات شكر النعمة، أن تُضَاف إلى من أسداها هذه أول الدرجات ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]، أول درجات التحديث بالنعمة أن تقول: هذا من فضل الله، هذه نعمة الله، فإذا التفت القلب إلى مخلوق، فإنَّه يكون قد أشرك هذا النوع من الشرك المنافي لكمال التوحيد.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ مَعْرِفَةِ النِّعْمَةِ وَإِنْكَارِهَا.

الثَّانِيَةُ: مَعْرِفَةُ أَنَّ هَذَا جَارٍ عَلَى أَلْسِنَةٍ كَثِيرٍ.

الثَّالِثَةُ: تَسْمِيَةُ هَذَا الْكَلَامِ إِنْكَارًا لِلنِّعْمَةِ.

الرَّابِعَةُ: اِجْتِمَاعُ الضِّدَّيْنِ فِي الْقَلْبِ.

٤١ - بَابُ

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]

ش: قوله: (بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]).

النِد: المثل والنظير. وجعل الند لله: هو صرف أنواع العبادة أو شيء منها لغير الله، كحال عبدة الأوثان الذين يعتقدون فيمن دعوه ورجوه أنه ينفعهم ويدفع عنهم، ويشفع لهم. وهذه الآية في سياق قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة: ٢١-٢٢].

قال العماد ابن كثير رحمه الله **في تفسيره: قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ:** ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ **أَيْ: عُدَلَاءَ شرَكَاءَ.**

وَهَكَذَا قَالَ الرَّبِيعُ بْنُ أَنَسٍ، وَقَتَادَةُ، والسُّدي، وَأَبُو مَالِكٍ: وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ(١)**.**

وقال ابن عباس: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ **«أَيْ: لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ غَيْرَهُ مِنَ الْأَنْدَادِ الَّتِي لَا تَنْفَعُ وَلَا تَضُرُّ، وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَا رَبَّ لَكُمْ يَرْزُقُكُمْ غَيْرَهُ، وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ الَّذِي يَدْعُوكُمْ إِلَيْهِ الرَّسُولُ مِنْ تَوْحِيدِهِ هُوَ الْحَقُّ لَا شَكَّ فِيهِ».**

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ١٩٦).

....

وكذلك قال قتادة ومجاهد: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ (قَالَ: أَكْفَاءَ مِنَ الرِّجَالِ تُطِيعُونَهُمْ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ).

وقال ابن زيد: (الأنداد هي الآلهة التي جعلوها معه وجعلوا لها مثل ما جعلوا له).

وعن ابن عباس: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ قَالَ: أَشْبَاهًا).

وقال مجاهد: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (قَالَ: تَعْلَمُونَ أَنَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ)[١].

وذكر حديثًا في معنى هذه الآية الكريمة، وهو ما في مسند أحمد عن الحارث الأشعري أن نبي الله ﷺ قال: «إِنَّ اللهَ أَمَرَ يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ أَنْ يَعْمَلَ بِهِنَّ، وَأَنْ يَأْمُرَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يَعْمَلُوا بِهِنَّ، وأنه كَادَ أَنْ يُبْطِئَ بها، فَقَالَ لَهُ عِيسَى: إِنَّ اللَّهَ أَمَرَكَ بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ أَنْ تَعْمَلَ بِهِنَّ، وَتَأْمُرَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يَعْمَلُوا بِهِنَّ، فَإِمَّا أَنْ تُبَلِّغَهُنَّ، وَإِمَّا أَنْ أُبَلِّغَهُنَّ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَخِي، إِنِّي أَخْشَى إِنْ سَبَقْتَنِي أَنْ أُعَذَّبَ، أَوْ يُخْسَفَ بِي. قَالَ: فَجَمَعَ يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ، حَتَّى امْتَلأَ الْمَسْجِدُ، وَقُعِدَ عَلَى الشُّرَفِ، فَحَمِدَ اللهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللهَ أَمَرَنِي بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ، أَنْ أَعْمَلَ بِهِنَّ وَآمُرَكُمْ أَنْ تَعْمَلُوا بِهِنَّ: أَوَّلُهُنَّ أَنْ تَعْبُدُوا اللهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، فَإِنَّ مَثَلَ ذَلِكَ مَثَلُ رَجُلٍ اشْتَرَى عَبْدًا مِنْ خَالِصِ مَالِهِ بِذَهَبٍ أَوْ وَرِقٍ، ، فَجَعَلَ يَعْمَلُ وَيُؤَدِّي غَلَّتَهُ إِلَى غَيْرِ سَيِّدِهِ، فَأَيُّكُمْ يَسُرُّهُ، أَنْ يَكُونَ عَبْدُهُ كَذَلِكَ، وَإِنَّ اللهَ خَلَقَكُمْ وَرَزَقَكُمْ

---

(١) أخرج هذه الآثار ابن جرير في تفسيره (١/ ١٦٤)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٦٢).

....

فَاعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَآمُرُكُمْ بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ اللهَ يَنْصِبُ وَجْهَهُ لِوَجْهِ عَبْدِهِ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ، فَإِذَا صَلَّيْتُمْ فَلَا تَلْتَفِتُوا، وَآمُرُكُمْ بِالصِّيَامِ، فَإِنَّ مَثَلَ ذَلِكَ كَمَثَلِ رَجُلٍ مَعَهُ صُرَّةٌ مِنْ مِسْكٍ فِي عِصَابَةٍ، كُلُّهُمْ يَجِدُ رِيحَ الْمِسْكِ، وَإِنَّ خُلُوفَ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ وَآمُرُكُمْ بِالصَّدَقَةِ، فَإِنَّ مَثَلَ ذَلِكَ كَمَثَلِ رَجُلٍ أَسَرَهُ الْعَدُوُّ، فَشَدُّوا يَدَيْهِ إِلَى عُنُقِهِ، وَقَدَّمُوهُ لِيَضْرِبُوا عُنُقَهُ، فَقَالَ لَهُمْ هَلْ لَكُمْ أَنْ أَفْتَدِيَ نَفْسِي مِنْكُمْ؟ فَجَعَلَ يَفْتَدِي بِالْقَلِيلِ، وَالْكَثِيرِ، حَتَّى فَكَّ نَفْسَهُ، وَآمُرُكُمْ بِذِكْرِ اللهِ كَثِيرًا، وَفَإِنَّ مَثَلَ ذَلِكَ كَمَثَلِ رَجُلٍ طَلَبَهُ الْعَدُوُّ سِرَاعًا فِي أَثَرِهِ، فَأَتَى حِصْنًا حَصِينًا، فَتَحَصَّنَ فِيهِ، وَإِنَّ الْعَبْدَ أَحْصَنُ مَا يَكُونُ مِنَ الشَّيْطَانِ إِذَا كَانَ فِي ذِكْرِ اللهِ»، قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَنَا آمُرُكُمْ بِخَمْسٍ اللهُ أَمَرَنِي بِهِنَّ: الْجَمَاعَةِ، وَالسَّمْعِ، وَالطَّاعَةِ، وَالْهِجْرَةِ، وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ الْجَمَاعَةِ قِيدَ شِبْرٍ، فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ، إِلَّا أَنْ يُرَاجِعَ، وَمَنْ دَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ مِنْ جُثَى جَهَنَّمَ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى؟ قَالَ: «وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى، وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ، فَادْعُوا الْمُسْلِمِينَ بِأَسْمَائِهِمُ الَّتِي سَمَّاهُمُ اللهُ تعالى الْمُسْلِمِينَ الْمُؤْمِنِينَ عِبَادَ اللَّهِ»(١).

وهذا حديث حسن، والشاهد منه في هذه الآية قوله: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا﴾ [النساء: ٣٦] وهذه الآية دالة على توحيد الله تعالى

(١) أخرجه الترمذي (٢٨٦٣)، وأحمد (٤/ ١٣٠)، وابن حبان (١٤/ ١٢٥)، وابن خزيمة (٣/ ١٩٥)، والطبراني في الكبير (٣٤٢٧، ٣٤٣٠)، والحاكم في المستدرك (١/ ٥٨٢)، والبيهقي في الكبرى (٨/ ١٥٧).

....

بالعبادة وحده لا شريك له. وقد استدل بها كثير من المفسرين على وجود الصانع، وهي دالة على ذلك بطريق الأولى، والآيات الدالة على هذا المقام في القرآن كثيرة جدًا. وَسُئِلَ أَبُو نُوَاسٍ عَنْ ذَلِكَ فَأَنْشَدَ[1]:

تَأَمَّلْ فِي نَبَاتِ الْأَرْضِ وَانْظُرْ ... إِلَى آثَارِ مَا صَنَعَ الْمَلِيكُ
عُيُونٌ مِنْ لُجَيْنٍ شَاخِصَاتٍ ... بِأَحْدَاقٍ هِيَ الذَّهَبُ السَّبِيكُ
عَلَى قُضُبُ الزَّبَرْجَدِ شَاهِدَاتٍ ... بِأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ شَرِيكُ

وَقَالَ ابْنُ الْمُعْتَزِّ[2]:

---

(١) أبو نواس هو: (رَئِيسُ الشُّعَرَاءِ أَبُو عَلِيٍّ الحَسَنُ بنُ هَانِئٍ الحكمي، وقيل: ابن وهب، وُلِدَ بِالأَهْوَازِ وَنَشَأَ بِالبَصْرَةِ، وَسَمِعَ مِنْ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ وَطَائِفَةٍ. وَتَلاَ عَلَى يَعْقُوْبَ وَأَخَذَ اللُّغَةَ عَنْ: أَبِي زَيْدٍ الأَنْصَارِيِّ وَغَيْرِهِ. وَمَدَحَ الخلفاء والوزراء، ونظمه في الذروة حتى قال فِيْهِ أَبُو عُبَيْدَةَ شَيْخُهُ: أَبُو نُوَاسٍ لِلْمُحْدَثِيْنَ، كَامْرِئِ القَيْسِ لِلْمُتَقَدِّمِيْنَ. قِيْلَ: لُقِّبَ بِهَذَا، لِضَفِيْرَتَيْنِ كَانَتَا تَنُوْسَانِ عَلَى عَاتِقَيْهِ أَيْ: تَضْطَرِبُ، وَهُوَ مِنْ مَوَالِي الجَرَّاحِ الحِكَمِيِّ، أَمِيْرِ الغُزَاةِ). انظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٤٨)، وترجمته في الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني (٢٠/ ٦١)، وتاريخ بغداد (٧/ ٤٣٦)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٢/ ترجمة ١٧٠)، والعبر (١/ ٣٢١)، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي(١/ ٣٤٥)، وخزانة الأدب للبغدادي (١/ ١٦٨).

(٢) هي للشاعر المشهور إسماعيل بن القاسم بن سويد بن كيسان أبو إسحاق العنزي، المعروف بأبي العتاهية، ولد سنة ثلاثين ومائة، أصله من عين التمر وهي بليدة بالحجاز، ومنشؤه الكوفة، ثم سكن بغداد، وكان يقول في الغزل والمديح والهجاء، ثم تنسك وصار قوله في الوعظ والزهد، وأبو العتاهية لقب، توفي سنة ثلاث عشرة ومائتين. انظر: تاريخ بغداد (٦/ ٢٥٠)، وبغية الطلب في تاريخ حلب (٤/ ١٧٤٩)، والمنتظم (١٠/ ٢٣٦)، ووفيات الأعيان (١/ ٢١٩)، والوافي بالوفيات (٩/ ١١١)، والبداية والنهاية (١٠/ ٢٦٥)، والمستطرف في كل فن مستظرف (١/ ١٦).
ونسب ابن خلكان هذه الأبيات لأبي نواس في وفيات الأعيان (٧/ ١٣٨).
وقال ابن القيم رحمه الله في نونيته:

وَإِذَا تَأَمَّلْتَ الوُجُودَ رَأَيْتَهُ ... إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ زُمْرَةِ العُمْيَانِ
بِشَهَادَةِ الإِثْبَاتِ حَقًّا قَائِمًا ... لِلَّهِ لَا بِشَهَادَةِ النُّكْرَانِ =

....

فَيَا عَجَبًا كَيْفَ يُعْصَى الْإِلَهُ ... أَمْ كَيْفَ يَجْحَدُهُ الْجَاحِدُ
وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ ... تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدُ

الشرح:

فهذا الباب ترجمه المصنف رحمه الله: (بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢])، والشاهد منه أو الشاهد من الآية هو قوله: «أَنْدَادًا»، وذلك أنّه نهي في هذه الآية عن جعل الأنداد مع الله عز وجل، فقال: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، والأنداد جمع ندّ كما ذكر، والندّ هو المثيل والنظير والشبيه، كما قال حسّان رضي الله عنه[(١)]:

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِنِدٍّ ... فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الفِدَاءُ

وتروى: (أَتَهْجُوهُ وَلَستَ لَهُ بِكُفءٍ)[(٢)].

كما استشهد على ذلك ابن جرير الطبري، فالندّ هو الكفء والشبيه والمثيل، فنهى الله عز وجل أن يُجعل أحد مثيلًا لله عز وجل، أو كفؤًا له أو مساويًا له، وذلك بأن يعطيه ويجعل له بعض ما لله عز وجل، إمَّا أن يصرف له بعض أنواع العبادة، وإمَّا أن يجعل له شيئًا ممَّا هو لله عز وجل، ولهذا التنديد قسمان:

= انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (٢/ ١٩٩).

(١) انظر: مسند أبي يعلى (٨/ ١٠٣)، والاستيعاب لابن عبد البر (١/ ٣٤٣)، وتاريخ بغداد (٤/ ١٣٥)، وسير أعلام النبلاء(٢/ ٥١٥)، ونزهة الحفاظ (١/ ١٠٩)، وتروى أيضًا: (أتشتمه ولست له بكفء). انظر: تفسير الطبري (١٨/ ٨٨).

(٢) انظر: تفسير الطبري (١/ ١٦٣).

القسم الأول: تنديد أكبر.

القسم الثاني: وتنديد أصغر، وهذا الأصغر يكون تارة في العمل، وتارة في اللفظ، والشرك بجميع أقسامه تنديد، ولكن المراد بالآية الشرك الأكبر؛ لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ جعل النهي عن ذلك بعد الأمر بعبادته وحده دون ما سواه، فقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة: ٢١-٢٢]، فهو خطاب لجميع الناس، ونهيهم عن اتّخاذ الأنداد هو نهيهم عن الشرك الأكبر بالله عَزَّوَجَلَّ، وهذا هو الذي جاء في الحديث الصحيح: «**سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ. قُلْتُ: إِنَّ ذَلِكَ لَعَظِيمٌ، قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: وَأَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ تَخَافُ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ. قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ**»[1]. أي: أن تجعل لله كفؤًا ومماثلًا في استحقاق العبادة، وهو الذي خلق وغيره لم يخلق ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الأعراف: ١٩١] هذا القسم هو التنديد الكامل، أو التنديد الأكبر، وإذا نظرت إلى أصل كلمة (أَنْدَادَ)، وأنّها جمع ندّ، فإنّه يحصل التنديد بالمكافأة والمماثلة.

فمثلًا من جهة أنواع العبادات من دعا الله عَزَّوَجَلَّ، ودعا غيره فقد سواه وجعل ذلك الغير مماثلًا لله، أي: جعله ندًّا، ومن ذبح لله وذبح لغيره فقد جعله مثيلا لله في استحقاق هذه العبادة، كذلك من استغاث بالله، واستغاث بغير الله عَزَّوَجَلَّ فيما لا يقدر عليه ذلك المستغاث فإنّه ساواه بالله عَزَّوَجَلَّ، وهكذا، وأهل النار إذا دخلوا النار يتحاجون فيها، ويعترفون فيها، وينادون على أصنامهم، وأوثانهم بقولهم: ﴿تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٧٧)، ومسلم (٨٦) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [الشعراء: ٩٧-٩٨]، فهذه التسوية هي اتخاذهم الأنداد، فهم نهوا عن اتخاذ الأنداد مع الله ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، وهم اتّخذوا الأنداد، والله عَزَّوَجَلَّ بيّن أنّ اتخاذ الأنداد تسوية بين الله عَزَّوَجَلَّ ، وبين خلقه بقوله: ﴿تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٩٨﴾﴾، ومعلوم أنّهم ما سوّوا آلهتهم وأوثانهم وأصنامهم بالله عَزَّوَجَلَّ في الخلق، ولا في الرزق ولا في الإحياء والإماتة، وإنّما سووهم بهم فيما يتوجّهون به إلى الأوثان من أنواع العبادة، فدلّ على أنّ اتّخاذ الأنداد الذي نهى عنه أولئك ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أي: في العبادة، وهذه هي التي يدور عليها كلام السلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ ، هذا التنديد الأكبر، وإذا كان التنديد هو اتّخاذ الندّ، أو جعل مع الله عَزَّوَجَلَّ ندًّا مماثلًا، فإنّه يكون في الشرك الأصغر، وفي أنواعه من الأعمال، والألفاظ ومن الاعتقادات أيضًا، فمن اتّخذ تميمة، فله نصيب من هذا التنديد، ومن حلف بغير الله، فله نصيب من هذا التنديد، ومن قال: ما شاء الله وشئت فإنّ له نصيبًا من ذلك التنديد، ومن قال: لولا كليبة هذا لأتانا اللصوص، فله نصيب من ذلك التنديد.

إذًا فالتنديد درجات يدخل فيه شرك الألفاظ، ويدخل فيه الشرك الخفيّ، ويدخل فيه الشرك الأصغر والشرك الأكبر، وكلّ ذلك تنديد، لكن إذا أطلق النهي عنه في النصوص، فإنّه يُراد به الشرك الأكبر كهذه الآية: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، وهذا يبيّن أن ضدّ ذلك هو التوحيد، ضدّ اتّخاذ الأنداد في جميع ذلك هو التوحيد، فإنّ المؤمن الذي حقّق التوحيد لا يرى أنّ ثمت من يستحقّ أن يكون له من الأمر شيء، وإنّما الأمر كلّه لله عَزَّوَجَلَّ وحده دون ما سواه، هو الذي بيده الملكوت، وهو الذي بيده الإحياء والإماتة، وهو الذي بيده الرزق، وهو الذي بيده مقاليد

كلّ شيء، ومصالح العباد بيده - سبحانه -، هو الّذي خلق وهو الّذي يميت، وإليه يرجع الناس.

فإذا كان وصف الله عَزَّوَجَلَّ على هذا من نعوت الربوبية، ومن مفردات الربوبية، فإنَّه بالضرورة يكون هو المستحقّ لجميع أنواع ومفردات توحيد الإلهية، لهذا ما يحصل في القلب من التنديد، قد يكون عند الموحّد، الموحّد لا يكون عنده التنديد الأكبر؛ لأنَّه لا يشرك بالله عَزَّوَجَلَّ ، ولكن قد يكون عنده نوع من التنديد، مثل ما ذكر في هذا الباب من أنواع ما يحصل، ويكون من الأقوال والأعمال والمقاصد.

فإذًا الواجب على العبد المسلم المؤمن الموحّد، أن يسعى في تكميل توحيده، بأن يجرّد قلبه من أن يكون فيه ندّ مع الله عَزَّوَجَلَّ ، حتى في التعلّق، حتى في الرؤية، فلا يتعلّق ولا يرى إلّا بالله عَزَّوَجَلَّ وحده، وإذا كان على ذلك فإنَّه يرى الأمور على غير ما هي عليه، يرى الأمور على غير ما يراها أكثر الخلق وأكثر الناس، فإنَّه يرى أنّ الله عَزَّوَجَلَّ ينزل أمره، ينفذ أمره في خليقته، يأمر فيكون الشيء، وينهى فلا يكون، وما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وهو سبحانه يتصرّف، يعطي ويمنع، يتصرّف في هذه الأرض، يتصرّف في السماء، يتصرّف في ملكوته، لا مشارك له، فإذا تمت حقيقة توحيد الربوبية في قلب العبد أداه ذلك لزامًا إلى أنَّه لا يكون في قلبه إلّا الله عَزَّوَجَلَّ ، ولهذا لَمّا كان هذا الدليل دليل الربوبية هو الذي يؤدّي إلى عدم اتّخاذ الأنداد.

جاء في الآية إثبات توحيد الربوبية، أو تذكير القوم بتوحيدهم ربّهم عَزَّوَجَلَّ في الربوبية في الإجمال، فقال عَزَّوَجَلَّ : ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا﴾ [البقرة: ٢١-٢٢] هذه من أفراد توحيد الربوبية وهذه حقيقة، فإنّ نفي الأنداد من القلب مع الله عَزَّوَجَلَّ يكون بالتأمل

في توحيد الربوبية، ومن المسلمين من طلبة العلم من يُلغي النظر في توحيد الربوبية ألبتة، ويرى أنَّ جميع النظر في توحيد الربوبية ليس من صنيع أهل التوحيد، وهذا باطل كبير، بل إنَّ القرآن مملوء من تقرير وحدانية الله عَزَّوَجَلَّ في ربوبيته وفي إلهيته، لكن حال علماء التوحيد أنَّهم لا يجعلون العبرة في توحيد المرء ربّه عَزَّوَجَلَّ في الربوبية، فإنَّه قد يوحّد في توحيد الربوبية، لكن لا يصل إلى ما يلزم من ذلك من توحيد الإلهية، والمؤمن الذي وحّد ربّه في الإلهية متضمّن توحيده ذاك أنّ يوحّد الله في الربوبية لكن مفردات توحيد الربوبية كثيرة متنوّعة، فتحتاج من المؤمن أن ينظر، وأن يعتبر في خلق الله وفي ملكوته، يتفكّر بادئ ذي بدء في نفسه، ثمّ في من حوله، ثم في ملكوت الله، ولهذا أمر الله عَزَّوَجَلَّ بالتفكّر والتدبّر في آيات كثيرة كقوله جَلَّ وَعَلَا : ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [يونس: ١٠١]، وكقوله جَلَّ وَعَلَا : ﴿أَوَلَمۡ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، ونحو ذلك كقوله جَلَّ وَعَلَا : ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍۖ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثۡنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْۚ﴾ [سبأ: ٤٦]، فالتفكّر هذا يقود المرء إلى أن يكون موحّدًا في جميع أفراد الربوبية، ويقوده ذلك إلى نفي جميع الأنداد من القلب، وإقامة القلب على كمال توحيد الربوبية، وكمال توحيد الإلهية.

لهذا الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر أفرادًا من أنواع التنديد في هذا الباب ممّا هو دون الشرك الأكبر؛ لينبّه على أنّ التنديد يحصل بما دون الشرك الأكبر، ولهذا نقول: إنّ الشرك الأكبر كما ضبطه العلماء، أنّه هو اتّخاذ الندّ مع الله عَزَّوَجَلَّ ، وهذا أخذًا من الحديث: «**أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ للهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ**»[1]، وجميع التنديدات الأخر، ممّا هي دون ذلك التنديد هي وسيلة إليه.

(١) سبق تخريجه (ص٩٩).

القسم بغير الله، والحلف بغير الله، وقوله: «**لَوْلاَ اللَّهُ وَفُلاَنٌ**»، ونحو ذلك من الألفاظ، هذه نوع تنديد.

فإذًا التنديد درجات ودرجات، ومن جعل شيئًا لغير الله من العبادة، فهو المندّد التنديد الأكبر الشرك بالله، وما دون ذلك مراتب بعضها أعظم من بعض، أي: التنبيه على توحيد الربوبية في الأبيات التي ذكر في هذا المقام:

تَأَمَّلْ فِي نَبَاتِ الْأَرْضِ وَانْظُرْ ... إِلَى آثَارِ مَا صَنَعَ الْمَلِيكُ

عُيُونٌ مِنْ لُجَيْنٍ شَاخِصَاتٍ ... بِأَحْدَاقٍ هِيَ الذَّهَبُ السَّبِيكُ

عَلَى قُضُبِ الزَّبَرْجَدِ شَاهِدَاتٍ ... بِأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ شَرِيكُ

أنت تنظر في جميع هذه الأشياء، في النبات، في الشجر، في الزهر، في الماء، في جميع ما حولك، تدلّك على أنّ الله عَزَّوَجَلَّ ليس له شريك، وإذا ثبت ذلك أنّ الله ليس له شريك في صنعته لهذه الأمور فإذًا هو المستحقّ أن يكون في القلب دون ما سواه، وإذا كان الله عَزَّوَجَلَّ في القلب دون ما سواه كان القلب موحّدًا خالصًا.

قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ فِي الآيةِ: «الأَنْدَادُ هُوَ الشِّرْكُ، أَخْفَى مِن دَبِيبِ النَّمْلِ عَلَى صَفَاةٍ سَوْدَاءَ، فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ. وَهُوَ أَنْ تَقُولَ: وَاللَّهِ، وَحَيَاتِكَ يَا فُلانُ، وَحَيَاتِي. وَتَقُولُ: لَوْلا كُلَيْبَةُ هَذَا لأَتَانَا اللُّصُوصُ، وَلَوْلا الْبَطُّ فِي الدَّارِ لأَتَى اللُّصُوصُ. وَقَوْلُ الرَّجُلِ لِصَاحِبِهِ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ، وَقَوْلُ الرَّجُلِ: لَوْلا اللَّهُ وَفُلَانٌ. لَا تَجْعَلْ فِيهَا فلانًا، هَذَا كُلُّهُ بِهِ شِرْكٌ». رَوَاهُ ابنُ أَبِي حَاتِمٍ[1].

ش: قوله: (قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ فِي الآيةِ «الأَنْدَادُ هُوَ الشِّرْكُ، أَخْفَى مِن دَبِيبِ النَّمْلِ عَلَى صَفَاةٍ سَوْدَاءَ، فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ. وَهُوَ أَنْ تَقُولَ: وَاللَّهِ، وَحَيَاتِكَ يَا فُلانُ، وَحَيَاتِي. وَتَقُولُ: لَوْلا كُلَيْبَةُ هَذَا لأَتَانَا اللُّصُوصُ، وَلَوْلا الْبَطُّ فِي الدَّارِ لأَتَى اللُّصُوصُ. وَقَوْلُ الرَّجُلِ لِصَاحِبِهِ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ، وَقَوْلُ الرَّجُلِ: لَوْلا اللَّهُ وَفُلَانٌ. لَا تَجْعَلْ فِيهَا فلانًا، هَذَا كُلُّهُ بِهِ شِرْكٌ». رَوَاهُ ابنُ أَبِي حَاتِمٍ).

بين ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن هذا كله من الشرك، وهو الواقع اليوم على ألسن كثير ممن لا يعرف التوحيد ولا الشرك.

فتنبه لهذه الأمور فإنها من المنكر العظيم الذي يجب النهي عنه، والتغليظ فيه لكونه من أكبر الكبائر. وهذا من ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تنبيه بالأدنى من الشرك على الأعلى.

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٦٢).

الشرح:

قوله: **(تنبيه بالأدنى على الأعلى)**. أي: إذا كان هذا من اتّخاذ الأنداد فكيف بمن دعا غير الله، واستشفع بغير الله، واستغاث بغير الله، وذبح لغير الله، ونذر لغير الله، واستعاذ بغير الله، وهو لا يقدر وذلك المستعاذ به لا يقدر على الإعاذة ونحو ذلك، أو إلى آخر أنواع العبادة.

نبّه ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا على هذه الأمور؛ لأنَّ الناس يغفلون عن دخول هذه في اتّخاذ الأنداد، وهذه طريقة السلف، فإنَّهم ينبهون على ما يغفل عنه الناس، فيكثر هذا في التفسير، أنَّهم ينبّهون ببعض المفردات لحاجة الناس إلى ذلك التنبيه، أمَّا الأنداد قال: الأنداد هو الشرك أخفى من دبيب النمل، ومثل عليه بالقسم بغير الله وأشياء من ذلك، والشرك معروف أنَّه منه أشياء ليست هي هذه، فهذه منها الشرك الأصغر ومنها الشرك في الألفاظ، وهذه كلّها بقائلها، أو فاعلها شرك.

فإذًا هذا تنبيه وهو من اتّخاذ الندّ مع الله عَزَّ وَجَلَّ ، لكن تنبيه بالأدنى على الأعلى.

وقول المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: **(يجب النهي عنه، والتغليظ فيه)** هذا لأنَّه إذا تساهل الناس في وسائل الشرك وفي الألفاظ تساهلوا في الكبير، وهذه منكرات، وشركيات لا يجوز إقرارها، ولا السكوت عنها، ويجب إنكارها، كما أنّه يجب إنكار الكبير.

فإذًا إذا سمعت من يقسم بغير الله، فتنهاه فورًا لتعظيمك حقّ الله عَزَّ وَجَلَّ ، فإنَّ حقّ الله أن لا يقسم إلّا به، وإذا أشرك بالله عَزَّ وَجَلَّ ، فيجب عليك أن تنهى، سواءً كان يقصد الحلف، أو لا يقصد، فإن قصد الحلف كان شركًا أصغر، وإن لم يقصد الحلف أي: جرى على لسانه يكون شركًا

لفظيًّا كعادة العرب في الحلف بآبائها فنهى النبي ﷺ وقال: «**إِنَّ الله يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ**»[١]، هذا شرك لفظي، وهذا كلّه من أقسام التنديد كذلك: لولا كذا ما حصل، وهذا كثير في الناس أن يقولوا: لولا السائق ما حصل كذا. ولولا الشيخ فلان كان حصل كذا، ولولا الملك لحصل كذا، ولولا الأمير لحصل كذا، ولولا فلان - جزاه الله خيرًا - لحصل لي كذا وكذا، وهذه كلّها من تعلّق القلب بغير الله عز وجل، وهي كما قال ابن عباس: كلها به. أي: بقائله شرك، وهي من نوع اتّخاذ الأنداد، وهي لا تصدر من قلب إلّا وقد غفل عن حقّ الله عز وجل، لا تصدر؛ لأنّ اللسان يغرف من القلب، الألسن إنّما تغرف من القلوب، فما في القلوب تظهره الألسن، اللسان أداة، فما في القلب من عدم تعظيم الله عز وجل حق تعظيمه يخرجه اللسان، فإذا ندّد بهذه الأنواع، عُلم أن القلب ليس بمستقيم وليس بسليم، ولا ينفع يوم القيامة، إلّا من أتى الله بقلب سليم.

(١) سيأتي تخريجه (ص١٢٢).

وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ، أَوْ أَشْرَكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وحَسَّنَهُ، وَصَحَّحَهُ الحَاكِمُ(١).

ش: قوله «فَقَدْ كَفَرَ، أَوْ أَشْرَكَ». يحتمل لي أن يكون شكًّا من الراوي، ويحتمل أن تكون أو بمعنى الواو، فيكون قد كفر وأشرك. ويكون الكفر الذي هو دون الكفر الأكبر، كما هو من الشرك الأصغر. وورد مثل هذا عن ابن مسعود بهذا اللفظ.

الشرح:

الحلف بغير الله: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ فَقَدَ كَفَرَ، أو أَشْرَكَ».

الحلف هو القسم، وسمي القسم حلفًا؛ لأنَّه يكثر عند الحالفين، وحقيقة الحلف والقسم، أن يذكر الحالف، أو المقسم من يعظمه الطرفان، الحالف والمحلوف له؛ ليؤكد الكلام بذلك بأحد أحرف القسم الثلاثة: الواو والباء والتاء، فإذا ذكر معظمًا به واستعمل فيه أحد هذه الأحرف الثلاث الواو والباء والتاء فإنَّه يكون حالفًا، يقول: والله. بالله. تالله. مثلًا، أو يقول: والرحيم، وكلام الله، وعزة الله، بعزة الله، ونحو ذلك، هذا قسم لماذا؟

لأنَّه ذكر شيئًا معظمًا بين الحالف والمحلوف له، بصيغة القسم، أي:

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٢٥١)، والترمذي (١٥٣٥)، وأحمد في المسند (٢/ ١٢٥)، والحاكم في المستدرك (١/ ٦٥) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

باستخدام أحد أحرف القسم، هذا يكون قسمًا، هذا معنى القسم والحلف في اللغة وفي الشرع.

فإذًا «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ» أي: من أكّد كلامه بمعظّم غير الله عَزَّوَجَلَّ مستخدمًا أحد الأحرف الثلاثة فقد كفر أو أشرك.

وقوله: «بِغَيْرِ اللهِ» لا يقصد به اللفظ - لفظ «اللهِ» -، وإنّما يعني حلف بغير أسماء الله وصفاته، فإنّه يجوز الحلف بأسماء الله جميعًا وبصفاته، أي: بما ليس بمخلوق وهو الله عَزَّوَجَلَّ وأسمائه وصفاته - سبحانه -، فيجوز القسم بكلّ أسماء الله ويجوز الحلف بكلّ صفات الله عَزَّوَجَلَّ ، حتى بكلامه وخلقه ورزقه ورحمته ويعني في ذلك الصفات، فإن كانت الصفة محتملة أن تكون لله عَزَّوَجَلَّ ، أو أن تكون أثر صفة الله عَزَّوَجَلَّ ، فإنّه يترك الحلف بها لأجل أن لا يوقع في التباس، هذا من باب الترغيب، ولو حلف ويريد اليمين بالله جاز، مثل الحلف بالخلق، وقال: وخلق الله، إذا أراد الخلق الذي هو صفة لله عَزَّوَجَلَّ جاز، وإن أراد الخلق بمعنى المخلوق أي: المخلوقات امتنع وصار حالفًا بغير الله، وهذا مثل الحلف بعهد الله، وأنواع معروفة عند الفقهاء يذكرونها في الأيمان.

قال: «فَقَدْ كَفَرَ، أَوْ أَشْرَكَ» هذا الشكّ بقوله كفر أو شرك، إمّا أن يكون شكًا من الراوي فلا يدري أقال: كفر، أو قال: أشرك، فذكر الاثنتين حتى يبرأ من العهدة حتى يكون ناقلًا بأمانة، وإمّا أن تكون «أَوْ» هنا بمعني الواو، فيكون اللفظ من النبي ﷺ، ويكون «أَوْ» هنا بمعنى الواو؛ لأنَّ «أَوْ» تأتي ويكون معناها الواو ليست للتخيير، كما قال عَزَّوَجَلَّ في سورة الإنسان: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] ﴿ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ ليست للتخيير، إن أطعت آثمًا، إن لم تطع الآثم فأطع الكفور، أو إن لم تطع الكفور فأطع الآثم، لا.. ﴿أَوْ﴾ هنا قال المفسرون هي بمعنى الواو، ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ يعني لا هذا ولا هذا.

فإذًا يحتمل أن يكون في الحديث إذا كان القائل له النبي ﷺ يكون المراد بـ(أَوْ) هنا الواو، يعني كفر وأشرك، والشرك هنا والكفر من الحالف بغير الله عز وجل، الأصل فيه أنّه شرك أصغر وكفر لا يخرج من الملة، أمّا وجه كونه كفرًا هو أنّه كفر نعمة الله عز وجل؛ لأنَّ الله هو الذي خلق وهو الذي رزق، وهو الذي أعطاه، وهو الذي أنعم عليه، وهو الذي تفضّل عليه، ومع ذلك يؤكّد كلامه بمعظم غير الله، والذي يستحقّ التعظيم هو الذي أعطاك وخلقك ورزقك وأنعم عليك وهداك، ومن لا تستغني عن آلائه طرفة عين فهذا وجه كونه كفرًا، ووجه كونه شركًا أنّ فيه التنديد؛ لأنّه جعل مع الله عز وجل معظّمًا، أي: ندًّا في التعظيم على هذا، لكن هذا ليس التعظيم الأكبر، ولهذا يكون شركًا أصغر، هذا هو الأصل فيه، وقد ينتقل الحلف بغير الله عن هذا الأصل الذي هو أن يكون كفرًا أصغر وشركًا أصغر إلى أن يكون شركًا مخرجًا من الملة، وذلك إذا جعل حلف بذلك المعظم يعظمه بالعبادة مثل تعظيم الله عز وجل عند الموحّدين، مثلًا يحلف بمعبوده، إذا حلف بمعبود مثل ما يعظّم البدوي ويصرف له بعض أنواع العبادة، ثمّ يحلف به، هذا الحلف بمجرّده شرك أكبر؛ لأنّه حلف بمعبوده وأمّا من حلف بغير الله وهو لا يعبده لكنّه تعظيم فهذا هو الذي يكون من الشرك الأصغر.

فإذًا نقول: إذا سمعنا أحدًا يحلف بغير الله الأصل فيه أنّه شرك أصغر، لكن قد يكون شركًا أكبر، بحسب حال الحالف، وسبب سياق الشيخ هذا الحديث في باب قول الله عز وجل: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]؛ لأنَّ الحلف بغير الله نوع من التنديد، والشيخ رحمه الله رتّب الباب ترتيبًا لطيفًا، فإنّه بدأ بالآية ثم ذكر أثر ابن عباس رضي الله عنهما الذي فيه أنَّ الحلف بغير الله من التنديد، ثم ساق النهي عن الحلف بغير الله وأنّه كفر وشرك، حتى يدلّ

على أنَّ الحلف بغير الله كفر وشرك، وهو من التنديد، فيثبت التقسيم الذي ذكرت لك من أنَّ كلّ من أشرك فقد اتّخذ ندًّا مع الله عَزَّوَجَلَّ سواءً كان شركه شركًا في الألفاظ أو شركًا في الأعمال ما دون الشرك الأكبر، أو كان في العبادات.

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «لَأَنْ أَحْلِفَ بِاللَّهِ كَاذِبًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْلِفَ بِغَيْرِهِ صَادِقًا»(١).

ش: ومن المعلوم أن الحلف بالله كاذبًا كبيرة من الكبائر لكن الشرك أكبر من الكبائر، وإن كان أصغر كما تقدم بيان ذلك.

فإذا كان هذا حال الشرك الأصغر فكيف بالشرك الأكبر الموجب للخلود في النار؟ كدعوة غير الله والاستغاثة به، والرغبة إليه، وإنزال حوائجه به، كما هو حال الأكثر من هذه الأمة في هذه الأزمان وما قبلها من تعظيم القبور، واتخاذها أوثانًا، والبناء عليها، واتخاذها مساجد، وبناء المشاهد باسم الميت لعبادة من بنيت باسمه وتعظيمه، والإقبال عليه بالقلوب والأقوال والأعمال.

وقد عظمت البلوى بهذا الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله، وتركوا ما دل عليه القرآن العظيم من النهي عن هذا الشرك وما يوصل إليه. قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ ۚ أُولَٰئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ الْكِتَابِ ۖ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قَالُوا أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ ۖ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا وَشَهِدُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾ [الأعراف: ٣٧] كفرهم الله تعالى بدعوتهم من كانوا يدعونه من دونه في دار الدنيا، وقد قال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا ﴿٢٠﴾ قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ﴿٢١﴾﴾ [الجن: ٢٠-٢١].

وهؤلاء المشركون عكسوا الأمر فخالفوا ما بلغ به الأمة وأخبر به

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٨/ ٤٦٩)، والطبراني في الكبير (٨٩٠٢).

....

عن نفسه ﷺ، فعاملوه بما نهاهم عنه من الشرك بالله، والتعلق بغير الله حتى قال قائلهم[(١)]:

يَا أَكْرَمَ الْخَلْقِ مَا لِي مَنْ أَلُوذُ بِهِ ... سِوَاكَ عِنْدَ حُلُولِ الحَادِثِ العَمِمِ
إِنْ لَمْ يكُن في مَعَادِي آخِذًا بِيَدِي ... فَضْلًا وَإِلَا فَقُلْ يَا زَلَّةَ القَدَمِ
فإِنَّ مِنَ جُودِكَ الدُّنْيَا وضَرَّتَهَا ... وَمَنْ عُلُومِكَ عِلْمُ اللَّوحِ وَالقَلَمِ

فانظر إلى هذا الجهل العظيم حيث اعتقد أنه لا نجاة له إلا بعياذه ولياذه بغير الله، وانظر إلى هذا الإطراء العظيم الذي تجاوز الحد في الإطراء الذي نهى عنه ﷺ بقوله: «لاَ تُطْرُونِي، كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ، إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ، فَقُولُوا عَبْدُ اللَّهِ، وَرَسُولُهُ». رواه مالك وغيره[(٢)]، وقد قال تعالى: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ﴾ [الأنعام: ٥٠].

فانظر إلى هذه المعارضة العظيمة للكتاب والسنة والمحادة لله ورسوله، وهذا الذي يقوله هذا الشاعر هو الذي في نفوس كثير خصوصًا ممن يدعون العلم والمعرفة، ورأوا قراءة هذه المنظومة ونحوها، لذلك كان تعظيمها من القربات عندهم، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

---

(١) انظر: ديوان البوصيري (ص٢٥٢).
(٢) سبق تخريجه (٢/ ٨٨).

الشرح:

يعني بذلك منظومة البوصيري، فإذا كان كثير من المنتسبين للعلم في الأمصار في وقت الشيخ وما قبله وما بعده، يفتخرون بحفظ هذه القصيدة، وأوّلها حسن فيه جزالة في اللفظ والمعنى، لكن بعد أن بدأ في السيرة ووصف النبي ﷺ غلا غلوًّا، أدخله في الشرك والعياذ بالله، وهناك منها أبيات على كونه جعل النبي ﷺ من جوده الدنيا، ومن جوده الآخرة، ومن علومه علم اللوح والقلم، فممن قاله في قصيدته في أثنائها يصف النبي ﷺ يقول(١):

لو نَاسَبَتْ قَدْرَهُ آياتُهُ عِظَمًا   أَحْيَا اسمُهُ حِينَ يُدْعَى دَارِسَ الرِّمَمِ

يقول: لو ناسبت قدر النبي ﷺ ما أوتيه من الآيات، لم يناسب قدره إلّا شيء واحد، وهو لو ذكر اسمه على ميّت أحياه هذا الذي يناسبه، قال:

لو نَاسَبَتْ قَدْرَهُ آياتُهُ عِظَمًا   أَحْيَا اسمُهُ حِينَ يُدْعَى دَارِسَ الرِّمَمِ

وعند الشراح أنّه لا يناسب قدره أنه إذا استغيث به أغاث، ولا يناسب قدره أنّ عنده العلم - علم اللوح والقلم -، ولا يناسب قدره أن يكون من جوده الدنيا وضرتها، ولا يناسب قدره كما نصّ عليه القرآن. قالوا: فإنّ قدره ﷺ أعظم من هذا القرآن، ويُعنى به على حدّ كلامهم القرآن المتلو بخلاف القرآن القديم، هذا بعض نصّهم في شروح هذه المنظومة.

المقصود من ذلك أنَّ أولئك الذين يغلون في هذه القصيدة، يجعلون المصطفى ﷺ إلهًا، وهو الّذي نهى الناس عن الغلو والإطراء، وهو الذي نهى أمّته عن ذلك ﷺ، ادعوا بمحبته مخالفته وجعله إلهًا مع الله عز وجل.

وهذا من أعظم المصائب، ولهذا من رؤي يعظّم هذه القصيدة، أو

(١) انظر: ديوان البوصيري (ص٢٤١).

يذكر شيئًا من هذه الأبيات، أو يثني على البوصيري، فإنّ هذا يدلّ على أنّ قلبه زائغ محبّ للشرك، أو غير مفرق بين التوحيد والشرك؛ لأنّ هذه القصيدة والهمزية - والهمزية أخفّ منها -، لكن فيها رفع لمقام النبي ﷺ إلى مقام الله عَزَّوَجَلَّ ، يقول: لا تناسب أنّ الله عَزَّوَجَلَّ ما أعطاه ما يناسبه.

لَوْ نَاسَبَتْ قَدْرَهُ آياتُهُ عِظَمًا   أَحْيَا اسْمُهُ حِينَ يُدْعَى دَارِسَ الرِّمَمِ

مثل ما ذكر هنا قال:

فإنَّ مِنَ جُودِكَ الدُّنْيَا وضَرَّتَهَا   وَمَنْ عُلُومِكَ عِلْمُ اللَّوحِ وَالقَلَمِ

وقال:

يا أكرَمَ الخلقِ مَا لِي مَنْ ألوذُ بِهِ   سِوَاكَ عِنْدَ حُلُولِ الحادِثِ العَمِمِ

والمشركون في كلّ زمان - في هذه الأزمنة وما قبلها - يحاولون، إدخال هذه القصيدة في أيّ مجال يجدون فرصة فيه، وقد قرأت قبل رمضان (بتنبيه أحد الإخوة جزاه الله خيرًا) بعض الجرائد المحلية السعودية في زاوية بعنوان (في رياض الإسلام) صفحة بعنوان (رياض الإسلام) في أحد الجرائد، قال المنسق لهذه الصفحة حكمة، وأتى بهذا البيت:

يا أكرَمَ الْخَلْقِ مَا لِي مَنْ أَلُوذُ بِهِ   سِوَاكَ عِندَ حُلُولِ الحَادِثِ العَمِمِ

وهذا يبيّن غربة الإسلام، وغربة الدين، وتربّص أهل الشرك بأهل الإسلام وأهل التوحيد الدوائر، وأنّهم يريدون أن يكون منهم غفلة حتى يقتحموا عليه بخيلهم ورجلهم، ولو كان بدس بسيط، مرة ومرتين حتّى إذا أكثر الإمساس قل الإحساس، فنفذت.

وهذه القصيدة يتلونها في الموالد، ويفتخرون بها وينغمونها، ويكتبونها بكتابات متنوّعة، حتّى إنّ من أنواع ما تكتب به مثل كتابة المصحف، مثل

الكتاب الآخر الذي يسمّى (دلائل الخيرات)، و(دلائل الخيرات) والقصيدة هذه تكتب بمثل كتابة المصحف، وتذهّب وتجلّد حتى تُجعل شبيهة به، من كثرة تعظيمهم، ومن فرط تعظيمهم لها ولقائلها - نسأل الله عَزَّوَجَلَّ السلامة من الشرك وممّا جرّ إليه وقرّب إليه -.

فهذا يبيّن شدة الغربة أن يأتي النبي ﷺ يدعو الناس إلى التوحيد، وهم يخالفون ويذهبون إلى الشرك، والله إنّها لمأساة، هو يدعو الناس إلى التوحيد، ومن استجاب له يخالفون ويرجعون إلى الشرك، فهذه غربة عظيمة.

وَعَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ، وَشَاءَ فُلَانٌ، وَلَكِنْ قُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شَاءَ فُلَانٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاودَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ(١).

ش: وذلك لأن المعطوف بالواو يكون مساويًا للمعطوف عليه، لكونها إنما وضعت لمطلق الجمع، فلا تقتضي ترتيبًا ولا تعقيبًا، وتسوية المخلوق بالخالق شرك، إن كان في الأصغر مثل هذا فهو أصغر، وإن كان في الأكبر فهو أكبر. كما قال تعالى عنهم في الدار الآخرة: ﴿تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [الشعراء: ٩٧-٩٨] بخلاف المعطوف بثم. فإن المعطوف بها يكون متراخيًا عن المعطوف عليه بمهملة. فلا محذور لكونه صار تابعًا.

الشرح:

هذا من جهة الإرشاد إلى ما ينبغي أن يقال، فلا تُجعَل مشيئة العبد مقارِنة مشتَرَكة مع مشيئة الله، بل الواجب أن يُنزِّه العبد لفظه حتى يُعظِّم الله عز وجل، والقلب المعظِّم لله عز وجل، لا يمكن أن يستعمل لفظًا فيه جَعْل لمخلوق في مرتبة الله عز وجل في المشيئة، أو في الحلف، أو في الصفات ونحو ذلك؛ لهذا قال: «**لَا تَقُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ، وَشَاءَ فُلَانٌ**»، وهذا النهي للتحريم؛ لأنَّ هذا التشريك في المشيئة هذا شرك أصغر بالله عز وجل.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٨٠)، والنسائي في الكبرى (٦/ ٢٤٥)، وابن ماجه (١٠٨٢١)، واحمد في المسند (٥/ ٣٨٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٣٤٠)، والبيهقي في الكبرى (٣/ ٢١٦).

«**وَلَكِنْ قُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شَاءَ فُلَانٌ**»؛ لأن (ثم) تفيد التراخي في المشيئة، وهذا لأنَّ مشيئة العبد تبعٌ لمشيئة الله عَزَّوَجَلَّ قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، فمشيئة العبد ناقصة، ومشيئة الله كاملة.

وَجَاءَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: «أَنَّهُ يَكْرَهُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ أَعُوذُ بِاللَّهِ وَبِكَ. وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ. قَالَ: وَيَقُولُ: لَوْلَا اللَّهُ ثُمَّ فُلَانٌ، وَلَا تَقُولُوا: لَوْلَا اللَّهُ وَفُلَانٌ»(١).

ش: وقد تقدم الفرق بين ما يجوز وما لا يجوز من ذلك. هذا إنما هو في الحي الحاضر الذي له قدرة وسبب في الشيء. وهو الذي يجري في حقه مثل ذلك. وأما في حق الأموات الذين لا إحساس لهم بمن يدعوهم ولا قدرة لهم على نفع ولا ضر، فلا يقال في حقهم شيء من ذلك، فلا يجوز التعلق عليه بشيء ما بوجه من الوجوه، والقرآن يبين ذلك وينادي بأنه يجعلهم آلهة إذا سئلوا شيئًا من ذلك، أو رغب إليهم أحد بقوله أو عمله الباطن أو الظاهر، فمن تدبر القرآن ورزق فهمه صار على بصيرة من دينه وبالله التوفيق.

والعلم لا يؤخذ قسرًا وإنما يؤخذ بأسباب ذكرها بعضهم في قوله(٢):

أَخِي لَنْ تَنَالَ الْعِلْمَ إِلَّا بِسِتَّةٍ ... سَأُنْبِيكَ عَنْ تَفْصِيلِهَا بِبَيَانِ

ذَكَاءٌ وَحِرْصٌ وَاجْتِهَادٌ وَبُلْغَةٌ ... نَصِيحَةُ أُسْتَاذٍ وَطُولُ زَمَانِ

وأعظم من هذه الستة من رزقه الله - تعالى - الفهم والحفظ، وأتعب نفسه في تحصيله فهو الموفق لمن شاء من عباده. كما قال تعالى: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٣].

---

(١) أخرجه بنحوه عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٢٧)، وابن أبي الدنيا في الصمت (١/ ١٩٤).
(٢) من كلام الإمام الشافعي رحمه الله. انظر: ديوان الشافعي (ص١٦٤).

....

ولقد أحسن العلامة ابن القيم رحمه الله من حيث قال[1]:

وَالجَهلُ دَاءٌ قَاتِلٌ وَشِفَاؤُهُ ... أمرَانِ فِي التَّركِيبِ مُتَّفِقَانِ
نَصٌّ مِنَ القُرآنِ أَوْ مِنْ سُنَّةٍ ... وَطَبِيبُ ذَاكَ العَالِمُ الرَّبَّانِي
وَالعِلْمُ أقسَامٌ ثَلاَثٌ مَا لَهَا ... مِنْ رَابِعٍ وَالحَقُّ ذُو تِبيَانِ
عِلمٌ بِأوصَافِ الإِلَهِ وَفِعلِهِ ... وَكَذَلِكَ الأسمَاءُ لِلرَّحمَنِ
وَالأمرُ وَالنَّهيُ الَّذِي هُوَ دِينُهُ ... وَجَزَاؤُهُ يَومَ المَعَادِ الثَّانِي
وَالكُلُّ فِي القُرآنِ وَالسُّنَنِ الَّتِي ... جَاءَت عَنِ المَبعُوثِ بالفُرقَانِ
وَاللَّهِ مَا قَالَ امرُؤٌ مُتَحَذلِقٌ ... بِسِوَاهُمَا إلاَّ مِنَ الهَذَيَانِ

الشرح:

قوله رحمه الله: (وَجَاءَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: «أَنَّهُ يَكْرَهُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ أَعُوذُ باللهِ وَبِكَ»؛ لأن (الواو) تقتضي التشريك في الاستعاذة، والاستعاذة كما ذكرنا لها جهتان: جهة ظاهرة، وجهة باطنة، أما الجهة الباطنة وهي: الالتجاء، والاعتصام، والرغب، والرهب، وإقبال القلب على المستعاذ به، فهذه لا تصلح إلا لله.

والاعتماد في الاستعاذة على المخلوق فيما أقدره الله عليه هذا جائز؛ لأن الاستعاذة بالمخلوق ظاهرًا فيما أقدره الله عليه ظاهرًا هذا جائز؛ لهذا «أَنَّهُ يَكْرَهُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ أَعُوذُ باللهِ وَبِكَ»، والكراهة في استعمال السلف

(١) انظر: النونية لابن القيم مع شرحها لابن عيسى (٢/ ٣٨٣).

يراد منها غالبًا المحرم، وقد ترد لغير المحرم ولكن يستعملونها فيما لا نصَّ فيه.

ومجيء الكراهة بمعنى التحريم في القرآن، كما في قوله تعالى لَمَّا ذكر الكبائر في سورة الإسراء: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨]، وفي القرآءة الأخرى: [كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئَةً][1] أي: محرمًا التحريم الشديد.

«وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: باللهِ ثُمَّ بِكَ»، لما فيها من التراخي: «قَالَ: وَيَقُولُ: لَوْلَا اللهُ ثُمَّ فُلَانٌ وَلَا تَقُولُوا: لَوْلَا اللهُ وَفُلَانٌ».

---

(١) قَرَأَ نَافِع وَابْن كثير وَأَبُو عَمْرو [كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئَةً] منونة. انظر: تفسير الطبري (١٤/ ٥٩٩)، وتفسير البغوي (٣/ ١٣٤)، وحجة القراءات (ص٤٠٣)، والسبعة في القراءات (ص٣٨٠).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ مَعْرِفَةِ النِّعْمَةِ وَإِنْكَارِهَا.

الثَّانِيَةُ: مَعْرِفَةُ أَنَّ هَذَا جَارٍ عَلَى أَلْسِنَةٍ كَثِيرٍ.

الثَّالِثَةُ: تَسْمِيَةُ هَذَا الْكَلَامِ إِنْكَارًا لِلنِّعْمَةِ.

الرَّابِعَةُ: اِجْتِمَاعُ الضِّدَّيْنِ فِي الْقَلْبِ.

٤٢ - بَابُ
مَا جَاءَ فِيمَنْ لَمْ يَقْنَعْ بالحَلِفِ باللَّهِ

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ فَلْيَصْدُقْ، وَمَنْ حُلِفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيَرْضَ، وَمَنْ لَمْ يَرْضَ بِاللَّهِ، فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ». رَوَاهُ ابنُ مَاجَه بِسَنَدٍ حَسَنٍ[1].

قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ لَمْ يَقْنَعْ بالحَلِفِ بِاللَّهِ).

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ فَلْيَصْدُقْ، وَمَنْ حُلِفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيَرْضَ، وَمَنْ لَمْ يَرْضَ بِاللَّهِ، فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ». رَوَاهُ ابنُ مَاجَه بِسَنَدٍ حَسَنٍ.

قوله: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ» تقدم النهي عن الحلف بغير الله عمومًا.

قوله: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ فَلْيَصْدُقْ» هذا مما أوجبه الله على عباده، وحضهم عليه في كتابه.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، وقال: ﴿وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وقال: ﴿فَلَوْ صَدَقُواْ ٱللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [محمد: ٢١]، وهو حال أهل البر؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۧنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٢١٠١)، وعبد الرزاق في مصنفه (٨/ ٤٦٦)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ١٨١) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

....

إلى قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وقوله: «وَمَنْ حُلِفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيَرْضَ، وَمَنْ لَمْ يَرْضَ بِاللَّهِ، فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ» أما إذا لم يكن له بحكم الشريعة على خصمه إلا اليمين فأحلفه فلا ريب أنه يجب عليه الرضا، وأما إذا كان فيما يجري بين الناس مما قد يقع في الاعتذارات من بعضهم لبعض ونحو ذلك. فهذا من حق المسلم على المسلم: أن يقبل منه إذا حلف له معتذرًا أو متبرئًا من تهمة ومن حقه عليه: أن يحسن به الظن إذا لم يتبين خلافه، كما في الأثر عن عمر رضي الله عنه: (وَلَا تَظُنَّنَّ بِكَلِمَةٍ خَرَجَتْ مِنِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ شَرًّا، وَأَنْتَ تَجِدُ لَهُ فِي الْخَيْرِ مَحْمَلًا)[١].

وفيه: من التواضع والألفة والمحبة وغير ذلك من المصالح التي يحبها الله ما لا يخفى على من له فهم، وذلك من أسباب اجتماع القلوب على طاعة الله، ثم إنه يدخل في حسن الخلق الذي هو أثقل ما يوضع في ميزان العبد، كما في الحديث[٢]، وهو من مكارم الأخلاق.

فتأمل أيها الناصح لنفسه ما يصلحك مع الله تعالى من القيام بحقوقه وحقوق عباده، وإدخال السرور على المسلمين، وترك الانقباض عنهم والترفع عليهم. فإن فيه من الضرر ما لا يخطر بالبال ولا يدور بالخيال.

---

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١٠/ ٥٥٩)، وأحمد في الزهد كما في الدر المنثور (٧/ ٥٦٥). وانظر تفسير ابن كثير (٧/ ٣٧٧).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٧٩)، والترمذي (٢٠٠٢)، وأحمد (٤٥/ ٥٣٥، ٥٣٧)، وابن حبان (٢/ ٣٣٠، ١٢/ ٥٠٦، ٥٠٧).

....

وبسط هذه الأمور وذكر ما ورد فيها مذكور في كتب الأدب وغيرها. فمن رزق ذلك والعمل بما ينبغي العمل به منه، وترك ما يجب تركه من ذلك، دل على وفور دينه، وكمال عقله. والله الموفق لعبده الضعيف المسكين. والله أعلم.

الشرح:

هذا الباب ترجمه إمام هذه الدعوة رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: (**بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ لَمْ يَقْنَعْ بالحَلِفِ باللهِ**)؛ وذلك لأنَّه جاء في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الذي ساقه في ترجمة الباب أن النبي ﷺ قال فيمن لم يقنع بالحلف بالله: «**وَمَنْ لَمْ يَرْضَ بِاللَّهِ، فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ**»، وهذا حكم عليه بأنَّ من لم يقنع بالحلف بالله، فإنَّه ليس من الله، وهذا يدلّ على أنَّ عدم القناعة من الكبائر؛ لأنَّه نفى أن يكون من الله، فالنفي بأن يكون المرء من المسلمين، أو من المؤمنين بقوله: «**لَيْسَ مِنَّا**»، أو ليس من النبي ﷺ في شيء أو ليس من الله، هذا يدلّ على أنَّ هذا العمل من الكبائر، ووجه كونه كذلك أنَّ من كان الله عَزَّوَجَلَّ في قلبه عظيمًا معظّمًا، فإنَّه إذا أكّد له الكلام بالحلف به وبذكر اسمه، فإنَّه يجل الله في قلبه، ويقنع بهذا الأمر، ويصدق هذا الأمر الذي حلف له بالله عَزَّوَجَلَّ عليه، وذلك لما في قلبه من تعظيم الله عَزَّوَجَلَّ، فالله عَزَّوَجَلَّ في قلب العبد المسلم موقّر معظّم مجلل.

فإذا كان كذلك فإنّ من كمال ذلك أنَّه إذا حلف له بالله رضي؛ لأنَّ الله في نفسه أعظم من كلّ شيء، كما قال ﷺ هاهنا: «**وَمَنْ حُلِفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيَرْضَ**» ومنْ لم يرض فإنَّ له جهتين:

الجهة الأولى: أن يكون عدم رضاه آتيًا من جهة أنّ هذا الحالف غير صادق فشكّ في صدقه، وشكّ في تحرّيه البر، في يمينه بالله عز وجل.

الجهة الثانية: أن يكون من جهة عدم تعظيمه للحلف بالله عز وجل، ولو كان شاكًّا في صدق المتكلّم فإنّه إذا أكّد كلامه بالله، وأقسم به فإنَّ الله عز وجل إذا حلف به وجد الرضا، وهذا حكم عام، لهذا من كمال التوحيد الواجب أنَّه إذا حلف للمرء بالله عز وجل رضي، ومن ترك ذلك فقد نقص من تعظيمه لله عز وجل. **«وَمَنْ حُلِفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيَرْضَ، وَمَنْ لَمْ يَرْضَ بِاللَّهِ، فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ»**.

فإذًا عندنا جهتان:

الجهة الأولى: جهة ترجيح شكّه في صدق هذا الحالف بالله.

والجهة الثانية: ترجيح تعظيمه لله عز وجل، وإن كان الكلام كذبًا، والمؤمن لا شكّ يرجّح ما كان في جهة التعظيم لله عز وجل، فما كانت جهته التعظيم للرب عز وجل رجّحه، وإن كان في قلبه أنّ ذاك متّهم أو أنّ ذاك مشكوك في صدقه فيما حلف فيه، **«وَمَنْ حُلِفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيَرْضَ»**، فإذا حلف له، وأقسم له بالله فليرض بذلك ولا يكذب، ولا يقل لست بصادق، أو يماري ويماحي، إذا كان الحالف له بالله عز وجل مسلمًا، هذا من تعظيم الله عز وجل.

فإذًا هذا الباب مشتمل على حال المعظّم لله عز وجل، بالقبول والقناعة لمن حلف له بالله، ومشتمل على الوعيد فيمن لم يقنع بالحلف بالله عز وجل.

وحديث ابن عمر رضي الله عنهما هذا اشتمل على مسائل:

المسألة الأولى: قوله: **«لاَ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ»**، والنهي عن الحلف بالآباء كان بعد وجود الحلف بالآباء، فإنَّه كان من عادة العرب أن تحلف بالآباء،

وأن تؤكد الكلام بذكر الآباء لأنَّهم معظّمون، فالمرء إذا حلف بِأبيه، فإنَّه يُعظم هذه المسألة، حتى جرى ذلك على ألسنتهم، وخرج في تارات كثيرة مخرج التأكيد للكلام الذي لا يراد به حقيقة القسم، فنهى النبي ﷺ عن الحلف بالآباء، فقال: «**مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ**»(١)، وقال أيضًا ﷺ: **أَلاَ إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ فَمَنْ كَانَ حَالِفًا، فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ وَإِلاَّ فَلْيَصْمُتْ**»(٢) وهنا جاء: «**لاَ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ**»، فيحرم الحلف بكل مخلوق؛ لأنَّ الواجب أن يعظم المرء الله عَزَّوَجَلَّ، وأن لا يحلف بغيره؛ لأنَّ حقيقة القسم أنَّه ذكر لمعظم به بين الحالف والمحلوف له، تأكيد الكلام بذكر معظم به، وهو يؤكد الكلام الذي يسوقه الذي يسمى جواب القسم بذكر معظّم به، معظم بين الحالف والمحلوف.

فإذا كان كذلك فالمعظم على الحقيقة عند المسلم هو الله عَزَّوَجَلَّ، وهذا من كمال التوحيد، فلهذا يحرم الحلف بالآباء، وما جاء في الحديث الذي رواه مسلم أن النبي ﷺ قال في حديث الأعرابي الذي جاء وقال «**وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ لاَ أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلاَ أَنْقُصُ**»، قال ﷺ: «**أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ**»(٣)، وفي بعض الروايات «**أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ**»(٤) على أنّ هذا كان قبل النهي، وهذا عندي ضعيف وليس بذي وجه، وذلك لأنَّ الحلف بالأب في هذا وقع بأب الرجل، وأب الرجل إنّما هو معظم عند الرجل، أمَّا عند غيره من الصحابة فإنَّه ليس بمعظّم، وحقيقة الحلف كما ذكرنا أنّه ذكر لمعظم بين الحالف والمحلوف، وتأكيد الكلام بذكره، وهذا لم يؤكّد الكلام له،

(١) أخرجه البخاري (٢٦٧٩)، ومسلم (١٦٤٦) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
(٢) أخرجه البخاري (٦١٠٨)، ومسلم (١٦٤٦)، من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٣) أخرجه البخاري (٤٦)، ومسلم (١١).
(٤) أخرجه مسلم (١١)، من حديث طلحة بن عبيد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

للرجل الذي سأل، وإنَّما للصحابة ﷺ، ولهذا يبعد أن يكون هذا وقع، حتى يقال إنّه منسوخ، والروايات الأخر ترجح، وهي قوله ﷺ: «**أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ**» بدون ذكر «**وَأَبِيهِ**».

وقال بعض أهل العلم: إنّ الرواية «**أَفْلَحَ وَاللَّهِ إِنْ صَدَقَ**»[1] مشابهة لـ «**أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ**» من حيث الرسم، فلعلّه وقع سهو من الناظر في الحديث، فرواه، وقد كانوا يروون من الكتب والصحف رواه مصحفًا فقال «**أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ**»، وأصل اللفظ «**أَفْلَحَ وَاللَّهِ**»؛ لأنَّ سنّ الباء لها سنّان، «**وَاللَّهِ**» لها بعد الألف أيضًا لها سنّان، فتشتبه خاصة في ذلك الزمن الذي لم يكن نقط الحروف فيه مشهورًا، فيشتبه هذا على الرواة، ووقع من ذلك تصحيفات كثيرة، كما هو مبيّن في تصحيفات العسكري المطبوع.

فإذًا نقول: الراجح هي رواية: «**أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ**»، ورواية: «**أَفْلَحَ وَأَبِيهِ**» رواية شاذة، ومن أهل العلم كما ذكرنا من حملها على أنّها كانت قبل النهي، قال ﷺ هنا في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «**مَنْ حُلِفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيَرْضَ**»، وهذا لتعظيم الله عَزَّ وَجَلَّ.

المسألة الثانية: «**مَنْ حُلِفَ لَهُ بِاللهِ فَلْيَرْضَ**» إذا كان عند القاضي وصارت خصومة، ووجبت اليمين، فإنَّه من حلف فإنَّ على خصمه أن يرضى بذلك، كذلك في الأمر المعتاد إذا حلف للمسلم بالله عَزَّ وَجَلَّ لو من غير خصومة فإنّ من كمال توقيره للربّ عَزَّ وَجَلَّ وتعظيمه له، أن يرض بالحلف

---

(١) أشار إليها ابن عبد البر في التمهيد (١٤/ ٣٧٦)، قال (وقد روي عن إسماعيل بن جعفر هذا الحديث وفيه: أفلح والله إن صدق، أو دخل الجنة والله إن صدق. وهذا أولى من رواية من روى وأبيه؛ لأنها لفظة منكرة تردها الآثار الصحاح).
وقال ابن العربي في أحكام القرآن (٤/ ٣٩٦) (قلت قد رأيته في نسخة مشرقية في الإسكندرية أفلح والله إن صدق، ويمكن أن يتصحف قوله: والله بقوله وأبيه).

بالله؛ لأنَّه في الحقيقة رضى عن الله عَزَّوَجَلَّ ، ويبقى ذاك وإثمه فيما فعل، قال: «وَمَنْ لَمْ يَرْضَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ» أي: أنَّه متوعّد بهذا الوعيد الذي أدخل فعله في جملة كبائر القلوب واللسان، وهذا الحديث حسن، كما ذكره المصنّف.

المسألة الثالثة: استفاد منه كثير من الشرَّاح بأن المراد بهذا الباب ما يكون عند توجه اليمين على أحد المتخاصِمَين، فإنه إذا كانت الخصومة وتوجبت اليمين في الدعوى، فإنَّ الواجب على الآخر أن يقنع بما حلف عليه الآخر بالله عَزَّوَجَلَّ ، فخصُّوا ما جاء من الدليل وخصُّوا هذا الباب بمسألة الدَّعاوِي أي: اليمين عند القاضي. وقال بعض أهل العلم: إن الحديث عام.

فهذا الباب فيه نوع تردد عند الشرَّاح والظاهر في المراد منه أن الإمام المصنف رَحِمَهُ اللهُ ذكره تعظيمًا لله عَزَّوَجَلَّ ، وقد ذكر في الباب قبله من حلف بغير الله، وأنَّ حكمه أنه مشرك، فهذا فيه أنَّ الحلف بالله يجب تعظيمه، وأن لا يحلف المرء بالله إلا صادقًا، وأن لا يحلف بآبائه، وأن لا يحلف بغير الله، ومن حُلِف له بالله، فواجب عليه الرضى تعظيمًا لاسم الله، وتعظيمًا لحق الله عَزَّوَجَلَّ ، حتى لا يقع في قلبه استهانة باسم الله الأعظم، وعدم اكتراث به أو بالكلام المؤكّد به.

فصار عندنا إذا أنَّ كثيرًا من أهل العلم جعلوا قول المصنف: (**بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ لَمْ يَقْنَعْ بالحَلِفِ باللهِ**)، أنه عند القاضي إذا توجبت اليمين على أحد المتخاصِمَين، وأنَّ طائفة من أهل العلم قالوا في قوله: «**مَنْ حُلِفَ لَهُ بِاللهِ فَلْيَرْضَ**». أن هذا عام في كل من حُلِفَ له بالله فإنَّه يجب عليه الرضى، وآخرون قالوا: يفرَّق بين من ظاهره الصدق ومن ظاهره الكذب، والله أعلم.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: النَّهْيُ عَنِ الْحَلِفِ بِالْآبَاءِ.

الثَّانِيَةُ: الْأَمْرُ لِلْمَحْلُوفِ لَهُ بِاللهِ أَنْ يَرْضَى.

الثَّالِثَةُ: وَعِيدُ مَنْ لَمْ يَرْضَ.



٤٣ - بَابُ
قَوْلِ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ

عَنْ قُتَيْلَةَ: «أَنَّ يَهُودِيًّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّكُمْ تُنَدِّدُونَ، وَإِنَّكُمْ تُشْرِكُونَ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ، وَتَقُولُونَ: وَالْكَعْبَةِ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَحْلِفُوا أَنْ يَقُولُوا: وَرَبِّ الْكَعْبَةِ، وَيَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ شِئْتَ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ[١].

ش: قوله: (بَابُ قَوْلِ: مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْتَ).

عَنْ قُتَيْلَةَ: «أَنَّ يَهُودِيًّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: وَإِنَّكُمْ تُشْرِكُونَ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ، وَتَقُولُونَ: وَالْكَعْبَةِ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَحْلِفُوا أَنْ يَقُولُوا: وَرَبِّ الْكَعْبَةِ، وَيَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ شِئْتَ». رواه النسائي وصححه.

قوله: عن قتيلة - بمثناة مصغرة - بنت صيفي الأنصارية صحابية مهاجرة، لها حديث في سنن النسائي، وهو المذكور في الباب[٢]. ورواه عنها عبد الله بن يسار الجعفي.

وفيه: قبول الحق مما جاء به كائنًا من كان.

وفيه: بيان النهي عن الحلف بالكعبة، مع أنها بيت الله التي حجها وقصدها بالحج والعمرة فريضة.

---

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٦/ ٢٤٥).

(٢) هي: قُتيلة بنت صيفي الجهنية، قال ابن حجر في الإصابة (٨/ ٧٩): (ويقال: الأنصارية، قال أبو عمر: كانت من المهاجرات الأول. . . ولم أر من نسبها أنصارية، وقوله: من المهاجرات، يأبى ذلك).

....

وهذا يبين أن النهي عن الشرك بالله عام لا يصلح منه شيء، لا لملك مقرب، ولا نبي مرسل، ولا للكعبة التي هي بيت الله في أرضه.

وأنت ترى ما وقع من الناس اليوم من الحلف بالكعبة وسؤالها ما لا يقدر عليه إلا الله، ومن المعلوم أن الكعبة لا تضر ولا تنفع، وإنما شرع الله لعباده الطواف بها والعبادة عندها، وجعلها للأمة قبلة، فالطواف بها مشروع، والحلف بها ودعاؤها ممنوع.

فميز أيها المكلف بين ما يشرع وما يمنع، وإن خالفك من خالفك من جهة الناس الذين هم كالأنعام، بل هم أضل سبيلًا.

قوله: «وَإِنَّكُمْ تُشْرِكُونَ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ»، والعبد وإن كانت له مشيئة فمشيئته تابعة لمشيئة الله، ولا قدرة له على أن يشاء شيئًا إلا إذا كان الله قد شاءه، كما قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٨-٢٩] وقوله: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ﴿٢٩﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾ [الإنسان: ٢٩-٣٠].

وفي هذه الآيات والأحاديث الرد على القدرية والمعتزلة - نفاة القدر - الذين يثبتون للعبد مشيئة تخالف ما أراده الله تعالى من العبد وشاءه، وسيأتي ما يبطل قولهم في: (بَابُ مَا جَاءَ فِي مُنْكِرِي الْقَدَرِ) إن شاء الله تعالى، وأنهم مجوس هذه الأمة.

وأما أهل السنة والجماعة فتمسكوا بالكتابة والسنة في هذا الباب وغيره. واعتقدوا أن مشيئة العبد تابعة لمشيئة الله تعالى في كل شيء مما

....

يوافق ما شرعه الله وما يخالفه، من أفعال العباد وأقوالهم، فالكل بمشيئة الله وإرادته، فما وافق ما شرعه رضيه وأحبه، وما خالفه كرهه من العبد، كما قال تعالى: ﴿إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧] **الآية.**

وفيه بيان أن الحلف بالكعبة شرك، فإنَّ النبي ﷺ أقر اليهودي على قوله: «إِنَّكُمْ تُشْرِكُونَ».

الشرح:

ذكر المصنف رحمه الله هذا الباب، وترجمه بباب: (**قَوْلِ: مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْتَ**)؛ لأنَّ هذا القول من أصناف الشرك، ونوع من أنواع التنديد الأصغر، فهو من شرك الألفاظ، وإن اعتقد التشريك في المشيئة فهو شرك أصغر، يعظم درجته بعظم اعتقاد مشيئة العبد مع مشيئة الله، فإن وصل إلى أن مشيئة العبد مستقلة، أي: أنه يشاء أشياء استقلالًا، لا يشاؤها الله عز وجل، وتكون مشيئة الله تبعًا لمشيئته العبد، فهذا كفر، فإن الله عز وجل لا يحدث في ملكوته إلا ما شاء.

وقد ذكر المصنف قبل باب أنواع من التنديد وذلك لشمول قول الله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢] لشمول النهي عن الأنداد لأصناف كثيرة، كما جاء في أثر ابن عباس رضي الله عنهما الذي ساقه الشيخ رحمه الله قبل هذا الباب[1].

(١) راجع (ص١٠٤).

المقصود من هذا: أن التنديد أنواع، ومنه قول: ماشاء الله وشئت، ووجه التنديد أن هذا اللفظ فيه استعمال للواو، والواو حرف يقتضي الجمع والتشريك بين ما قبلها وما بعدها، عاطفة تقتضي الجمع والتشريك بدون تفاوت في المرتبة، وإذا كان ليس ثَمَّ تفاوت في المرتبة فإنَّه يحتمل أن يكون هناك تساوٍ في الصفة، بخلاف لفظ ثُمَّ فإنَّ هذا الحرف ثُمَّ تقتضي اشتراكًا ولكن يقتضي تأخرًا في المرتبة، ويتبعه تأخر في الصفة، فتقول مثلًا: ما شاء الله ثم شاء فلان، يقتضي أن فلانًا شاء، وأن الله عَزَّوَجَلَّ شاء، ولكن باستعمال ثُمَّ تأخرت مرتبة فلان، وإذا تأخرت مرتبته مع الاشتراك في الفعل فإنّ هذا الوصف الذي هو المشيئة، إذا تأخرت مرتبته فإنّه متأخر ناقص عن الذي قبله، وذلك لأنّ مرتبة العبد ليست كمرتبة الله عَزَّوَجَلَّ .

فإذًا لفظ (الواو) يقتضي التشريك والجمع بدون تفاوت في المرتبة ممّا قد يكون فيه تفاوت، فيه اشتراك وتساوٍ في الصفة، التي هي المشيئة في الفعل، بخلاف ثُمَّ، ولهذا كان الأولى أن يقول العبد في هذه المشيئات: ما شاء الله وحده - كما سيأتي -، فهذا هو الأولى، وهو الأكمل، كما مرّ معنا نظيره من قبل، ثمَّ هناك ما يجوز وهو أن تقول: ما شاء الله ثم شاء فلان، هذا جائز.

وقال بعض أهل العلم: إنَّه مستحبّ لما سيأتي من حديث الباب حيث قال ﷺ: **«وَلَكِنْ قُولُوا مَا شَاءَ الله وَحْدَهُ»**، فدلَّ على أنَّ قول ما شاء الله وحده هذا على وجه الاستحباب والكمال، وأمَّا قول: **«مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ شِئْتَ»** فإنَّ هذا لا يجوز أن يستعمل ما هو أدنى منه؛ لأنَّ فيه التفاوت في المرتبة ولأجل الامتثال الذي جاء في الحديث، فإنه يدور بين الجواز والاستحباب، ولا شك أنه إلى الجواز أقرب، أمَّا الاستحباب فليس بظاهر، إلا إذا نظر إلى اتباع ما جاء في أحاديث الباب.

المرتبة الثالثة التي هي الشرك وهي: أن يستعمل لفظ الواو، «مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ»، «مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ»، وهذا ظاهر من قول اليهود: «إِنَّكُمْ تُشْرِكُونَ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ»، ويقولون أيضًا: «مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ»، وهذا نوع من الشرك، واليهود فقهوا أن هذا فيه نوع من التنديد كما سيأتي تفصيله في الحديث.

إذًا مبنى الباب (بَابُ قَوْلِ: مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْتَ). على أنّ هذا نوع من التنديد، وأنه من شرك الألفاظ، وهو شرك أصغر، وقد يكون شركًا أكبر إذا جعل مشيئة العبد كمشيئة الله ﷻ مساوية لها في الشمول والإطلاق، أو غير داخلة تحت مشيئة الله ﷻ .

قال هنا في الشرح قال: **(وفيه قبول الحقّ ممّن جاء به كائنًا من كان).**

هذه قاعدة عظيمة، وفائدة عزيزة، وذلك أنّ النفوس قد تستكبر الحقّ ممّن هو أدنى منها، وقد تظنّ أنّ الحق لا يدركه من هو ضدّها فهؤلاء اليهود أدركوا هذا الحق وبلغوه المسلمين، فالمسلم والمؤمن أحق بالحكمة، أحق بالعلم الصحيح، فإذا جاءه به يهودي، أو جاءه به نصراني وكان صوابًا في نفسه فهو أحقّ به، فالحكمة ضالة المؤمن حيثما وجدها فهو أحقّ بها، حتى إنّ الشيطان أفاد أبا هريرة رضي الله عنه بفائدة عظيمة وهي أن يتلو حين يأوي إلى فراشه آية الكرسي، وهذه فائدة استفدناها من الشيطان، استفادها المسلمون من الشيطان إلى قيام الساعة، فكان من تعليمه ذلك، والنبي ﷺ أقرّ ذلك التعليم، وقال: «صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ»[1]، واستفدنا ذلك فالمسلم لا يتكبّر عن قبول الحق، ومن الناس من ينظر فيمن قال قبل أن يسمع، وهذا لا شكّ أنّه مخالف للسنة، ومخالف لما دلّت عليه الأدلة.

فالواجب أن ينظر في القول من حيث الدليل، ربّما ينبه عدوه، وربما

---

(١) أخرجه البخاري (٢٣١١).

ينبّه حاسده، وربما ينبهه أصغر منه على الصواب والحق؛ لأنّ المؤمن قصده الحق ليس قصده الترفّع ولا التكبّر، وإذا كان قصد المؤمن هو التقرّب إلى الله ومعرفة الحقّ بدليله فإنّه يحرص عليه، ولو أتى به الصغير، أو أتى به الوضيع، أو أتى به العبد، أو أتت به المرأة، أو أتى به الكافر، أو أتى به رأس من رؤوس الضلال.

هذا من فوائد الحديث الظاهرة التي قال فيها الشارح: وفيه قبول الحقّ ممّن جاء به، وهذا واضح؛ لأنَّ هذه المسالة من مسائل التوحيد استفدناها من قول اليهود: «**إِنَّكُمْ تُشْرِكُونَ**»، وفي قولهم فيما سيأتي: «**إنكم تنددون**»، فهو نوع من التنديد، ونوع من الشرك.

وقال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسائله: (**الثَّانِيَةُ: فَهْمُ الْإِنْسَانِ إِذَا كَانَ لَهُ هَوَى**).

وهذه مسألة مهمّة، وهي أنَّ المرء إذا كان له هوى، ولو نوع تعصّب، أو رغبة في شيء، وهواه إليه، فإنَّه ينقدح ذهنه في فهم هذا الشيء، ويكون هذا الفهم صحيحًا، فهؤلاء اليهود ضدّ المؤمنين، ضد الرسول ﷺ، وضدّ صحابته رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، هم قتلة الأنبياء، وهم الذين أشركوا بالله، لكن أرادوا مطعنًا في المسلمين، وكان لهم هوى في ذلك؛ لا لأجل أن يرشدوا إلى الحق، وإلى توحيد الله، لكن لهم رغبة في أن يطعنوا في المسلمين الذين يقولون: إنَّهم يوحّدون الله، فقالوا لهم: إنكم تشركون، إنكم تنددون، وهذا لأجل الهوى، أي: هذا الهوى الذي في نفوسهم، والبغضاء، شحذت أذهانهم، وفتقت قريحتهم إلى أن يستدركوا هذا الاستدراك، وما منعنا من قبول ذلك منهم إن كان لهم هوى.

فإذًا صاحب الهوى قد ينقدح في ذهنه فهم ينقد به صاحب الحقّ، فلا يصد صاحب الحقّ عن قبول الصواب، أن يكون من قاله من أصحاب

الهوى، أو ممّن هو عدو له، أو ممن له رغبة بأن يطعن بهذا الانتقاد، إذا كان يريد أن يطعن فذاك نية له، لكن يهمنا هل هذا القول صحيح أو لا؟ فإذا كان صوابًا فإنّنا نبتعد عنه، وإذا كان خطأً فإنَّه لا يضرّنا؛ لأنَّه قد انتقدت الأنبياء والمرسلون من قبل.

لهذا في تنبيه المصنف على هذه المسألة عظيمة من عظيم الفوائد، وهي أنَّ الإنسان إذا كان له هوى فإنَّ ذهنه يشتدّ حتى يخرج الفائدة، وهذا حاصل، فإنَّه بالتعصب الذي شاع في الأمة، ظهرت فوائد كثيرة، فبالتعصب وهو نوع من الهوى ظهر تحرير المسائل، وبالتعصب الذي هو نوع هوى ظهر خدمة كتب الحديث، وشروح الأحاديث، وتنافس فيها العلماء؛ لأجل أنَّ هذه شروح للشافعية، وهذه شروح للحنفية، وهذه شروح للحنابلة، وتلك للمالكية، وتسابق إلى صحيح البخاري العلماء كلّ يشرحه بحسب مذهبه، وكذلك إلى صحيح مسلم، تسابق إليه العلماء، كلّ يشرحه على حسب مذهبه، وهذا من فوائد التعصّب هو مذموم في نفسه، ونوع هوى، لكن يشحذ الهمة على شيء، وهكذا التعصّب للأمصار، مذموم في نفسه لكن أحيانًا يفيد فوائد في العلم أو في العمل، أو في الاستقامة، ونحو ذلك، كذلك التعصب للفئات والطوائف، كل من يتعصب لفئة ولطائفة، يفيد أنَّ يظهر كلّ أصحاب طائفة ما عند غيرهم من الخطأ؛ لأنَّه إذا كان ذا هوى فإنَّه ينقدح ذهنه إلى معرفة أخطاء الآخرين، وهذا يجعل من يريد الاستقامة والصلاح يبحث عما ينجيه، وعما هو الحقّ في نفسه بدون النظر إلى قائله.

فإذًا هذه الفائدة يريد بها الشيخ رحمه الله أنَّ اليهود فيهم هوى، وهذا الهوى أخرج نقدهم للمؤمنين في مسألة عظيمة من مسائل التوحيد، مسائل الشرك الأصغر، واستفدنا ذلك منهم، وكان انقداح ذلك في أذهانهم ومعرفتهم لأجل الهوى الكامن في نفوسهم.

ذكر الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ الكلام على مسألة القدر، هو ظاهر؛ لأنَّ المشيئة أحد مراتب القدر، فالقدر له مراتب منها أن يؤمن العبد بأنّ مشيئة الله عَزَّوَجَلَّ مطلقة شاملة، وأنَّ مشيئة العبد خاضعة لمشيئة الله، لا يشاء العبد إلّا ما شاءه الله عَزَّوَجَلَّ فمشيئة العبد ناقصة قاصرة، ومشيئة الله عَزَّوَجَلَّ تامة كاملة كما قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، فهذا بحث في القدر؛ لأن مراتب القدر أربعة، ومن تلك المراتب المشيئة، وهي المرتبة الثالثة.

وَلَهُ أَيْضًا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ، قَالَ: أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًّا؟ بَلْ مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ»[1].

ش: هذا يقرر ما تقدم من أن هذا شرك، لوجود التسوية في العطف بالواو.

وقوله: «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًّا»، فيه بيان أن من سوى العبد بالله، ولو في الشرك الأصغر، فقد جعله ندًا لله، شاء أم أبى، خلافًا لما يقوله الجاهلون، مما يختص بالله تعالى من عباده، وما يجب النهي عنه من الشرك بنوعيه، ومن يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين.

الشرح:

في الحديث الذي قبله قال ﷺ: «**أَجَعَلْتَنِي للَّهِ نِدًّا بَلْ مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ**».

قوله: «**مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ**»؛ لأنَّه هو الكمال، النبي ﷺ إنما قال هنا الكمال، فقول القائل: «**مَا شَاءَ وَشِئْتَ**»، هذا كان بعد النهي، ولهذا قال له النبي ﷺ: «**أَجَعَلْتَنِي للَّهِ نِدًّا**»، وفيه أن المرء يعظم أمر ربه ﷻ بما فيه سلب بعض المديح له إذا كان باطلًا، فقول القائل: «**مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ**» للنبي ﷺ هذا نوع مديح فيما يحسبه القائل للنبي ﷺ ورفعة له، أو ترفيع

---

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٦/ ٢٤٥)، وأحمد في المسند (١/ ٢٨٣)، والبيهقي في الكبرى (٣/ ٢١٧) وفيه: «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ عَدْلًا...». وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص٢٧٤)، والطبراني في الكبير (١٣٠٠٥)، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٩٩) وفيه: «جَعَلْتَ لِلَّهِ نِدًا...».

له ﷺ وغلو، ولم يمنعه ﷺ من ذلك، ما قام بقلبه بل نهى عن ذلك، أي: ما قام بقلب القائل، بل نهى عن ذلك؛ لأنّ اللفظ يقتضي الشرك أو اللفظ شرك.

قال: «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًّا»، فدلّ على أنّ ما يقوم في القلب من محبة النبي ﷺ، أو من تعظيمه، أو من توقيره، وتبجيله لا يجوز أن يخرج إلى أن يخرج بقائله إلى ألفاظ شركية، أو ألفاظ بدعية، والذين يستعملون الألفاظ الشركية في حق النبي ﷺ يقولون: نحن نحبّه، ونحن نعظّمه، وهذا تعظيم للنبي ﷺ، نقول: نعم، محبته وتعظيمه ﷺ واجبان، ولكن بما لا يؤول إلى نوع من أنواع الشرك، أو الغلو الذي نهى عنه، لهذا النبي ﷺ قال لذاك القائل: «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًّا»، ولو كان قوله صدر منه لأجل المحبة أو التعظيم والإكرام، لكن هذا ليس بعذر، وليس بسبب يجيز له ذلك المقال.

وَلابْنِ مَاجَه: عَنِ الطُفَيْلِ أَخِي عَائِشَةَ لِأُمِّهَا قَالَ: «رَأَيْتُ كَأَنِّي أَتَيْتُ عَلَى نَفَرٍ مِنَ الْيَهُودِ، قُلْتُ: إِنَّكُمْ لَأَنْتُمُ الْقَوْمُ لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ، قَالُوا: وإنكم لأَنْتُمُ الْقَوْمُ لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ، ثُمَّ مَرَرْتُ بِنَفَرٍ مِنَ النَّصَارَى فَقُلْتُ: إِنَّكُمْ لَأَنْتُمُ الْقَوْمُ لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ، قَالُوا: وإنكم لأَنْتُمُ الْقَوْمُ لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ، فَلَمَّا أَصْبَحتُ أَخْبَرَتُ بِهَا مَنْ أَخْبَرَتُ ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: هَلْ أَخْبَرْتَ بِهَا أَحَدًا؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ طُفَيْلًا رَأَى رُؤْيَا وَأَخْبَرَ بِهَا مَنْ أَخْبَرَ مِنْكُمْ، وَإِنَّكُمْ قُلْتُمْ كَلِمَةً كَانَ يَمْنَعُنِي كَذَا وَكَذَا أَنْ أَنْهَاكُمْ عَنْهَا، فَلَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ، وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ»(١).

ش: قوله: (عَنِ الطُفَيْلِ أَخِي عَائِشَةَ لِأُمِّهَا) هو الطفيل بن عبد الله بن سخبرة أخو عائشة لأمها، صحابي له حديث عند ابن ماجه، وهو ما ذكره المصنف في الباب.

وهذه الرؤيا حق، أقرها رسول الله ﷺ وعمل بمقتضاها، فنهاهم أن يقولوا: «مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ»، وأمرهم أن يقولوا: «مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ».

وهذا الحديث والذي قبله فيه أن يقولوا: «مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ»،

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٢١١٨) بغير هذا اللفظ، وأخرجه أحمد في المسند (٥/ ٧٢) بنحوه.

....

ولا ريب أن هذا أكمل في الإخلاص، وأبعد عن الشرك من أن يقولوا: ثم شاء فلان؛ لأن فيه التصريح بالتوحيد المنافي للتنديد في كل وجه، فالبصير يختار لنفسه أعلى مراتب الكمال في مقام التوحيد والإخلاص.

قوله: «كَانَ يَمْنَعُنِي كَذَا وَكَذَا أَنْ أَنْهَاكُمْ عَنْهَا». ورد في بعض الطرق: «أنه كان يمنعه الحياء منهم»، وبعد هذا الحديث الذي حدثه به الطفيل عن رؤياه خطبهم ﷺ فنهى عن ذلك نهيًا بليغًا، فما زال ﷺ يبلغهم حتى أكمل الله له الدين وأتم له به النعمة، وبلغ البلاغ المبين - صلوات الله وسلامهم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين -.

وفيه معنى قوله ﷺ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ»(١).

قلت: وإن كانت رؤيا منام فهي وحي يثبت بها ما يثبت بالوحي أمرًا ونهيًا - والله أعلم -.

الشرح:

في هذا الحديث من البحث ما في الحديثين قبله، وفيه زيادة مسائل:

منها أنَّ النصارى أيضًا قالت ذلك في المنام، «وإنكم لأَنْتُمُ الْقَوْمُ لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ»، فهذا فيه أنّ النقد والعيب جاء من اليهود والنصارى جميعًا، ولا شكّ أنَّه إذا تكاثر فإنّه يقوى على النظر

---

(١) أخرجه البخاري (٦٩٨٩)، ومسلم (٢٢٦٣، ٢٢٦٥).

والبحث، والنبي ﷺ لمَّا أخبر بذلك قال: «**إِنَّهَا رُؤْيَا حَقٌّ**». ومنعه من أن ينهاهم قبل ذلك عن قول: «**مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ**» منعه من ذلك إمَّا الحياء كما جاء في بعض الطرق، وإمَّا أنَّه يتدرَّج معهم في النهي، والتوحيد ضدّه الشرك، والشرك قسمان: شرك أكبر، وشرك أصغر، والشرك الأكبر النهي عنه كان بـ(لا إله إلّا الله) فمذ بعث النبي ﷺ، وهو ينهى عن جميع أنواع الشرك الأكبر، وأمَّا أفراد الشرك الأصغر فإنَّها كثيرة جدًّا، وصار النهي عنها على مراحل، التمائم نهي عنها وكانت في الأول غير منهي عنها، الرقى نهي عنها وكانت في أوّل الأمر غير منهيّ عنها، أي: الرقى الشركية، والتّولة نُهي عنها ولم تكن منهيًا عنها، وكذلك الحلف بالآباء نهي عنه وكان شائعًا، الحلف بالكعبة نهى عنه وكان شائعًا، وهكذا قول: «**مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ**»، و«**مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ**».

فإذًا مسائل الشرك الأصغر تدرّج فيها، لم تأت جميعًا، وهذا يفهم منه أنَّه ﷺ منعه مانع من التنبيه، أو من بيان ذلك.

فدلّ على أنَّه يجوز تأخير البيان في هذه المسائل لمصلحة راجحة، وهذا ظاهر إذا كان المدعو ممّن يقع في الشرك الأكبر فإنَّه يُترك الكلام معه في مسائل الألفاظ، وبعض مسائل الشرك الأصغر، والحلف بغير الله، ونحو ذلك حتى تقرّ حقيقة التوحيد في نفسه؛ لأنَّه ربّما أنَّه لو كان الكلام معه في مسائل الشرك الأصغر قبل مسائل الشرك الأكبر ربّما نفر لأنَّها أكثر، ولأنَّ الشبهة فيها أو الاستعمال فيها قد ما يظهر للمدعو، فيكون الانصرافِ عن الدعوة أعظم، بخلاف مسائل الشرك الأكبر، فإنّ النفوس مجبولة على إنكارها، وعلى عدم قبولها وبغضها.

إذًا في هذا أنَّ الداعية إذا تزاحم عنده الشرك الأصغر، والشرك الأكبر فإنَّه يؤخر الكلام على الشرك الأصغر، وليس معنى ذلك أنه يترك الكلام

في الشرك الأصغر دائمًا ويسكت عنه لأجل مصلحة يتوهّمها مصلحة، بل إنَّ الدعوة تكون إلى التوحيد.

هذا الكلام لا يعني أن يقول القائل: إنَّه يجوز مثل هذه الأفعال مثل قول: «مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ»، أو أنَّه إذا سئل عنها يقول: لا بأس، لا بأس أن تعلق التميمة، لا بأس أن تحلف بغير الله، لا بأس أن تقول: «مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ» هذا باطل؛ لأنَّ النبي ﷺ حين قال: «قُولُوا مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ»، «مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ شَاءَ مُحَمَّد»، فهذا نسخ للتجويز قبله، يكون هذا شركًا وما قبله منسوخ، أي: من السكوت على هذا الأمر أو تجويز استعماله كالحلف بغير الله، ونحو ذلك، وفرق بين السكوت عن الإنكار وتجويز الفعل.

وهذه مسألة ربّما اختلطت في أذهان بعض الدعاة، حيث يجعلون المصلحة تبيح لهم أن يقولوا: هذه مسألة مختلف فيها، أو هذه مسألة سهلة، يوهمون الناس أنّها جائزة، وهدي الدعاة الذين يريدون إصلاح الناس على وفق طريقة الأنبياء والمرسلين أنّهم ربّما أخّروا الكلام في بعض المسائل لأجل تحصيل المهمّات، وهذا هو الّذي فعله إمام الدعوة رحمه الله، فإنَّه سُئل عن مسائل، وقال: هذا ليس ممَّا نحن فيه، وهذه مسائل لم أتكلّم فيها، وقال في بعضها: سبحانك هذا بهتان عظيم؛ لأنَّه ما تطرّق إليها في أوّل الدعوة، وإنَّما سكت عنها سكوتًا.

فإذًا قد يسكت لأجل تحصيل مصلحة عظيمة، لكن لا يجيز، وفرق بين المقامين، فمن الناس من يظنّ أنّ المصلحة في الإجازة، وهذا باطل، بل هو تجويز لما حرّمه الله عز وجل ، ولكن السكوت نعم، هذا تتبع تحقيق المصالح ودرء المفاسد، على أنّ مراتب الشرك الأصغر تختلف، فهناك من الشرك الأصغر ما هو يقرب من الشرك الأكبر، وهو وسيلة وقريب منه،

فهذا لا يجوز إقراره؛ لأنّه وسيلة إلى الشرك الأكبر مثل بناء القباب على القبور، ومثل تعظيم الأولياء بأنواع من التعظيم التي هي وسيلة للشرك الأكبر، فهذا لا يجوز السكوت عليه؛ لأنّ السكوت عليه مدعاة لأن يقرّ الشرك الأكبر؛ لأنّه وسيلة للشرك الأكبر، وهناك أنواع من الشرك الأصغر تكون من شرك الألفاظ، أو ممّا لا يكون وسيلة واضحة إلى التنديد الكامل، أي: إلى الشرك الأكبر بالله، فهذا هو الذي يجوز تأخيره لأجل مصلحة راجحة، فإنَّ وسائل الشرك الأكبر التي تؤدّي إليه كبناء القباب ونحو ذلك، هذا لا يجوز إقرارها؛ لأنَّها وسيلة مباشرة له، وأمَّا مثل مسائل هذه الألفاظ فإنَّه قد تؤخّر لمصلحة راجحة.

فإذًا خلاصة الكلام أنَّ مسائل الشرك الأصغر تختلف، وأن منه ما يجوز تأخير الكلام عليه لمصلحة نهي الناس عن الشرك الأكبر.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: مَعْرِفَةُ الْيَهُودِ بِالشِّرْكِ الْأَصْغَرِ.

الثَّانِيَةُ: فَهْمُ الْإِنْسَانِ إِذَا كَانَ لَهُ هَوَى.

الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ ﷺ: «أَجَعَلْتَنِي للهِ نِدًّا؟» فَكَيْفَ بِمَنْ قَالَ: يَا أَكْرَمَ الْخَلْقِ مَا لِي مَنْ أَلُوذُ بِهِ سِوَاكَ. . . . . .
وَالْبَيْتَيْنِ بَعْدَهُ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ الشِّرْكِ الْأَكْبَرِ، لِقَوْلِهِ: «يَمْنَعُنِي كَذَا وَكَذَا».

الْخَامِسَةُ: أَنَّ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةَ مِنْ أَقْسَامِ الْوَحْيِ.

السَّادِسَةُ: أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ سَبَبًا لِشَرْعِ بَعْضِ الْأَحْكَامِ.

٤٤ - بَابُ

مَنْ سَبَّ الدَّهْرَ فَقَدْ آذى اللَّهَ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤].

ش: **قوله: (بَابُ مَنْ سَبَّ الدَّهْرَ فَقَدْ آذى اللَّهَ)، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:** ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤].

قال العماد ابن كثير في تفسيره: يخبر تعالى عن دهرية[(١)] الكفار ومن وافقهم من مشركي العرب في إنكار المعاد: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ **ما ثم إلا هذه الدار، يموت قوم ويعيش آخرون، وما ثم معاد ولا قيامة، وهذا يقوله مشركو العرب المنكرون للمعاد، ويقوله الفلاسفة الإلهيون منهم، وهم ينكرون البدأة والرجعة.**

---

(١) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله -: (أصل هذه الكلمة نسبة إلى الدهر يعني: الذين يقولون بهذا القول ينسبون إلى الدهر، والنسبة إليه في الأساس دهري، يعني الدهر دهري غيرت في النسبة إلى دُهري، الذي يكون علمًا على هؤلاء الذين يقولون بهذا القول.

والقياس أن يكونوا دهرية؛ لأنَّهم يقولون بأنَّ الدهر هو الذي يميت ويحيي وهو كلّ شيء، لكنّهم جعلوهم دُهرية، بضم الدال، حتى تكون علم على طائفة، وهذا له مثال، مثل الرافضة من الرفض، رفض يرفض رفضًا، هذا المصدر لكن صنيع الرافضة رِفض بالكسر، فالطوائف غير فيها شيء عن مصادرها، حتى تكون علم على الطائفة كما قال الشافعي:

إنْ كَانَ رِفْضًا حُبُّ آلِ مُحَمَّدٍ ... فَلْيَشْهَدْ الثَّقَلَانِ أَنِّي رَافِضِي

رِفضًا، بالكسر، كسر الراء، وهنا دُهرية.. وهكذا، نعم لها نظائر، فهذه تطلب بضبط أهل اللغة لها، على خلاف القياس؛ لأنَّها اسم للطوائف).

وتقول الفلاسفة الدهرية الدورية، المنكرون للصانع(١)، المعتقدون أن في كل ستة وثلاثين ألف سنة يعود كل شيء إلى ما كان عليه، وزعموا أن هذا قد تكرر مرات لا تتناهى، فكابروا المعقول وكذبوا المنقول، ولهذا قالوا: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ قال الله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤]**، أي: يتوهمون ويتخيلون(٢).**

الشرح:

الدهر هو الزمان، اليوم والليلة، الأسابيع، الأشهر، السنون، العقود، هذا هو الدهر، وهذه الأزمنة مفعولة مفعول بها لا فاعلة، فهي لا تفعل شيئًا، وإنما هي مسخَّرة يسخرها الله عَزَّوَجَلَّ، وكلٌّ يعلم أن السنين لا تأتي بشيء، وإنما الذي يفعل هو الله عَزَّوَجَلَّ في هذه الأزمنة؛ ولهذا صار سبُّ هذه السنين سبًا لمن تصرَّف فيها وهو الله عَزَّوَجَلَّ؛ لهذا عقد هذا الباب بما يبين أنَّ سب الدهر ينافي كمال التوحيد، وأنَّ سب الدهر يعود على الله عَزَّوَجَلَّ بالإيذاء؛ لأنَّه سبٌّ لمن تصرف في هذا الدهر.

(بَابُ مَنْ سَبَّ الدَّهْرَ)، السب يكون بأشياء، والسب في أصله:

(١) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله-: (الفلاسفة أقسام، منهم فلاسفة كما قال: إلهية، يعني الذين يقولون بوجود الإله، وأنَّ الخلق له خالق، وأنَّ العقل صدر عن عقل أكبر، عقل فعال، وهؤلاء طائفة مشهورة منهم أفلاطون وأرسطو.. إلى آخره، ويقال لهم: إلهية؛ لإثباتهم الإله، وهناك فلاسفة دهرية لا يقولون بإثبات الإله، وإنّما يقولون بقدم العالم وأنَّه لم يحدث وإنَّما هكذا وجدت، هؤلاء فلاسفة أرجعوا الأمر إلى الدهر، فيقال لهم: دُهرية، وأولئك إلهية).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ١٥١).

التنقص، أو الشتم، فيكون بتنقص الدهر، أو يكون بلعنه، أو بشتمه، أو بنسبة النقائص إليه، أو بنسبة الشر إليه، ونحو ذلك، وهذا كله من أنواع سبِّه والله عَزَّوَجَلَّ هو الذي يقلب الليل والنهار.

(**فَقَدْ آذَى اللَّهَ**)، ولفظ (**آذَى اللَّهَ**)؛ لأجل الحديث حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **عَنِ النَّبِيِّ** ﷺ **قَالَ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالى: يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ»**، ففيه رعاية للفظ الحديث.

فهذا الباب ترجم له المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ بـ(**بَابُ مَنْ سَبَّ الدَّهْرَ فَقَدْ آذَى اللَّهَ**)، وظاهر أن مسبة الدهر على ما جاء في الأحاديث أنّها من أذية الله عَزَّوَجَلَّ ، والله عَزَّوَجَلَّ أثبت أنّه يتأذّى بذلك على لسان رسوله ﷺ.

فإثبات أنّ الله عَزَّوَجَلَّ يتأذّى بذلك حقّ، لمجيئه في النص والأذى غير المضرة، فإنّ أحدًا لن يضرّ الله عَزَّوَجَلَّ ، كما جاء في قوله عَزَّوَجَلَّ : ﴿لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيْـًٔا﴾ [محمد: ٣٢]، وكما جاء في قوله ﷺ في الحديث القدسي: «**إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا ضَرِّي فَتَضُرُّونِي**»(١)، والأذى غير الإضرار، فالأذى أثره خفيف لا يترتّب عليه شيء، وإنّما هو من جراء عدم قدر الله عَزَّوَجَلَّ حق قدره، وإذا لم يقدر العبد ربه حق قدره، فإنّه يؤذي مولاه عَزَّوَجَلَّ ، كما قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [الأحزاب: ٥٧]، ونحو ذلك من الآيات التي فيها ذكر من يؤذي الله عَزَّوَجَلَّ ، وهذا بخلاف الضرّ كما ذكرنا، فإنَّ العباد لن يضروا الله شيئًا، ولن يبلغوا ذلك لأنَّ الضرّ إلحاق مضرة بالشيء، والله عَزَّوَجَلَّ هو مالك الملك لن يبلغ أحد من ذلك فيه بشيء عَزَّوَجَلَّ ، أمّا الأذى فيحصل كما قلنا بأنّه لا يقدره عَزَّوَجَلَّ حق قدره، فيؤذي، فالعبد يسبّ الله إذ ينسب له الصاحبة والولد والشريك، ويؤذي الله عَزَّوَجَلَّ بذلك، كذلك يؤذيه إذا سب الدهر،

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٧).

وكل ما هو مناف لكمال التوحيد وللتوحيد فإنّه يحصل به أذىً لله عَزَّوَجَلَّ من باب أولى.

وهذا الباب ذكره إمام الدعوة في كتاب التوحيد لمناسبة أنَّ سبّ الدهر متضمّن للشرك الأصغر، وبيان ذلك أنَّ الذي يسبّ الدهر ما سبّه إلّا لاعتقاده أنَّ الدهر هو الذي فعل ومنع، هو الذي أرسل خيرًا أو منع خيرًا، فيسبّ الده؛ لأنَّ الدهر جاءه بالنكبة، وجاءه بالمضرات، وجاءه بالشرور، فيعتقدون أنَّ الدهر هو الذي يفعل هذه الأشياء، فإذا سب الدهر صاحب ذلك، أو كان سبب هذه المسبة ذلك الاعتقاد، وذاك الاعتقاد شرك أصغر؛ لأنَّه يعتقد أنّ الدهر هو الذي يفعل هذه الأشياء، وهذا باطل؛ إذ الذي يفعل تلك الأشياء إنَّما هو ربُّ العالمين.

فمناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد ظاهرة: وهو أنَّ سبَّ الدهر من الألفاظ التي لا تجوز، والتخلص منها واجب، واستعمالها منافٍ لكمال التوحيد، وهذا يحصل من الجهلة كثيرًا، فإنَّهم إذا حصل لهم في زمان شيء لا يسرهم سبوا ذلك الزمان، ولعنوا ذلك اليوم، أو لعنوا تلك السنة، أو لعنوا ذلك الشهر، ونحو ذلك من الألفاظ الوبيلة، أو شتموا الزمان، وهذا لا شك لا يتوجه إلى الزمن؛ لأنَّ الزمن شيء لا يَفعَل وإنما يُفعَل فيه وهو أذية لله عَزَّوَجَلَّ .

فسبُّ الدهر متضمّن للشرك الأصغر بالله، فمن سب الدهر فقد آذى الله عَزَّوَجَلَّ ، وحصل منه شرك بالله عَزَّوَجَلَّ حيث اعتقد أنّ الدهر يملك شيئًا، وسبّ الدهر يحصل بلعنه أو شتمه أو احتقاره أو نحو ذلك مما يدخل في المسبة، وليس منه وصف شيء من الدهر كسنة أو شهر أو يوم بما حصل فيه، فلو وصفت سنة بأنّها سنة سوء أو سنة نحس أو يوم نحس أو شهر نحس، فهذا ليس فيه مسبة للدهر وإنّما وصف الدهر بأنّه حدث فيه نحس بالنسبة إلى العباد، حصل فيه شرّ بالنسبة إلى العباد، وهذا ليس من مسبته؛

لأنَّه يحصل في الدهر، في الأيام، في الليالي، في الشهور، في الأعوام ما يسوء العباد، فقد يقال: إنَّ هذه السنة سنة بلاء، سنة شؤم، سنة مضرة، سنة نحس، يوم نحس، إلى آخره، وهذا ليس من مسبة الدهر.

وهذه نبه عليها الشارح في آخرها؛ لأنَّ هذه الأشياء حصلت فيه، وسبُّ الدهر محرم، وهو درجات وأعلاه لعن الدهر؛ لأنَّ توجه اللعن إلى الدهر أعظم أنواع المسبة وأعظم أنواع الإيذاء، وليس من مسبة الدهر وصف السنين بالشدة، ولا وصف اليوم بالسواد، ولا وصف الأشهر بالنحس، ونحو ذلك؛ لأن هذا مقيد، وهذا جاء في القرآن في نحو قوله ﷻ : ﴿فِيٓ أَيَّامٖ نَّحِسَاتٖ لِّنُذِيقَهُمۡ عَذَابَ ٱلۡخِزۡيِ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ﴾ [فصلت: ١٦] وصف الله ﷻ الأيام بأنها نحسات، المقصود: في أيام نحسات عليهم فوصف الأيام بالنحس؛ لأنَّه جرى عليهم فيها ما فيه نحس عليهم، ونحو ذلك قوله ﷻ في سورة القمر: ﴿فِي يَوۡمِ نَحۡسٖ مُّسۡتَمِرّٖ﴾ [القمر: ١٩]، يوم نحس، أو يقول: يوم أسود، أو سنة سوداء، هذا ليس من سب الدهر؛ لأنَّ المقصود بهذا الوصف ما حصل فيها كان من صفته كذا وكذا على هذا المتكلم، وأما سبه أن ينسب الفعل إليه فيسب الدهر؛ لأجل أنه فعل به ما يسوؤه، فهذا هو الذي يكون أذية لله ﷻ .

فتوصف الأيام بذلك لا على جهة المسبة، ولكن أنَّها كانت ظرفًا زمنيًّا حصل فيه ما هو نحس للعباد، هذا جائز، وقد ذكر الشارح في بيان الآية ما هو ظاهر.

قوله: (وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُواْ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا نَمُوتُ وَنَحۡيَا وَمَا يُهۡلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهۡرُۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنۡ عِلۡمٍۖ إِنۡ هُمۡ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤]).

هذه الآية ظاهرة في أن نسبة الأشياء إلى الدهر هذه من خصال المشركين أعداء التوحيد، فنفهم منه أن خصلة الموحدين أن ينسبوا الأشياء إلى الله ﷻ ولا ينسبوا الإهلاك إلى الدهر بل الله ﷻ هو الذي يحيي ويميت.

فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ»(١).

وَفِي رِوَايَةٍ: «لا تَسُبُّوا الدَّهْرَ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ»(٢).

ش: فأما الحديث الذي أخرجه صاحب الصحيح وأبو داود والنسائي من رواية سفيان ابن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: يَقُولُ اللهُ تعالى: «يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ».

وفي رواية: «لَاتَسُبُّوا الدَّهْرَ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ».

وفي رواية: «لَا يَقُلْ ابْنُ آدَمَ يَا خَيْبَةَ الدَّهْرِ، فَإِنِّي أَنَا الدَّهْرُ، أُرْسِلُ لَيْلَهُ وَنَهَارَهُ، فَإِذَا شِئْتُ قَبَضْتُهُمَا»(٣).

قال في شرح السنة: حديث متفق على صحته، أخرجاه من طريق معمر، من أوجه عن أبي هريرة قال: ومعناه أن العرب كانت من شأنها ذم الدهر وسبه عند النوازل؛ لأنهم كانوا ينسبون إليه ما يصيبهم من المصائب والمكاره، فيقولون: أصابتهم قوارع الدهر، وأبادهم الدهر، فإذا أضافوا إلى الدهر ما نالهم من الشدائد التي يصنعونها، فنهوا عن سب الدهر. ا.هـ. باختصار(٤).

وقد أورده ابن جرير بسياق غريب جدًا بهذا الطريق. قال: (كان أهل

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨٢٦)، ومسلم (٢٢٤٦).
(٢) أخرجه مسلم (٢٢٤٦).
(٣) أخرجه مسلم (٢٢٤٦)، وأحمد (٢/ ٣١٨)، والبخاري (٦١٨٢) مختصرا.
(٤) انظر: شرح السنة للبغوي (١٢/ ٣٥٧).

....

الجاهلية يقولون: إنما يهلكنا الليل والنهار وهو الذي يهلكنا ويميتنا ويحيينا، فقال الله - تعالى - في كتابه: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤]. ويسبون الدهر. فقال الله تعالى: «يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِي الأَمْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ»(١).

وكذا رواه ابن أبي حاتم عن أحمد بن منصور عن سريج بن النعمان عن ابن عيينة مثله.

ثم روى عن يونس عن ابن وهب عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يَقُولُ اللَّهُ تعالى: يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِي اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ»، وأخرجه صاحب الصحيح والنسائي من حديث يونس بن يزيد به.

وقال محمد بن إسحاق عن العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: يَقُولُ اللهُ تعالى: «اسْتَقْرَضْتُ عَبْدِي فَلَمْ يُعْطِنِي، وَيَسُبَّنِي عَبْدِي، وَهُوَ لَا يَدْرِي، يَقُولُ: وَادَهْرَاهْ، وَأَنَا الدَّهْرُ»(٢).

قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَئِمَّةِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ»: كَانَتِ الْعَرَبُ فِي جَاهِلِيَّتِهَا إِذَا أَصَابَهُمْ شِدَّةٌ أَوْ بلاء أو نكبة، قالوا: خَيْبَةَ الدَّهْرِ، فَيُسْنِدُونَ تِلْكَ الْأَفْعَالَ إِلَى الدَّهْرِ وَيَسُبُّونَهُ، وَإِنَّمَا فَاعِلُهَا هُوَ اللَّهُ عز وجل، فَكَأَنَّهُمْ إِنَّمَا سَبُّوا اللَّهَ عز وجل؛ لِأَنَّهُ فَاعِلُ ذَلِكَ فِي الْحَقِيقَةِ، فَلِهَذَا نُهِي عَنْ

---

(١) أخرجه ابن جرير (٢٥/ ١٥٢).

(٢) أخرجه ابن جرير (٢٥/ ١٥٢)، والحاكم في المستدرك (١/ ٤١٨).

....

سَبِّ الدَّهْرِ بِهَذَا الِاعْتِبَارِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ الَّذِي يَعْنُونَهُ، وَيُسْنِدُونَ إِلَيْهِ تِلْكَ الْأَفْعَالَ.

هَذَا أَحْسَنُ مَا قِيلَ فِي تَفْسِيرِهِ، وَهُوَ الْمُرَادُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ غَلِطَ ابْنُ حَزْمٍ وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُ مِنَ الظَّاهِرِيَّةِ فِي عَدِّهِمُ الدَّهْرَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى، أَخْذًا مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ... ا.هـ(١).

وقد بين معناه في الحديث بقوله: «أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ»، وتقليبه تصرفه تعالى فيه بما يحبه الناس ويكرهونه.

وفي هذا الحديث زيادة لم يذكرها المصنف رحمه الله، وهي قوله: «بيدي الأمر».

قوله: (وَفِي رِوَايَةٍ: «لا تَسُبُّوا الدَّهْرَ فإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ»).

معنى هذه الرواية: هو ما صرح به في الحديث من قوله: «وَأَنَا الدَّهْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ».

يعني ما يجري فيه من خير وشر بإرادة الله وتدبيره، بعلم منه تعالى وحكمة، لا يشاركه في ذلك غيره. ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فالواجب عند ذلك حمده في الحالتين وحسن الظن به سبحانه وبحمده، والرجوع إليه بالتوبة والإنابة؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَبَلَوْنَٰهُم بِٱلْحَسَنَٰتِ وَٱلسَّيِّـَٔاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٨]، قال تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٥].

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٧/ ٣٦٣٩-٣٧٠).

....

ونسبة الفعل إلى الدهر ومسبته كثيرة، كما في أشعار المولدين، كابن المعتز والمتنبي وغيرهما.

وليس منه وصف السنين بالشدة ونحو ذلك كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ﴾ [يوسف: ٤٨] الآية.

وقال بعض الشعراء[1]:

إِنَّ اللَّيالِي مِنَ الزَّمَانِ مَهُولَةً ... تُطْوَى وَتُنْشَرُ بَيْنَهَا ٱلأَعْمَارُ

فَقِصَارُهُنَّ مَعَ الهُمُومِ طَوِيلَةٌ ... وَطِوَالُهُنَّ مَعَ السُّرورِ قِصَارُ

وقال أبو تمام[2]:

أعوامُ وَصْلٍ كَادَ يُنْسِي طِيبَها ... ذِكْرُ النَّوَى فَكَأَنَّها أيَّامُ

ثُمَّ انْبَرَتْ أيَّامُ هَجْرٍ أَعْقَبَتْ ... نحْوِي أَسًى فَكَأَنَّها أعْوامُ

ثُمَّ انقضَتْ تِلكَ السِّنونُ وَأهلُها ... فَكَأَنَّها وَكَأَنَّهُمْ أَحْلامُ

الشرح:

قوله: (فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ»).

---

(١) هو عتاب بن ورقاء الشيباني، توفي في حدود الخمسين والمائتين. انظر: معجم الأدباء (٣/ ٤٦٠)، والوافي بالوفيات (١٩/ ٢٨٨)، وتاريخ الإسلام (١٨/ ٣٤٨).

(٢) انظر: ديوان أبو تمام (ص٢٨٢)، والصناعتين الكتابة والشعر (ص٤٢٥)، ومعاهدة التنصيص (١/ ٤٣).

قوله: «**يُؤْذِينِي ابْن آدَمَ يَسُبُّ الدَّهْر، وَأَنَا الدَّهْر**» هنا في قوله: «**أَنَا الدَّهْر**» يعني أنَّ حقيقة الدهر أنّه مسخّر لا يملك شيئًا ولا يصنع شيئًا بإرادته، وإذا كان كذلك فإذا سبّ الدهر فإنَّه مسبّة لمن سخّره، لمن قدر فيه تلك المقادير، فلا يجوز أن يسبّ الدهر؛ لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ هو الذي سخر الدهر، فقوله هنا: «**لاَ تَسُبُّوا الدَّهْر، فَإِنَّ الله هُوَ الدَّهْر**»، أو «**يُؤْذِينِي ابْن آدَمَ يَسُبُّ الدَّهْر، وَأَنَا الدَّهْر بِيَدِي الأَمْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَار**» فيه بيان معنى أنّ الله عَزَّوَجَلَّ هو الدهر، ليس ذلك أنّ من أسمائه الدهر، أو أنّ الله عَزَّوَجَلَّ ذاته هي الدهر، بل الدهر أحد المخلوقات، مسخّر كما قال: «**بِيَدِي الأَمْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَار**»، وحقيقة الدهر أنّه الليل والنهار، فإذًا هي مسخّرة لا تملك شيئًا، وأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ هو الذي بيده أمر ذلك الدهر، فحقيقة الأمر أن الدهر لا يملك شيئًا ولا يفعل شيئًا، فسب الدهر سب لله؛ لأن الدهر يفعل الله عَزَّوَجَلَّ فيه، الزمان ظرف للأفعال وليس مستقلًا؛ فلهذا لا يفعل، ولا يَحرِم، ولا يعطِي، ولا يُكرِم، ولا يُهلِك، وإنّما الذي يفعل هذه الأشياء مالك الملك، المتفرد بالملكوت وتدبير الأمر، الذي يجير ولا يجار عليه.

والمشركون في الدهر إمّا شرك أكبر أو أصغر يعتقدون فيه اعتقادات:

الاعتقاد الأول: أنّ الدهر متصرف استقلالًا، كقول الطبائعيين والمنجمين، ونحو ذلك، في أنّ الأزمنة إنّما هي نتيجة لحركات الأفلاك، وهذا ينتج لا عن تسخير من الحي القيوم، وإنّما هي أشياء ضرورية، علل لأفعال تحصل في النجوم والأفلاك، وهذا الاعتقاد لا شك أنّه شرك أكبر.

والاعتقاد الثاني: اعتقاد طائفة أنّ الدهر والليل والنهار أنّها فوض لها أشياء، فهي تفعل بما ترى، وأنَّها مخلوقات، ولكنها فوض لها أن تفعل، فحركات الرياح ليست بأمر، ومجيء الأمطار ليس بأمر، وحدوث

العوارض الفلكية من جهة غرق وهدم، إلى آخره، هذا ليس بأمر ونهي، ليست مأمورة منهية، وإنّما هذه فوض إليها ذلك، وهذا قول الذين يؤمنون بوجود الرّبّ لكن يقولون هذه الأشياء تفعل.

فإذا كانت هي تفعل بنفسها فتكون المسبة راجعة لها، وهذا لا شكّ أيضًا أنّه شرك، فالذي يسبّ الدهر يكون عنده أحد هذين الاعتقادين، إمَّا هذا أو هذا، فإذا اعتقد الاعتقاد الأول أو اعتقد الاعتقاد الثاني ينتج عنه أنه يسبّ الدهر؛ لأنَّه عنده أنّ الدهر يحصل شيئًا أو يدفع شيئًا، يدفع الشرور أو يجلب البلاء، فيسبّه؛ لأنَّه يعتقد ذلك، فصار من الشرك بالله، إمَّا الشرك الأكبر في الحال الأولى والثانية، وإمَّا الشرك الأصغر في حال من اعتقد أنَّه سبب من الأسباب لكن له إحداث مسبباته، كما قال الأول منهم، أو كما قال قائلهم: «مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا»[1]. على التفصيل هناك بحديث زيد بن خالد ﷺ حيث قلنا إنَّ قولهم: «مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا» أن الباء تقتضي إمَّا الاستقلال أو السببية.

---

(١) سبق تخريجه (٢/ ٣٧٢).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: النَّهْيُ عَنْ سَبِّ الدَّهْرِ.

الثَّانِيَةُ: تَسْمِيَتُهُ أَذًى للهِ.

الثَّالِثَةُ: التَّأَمُّلُ فِي قَوْلِهِ: «فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ».

الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ سَابًّا وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ بِقَلْبِهِ.

٤٥ - بَابُ
التَّسَمِّي بِقَاضِي القُضَاة وَنَحْوِهِ

ش: قوله: (بَابُ التَّسَمِّي بِقَاضِي القُضَاة وَنَحْوِهِ).

ذكر المصنف رحمه الله هذه الترجمة إشارة إلى النهي عن التسمى بقاضي القضاة قياسًا على ما في حديث الباب. لكونه شبهه في المعنى فينهى عنه.

الشرح:

التوحيد يقتضي من الموحِّد المؤمن بالله عز وجل أن يُعظِّمه، وألا يجعل مخلوقًا في منزلة الله عز وجل فيما يختص به، وتارة يُجعَل المخلوق في منزلة الله لشبهة وصفٍ قام به، أو شيء يكون عليه، ككون القاضي هو رئيس القضاة أو أعلم، فيُجعَل في اللفظ والتسمية قاضيًا للقضاة؛ فلهذا نبه الشيخ رحمه الله على أن التسمِّي بالأسماء التي معناها إنما هو لله عز وجل أن هذا لا يجوز، والتوحيد يقتضي ألا يوصف بها إلا الله، وألا يسمى بها إلا الله عز وجل .

فتسمية غير الله بتلك الأسماء، التي ستأتي، لا تجوز، ومحرم بل هي أخنع الأسماء، وأوضع تلك الأسماء، وأبغض الأسماء إلى الله عز وجل .

في هذا الباب ذكر الشيخ رحمه الله حكم التسمّي ببعض الأسماء التي تقتضي كمالًا في معناها، وبوَّبه بقوله: **(بَابُ التَّسَمِّي بِقَاضِي القُضَاة وَنَحْوِهِ).**

وقوله: (وَنَحْوِهِ) يعني نحو قاضي القضاة، كما ذكر شاهان شاه، وملك الأملاك، سيدّ الناس، ونحو ذلك، فهذا ونحوه ممَّا جاء النهي عنه،

وجاء النهي بالمثال في الحديث الذي أورده المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ووجه ذلك، كون هذا من المنهي عنه أن في معناه ادّعاء الكمال، ذلك أنّ قول القائل: ملك الأملاك، يعني ملك الملوك، وفي الحقيقة أنّ الملوك لا يملكهم إلّا واحد وهو الله عَزَّوَجَلَّ ، فهذا الذي ادّعى أنّه ملك الملوك هذا ادّعاء باطل في نفسه، ورفع لحاله فوق حقيقته، والواقع أنّ الله عَزَّوَجَلَّ هو الذي يملك الملوك بيده عَزَّوَجَلَّ ، يرفع من يشاء، ويخفض من يشاء، يعزُّ من يشاء، ويذلُّ من يشاء، بيده عَزَّوَجَلَّ مقاليد كلّ شيء.

فقول القائل: ملك الأملاك، الأملاك جمع ملك، هذا ادّعاء، وهذا الادّعاء فيه تسمية البشر باسم الله عَزَّوَجَلَّ ، ليس لهؤلاء البشر نصيب في معناه، وذلك أنّ الأسماء التي تطلق على البشر، وتطلق على الله عَزَّوَجَلَّ يكون ثَمَّ اشتراك بين المخلوق والخالق في أصل المعنى، مثل الملك؛ لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ هو الملك، وسمَّى الله عَزَّوَجَلَّ بعض عباده بالملك، وذلك لأنّه ثمّ اشتراك في أصل المعنى، فالّذي يملك شيئًا هو الملك، لكن له من المِلك بحسب حاله، وله من الْمُلك بحسب حاله، والمعنى صحيح، إذا إنّ له مُلكًا، وله مِلكًا، فأنت مالك للشيء، والله عَزَّوَجَلَّ هو المالك الأعظم، والملك ملِك على بلاده، والله عَزَّوَجَلَّ هو ملك ملكوته سبحانه.

فإذًا في لفظ (مَلك) اشتراك، للعبد منها ما يصحّ أن يناسبه، كذلك لفظ (العزيز) فإنَّ من أسماء الله العزيز، والله عَزَّوَجَلَّ سمّى بعض عباده بالعزيز، وذلك أنّ له عزة تناسبه، فليس كاذبًا في هذه المقالة من تسمى بالعزيز، فهو عزيز بالقدر الذي يناسب ذاته البشرية، كذلك الجليل، الجليل إذا أطلقت على إنسان فإنَّ له جلالة تناسبه، أو صاحب الجلالة، له جلالة تناسبه، فهذا وأمثاله من الألفاظ لوجود الصّحة في أصل المعنى، فإنَّه يكون إطلاقه على البشر جائزًا، كما قيل في ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: إنَّه الجليل؛

لأنَّ له جلالة تناسبه. وكما قيل في أبي حنيفة: أنَّه المفتي الأعظم فهو مفتي زمانه الأعظم، أو المفتي الأعظم بين المفتين، فهذا يناسب الحال، هناك ألفاظ كذب في نفسها، ولا يصحّ للمخلوق منها شيء مثل: قاضي القضاة، أو أقضى القضاة، أو ملك الأملاك، أو سيد الناس، فهذه كلّها ليس لصاحبها منها نصيب، فقوله ملك الأملاك؛ هذه كذب، إذ ملك الأملاك هو الله عَزَّوَجَلَّ ، فهذا كلّه لا يجوز، استثنى العلماء من ذلك النبي ﷺ أنَّه سيد الناس، وذلك لقوله ﷺ: **«أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلاَ فَخْرَ»**[1].

فقالوا: هذه تقصر عليه ﷺ؛ لأنَّ له سيادة على ولد آدم، وعلى الناس تناسبه، فهو اسم صحيح في نفسه، والله عَزَّوَجَلَّ هو سيد الناس والمتصرّف فيهم، هو السيد - سبحانه -، ولكن النبي ﷺ له سيادة تناسبه إذ هو الرحمة المسداة والنعمة المرسلة على العالمين.

إذًا معقد الباب كما ذكرت أنَّ الاسم إذا كان المخلوق لا يستحقّ منه شيئًا، وكان يطلق على الله عَزَّوَجَلَّ ، فإنَّ التسمّي به لا يجوز، ويكون من التعدّي، والكذب، والظلم، والعدوان، أمَّا إذا كان ذلك الاسم حقًا، ونصيب بقدره فإنَّه يناسب إطلاقه، كما يناسب ذلك في ما يتصف به العباد من الصفات، فالعبد سميع، والله عَزَّوَجَلَّ سميع والعبد بصير، والله عَزَّوَجَلَّ بصير، والعبد قوي، والله عَزَّوَجَلَّ هو القوي، وهكذا الله هو الملك والمالك، والعبد ملك ومالك؛ لأنَّ له من هذه المعاني ما يناسبه، فالشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أورد هذا الباب في كتاب التوحيد؛ ليبيِّنَ أنَّ من تسمَّى بهذه الأسماء، فقد كذب وأساء الأدب مع الله عَزَّوَجَلَّ ، وإساءة الأدب مع الله عَزَّوَجَلَّ في ذلك مناف لكمال التوحيد، فهو محرم ولا يجوز، ومناف لكمال التوحيد الواجب؛ لأنّ فيه اعتداءًا على حقّ الله عَزَّوَجَلَّ في الأسماء التي لا يجوز أن يتسموا بها.

---

(١) أخرجه الترمذي (٣١٤٨)، وابن ماجه (٤٣٠٨)، أحمد (١٧/ ١٠) من حديث أبي سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ .

فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَخْنَعَ اسْمٍ عِنْدَ اللَّهِ: رَجُلٌ تَسَمَّى: مَلِكَ الأَمْلاَكِ، لاَ مَالِكَ إِلاَّ اللَّهُ»، قَالَ سُفْيانُ مِثْلُ شَاهَانْ شَاه»(١).

وَفِي رِوَايةٍ: «أَغْيَظُ رَجُلٍ عَلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَخْبَثُهُ»(٢).

ش: قوله: (فِي الصَحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَخْنَعَ اسْمٍ عِنْدَ اللَّهِ رَجُلٌ تَسَمَّى مَلِكَ الأَمْلاَكِ، لاَ مَالِكَ إِلاَّ اللَّهُ»)؛ لأن هذا اللفظ إنما يصدق على الله تعالى فهو ملك الأملاك لا ملك أعظم ولا أكبر منه. مالك الملك ذو الجلال والإكرام وكل ملك يؤتيه الله من يشاء من عباده فهو عارية يسرع ردها إلى المعير وهو الله تعالى، ينزع المِلك من مُلكه تارة وينزع المُلكَ منه تارة، فيصير لا حقيقة له سوى اسم زال مسماه(٣). وأما رب العالمين، فملكه دائم كامل لا انتهاء له بيده القسط يخفضه ويرفعه، ويحفظ على عباده أعمالهم بعلمه سبحانه وتعالى، وما تكتبه الحفظة عليهم. فيجازى كل عامل بعمله إن خيرًا فخير وإن شرًا فشر. كما ورد في الحديث: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ كُلُّهُ وَبِيَدِكَ الْخَيْرُ كُلُّهُ، وَإِلَيْكَ يَرْجِعُ الأَمْرُ كُلُّهُ، وَأَنْتَ إِلَهُ الْخَلْقِ كُلِّهِ، نَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ»(٤).

---

(١) أخرجه البخاري (٦٢٠٦)، ومسلم [ح٢١ (٢١٤٣)].

(٢) أخرجه مسلم [ح٢٢ (٢١٤٣)].

(٣) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله -: يعني: ينزع الملك من ملكه، بأن يسلب منه الملك، يأتي واحد ويتولّى الملك بدله، ينزع الملِك من ملكه، يعني: يزيله، والثانية: ينزع الملك منه تارة يعني: بالموت، يذهب ويصير غير مالك لشيء.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٦/ ٧٧، ٧/ ١٤٧)، والبيهقي (٦/ ٢٣٢)، وبنحوه أحمد (٣٨/ ٣٧٨)، والحاكم في المستدرك (١/ ٦٨٦، ٣/ ٢٥) من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

....

قوله: (قَالَ سُفْيانُ) يعني: ابن عيينة.

(مِثْلُ شَاهَنْشَاه) عند العجم عبارة عن ملك الأملاك. ولهذا مثل به سفيان؛ لأنه عبارة عنه بلغة العجم.

قوله: (وَفِي رِوَايةٍ: «أَغْيَظُ رَجُلٍ عَلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَخْبَثُهُ»).

قوله: «أَغْيَظُ» من الغيظ وهو مثل الغضب والبغض فيكون بغيضا إلى الله مغضوبًا عليه والله أعلم.

قوله: «وَأَخْبَثُهُ»، وهو يدل أيضًا على أن هذا خبيث عند الله، فاجتمعت في حقه هذه الأمور، لتعاظمه في نفسه، وتعظيم الناس له بهذه الكلمة، التي هي من أعظم التعظيم، فتعظمه في نفسه، وتعظيم الناس له بما ليس له بأهل، وضعه عند الله يوم القيامة، فصار أخبث الخلق، وأبغضهم إلى الله وأحقرهم؛ لأن الخبيث البغيض عند الله يكون يوم القيامة أحقر الخلق وأخبثهم، لتعاظمه في نفسه على خلق الله بنعم الله.

قوله: «أَخْنَعَ»، يعني: أوضع هذا هو معنى «أَخْنَعَ»، فيفيد ما ذكرنا في معنى «أَغْيَظُ». أنه يكون حقيرًا بغيضًا عند الله.

وفيه التحذير من كل ما فيه تعاظم.

كما أخرج أبو داود عن أبي مجْلز قال: «خَرَجَ مُعَاوِيَةُ فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ وَابْنُ صَفْوَانَ حِينَ رَأَوْهُ فَقَالَ: اجْلِسَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَتَمَثَّلَ لَهُ الرِّجَالُ قِيامًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»(١)، وأخرجه الترمذي أيضًا، وقال حسن.

---

(١) أخرجه أبو داود (٥٢٢٩)، والترمذي (٢٧٥٥).

....

وعَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَوَكِّئًا عَلَى عَصًا، فَقُمْنَا إِلَيْهِ، فَقَالَ: لَا تَقُومُوا كَمَا تَقُومُ الْأَعَاجِمُ، يُعَظِّمُ بَعْضُهَا بَعْضًا». رواه أبو داود(١).

قوله: «أَغْيَظُ رَجُلٍ». هذا من الصفات التي تمر كما جاءت، وليس شيء مما ورد في الكتاب والسنة إلا ويجب اتباع الكتاب والسنة في ذلك، وإثباته على وجه يليق بجلال الله وعظمته تعالى، إثباتًا بلا تمثيل، وتنزيهًا بلا تعطيل كما تقدم، والباب كله واحد.

وهذا هو قول أهل السنة والجماعة من الصحابة، والتابعين فمن بعدهم من الفرق الناجية من الثلاث والسبعين فرقة.

وهذا التفرق والاختلاف، إنما حدث في أواخر القرن الثالث، وما بعده، كما لا يخفى على من له معرفة بما وقع في الأمة من التفرق، والاختلاف، والخروج عن الصراط المستقيم، والله المستعان.

الشرح:

في الحديث الذي ساقه الشيخ رحمه الله: «إِنَّ أَخْنَعَ اسْمٍ عِنْدَ اللَّهِ رَجُلٌ تَسَمَّى مَلِكَ الأَمْلاَكِ، لاَ مَالِكَ إِلاَّ اللَّهُ» أَخْنَعَ اسم: يعني أوضع اسم عند الله عز وجل.

---

(١) أخرجه أبو داود (٥٢٣٠)، وأحمد (٣٦/ ٥١٥)، وابن أبي شيبة (٥/ ٢٣٣)، وأصله في البخاري (٦٨٨)، ومسلم (٤١٣).

إذا كان أوضع اسم عند الله هو هذا الاسم (مَلِكَ الأَمْلاَكِ)، وكذلك صاحبه، الذي تسمى بهذا الاسم، وأوضع الناس عند الله عز وجل، ويكسوه الله عز وجل ثوب مذلة يوم القيامة؛ لأنَّه أراد بهذا الاسم الرفعة في الناس، وبين الخلق.

هذه الأسماء التي تطلق، والألفاظ يستوي فيها إطلاقها عن قصد أو عن غير قصد، وهذا الذي نبه عليه الشيخ رحمه الله، في آخر المسائل، في أنَّه ينهى عنه، ولو لم يقصد حقيقة الاسم، فإذا قال هذه كلمة تقال: شاهنشاه نقول: وهل لأنَّها كلمة تقال؟!، نقول: حتى هذه الكلمة كذب، والمؤمن لا يجوز أن ينقل الكذب، ولا يقول الكذب، فإذا قال هذا أقضى القضاة وقاضي القضاة: نقول كذلك ولو قيلت في حقه، فلا يجوز أن تقول ذلك؛ لأنَّه ولو لم تعن معناه؛ لأنَّه منازعة وكذب، والمؤمن مأمور بالصدق، وأن يكون مع الصادقين، لا مع الكاذبين، هذا مع غير القصد، أمَّا إذا كان مع القصد، فهو - والعياذ بالله - مناف كما ذكرنا لكمال التوحيد الواجب، ومضاد لما يستحقه الله عز وجل من الأسماء الحسنى والصفات العلى، وذكر الشارح في آخر كلامه مسألة تعظيم الخلق بعضهم لبعض، وتعظيم الأعاجم بعضهم لبعض، والأعاجم يعظم بعضهم بعضًا بالأسماء، وبالأفعال، فمن التعظيم بالأسماء مثل شاهنشاه، وأنواع من هذه، ومن التعظيم بالأفعال القيام على المرء، أو القيام له، وقد ذكر من الأحاديث ما يدلُّ على أنَّ القيام على المرء، أو القيام له، أنَّه من صنيع الأعاجم، والنبي ﷺ كان يكره أن يقام له، وكانوا لا يقومون لرسول الله ﷺ إذا أقبل لما يعلمون من كراهيته لذلك ﷺ.

وهذه المسألة القيام له، والقيام عليه، تخالف مسألة القيام إليه، فإنَّ ثَمَّت ثلاثة أحوال:

الأولى: أن يُقام إلى الشخص.

والثاني: أن يُقام له.

والثالث: أن يُقام عليه.

وهذه جاءت في الأحاديث، كل واحدة من هذه الثلاثة.

الأول: القيام إليه، كما قال ﷺ: في حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: «**لَمَّا نَزَلَتْ بَنُو قُرَيْظَةَ عَلَى حُكْمِ سَعْدٍ هُوَ ابْنُ مُعَاذٍ، بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ قَرِيبًا مِنْهُ، فَجَاءَ عَلَى حِمَارٍ، فَلَمَّا دَنَا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ، فَجَاءَ فَجَلَسَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . . . .**»[(١)] قال: فقمنا إليه. ونحو ذلك، وهذا ليس بمنهي عنه، لا كراهة، ولا تحريم من باب أولى فهو مباح، بل أحيانًا يكون مستحبًا؛ لأنَّه من مكارم الأخلاق، وصفته أن يكون لاستقبال قادم فيقام إليه، أو لغرض معه، إمَّا للسلام يقبل فيقوم لأجل أن يسلم، لا لأجل أن يُعظمه، ولكن لأجل أن يسلِّم، فهذا قيام إليه.

والثاني القيام له: كأن يدخل ويقوم الحاضرون لمجيئه لغرض تعظيمه، يقومون له، ويظلّون قيامًا لأجل أن يمر أو إنّما قام له، وهذا هذا الذي جاء فيه الوعيد في قوله ﷺ: «**مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَمَثَّلَ لَهُ الرِّجَالَ قِيَامًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[(٢)]، فمن أحبَّ إذا دخل، قام الحاضرون له تعظيمًا حتى يجلس، ولو لم يسلّموا عليه، ولو لم يصافحوه، فهذا من أخلاق الأعاجم، ومن أنواع ما تعظم به الأعاجم بعضها، وهذا منهي عنه، ومحرَّم من الأفعال.

والثالث: **القيام عليه**، وهذا الذي تصنعه الأعاجم بملوكها، والمعظمين

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠٤٣).

(٢) سبق تخريجه (ص١٦٢).

فيهم، إذا جلس قام الناس عليه، قام طائفة عليه تعظيمًا له وإجلالًا، يقومون عليه وقوفًا، تعظيمًا، وهذا ممّا جاء النهي عنه كمال قال ﷺ لمّا صلّوا معه وكان جالسًا ﷺ صلّى قاعدًا، صلّوا خلفه قيامًا، قال: «**إِنْ كِدْتُمْ آنِفًا لَتَفْعَلُونَ فِعْلَ فَارِسَ وَالرُّومِ يَقُومُونَ عَلَى مُلُوكِهِمْ**»[١]، يَقُومُونَ عَلَى مُلُوكِهِمْ، فهذا قيام عليه، وهذا القيام عليه من جهة التعظيم، لا يجوز، يستثنى من ذلك القيام على الملك، أو القيام على وليِّ الأمر في حال الحرب، أو في حال لقاء رسل الكفار، كما فعل النبي ﷺ، كما جاء ذلك في قصة غزوة الحديبية، «**لما آتاه عُرْوَةُ من عند المشركين وَجَعَلَ يُكَلِّمُ النَّبِيَّ ﷺ فَكُلَّمَا تَكَلَّمَ أَخَذَ بِلِحْيَتِهِ وَالْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَعَهُ السَّيْفُ وَعَلَيْهِ الْمِغْفَرُ**»[٢]، ومن فوائدها عند العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ[٣]: أنَّه يقام على الإمام في هذين الحالين: في حال الحرب، وكذلك في حال قدوم رسل الكفار؛ حتى يظهر الهيبة والقوة ولا يستهان بذلك، ويعلمون أن أصحابه معظمون له، وقائمون على رأسه، يدافعون عنه، هذه إشارة أشار بها الشارح لأجل مناسبة أخلاق الأعاجم، ونحو ذلك.

وفي الأزمنة المتأخرة، شاعت أسماء كثيرة من جهة العجم، وأسماء فيها كذب كثير، وشاعت في الناس وخاصة في أهل العلم، فكان المولود إذا ولد سمي بأحد تلك الأسماء، وهي في الواقع ألقاب وليست بأسماء،

---

(١) أخرجه مسلم (٤١٣) من حديث جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ولفظه: «قَالَ: اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ وَهُوَ قَاعِدٌ، وَأَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُ النَّاسَ تَكْبِيرَهُ، فَالْتَفَتَ إِلَيْنَا فَرَآنَا قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْنَا، فَقَعَدْنَا فَصَلَّيْنَا بِصَلَاتِهِ قُعُودًا، فَلَمَّا سَلَّمَ، قَالَ: إِنْ كِدْتُمْ آنِفًا لَتَفْعَلُونَ فِعْلَ فَارِسَ وَالرُّومِ، يَقُومُونَ عَلَى مُلُوكِهِمْ وَهُمْ قُعُودٌ، فَلَا تَفْعَلُوا ائْتَمُّوا بِأَئِمَّتِكُمْ، إِنْ صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِنْ صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا».

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٣٤) في حديث طويل.

(٣) انظر: زاد المعاد (٣/ ٢٩٣).

ففلان تقيّ الدين، وهذا شمس الدين، وذاك رحمة الله، نور الدين، بهاء الدين، ولي الدين.. إلى آخر تلك الأسماء، هذه إنَّما أتى بها الأعاجم، أمَّا العرب فلا تعرف هذه الأسماء، وإنَّما جاءت من الأعاجم، فهذا الاسم حكم إطلاقه على الشخص، أنَّه إذا كان الشخص الذي قيل فيه ذلك، إذا كان الاسم يطابق حاله فإنَّه يجوز الإطلاق عليه فهو من أهل التقوى والصلاح، فيقال: تقيّ الدين، فيكون اسم مطابقًا لحاله، ولو لأصل حاله، أو يكون مثلًا: شمس الدين؛ لأنَّه نفع الإسلام؛ كشمس الدين الذهبي، وشمس الدين ابن القيم، ونحو ذلك.

أمَّا إذا كان كذبًا في حاله قال العلماء: لا يجوز؛ ولو كان أبوه سمَّاه أو لقَّبه بتقيِّ الدين، إذا كان فاسدًا، فإنّه لا يجوز أن يُقال له: تقي الدين.

فإذًا يكون الكلام في ذلك، من باب رؤية هل متّصف بتلك الصفة أم لا؟، وإن كان متّصفًا جاز، وإن لم يكن متّصفًا لم يجز، لأنَّ فيه غشًّا، وكذبًا، وخداعًا على الناس، وإذهابًا لقوة الدين وحرمة أسمائه.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: النَّهْيُ عَنِ التَّسَمِّي بِمَلِكِ الْأَمْلَاكِ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّ مَا فِي مَعْنَاهُ مِثْلُهُ، كَمَا قَالَ سُفْيَانُ.

الثَّالِثَةُ: التَّفَطُّنُ لِلتَّغْلِيظِ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ، مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ الْقَلْبَ لَمْ يَقْصِدْ مَعْنَاهُ.

الرَّابِعَةُ: التَّفَطُّنُ أَنَّ هَذَا لِإِجْلَالِ اللهِ سُبْحَانَهُ.

٤٦ - بَابُ
احْتِرَامِ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالى وَتَغْيِيرِ الاسْمِ لأَجْلِ ذَلِكَ

ش: قوله: (بَابُ احْتِرَامِ أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالى وَتَغْيِيرِ الاسْمِ لأَجْلِ ذَلِكَ).

الشرح:

فهذا الباب هو: (بَابُ احْتِرَامِ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالى وَتَغْيِيرِ الاسْمِ لأَجْلِ ذَلِكَ)، وفيه الإرشاد إلى الأدب الذي يجب أن يصدر من قلب الموحِّد، ومن لسانه، فإن الموحد متأدِّبٌ مع الله عز وجل، ومتأدِّبٌ مع أسمائه، ومتأدِّبٌ مع صفاته، ومتأدِّبٌ مع دينه، فلا يهزل بشيء فيه ذكر الله، ولا يلقي الكلمة عن الله عز وجل هكذا دون أن يتدبَّر ما فيها.

فمناسبة هذا الباب، وهذه الترجمة لكتاب التوحيد ظاهرة: وهي أنَّ احترام أسماء الله عز وجل احترام لتوحيده عز وجل في أسمائه وصفاته، وتعظيم له عز وجل، لأنَّ أسماء الله عز وجل داخلة في توحيد الأسماء والصفات، وتعظيم ذلك النوع من التوحيد منه، أن تُعظَّم الأسماء الحسنى، وأن تُعظَّم صفات الربِّ عز وجل العليا.

فإنَّ تعظيم أسماء الله واجب، وترك التعظيم محرَّم، قال عز وجل: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾ [الحج: ٣٠]، وقال الله عز وجل: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢].

قال العلماء: الشعائر، جمع شعيرة وهي كلّ ما أشعر الله عز وجل بتعظيمه

من أمر العبادة، وبما يختصّ به عَزَّوَجَلَّ ، فمن تعظيم شعائر الله، تعظيم أسماء الله عَزَّوَجَلَّ ، ومن تعظيمها احترامها، واحترامها يعني أن تعظَّم وتبجَّل وتُوضع بالمكان اللائق بها، فاحترام أسماء الله عَزَّوَجَلَّ من تعظيم الحرمات، ومن تعظيم شعائره عَزَّوَجَلَّ .

ولهذا هي واجبة، ووجوبها ظاهر من الآية، واحترام أسماء الله جَلَّ وَعَلَا يكون في أشياء:

فمنها: أن يعظّم الاسم في ذكره، واستعماله، وحين التكلُّم به.

ومنها: أن يعظّم إذا وُجد مكتوبًا، فاحترام أسماء الله في الاستعمال من جهة اللفظ، ومن جهة الكتابة، فما وجد من أسماء الله على ورق فإنّه يجب تعظيمه، واحترامه، برفع تلك الورقة عن امتهانها، فكلٌّ ما اشتمل على ذكر الله عَزَّوَجَلَّ ، وجب تعظيمه بذاك.

ومنها: إذا تحدَّث المُتَحدِّث بأسماء الله جَلَّ وَعَلَا وجب عليه أن يعظم تلك الأسماء، وأن لا يجعلها في كلام لا يليق بتعظيمه لأسماء الله جَلَّ وَعَلَا ، كما يقع من بعض الأدباء، ومن بعض غير الموقّرين للربّ عَزَّوَجَلَّ ، حيث يستعملون أسماء الله عَزَّوَجَلَّ في أشياء لا تليق، فذلك نوع من أنواع عدم احترام أسماء الله جَلَّ وَعَلَا .

ومن أنواع الاحترام، أن لا يسمَّى بأسماء الله عَزَّوَجَلَّ ، وأن يغيَّر الاسم لذلك.

عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ: أَنَّهُ كَانَ يُكْنَى أَبَا الْحَكَمِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَمُ، وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ، فَلِمَ تُكَنَّى أَبَا الْحَكَمِ، فَقَالَ: إِنَّ قَوْمِي إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَتَوْنِي، فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ فَرَضِيَ كِلَا الْفَرِيقَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا أَحْسَنَ هَذَا، فَمَا لَكَ مِنَ الْوَلَدِ؟ قَالَ: شُرَيْحٌ، وَمُسْلِمٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: فَمَنْ أَكْبَرُهُمْ؟ قُلْتُ: شُرَيْحٌ، قَالَ: فَأَنْتَ أَبُو شُرَيْحٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ(١).

ش: قوله: (عَنْ أَبِي شُرَيحٍ).

قال في خلاصة التهذيب: هو أبو شريح الخزاعي اسمه خويلد بن عمرو أسلم يوم الفتح، له عشرون حديثًا، اتفقا على حديثين وانفرد البخاري بحديث، وروى عنه أبو سعيد المقبري ونافع بن جبير وطائفة. قال ابن سعد: مات بالمدينة سنة ثمان وستين(٢).

وقال الشارح اسمه هانيء بن يزيد الكندي. قاله الحافظ، وقيل: الحارث الضبابي. قاله المزي(٣).

قوله: «يُكْنَى». الكنية ما صدر بأب، أو أم، ونحو ذلك، واللقب ما ليس كذلك، كزين العابدين ونحوه.

وقول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَمُ، وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ»، فهو سبحانه

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٥٥)، والنسائي في الكبرى (٣/ ٤٦٦)، والبخاري في الأدب المفرد (ص٢٨٢)، وابن حبان في صحيحه (٢/ ٢٥٧)، والطبراني في الكبير (٤٦٥)، والحاكم في المستدرك (١/ ٧٥)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ١٤٥).

(٢) انظر: الطبقات الكبرى (٤/ ٢٩٥)، وتهذيب التهذيب (١٢/ ١٣٨).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٣٣/ ٤٠٠).

....

الحَكَمُ في الدنيا والآخرة، يحكم بين خلقه في الدنيا بوحيه الذي أنزل على أنبيائه ورسله، وما من قضية إلا ولله فيها حكم بما أنزل على نبيه من الكتاب والحكمة.

وقد يسر الله معرفة ذلك لأكثر العلماء من هذه الأمة، فإنها لا تجتمع على ضلالة، فإن العلماء وإن اختلفوا في بعض الأحكام، فلا بد أن يكون المصيب فيهم واحدًا، فمن رزقه الله تعالى قوة الفهم، وأعطاه ملكة يقتدر بها على فهم الصواب من أقوال العلماء، يسر له ذلك بفضله ومنه عليه وإحسانه إليه، فما أجلها من عطية، فنسأل الله من فضله.

قوله: «وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ» في الدنيا والآخرة، كما قال تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]، وقال: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، فالحكم إلي الله هو الحكم إلى كتابه، والحكم إلى رسوله هو الحكم إليه في حياته، وإلى سنته بعد وفاته.

وقد قال ﷺ لمُعَاذ لَمَّا بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ قَالَ لَهُ: كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟ قَالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ اللَّهِ، قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي، وَلَا آلُو فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدْرَهُ، وَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ، رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يُرْضِي رَسُولَ اللَّهِ»[١].

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٩٢)، والترمذي (١٣٢٧)، والدارمي (١٧٠)، وأحمد (٣٦/ ٣٣٣، ٣٨٢،=

....

فمعاذ من أجل علماء الصحابة بالأحكام، ومعرفة الحلال من الحرام، ومعرفة أحكام الكتاب والسنة، ولهذا ساغ له الاجتهاد إذا لم يجد للقضية حكمًا في كتاب الله، ولا في سنة رسوله ﷺ، بخلاف ما يقع اليوم وقبله من أهل التفريط في الأحكام، ممن يجهل حكم الله في كتابه وسنة رسوله، فيظن أن الاجتهاد يسوغ له مع الجهل بأحكام الكتاب والسنة وهيهات.

وأما يوم القيامة فلا يحكم بين الخلق إلا الله تعالى إذا نزل لفصل القضاء بين العباد، فيحكم بين خلقه بعلمه، وهو الذي لا يخفى عليه خافية من أعمال خلقه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠]، والحكم يوم القيامة، إنما هو بالحسنات والسيئات، فيؤخذ للمظلوم من الظالم، من حسناته بقدر ظلامته، إن كان له حسنات، وإن لم يكن له حسنات، أخذ من سيئات المظلوم، فطرح على سيئات الظالم(١)، لا يزيد على هذا مثقال ذرة، ولا ينقص هذا عن حقه بمثقال ذرة.

قوله: «فَقَالَ: إِنَّ قَوْمِي إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَتَوْنِي، فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ فَرَضِيَ كِلَا الْفَرِيقَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا أَحْسَنَ هَذَا»، فالمعنى - والله أعلم - أن أبا شريح لما عرف منه قومه أنه صاحب إنصاف وتحر للعدل بينهم، ومعرفة ما يرضيهم من الجانبين، صار عندهم مرضيًا.

= ٤١٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ١٩٥)، والصغرى (٤/ ١٣٠)، والطبراني في الكبير (٢٠/ ١٧٠)، وابن أبي شيبة (٤/ ٥٤٣، ٦/ ١٣).

(١) كما في الحديث الذي أخرجه مسلم (٢٥٨١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

....

وهذا هو الصلح؛ لأن مداره على الرضى لا على الإلزام، ولا على الكهان وأهل الكتاب من اليهود والنصارى، ولا على الاستناد إلى أوضاع أهل الجاهلية من أحكام كبرائهم وأسلافهم التي تخالف حكم الكتاب والسنة، كما قد يقع اليوم كثيرًا، كحال الطواغيت الذين لا يلتفتون إلى حكم الله، ولا إلى حكم رسوله، وإنما المعتمد عندهم ما حكموا به بأهوائهم وآرائهم.

وقد يلتحق بهذا بعض المقلدة لمن لم يسغ تقليده، فيعتمد على قول من قلده، ويترك ما هو الصواب الموافق لأصول الكتاب والسنة. والله المستعان.

وقول رسول الله ﷺ: «فَمَا لَكَ مِنَ الْوَلَدِ؟ قَالَ: شُرَيْحٌ، وَمُسْلِمٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: فَمَنْ أَكْبَرُهُمْ؟ قُلْتُ: شُرَيْحٌ، قَالَ: فَأَنْتَ أَبُو شُرَيْحٍ». فيه تقديم الأكبر في الكنية وغيرها غالبًا. وجاء هذا المعنى في غير ما حديث والله أعلم.

الشرح:

قوله: (بَابُ احْتِرَامِ أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالى وَتَغْيِيرِ الاسْمِ لأَجْلِ ذَلِكَ).

هذا الحديث هو الذي لأجله ذكر إمام الدعوة رحمه الله هذا الباب، (وَتَغْيِيرِ الاسْمِ لأَجْلِ ذَلِكَ)، من أجله ساق هذا الحديث وهو قوله: «عن أبي شُريح أنه كان يُكْنَى»: (يُكْنَى) هي الفصيحة، أما (يُكَنَّى) فهذه ضعيفة، تقول: فلان يُكْنَى بكذا، أما يُكَنَّى فليست بجيدة؛ لأن يُكْنَى هي التي كان عليها غالب الاستعمال فيما ذكره أهل اللغة.

«**يُكْنَى أبا الحَكَم**» الحَكَم من أسماء الله عَزَّوَجَلَّ ، والله عَزَّوَجَلَّ لم يلد ولم يولد، فتكْنيته بأبي الحكم غير لائقة؛ لأن الحَكَم من أسماء الله، والله عَزَّوَجَلَّ لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى وهي أن الحَكَم، وهو: بلوغ الغاية في الحُكم، أن هذا فيما فيه فصل بين المتخاصِمِين راجع إلى من له الحُكم وهو الله عَزَّوَجَلَّ ، وأمَّا البشر فإنهم لا يصلحون أن يكونوا حُكَّامًا، أو أن يكون الواحد منهم حَكَمًا على وجه الاستقلال؛ ولكن يكون حَكَمًا على وجه التبع؛ ولهذا أنكر النبي ﷺ عليه هذه التسمية فقال له: «**إنَّ اللهَ هُوَ الحَكَم**»، ودخول (هو) بين لفظ الجلال وبين اسمه (الحَكَم) يدل على اختصاصه بذلك، كما هو مقرر في علم المعاني؛ لأنَّ (هو) ضمير عماد، أو ضمير فصل لا محل له من الإعراب، فائدته أن يُجعَل الثاني مختصًا بالأول.

فالحكم من أسماء الله عَزَّوَجَلَّ ، والله عَزَّوَجَلَّ هو الحكم العدل، كما جاء في حديث: «**إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مائة إِلاَّ وَاحِدَةً مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّة**» هذا القدر متّفق عليه، وفي الترمذي، وابن ماجه، وفي غيرهما سياق هذه الأسماء، وهي مدرجة كما هو معروف[1]، ومنها الحكم، العدل، فمن أسماء الله عَزَّوَجَلَّ الحكم، ولهذا لا يليق أن يتسمَّى أحد بأبي الحكم، ويغيّر الاسم لذلك، كما غير النبي ﷺ ذلك، وعلل بقوله: «**إِنَّ الله هُوَ الْحَكَمْ وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ**»، ووجه ذلك أنَّ الحكم بهذا الإطلاق، يليق بالله عَزَّوَجَلَّ ، وقد جاء في الكتاب، في القرآن أنّه أطلق على بعض الناس أنّه حكم، كما قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿**فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ**﴾ [النساء: ٣٥]، وبسبب هذه المسألة حصل الاشتباه عند الخوارج، وقامت

(١) سيأتي تخريجه (ص٢٣٥).

عندهم الشبهة حيث أراد المختلفان أن يبعثوا حكمًا من هذه الطائفة، وحكمًا من هذه الطائفة، فقالت الخوارج: لا حُكم إلّا لله، فإنّ الله هو الحاكم، وهو الحكم، وإليه الحكم، فبعث عليّ إليهم ابن عباس رضي الله عنهما، فقال لهم: إنَّ الله هو الحكم، فقد سمّى بعض عباده بالحكم في قوله عز وجل: ﴿فَٱبۡعَثُواْ حَكَمٗا مِّنۡ أَهۡلِهِۦ وَحَكَمٗا مِّنۡ أَهۡلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصۡلَٰحٗا﴾ [النساء: ٣٥] الآية، فدلّ كلام ابن عباس رضي الله عنهما على أن لفظ (الحكم) من الألفاظ والأسماء التي تطلق على المخلوق بما عنده من هذه الصفة، فإنّ الأسماء التي تطلق على الله تنقسم، منها ما هو مختصّ به عز وجل، ليس للمخلوق منه شيء، ومنها ما للمخلوق منه ما يليق به، مثل الملك والحكم والرحيم، ونحو ذلك إذا كان عند المخلوق بعض تلك الصفات فإنّه يطلق عليه.

فهذا القسم الثاني يطلق على المخلوق، بحسب ما عنده من تلك الصفة؛ ولهذا النبي ﷺ استفسر حينما سمع هذه الكنية فعلَّلها له، بأن الناس إذا اختلفوا جاؤوه فرضوا، ومن جهة هذا التعليل في كلّ الأحكام إنّما هو لله عز وجل الذي إذا حكم في كلّ شيء رضي بحكمه سبحانه، فهذا لا يليق بالبشر، أن يكون كلُّ ما حكم به يرضى عنه؛ لأنَّ الصواب في كلِّ الحكم، إنَّما هو لله جل جلاله، ولهذا قال ﷺ له: «**مَا أَحْسَنَ هَذَا**». أي: إذا اختلف قومه في شيء، فرجعوا إليه، فحكم بينهم، رضوا بذلك «**مَا أَحْسَنَ هَذَا**»، لكن في الحقيقة، أنَّ الذي يُرضى بجميع حكمه، وهو الحاكم الذي لا معقب لحكمه، وإليه الحكم في كلّ شيء إنّما هو الله جل جلاله، فلمّا كان هذا المعنى صار الإطلاق على هذا الرجل بأنَّه أبو الحكم ليس مناسبًا فيغيَّر *الاسم لأجل ذلك؛ لأنَّه جعل من حيث المعنى له ما يليق بالله جل جلاله*، ولهذا غير النبي ﷺ اسمه، وكنَّاه بأكبر أبنائه، وهذا ظاهر من حيث سياق

الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، وأنَّ احترام أسماء الله واجب، وأنّ الله عَزَّوَجَلَّ هو الحكم، وإليه الحكم، وقد جاء ذلك في آيات كثيرة، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٨٨]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧] في آيات كثيرة من جهة الاسم، وكذلك من جهة الفعل، ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩]، ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، والحاكم هو الله جَلَّ جَلَالُهُ، والحكم إليه سبحانه، وقول الرسول ﷺ: «**إِنَّ الله هُوَ الْحكمُ وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ**» في إدخال (هو) بين المبتدأ والخبر ما يدلّ على الاختصاص؛ لأنّ ضمير الفصل الذي يسميه الكوفيون ضمير العماد إذا أدخل بين المبتدأ والخبر، فإنّه يدلّ على الحصر أو الاختصاص، كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟﴾ [الأعراف: ٦٤]، أو ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ﴾ [الذاريات: ٤٦]، بل في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ﴾ [النجم: ٥٢]، وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنفال: ٣٢]، ﴿كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [الأنفال: ٣٢]، وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَا ۚ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيْبًا كَانُوا۟ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٢]، فقوله: ﴿هُمُ﴾ هنا ليست مبتدأ لا محل لها من الإعراب، إنّما هي ضمير للفصل، ضمير فصل وعماد، يعتمد عليه المعنى، ولهذا وجه قول النبي ﷺ: «**إِنَّ الله هُوَ الْحَكَمُ**» يعني: الاختصاص، والحصر، وقوله ﷺ: «**إِلَيْهِ الْحُكْمُ**» أيضًا تقديم الجار والمجرور هنا يدلُّ على هذا المعنى، وذلك للتعظيم في هذا المقام، فالله عَزَّوَجَلَّ هو الحكم، وإليه الحكم، وهو الرب عَزَّوَجَلَّ ينصب حكامًا يقضون بين الناس، ليس للناس أن يجعلوا حكامًا فيما بينهم، فيما يختلفون فيه، وإنَّما الحُكْمُ لله، إليه عَزَّوَجَلَّ الحُكْمُ، وهو عَزَّوَجَلَّ الحَكَمُ.

فإذًا هو الذي ينصب حكامًا يحكمون بين الناس، والناس لا يجوز لهم أن ينصبوا حكامًا من عند أنفسهم، إلّا إذا أذن الله بذلك في شرعه، إذ الحكم له، وهو عز وجل الحَكَمُ، وإليه الحُكْمُ، ولهذا قال: ﴿فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا﴾ [النساء: ٣٥]، ويطلق على القاضي حاكم؛ لأنَّه يحكم بما حكم الله به، فإذا استفاد بعض المسلمين من هذا الاسم حكمًا وحاكمًا من كون الله عز وجل نصبهم لذلك، أي: وافق الشرع، وأمَّا من خالف الشرع فلا يجوز أن يجعل حاكمًا، وإذا سُمِّي بذلك، فهذا غلط وتعدٍّ، إذ المستحقُّ لهذا الاسم الحكم والحاكم على الحقيقة هو الله عز وجل، أو من نصبه الله عز وجل للحكم بما أذن به شرعًا. وحكم الله نوعان:

النوع الأول: حكم كوني.

النوع الثاني: حكم شرعي.

أمّا الحكم الكوني فهذا كما في قوله عز وجل: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [يوسف: ٨٠]، ﴿يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى ۖ﴾ [يوسف: ٨٠] يعني بشيء كوني، والشرعي كما في قوله عز وجل: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ١٠]، ونحو ذلك كما جاء في هذا الحديث «إِنَّ اللهَ هُوَ الْحَكَمُ وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ» هذا يشمل الحكم الكوني والشرعي.

الشارح رحمه الله، استفاض في ذكر الذين يحكمون بغير حكم الله ورسوله، وذلك لمناسبتها للمقام، فإنَّ الحكم بما أنزل الله قليل، وأكثر الخلق في هذا الزمن، يحكمون بأحكام الجاهلية، وبغير ما أنزل الله على رسوله ﷺ، - والله المستعان -.

المقصود بذلك أن الأدب في هذا الباب، ألا يُسمَّى أحدٌ بشيء يختص الله عز وجل به؛ ولذلك أتبع هذا الباب البابَ الذي قبله لأجل هذه المناسبة،

فتسمية (ملك الأملاك) مشابهة لتسمية (أبا الحَكَم) من جهة أن في كلٍّ منهما اشتراكًا في التسمية، لكن فيها اختلاف أن (أبا الحَكَم) راجع إلى شيء يفعله هو، وهو أنه يَحْكُم فيرضون بِحُكْمِه وذاك (ملك الأملاك) ادعاء ليس له شيء؛ ولهذا كان أخنع اسم عند الله عَزَّوَجَلَّ .

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: اِحْتِرَامُ أَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ وَلَوْ لَمِ يَقْصِدْ مَعْنَاهُ.

الثَّانِيَةُ: تَغْيِيرُ الاسْمِ لِأَجْلِ ذَلِكَ.

الثَّالِثَةُ: اِخْتِيَارُ أَكْبَرِ الْأَبْنَاءِ لِلْكُنْيَةِ.

٤٧ - بَابُ
مَنْ هَزَلَ بِشَيْءٍ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ أَوِ القُرْآنِ أَوِ الرَّسُولِ

ش: قوله: (بَابُ مَنْ هَزَلَ بِشَيْءٍ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ أَوِ القُرْآنِ أَوِ الرَّسُولِ).
أي: فقد كفر.

الشرح:

هذا الباب باب عظيم، لما فيه من بيان خطر مسألة يتهاون بها كثير من الناس، أو يعرض عن تعلمها، والعمل بها كثير من الناس، أو لا يعامل الكثيرون أنفسهم بالحزم، في حركات اللسان، وفلتات المقال، وهذا الكتاب هو كتاب التوحيد، والتوحيد غايته أن يعظم الله فوق كل شيء، وأن يكون القلب محلًا راغبًا فيما عند الله، خائفًا وجلًا هاربًا ﷻ، مما سوى الله ﷻ، إليه ﷷ وحده، وهذا القلب المعظم الذي وقر فيه التوحيد، لا يصدر منه إلا ما هو تعظيم لله ﷻ، فما كان من الأقوال، والأعمال منافيا لأصل هذا التوحيد، فإن تلك الأقوال، وتلك الأعمال، لا تصدر عن قلب فيه توحيد الله، إذا توحيد الله يعصم المرء من أن يخوض في ذلك، ولو حصل أنه فرط، فإنه يستعظم ذلك، ويسرع إلى التوبة، وإلى الإنابة إلى الله ﷻ، لما في القلب من إجلال الله الذي، له ملكوت كل شيء، وله الحكم، وإليه ترجعون.

كتاب التوحيد فيه بيان ما يعظم الله به، وبيان ما يناقض ذلك التعظيم، والاستهزاء، والهزل، والاستخفاف بآيات الله، أو بالله ﷻ، أو برسوله ﷺ، يناقض أصل التوحيد، ولهذا صار كفرا.

فإذًا مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد ظاهرة، وأن الاستهزاء والهزل بشيء فيه ذكر الله تعالى، أو القرآن، أو الرسول، أن ذلك مضاد لأصل التوحيد، لما فيه من اهتضام جناب الربوبية، واهتضام التعظيم الواجب، الذي هو أصل التوحيد لله ﷻ ، فتعظيم الله واجب، بمعنى أن يكون الله موقرًا في القلب، موقرًا في الكلام، وإذا استهزأ فإن استهزاءه يهدم ذلك التعظيم من أصله، يضاد أصل التوحيد فإذًا صار كفرا من هذه الجهة.

وصارت مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد: من جهة السبب أن سبب الاستهزاء، وسبب الهزل عدم تعظيم الله، وتعظيم الله ﷻ هو التوحيد، أو من أنواع التوحيد.

قول الإمام رحمه الله **(بَابُ مَنْ هَزَلَ بِشَيْءٍ فِيهِ ذِكْرُ اللهِ)** هذا فيه نظر، من جهة أن قوله بشيء فيه ذكر الله. ما المراد بشيء؟ هل المراد أن هذا الشيء هو الذي فيه ذكر الله؟ أم يعني كأن يكون ذلك الشيء كتابًا، أو أن يكون مقالًا، أو أن يكون نحو ذلك. ذلك الشيء فيه ذكر الله، ذلك الشيء فيه القرآن، ذلك الشيء فيه ذكر الرسول ﷺ، فيكون في ذلك الشيء، أو من المراد بالباء في قوله بشيء؟ هي باء الوسيلة، أي: استهزئ هزل بشيء، هزل بفعل في استهزائه ذكر الله، أوالقرآن، أو الرسول.

وعلى العموم الجملة تحتاج إلى فهم من هذه الجهة، والذي يظهر لي من السياق، ومن كلام المصنف رحمه الله أنه يريد الثاني، وهو أن تكون بشيء الباء فيه باء الوسيلة أي: من هزل بفعل، من هزل بحركة، من استهزأ بالقول من استهزأ بالعمل، واستهزاؤه فيه ذكر الله، هزله فيه ذكر الله، أوالقرآن، أو الرسول، هذا من جهة فهم المعنى مع أن التركيب لا يساعد في تعيين أحد المعنيين اللذين ذكرتهما. الاستهزاء، والهزل،

والاستخفاف، والتنقص، ألفاظ متقاربة في هذا الباب، متقاربة من حيث الحصول، ومن حيث اللغة مختلفة، لكن من حيث الحقيقة، من حيث وجود ذلك متقاربة، فالمستهزئ هازل، والهزل والاستخفاف نوع من التنقص، والتنقص أيضا استخفاف واستهزاء، فكلها ترجع إلى الاستهزاء، ولهذا قوله: (باب من هزل) يشمل الجميع؛ لأن (أحد) هذه تعود إلى الأخرى، فهزل، أو استهزأ، أو تنقص، أو استخف بالله، أو بآياته، أو برسوله، فحكمه أنه كافر.

فإذًا الجواب في قوله: (بَابُ مَنْ هَزَلَ) يعني: فإنه كافر. (بَابُ مَنْ هَزَلَ بِشَيْءٍ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ أَوِ القُرْآنِ أَوِ الرَّسُولِ). أي: فهو كافر.

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ [التوبة: ٦٥].

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَمُحَمَّد بنِ كَعْبٍ، وَزَيْدِ بنِ أَسْلَمَ، وَقَتَادَةَ - دَخَلَ حَدِيثُ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ -: «أَنَّهُ قَالَ رَجُلٌ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، مَا رَأَيْنَا مِثْلَ قُرَّائِنَا هَؤُلَاءِ أَرْغَبَ بُطُونًا وَلَا أَكْذَبَ أَلْسِنَةً وَلَا أَجْبَنَ عِنْدَ اللِّقَاءِ، يَعْنِي: رَسُولَ اللهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ القُرَّاءَ. فَقَالَ لَهُ عَوفُ بنُ مَالكٍ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ مُنَافِقٌ، لَأُخْبِرَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَهَبَ عَوفٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ لِيُخْبِرَهُ، فَوَجَدَ القُرْآنَ قَدْ سَبَقَهُ، فَجَاءَ ذَلِكَ الرَّجُلُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَقَدِ ارْتَحَلَ وَرَكِبَ نَاقَتَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَتَحَدَّثُ حَدِيثَ الرَّكْبِ، نَقْطَعُ بِهِ عَنَّا الطَّرِيقَ».

قَالَ ابْنُ عُمَرَ: «كَأَنِّي أَنْظر إِليهِ مُتَعَلِّقًا بِنِسْعَةِ[1] نَاقَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَإِنَّ الحِجَارَةَ لَتَنْكُبُ رِجلَيْهِ، وَهُوَ يَقُولُ: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾، فَيَقُولُ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ مَا يَلْتَفِتُ إِليهِ، وَمَا يَزِيدُهُ عَلَيْهِ»[2].

ش: قوله: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا

---

(١) قال ابن الأثير في النهاية (٥/ ٤٧): (النِّسعة بالكسر: سَيرٌ مَضفور يُجعل زِمامًا للبعير وغيره، وقد تُنسَجُ عَريضة تُجعل على صَدر البعير، والجمع: نُسْع ونِسَع وأنساع). وانظر لسان العرب (٨/ ٣٥٢).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (١٠/ ١٧٢)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٦/ ١٨٢٩).

....

نَخُوضُ وَنَلْعَبُۚ قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾ [التوبة: ٦٥]).

قال العماد ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره: قَالَ أَبُو مَعْشَرٍ الْمَدِينِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِي، وَغَيْرِهِ، قَالُوا: «قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُنَافِقِينَ: مَا أَرَى قُرّاءنا هَؤُلَاءِ إِلَّا أَرْغَبنَا بُطُونًا، وَأَكْذَبنَا أَلْسِنَةً، وَأَجْبَننَا عِنْدَ اللِّقَاءِ. فرُفع ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ وَقَدِ ارْتَحَلَ وَرَكِبَ نَاقَتَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ. فَقَالَ: ﴿أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦]، وَإِنَّ رِجْلَيْهِ لَيَسْفَعَانِ الْحِجَارَةَ وَمَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِنِسْعَةِ نَاقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أسلم، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ فِي غَزوةِ تَبُوكَ فِي مَجْلس يَوْمًا: مَا رَأَيْنَا مِثْلَ قُرائنا هَؤُلَاءِ، أرغبَ بُطُونًا، وَلَا أكذبَ أَلْسُنًا، وَلَا أَجْبَنَ عِنْدَ اللِّقَاءِ. فَقَالَ رَجُلٌ فِي الْمَسْجِدِ: كذبتَ، وَلَكِنَّكَ مُنَافِقٌ. لَأُخْبِرَنَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَنَزَلَ الْقُرْآنُ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: وَأَنَا رَأَيْتُهُ مُتَعَلِّقًا بحَقَب نَاقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَنكُبُه الْحِجَارَةُ وَهُوَ يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ.

وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦]. وَقَدْ رَوَاهُ اللَّيْثُ، عَنْ هِشَامِ ابْنِ سَعْدٍ، بِنَحْوٍ مِنْ هَذَا.

....

وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: وَقَدْ كَانَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُنَافِقِينَ مِنْهُمْ وَديعة بْنُ ثَابِتٍ، أَخُو بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ، مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، وَرَجُلٌ مِنْ أَشْجَعَ حَلِيفٌ لِبَنِي سَلَمَةَ يُقَالُ لَهُ: مُخَشّي بْنُ حُمير يُشِيرُونَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُنْطَلِقٌ إِلَى تَبُوكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَتَحْسَبُونَ جِلادَ بَنِي الْأَصْفَرِ كَقِتَالِ الْعَرَبِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا؟ وَاللَّهِ لَكَأَنَّا بِكُمْ غَدًا مُقَرّنين فِي الْحِبَالِ، إِرْجَافًا وَتَرْهِيبًا لِلْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ مُخَشّي بْنُ حُمَيْر: وَاللَّهِ لوددتُ أَنِّي أُقَاضَى عَلَى أَنْ يُضْرَبَ كُلُّ رَجُلٍ مِنَّا مِائَةَ جَلْدَةٍ، وإما نَنْفَلتُ أَنْ يُنَزَّلَ فِينَا قُرْآنٌ لِمَقَالَتِكُمْ هَذِهِ. وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - فِيمَا بَلَغَنِي - لِعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: أَدْرِكِ الْقَوْمَ، فَإِنَّهُمْ قَدِ احْتَرَقُوا، فَسَلْهُمْ عَمَّا قَالُوا، فَإِنْ أَنْكَرُوا فَقُلْ: بَلَى، قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا. فَانْطَلَقَ إِلَيْهِمْ عَمَّارٌ، فَقَالَ ذَلِكَ لَهُمْ، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَعْتَذِرُونَ إِلَيْهِ، فَقَالَ وَدِيعَةُ بْنُ ثَابِتٍ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاقِفٌ عَلَى رَاحِلَتِهِ، فَجَعَلَ يَقُولُ وَهُوَ آخِذٌ بحقَبها: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ، عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾ [التوبة: ٦٥] فَقَالَ مُخَشّي بْنُ حُمَير: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَعَدَ بِيَ اسْمِي وَاسْمُ أَبِي. فَكَانَ الَّذِي عُنِيَ عَنْهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً﴾ [التوبة: ٦٦] مُخَشّي بْنُ حُمّير، فَتَسَمَّى عَبْدَ الرَّحْمَنِ، وَسَأَلَ اللَّهَ أَنْ يُقْتَلَ شَهِيدًا لَا يُعْلَمُ بِمَكَانِهِ، فَقُتِلَ يَوْمَ الْيَمَامَةِ، فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ أَثَرٌ».

وَقَالَ عِكْرِمة فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: كَانَ رَجُلٌ مِمَّنْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَفَا عَنْهُ يَقُولُ: اللَّهُمَّ، إِنِّي أَسْمَعُ آيَةً أَنَا أعنى بِهَا، تَقْشَعِرُّ مِنْهَا الْجُلُودُ،

....

وتجيب مِنْهَا الْقُلُوبُ، اللَّهُمَّ، فَاجْعَلْ وَفَاتِي قَتْلًا فِي سَبِيلِكَ، لَا يَقُولُ أَحَدٌ: أَنَا غُسِّلْتُ، أَنَا كُفِّنْتُ، أَنَا دُفِنْتُ، قَالَ: فَأُصِيبَ يَوْمَ الْيَمَامَةِ[(١)]، فَمَا أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا وَقَدْ وُجِدَ غَيْرُهُ[(٢)].

وقوله: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ﴾ أي: بهذه المقالة التي استهزأتم بها ﴿إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ﴾ أي: مخشي بن حمير ﴿نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ﴾ أي: لا يعفى عن جميعكم، ولا بد من عذاب بعضكم ﴿بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ﴾ أي: بهذه المقالة الفاجرة الخاطئة. انتهى[(٣)].

قال شيخ الإسلام: فَقَدْ أَمَرَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ: ﴿قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ﴾، وَقَوْلُ مَنْ يَقُولُ عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْآيَاتِ: إِنَّهُمْ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ بِلِسَانِهِمْ مَعَ كُفْرِهِمْ أَوَّلًا بِقُلُوبِهِمْ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ بِاللِّسَانِ مَعَ كُفْرِ الْقَلْبِ قَدْ قَارَنَهُ الْكُفْرُ، فَلَا يُقَالُ: قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَزَالُوا

---

(١) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله - يوم دائما منصوب؛ لأنه ظرف. إلا إذا صار خبرًا، أو مجرورًا، لكن إذا عني به الزمان يعني حدوث الشيء في هذا الزمان، فإنه يكون منصوبًا. منصوب بما وقع فيه.

فانصبه بالواقع فيه مظهرا كان وإلا فانوه مقدرا.

فقتل يوم اليمامة، يعني أنه هو ظرف عمل فيه القتل. الذي وقع في ذلك اليوم هو العامل في هذا الظرف، فالذي وقع في ذلك اليوم القتل، فنصب بما وقع فيه وهو القتل، فانصبه بالواقع فيه مظهرًا. بالواقع فيه يعني في ذلك الظرف، مظهرًا كان وإلا فانوه مقدرًا. بخلاف ما إذا قلت هذا يوم كذا. مررت عليك في يوم كذا، هذا صار فيه الأول مراد به الخبر، هذا يوم كذا تخبر ما تقصد الظرفية، ومررت عليك في يوم كذا، استقرت عن الظرفية بذكر في التي هي للظرفية، ولو قلت مررت عليك يوم كذا كانت صحيحة.

(٢) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله - أي: ما وجد، رفعته الملائكة إلى السماء مُخَشّي بْنُ حُمّير رضي الله عنه.

(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ١٧١-١٧٢).

....

كَافِرِينَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَإِنْ أُرِيدَ أَنَّكُمْ أَظْهَرْتُمْ الْكُفْرَ بَعْدَ إِظْهَارِكُمْ الْإِيمَانَ، فَهُمْ لَمْ يُظْهِرُوا لِلنَّاسِ إِلَّا لِخَوَاصِّهِمْ، وَهُمْ مَعَ خَوَاصِّهِمْ مَا زَالُوا هَكَذَا، بَلْ لَمَّا نَافَقُوا وَحَذِرُوا أَنْ تَنْزِلَ سُورَةٌ تُبَيِّنُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ النِّفَاقِ، وَتَكَلَّمُوا بِالِاسْتِهْزَاءِ صَارُوا كَافِرِينَ بَعْدَ إِيمَانِهِمْ، وَلَا يَدُلُّ اللَّفْظُ عَلَى أَنَّهُمْ مَا زَالُوا مُنَافِقِينَ(١).

وقال رحمه الله في موضع آخر: فَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُمْ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ مَعَ قَوْلِهِمْ: إِنَّا تَكَلَّمْنَا بِالْكُفْرِ مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادٍ لَهُ، بَلْ كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ وَبَيَّنَ أَنَّ الِاسْتِهْزَاءَ بِآيَاتِ اللَّهِ كُفْرٌ، وَلَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا مِمَّنْ شَرَحَ صَدْرَهُ بِهَذَا الْكَلَامِ، وَلَوْ كَانَ الْإِيمَانُ فِي قَلْبِهِ مَنَعَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهَذَا الْكَلَامِ.

وَالْقُرْآنُ يُبَيِّنُ أَنَّ إِيمَانَ الْقَلْبِ يَسْتَلْزِمُ الْعَمَلَ الظَّاهِرَ بِحَسَبِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَۚ﴾ [النور: ٤٧]، إلى قوله: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١]، فَنَفَى الْإِيمَانَ عَمَّنْ تَوَلَّى عَنْ طَاعَةِ الرَّسُولِ، وَأَخْبَرَ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ سَمِعُوا وَأَطَاعُوا، فَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا مِنْ لَوَازِمِ الْإِيمَانِ، انتهى(٢).

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٢٧٢).
(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٢٢٠-٢٢١).

الشرح:

قوله: (وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِن نَّعْفُ عَن طَائِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦]).

البحث الأول فيها: أن قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ﴾ هو خطاب للنبي ﷺ، لئن سأل المنافقين، ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب، فالمراد بهذه الآية هم المنافقون، وهذا هو الصحيح، بخلاف ما يوهمه كلام شيخ الإسلام، وكلام شيخ الإسلام محتمل أن يكون أراد أنهم ليسوا بمنافقين، ويحتمل أنه لا يريد ذلك، وإنما أراد الاستدلال بظاهر لفظ كفرتم بعد إيمانكم، أنهم كفروا بلسانهم وقلوبهم، بعد أن كانوا كافرين بقلوبهم، وأن الإيمان هنا هو إيمان اللسان، المقصود أن الصحيح الذي يظهر لي لعدد من الأدلة أن أولئك كانوا منافقين، ويدل عليه:

أولًا: أن قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ﴾ هذا الضمير لابد أن يرجع إلى شيء، وهذه الآية في سورة التوبة، وسورة التوبة فيها ذكر المنافقين، وكثير من ضمائرها يرجع إلى المنافقين، فهي التي فضحت المنافقين، وهذا ظاهر.

والبحث الثاني: أن الآيات التي قبل هذه الآية، والآيات التي بعدها يدل على أن الكلام كان في حق المنافقين، قال قبل هذه الآية: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهْزِئُوا إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ٦٤]، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ [التوبة: ٦٥] ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ﴾ يعني: من ذكر في الآية السالفة: أي: المنافقين ﴿لَيَقُولُنَّ﴾ يعني المنافقين: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ

أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ ۚ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٥-٦٧].

فإذًا سابق الآية ولاحقها في المنافقين، والضمير فيها يعود إلى أهل النفاق، ودلالة هذا ظاهرة.

والبحث الثالث: أن المعروف عن السلف من أهل التفسير، أن هذه الآية إنما نزلت في المنافقين، وهذا ظاهر فيما سمعت من الروايات التي ساقها المصنف الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإنها فيها ذكر المنافق «كذبتَ، وَلَكِنَّكَ مُنَافِقٌ»، ونزل في المنافقين، ونحو ذلك من هذه الكلمات فهي عند السلف نازلة في المنافقين، وهذا هو الذي رأيناه في كتب التفسير التي تنقل عن السلف كتفسير ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والبحث الرابع: أن قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ الإيمان هنا بمعنى الإسلام؛ لأنه من المتقرر أن الإيمان والإسلام إذا افترقا اجتمعا، وإذا اجتمعا افترقا، فإذا تفرقا اجتمعا، أي: صار الإيمان بمعنى الإسلام، والإسلام بمعنى الإيمان، فيراد به ما يناسب السياق(١).

فهنا قال: ﴿قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ فالإيمان هنا المراد به الإيمان الظاهر وهو الإسلام، وهذا يدل عليه ما جاء في السورة نفسها من قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ وَهَمُّوا۟ بِمَا لَمْ يَنَالُوا۟﴾ [التوبة: ٧٤] ﴿وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ﴾، فجعل للمنافقين إسلاما، وهو المراد بالإيمان ها هنا، لما تقرر من أن الإيمان يراد به

---

(١) انظر: كتاب الإيمان الكبير لشيخ الإسلام ابن تيمية من مجموع الفتاوى (٧/ ٢٥٩)، وفتح الباري (١/ ١١٥)، وعمدة القاري (١/ ١٩٦).

الإسلام في مواضع، وهذا ظاهر، فإن كفرهم بعد إيمانهم؛ لأنهم كانوا مستسلمين ظاهراً، فهم مع المؤمنين، وهم مع المسلمين، فإيمانهم الظاهر هذا هو الإسلام، والمنافقون مسلمون ظاهرا، لهم أحكام المسلمين في الظاهر، يرثون ويورثون ولهم حقوق عامة، والنبي ﷺ وكل سرائرهم إلى الله، وعاملهم بالظاهر، فمن أظهر منهم كفرا، ومن أظهر منهم قولًا، أو عملًا كفريًا، عومل بحسبه، فأظهروا الاستهزاء فظهر نفاقهم، أظهروا الاستهزاء بالله وبآياته وبرسوله، وبصحابة النبي ﷺ فظهر نفاقهم الباطن، والنبي ﷺ ما عاملهم بعلمه فيهم بالباطن، وإنما عاملهم بما ظهر منهم، هذا جميعه يدل على أن هذه الآية إنما هي في المنافقين، وهذا ظاهر بين قوله في هذه الآية: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ الخوض هو الدخول في أي كلام، خاض في الكلام أي: تكلم بأي كلام، واللعب هو بمعنى الاستهزاء، لعب في الكلام أي استهزأ، وتكلم بكلام من جهة اللعب، والاستخفاف، والهزل، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾ في الآية ذكر هذه الثلاث، بالله، وآياته، ورسوله، هذه الثلاث الله جَلَّجَلَالُهُ، آيات الله جَلَّجَلَالُهُ، رسول الله ﷺ، فمن استهزأ أو هزل بشيء من هذه الثلاثة فهو كافر بنص الآية، وبإجماع المسلمين، وما ليس مذكورا في هذه الثلاث، يكفر من هزأ به، إذا كان راجعا إلى أحد هذه الثلاثة، إذا كان استهزاؤه لأجل واحدة من هذه الثلاثة أو أكثر من باب أولى، مثال ذلك في الأول إذا استهزأ بالله جَلَّجَلَالُهُ، أو سب الله جَلَّجَلَالُهُ، فهو كافر، أو استهزأ بالقرآن بآيات الله المتلوة، بشرع الله، بعد علمه بأن هذا هو الشرع المنزل الذي جاء به القرآن، فإن هذا يكفر، أو استهزأ بالرسول ﷺ، فإنه يكفر، من باب أولى، إذا تعدى الاستهزاء إلى التعدي، والسب، ونحو ذلك من اعتداء المقالات.

من المثال على الثاني مما له صلة بهذه الثلاث، أن يكون استهزاؤه أو هزله، بمن له صلة بهذه الثلاثة، أي: استهزأ بكتاب من كتب أهل العلم، استهزأ بعالم، استهزأ بحكم لفقيه، أو لعالم، أو لمفتٍ، فهذا ونحوه فيه تفصيل، فإن كان راجعا استهزاؤه إلى هذه الثلاثة، أو إلى أحدها، فإنه يكفر بذلك، فإذا استهزأ بالعالم لأجل ما معه من الدين، لا لأجل ذاته، لا لأجل ملبسه، لا لأجل هيئته، لا لأجل تصرفاته، لا لأجل عقله، فإنه يكفر؛ لأن استهزاءه بهذا العالم راجع إلى الاستهزاء بالله، أو بالقرآن الذي يحمله، أو بالرسول ﷺ، فإذا احتمل الأمر، توقف على التبين فلا يؤذن عليه إلا ببيان إلا باستفصال باستيضاح ربما يستهزأ بالعالم، أو بالمسلم، ولا يقصد الاستهزاء بالله، أو بالقرآن، أو بالسنة، أو بالرسول ﷺ وإنما بحال هذا العالم بحرصه مثلا على الدنيا، أو استهزأ به للباسه، لهيئته، لتفكيره، فهذا له حكم أمثاله من الذين استهزءوا بالمؤمنين، والمؤمن له حق على المؤمن، فله حكم أمثاله من أهل المعاصي، كذلك في مسألة الكتب استهزأ بكتاب، أو لم يوقر كتابًا، وعدم التوقير، وعدم التعظيم راجع إلى أن هذا الكتاب اشتمل على القرآن، أو على السنة، أو على أحكام شرعية، فهذا كافر؛ لأن استهزاءه رجع إلى الاستهزاء بالثلاثة، أو بأحدها، أما إذا استهزأ بكتاب، أو لم يوقره، أو أهانه لأجل شيء خارج عن ذلك؛ لأنه لم يعجبه، أو لغضب، فلم يرجع إلى هذه الثلاثة، فإنه لا يكفر بذلك، وقد رمى موسى عليه السلام الألواح التي فيها كلام الله، وقد قال عز وجل: ﴿وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، وقال عز وجل بعد ذلك: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، وشيخ الإسلام ابن تيمية غضب مرة، فألقى كتابًا بيده ونحو ذلك.

فهذه المسائل ما تحتمل الاستهزاء، وتحتاج منك إلى استفصال، إذا كانت لها صلة، تحتاج منك إلى استفصال، إذا سب عالما إذا سب دين

عالم، أو دين مسلم، فهذا أيضا مما قال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية وأهل العلم. قالوا: هذا يحتمل إن أراد تبينه في خصوصه، إن أراد به الدين الذي معه، لاعتقاده بأن هذا الدين الذي معه ليس هو دين الرسول ﷺ، فهذا له حكم أمثاله من المعتدين والعصاة، فيعزر على فعله، وإن أراد بسبه دينه، أو لعنه دين فلان - دين الإسلام - هو لا يريد شيئا آخر، فرجع السب إلى أحد الثلاثة؛ لأن سب دين الإسلام هو سب للرسول ﷺ، وسب لآيات الله جل وعلا قال عز وجل: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ﴾ المقصود بالآيات هنا الآيات المتلوة. لا الآيات المنظورة؛ لأن آيات الله منها ما هو كوني، وما هو شرعي، والمقصود هنا الآيات الشرعية، ولذلك فهم المصنف هذا. فقال: (**بَابُ مَنْ هَزَلَ بِشَيْءٍ فِيهِ ذِكْرُ اللهِ أَوِ القُرْآنِ أَوِ الرَّسُولِ**)؛ لأن المراد بالآيات في الآية القرآن.

قال الله جل وعلا: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾، وهذا فيه أن الاعتذار من هذا الفعل لا يقبل ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ أي: بعد إسلامكم الذي ادعيتموه، فادعوا أنهم مسلمون ظاهرا، كما قال في الآية الأخرى: ﴿وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ وَهَمُّوا۟ بِمَا لَمْ يَنَالُوا۟ وَمَا نَقَمُوٓا۟ إِلَّآ أَنْ أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضْلِهِۦ فَإِن يَتُوبُوا۟ يَكُ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [التوبة: ٧٤]، إلى آخر الآيات.

قوله: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ﴾ [التوبة: ٦٦]، فيه دليل على أن المستهزئ تقبل توبته إذا تاب، والقصة التي مرت معنا في قصة مخشي بن حمير تدل على ذلك، فإنه تاب وصدقت توبته، فعفى الله عنه، وأكرمه بالشهادة يوم اليمامة، وفي هذه المسألة بحث لأهل العلم. هل الساب تقبل توبته أم لا تقبل؟ وعندهم في ذلك تفصيل وأقوال، فمن كلامهم أن هذه المسألة فيها أقوال:

القول الأول: أن الساب زنديق منافق، والنبي ﷺ في وقته امتنع عن قتل هؤلاء لأجل أن لا يتحدث الناس أن محمدًا يقتل أصحابه، وبوفاته ﷺ ارتفع السبب، والعلة التي منعت قتلهم، فيبقى الحكم على أصله، أن من سَّب فكفر فقد ارتد، فيحكم عليه بالقتل، وتوبته لا تقبل؛ لأنه لم يقبل اعتذار أولئك ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾، ولأن من قبلت توبته، فإنه لا يؤمن أن ينفتح هذا الباب، فيقدم ثانيًا وثالثًا ورابعًا من المنافقين والزنادقة، فيسبون ويستهزؤن، وإذا أتي عليهم بالحكم والسيف، قالوا: تبنا، فإذا القول الأول أنه لا تقبل توبة الزنديق، ومنهم الذين يسبون الله، أو الرسول ﷺ، أو القرآن ونحو ذلك.

القول الثاني: أنها تقبل، ودليل ذلك من الآية الظاهر، قال: ﴿إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ﴾ وذلك لأنه تاب وصدقت توبته، وتقبل توبته إذا دلت الدلائل على ذلك، أو إذا أظهر التوبة، تقبل توبته إذا أظهرها، وبينها وجاءنا تائبًا، هل إذا قبلنا توبته على هذا القول لا يقتل أم يقتل؟ أصحاب هذا القول اختلفوا أيضاً على مذاهب:

منهم من قال: تقبل توبته ظاهرًا، وباطنًا فيما بينه وبين الله، وظاهرا في حقنا فيما بيننا وبينه في الحكم تقبل فلا يقتل.

وقالت طائفة تقبل توبته باطنا، أما ظاهرا ففيه تفصيل:

إذا سب الله، فإنَّ التوبة تَجُبُّ ما قبلها، في حق السَّابين لله؛ لأنَّ النصراني إذا أسلم قبلت توبته، وأن المشرك إذا أسلم قبلت توبته، وهو يدعي الشريك مع الله، والصاحبة والولد، وذاك مسبة لله ﷻ، وأما إذا كان السب للرسول ﷺ، فإنَّ حق الرسول ﷺ على الأمة أن لا يقبلوا قول أحد فيه، ولا سب أحد فيه، فهم المدافعون عن حقه، فلا يقبلون توبة التائب ظاهرًا، فلا بد من قتل السَّاب، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن

تيمية، يقول: ثَمَّ فرق بين مسبة الله، ومسبة الرسول ﷺ؛ لأن مسبة الرسول فيها حقان، حق لله، وحق للرسول ﷺ، الحق الذي لله يرتفع بالتوبة، ولكن الحق الذي للنبي ﷺ في حياته ﷺ يعفو عنه، أو يأخذ به.

أما بعد وفاته ﷺ فإننا لا نعلم ذلك. هل يعفو أو لا يعفو؟ فنحن المدافعون عن حقه ﷺ، فيقتل الساب مطلقًا، وهذا هو المروي عن ابن عمر رضي الله عنهما، وعن غيره في حق من سب النبي ﷺ، من أهل الذمة، أو من غيرهم. كما ورد عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: «**أَنَّهُ أَصْلَتَ عَلَى رَاهِبٍ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ بِالسَّيْفِ، وَقَالَ: إِنَّا لَمْ نُصَالِحْكُمْ عَلَى شَتْمِ نَبِيِّنَا ﷺ**»[1].

القول الثالث: أن من تاب من أهل السب، أو من أهل الاستهزاء، فإنَّه يقبل إذا دلت القرائن والدلائل على صدقه، وهذا القول هو أقرب الأقوال، وهو الذي يمكن معه حمل الآية لما دلت عليه من توبة مخشي بن حمير، فإنه تاب وكان صادقا في توبته فسأل النبي ﷺ أن يغير اسمه فسماه عبد الرحمن، وهذه قد تظهر للقاضي على أنَّه صادق في توبته قرائن تدل على صدقه، وأنَّها فلتة منه وأنَّه تاب ورجع، فهذا وأمثاله ممن دلت الدلائل على صدقهم، يمكن أن يدخلوا في قوله: ﴿إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُواْ مُجْرِمِينَ﴾ [التوبة: ٦٦] دلت الآية على أن الجميع لم يعف عنهم، بل عفي عن طائفة، ولم يعف عن طائفة، مع أن الجميع اعتذر، ولكن من صدق التوبة، وظهرت الدلائل، والقرائن على صدقه، فإن الله عفا عنه. قال: ﴿إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ﴾ يعني: في المستقبل بحق من صدق التوبة. نعذب طائفة، وهم الذين ما صدقوا ذلك.

فإذا نقول: هذا القول هو أقرب الأقوال، فإنه ظهرت الدلائل على

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٣٠١).

صدق التائب ممن أظهر سبًا، أو زندقةً، أو نحو ذلك، فإنه يقبل ذلك منه؛ لأن التوبة تجبُّ ما قبلها.

قال بعض أهل العلم: لكن ما كان من حق الخلق، فإنه لا يقبل كما قاله شيخ الإسلام رحمه الله؛ لأنَّ الله قال في المحاربين: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٣٤]، فيعفى عن التائب من المحاربين، لكن ما كان من حق معلوم لأولياء قتيل ونحو ذلك، فإنهم يؤخذون به؛ لأنه صار الحق لمعين، وهذا فيه تفصيل معلوم في قتال أهل البغي، وكتاب الردة، أو باب حكم المرتد وهناك تفاصيل معلومة في كتب الفقه.

....

ش: وفيه: بيان أن الإنسان قد يكفر بكلمة يتكلم بها أو عمل يعمل به. وأشدها خطرًا إرادات القلوب، فهي كالبحر الذي لا ساحل له[(١)].

ويفيد الخوف من النفاق الأكبر، فإن الله تعالى أثبت لهؤلاء إيمانًا قبل أن يقولوا ما قالوه، كما قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: (أَدْرَكْت ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ كُلَّهُمْ يَخَافُ النِّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ)[(٢)].

نسأل الله السلامة والعفو والعافية في الدنيا والآخرة.

الشرح:

الواجب على المسلمين جميعًا، وعلى طلبة العلم خاصة أن يحذروا من الكلام؛ لأن كثيرين يتكلمون بكلام لا يلقون له بالًا، خاصة في مجالس بعض المنتسبين إلى الخير، وطلبة العلم ربما استهزؤا، أو ربما تكلموا بكلام فيه شيء من الهزل، وفيه شيء من الضحك، وكان في أثناء هذا الكلام فيه ذِكْر الله، أو فيه ذِكْر القرآن، أو فيه ذِكْر بعض العلم، وهذا مما لا يجوز، وقد يدخل أحدهم في قول النبي ﷺ: «**إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ، مَا يَتَبَيَّنُ مَا فِيهَا، يَهْوِي بِهَا فِي النَّارِ، أَبْعَدَ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ**»[(٣)]. نسأل الله عز وجل السلامة والعافية.

---

(١) انظر: طريق الهجرتين (ص٢٢١).

(٢) أخرجه البخاري معلقًا (١/ ١٣٥ - مع الفتح) - كتاب الإيمان باب خوف المؤمن أن يحبط عمله - وقال الحافظ: وصله ابن أبي خيثمة في تاريخه لكنه أبهم العدد، وكذا أخرجه محمد بن نصر المروزي مطولًا في كتاب الإيمان له.ا.هـ.

(٣) أخرجه البخاري (٦٤٧٧، ٦٤٧٨)، ومسلم (٢٩٨٨)، واللفظ لمسلم.

فالواجب على العبد أن يعظم الله، وأن لا يتلفظ بلسانه إلا بكلام عَقَلَه قبل أن يقوله؛ لأن اللسان هو مورد الهلكة، قال معاذ ﵁ للنبي ﷺ: «**يَا نَبِيَّ اللَّهِ، وَإِنَّا لَمُؤَاخَذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ؟ فَقَالَ: «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا مُعَاذُ، وَهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ - أَوْ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ - إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ**»[١].

فالله الله في اللسان، فإنه أعظم الجوارح خطرًا مما يسهل، أو يتساهل به أكثر الناس، فاحذر ما تقول، خاصة فيما يتعلق بالدين، أو بالعلم، أو بأولياء الله، أو بالعلماء، أو بصحابة النبي ﷺ، أو بالتابعين، فإن هذا مورده خطير، والله المستعان وقد عظمت الفتنة، والناجي من سلمه الله ﷿.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦١٦)، وابن ماجه (٣٩٧٣)، والنسائي في الكبرى (٦/ ٤٢٨)، وأحمد (٥/ ٢٣١).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: وَهِيَ الْعَظِيمَةُ: أَنَّ مَنْ هَزَلَ بِهَذَا فَهُوَ كَافِرٌ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّ هَذَا هُوَ تَفْسِيرُ الْآيَةِ فِي مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَائِنًا مَنْ كَانَ.

الثَّالِثَةُ: الْفَرْقُ بَيْنَ النَّمِيمَةِ وَالنَّصِيحَةِ للهِ وَلِرَسُولِهِ.

الرَّابِعَةُ: الْفَرْقُ بَيْنَ الْعَفْوِ الَّذِي يُحِبُّهُ اللهُ وَبَيْنَ الْغِلْظَةِ عَلَى أَعْدَاءِ اللهِ.

الْخَامِسَةُ: أَنَّ مِنَ الْأَعْذَارِ مَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْبَلَ.



٤٨ - بَابُ

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ رَحْمَةً مِنَّا مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِنْ رُجِعْتُ إِلَى رَبِّي إِنَّ لِي عِنْدَهُ لَلْحُسْنَى فَلَنُنَبِّئَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِمَا عَمِلُوا وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ [فصلت: ٥٠].

قَالَ مُجَاهِدٌ: «هَذَا بِعَمَلِي، وَأَنَا مَحْقُوقٌ بِهِ»(١).

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «يُرِيدُ مِنْ عِنْدِي»(٢).

وَقَوْلِهِ: ﴿قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي﴾ [القصص: ٧٨] قَالَ قَتَادَةُ: «عَلَى عِلْمٍ مِنِّي بِوُجُوهِ المَكَاسِبِ»(٣).

وَقَالَ آخَرُونَ: «عَلَى عَلْمٍ مِنَ اللَّهِ أَنِّي لَهُ أَهْلٌ»(٤).

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ مُجَاهِدٍ: «أُوتِيتُهُ عَلَى شَرَفٍ»(٥).

ش: قوله: (بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ رَحْمَةً مِنَّا مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ﴾ [فصلت: ٥٠] الآية).

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٥/ ٣)، وأخرجه البخاري معلقًا، باب تفسير سورة حم السجدة فصلت (ص٩٠٥، ٩٠٦).

(٢) انظر: تفسير القرطبي (١٥/ ٣٧٣).

(٣) انظر: تفسير الثعالبي (٤/ ٦٠)، وتفسير البحر المحيط (٧/ ٤١٥)، وشفاء العليل (ص٣٧).

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم (٩/ ٣٠١٢) عن السدي، وانظر: تفسير الطبري (٢٤/ ١٢).

(٥) أخرجه بنحوه الطبري في تفسيره (٢٤/ ١٢).

....

ذكر المصنف رحمه الله عن ابن عباس، وغيره من المفسرين في معنى هذه الآية، وما بعدها ما يكفي في المعنى، ويشفي.

قوله: (قَالَ مُجَاهِدٌ: هَذَا بِعَمَلِي، وَأَنَا مَحْقُوقٌ بِهِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يُرِيدُ مِنْ عِنْدِي.

وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾ [القصص: ٧٨] قَالَ قَتَادَةُ: عَلَى عِلْمٍ مِنِّي بِوُجُوهِ المَكَاسِبِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: عَلَى عَلْمٍ مِنَ اللهِ أَنِّي لَهُ أَهْلٌ.

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ مُجَاهِدٍ: أُوتِيتُهُ عَلَى شَرَفٍ).

وليس فيما ذكروه اختلاف وإنما هي افراد المعنى.

قال العماد ابن كثير رحمه الله في معنى قوله تعالى: ﴿إِذَا خَوَّلْنَٰهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍۭ بَلْ هِىَ فِتْنَةٌ﴾ [الزمر: ٤٩]، يُخْبِرُ أَنَّ الْإِنْسَانَ فِي حَالِ الضَّرَّاءِ يَضْرَعُ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -، وَيُنِيبُ إِلَيْهِ وَيَدْعُوهُ، ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ مِنْهُ نِعْمَةً طَغَى وَبَغَى، وَقَالَ: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾ [القصص: ٧٨] أَيْ: لِمَا يَعْلَمُ اللَّهُ مِنِ اسْتِحْقَاقِي لَهُ، وَلَوْلَا أَنِّي عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى حَظِيظٌ لَمَا خَوَّلَنِي هَذَا، قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ -: ﴿بَلْ هِىَ فِتْنَةٌ﴾ [الزمر: ٤٩] أَيْ: لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا زَعَمُوا، بَلْ إِنَّمَا أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ بِهَذِهِ النِّعْمَةِ لِنَخْتَبِرَهُ فِيمَا أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ، أَيُطِيعُ أَمْ يَعْصِي؟ مَعَ عِلْمِنَا الْمُتَقَدِّمِ بِذَلِكَ، ﴿بَلْ هِىَ فِتْنَةٌ﴾ [الزمر: ٤٩] أَيِ: اخْتِبَارٌ، ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ فَلِهَذَا يَقُولُونَ مَا يَقُولُونَ، وَيَدعُونَ مَا يَدعُونَ.

﴿قَدْ قَالَهَا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٠] أَيْ: قَدْ قَالَ هَذِهِ الْمَقَالَةَ وَزَعَمَ

....

هَذَا الزَّعْمَ، وَادَّعَى هَذِهِ الدَّعْوَى كَثِيرٌ مِمَّنْ سَلَفَ مِنَ الْأُمَمِ ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ أَيْ: فَمَا صَحَّ قَوْلُهُمْ وَلَا نَفَعَهُمْ جَمْعُهُمْ وَمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ.

كَمَا قَالَ تَعَالَى مُخْبِرًا عَنْ قَارُونَ أَنَّهُ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ: ﴿لَا تَفْرَحْۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ ﴿٧٦﴾ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَاۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٧٧﴾ قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓۚ أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِۦ مِنَ ٱلْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًاۚ وَلَا يُسْـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٧٨﴾﴾ [القصص: ٧٦-٧٨]، وقال تعالى: ﴿وَقَالُواْ نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾ [سبأ: ٣٥]. ا.هـ[1].

الشرح:

هذا الباب معقود لبيان أنَّ من التوحيد الذي هو واجب، أنْ تُنسب النعم إلى الله، وأنَّ ما بالمرء من خير، فإنَّما هو من الله، وأنَّ ما يصيبه من رحمة، فإنما أرسلها الله، كما قال ﷻ: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَاۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ﴾ [فاطر: ٢]، فالذي يفيض النعم، ويفيض الرحمة، ويمسك عن العباد الشرور، إنما هو الله ﷻ، والعبد ليس له تصرف فيما ينفعه، أو فيما يضره إلا إذا وفقه الله وأعانه، فلو سلب التوفيق، وسلب رحمة الله الخاصة به في الأمر المعين، فإنه لا يحصل على ما يريد.

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٧/ ١٠٥ - ١٠٦).

ولهذا كان من التوحيد، أنْ يعلم العبد أنَّ ما به من نعمة فإنما هي من الله، فيضيفها إلى من أسداها، وإلى من أولاها، ويعلم أن الرحمة التي أرسلت إليه، فإنما هي من ربه، فيقر بذلك ويعترف ويظل مخبتًا منيبًا إلى ربه، ينسب هذه النعمة لله، ويتبرأ من نسبتها إلى نفسه من جهة أنَّه هو المحصل لها، ومن جهة أنه هو المستحق لها، لا من جهة التحصيل، ولا من جهة الاستحقاق، وليعلم أنه لا يستحق شيئًا، ولكن هي رحمة من الله تستوجب الشكر له على نعمه.

وضد ذلك أن يعتقد أنه أهل للإنعام، وأنه يستحق الإنعام، ويدل على الله بذلك، كحال الذين وصفهم الله في قوله جل وعلا : ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِي وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّي﴾ [فصلت: ٥٠] الآية، وكقوله عن قارون في قصته، وكان قارون من قوم موسى عليه السلام، وكان من أصحابه، ولكنه بغى لما آتاه الله المال، فقال جل وعلا في ذكر قصته: ﴿إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ﴾ [القصص: ٧٦] قال هنا: وآتيناه، فالمؤتي بهذه النعم، وتلك الكنوز، هو الله (، وقارون إنما هو مبتلى بتلك الأموال، هل يشكر أم يكفر؟ وهل يستعملها فيما يحب من أسداها أم يكون على غير ذلك؟

ظهرت على قارون علامات الاغترار، ونسبة هذه النعمة له من جهة التحصيل ومن جهة الاستحقاق، ولهذا فإنَّ السلف في تفسير قوله جل وعلا : ﴿قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِي﴾ على هذين القولين، إمَّا أنْ يرجعوا ذلك على جهة التحصيل وهو قول من قال: (عَلَى عِلْمٍ مِنِّي بِوُجُوهِ المَكَاسِبِ)، هذا راجع إلى جهة التحصيل أو على جهة الاستحقاق، وهو قول من قال: ﴿قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِي﴾ يعني: (أُوتِيتُهُ عَلَى شَرَفٍ)، وذلك يعني أنه مستحق لذلك شريف عند الله يعطيه هذا الأمر، فهذا من الشرك الأصغر

بالله جل وعلا، وهو مناف لكمال التوحيد الواجب؛ لأن كمال التوحيد الواجب منه، أن يعلم أن النعم كلها من عند الله كما قال جل وعلا: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ﴾ [النحل: ٥٣]، فجميع النعم هي من الله جل وعلا، هو الذي يفيضها، فمما يجب أن يعتقده العبد المنيب المخبت إلى ربه، أن يعلم علم اليقين، أنَّ ما به من أي نوع من أنواع الخير، حتى الشيء اليسير الذي يلبسه، أو الأكلة اليسيرة التي تأتيه، أو الشربة يعلم أن ذلك من عند الله، وهذا هو التوحيد، ولهذا قال في وصف نوح عليه السلام: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء: ٣].

قال المفسرون: معنى هذه الآية يا ذرية من حملنا مع نوح، إنَّه كان عبدًا شكورًا[1]، فكان إذا أكل الأكلة شكر الله عليها، وإذا شرب الشربة شكر الله عليها، وإذا اكتسى شكر الله على ذلك، فيتبرأ من كل حول وقوة في ما جاءه من النعم، أو ما يسره، وأن يعترف بأنها من الله عز وجل.

وهذه الآية جاءت في صدر سورة الإسراء التى وقعت من حيث الترتيب بعد سورة النحل، وسورة النحل هي سورة النعم، كما هو معروف من اسمها عند أهل العلم، وفي آخرها وصف الله إبراهيم عليه السلام بقوله: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾ شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ﴾ [النحل: ١٢٠-١٢١]، فذكر في سورة النعم أن إبراهيم عليه السلام وهو والد العرب؛ لأن العرب من ذرية إسماعيل بن إبراهيم، ومن قبله وهو نوح عليه السلام في سورة الإسراء الذي كل الناس يرجعون إليه، فوالد الناس جميعًا الذين هم موجودن الآن، هو نوح عليه السلام، وإلا فكانت هناك أناس

(١) انظر: تفسير الطبري (١٥/ ١٩)، وتفسير القرطبي (١٠/ ٢١٣). وقال ابن كثير رحمه الله: (وقد ورد في الحديث وفي الأثر عن السلف أن نوحًا عليه السلام كان يحمد الله على طعامه وشرابه ولباسه وشأنه كله؛ فلهذا سمي عبدًا شكورًا). انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٢٥).

لم يكن لهم نسل، إنَّما انقطع نسلهم بالطوفان، وإنَّما بقي نسل نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ، كما قال جَلَّ وَعَلَا في سورة الصافات: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ﴾ [٧٧].

وجعل الله ذريته هم الباقين، أي: أنَّ نسله هو الذي بقي، فما من أحد اليوم على ظهر الأرض، إلا وهو منتسب من جهة النسبة إلى نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ، إما من أولاد سام بن نوح، وإما من أولاد حام بن نوح،وإما من أولاد يافث بن نوح.

وقالوا: إنَّ نوحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ كان شكورًا، كما قال الله جَلَّ وَعَلَا هنا: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء: ٣]، فكان من ثواب الله له على شكره، وإخلاصه التوحيد بنسبة النعم إلى الله أنْ جعل ذريته هي البقية، وكذلك إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ جعل الله ذريته فيهم الرسل، وفيهم الأنبياء، فهو والد الأنبياء.

فإذا شكر النعم بنسبتها إلى الله، والتبرئ من نسبتها إلى النفس، هذا من أعظم مقامات التوحيد العملية؛ لأن به يكون رضا الله عن العبد، وهذا من آثار اليقين لتوحيد الربوبية؛ لأن شكر النعم من فروع النظر في أن الله هو ذو الربوبية على خلقه أجمعين.

فما ذكرنا يبين أن التوحيد الواجب بنسبة النعم إلى الله، وأن يتبرأ المرء من كل نسبة نعمة إليه من جهة التحصيل، أو من جهة الاستحقاق، ومن تأمل اليوم في حال الخلق، وجد أنهم ينظرون إلى الأسباب وكأنها محصلة لما يرومونه، فكأنه إذا اجتهد في تجارته، أو اجتهد في علمه، أو اجتهد في فهمه، أو اجتهد في دعوته، أنَّه يحصل له الأمر بقدر اجتهاده، وهذا نقص في التوحيد؛ لأنَّ الواجب أنْ تعمل السبب، ثم تفوض الأمر إلى الله؛ لأنَّه جَلَّ وَعَلَا هو الذي يحدث في ملكوته ما يشاء، فلو سلب عن عبده التوفيق، وخذله لما حصل له شيء من الخيرات ألبتة، ولهذا كان من أعظم مقامات الإيمان مقام التوكل على الله، وتفويض الأمر إليه.

وكما ذكرت آنفا من مقاصد الشيخ ﷺ بهذا الباب، أنْ يبين أنَّ نسبة النعم إلى النفس من جهة التحصيل، أو من جهة الاستحقاق، هذا شرك أصغر، وأكثر الخلق في هذا الزمان من المسلمين يرون أنَّهم يستحقون هذا الشيء، وخاصة في هذه البلاد، فإنهم قد يأتي على خاطر كثير منهم، أنَّهم يستحقون ما حصل لهم من الخيرات، يستحقون ما أفاض الله عليهم من المال، أو من الأمن، أو من الطمأنينة، أو من سعة الأرزاق، وأنهم يستحقون ذلك لأنهم، ولأنهم. . . . إلى آخره.

والواجب على العبد، أن ينيب إلى ربه، ويشكر الله على ما أنعم به وتفضل، ويخشى أن يكون ما أعطاه الله من الاستدراج؛ لأنَّ المعاصي والآثام كثيرة قائمة، وإعراض الناس عن الدين، وضعف اليقين به والإلتزام به كثير مشهود، ويأتي على خواطر كثيرين أنهم يستحقون ذلك، أو أن الناس يستحقونه، أو أن هذه البلاد فيها كذا وكذا، ولهذا تستحق أن يعطيها الله، كذا وكذا، وهذا ليس من خالص التوحيد بل تشكر النعم، ويقال هي من فضل الله، وتنسب إليه، ونقول نرجو أن يكون ذلك من آثار شكر النعمة، ومن آثار التوحيد، ونخشى أن يكون استدراجًا، وهذا يجعل العبد المسلم الموحد بين رجاء وخوف، ولكنه إذا قال هذه أنا أستحقها، أو أنا حصلتها، فهذه قد ينصرف معها القلب عن عبوديته وتوحيده وإخلاصه لله ﷻ، فإذا انصرف القلب عن الله ﷻ، خسر خسرانًا مبينًا.

بهذا نهى كثير من أهل العلم عن قول أنا كذا على جهة الافتخار بتحصيل شيء، أو بفعل شيء، وكذلك كلمة (عندي) لمجيئها في قول قارون، فلا يفتخر بالألفاظ التي فيها نسبة النعمة، أو نسبة تحصيل النعمة، أو استحقاق النعمة له، بل يظل خائفًا راجيًا مقبلًا على ربه منيبًا، إليه فإن في هذا الخير والصلاح له في دنياه وفي آخرته.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «إِنَّ ثَلَاثَةً فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ: أَبْرَصَ، وَأَقْرَعَ، وَأَعْمَى، فَأَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَبْتَلِيَهُمْ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ مَلَكًا، فَأَتَى الأَبْرَصَ، فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: لَوْنٌ حَسَنٌ، وَجِلْدٌ حَسَنٌ، وَيَذْهَبُ عَنِّي الَّذِي قَدْ قَذِرَنِي النَّاسُ، قَالَ: فَمَسَحَهُ فَذَهَبَ عَنْهُ قَذَرُهُ، وَأُعْطِيَ لَوْنًا حَسَنًا وَجِلْدًا حَسَنًا، قَالَ: فَأَيُّ الْمَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الإِبِلُ - أَوْ قَالَ الْبَقَرُ، شَكَّ إِسْحَاقُ - إِلَّا أَنَّ الأَبْرَصَ، أَوِ الأَقْرَعَ، قَالَ أَحَدُهُمَا: الإِبِلُ، وَقَالَ الآخَرُ: الْبَقَرُ، قَالَ: فَأُعْطِيَ نَاقَةً عُشَرَاءَ، فَقَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِيهَا، قَالَ: فَأَتَى الأَقْرَعَ، فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: شَعَرٌ حَسَنٌ وَيَذْهَبُ عَنِّي هَذَا الَّذِي قَدْ قَذِرَنِي النَّاسُ، قَالَ: فَمَسَحَهُ فَذَهَبَ عَنْهُ، وَأُعْطِيَ شَعَرًا حَسَنًا، قَالَ: فَأَيُّ الْمَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الْبَقَرُ، فَأُعْطِيَ بَقَرَةً حَامِلًا، فَقَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِيهَا، قَالَ: فَأَتَى الأَعْمَى، فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: أَنْ يَرُدَّ اللَّهُ إِلَيَّ بَصَرِي، فَأُبْصِرَ بِهِ النَّاسَ، قَالَ: فَمَسَحَهُ فَرَدَّ اللَّهُ إِلَيْهِ بَصَرَهُ، قَالَ: فَأَيُّ الْمَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الْغَنَمُ، فَأُعْطِيَ شَاةً وَالِدًا، فَأُنْتِجَ هَذَانِ وَوَلَّدَ هَذَا، قَالَ: فَكَانَ لِهَذَا وَادٍ مِنَ الإِبِلِ، وَلِهَذَا وَادٍ مِنَ الْبَقَرِ، وَلِهَذَا وَادٍ مِنَ الْغَنَمِ، قَالَ: ثُمَّ إِنَّهُ أَتَى الأَبْرَصَ فِي صُورَتِهِ وَهَيْئَتِهِ، فَقَالَ: رَجُلٌ مِسْكِينٌ، قَدِ انْقَطَعَتْ بِيَ الْحِبَالُ فِي سَفَرِي، فَلَا بَلَاغَ لِي الْيَوْمَ إِلَّا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ، أَسْأَلُكَ بِالَّذِي أَعْطَاكَ اللَّوْنَ الْحَسَنَ، وَالْجِلْدَ

الْحَسَنَ، وَالْمَالَ بَعِيرًا، أَتَبَلَّغُ عَلَيْهِ فِي سَفَرِي، فَقَالَ: الْحُقُوقُ كَثِيرَةٌ، فَقَالَ لَهُ: كَأَنِّي أَعْرِفُكَ، أَلَمْ تَكُنْ أَبْرَصَ يَقْذَرُكَ النَّاسُ؟ فَقِيرًا فَأَعْطَاكَ اللَّهُ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا وَرِثْتُ هَذَا الْمَالَ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ، فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا، فَصَيَّرَكَ اللَّهُ إِلَى مَا كُنْتَ، قَالَ: وَأَتَى الْأَقْرَعَ فِي صُورَتِهِ، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ لِهَذَا، وَرَدَّ عَلَيْهِ مِثْلَ مَا رَدَّ عَلَى هَذَا، فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا فَصَيَّرَكَ اللَّهُ إِلَى مَا كُنْتَ، قَالَ: وَأَتَى الْأَعْمَى فِي صُورَتِهِ وَهَيْئَتِهِ، فَقَالَ: رَجُلٌ مِسْكِينٌ وَابْنُ سَبِيلٍ، انْقَطَعَتْ بِيَ الْحِبَالُ فِي سَفَرِي، فَلَا بَلَاغَ لِي الْيَوْمَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ بِكَ، أَسْأَلُكَ بِالَّذِي رَدَّ عَلَيْكَ بَصَرَكَ، شَاةً أَتَبَلَّغُ بِهَا فِي سَفَرِي، فَقَالَ: قَدْ كُنْتُ أَعْمَى فَرَدَّ اللَّهُ إِلَيَّ بَصَرِي، فَخُذْ مَا شِئْتَ، وَدَعْ مَا شِئْتَ، فَوَاللَّهِ لَا أَجْهَدُكَ الْيَوْمَ شَيْئًا أَخَذْتَهُ لِلَّهِ، فَقَالَ: أَمْسِكْ مَالَكَ، فَإِنَّمَا ابْتُلِيتُمْ، فَقَدْ رُضِيَ عَنْكَ وَسُخِطَ عَلَى صَاحِبَيْكَ» أَخْرَجَاهُ[1].

ش: قوله: (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: «إِنَّ ثَلَاثَةً. . الحديث).

قوله: (أَخْرَجَاهُ) أي: البخاري ومسلم، والناقة العشراء - بضم العين وفتح الشين وبالمد - هي الحامل.

قوله: «فَأُنْتِجَ»، وفي رواية: (فنتَّج) معناه تولى نتاجها، والناتج للناقة كالقابلة للمرأة.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٦٤)، ومسلم (٢٩٦٤).

....

قوله: «وَوَلَّدَ هَذَا» هو بتشديد اللام، أي: تولى ولادتها، وهو بمعنى أنتج في الناقة، فالمولد والناتج والقابلة بمعنى واحد، لكن هذا للحيوان، وذلك لغيره[١].

وقوله: «انْقَطَعَتْ بِيَ الْحِبَالُ»[٢] هو بالحاء المهملة والباء الموحدة: هي الأسباب.

وقوله: «لَا أَجْهَدُكَ». معناه: لا أشق عليك في رد شيء تأخذ، أو تطلب من مالي ذكره النووي[٣].

وهذا حديث عظيم، وفيه معتبر: فإن الأولين جَحَدا نعمة الله، فما أقَرا لله بنعمة، ولا نسبا النعمة إلى المنعم بها، ولا أديا حق الله فيها، فحلَّ عليهما السخط، وأما الأعمى فاعترف بنعمة الله، ونسبها إلى من أنعم عليه بها، وأدى حق الله فيها، فاستحق الرضا من الله بقيامه بشكر النعمة، لما أتى بأركان الشكر الثلاثة التي لا يقوم الشكر إلا بها. وهي

---

(١) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله -: ثم فروق في اللغة ما بين ما يصلح لبهيمة الأنعام، وما يكون للإنسان، في فروق عند العرب في ألفاظ كثيرة: منها ما ذكر من لفظ أنتج ولد، والقابلة، ومثل الأمهات، والأمات، فإن الأمهات تطلق على الإنسان، يعني على المرأة، من جنس الإنسان، أما الحيوان فلا يقال هذه أمهات الإبل، أو هذه أمهات الفصيل، بل يقال أمات بحذف الهاء، هذا في اللغة ثم فروق كثيرة فيما يختص بالإنسان والحيوان، وهذه معروفة قصد الشيخ رحمه الله الشارح التنبيه على الفرق، وهذا مهم أن يعرف طالب العلم الفرق بين ما يستعمل في الحيوان، وما يستعمل في الإنسان؛ لأن الإنسان النساء تلد، والحيوان أيضا يلد، فالتفريق بين هذا وهذا من جهة الاستعمال والعرف هذا موجود في اللغة.

(٢) قال ابن حجر في الفتح (٦/ ٥٠٢): (ولبعض رواة مسلم: (الحيال) بالمهملة والتحتانية، جمع: حيلة، أي: لم يبق لي حيلة).

(٣) انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم (١٨/ ٩٨).

....

الإقرار بالنعمة، ونسبتها إلى المنعم، وبذلها فيما يجب[١].

قال العلامة ابن القيم رحمه الله: أصل الشكر هو الاعتراف بإنعام المنعم على وجه الخضوع له، والذل والمحبة، فمن لم يعرف النعمة بل كان جاهلًا بها، لم يشكرها، ومن عرفها ولم يعرف المنعم بها لم يشكرها أيضًا، ومن عرف النعمة والمنعم، لكن جحدها، كما يجحد المنكر لنعمة المنعم عليه بها، فقد كفرها، ومن عرف النعمة والمنعم بها، وأقر بها ولم يجحدها، ولكن لم يخضع له، ولم يحبه ويرض به وعنه، لم يشكره أيضًا، ومن عرفها، وعرف المنعم بها، وأقر بها، وخضع للمنعم بها، وأحبه ورضي به وعنه، واستعملها في محابه وطاعته، فهذا هو الشاكر لها، فلا بد في الشكر من علم القلب، وعمل يتبع العلم، وهو الميل إلى المنعم، ومحبته، والخضوع له[٢].

قوله: «قَذِرَنِي النَّاسُ» بكراهة رؤيته، وقربه منهم.

الشرح:

هذا بحث في الشكر وما هو، والشكر كما ذَكَرَ له أركان، فأولًا: أركان بمعنى أنه لا يتم الشكر إلا بذلك، وبعض العلماء يعبر بمراتب، وإذا قلنا أركان، معناه الشكر الكامل، وإذا قلنا مراتب، فهو مطلق الشكر،

---

(١) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله -: يعني فيما يحب المنعم، هذا من شكر النعمة، أعطاك وتبذلها فيما لا يحب، فيما يسخط، هذا ليس من الشكر، بل هو من كفر النعمة.

(٢) انظر: طريق الهجرتين (ص١٦٨)، ومدارج السالكين (٢/ ٢٤٢).

والكلام على الشكر من حيث هو، يتدرج بذلك، وهو لا شك أنه درجات.

الأول: الاعتراف والإقرار بالنعمة، بمعنى أن يقوم في قلبه أنَّ هذه النعمة إنَّما هي من الله، ويخلص قلبه من رؤية الأغيار، من رؤية الأشياء، من رؤية الأسباب، فإذا خلص قلبه من ذلك، وعلم أَنَّ الله هو الذي أنعم، وأيقن بذلك، صار عنده الإقرار واليقين بذلك، وهذا أحد مراتب الشكر، وأول درجاته.

الثاني: أن ينسب هذه النعمة إلى من أسداها، كما قال ﷻ: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]، ونسبتها إلى من أسداها يدخل فيها إظهارها، بأن لا يكتم نعمة الله عليه، بأن يكون الرب أنعم عليه، وهو يكتم يقول: ليس عندي شيء، يتشكى دائمًا، فهذا ليس من شكر النعمة، بل شكر النعمة أن يتحدث بها، وأن يظهرها عليه، كما قال ﷻ: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ قال العلماء: التحديث في هذه الآية يدخل فيه التحديث بالقول، والتحديث بالعمل، ويدل على ذلك ما جاء في الحديث الصحيح عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «**أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي ثَوْبٍ دُونٍ، فَقَالَ: أَلَكَ مَالٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: مِنْ أَيِّ الْمَالِ؟ قَالَ: قَدْ آتَانِي اللَّهُ مِنَ الإِبِلِ، وَالْغَنَمِ، وَالْخَيْلِ، وَالرَّقِيقِ، قَالَ: فَإِذَا آتَاكَ اللَّهُ مَالًا فَلْيُرَ أَثَرُ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْكَ، وَكَرَامَتِهِ**»(١).

وفي الحديث الآخر: «**إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ**»(٢)، فهذا من الشكر، أن تتحدث بها، أنعم الله علي بكذا، تفضل الله علي

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٠٦٣)، والترمذي (٢٠٠٦)، والنسائي (٥٢٢٣، ٥٢٢٤، ٥٢٩٤)، وأحمد (٢٥/ ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٨/ ٤٦٦).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٨١٩)، والبغوي في شرح السنة (١٢/ ٤٩).

بكذا، وتظهر ذلك، ولا تكتم نعمة الله عليك؛ لأنَّ كتمانها كأنَّك تقول: لم ينعم علي بشيء، فضلا أنْ يكون هناك زيادة من التشكي والتسخط، فهذا من كفر النعمة.

الثالث من المراتب: ما ذكره الشيخ هنا، وهو أن يستعملها فيما يحب من أسداها؛ لأنَّ النعمة إذا كان الذي أسداها، قد علم وتيقن أنَّه هو الذي أسداها، فمن شكرها أنْ تستعملها فيما يُحب، فإذا أنعم عليك، واستعملت نعمته فيما يكره، فإن هذا لا شك من كفر هذه النعمة، مثل: ما ترى لو أعطيت ولدًا عندك أو صغيرًا شيئًا من المال، وأعلمته بأنك تكره أن ينفقه في كذا وكذا، ثم أنفقه فيما تكره، فإنه لا يكون شاكرًا لك، بل يكون كافرًا لهذه النعمة، فلم يستعملها فيما تحب، والله له المثل الأعلى، والنعت الأسمى ﷻ، فيجب أن يستعمل العبد نعمته فيما يحب، فإذا استعملها فيما يكره، فإن هذا نقص في الشكر، وقد يصل إلى كفر النعمة.

والشكر له جهتان، جهة قولية، وجهة عملية كما هو ظاهر، ولهذا قال العلماء، الشكر والحمد، بينهما عموم، وخصوص من وجه، فإنَّهما يشتركان ويفترقان، فالشكر مورده اللسان والعمل، ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ [لقمان: ١٤] هذا يدخل فيه هذا وهذا، وقوله ﷻ: ﴿ءَالَ دَاوُدَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٣]، فيه أن الشكر يكون بالعمل، والحمد إنَّما يكون بالقول، ليس ثم حمد بعمل، وإنما إذا قال: حمده، يعني: أثنى عليه بالعمل، فهذا من الفروق بين الحمد والشكر، ومن الفروق بينهما أن الشكر يكون على النعمة، يكون على إنعام، وعلى جميل أسدي إلى هذا المعين، وأما الحمد فلا يتعلق بنعمة أسديت، وإنما هو على صفات الكمال، أو على ما هو عليه من حمد الله، يحمد أي: يثنى عليه بما له من صفات الكمال، ونعوت

الجلال، واستحقاقه للربوبية، والألوهية، وللأسماء الحسنى، والصفات العلى، ولشرعه وأمره، وكذلك لقضائه وقدره، فهذه أنواع الحمد، الحمد يكون في هذه الخمسة التي ذكرت.

والشكر يكون على إنعام خاص، وهو ما في المرتبة الخامسة، أو ما في النوع الخامس من الحمد، وهو ما كان في القضاء والقدر يكون سارًا للعبد، أو نعمة أسديت للعبد.

فإذًا الحمد يعم أشياء كثيرة، أما الشكر فإنما هو خاص بنعمة أسديت، أما الحمد فواسع جدًا، ولهذا نقول: ما من شيء إلا وهو حامد لله، كما قال ﷻ: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ٤٤] لكن ما نقول: ما من شيء إلا وهو شاكر لله؛ لأنَّ الشكر هذا متعلق بنعمة خاصة، وهذه تختلف، أما الحمد فكل من في السماوات والأرض حامد، كما قال ﷻ: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾، وأصل الحمد هو إثبات صفات الكمال، الحمد إثبات، ويقابله من حيث المورد التسبيح؛ لأن التسبيح نفي للنقائص، أما الشكر فهذا من حيث المورد، من حيث ما يشكر عليه فهو مقيد بالنعمة الحادثة، وهذا من الأمور المهمة التي ينبغي التفطن لها من جهة الفرق بين الحمد والشكر، ولهذا غلط من يقول (الحمد لله حمد الشاكرين). إلى أن يصل إلى مرتبة الكمال، (الحمد لله حمد الشاكرين)، كأنه في ظنه أن حمد الشاكرين، هو أعلى درجات الحمد.

هذا ليس بصحيح، فالشاكر يحمد بما أنعم عليه به، لكن الحمد عام في خصوص النعمة وفي غيرها، في هذا يقال: في غير الإنعام فيما يصيب المرء من مكروه الحمد لله على كل حال، فهو الذي يحمد على كل حال.

فحديث أبي هريرة ﵁ الطويل الدلالة منه ظاهرة: وأن الله ﷻ عافى هؤلاء، ولكنه لما عافاهم، نسب اثنان منهم النعمة إلى أنفسهم، والثالث

نسبها إلى الله فجزى الله الأخير خيرًا، وأدام عليه النعمة، وعاقب ذينك الرجلين، وهذا فضل الله ينعم ثم يثبِّت النعمة، في من يشاء، ويصرفها عمن يشاء، ومن أسباب ثبات النعمة أنْ يُعظِّم العبد ربه، وأن يعلم أنَّ الفضل بيد الله، وأن النعمة هي نعمة الله.

ثم في ختام هذه الأبواب، الوصية بأنْ تكون حذرًا في اللسان، حذرًا فيما تتكلم به، وأن تعلم أن كل خير، إنما هو من الله، وأن لا حول ولا قوة إلا بالله، ولو سلبك الله العناية منه ﷻ طرفة عين، لكنت هالكًا ومن الخاسرين، فإنَّ العبد أحوج ما يكون إلى الاعتراف والعلم بأسماء الله وبصفاته، وبآثار ذلك في ملكوته، وبربوبيته ﷻ على خلقه، وبعبادته حق عبادته.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ الْآيَةِ.

الثَّانِيَةُ: مَا مَعْنَى: ﴿لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِي﴾.

الثَّالِثَةُ: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِيٓ﴾.

الرَّابِعَةُ: مَا فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ الْعَجِيبَةِ مِنَ الْعِبَرِ الْعَظِيمَةِ.

٤٩ - بَابُ

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠].

ش: (قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠]).

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في معنى هذه الآية: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ الحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَمَّا وَلَدَتْ حَوَّاءُ، طَافَ بِهَا إِبْلِيسُ، وَكَانَ لَا يَعِيشُ لَهَا وَلَدٌ، فَقَالَ: سَمِّيهِ عَبْدَ الحَارِثِ، فَسَمَّتْهُ عَبْدَ الحَارِثِ، فَعَاشَ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنْ وَحْيِ الشَّيْطَانِ وَأَمْرِهِ».

وهكذا رواه ابن جرير عن محمد بن بشار بندار عن عبد الصمد بن عبد الوارث به.

ورواه الترمذي في تفسير هذه الآية عن محمد ابن المثنى عن عبد الصمد به، وقال: هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث عمر بن إبراهيم، ورواه بعضهم عن عبد الصمد ولم يرفعه.

ورواه الحاكم في مستدركه من حديث عبد الصمد مرفوعًا، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

ورواه الإمام أبو محمد بن أبي حاتم في تفسيره عن أبي زرعة الرازي عن هلال بن فياض عن عمر بن إبراهيم به مرفوعًا[(١)].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣٣/ ٣٠٥)، والترمذي (٣٠٧٧)، والطبراني في الكبير (٦٨٩٥)، وابن جرير (١٠/ ٦٢٩).

....

وقال ابن جرير: حَدَّثَنَا ابْنُ وَكِيعٍ، قَالَ: ثنا سَهْلُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنِ الْحَسَنِ: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾ [الأعراف: ١٩٠] قَالَ: «كَانَ هَذَا فِي بَعْضِ أَهْلِ الْمِلَلِ، وَلَمْ يَكُنْ بِآدَمَ»[١].

وَحَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ، قَالَ: ثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: كَانَ الْحَسَنُ يَقُولُ: هُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، رَزَقَهُمُ اللَّهُ أَوْلَادًا فَهَوَّدُوا وَنَصَّرُوا»، وهذا إسناد صحيح عن الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ[٢].

قال العماد ابن كثير في تفسيره: وَأَمَّا الْآثَارُ فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَين، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَتْ حَوَّاءُ تَلِدُ لِآدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوْلَادًا فَيُعَبِّدُهُمْ لِلَّهِ ويُسَمّيه: عَبْدَ اللَّهِ وَعُبَيْدَ اللَّهِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَيُصِيبُهُمُ الموت فأتاهما إِبْلِيسُ فَقَالَ: إِنَّكُمَا لَوْ تُسَمِّيَانِهِ بِغَيْرِ الَّذِي تُسميانه بِهِ لَعَاشَ، فَوَلَدَتْ لَهُ رَجُلًا، فَسَمَّاهُ عَبْدَ الْحَارِثِ، فَفِيهِ أَنْزَلَ اللَّهُ، يَقُولُ اللَّهُ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَاۖ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾ [الأعراف: ١٩٠]، إِلَى آخِرِ الْآيَةِ[٣].

وَقَالَ الْعَوْفِي، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: فَأَتَاهُمَا الشَّيْطَانُ، فَقَالَ: هَلْ تَدْرِيَانِ مَا يُولَدُ لَكُمَا؟ أَمْ هَلْ تَدْرِيَانِ مَا يَكُونُ؟ أَبهِيمَةٌ أَمْ لَا؟ وزيَّن لَهُمَا الْبَاطِلَ؛ إِنَّهُ غَوِيٌّ مُبِينٌ، وَقَدْ كَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فَمَاتَا، فَقَالَ لَهُمَا

---

(١) أخرجه ابن جرير (١٠/ ٦٢٩).
(٢) أخرجه ابن جرير (١٠/ ٦٢٩).
(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٥٢٧).

....

الشَّيْطَانُ: إِنَّكُمَا إِنْ لَمْ تُسَمِّيَاهُ بِي، لَمْ يَخْرُجْ سَوِيًّا، وَمَاتَ كَمَا مَاتَ الْأَوَّل، فَسَمَّيَا وَلَدَهُمَا عَبْدَ الْحَارِثِ، فَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[١].

وذكر مثله عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، ورواه ابن أبي حاتم.

وَقَدْ تَلْقَى هَذَا الْأَثَرَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، كَمُجَاهِدٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَعِكْرِمَةَ. وَمِنَ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ: قَتَادَةُ، وَالسُّدِّيُّ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْخَلَفِ، وَمِنَ الْمُفَسِّرِينَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ جَمَاعَاتٌ لَا يُحْصَوْنَ كَثْرَةً.

قَالَ العِمَادُ ابْن كَثِيرٍ: وَكَأَنَّهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَصْلُهُ مَأْخُوذٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ[٢].

قلت: وهذا بعيد جدًا.

الشرح:

هذا الباب أعقبه إمام هذه الدعوة رحمه الله ببيان أن الشرك يكون في الطاعة، وأن طاعة الشيطان نوع من أنواع الشرك بالله، وأن كل معصية طاعة للشيطان، وهي نوع تشريك، ولهذا ذكر لك في المسائل الفرق بين الشرك والطاعة، والشرك في العبادة وهذا هو الذي فهمه السلف من الآية،

(١) أخرجه ابن جرير (١٠/ ٦٢٤)، وانظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٥٢٧).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٥٢٨).

إذ فسروها بأن المقصود آدم وحواء، فيكون قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾ أي: جعلا لله مطاعين غيره فيما آتاهما من جهة التسمية، وهذا الأصل من حيث هو كثير في النصوص، من أن الطاعة طاعة الشيطان، طاعة الهوى، نوع من أنواع التشريك، كما قال في سورة يس عن طاعة الشيطان: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٦٠﴾ وَأَنِ ٱعْبُدُونِىۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴿٦١﴾﴾ [يس: ٦٠-٦١]، فسرها العلماء بأن عبادة الشيطان في هذا الموطن بمعنى طاعة الشيطان في الشرك الأكبر؛ لأن الشرك الأكبر يكون بصرف العبادة لغير الله، فهو أعظم ما يطاع به الشيطان؛ لأنه غرض الشيطان من ابن آدم، أن يكون مشركًا بالله الشرك الأكبر، وكذلك قوله في سورة الفرقان: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٣]، وكذلك في الآية الأخرى: ﴿مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان: ٤٣]، وهذا الاتخاذ لإله مع الله، يكون بالطاعة، طاعة الهوى، وطاعة الهوى، تكون بالشرك الأكبر، فتكون هذه الطاعة مكفرة، وقد تكون فيما دونه، والسلف عدلوا عن تسمية العاصي مشركًا، وإلا ففي الحقيقة كل معصية لا تنبعث إلا عن نوع شرك طاعة، فلم يطلقوا على المعاصي أنها شرك، مع أن كل معصية الباعث عليها طاعة الهوى، طاعة الشيطان، وقد يقول بعضهم: إن المعاصي لا تكون إلا بنوع تشريك، ولا يقولون إن العاصي صاحب الكبيرة أو الذي أطاع الله، أنه مشرك، إذا أطاع هواه، وعصى وارتكب ذنوبًا، هذا من حيث التأصيل منبعث من أن طاعة الشيطان نوع تشريك، ولهذا فإنَّ هذا الأصل كثير في الكتاب والسنة، فهذه الآية في قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠] فسروها كما ذكر بأن المراد بجعلا يعني: آدم وحواء، وهذا التفسير هو الصحيح، أما تفسير الحسن، وما ذهب إليه جماعة أيضًا من

المفسرين من المتأخرين فيما بعد عصور السلف، من أن المقصود بالتثنية هنا جعلا له، يعني: اليهود والنصارى، أو الرجال والنساء، الذكور والإناث من حيث الجنس، هذا غير معروف عند السلف، من حيث تفسير الآية، ولهذا نقول: إن هذين القولين في الآية الصواب منهما أن الضمير راجع إلى آدم وحواء، وأن آدم وحواء هما الذين جعلا لله شركاء فيما آتاهما وهذا يؤيد بأمور، الأمر الأول: أنه هو ظاهر الآية؛ لأن سياق الآية في ذكر آدم وحواء قال: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّـٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَـٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴿١٨٩﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَـٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩٠﴾﴾ [الأعراف: ١٨٩-١٩٠].

وظاهر أن الضمائر ضمير التثنية في الآيتين جميعًا يرجع إلى آدم وحواء، ومن المتقرر في العربية، أن توافق الضمائر - من حيث الرجوع - أن لا إله إلا الله لا تخالفهما؛ لأن التخالف يحتاج إلى استئناف، وهذا الاستئناف لا يصار إليه إلا إذا ظهر وجه الانقطاع، كما في آيات كثيرة، فالوجه الأول أن سياق الآية يدل على أن المراد آدم وحواء، ومن قال المراد غيرهما، فهذا فيه تكلف، ويحتاج إلى أن يجعل الضمائر مختلفة، والثاني أن الآية فيها ذكر فردين، وليس فيها جنسان، وإضمار إرادة الجنسين، إما جنس الذكور والإناث، أو جنس الأزواج، أو جنس اليهود والنصارى، هذا يحتاج إلى قرينة، وإذا كان الكلام لا تدل عليه قرينة فإنه يكون من جهة التأويل؛ لأنه لا الظاهر يدل عليه وليس ثم قرينة في الآية تدل عليه، وهذا يدل على أن الأخذ بغير إرجاع الضمير إلى آدم وحواء يدخل في التأويل؛ لأنه شرط الكلام عن ظاهره بغير قرينة، والتأويل الممدوح المعروف هو أن يصرف الكلام عن ظاهره إلى غيره بقرينة تدل عليه، أما إذا لم يكن ثم قرينة فإنه يكون تحكمًا، ويكون تعديًا، ومن قال

بأن الضمير يرجع إلى غير آدم وحواء قالوا: القرينة أنه لا يسوع تسمية آدم وحواء أولا: يسوغ أن يجعل آدم وحواء أو لا يسوغ أن يجعل آدم وحواء ممن اتخذ شركاء، والله قال: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ وآدم نبي وحواء زوجة النبي ﷺ، فإن يجعل النبي شريكًا لله، هذه كبيرة من كبائر الذنوب، والأنبياء معصومون عن الكبائر.

والجواب عن هذا الإيراد، أن عصمة الأنبياء عن الكبائر محققة، وصواب والذي حصل من آدم ﷺ أول مرة عصيان هو وحواء، فآدم ناداه ربه، وأمره ونهاه بأن لا يأكل من هذه الشجرة المعينة، وخطاب الله مباشرة، وكذلك نهاه عن طاعة الشيطان، وعن أن يستزله ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١].

وعصى آدم ربه بطاعة الشيطان، فالحال حال هذه الواقعة من جعل الشركاء أي: بالتسمية هي شبيهة بتلك من حيث الذنب، من حيث إنه أطاع الشيطان، ففي تلك فيه طاعة، وها هنا ثم طاعة فلا فرق بين المقامين من جهة تنزيه آدم عن المعصية؛ لأن هذه وهذه فيها طاعة للشيطان، وفيها عصيان لله.

ولهذا نقول: إن جعل آدم وحواء لله شركاء فيما آتاهما، يعني مطاعين، كما أنهما أطاعا الشيطان في الأكل من الشجرة، وعوقبا بالخروج من الجنة، فيم قال: إنه ينزه كما قال الشيخ سليمان، وكما قال غيره من المحققين من أهل العلم كأنه نسي ذنب آدم ﷺ أول مرة وهذا هو هذا.

فالمقام واحد، والتشريك الذي حصل هو في التعبيد لغير الله، والتعبيد لغير الله، ما أرادا به العبودية، التي هي كما سيأتي في الوجه الذي بعده، ما أراد به العبودية التي هي عبودية العبادة.

وإنما أراد به النسبة نسبة الغلام إلى هذا؛ لأنه أنعم بتسليم هذا الغلام

من العاهة في الخلقة وهذا قد يرد على الذهن من نسبة الغلام له، من جهة أنه هو الذي فك شره عنه، حيث ظهر سويًا، وهذا قد يدرك الوالدين من جهة الرغبة في سلامة الابن، فليست هي كبيرة من كبائر الذنوب، وإنما هي تعبيد، بجعل هذا الغلام منسوبًا إلى الحارث؛ لأجل أن يسلم من العاهة، فقد يكون من جهة الرغبة في كف الشر، وقد يكون من جهة أنه هو الذي جعله سليمًا من العاهة، فلهذا سمياه عبد الحارث؛ لأجل أنه هو الذي تسبب في جعله سليمًا من العاهة، والله سمى ذلك جعلا له شركاء ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾، والله هو ولي النعمة وهو ولي الفضل.

الوجه الذي بعده: أن العبودية في هذه التسمية للحارث، المراد منها ما ذكرت من أن العبودية لأجل دفع الشر، وقد يكون مراد آدم وحواء من التسمية لعبد الحارث، أن يكفا شرا الشيطان؛ لأنه صاحب شر وصاحب إيذاء ويعرفان هذا منه.

وقد خرج عدة أولاد لهما، ولم يعيشوا فسمياه عبد الحارث، رغبة في العيش، وهذا قد يكون من جهة النظر، والاجتهاد فيما فيه مصلحة، حسب اجتهادهما، لكن التسمية والتعبيد لغير الله، أطاعا فيه الشيطان والواجب أن لا يعبدا إلا الله، فإذا هذا قد يكون جاء منهما من جهة الاجتهاد، فليس فيه طعن في النبوة، مع أنه ليس موردًا للاجتهاد، وإنما أدركهما مخافة الشر على الولد، وحب الولد والرغبة في أن يكون سليمًا من العاهات.

الوجه الذي بعده: أن إرجاع الضمائر إلى اليهود والنصارى، هذا فيه إحالة على شيء لم يرد في هذه الصورة المكية، فقول الحسن: المراد به اليهود والنصارى وهو مروي بإسناد صحيح، فيه أن الضمير يرجع إلى طائفتين لم يعهد أن يكون لهما ذكر في السور المكية، وسورة الأعراف سورة مكية، والسور المكية ما ذكر فيها لا اليهود ولا النصارى.

فإن يرجع الضمير إلى طائفتين، لم يعهد ذكرهما في السور المكية، هذا فيه إحالة إلى شيء لا يتبادر إلى الذهن، أما لو كان يكثر في السور المكية ذكر اليهود والنصارى، لكان إرجاع الضمير إلى اليهود والنصارى، يمكن أن يأتي على البال، لكن في السور المكية لم يكن الإرجاع إلى اليهود والنصارى، بل لم يكن ذكرهما معروفًا في السور المكية، فضلًا عن إرجاع الضمائر بدون قرينة، إلى تلك الطوائف.

الوجه الذي بعده: أن طائفة من أهل العلم، عدوا تفسير هذه الآية بغير المشهور المعروف الذي عليه ابن عباس رضي الله عنهما، والذي عليه تلامذته، وغيرهم من الصحابة ومن التابعين، وأئمة التفسير عدوا ذلك من بدع التفاسير، فقالوا: من بدع التفاسير المحدثة أن تفسر الآية بإرجاعها إلى جنس الرجال والنساء، أو إلى جنس ولد آدم، فهذا من التفاسير التي لم يعرف، وإنما عرف قول الحسن في اليهود والنصارى، ومر إبطاله، وظاهر أن التفسير الصحيح، لا يكون غائبًا عن السلف؛ لأن فهم الآيات لابد أن يكون معروفًا عند السلف، فإذا كان ثم فهم للآية غير معروف عند السلف، فهذا لا شك يقال إنه ليس من التفاسير الصحيحة؛ لأنه لا يحجب الحق عن السلف ويدركه من بعدهم.

الوجه الأخير في ذلك أن نقول: قوله: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ أن هذا استئناف؛ لأنه غاير بين الضمير في هذه الجملة، والضمير فيما قبلها كان مثنى: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، ما قال: عما يشركان، قال: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، وتغيير الضمير من تثنية إلى جمع، له فائدة في علم المعاني في البلاغة، ومن فوائده الالتفات، والالتفات أن يلتفت عن طائفة، أو أن يلتفت عن مخاطب، أوأن يلتفت عن مقصود إلى آخر، وهذا يبين لك أن ما بعد الفاء، مراد به غير ما قبل

الفاء وإلا لكان هناك تنويع في الضمير دون فهم لمرده، قبله مثنى وبعده جمع، ما فائدته من ذلك إلا أن يكون ذلك التفاتًا، وإذا كان التفاتًا فما قبل الفاء غير ما بعد الفاء، ما بعد الفاء وهو قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴿١٩٠﴾ أَيُشۡرِكُونَ مَا لَا يَخۡلُقُ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ ﴿١٩١﴾﴾، معلوم أن المقصود منه طائفة المشركين، الذين أشركوا بالله آلهة أخرى، فنعلم منه أن ما قبله لا يكون المراد به أولئك المشركين، بل المراد به غيرهم، وهو ما ذكرنا من أن المقصود آدم وحواء، فخرج بذلك أن يراد طوائف المشركين، أو اليهود أو النصارى، أو نحو ذلك، ظاهر من معرفة الآية وتفاسير السلف، بقي أن يقال: إنه إن قيل أن هذا التفسير مأخوذ من آثار بني إسرائيل، فنقول: هذا غير صحيح؛ لأن القول بأن هذا التفسير، وهو إرجاع الضمير إلى آدم وحواء، مأخوذ من آثار بني إسرائيل، هذا فيه نزع للآية عن معناها دون مبرر، والتفصيل قد يكون فهم بالاجتهاد، أو أخذ من آثار بني إسرائيل، لكن من حيث إرجاع الضمير إلى آدم وحواء، وأن آدم وحواء هما اللذين عبدا للحارث، أو عبدا لغير الله، أو جعلا لله شركاء في الطاعة، هذا من الشيء المعروف المنتشر عند السلف، ويبعد أن يكون ذلك من آثار بني إسرائيل، هذا من جهة الجواب؛ لأن آثار بني إسرائيل معروفة، وهذا شيء شاع عند السلف، وفي الغالب يميز عند المفسرين ما هو من آثار بني إسرائيل، وماهو من غيره، وهنا تتابعوا على ذلك.

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: اتَّفَقُوا عَلَى تَحْرِيمِ كُلِّ اسْمٍ مُعَبَّدٍ لِغَيْرِ اللَّهِ، كَعَبْدِ عَمْرٍو وَعَبْدِ الكَعْبَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، حَاشَا عَبْدَ المُطَّلِبِ(١).

ش: (ابْنُ حَزْمٍ) هو عالم الأندلس، أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي الظاهري، صاحب التصانيف، توفي سنة ست وخمسين وأربعمائة. وله اثنتان وسبعون سنة.

و(عَبْدَ المُطَّلِبِ) هذا هو جد رسول الله ﷺ، وهو ابن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، وما فوق عدنان مختلف فيه، ولا ريب أنهم من ذرية إسماعيل بن إبراهيم الخليل عليه السلام.

حكى رحمه الله اتفاق العلماء على تحريم كل ما عبد لغير الله؛ لأنه شرك في الربوبية والإلهية؛ لأن الخلق كلهم ملك لله وعبيد له، استعبدهم لعبادته وحده، وتوحيده في ربوبيته وإلهيته، فمنهم من عبد الله ووحده في ربوبيته وإلهيته، ومنهم من أشرك به في إلهيته وأقر له بربوبيته وأسمائه وصفاته، وأحكامه القدرية جارية عليهم ولا بد، كما قال تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣]، فهذه هي العبودية العامة.

وأما العبودية الخاصة فإنها تخص بأهل الإخلاص والطاعة، كما قال تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ ونحوها.

---

(١) انظر: مراتب الإجماع (ص١٥٤).

....

قوله: (حَاشَا عَبْدَ المُطَّلِبِ) هذا استثناء من العموم المستفاد من كل، وذلك أن تسميته بهذا الإسم لا محظور فيها؛ لأن أصله من عبودية الرق.

وذلك أن المطلب أخو هاشم قدم المدينة، وكان ابن أخيه شيبة هذا قد نشأ في أخواله بني النجار من الخزرج؛ لأن هاشمًا تزوج فيهم امرأة، فجاءت منه بهذا الابن.

فلما شب في أخواله، وبلغ سن التمييز سافر به عمه المطلب إلى مكة بلد أبيه وعشيرته فقدم به مكة وهو رديفه، فرآه أهل مكة وقد تغير لونه بالسفر، فحسبوه عبدًا للمطلب، فقالوا: هذا عبد المطلب، فعلق به هذا الاسم وركبه، فصار لا يذكر ولا يدعى إلا به، فلم يبق للأصل معنى مقصود. وقد قال النبي ﷺ: «أَنَا النَّبِيُّ لاَ كَذِبْ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ المُطَّلِبْ»[(١)].

وقد صار معظمًا في قريش والعرب، فهو سيد قريش وأشرفهم في جاهليته، وهو الذي حفر زمزم[(٢)]. وصارت له السقاية وفي ذريته من بعده وعبد الله والد رسول الله ﷺ أحد بني عبد المطلب، وتوفي في حياة أبيه.

قال الحافظ صلاح الدين العلائي في كتاب «الدرة السنية في مولد خير البرية»: كان سن أبيه عبد الله حين حملت منه آمنة برسول الله ﷺ نحو ثمانية عشر عامًا، ثم ذهب إلى المدينة ليمتار منها تمرًا لأهله فمات بها عند أخواله بني عدي بن النجار، والنبي ﷺ حمل على الصحيح. انتهى.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٦٤)، ومسلم (١٧٧٦) من حديث البراء رضي الله عنه.

(٢) انظر: الكامل في التاريخ (١/ ٥٤٩، ٥٥٠)، والبداية والنهاية (٢/ ٢٤٤ ـ ٢٥٣).

....

قلت: وصار النبي ﷺ لما أوضعته أمه في كفالة جده عبد المطلب.

قال الحافظ الذهبي: وتوفي أبوه عبد الله وللنبي ثمانية وعشرون شهرًا، وقيل أقل من ذلك، وقيل: وهو حمل، توفي بالمدينة، وكان قد قدمها ليمتار تمرًا، وقيل: بل مر بها راجعًا من الشام، وعاش خمسة وعشرين سنة. قال الواقدي: وذلك أثبت الأقاويل في سنه ووفاته. وتوفيت أمه آمنة بالأبواء وهي راجعة به ﷺ إلى مكة من زيارة أخوال أبيه بني عدي بن النجار، وهو يومئذ ابن ست سنين ومائة يوم، وقيل: ابن أربع سنين. فلما ماتت أمه حملته أم أيمن مولاته إلى جده، فكان في كفالته إلى أن توفي جده، وللنبي ﷺ ثمان سنين فأوصى به إلى عمه أبي طالب. ا.هـ[1]..

الشرح:

ذكر ابن حزم قوله هذا في كتاب مراتب الإجماع، ويحكي فيه ما اتفق عليه أهل العلم، وما اختلفوا فيه، في بعض المسائل قال: (**اتَّفَقُوا عَلَى تَحْرِيمِ كُلِّ اسْمٍ مُعَبَّدٍ لِغَيْرِ اللَّهِ**)، الاسم المعبد لغير الله، هو الذي فيه إضافة العبودية يقال: عبد عمر، أو يقال: عبد عُمر، أو عبد السيد، أوعبد الحسين، أو عبد الحسن، أو نحو ذلك من الأسماء، أو يضاف إلى المواقع أو الأمكنة، عبد الكعبة، عبد الحرم، أو بالقبور، عبد المشهد، أو نحو ذلك، فكل اسم معبد لغير الله، فهو حرام، وهذا بالاتفاق وبالإجماع

---

(١) انظر: تاريخ الإسلام (ص٤٩).

وتعبيد الأسماء لغير الله، منها كما ذكرت لك ما هو شرك أكبر، إما في الربوبية، أو في الإلهية، إذا قصد بالتعبيد حقيقته، ومنها ما هو محرم، إذا كان لم يقصد بالتعبيد حقيقته، أي: أن يكون من جهة العبادة، وإنما أراد جهة إضافة الإنعام، أو نحو ذلك، فهذا يكون محرمًا؛ لأنه لا يجوز لأحد أن يعبد إلا لله، فكل من في السماوات والأرض عبد لله، وإنما جازت إضافة العبودية في حال الرق، هذا من جهة الملك، عبد فلان، من جهة الرق، والملك، وظاهر أن القصد ليس هو العبادة، ولا إضافة النعمة، وإنما إضافة الملك، فظهر بهذا، أن المقام يحتاج إلى تفصيل، ففي إقرار تسمية عبد المطلب، أنه نسي الأصل، وبقي أنه يعني حقيقة للمطلب، وهم لم يكن عبدًا له.

وبقي أن العبودية هي عبودية رق، فبقي ذلك الاسم على هذا الأصل، وهذا لا محظور فيه؛ لأن يقال فلان عبد فلان، من جهة الرق، وهذا سيد له، كما قيل عن عبد المطلب؛ لأنهم ظنوه رقيقًا.

الجهة الثانية: أن المقام مقام الشرك في الربوبية، والشرك في الإلهية تبع لحقيقة المعنى، وليس تبعًا لما يظهر، دون معرفة حقيقة المعنى؛ لأن المشرك في التعبيد لغير الله في الربوبية، هو من أراد بتعبيده لغير الله التعبيد لمن يملك الأمر، والتصرف ومن عبد للبدوي، أو للعيدروس، أو نحو ذلك، وهو يريد أنه عبد لمن له التصرف في هذا الملكوت، هذا لا شك أنه يكون مشركًا شركًا أكبر في الربوبية لاعتقاده، كذلك من عبد للبدوي في العبادة، يريد أنه عبد له يتألهه ويخضع له، ونحو ذلك، فهذا شرك أكبر في العبادة، أما إذا قصد في التعبيد العبودية صارت العبودية ولا قصد التشريك في الربوبية، وإنما قصد الإضافة إضافة الإنعام، ونحو ذلك فهذا نقول: محرم ويجب عليه تغيير الاسم، وهو نوع شرك بالله، كما قال: ﴿جَعَلَا لَهُۥ

شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾ [الأعراف: ١٩٠] فكل من عبد لغير الله فله نصيب من الشرك، وهو طاعة الشيطان، لكن لا يخرج بذلك من الدين إلا بعد استفصال معرفة القصد من هذه التسمية لما سمى قوله: (**حَاشَا عَبْدَ الْمُطَّلِبِ**)؛ لأن التسمية بعد المطلب فيها خلاف، هل يجوز أن يسمي بعد المطلب، أم لا يجوز؟

القول الأول: النبي ﷺ نادى، وقال: «**أَنَا النَّبِيُّ لاَ كَذِبْ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبْ**»(1).

وتسمى الصحابة ﷺ في وقته بعبد المطلب، فأقرهم على ذلك، وكان هناك عدد من الصحابة من رواة الأحاديث أسمائهم عبد المطلب، كما هو معروف في كتب الرجال، فإقراره ﷺ للتسمية دال على جواز ذلك، ولهذا ذهب عدد كثير من أهل العلم، أن التسمية بعبد المطلب جائزة بإقرار النبي ﷺ لمن تسمى بذلك، ولقوله ﷺ: «**أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبْ**»؛ وذلك لأن عبد المطلب، لم تقصد بها حقيقة التعبيد، لا العبادة، ولا تعبيد اللفظ، وإنما لفظة درجت عليه، فلا يقصد بها حقيقتها، فانتشرت فأقرها.

والقول الثاني في عبد المطلب: المنع منه؛ لأن القاعدة جارية عليه وعلى غيره، فالتسمية بعبد المطلب ليست من جهة عبودية الرق، وإذا كانت كذلك، فإنما هي تسمية فيها إضافة الإنعام إليه، أو العبيد له لهذا نقول: لا يجوز لأحد أن يتسمى بعبد المطلب، وهو اختيار بعض أئمة الدعوة - رحمهم الله تعالى-.

فتحصل أن قول ابن حزم: (**حَاشَا عَبْدَ الْمُطَّلِبِ**)، فيه ذكر للخلاف، وأن منهم من يجيز، ومنهم من يمنع، والشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله يذهب إلى جواز التسمية بعبد المطلب؛ لإقرار النبي ﷺ لمن تسمى بذلك.

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٢٦).

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الآيَةِ قَالَ: «فَلَمَّا تَغَشَّاهَا آدَمُ حَمَلَتْ، آتَاهُمَا إِبْلِيسُ فَقَالَ: إِنِّي صَاحِبُكُمَا الذي أَخْرَجْتُكُمَا مِنَ الجَنَّةِ لَتُطِيعُنَّنِي أَوْ لأَجْعَلَنَّ لَهَا قَرْنَيْ إِبِلٍ فَيَخْرُجُ مِنْ بَطْنِكِ فَيَشُقُّهُ وَلأَفْعَلَنَّ وَلأَفْعَلَنَّ يُخَوِّفُهُمَا سَمِّيَاهُ عَبْدَ الْحَارِثِ فَأَبَيَا أَنْ يُطِيعَاهُ فَخَرَجَ مَيِّتًا ثُمَّ حَمَلَتْ يَعْنِي الثَّانِيَةَ فَأَتَاهُمَا أَيْضًا فَقَالَ: أَنَا صَاحِبُكُمَا الَّذِي فَعَلْتُ مَا فَعَلْتُ لَتَفْعَلُنَّ أَوْ لأَفْعَلَنَّ وَلأَفْعَلَنَّ يُخَوِّفُهُمَا فَأَبَيَا أَنْ يُطِيعَانِهِ فَخَرَجَ مَيِّتًا، ثُمَّ حَمَلَتِ الثَّالِثَةُ فَأَتَاهُمَا أَيْضًا فَذَكَرَ لَهُمَا فَأَدْرَكَهُمَا حُبَّ الْوَلَدِ فَسَمَّيَاهُ عَبْدَ الْحَارِثِ فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾» رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ[1].

وَلَهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: «شُرَكَاءُ فِي طَاعَتِهِ وَلَمْ يَكُنْ فِي عِبَادَتِهِ»[2].

وَلَهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا﴾ قَالَ: «أَشْفَقَا أَنْ لَا يَكُونَ إِنْسَانًا»[3]، وَذَكَرَ مَعْنَاهُ عَنِ الحَسَنِ وَسَعِيدٍ، وَغَيْرِهِمَا[4].

ش: قوله: (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الآيَةِ قَالَ...) قد قدمنا نظيره عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في المعنى.

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦٣٤).
(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٩/ ١٤٧)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦٣٤).
(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦٣٣).
(٤) انظر: تفسير الطبري (٩/ ١٤٤، ١٤٥)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/ ١٦٣٢ - ١٦٣٤).

....

قوله: (وَلَهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: «شُرَكَاءُ فِي طَاعَتِهِ وَلَمْ يَكُنْ فِي عِبَادَتِهِ»).

قال شيخنا رَحِمَهُ اللهُ: إن هذا الشرك في مجرد تسمية، لم يقصدا حقيقته التي يريدها إبليس، وهو محمل حسن يبين أن ما وقع من الأبوين من تسميتهما ابنهما عبد الحارث إنما هو مجرد تسمية لم يقصدا تعبيده لغير الله وهذا معنى قول قتادة: شركاء في طاعته ولم يكن في عبادته.

الشرح:

هذه الجملة مهمة، وهي معقد الباب، فركز عليها، وافهمها؛ لأنها كلام متين للغاية، فهذه الأسطر عمدة الباب، وكثير ما يرد الاعتراض عليه، والبحث فيه فياليتها تحفظ - هذا من فقه قتادة العظيم-: «**شُرَكَاءُ فِي طَاعَتِهِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي عِبَادَتِهِ**» يعني: أطاعه في التسمية - سمياه فأطاعه في التسمية - لم يقصدا التعبيد له، فهو شرك طاعة، فقط مثل ما ذكرنا، وقد يكون رضاؤهما بذلك مثل ما ذكرنا لدفع الشرك أو نحو ذلك، فحاشاهما أن يقصدا حقيقة التعبيد؛ لأن هذا شرك أكبر.

هل يقال إن هذا شرك أصغر؟

الجواب: إنا نقول: نوع شرك لا، ليس شركًا أصغر؛ لأن المعاصي ما نقول فيها إنها شرك ولا شرك أصغر، وإنما يقول العلماء: إما المعصية شرك في الطاعة أو يقولون: نوع شرك فقط. والأكثر أن لا يستعمل أهل العلم لفظة الشرك مع المعاصي. فهنا لاحظ شركاء في طاعته. مقيدة.

وقوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾ يعني شركاء في الطاعة فيما آتاهما.

فهذا دليل على التفريق بين الشرك في الطاعة، والشرك في العبادة، الشرك في العبادة كفر أكبر مخرج من الملة، أما الشرك في الطاعة فله درجات، يبدأ من المعصية، والمحرم، وينتهي بالشرك الأكبر، فالشرك في الطاعة درجاته كثيرة، ليس درجة واحدة، فيحصل شرك في الطاعة فتكون معصية، ويحصل شرك في الطاعة، فيكون كبيرة، ويحصل شرك في الطاعة ويكون كفرًا أكبر، ونحو ذلك، أما الشرك في العبادة، فهوكفر أكبر بالله عَزَّوَجَلَّ؛ ولهذا فرَّق أهل العلم، بين شرك الطاعة وشرك العبادة، مع أن العبادة مستلزمة للطاعة، والطاعة مستلزمة أيضًا للعبادة، لكن ليس في كل درجاتها.

قوله: **(وَلَهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا﴾ قَالَ: «أَشْفَقَا أَنْ لَا يَكُونَ إِنْسَانًا»، وَذَكَرَ مَعْنَاهُ عَنِ الحَسَنِ وَسَعِيدٍ، وَغَيْرِهِمِا).**

يعني: خافا أن يكون له كما قال الشيطان له قرنا إبل، أو خلقته مختلفة، أو يخرج حيوانًا، أو قردًا، أو نحو ذلك، فقالا: ﴿لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا﴾ يعني: ولدًا صالحًا سليمًا من الآفات، سليمًا من الخلقة المشينة، فوعدا بأن يكونا من الشاكرين: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ عبَّدا ذلك للحارث خوفًا من أن يكون الشيطان يتسلط عليه بالموت، أو الإهلاك، أخذتهما شفقة الوالد على الولد، فكان ذلك خلاف شكر تلك النعمة؛ لأن من شكر نعمة الولد أن يُعبَّد الولد لله الذي أنعم به، وأعطاه وتفضل به.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَحْرِيمُ كُلِّ اسْمٍ مُعَبَّدٍ لِغَيْرِ اللَّهِ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ هَذَا الشِّرْكَ فِي مُجَرَّدِ تَسْمِيَةٍ لَمْ تُقْصَدْ حَقِيقَتُهَا.

الرَّابِعَةُ: أَنَّ هِبَةَ اللَّهِ لِلرَّجُلِ الْبِنْتَ السَّوِيَّةَ مِنَ النِّعَمِ.

الْخَامِسَةُ: ذِكْرُ السَّلَفِ الْفَرْقَ بَيْنَ الشِّرْكِ فِي الطَّاعَةِ، وَالشِّرْكِ فِي الْعِبَادَةِ.

❊ ❊ ❊

٥٠ - بَابُ

قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

ذَكَرَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾: «يُشرِكُونَ»[(١)].

وَعَنْهُ: «سَمَّوا اللَّاتَ مِنَ الإِلَهِ، وَالعُزَّى مِنَ العَزِيزِ»[(٢)].

وَعَنِ الأَعْمَشِ: «يُدْخِلُونَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا»[(٣)].

ش: قوله: (بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٠] الآية).

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ، وَهُوَ وِتْرٌ يُحِبُّ الْوِتْرَ»[(٤)]. أخرجاه في الصحيحين من حديث سفيان ابن عيينة.

ورواه البخاري عن أبي اليمان عن أبي الزناد عن الأعرج عنه[(٥)].

وأخرجه الجوزجاني عن صفوان بن صالح عن الوليد بن مسلم عن شعيب بسنده مثله.

---

(١) لم أقف عليه عن ابن عباس رضي الله عنهما في المطبوع من تفسير ابن أبي حاتم، وأخرجه الطبري في تفسيره (٩/ ١٣٤)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦٢٣) عن قتادة.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٩/ ١٣٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦٢٣).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦٢٣).

(٤) أخرجه البخاري (٦٤١٠)، ومسلم (٢٦٧٧).

(٥) أخرجه البخاري (٢٧٣٦، ٦٤١٠، ٧٣٩٢).

....

وزاد بعد قوله: «يُحِبُّ الْوِتْرَ»، هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ المَلِكُ القُدُّوسُ السَّلَامُ المُؤْمِنُ المُهَيْمِنُ العَزِيزُ الجَبَّارُ المُتَكَبِّرُ الخَالِقُ البَارِئُ المُصَوِّرُ الغَفَّارُ القَهَّارُ الوَهَّابُ الرَّزَّاقُ الفَتَّاحُ العَلِيمُ القَابِضُ البَاسِطُ الخَافِضُ الرَّافِعُ المُعِزُّ المُذِلُّ السَّمِيعُ البَصِيرُ الحَكَمُ العَدْلُ اللَّطِيفُ الخَبِيرُ الحَلِيمُ العَظِيمُ الغَفُورُ الشَّكُورُ العَلِيُّ الكَبِيرُ الحَفِيظُ المُقِيتُ الحَسِيبُ الجَلِيلُ الكَرِيمُ الرَّقِيبُ المُجِيبُ الوَاسِعُ الحَكِيمُ الوَدُودُ المَجِيدُ البَاعِثُ الشَّهِيدُ الحَقُّ الوَكِيلُ القَوِيُّ المَتِينُ الوَلِيُّ الحَمِيدُ المُحْصِي المُبْدِئُ المُعِيدُ المُحْيِي المُمِيتُ الحَيُّ القَيُّومُ الوَاجِدُ المَاجِدُ الوَاحِدُ الصَّمَدُ القَادِرُ المُقْتَدِرُ المُقَدِّمُ المُؤَخِّرُ الأَوَّلُ الآخِرُ الظَّاهِرُ البَاطِنُ الوَالِيَ المُتَعَالِي البَرُّ التَّوَّابُ المُنْتَقِمُ العَفُوُّ الرَّءُوفُ مَالِكُ المُلْكِ ذُو الجَلَالِ وَالإِكْرَامِ، المُقْسِطُ الجَامِعُ الغَنِيُّ المُغْنِي المَانِعُ الضَّارُّ النَّافِعُ النُّورُ الهَادِي البَدِيعُ البَاقِي الوَارِثُ الرَّشِيدُ الصَّبُورُ»[١].

قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَدَّثَنَا بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ صَالِحٍ، وَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ صَفْوَانَ بْنِ صَالِحٍ: وَهُوَ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا نَعْلَمُ فِي كَبِيرِ شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ ذِكْرَ الأَسْمَاءِ، إِلَّا فِي هَذَا الحَدِيثِ.

والذي عول عليه جماعة من الحفاظ أن سرد الأسماء في هذا الحديث مدرج فيه.

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٥٠٧)، وابن ماجه (٣٨٦١)، وابن حبان في صحيحه (٣/ ٨٨، ٨٩)، والحاكم في المستدرك (١/ ٦٢)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٢٧).

وإنما ذلك كما رواه الوليد بن مسلم وعبد الملك بن محمد الصنعاني عن زهير بن محمد أنه بلغه عن غير واحد من أهل العلم أنهم قالوا ذلك. أي: أنهم جمعوها من القرآن كما روي عن جعفر بن محمد وسفيان وأبي زيد اللغوي والله أعلم.

هذا ما ذكره العماد ابن كثير في تفسيره[١]. ثم قال: ليعلم أن الأسماء الحسنى ليست منحصرة في تسعة وتسعين، بدليل ما رواه أحمد عن يزيد بن هارون عن فضيل بن مرزوق عن أبي سلمة الجهني عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله ﷺ قال: «مَا أَصَابَ أَحَدًا قَطُّ هَمٌّ وَلَا حَزَنٌ، فَقَالَ: اللهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ، وابْنُ عَبْدِكَ، وابْنُ أَمَتِكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ رَبِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي، وَجِلَاءَ حُزْنِي، وَذَهَابَ هَمِّي، إِلَّا أَذْهَبَ اللَّهُ هَمَّهُ وَحُزْنَهُ، وَأَبْدَلَهُ مَكَانَهُ فَرَحًا، قَالَ: فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا نَتَعَلَّمُهَا؟ فَقَالَ: بَلَى، يَنْبَغِي لِمَنْ سَمِعَهَا أَنْ يَتَعَلَّمَهَا»[٢]، وقد أخرجه أبو حاتم وابن حبان في صحيحه.

وقال العوفي عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ٢٧٠)، ومجموع الفتاوى (٦/ ٣٧٩)، (٢٢/ ٤٨٢)، ومدارج السالكين (٣/ ٤١٥).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (١/ ٣٩١)، وابن حبان في صحيحه (٣/ ٢٥٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ٤٠)، وأبو يعلى في مسنده (٩/ ١٩٨)، والطبراني في الكبير (١٠٣٥٢).

....

أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾ قَالَ: «إِلْحَادُ الْمُلْحِدِينَ أَنْ دَعَوُا اللَّاتَ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ»[١].

وقال ابن جريج عن مجاهد: ﴿وَذَرُوا ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾ قال: «اشْتَقُّوا اللَّاتَ مِنَ الإله، وَالعُزَّى مِنَ العَزِيزِ».

وقال قتادة: «يُلْحِدُونَ: يُشرِكُونَ»[٢].

وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: «الإلحاد التكذيب»[٣].

وأصل الإلحاد في كلام العرب: العدول عن القصد، والميل والجور والإنحراف، ومنه اللحد في القبر، لانحرافه إلى جهة القبلة عن سمت الحفر[٤].

قال ابن القيم رحمه الله[٥]:

وَحَقِيقَةُ الإِلْحَادِ فِيهَا المَيْلُ بِالإِشْـ ... ـرَاكِ وَالتَّعْطِيلِ وَالنُّكْرَانِ

وقال رحمه الله: فالإلحاد إما بجحدها وإنكارها، وإما بجحد معانيها وتعطيلها، وإما بتحريفها عن الصواب، وإخراجها عن الحق بالتأويلات، وإما أن يجعلها أسماء لهذه المخلوقات، كإلحاد أهل الاتحاد، فإنهم جعلوها أسماء هذا الكون محمودها ومذمومها، حتى قال زعيمهم: هو

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١٣/ ٢٨٢).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٩/ ١٣٤)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦٢٣).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦٢٣) من الطريق المذكور، وأخرجه الطبري في تفسيره (٩/ ١٣٤) من طريق معاوية عن علي عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) انظر: النهاية في غريب الأثر (٤/ ٢٣٦)، ولسان العرب (٣/ ٣٨٩)، ومختار الصحاح (ص٢٤٧).

(٥) انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (٢/ ٢٥١).

....

المسمى بمعنى كل اسم ممدوح عقلًا وشرعًا وعرفًا، وبكل اسم مذموم عقلًا وشرعًا وعرفًا - تعالى عما يقولون علوًا كبيرًا - انتهى.

قلت: والذي عليه أهل السنة والجماعة قاطبة، متقدمهم ومتأخرهم.

إثبات الصفات التي وصف الله بها نفسه، ووصفه بها رسول الله ﷺ على ما يليق بجلال الله وعظمته، إثباتًا بلا تمثيل، وتنزيهًا بلا تعطيل، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات يحتذى حذوه ومثاله، فكما أنه يجب العلم بأن لله ذاتًا حقيقة لا تشبه شيئًا من ذوات المخلوقين، فله صفات حقيقة لا تشبه شيئًا من صفات المخلوقين، فمن جحد شيئًا، مما وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله، أو تأوله على غير ما ظهر من معناه، فهو جهمي، قد اتبع غير سبيل المؤمنين، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

الشرح:

هذا: (**بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالى**: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٨٠] **الآية**).

هذا الباب في وجوب تعظيم أسماء الله الحسنى، وأنَّ مِن تعظيمها أن لا يُلْحَد فيها، وأن يُدْعَى الله ﷻ بها، والأسماء الحسنى هي الحسنة البالغة في الحسن نهايته، فالخلق يتسمون بأسماء، لكن قد لا تكون حسنة،

أو قد تكون حسنة، ولكن ليست بالغة في الحسن نهايته؛ لأن الحسن في الأسماء، يكون راجعًا إلى أن الصفة التي اشتمل عليها ذلك الاسم، تكون حقًّا فيمن تسمى بها، ويكون قد بلغ نهاية ذلك الوصف، والإنسان لو تسمَّى باسم فيه معنى، فإنَّه لا يُنظَر فيه إلى أنَّ المعنى قد اشتملت عليه خصاله، فيُسمَّى صالحًا، وقد لا يكون صالحًا، ويُسمَّى خالدًا، وقد لا يكون خالدًا، ويُسمَّى محمدًا، وقد لا يكون كثير خصال الحمد وهكذا، فإن الإنسان قد يُسمَّى بأسماء، لكن لا تكون في حقه حسنى، والله ﷻ له الأسماء الحسنى البالغة في الحسن نهايته، وهي الأسماء المشتملة على الصفات، صفات الكمال، والجلال، والجمال والقدرة والعزة، والجبروت وغير ذلك، وله من كل اسم مشتمل على صفة أعلى، وأعظم الصفة، والمعنى الذي اشتملت عليه الصفة.

وأهل العلم إذا فسَّروا الأسماء الحسنى، فإنما هو تقريب ليدلوا الناس على أصل المعنى، أما المعنى بكماله، فإنه لا يعلمه أحد إلا الله ﷻ؛ ولهذا قال ﷺ في دعائه: «**لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ، كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ**»[(١)]، فالناس حين يفسِّرون أسماء الله ﷻ، فإنهم يفسرون ذلك بما يُقرِّب إلى الأفهام المعنى، أما حقيقة المعنى على كماله، فإنهم لا يعونه؛ لأن ذلك من الغيب، وكذلك الكيفية، فإنهم لا يعونها؛ لأنَّ ذلك من الغيب، فالله ﷻ له الأسماء الحسنى، والصفات العلى.

ومن الأسماء ما لا يكون حسنًا إلا بقيد مثل الصانع، والمتكلم، والمريد، والفعَّال أو الفاعل، ونحو ذلك، فهذه الأسماء، لا تكون كمالًا إلا بقيد في أن يكون متكلِّمًا بما شاء إذا شاء بما تقتضيه الحكمة، وتمام

(١) أخرجه مسلم (٤٨٦) من حديث عائشة ﵂.

العدل فهذا يكون محمودًا؛ ولهذا ليس من أسماء الله المتكلم، كذلك الصانع قد يصنع خيرًا،وقد يصنع غير ذلك، والله جَلَّ وَعَلَا ليس من أسمائه الحسنى الصانع؛ لاشتماله على هذا وهذا، فإذا أُطلق من جهة الخبر فيُعنَى به ما يُقيَّد بالمعنى الذي فيه كمال، كذلك فاعل أو فعَّال، فإن الفعَّال قد يفعل أشياء لا توافق الحكمة، وقد يفعل أشياء لا يريدها بل مجبر عليها، والكمال أن يفعل ما يريد، ولا يكون مجبرًا لكمال عزته وقهره؛ ولهذا قال الله جَلَّ وَعَلَا عن نفسه: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]؛ لأن تقييد كونه فعَّالًا بما يريد هذا هو الكمال في أشياء كثيرة من ذلك معروفة في مباحث الأسماء والصفات.

والعلم بها على مراتب منها:

المرتبة الأول: أن يعلمها إثباتًا، فيثبت ما أثبت الله لنفسه وما أثبته له رسوله ﷺ، فيؤمن أن هذا الاسم من أسماء الله، وأن هذه الصفة من صفات الله جَلَّ وَعَلَا .

المرتبة الثانية: أن يسأل الله جَلَّ وَعَلَا بأسمائه وصفاته بما يوافق مطلوبه؛ لأنَّ الأسماء والصفات نتعبد لله جَلَّ وَعَلَا بها، بأن ندعوه بها كما جاء في هذه الآية وسيأتي بيان ذلك - إن شاء الله - .

المرتبة الثالثة: أن ينظر إلى آثار أسماء الله وصفاته في الملكوت، فإذا نظر إلى آثار الأسماء والصفات في الملكوت، وتأمّل ذلك، عَلِمَ أن كل شيء ما خلا الله باطل، وأن الحقيقة أن الحق الثابت اللازم هو الله جَلَّ وَعَلَا ، وأما ما سوى الله، فهو باطل وزائل وآيل إلى الهلاك: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨].

ومناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد ظاهرة، وذلكم أنها راجعة إلى أن

هذا الباب بين فيه الإمام رحمه الله أن توحيد الأسماء والصفات والتوحيد نوعان: توحيد في المعرفة والإثبات، وتوحيد في القصد والطلب، وتوحيد المعرفة والإثبات وسيلة إلى توحيد القصد والطلب، وعماده بل ركنه الأعظم معرفة الأسماء الحسنى والعلم بها، وسؤال الله بها، ويتضمن هذا التوحيد، توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات قال العلماء: هو وسيلة وبرهان على توحيد القصد والطلب، فهذا الباب معقود لبيان كمال الله، وأنه ذو الأسماء الحسنى، والصفات العلى، وأنه الذي يستحق ذلك على وجه الكمال، وإذا كان كذلك فهو المستحق أن يعبد وحده، وأن يوحد بالقصد والطلب، والباب الذي قبل هذا كان في قوله الله: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾ [الأعراف: ١٩٠].

وقد سبق بيان أن ذلك النوع من الشرك، إنما هو في الطاعة، وذلك بتعبيد المخلوق لغير الله، وفي هذا الباب ذكر أن الله يدعى بالأسماء الحسنى، ومن أجل ذلك فإن التعبيد له، يقتصر فيه على الأسماء الحسنى.

وفي قوله جل جلاله : ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَاۖ﴾، وجهان من التفسير:

الوجه الأول: ادعوه بمعنى سموه بها، ولا تسموه بغيرها، فإنَّ أسماء الله حسنى، وليس له من الأسماء إلا ما بلغ من الحسن نهايته، ولا يدعى ويسمى بالأسماء التي تتضمن نقصًا، أو تحتمل نقصًا.

والوجه الثاني من التفسير: أن قوله: ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَاۖ﴾ يعني: اسألوه بها وذلك في قول الله: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَۖ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰۚ﴾ [الإسراء: ١١٠] يعني: قل سموا الله أو سموا الرحمن، أيًا ما تسموا فله الأسماء الحسنى، أو قل اسألوا الله أو اسألوا الرحمن، أيًا ما تسألوا فلله الأسماء الحسنى.

فالوجهان من التفسير في قوله: ﴿تَدْعُواْ﴾ ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَاۖ﴾ هذا يشمل دعاء

التسمية، أو الدعاء الذي هو السؤال، قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، واللام في قوله: ﴿وَلِلَّهِ﴾ هي لام الاستحقاق، فهو المستحق للأسماء الحسنى.

والأسماء جمع اسم، والاسم مأخوذ من السمة، وهي العلامة، والوسم الذي هو العلامة؛ لأنَّ السمة والوسم، يدلان على الشيء، وهذا هو الأظهر عند أهل السنة، وقالت طائفة إن الاسم مشتق من السمو، وهو العلو، وهذا ليس بمشهور عند أهل السنة، وإن قال به بعضهم[١].

بل هو من مشاهير قول أهل البدع، المقصود من ذلك، أن أسماء الله لما تضمنت الصفات، كان الاسم دالًا على الله، ودلالته عليه من جهة أنه سمة وعلامة دلت عليه، لا أنه يسمو فوق الأسماء، ويعلو فوق النعوت، والصفات فحسب.

قوله: ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ الحسنى فعلى، تدل على المبالغة في الحسن، لهذا يقول أهل العلم: أسماء الله بالغة في الحسن نهايته؛ لأنهم أخذوه من لفظ الحسنى، وهي البالغة في الحسن نهاية الحسن[٢]، وأسماء الله كلها حسنى وليست محصورة بعدد معين وما جاء في الحديث الذي في الصحيحين من حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ، وَهُوَ وِتْرٌ يُحِبُّ الْوِتْرَ**»[٣] هذا في خصوص بعض الأسماء، وإلا فإن أسماء الله كثيرة وكثرة الأسماء تدل على شرف وعظم المسمى؛ لأن كل اسم يشتمل على صفة،

---

(١) انظر: تهذيب اللغة (١٣/ ٧٩)، ومقاييس اللغة (٣/ ٩٨)، والنهاية في غريب الحديث (٢/ ١٠٥).

(٢) انظر: مادة (حسن)، في: تهذيب اللغة (٤/ ١٨٤)، ولسان العرب (١٣/ ١١٤)، والمعجم الوسيط (ص١٧٤).

(٣) سبق تخريجه (ص٢٣٤).

فكثرة النعوت تدل على كثرة الأسماء، ونعوت الله نعوت كمال، فله من الأسماء أسماء الكمال، وهي الأسماء التي تبلغ في الحسن نهاية الحسن.

بعض أهل العلم قال: أسماء الله تنقسم إلى أسماء حسنى وأسماء حسنة، والأسماء الحسنى التي تتضمن أوجه الكمال، والحسنة التي تتضمن الكمال بالتقييد، وإلا فإن الاسم قد يحتمل نقصًا والنوع الأول هو الذي فيه الكلام، والنوع الثاني عند هؤلاء يدخل فيه الأسماء التي لا تطلق إلا على وجه الاقتران كالباسط والقابض، وكالمحيي المميت، وكالنافع الضار، وأشباه ذلك والعدل؛ لأن العدل والضار، والمميت وأشباه هذه الأسماء ليست حسنى إلا باقترانها بما معها، فتكون من باب الأسماء الحسنة، إذا كانت منفردة لأنها دالة على صفات الله، ويدخل في ذلك أيضًا ما قاله بعضهم، من أن من أسماء الله المتكلم، والمريد، والجائي، ونحوها من الأسماء والمستهزئ، والماكر، فهذه الأسماء متضمنة لصفات، لكن هذه الصفات منقسمة، تارة تكون للكمال، وتارة تكون نقصًا، تكون كمالًا إذا كانت في الحق، وتكون نقصًا إذا كانت في الباطل، والله حق هو الحق ﷻ، وأفعاله حق، فالمتكلم الكلام ينقسم إلى كلام موافق للحكمة، فيه النفع، والخير، وإلى كلام باطل يخالف الحكمة وفيه الشر، والله ينسب إليه الأول، فهو الذي إذا تكلم فقوله حق، وقوله صدق ﷻ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧] ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢].

وأما الثاني: فهذا ليس من أسماء الله، باعتبار أنه صفة النقص؛ لأن الله ليس منسوبًا له النقص في أسمائه، ولا صفاته، فهذا النوع لا يصح أن يقال، إنه من أسماء الله، إلا على وجه التقييد عند طائفة، والصحيح أن الاسم إذا كان يتضمن كمالًا ونقصًا، فإنه لا يصح أن يقال: إنه من أسماء الله أصلًا.

ولهذا غلط المحققون من أهل العلم من قال: إن من أسماء الله الجائي والماكر، والمستهزئ والمتكلم، والمريد، والصانع، ونحو ذلك والقديم، فهذه لست من أسماء الله، وإن كان يصح أن تقال على جهة الخبر بإرادة جهة الكمال فيها، هذا القول من انقسامها إلى حسنى وحسنة، قاله طائفة، وثم موضع لشيخ الإسلام في الفتاوى عرج إليه ولكن لم يحقق المقام فيه، ولم يفصل الكلام فيه[1]، المقصود من ذلك أن أسماء الله، كما دلت عليها هذه الآية حسنى، ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقال: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [طه: ٨]، وقال: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ فهو المستحق بالأسماء الحسنى، هذه الأسماء جمعها بعض التابعين، وتبع التابعين، فيما سمعتم من الأسماء التسعة والتسعين، وذلك اجتهادًا منه، حتى يدخل في الإحصاء ولكن هذه غير معتمدة من جهة اتفاق أهل العلم عليها، بل هي مسألة اجتهادية، فلأهل العلم أن يجتهدوا في استخراج الأسماء من القرآن، ومن السنة، فمن أحصاها دخل الجنة، ومن لم يتمكن من الإحصاء بنفسه، لقصور علمه، ونظره أو لورعه وخوفه، فإنه يكفيه أن يأخذ بما قرره أهل العلم في ذكر هذه الأسماء وتتابعوا على إيراده.

قوله: ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ﴾ ذكرت أن فيه وجهين من التفسير والباء في قوله بها تحتمل أن تكون للأول أو للثاني، أي: فاسألوه بها، أو فسموه بها؛ لأن كلًا من الفعلين يتعدى بالباء، دعوت الله بكذا، أو سألته بكذا، لكن السؤال إذا كان المراد السؤال فاسألوه بها، هذا تكون الباء فيه باء الوسيلة، فتوسلوا إليه في الدعاء بأسمائه الحسنى، وإذا كانت باء الوسيلة قال أهل العلم: فيتضمن ذلك أن تدعو الله متوسلًا بالاسم الذي يناسب حاجتك،

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ١٤١).

فمن آداب الدعاء التي هي من أسباب الإجابة، أن تسأل الله باسم يناسب حاجتك، فتكون وسيلة؛ لأنها فيها تعظيم لله، ولأن فيها قصدًا لله، بالتوسل بأسمائه الحسنى، فتكون الباء باء الوسيلة، فإذا كان السؤال لطلب مغفرة، ناسب أن تذكر صفات الجمال، وإذا كان السؤال لطلب حاجة من حاجات الدنيا، فيناسب أن تذكر أسماء الجلال، ثم الجمال، وإذا كان السؤال لهرب من عدو، أو خوف أو طلب لقوة، أو رغبة في سلامة ونحو ذلك فيسأل بأسماء الجلال، وهكذا بما يناسب، وهذا لا شك أنه من الفقه الدقيق في الأسماء والصفات، وإدراكه والعلم به مما يتفاوت فيه العلماء، بل طلبة العلم، بل العامة.

قال: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾، وهذه الجملة من الآية أيضاً تكون سببًا لإيراد هذا الباب في كتاب التوحيد؛ لأن العدول من الأسماء الحسنى عن حقائقها وألفاظها نوع من الإلحاد فيها، كما جاء في أثر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: **(ذروا يعني: اتركوا الذين يلحدون في أسمائه)، والترك هنا** يفيد النهي الذي هو للتحريم؛ لأن تركهم معناه ترك ما فعلوه من المنكر، الإلحاد في أسماء الله الحسنى، هو العدول بها عن حقائقها اللائقة لله، إما من جهة اللفظ، أو من جهة المعنى.

فالمشركون الأولون، ألحدوا من جهة اللفظ فعدلوا بها، فسموا ألهتهم بميل عن أسماء الله اللات من الله، والعزى من العزيز، وهذا إلحاد في اللفظ، ومبتدعة الأمة والمشركون فيها ألحدوا من جهة اللفظ ومن جهة المعنى جميعًا، ومنهم من عدل بها عن حقائقها اللائقة بالله، فنفى ما فيها من الصفات، نفى ما يشتمل عليه كل اسم من الصفة، فهذا نوع من الإلحاد؛ لأن حقيقة الإلحاد الميل بالشيء عن أصله[1]، وأسماء الله

---

(١) راجع (ص٢٣٧).

الحسنى فيها الدلالة على الذات، وفيها الدلالة على المعنى، وهذا يدركه من يحسن اللسان العربي، فإذا قيل اسم يتصور في ذهنه من الاسم الذات والمعنى جميعًا، فالإلحاد في أسماء الله، يتضمن الإلحاد في الألفاظ ويتضمن الإلحاد في المعاني، وكل من هذين وقع في هذه الأمة فجعلوا أسماء الله للمخلوقات فعندهم - كالجهمية، والمعتزلة - أن أسماء الله تفسر بمخلوقات منفصلة، والماتريدية والأشاعرة، ومن أشبههم من المتأولة أو المفوضة - مفوضة المعنى - هؤلاء ينفون عن الله ما يستحقه من الصفات، فهو إلحاد من جهة المعنى، فالواجب على الموحد أن يعظم أسماء الله، وأن يسأله بها، وأن يسمي الله بما سمى به نفسه أو سماه به رسول الله ﷺ؛ لأن هذا هو الواجب في التوحيد.

وقد سبق حديث: «**مَا أَصَابَ أَحَدًا قَطُّ هَمٌّ وَلَا حَزَنٌ، فَقَالَ: اللهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ، ابْنُ عَبْدِكَ، ابْنُ أَمَتِكَ،**......»،.... إلى آخر الحديث[1]، وفي آخره: «**فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلَا نَتَعَلَّمُهَا؟ فَقَالَ: بَلَى، يَنْبَغِي لِمَنْ سَمِعَهَا أَنْ يَتَعَلَّمَهَا**»، وكلمة (ينبغي) في نص الشرع في الإثبات تدل على الواجب، وفي النفي تدل على الممتنع أشد الامتناع، فمن الإثبات هذا الحديث، ومن النفي قول الله: ﴿وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحۡمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٢] هذا ممتنع أشد الامتناع، كما جاء في قوله ﷺ: «**لَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ أنا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى**»[2]، وقال: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتۡ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢١٠﴾ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُمۡ وَمَا يَسۡتَطِيعُونَ ﴿٢١١﴾﴾ [الشعراء: ٢١٠-٢١١]. فهذا ممتنع أشد الامتناع، وهذا بخلاف الاصطلاح الحادث في كلمة (ينبغي) عند الفقهاء، إذا قالوا: (ينبغي)، فإنهم يعنون بها المستحب، وإذا قالوا: لا ينبغي فإنهم يعنون بها

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٣٦).
(٢) أخرجه البخاري (٣٣٩٥)، ومسلم (٢٣٧٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

المكروه، وهذا هو الذي عليه عرف أهل الفقه، وكذلك عرف أهل الفتوى، فينبغي النظر في الاصطلاح، فكلام الفقهاء غير ما جاء في النصوص من استعمال كلمة: (ينبغي)، أو(لا ينبغي)، كقولهم مثلًا في كتاب الزكاة: (**وينبغي للإمام أن يبعث خارصًا يخرص عن الناس ثمارهم وكرومهم وحبوبهم**)، ينبغي للإمام أن يبعث خارصًا يعني: يستحب له؛ لأن هذا من السنن الماضية.

الإلحاد سبق في كلام ابن القيم أنه ثلاثة أنواع، والإلحاد في أسماء الله عَزَّوَجَلَّ الميل بها، والعدول بها عن حقائقها وعما يليق بها.

وأصله في اللغة[١]: من لحد وألحد إذا مال، ألحد فلان في الطريق أي: مال في الطريق؛ ولهذا سمي لحد القبر لحدًا؛ لأنه مائل عن سمت الحفر، فالإلحاد الميل، والملحد المائل عن الحق إلى غيره، وفي الاصطلاح: الملحد هو من مال عن الإيمان إلى الكفر.

وأهل السنة والجماعة يؤمنون بأسماء الله، وما اشتملت عليه الآيات من الأسماء والصفات، ولا يميلونها، ولا يخرجون بها عن حقائقها اللائقة بها؛ إذ أن صراط الأسماء الحسنى، وصراط الآيات المستقيم، أن يؤخذ بها بما دلت عليه ألفاظها من المعاني، ويثبت ذلك لله عَزَّوَجَلَّ.

فإذا حُرّف ذلك فإن هذا من الإلحاد، بمعنى: أنه إذا نفى صفة، أو نفى اسمًا من أسماء الله، فإن هذا من جنس الإلحاد في أسمائه، وصفاته، وقد قال الله عَزَّوَجَلَّ في محكم كتابه: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، أي: يميلون بها عما يليق بها، وهذا الإلحاد قد يكون:

---

(١) انظر: النهاية في غريب الأثر (٤/ ٢٣٦)، ولسان العرب (٣/ ٣٨٩)، ومختار الصحاح (ص٢٤٧).

- **بصرفها عن ظواهرها التي دلت عليه.**
- **أو بترك التعبد بها.**
- **أو بتحريفها.**

فالمشركون سموا العزى من العزيز، وهذا إلحاد، وسموا اللات من الله أو من الإله، وهذا من الإلحاد، وسموا مناة من المنان، كما هي بعض الروايات[١]، وهذا كله من الإلحاد، وترك دعاء الله عز وجل بأسمائه من الإلحاد، ومراده هنا نوع من ذلك الإلحاد، وهو: صرفها عن معانيها اللائقة بها؛ لأنه ميل بها، وعدول عن اللائق بها، والواجب أن يُسلك في الأسماء، والصفات، وآيات الله، عز وجل ما يليق بها، لا أن يُمال عما يليق بها، ويعدل عن حقائقها التي تليق بالله عز وجل.

وهذا الإلحاد مراتب:

من مراتب الإلحاد في أسماء الله وصفاته: أن يُسمِّي البشر المعبودِين بأسماء الله كما سموا اللات من الإله، والعزى من العزيز، ونحو ذلك.

ومن الإلحاد في أسماء الله: أن يُجعَل لله عز وجل ولد، وأن يُضاف المخلوق إليه إضافة الولد إلى والده كحال النصارى، هذا نوع من الإلحاد في أسماء الله عز وجل وفي صفاته.

ومن الإلحاد: إنكار الأسماء والصفات، أو إنكار بعض ذلك، كما فعلت الجهمية الغلاة، فإنهم لا يؤمنون باسم من أسماء الله، ولا بصفة من صفات الله، إلا الوجود والموجود؛ لأن هذه الصفة هي التي يستقيم معها برهانهم بحلول الأعراض في الأجسام، ودليل ذلك على الوحدانية كما هو معروف في موضعه.

---

(١) راجع (ص٢٣٤).

ومن الإلحاد أيضًا، والميل بها عن الحق الثابت الذي يجب لله عَزَّوَجَلَّ فيها: أن تؤول، وتُصرَف عن ظاهرها إلى معاني لا يجوز أن تصرَف إليها، فيكون ذلك من التأويل، والواجب الإيمان بالأسماء والصفات، وإثبات الأسماء والصفات، واعتقاد ما دلت عليه، وترك التعرض لها بتأويل ونحوه، وهذه هي قاعدة السلف، فنؤمن بها ولا نصرفها عن حقائقها بتأويل، أو بمجاز، أو نحو ذلك، كما فعل المعتزلة، وفعلته الأشاعرة، والماتريدية، وطوائف، كل هذا نوع من أنواع الإلحاد.

وإذا تقرر ذلك، فيكون الإلحاد منه ما هو كفْر، ومنه ما هو بدعة، بحسب الحال الذي ذكرنا، فالحال الأخيرة، وهي التأويل، وادعاء المجاز في الأسماء والصفات، هذه بدع وإلحاد، لا يصل بأصحابه إلى الكفر، أما نفي وإنكار وجحد الأسماء والصفات، كحال الجهمية فهذا كفر، وهكذا فِعْل النصارى، ومشركي العرب.

....

ش: وقال العلامة ابن القيم رحمه الله أيضًا: فائدة جليلة: ما يجري صفة أو خبرًا على الرب - تبارك وتعالى - أقسام:

أحدها: ما يرجع إلى نفس الذات، كقولك: ذات وموجود.

الشرح:

ذات وموجود هي من جهة الخبر، وهي من الألفاظ المحدثات؛ لأن لفظة ذات، لم ترد في اللغة إلا مضافة، ليس ثم شيء ذات هكذا يقال: ذات؛ لأن ذات تأنيث ذو، وذلك قول الله: ﴿وَأَصۡلِحُواْ ذَاتَ بَيۡنِكُمۡۖ﴾ [الأنفال: ١]، فالذات ذات بينكم، هذه ليست كلمة ذات فيها مستقلة، بل هنا مضافة، وإذا كان كذلك، فإطلاقها على غير جهة الإضافة، ليس بصواب، لذلك لا يقال: إن الله ذات هكذا، ويسكت هذا من جهة الأصل، ولا يقال من أسمائه الذات، ونحو ذلك وهذه مضافة بحسب من أضيفت إليه، جاءت مضافة في قول خبيب بن عدي رضي الله عنه في شعره المعروف[1]:

وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الْإِلَهِ وَإِنْ يَشَأْ   يُبَارِكْ عَلَى أَوْصَالِ شِلْوٍ مُمَزَّعِ

وذلك في ذات الإله، هنا أضاف كلمة ذات إلى الإله، ومعلوم أنه ما دام أضافها، نفهم أنها غير ما دل الاسم؛ لأن الاسم دال على الذات، وعلى الصفة وهنا أضاف الذات إلى الإله فقال:

وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الْإِلَهِ وَإِنْ يَشَأْ ....

(١) انظر: السيرة النبوية لابن كثير (٢/ ١٢٤، ١٣٢، ١٣٣)، وسيرة ابن هشام (٢/ ١٧٦)، ودلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني (١/ ٥٠٥، ٥٠٧، ٥٠٩).

لهذا قال العلماء: إن من الألفاظ الحادثة أن يقال عن الله أنه ذات لا كالذوات، لكن لما استعمل هذا اللفظ، واستعمله المتكلمون، فكان الحال، إما أن ينفي، وإما أن يثبت، وإذا نفي، إذا قيل ليس بذات، صار ذلك باطلًا؛ لأن الله، يطلق عليه شيء، كما جاء في الحديث: «**لاَ شَيْءَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ**»[1]، وإذا كان شيء فمعناه أنه ذات، فهذا من باب التلازم للإيضاح، ومثلها كلمة موجود، النوع الأول هذا الذي ذكره ابن القيم موجود لم تأت صفة الوجود لله، لا في الكتاب ولا في السنة، لكن هذه معلومة؛ لأن الله حي، وإذا كان كذلك فكل حي موجود، لا يكون حيًا معدومًا، هذا من باب التوسع في الألفاظ، لهذا ابن القيم احترز فقال: **(ما يجري من صفة أو خبر على الرب - تبارك وتعالى -)** لاحظ أو خبر، فجعل هذا يشمل كل الحالات، وصفة الوجود والاسم الموجود هو الاسم الوحيد، والصفة الوحيدة عند الجهمية، هم عندهم هذا الاسم فقط، والذات كذلك ذات موجودة فقط، والحقيقة ما عندهم شيء أكثر من هذا.

(١) أخرجه البخاري (٥٢٢٢)، ومسلم (٢٧٦٢) من حديث أسماء رضي الله عنها.

....

ش: الثاني: ما يرجع إلى صفاته ونعوته، كالعليم والقدير، والسميع والبصير.

الشرح:

قوله: (**ما يرجع إلى صفاته ونعوته**). أي: ما تضمن صفة له، ونعتًا مثبتة. العليم يرجع إلى صفة العلم، هو عليم بعلم، ليس عليمًا بذاته، ولكن هو عليم بصفة زائدة عن الذات، قائمة بالذات، وهي صفة العلم، قدير له قدرة، فمن صفاته، أنه يقدر، فالقدير متضمن للقدرة، والسميع متضمن لسمعه، فهو سميع بسمع، بصير ببصر ﷻ، بصير برؤية، ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، والبصر ليس إدراكًا يكون بصيرة، ولكن هو بصير ببصر هو الرؤية، فإنه له عينان ﷻ، ويرى ويبصر وهو السميع البصير، هذه الأسماء وهي أكثر الأسماء الحسنى، كلها صفات ثبوتية أي: صفات فيها إثبات الصفات.

....

ش: الثالث: ما يرجع إلى أفعاله، كالخالق والرازق.

الشرح:

قوله: **(ما يرجع إلى أفعاله)** أي: أن الصفة التي اشتمل عليها الاسم، راجعة إلى الفعل، وصفات الفعل تارة تقوم به، وتارة لا تقوم به، بخلاف صفات الذات، فإنه لا ينفك عن كونه عليمًا، ولا ينفك عن كونه قديرًا، ولا ينفك عن كونه سميعًا، ولا ينفك عن كونه بصيرًا؛ لأن هذه صفات ذات ملازمة للموصوف ﷻ، أما صفات الفعل، فهي التي تقوم بالرب، بمشيئته واختياره، وإرادته وقدرته، إذا شاء خلق، وقام به الفعل، وإذا شاء لم يخلق ﷻ، إذا شاء رزق، وإذا شاء لم يرزق، لكن العلم لا نقول: إذا شاء علم، وإذا شاء لم يعلم، وإذا شاء قدر، وإذا شاء لم يقدر، بل هذه صفات ملازمة لذاته، - تبارك وتقدس ربنا - أما الأفعال فهي متعلقة بمشيئته وقدرته، وهذا التفريق مهم؛ لأن فيه الرد على الكلابية، الذين أحدثوا القول بنفي الصفات، لأجل مسألة حلول الحوادث بالرب، وهي مسألة معروف تفصيلها في كتب وشروح العقيدة.

....

ش: الرابع: التنزيه المحض، ولا بد من تضمنه ثبوتًا، إذا لا كمال في العدم المحض، كالقدوس والسلام.

الشرح:

هذه أنواع من الأسماء الحسنى، ومن الأسماء التي أخبر بها عن الله، لكنها ليست في معناها بإثبات وصف، وإنما هي بنفي وصف، والنفي يتضمن إثباتًا، إثباتًا لكمال الضد، فمثل القدوس من هو؟ ما معنى القدوس؟

نقول: هو المنزه عن كل نقص، في ذاته أو ربوبيته أو ألوهيته، أو أسمائه وصفاته، أو في شرعه، أو أمره أو في قضائه، وقدره ﷻ، فالتنزيه نفي، فإذا نزهنا تضمن ذلك كمال إثبات، ضد ذلك، فإذا تنزه عن النقص في الربوبية، فمعنى ذلك له كمال الاتصاف بالربوبية، إذا تنزه عن النقص في الألوهية، فله كمال استحقاق العبادة، ولهذا قال لك التنزيه المحض، ولا بد من تضمنه ثبوتًا؛ لأن النفي الممحض ليس بكمال، إلا إذا تضمن ثبوتًا، ولهذا غلطوا من قال في أسماء الله: إنه ليس بجسم، ولا عرض، ولا داخل العالم، ولا خارجه، ولا بذي لحم، ولا دم ولا أبعاض إلى آخره، كما هي طريقة المتكلمين في النفي المفصل، هنا فيه أسماء تدل على النفي لكن المراد منها النفي المتضمن لكمال الإثبات، وذلك مثل السلام، السلام معناه الذي يتصف بالسلامة من كل نقص وعيب، والذي يفيض السلامة على خلقه.

....

ش: الخامس: ولم يذكره أكثر الناس، وهو الاسم الدال على جملة أوصاف عديدة لا تختص بصفة معينة، بل دال على معان، نحو المجيد العظيم الصمد. فإن المجيد من اتصف بصفات متعددة من صفات الكمال، ولفظه يدل على هذا. فإنه موضوع للسعة والزيادة والكثرة، فمنه استمجد المرخ والعفار وأمجد الناقة، علفها، ومنه رب العرش المجيد صفة العرش لسعته وعظمته وشرفه، وتأمل كيف جاء هذا الاسم مقترنًا بطلب الصلاة من الله على رسوله كما علمناه ﷺ؛ لأنه في مقام طلب المزيد، والتعرض لسعة العطاء، وكثرته ودوامه، فأتى في هذا المطلوب باسم يقتضيه، كما تقول: اغفر لي وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم، فهو راجع إلى التوسل إليه بأسمائه وصفاته، وهو من أقرب الوسائل وأحبها إليه، ومنه الحديث الذي في الترمذي: «أَلِظُّوا بِيَاذَا الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ»[١] [٢]، ومنه: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْمَنَّانُ، بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ»[٣]، فهذا سؤال له وتوسل إليه بحمده وأنه لا إله إلا هو المنان فهو توسل إليه بأسمائه وصفاته، وما أحق ذلك بالإجابة وأعظمه موقعًا عند المسؤول، وهذا باب عظيم من أبواب التوحيد.

---

(١) (لَظَّ) اللَّامُ وَالظَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى مُلَازَمَةٍ. يُقَالُ: أَلَظَّ الرَّجُلُ بِالشَّيْءِ، إِذَا لَازَمَهُ. وَفِي الْحَدِيثِ: «أَلِظُّوا بِيَاذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ»! أَيِ: الْزَمُوا هَذَا وَأَكْثِرُوا مِنْهُ فِي دُعَائِكُمْ. انظر: مقاييس اللغة (٥/ ٢٠٦)، والعين (٨/ ١٥١)، وتهذيب اللغة (١٤/ ٢٥٩).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٤/ ١٧٧) من حديث ربيعة بن عامر، وأخرجه الترمذي (٣٥٢٤، ٣٥٢٥) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أبو داود (١٤٩٥)، والترمذي (٣٥٤٤)، والنسائي في الكبرى (١/ ٣٨٦)، وابن ماجه (٣٨٥٨)، وأحمد في المسند (٣/ ١٢٠) من حديث أنس رضي الله عنه.

الشرح:

هذا النوع من الأسماء، إذا أتى المفسر يفسره، لا يستطيع أن يفسر ذلك الاسم بصفة واحدة، بل صفات الكمال كلها ترجع إلى هذا الاسم، وذلك مشهور في أسماء الأول منها المجيد، والثاني منها العظيم، والثالث منها الصمد[(١)]، المجيد، والعظيم والصمد المجيد مجد في أي شيء؟

هذا يحتاج إلى أن نذكر صفات كثيرة جدًا، هنا الصمد ما معنى الصمد؟ هذا لابد أن نذكر صفات كثيرة؛ لأن الصمد هو الذي تصمد الخلائق إليه في حوائجها، وذلك لكمال نعوته، وهو مروي عن ابن عباس، وجمع كبير من المفسرين من السلف فمن بعدهم: أن الصمد هو الذي كمل في صفات الكمال، وهو الذي يستحق أن يُصمد إليه، أي: يُسأل ويُطلب ويُرغب فيما عنده، وهو الذي يأتي بالخيرات، وهو الذي يدفع الشرور عمن يصمد إليه، وهذا مروي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في (**صحيفة التفسير**) - الصحيفة المعروفة - حيث قال: (**الصمد السيد الذي قد كمل في سؤدده، والشريف الذي قد كمل في شرفه، والعظيم الذي قد كمل في عظمته، والحليم الذي قد كمل في حلمه، والغني الذي قد كمل في غناه، والجبار الذي قد كمل في جبروته، والعالم الذي قد كمل في علمه، والحكيم الذي قد كمل في حكمته، وهو الذي قد كمل في أنواع الشرف والسؤدد، وهو الله (هذه صفته لا تنبغي إلا له، ليس له كفؤ، وليس كمثله شيء**)[(٢)]، وعلى هذا فهو الذي يُصمد إليه، أي:

---

(١) قال ابن القيم رحمه الله في نونيته:

وَهُوَ الإِلَهُ السَّيِّدُ الصَّمَدُ الَّذِي ... صَمَدَتْ إِلَيهِ الخَلْقُ بِالإِذْعَانِ

انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (٢/ ٢٣١).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٣٠/ ٣٤٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٠/ ٣٤٧٤)، وأبو الشيخ في العظمة (١/ ٣٨٣).

الذي يُتوجه إليه بطلب الحوائج، إما بجلب المسرات، أو دفع الشرور والمضرات، وهذا معروف من جهة الاشتقاق من جهة الصمد: صمد إلى الشيء بمعنى توجه إليه.

وقد جاء في السنن: «**أَنَّ النَّبي ﷺ كَانَ لا يُصلي إِلى عَمُودٍ، وَلاَ عُودٍ، وَلاَ شَجَرَةٍ إلا جَعَلَهُ على حَاجِبِهِ الأَيْمَنِ، أو الأَيْسَرِ، وَلاَ يَصْمُدُ له صَمْدًا**»[١]، وهذا الحديث استدل به شيخ الإسلام في كتاب (**اقتضاء الصراط المستقيم**)[٢]، في موضع وفي إسناده ضعف، لكن المقصود هنا الشاهد اللغوي: (**وَلاَ يَصْمُدُ له**) أي: لا يتوجه إليه صمدًا، فلا يتوجه إليه دون غيره أي: لا يكون مقابلًا له، متوجهًا له دونما سواه، وهذا إنما هو لله عزوجل.

والعظيم كذلك عظمته لأجل كمال نعوته[٣]، ففي الحقيقة هذه الأسماء، الصمد، والعظيم، والمجيد، ونحوها، هذه الأسماء تفسيرها ببقية الأسماء والصفات؛ ولهذا يعظم معنى هذه الأسماء عند من علمها.

---

(١) أخرجه أبو داود (٦٩٣)، وأحمد في المسند (٦/ ٤)، والطبراني في الكبير (٦١٠)، وابن عبد البر في التمهيد (٤/ ١٩٧)، والبيهقي في الكبرى (٢/ ٢٧١) من حديث المقداد بن الأسود رضي الله عنه. وهذا الحديث ضعيف لعلة في المتن والسند، أما التي في السند فهي لوجود ثلاثة مجاهيل: ضباعة بنت المقداد، والمهلب بن حجر، والوليد بن كامل، والوليد قد تكلم غير واحد في عدالته، وليس له من الرواية كثير شيء يُستدل به على حاله، وانظر بقية الكلام على العلة في المتن في نصب الراية للزيلعي (٢/ ٨٣)، وانظر أيضًا: الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٨٠)، وميزان الاعتدال (٧/ ١٣٨)، وتهذيب الكمال (٢٩/ ٧)، والدراية في تخريج أحاديث الهداية (١/ ١٨١).

(٢) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (ص٦٤).

(٣) قال ابن القيم رحمه الله في نونيته:

وَهُوَ العَظِيمُ بِكُلِّ مَعناً يُوجِبُ التَّـ ... عظِيمَ لاَ يُحصِيهِ مِنْ إنسَانِ

انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (٢/ ٢١٤).

....

ش: السادس: صفة تحصل من اقتران أحد الاسمين والوصفين بالآخر، وذلك قدر زائد على مفرديهما نحو الغني الحميد، الغفور القدير، الحميد المجيد، وهكذا عامة الصفات المقترنة والأسماء المزدوجة في القرآن، فإن الغني صفة كمال والحمد كذلك، واجتماع الغني مع الحمد كمال آخر، فله ثناء من غناه، وثناء من حمده، وثناء من اجتماعهما، وكذلك الغفور القدير، والحميد المجيد، والعزيز الحكيم، فتأمله فإنه أشرف المعارف[(١)].

الشرح:

هذا النوع السادس، تتمة لما سبق من جهة الدلالة على المعنى، وذلك، أن الاسم يكون له معنى، وفيه ثناء على الله عز وجل، وإذا سئل الله عز وجل لهذا الاسم كان مناسبًا لمناسبة المعنى الذي سألت الله عز وجل لأجله، فإذا كان معه اسم آخر يناسبه صار الثناء أوسع، وصار السؤال أنجح؛ لأنك توسلت إلى الله عز وجل بما هو أوسع في المطلوب، وهذا في الأسماء التي يعلم المعنى فيها، لكن لو جمعت بين اسمين غير متناسبين يدل على كمال، ولكن تناسبهما لابد منه، مثل العفو القدير: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٤٩] العفو صفة كمال، ولكن إذا كان العفو عن قدرة صار كمالا؛ لأنه ليس محتاجًا إلى من يعفو عنه، وليس راجيًا له، وإنما هو محض تفضل وإحسان ورحمة، وهذا هو الخلط بين

(١) انظر: بدائع الفوائد (١/١٦٦ - ١٦٩).

الأسماء التي ذكرت، والصفات التي هي من باب الجمال، وكذلك من باب الجلال؛ لأن صفات الله عَزَّوَجَلَّ تنقسم بأحد الاعتبارات إلى صفات جلال، وصفات جمال، وصفات الجلال ما كان فيها معنى العزة، والجبروت وعظمة الرب عَزَّوَجَلَّ وبطشه وهيمنته ونحو ذلك، وصفات الجمال ما كان فيها رحمة وسعة، وبر وإحسان ورزق، ونحو ذلك، في سؤال المطلوب، إذا جمعت بين هذا وهذا، كان كمالًا، وكذلك صفات مثل العفو القدير، العليم الخبير، العزيز الحكيم، العلي العظيم، ونحو ذلك، هذه كلها تجمع هذا، وهذا النوع الثاني أو الاعتبار الثاني للتقسيم صفات وأسماء ترجع إلى الربوبية، وصفات وأسماء ترجع إلى استحقاقه الثناء والعبادة، هذا نوع آخر، فإذا تأملت معاني الأسماء الحسنى، فذلك داخل في معنى إحصائها، فسألت الله عَزَّوَجَلَّ بما يناسب مطلوبك، وجمعت بين هذا وهذا، فإنه يكون الكمال؛ لأنك لا تكون تركت شيئًا مما لك به حاجة، ذلك من جهة أن العبد فيما يحتاجه من الخيرات، وفيما يحتاجه من دفاع الشرور عنه له رغبة فيما فيه جمال، وإحسان به، وله رغبة فيما فيه دفع المضرة عنه؛ لأنه ما من شيء يصلح حالك إلا ولابد في كمال إصلاح الحال من حصول الأمرين معًا، حصول الخيرات واندفاع الشرور، وهذه الشرور، قد تكون من الأعداء، قد تكون من الشياطين، قد تكون في التصرف في الملكوت فيما هو راجع في التصرف في الملكوت، ولهذا يناسب أن تسأل الله عَزَّوَجَلَّ بشيء يناسب اندفاع المكروهات، وذلك بأسماء الجلال والربوبية، وما يحصل لك الخيرات، وذلك بأسماء الجمال، وهذا باب واسع، وبقدر تأمل الأسماء والصفات، وتأمل معانيها، والعلم بذلك يحصل لك نظر واسع في ذلك، وهذا إذا قيد بضابط الشرع، وما ذكره المحققون من علماء السنة، فإنه كما قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا: من أشرف

المعارف؛ لأن أعلى العلم بالله عز وجل، والعلم بالله عز وجل هو العلم بأسمائه وصفاته، وقد جاء في الحديث: «**مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ فِيهِ عِلْمًا سَلَكَ اللَّهُ بِهِ طَرِيقًا مِنْ طُرُقِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا رِضىً لِطَالِبِ الْعِلْمِ، وَإِنَّ الْعَالِمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ، وَمَنْ فِي الأَرْضِ، وَالْحِيتَانُ فِي جَوْفِ الْمَاءِ، وَإِنَّ فَضْلَ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ، وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ الأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلاَ دِرْهَمًا، وَإِنَّمَا وَرَّثُوا الْعِلْمَ فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ**»(١).

عالم بأي شيء، هل هو عالم بالفقه، وليس عالمًا بحق الله عز وجل، وبنعوته وجلاله، وأسمائه وصفاته؟

الجواب: لا، بل هو العالم بالله عز وجل، وكما جاء في الحديث الآخر - وإن كان في سنده ضعف - قال: «**فَقِيهٌ وَاحِدٌ أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ**»(٢)؛ لأن العالم الواحد ولو عصى، ولو حصل عنده بعض القصور، لكن هو شديد على الشيطان فما يتمكن منه، وإنما ينيب سريعًا، بل ويكون عنده بعد الغفلة من الإنابة إلى الله عز وجل، والانطراح بين يديه، ومعرفة حقه، ما هو أكمل له مما لو لم يحصل له ذلك، وهذا إنما يكون لأهل العلم، والإدراك، المقصود أن هذا الباب باب عظيم، وواسع.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٤١)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجه (٢٢٣، ٢٣٩)، والدارمي (٣٥٤)، وأحمد (٣٦/ ٤٥).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦٨١)، وابن ماجه (٢٢٢)، والدارقطني (٤/ ٥٥)، والطبراني في الكبير (١١/ ٧٨)، والأوسط (٦/ ١٩٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣/ ٢٣١، ٢٣٢).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: إِثْبَاتُ الْأَسْمَاءِ.

الثَّانِيَةُ: كَوْنُهَا حُسْنَى.

الثَّالِثَةُ: الْأَمْرُ بِدُعَائِهِ بِهَا.

الرَّابِعَةُ: تَرْكُ مَنْ عَارَضَ مِنَ الْجَاهِلِينَ الْمُلْحِدِينَ.

الْخَامِسَةُ: تَفْسِيرُ الْإِلْحَادِ فِيهَا.

السَّادِسَةُ: وَعِيدُ مَنْ أَلْحَدَ.

٥١ - بَابٌ
لاَ يُقَالُ: السَّلامُ عَلَى اللَّهِ

فِي الصَّحِيحِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﵁ قَالَ: «كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلاَةِ، قُلْنَا: السَّلاَمُ عَلَى اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ، السَّلاَمُ عَلَى فُلاَنٍ وَفُلاَنٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لاَ تَقُولُوا السَّلاَمُ عَلَى اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلاَمُ»[(١)].

ش: قوله: (بَابٌ لا يُقَالُ: السَّلامُ عَلَى اللَّهِ).

قوله: (فِي الصَّحِيحِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﵁ - إلخ هذا الحديث رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه من حديث شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود ﵁ قَالَ: «كُنَّا إِذَا جَلَسْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّلاَةِ قُلْنَا: السَّلاَمُ عَلَى اللَّهِ قَبْلَ عِبَادِهِ، السَّلاَمُ عَلَى فُلاَنٍ وَفُلَانٍ...» الحديث، وفي آخره ذكر التشهد الآخير.

رواه الترمذي من حديث الأسود بن يزيد عن ابن مسعود، وذكر في الحديث سبب النهي عن ذلك بقوله: «فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلاَمُ، وَمِنْهُ السَّلاَمُ»[(٢)].

وقد كان النبي ﷺ إذا انصرف من الصلاة المكتوبة يستغفر ثلاثًا

---

(١) أخرجه البخاري (٨٣٥)، ومسلم (٤٠٢)، وأبو داود (٩٦٨)، والنسائي في الكبرى (١/ ٢٥١)، وابن ماجه (٨٩٩)، وأحمد في المسند (١/ ٤٣١).
(٢) أخرجه الترمذي (٢٨٩).

....

ويقول: «اللهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ»[١].

وفي الحديث: إن هذا هو تحية أهل الجنة لربهم - تبارك وتعالى -[٢]، وفي التنزيل ما يدل على أن الرب - تبارك وتعالى - يسلم عليهم في الجنة، كما قال تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨].

ومعنى قوله: إن الله هو السلام، إن الله سالم من كل نقص، ومن كل تمثيل، فهو الموصوف بكل كمال، المنزه عن كل عيب ونقص.

الشرح:

فهذا الباب ترجمه الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله بقوله: (**بَابٌ لَا يُقَالُ: السَّلامُ عَلَى اللهِ**)، ومناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد ظاهرة، وهي أن التوحيد فيه تكميل التنزيه لله، وفيه تعظيم الله، وإعطائه سبحانه وتعالى ما يستحق، ونفي النقائص عنه، والتأدب معه في القول والعمل، ويشمل قول اللسان، وقول القلب، وعمل الجوارح، وعمل القلب، وهذا القول السلام على الله، فيه ترك للأدب مع الله جل وعلا ؛ لأن السلام اسم مصدر بمعنى التسليم، وهو على القياس؛ لأن سلم يقاس مصدرها على التسليم، فعلى يقاس

(١) أخرجه مسلم (٥٩١) من حديث ثوبان رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد (٣٢/ ١٤٩)، والطبراني في الكبير (١٧/ ٥٦، ٥٨، ٥٩)، والأوسط (٧/ ٢٥٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤/ ٣٩٢، ١١/ ٢٢٧)، والآجري في الشريعة (٢/ ١٠٤٠)، وأبو نعيم في صفة الجنة (٣/ ٢٤٢) من طريق وهب بن منبه عن محمد بن علي بن الحسين مرفوعًا، وأخرجه الطبري في تفسيره (١٣/ ١٤٨)، وابن بطة في الإبانة (٣/ ٧٨) موقوفًا على وهب بن منبه.

....

مصدرها على التفعيل، كطلق تطليقًا، وحبر تحبيرًا، ومنها ما يكون اسم مصدر منها على وزن فعال، كالسلام ونحو ذلك، فسلم سلامًا، يعني تسليمًا، وطلق طلاقًا، يعني تطليقًا، ونحو ذلك.

ففيها جهة الإنشاء، كما سيذكر ابن القيم في آخر الكلام، وجهة الخبر، وجهة الإنشاء فيها الدعاء.

ومعلوم أن السلامة، إنما تفيض على العباد من الله، وأنه سبحانه وتعالى غني عن عباده، وهو الغني بذاته الذي لا يحتاج إلى أحد في كماله، وتعظم وتعاظم، وتبارك ربنا، فلا يحتاج من عباده أن يفيضوا عليه السلام، ولا أن يدعوا له بالسلامة؛ لأنه هو السلام الذي يفيد السلامة على عباده، كما قال: ﴿وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ﴾ [يونس: ١٠]، وقال: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨].

ولهذا كان قول القائل: السلام على الله، فيها الدعاء أن تفاض السلامة على الله، وهذا باطل وسوء أدب؛ لأن العباد لا يفيضون السلامة على الله، بل هم الذين يتلقون السلامة من الرب، ولهذا حين قالوا: السلام على الله من عباده، نهاهم عنه ﷺ، وكلمة السلام هذه في الاستعمال الأول، قد ينظر فيها إلى أنها تحية دون نظر إلى ما تشتمل عليه من المعنى، وهذا الذي كان من الصحابة رضي الله عنهم، وليس الذي كان منهم سوء أدب مع الله؛ لأنَّ التحية بأنواعها، يقصد فيها قصد التحية دون قصد المعنى.

وهذا كما تراه يحصل الآن عند المسلمين، حيث يقول: الرجل لأخيه، السلام عليك، ومعنى كلامه أنه حيا بهذه التحية المشتمل على أنه

....

يقول: السلامة عليك مني، ولن يأتيك مني إلا السلام، في عرضك وفي مالك، وفي نفسك، فلن يكون عليك مني إلا السلامة، فلا تخش شيئًا، فهو عهد هذه الكلمة شبه عهد أو عهد، أن لا يكون لأخيك منك، إلا ما فيه سلامة له في نفسه وأهله وماله وعرضه.

ولكن هذا المعنى يذهب عن الذهن مع كثرة الاستعمال، فينظر في هذه الكلمة إلى التحية دون المعنى، ولهذا الصحابة حين قالوا: السلام على الله من عباده ظنوها من جملة التحية الجائزة دون المعنى الذي تشتمل عليه الكلمة، ويتأيد ذلك الظن بأنها كانت بعد قوله: التحيات لله، وظنوا أن هذا من جملة التحيات المشروعة ولهذا نقول: إن هذه الكلمة، لا يجوز أن تقال؛ لأن فيها سوء أدب مع الرب، فإن الله - سبحانه - هو السلام ومنه السلام، كما في دعاء المصلي بعد الصلاة: «**اللهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ**». أنت السلام هذا يعني أن من أسمائك السلام، فالسلام من أسماء الله، وهو مشتمل على صفة السلامة اللازمة، وعلى صفة السلامة المتعدية، فإنه في ذاته سالم من كل نقص وعيب في ذاته، أو في صفاته، أو في أفعاله، أو فيما يستحقه الله من الأسماء الحسنى، والصفات العلى، وهذا من جهة اللزوم، كما قال ابن القيم في نونيته(١):

وَهُوَ السَّلامُ عَلَى الحَقِيقَةِ سَالِمٌ ... مِنْ كُلِّ عَيْبٍ وَمِنْ نُقْصَانِ

أما ما يشتمل عليه اسم السلام من تعدية للسلامة، فهو أنه هو الذي

---

(١) انظر: النونية مع شرحها لابن عيسي (١/ ٢٢٠).

....

يفيض السلامة على عباده، فكل سلامة في الدين، أو في أمر الدنيا تفاض على العباد، ويتنعم بها العباد، فإنما هي من آثار اسم الله السلام.

من جهة تعدي الصفة إلى الخلق مثل الرحيم، من له صفة الرحمة الملازمة صفة الذات، وهو رحيم بخلقه؛ لأن رحمته تغلب غضبه ﷻ وهكذا في أنواع في مثل هذا.

المقصود أن قول المصلي: اللهم أنت السلام يعني: أن من أسمائك السلام، ومنك السلام، منك السلام هذا بمعنى السلامة، السلامة منك، فإذا كانت منه، فإنها لا تكون عليه، ولهذا لا يصح قول القائل: السلام على الله من عباده، فإن السلامة منه لا عليه (، فهو الذي يسلم وهو الذي ينعم، كما قال ﷻ: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [فاطر: ٢]، وهذا من باب كمال الأدب مع الله، وقول السلام على الله من عباده بمعنى السلامة لا بمعنى التحية، وهذا منافٍ لكمال التوحيد الواجب؛ لأن في ذلك سوء أدب مع الله.

لكن إن قالها لا يعني الدعاء بالسلامة، وإنما يعني أنها تحية، فنقول: هذا مما نهي عنه ويترك للأدب، فيكون هنا في استعمال كلمة السلام على الله يكون ثم حالان.

الحال الأولى: أن تكون هذه الكلمة منافية لكمال التوحيد الواجب، وذلك إذا قصد حقيقتها، إذا قصد أن السلامة تكون من العباد على الله من جهة الدعاء.

والحال الثانية: أن يكون السلام لفظ للتحية فيقول: السلام على الله، وهذا ينهى عنه لأجل كمال الأدب مع الله.

....

ش: قال العلامة ابن القيم في بدائع الفوائد[١]: السلام اسم مصدر - وهو من ألفاظ الدعاء - يتضمن الإنشاء والإخبار، فجهة الخبر فيه لا تناقض الجهة الإنشائية، وهو معنى السلام المطلوب عند التحية، وفيه قولان مشهوران:

الأول: أن السلام هنا هو الله تعالى، ومعنى الكلام: نزلت بركته عليكم ونحو ذلك، فاختير في هذا المعنى من أسمائه تعالى اسم السلام دون غيره من الأسماء[٢].

الثاني: أن السلام مصدر بمعنى السلامة، وهو المطلوب المدعو به عند التحية، ومن حجة أصحاب هذا القول: أنه يأتي منكرًا، فيقول المسلم: سلام عليكم، ولو كان اسمًا من أسماء الله لم يستعمل كذلك، ومن حجتهم: أنه ليس المقصود من السلام هذا المعنى، وإنما المقصود منه الإيذان بالسلامة خبرًا ودعاء.

قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وفصل الخطاب أن يقال: الحق في مجموع القولين، فكل منهما بعض الحق، والصواب في مجموعهما، وإنما يتبين ذلك بقاعدة وهي: أن حق من دعا الله بأسمائه الحسنى أن يسأل في كل مطلوب ويتوسل بالاسم المقتضي لذلك المطلوب، المناسب لحصوله، حتى إن الداعي متشفع إلى الله تعالى متوسل به إليه فإذا قال: «رَبِّ اغْفِرْ لِي، وَتُبْ عَلَيَّ، إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ»[٣].

---

(١) انظر: بدائع الفوائد (٢/ ٣٦٧ - ٣٧٢).

(٢) قال شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله - (يعني بركة الاسم، وهي أثر الاسم على العبد، وهو أن يكون مسلما في نفسه، وماله، وأهله، ودينه، ودنياه).

(٣) أخرجه أبو داود (١٥١٦)، الترمذي (٣٤٣٤)، وابن ماجه (٣٨١٤)، والنسائي في الكبرى (٩٨٥٢، ١٠٢١٩)، وأحمد (٨/ ٣٨٥٠).

....

فقد سأله أمرين، وتوسل إليه باسمين من أسمائه، مقتضيين لحصول مطلوبه، وقال ﷺ لأبي بكر رضي الله عنه وقد سأله ما يدعو به: «قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلاَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ»(١)، فالمقام لما كان مقام طلب السلامة التي هي أهم عند الرجل، أتى في طلبها بصيغة اسم من أسماء الله تعالى وهو السلام الذي تطلب منه السلامة، فتضمن لفظ السلام معنين: أحدهما: ذكر الله، والثاني: طلب السلامة، وهو مقصود المسلم، فقد تضمن سلام عليكم اسمًا من اسماء الله، وطلب السلامة منه.

فتأمل هذه الفائدة، وحقيقته البراءة والخلاص والنجاة من الشر والعيوب، وعلى هذا المعنى تدور تصاريفه، فمن ذاك قولهم: سلمك الله، ومنه دعاء المؤمنين على الصراط: «رَبِّ سَلِّمْ سَلِّمْ»(٢)، ومنه سلم الشيء لفلان، أي خلص له وحده(٣). قال تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ [الزمر: ٢٩] **أي: خالصًا له وحده لا يملكه معه غيره، ومنه السلم ضد الحرب؛ لأن كل واحد من المتحاربين يخلص ويسلم من أذى الآخر، ولهذا بنى فيه على المفاعلة، فقيل: المسالمة مثل المشاركة، ومنه القلب السليم وهو النفي من الدغل والعيب.**

وحقيقته: الذي قد سلم لله وحده، فخلص من دغل الشرك وغله،

---

(١) أخرجه البخاري (٨٣٤، ٦٣٢٦، ٧٣٨٧)، ومسلم (٢٧٠٥) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٢) كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي أخرجه البخاري (٨٠٦)، ومسلم (١٨٢).

(٣) انظر: مادة (سلم) في: العين (٧/ ٢٦٥)، وتهذيب اللغة (١٢/ ٣١٢)، ومقاييس اللغة (٣/ ٩٠).

....

ودغل الذنوب والمخالفات، فهو مستقيم على صدق حبه، وحسن معاملته، وهذا هو الذي ضمن له النجاة من عذاب الله، والفوز بكرامته، ومنه أخذ الإسلام، فإنه من هذه المادة؛ لأنه الاستسلام، والانقياد لله، والتخلص من شوائب الشرك، فسلم لربه وخلص له، كالعبد الذي سلم لمولاه ليس له فيه شركاء متشاكسون، ولهذا ضرب سبحانه هذين المثلين للمسلم الخالص لربه وللمشرك به[(١)].

الشرح:

هذا النقل الطويل من كلام ابن القيم رحمه الله فيه بيان معنى السلام في التحية.

وذلك أنه يشتمل على الإنشاء، وعلى الإخبار، والإنشاء دعاء، والإخبار خبر عما سيكون منه، والإنشاء أو الدعاء، هذا يدعو فيه المسلِّم لمن سلَّم عليه، أن تحل السلامة عليه من الله، والإخبار يخبره بأنه لن يكون عليه من جهة المسلِّم إلا ما فيه سلامة له.

لن يقع في أذيته لا في عرضه، ولا في نفسه، ولا في ماله، ولا في أهله، ولا في دينه ودنياه، فتضمن قول المسلِّم: السلام عليكم، وقول المسلم: سلام عليكم ونحو ذلك هذين الأمرين جميعًا، وهما الإخبار، وفيه معنى العهد والإنشاء الذي هو دعاء أن تحل عليك السلامة من الله، وهذا يبين لك عظم هذه التحية، وعظم معناها، وعظم ما دلت عليه، وأنها

(١) انظر: بدائع الفوائد (٢/ ٣٦١، ٣٦٢).

تحية المؤمنين منذ أن خلق الله آدم إلى أن يرث الأرض ومن عليها هي السلام، كما ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «**خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ، طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا، فَلَمَّا خَلَقَهُ قَالَ: اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَى أُولَئِكَ النَّفَرِ مِنَ المَلَائِكَةِ جُلُوسٌ، فَاسْتَمِعْ مَا يُحَيُّونَكَ، فَإِنَّهَا تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ ذُرِّيَّتِكَ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالُوا: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَزَادُوهُ: وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ، فَلَمْ يَزَلِ الخَلْقُ يَنْقُصُ بَعْدُ حَتَّى الآنَ**»(١).

والذي جاء في الصحيح بالإفراد السلام عليك، ومن هنا تنازع أهل العلم هل يقال: المفرد للمسلم عليه عليك، أو يجمع فيقال للمفرد أي: للواحد السلام عليكم؟ هل السنة فيه أن يقول عليكم بالجمع أم أن يقول بالإفراد؟

والذي جاء في غالب الأحاديث إنما هو صيغة الإفراد للمفرد، وصيغة الجمع للمثنى أو المجموع، وكثير من الصحابة سلموا على المفرد بقولهم: السلام عليكم.

قال أهل العلم: عنوا بذلك هو ومن معه من الملائكة، ولهذا اختار كثير من الفقهاء صيغة الجمع؛ لأجل أن يسلم عليه، وعلى المؤمنين الذين لا يفارقونه، وهم الملائكة الكرام الكتبة، والمعقبات الذين يحفظونه من بين يديه ومن خلفه، والأول وهو قول السلام عليك بضمير الإفراد، هذا نظر فيه إلى الظاهر، وقول القائل: السلام عليكم لا ينظر فيه إلى التعظيم، وإنما ينظر فيه إلى المخاطب، ومن معه من الملائكة، فالمقام هنا فيه إخبار وفيه دعاء، ولهذا تحية المؤمنين في أول الزمن منذ خلق الله آدم، ويوم

---

(١) أخرجه البخاري (٦٢٢٧)، ومسلم (٢٨٤١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

يلقون الله هي السلام، وقد أخبر النبي ﷺ بأن إفشاء السلام يحصل به التواد، والتحابب بين المؤمنين حيث جاء في الحديث الصحيح أنه ﷺ قال: «**أَوَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ**»(١).

فإفشاء السلام فيه مصالح كثيرة وعظيمة بين المؤمنين، وآداب السلام كثيرة متنوعة، منها أن المُسلِّم إذا سلم فإنه سلم على جماعة يكتفي في الرد بواحد منهم، لو رد واحد منهم أجزأ عن الجميع كما روى ذلك البيهقي في سننه، يجزئ إذا سلم الواحد على الجماعة أن يرد عليه واحد، ويجزئ عن الجماعة إذا سلموا أن يسلم منهم واحد.

من أحكامه أيضًا: أن السلام يختلف في إلقائه في دار الإسلام، ودار الكفر، ففي دار الإسلام تقرأ السلام على من عرفت وعلى من لم تعرف، إذا مررت في دار الإسلام بأحد تقرأ عليه السلام، ولو كان في دار الإسلام مشركون أو كفرة، أو منافقون؛ لأنه جاء في الحديث: «**وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ، وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ**»(٢)، ففي دار الإسلام تسلم على من لم تعرف، ولا يجوز أن تقول: لا أسلم إلا على من أعرف عقيدته في الباطن، في دار الإسلام؛ لأن الأصل في دار الإسلام أن يكون المسلم عليه مسلمًا، أو يغلب حكم الدار، أما إذا كان في غير دار الإسلام فلا تسلم إلا على من عرفت بأنه مسلم؛ لأن السلام اسم فيه الخبر، وفيه الإنشاء، وهذا إنما يصلح لمن هم في دار الإسلام، أو للمسلمين، في دار الإسلام، وغير دار الإسلام، المقصود أن أحكام السلام كثيرة، لكن هذه تنبيهات على بعضها.

وابن القيم رحمه الله كما ذكر هنا توسع في شرح معنى السلام، وأنه خبر

---

(١) أخرجه مسلم (٥٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (١٢، ١٨، ٦٢٣٦)، ومسلم (٣٩) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

وإنشاء، وأنه دعاء بالسلامة من النقائص والعيوب، والعيوب الدينية والدنيوية، وكذلك إنشاء، وكذلك إخبار بأنه لن يحصل للمسلَّم عليه من المسلِّم إلا كل سلامة، والله المستعان.

اليوم يسلمون، ويغتابون، وينالون بعد السلام، ويعيبون، ويقعون في العرض، وفي النفس، وفي أنواع الاعتداءات، وهو يسلم وهذا من خفر الذمة ولا يسوغ.

فهذا فيه التنبيه على فائدة مهمة: وهي أن طالب العلم بالخصوص بل كل عاقل بعامة، إذا نطق بكلام لا بد أن يتبين ما معنى هذا الكلام فكونه يستعمل كلامًا لا يعي معناه هذا من العيب، وليس من أخلاق الرجال أصلًا أن يتكلموا بكلام ولا يعون معناه، فيأتي بكلام ثم ينقضه في فعله، أو في قوله، هذا ليس من أفعال الذين يعقلون فضلًا أن يكون من أفعال أهل العلم، أو طلبة العلم الذين يعون عن الله عَزَّوَجَلَّ شرعه ودينه.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ السَّلَامِ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّهُ تَحِيَّةٌ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّهَا لَا تَصْلُحُ للَّهِ.

الرَّابِعَةُ: الْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ.

الْخَامِسَةُ: تَعْلِيمُهُمُ التَّحِيَّةَ الَّتِي تَصْلُحُ للَّهِ.

٥٢ - بَابُ

قَوْلِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ

فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لاَ يَقُلْ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ، لِيَعْزِمِ المَسْأَلَةَ، فإِنَّ اللَّهَ لاَ مُكْرِهَ لَهُ»(١).

وَلِمُسْلِمٍ: «وَلْيُعَظِّمِ الرَّغْبَةَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَتَعَاظَمُهُ شَيْءٌ أَعْطَاهُ»(٢).

ش: قوله: (بَابُ قَوْلِ: اللهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ).

يعني: أن ذلك لا يجوز لورود النهي عنه في حديث الباب.

قوله: (فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لاَ يَقُلْ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ، لِيَعْزِمِ المَسْأَلَةَ، فإِنَّ اللَّهَ لاَ مُكْرِهَ لَهُ»). بخلاف العبد، فإنه قد يعطي السائل مسألته لحاجته إليه، أو لخوفه، أو رجائه، فيعطيه مسألته وهو كاره.

فاللائق بالسائل للمخلوق أن يعلق حصول حاجته على مشيئة المسؤول، مخافة أن يعطيه وهو كاره، بخلاف رب العالمين، فإنه تعالى لا يليق به ذلك لكمال غناه عن جميع خلقه، وكمال جوده وكرمه، وكلهم فقير إليه، محتاج لا يستغني عن ربه طرفة عين، وعطاؤه كلام،

---

(١) أخرجه البخاري (٦٣٣٩)، ومسلم [٩ ح (٢٦٧٩)].
(٢) أخرجه مسلم [٨ ح (٢٦٧٩)].

....

وفي الحديث: «يَمِينُ اللَّهِ مَلأَى لاَ تَغِيضُهَا نَفَقَةٌ سَحَّاءُ الليلِ وَالنَّهَارِ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فَإِنَّهُ لمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ، وَالقِسْطُ بِيَدِهِ الأُخْرَى، يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ»(١).

يعطي تعالى لحكمة، ويمنع لحكمة، وهو الحكيم الخبير، فاللائق بمن سأل الله أن يعزم المسألة، فإنه لا يعطي عبده شيئًا عن كراهة، ولا عن عظم مسألة.

وقد قال بعض الشعراء فيمن يمدحه(٢):

وَيَعْظُمُ فِي عَيْنِ الصَّغِيرِ صِغَارُهَا ... وَيَصْغُرُ فِي عَيْنِ العَظِيمِ العَظَائِمُ

وهذا بالنسبة إلى ما في نفوس أرباب الدنيا، وإلا فإن العبد يعطي تارة ويمنع أكثر، ويعطي كرهًا، والبخل عليه أغلب، وبالنسبة إلى حاله هذه فليس عطاؤه بعظيم، وأما ما يعطيه الله تعالى عباده فهو دائم مستمر، يجود بالنوال قبل السؤال من حين وضعت النطفة في الرحم، فنعمه على الجنين في بطن أمه دارة، يربيه أحسن تربية، فإذا وضعته أمه عطف عليه والديه ورباه بنعمة حتى يبلغ أشده، يتقلب في نعم الله مدة حياته، فإن كانت حياته على الإيمان والتقوى، ازدادت نعم الله تعالى عليه إذا توفاه

---

(١) حديث أبي هريرة ﷺ ورد بألفاظ متقاربة، رواه البخاري (٤٦٨٤، ٧٤١١) بلفظ: «يَدُ اللهِ مَلأَى»! وفيه: «وَبِيَدِهِ الميزانُ، يَخفِضُ ويَرفَعُ»! ورواه مسلم (٩٩٣) بلفظ: «وَبِيَدِهِ الأُخرَى القَبْضُ»! وكلاهما ليس فيه «الْقِسْطَ».
وروى نحوه ابن ماجه (١٩٧) من حديث أبي هريرة ﷺ، وفيه: «وَبِيَدِهِ الأُخرَى الْمِيزَانُ يَرْفَعُ الْقِسْطَ وَيَخْفِضُ».

(٢) هذا البيت لأبي الطيب المتنبي، ضمن أبيات يمدح فيها سيف الدولة. انظر: بغية الطلب في تاريخ حلب (١/ ٢٤٣)، والحماسة المغربية (١/ ٥٣٠).

....

أضعاف أضعاف ما كان عليه في الدنيا، من النعم التي لا يقدر قدرها إلا الله، مما أعده الله تعالى لعباده المؤمنين المتقين.

وكل ما يناله العبد في الدنيا من النعم، وإن كان بعضها على يد مخلوق، فهو بإذن الله، وإرادته، وإحسانه إلى عبده، فالله - تعالى - هو المحمود على النعم كلها، فهو الذي شاءها وقدرها وأجراها عن كرمه وجوده وفضله، فله النعمة، وله الفضل، وله الثناء الحسن، قال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ﴾ [النحل: ٥٣]، وقد يمنع سبحانه عبده إذا سأله لحكمة وعلم بما يصلح عبده من العطاء والمنع، وقد يؤخر ما سأله عبده لوقته المقدر، أو ليعطيه أكثر. فتبارك الله رب العالمين.

وقوله: (وَلِمُسْلِمٍ: «وَلْيُعَظِّمِ الرَّغْبَةَ» أي: في سؤاله ربه حاجته، فإنه يعطي العظائم كرمًا وجودًا وإحسانًا.

«فَإِنَّ اللهَ لَا يَتَعَاظَمُهُ شَيْءٌ أَعْطَاهُ»، أي: ليس شيء عنده بعظيم، وإن عظم في نفس المخلوق؛ لأن سائل المخلوق لا يسأله إلا ما يهون عليه بذله، بخلاف رب العالمين، فإن عطاءه كلام: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، فسبحان من لا يقدر الخلق قدره، لا إله غيره ولا رب سواه.

الشرح:

فهذا الباب مع الباب الذي قبله: (بَابٌ لا يُقَالُ: السَّلامُ عَلَى اللَّهِ)،

ومع ما بعده أيضًا فيها رعاية الأدب مع مقام الربوبية، والله ﷻ له صفات الجلال، وصفات الجمال، وصفات الربوبية، وصفات الألوهية ﷻ، فالأدب معه ﷻ في الدعاء وفي وصفه، وفي الحديث عنه ﷻ وفي ذكر نعوته وأسمائه، وفي كل ما يتصل به ﷻ، لابد أن يكون مع الأدب التام والتعظيم لله ﷻ، وترك ذلك مناف لكمال التوحيد، إما الواجب أو المستحب، بحسب الحال؛ لأن من الأدب ما هو واجب، ومنه ما هو مستحب، والله جل جلاله يستحق من عباده أن يعظموه، وأن يجلوه، وأن توجل قلوبهم إذا ذكر اسمه ﷻ، كما قال ﷻ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]، فوصف المؤمنين بأنهم إذا ذكر الله وجلت القلوب، وهذا يشمل ذكر أسمائه وذكر صفاته، ويشمل ذكر شرعه، ويشمل الذكر المعروف المقيد بالأذكار المعروفة في أوقاتها إما المقيدة أو المطلقة، فالمقصود من هذا أن الأدب مع الله ﷻ منه ما هو واجب على العبد، وإدخال الشيخ رحمه الله هذا الباب في كتاب التوحيد مناسبته ظاهرة، وهو أن هذا الأدب فيه تعظيم لله ﷻ، وأن تركه ترك لما يجب لله جل جلاله من الأدب والتوقير، ذكر حديث الباب وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو أَنَّ النبي ﷺ قال: «**لاَ يَقُلْ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ، لِيَعْزِمِ المَسْأَلَةَ، فَإِنَّ اللهَ لاَ مُكْرِهَ لَهُ**»[1].

وتعليق الدعاء بما يحتاجه العبد بمشيئة الله ﷻ، هذا إذا كان على وجه الخطاب، فإن فيه ترك الأدب مع الله ﷻ بوضوح كما جاء في هذا الحديث، فهذا الحديث فيه المخاطبة: «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ**»، وهذا حين يدعو الداعي فيخاطب الله عز وجل بذلك وهذا القول يفهم منه أمران:

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٧٤).

الأمر الأول: أن هذا الداعي إما أنه مستغن عن الله ﷻ، مستغن عن المغفرة والرحمة، لم يعظم الرغب كما جاء في الرواية الثانية، وليعظم الرغب، أو وليعظم الرغبة، وإما أن يظن أن الله ﷻ قد يعطي العبد وهو كاره لحاجته إليه، كما هو اعتقاد أهل الجاهلية في الله ﷻ، فاللفظان الواردان في هذا الحديث، كل واحد منهما علة للنهي، فالعلة الأولى أن من الناس من يعلق الدعاء بالمشيئة على وجه المخاطبة لاستغنائه «اللهم اغفر لي إن شئت، فإن لم تشأ المغفرة فالأمر كله واحد» أي: اللهم ارحمني إن شئت، وهذا قد يكون عند بعض الناس مما علق بالقلوب من الجاهلية، فيها نوع كبر وتعاظم.

فالنهي عن هذا القول؛ لأن فيه إفهام الاستغناء عن الله ﷻ، هذا واحد.

الأمر الثاني: أَنَّ من الناس من يعتقد بأنه قد يعطي الله ﷻ، وهو كاره، كما هو اعتقاد طائفة من أهل الجاهلية، وهذا الذي جاء في اللفظ الأول، فإذا قوله: (لا يقل أحدكم) هذا النهي للتحريم، لمنافاته الأدب مع الله ﷻ، وعلة النهي هي ما جاء في الروايتين، كما ذكرت.

وقد أفصح الشارح رحمه الله عن وجه هذه وهذه بما ذكر، وهذا الحكم يظهر إذا كان في الدعاء تعليق الطلب بالمشيئة على وجه الخطاب، أما إذا لم يكن على وجه الخطاب، وكان بقول إن شاء الله فهذا أخف من ذلك، مثلا يقول: الله يغفر لي إن شاء الله، الله يرحمني إن شاء الله، أو يدعو لغيره فيعلقه بمشيئة الله ﷻ.

هذه الصورة اختلف فيها أهل العلم، هل تدخل ضمن النهي الوارد في هذا الحديث، أم لا؟

القول الأول: قالت طائفة: لا تدخل فيه وذلك لأوجه:

الوجه الأول: أن الحديث فيه الخطاب إن شئت، وهذا اللفظ فيه إن شاء الله، وفرق بين الخطاب، وبين الغيبة؛ لأن الخطاب يفهم منه ما ذكر في الروايتين أوضح مما تفهم من الغيبة.

الوجه الثاني: أنه جاء في الحديث أن النبي ﷺ زار رجلًا مريضًا فقال له: «**لاَ بَأْسَ طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ**»(١).

وقوله «طهور» تحتمل أن تكون خبرًا، وتحتمل أن تكون إنشاء، فإن كانت خبرًا، فيكون المعنى هي طهور إن شاء الله، وإن كانت إنشاء أي: دعاء، فالمعنى اللهم طهره إن شاء الله.

ومجيئها في الحديث واضح أنها دليل جواز هذه الصورة إذا كان الاحتمال قائمًا على أن قوله ﷺ: طهور يعود إلى الإنشاء، اللهم طهره، «**قَالَ: قُلْتُ: طَهُورٌ؟ كَلَّا، بَلْ هِيَ حُمَّى تَفُورُ، أَوْ تَثُورُ، عَلَى شَيْخٍ كَبِيرٍ، تُزِيرُهُ القُبُورَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَنَعَمْ إِذًا**». فمات من علته.

الوجه الثالث: أن قول القائل إن شاء الله، يحتمل البركة، ويحتمل التعليق، فاستعمال الناس لـ(إن شاء الله) يحتمل أن يكون مرادهم البركة، ويحتمل أن يكون مرادهم التعليق، ومجيء إن شاء الله للبركة كثير في القرآن والسنة، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٩]، وكقوله سبحانه وتعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾ [الفتح: ٢٧] قوله: ﴿لَتَدْخُلُنَّ﴾ اللام هذه واقعة في جواب قسم، تقدير الكلام، والله لتدخلن البيت الحرام إن شاء الله، وقسم الله سبحانه وتعالى، وإخباره، هذا متحقق الوقوع، فقال: إن شاء الله، هذا تعليقها على أمر حاصل يراد منه البركة أيضًا، وكل الأمور بمشيئة الله سبحانه وتعالى، فإذا كان الأمر محتملًا لهذا وهذا، فالنهي عنه ليس بوجيه، أي: أن يدخل في

(١) أخرجه البخاري (٣٦١٦).

الحكم الأول، أن تجعل إن شاء الله مثل إن شئت، هذا حجة من قال: يجوز أن يقال: إن شاء الله بعد الدعاء، ولا يدخل في ترك الأدب الواجب في الدعاء.

والقول الثاني: أن قول القائل: إن شاء الله هو مثل قوله: إن شئت في منافاة الأدب، لكن إن شئت أشد؛ لأن مقام الخطاب أعظم من مقام الغيبة، ومن استغنى عن شخص أمامه وهو يخاطبه، فهو أعظم من أن يستغنى عنه بغير حضرته، أو وهو يتكلم مع الناس.

إن شئت أعظم درجة، وأرفع وأقبح من أن يدعو ثم يقول: إن شاء الله، وكل منهما فيها ترك الأدب، ويجيبون عن أدلة من ذكروا على أدلة أصحاب القول الأول بأن الحديث الذي في البخاري: «**لاَ بَأْسَ طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ**» هذا يحتمل الخبر، وإذا كان يحتمل الخبر والإنشاء، فجعله للإنشاء أي: للدعاء غير متجه، بل يمكن أن تحمله على أنه قال: هي طهور إن شاء الله، وأن لا تحمله على الإنشاء، فالاستدلال بشيء محتمل غير وجيه.

الثاني: أن قوله إن شاء الله، تحتمل البركة وتحتمل التعليق، نقول: في عرف الناس إنما يستعملونها للتعليق، ما يستعملونها للبركة، فنادرًا من يفهم أن إن شاء الله، هي للتبرك بها، والفرق بين متحقق الوقوع، وغير متحقق الوقوع، فإعمال الأدب بحسب عرف الناس، هذا هو الذي ينبغي، بل هو الذي يجب، وهذا القول الثاني أظهر، أولاً رعاية للأدب، وحماية لجناب الأدب مع الله سبحانه وتعالى في الدعاء، لكن مرتبته ليست كقول القائل: اللهم اغفر لي إن شئت، إذا قال: الله يرحمه إن شاء الله، الله يغفر له إن شاء الله، هي أخف بكثير من أن يقول: اللهم اغفر له إن شئت، اللهم ارحمه إن شئت، وهذا يدل على استغناء وعدم حاجة، وعدم رغب نسأل الله العافية.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: النَّهْيُ عَنِ الِاسْتِثْنَاءِ فِي الدُّعَاءِ.

الثَّانِيَةُ: بَيَانُ الْعِلَّةِ فِي ذَلِكَ.

الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ: «لِيَعْزِمِ الْمَسْأَلَةَ».

الرَّابِعَةُ: إِعْظَامُ الرَّغْبَةِ.

الْخَامِسَةُ: التَّعْلِيلُ لِهَذَا الْأَمْرِ.

٥٣ - بَابٌ
لاَ يَقُولُ: عَبْدِي وَأَمَتِي

فِي الصَحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لاَ يَقُلْ أَحَدُكُمْ: أَطْعِمْ رَبَّكَ، وَضِّئْ رَبَّكَ، وَلْيَقُلْ: سَيِّدِي وَمَوْلاَيَ، وَلاَ يَقُلْ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي وَأَمَتِي، وَلْيَقُلْ: فَتَايَ وَفَتَاتِي وَغُلاَمِي»[(١)].

ش: قوله: (بَابٌ: لَايَقُولُ: عَبْدِي وَأَمَتِي).

ذكر الحديث الذي فِي الصَحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لاَ يَقُلْ أَحَدُكُمْ: أَطْعِمْ رَبَّكَ، وَضِّئْ رَبَّكَ، وَلْيَقُلْ: سَيِّدِي مَوْلاَيَ، وَلاَ يَقُلْ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي أَمَتِي، وَلْيَقُلْ: فَتَايَ وَفَتَاتِي وَغُلاَمِي».

هذه الألفاظ المنهى عنها - وإن كانت تطلق لغة - فالنبي ﷺ نهى عنها تحقيقًا للتوحيد، وسدًا لذرائع الشرك، لما فيها من التشريك في اللفظ؛ لأنَّ الله تعالى هو رب العباد جميعهم.

فإذا أطلق على غيره شاركه في الاسم، فينهى عنه لذلك، وإن لم يقصد بذلك التشريك في الربوبية التي هي وصف الله تعالى، وإنما المعنى أن هذا مالك له، فيطلق عليه هذا اللفظ بهذا الإعتبار، فالنهي عنه حسمًا لمادة التشريك بين الخالق والمخلوق، وتحقيقًا للتوحيد، وبعدًا عن الشرك حتى في اللفظ، وهذا أحسن مقاصد الشريعة، لما فيه من

---

(١) أخرجه البخاري (٢٥٢٢)، ومسلم (٢٢٤٩).

....

تعظيم الرب تعالى، وبعده عن مشابهة المخلوقين، فأرشدهم ﷺ إلى ما يقوم مقام هذه الألفاظ، وهو قوله: «سَيِّدِي ومَوْلاَيَ»، وكذا قوله: «وَلاَ يَقُلْ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي وَأَمَتِي»؛ لأنَّ العبيد عبيد الله، والإماء إماء الله.

قال الله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا﴾ [مريم: ٩٣] **ففي إطلاق هاتين الكلمتين على غير الله تشريك في اللفظ، فنهاهم عن ذلك، تعظيمًا لله تعالى وأدبًا، وبعدًا عن الشرك وتحقيقًا للتوحيد، وأرشدهم إلى أن يقولوا: «فَتَايَ وَفَتَاتِي وَغُلاَمِي»، وهذا من باب حماية المصطفى ﷺ جناب التوحيد، فقد بلغ ﷺ أمته كل ما فيه لهم نفع، ونهاهم عن كل ما فيه نقصٌ في الدين، فلا خير إلا دلهم عليه، خصوصًا في تحقيق التوحيد، ولا شر إلا حذرهم منه، خصوصًا ما يقرب من الشرك لفظًا، وإن لم يقصد به. وبالله التوفيق.**

الشرح:

هذا الباب مع الأبواب قبله، وما بعده، كلها في تعظيم ربوبية الله ﷻ، وتعظيم أسماء الله ﷻ وصفاته؛ لأن تعظيم ذلك من كمال التوحيد، وتحقيق التوحيد لا يكون إلا بأن يُعظَّم الله ﷻ في ربوبيته، وفي إلهيته، وفي أسمائه وصفاته.

فتحقيق التوحيد لا يكون إلا بالاحتراس من الألفاظ التي يكون فيها إساءة أدب مع ربوبية الله ﷻ على خلقه، أو مع أسماء الله ﷻ وصفاته؛ ولهذا عقد هذا الباب فقال: (**بَابٌ: لَا يَقُولُ: عَبْدِي وَأَمَتِي**).

العبودية عبودية البشر لله ﷻ عبودية حقيقة، وإذا قيل: هذا عبد الله فهو

عبدٌ لله ﷻ إما قهرًا، أو اختيارًا، فكل من في السماوات والأرض عبد لله ﷻ، كما قال ﷻ: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَّقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾﴾ [مريم: ٩٣-٩٥]، فعبودية الخلق لله (ظاهرة؛ لأنه هوالرب، وهو المتصرف، وهو سيد الخلق، وهو المدبر لشؤونهم، فالله ﷻ هو المتفرد بذلك ﷻ، فإذا قال الرجل لرقيقه: هذا عبدي، وهذه أمتي، كان فيه نسبة عبودية أولئك له، وهذا فيه منافاة لكمال الأدب الواجب مع الله ﷻ؛ ولهذا كان هذا اللفظ غير جائز عند كثير من أهل العلم، ومكروهًا عند طوائف آخرين.

فسبب النهي عن لفظ عبدي وأمتي ما ذكرنا من تعظيم الربوبية، وعدم اهتضام عبودية الخلق لله ﷻ.

فهذا الباب كالباب الذي قبله فيما ينبغي من الأدب مع الله ﷻ في باب الألفاظ، وتلحظ أن الإمام رحمه الله ترجم هذا الباب بالنفي (**بَابٌ: لَايَقُولُ**)، والحديث فيه النهي «لا يقل أحدكم» وهل هذا مصير منه إلى أن النهي ليس للتحريم، أو لعلة أخرى؟

الجواب: أن قول الشيخ رحمه الله: (**لَا يَقُولُ: عَبْدِي وَأَمَتِي**)، هذا نفي، ومن المتقرر في علوم العربية، والتفسير، والأصول، أن النفي أرفع درجة من النهي؛ لأنه يقيد بحيث لا يكون فينفي الشيء؛ لأنه نهى عنه بحيث لا يتصور أنه يكون أي: لا يتصور شرعًا لتعظيمه كقوله مثلًا ﷻ: ﴿لَّا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩] نفي ونحو ذلك من الآيات، فيعدل عن النهي إلى النفي في القرآن كثيرًا، لتأكيد النهي، وهذا مراد الشيخ رحمه الله خلافًا لمن فهم أنه يريد أن النهي للكراهة، ويريد أن يؤكده بحيث يكون منفيًا من الكلام أصلًا، أي: أن المسلم لا يجري في كلامه هذا، باب لا يقول: يعني المسلم لا يقول: (**عَبْدِي وَأَمَتِي**)، يعني: كأنها صارت من

الصفات الملازمة له، فهو نهي، وهذا النهي استمر معه، حتى صار منفيًا في حقه، هذا أرفع درجة من النهي، **فمناسبة الباب لكتاب التوحيد** كمناسبة الذي قبله، في رعاية الأدب مع جناب الربوبية.

وظاهر المعنى والحديث واضح المعنى، لكن ينبه في ذلك إلى أن اللفظين اللذين وردا في هذا الحديث، هما بلفظ الخطاب، أو بلفظ المتكلم، الخطاب: «**أَطْعِمْ رَبَّكَ، وَضِّئْ رَبَّكَ**»، خطاب للرقيق بهذا اللفظ، كذلك المتكلم يقول: عبدي هذا إضافة العبد إليه يقول: هذا عبدي؛ لأنه إذا لم يكن على جهة الخطاب أو على جهة المتكلم فهو أخف من هذا، أي: أن يقال: هذا عبد فلان، وهذا كثير جاء في السنة أن يقال: هذا عبد؛ لأن العبد هو فيه عبودية - عبودية رق - فيقال: عبد فلان، بخلاف أن ينسب العبودية إليه، فيقال: عبدي؛ لأنه إذا قال: عبدي ففيها نوع تشريك في اللفظ؛ لأنه قد يكون في القلب من استقلاله بهذا العبد، وأنه ملك له على الحقيقة، وأن أمر هذا العبد بيده، وأنه يتصرف به كيف يشاء، ونحو ذلك، مما هو لله سبحانه وتعالى، فهذا من باب تحقيق التوحيد في الألفاظ، أما قول يوسف عليه السلام: ﴿ٱذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيْطَٰنُ ذِكْرَ رَبِّهِۦ فَلَبِثَ فِي ٱلسِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾ [يوسف: ٤٢]، فهذا حمله أهل العلماء على أحد وجهين:

الوجه الأول: أن يكون ذلك في شرع من قبلنا، وكمال التوحيد، وتحقيق كمالاته في الألفاظ، وفي الآداب إنما كان من حظ محمد بن عبد الله ﷺ، فكما كان السجود تحية جائزًا في شرعهم، وحرم في شرعنا فمثله هذا الخطاب أن يقول: اذكرني عند ربك هذا الوجه الأول من الجواب.

الوجه الثاني: أنه لم يكن في حضرة الملك، وإنما كان في الغيبة عنه، والربوبية هنا صحيحة، أن المراد منها تجنب الألفاظ، لكن يتعاظم من

وجهت له إذا كان هو الملك، لو قال عند الملك: قرب لربك يريد به الملك، لكان هنا أعظم، أو تحقق هنا تعاظم الملك بمخاطبته بمثل هذا، أو بالخطاب في حضرته بمثل هذا.

الوجه الثالث: أن هذا الرجل لم يكن رقيقًا عند الملك، وإنما كان ذكر الربوبية هنا، لأجل أنه من حاشيته، وممن يخدمونه، فتكون الربوبية هنا ليست ربوبية ملك، وإنما هي تشريف.

وأوجه هذه الثلاثة:

الوجه الأول: لأنه كان فيمن قبلنا تحقيق التوحيد في الألفاظ من جهتين:

الجهة الأولى: جهة المتكلم.

والجهة الثانية: جهة السامع، فالمتكلم يستعمل الألفاظ التي لا يكون فيها ترك للأدب مع الله ﷻ، إذا أضافها لنفسه أو لغيره، مثل النفس، عبدي أمتي، ومثل الغير. «**أَطْعِمْ رَبَّكَ وَضِّئْ رَبَّكَ**»، والمستمع أو السامع ألا يقع في قلبه تعظيم للمخلوق؛ لأن الناس إنما يقر في قلوبهم ما وعته آذانهم، فإذا تساهلوا في سماع الشيء، فإنه يقر في قلوبهم حقائقهم ولهذا نوع في الحديث. «**لاَ يَقُلْ أَحَدُكُمْ: أَطْعِمْ رَبَّكَ وَضِّئْ رَبَّكَ**» أنت تفهم هنا، أن هناك متكلمًا، وهناك سامعًا له. «**أَطْعِمْ رَبَّكَ**»، هناك متكلم، وهناك مخاطب أيضًا، وهو السامع له، كذلك قوله: هذا عبدي وأمتي، لن يقولها في خلوته، إنما يقولها بحضرة غيره، فإذا تحقيق التوحيد هنا ليس مقتصرًا على المتكلم فقط.

بل لابد أن يرعى حال السامع فلا يقال إن المتكلم ما قصد مثل ما يعتذر بعضهم؛ لأن تحقيق التوحيد في الألفاظ يراد من الجهتين، من تكلم ومن سمع، فإذا فات القصد من المتكلم، أو غلط المتكلم، فلا يقال:

لا ينكر عليه؛ لأنه ما قصد؛ لأنه لابد من رعاية السامع، وأن السامع يصفو قلبه من وقوع شيء ليس من الأدب مع الله ﷻ، إذا تحقيق الألفاظ في التوحيد لابد من العناية به، وتركه ينكر على أهله، المتكلم والسامع، ينكر على المتكلم إذا تكلم بذلك لينتهي عنه، وينكر عليه لينتفع السامع حتى ما يقر ذلك.

وهذا يندرج في ألفاظ كثيرة مثل الحلف بغير الله، مثل استعمال الألفاظ الشركية، ما شاء الله وشئت، أو نسبة النعم لغير الله، فإنه قد يكون زلة من المتكلم، لكن لابد من التنبيه عليها، حتى يفهم السامع لها.

وهذا باب مهم، لابد من طالب العلم أن يعتني به؛ لأن هذا الكمال في تحقيق التوحيد إنما ينتشر بالأمر به، والنهي عن ضده، باب تحقيق التوحيد في الألفاظ كثير، وهذه الأبواب متسلسلة فيها.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: النَّهْيُ عَنْ قَوْلِ: عَبْدِي وَأَمَتِي.

الثَّانِيَةُ: لَا يَقُولُ الْعَبْدُ: رَبِّي، وَلَا يُقَالُ لَهُ: أَطْعِمْ رَبَّكَ.

الثَّالِثَةُ: تَعْلِيمُ الْأَوَّلِ قَوْلَ: فَتَايَ وَفَتَاتِي وَغُلَامِي.

الرَّابِعَةُ: تَعْلِيمُ الثَّانِي قَوْلَ: سَيِّدِي وَمَوْلَايَ.

الْخَامِسَةُ: التَّنْبِيهُ لِلْمُرَادِ، وَهُوَ تَحْقِيقُ التَّوْحِيدِ حَتَّى فِي الْأَلْفَاظِ.

٥٤ - بَابٌ
لاَ يُـرَدُّ مَنْ سَـأَلَ بِاللَّهِ

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنِ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ فَأَعِيذُوهُ، وَمَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ فَأَعْطُوهُ، وَمَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ، وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ، فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاودَ، وَالنَّسَائِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ[(١)].

ش: قوله: (بَابٌ لَا يُرَدُّ مَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ).

ظاهر الحديث النهي عن رد السائل إذا سأل بالله، لكن هذا العموم يحتاج إلى تفصيل، بحسب ما ورد في الكتاب والسنة، فيجب إذا سأل السائل ما له فيه حق كبيت المال أن يجاب، فيعطى منه على قدر حاجته، وما يستحقه وجوبًا، وكذلك إذا سأل المحتاج من في ماله فضل، فيجب أن يعطيه على حسب حاله ومسألته، خصوصًا إذا سأل من لا فضل عنده، فيستحب أن يعطيه على قدر حال المسؤول ما لا يضر به ولا يضر عائلته، وإن كان مضطرًا، وجب أن يعطيه ما يدفع ضرورته.

ومقام الإنفاق من أشرف مقامات الدين، وتفاوت الناس فيه بحسب

---

(١) أخرجه أبو داود (١٦٧٢)، والنسائي في الكبرى (٢/ ٤٣)، وأحمد في المسند (٢/ ٦٨)، والبخاري في الأدب المفرد (ص٨٥)، وابن حبان في صحيحه (٨/ ١٩٩)، والطبراني في الكبير (١٣٤٦٥)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٧٣) وصححه، والبيهقي في الكبرى (٤/ ١٩٩) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

....

ما جبلوا عليه من الكرم، وضدهما من البخل والشح، فالأول: محمود في الكتاب والسنة، والثاني مذموم فيهما.

وقد حث الله تعالى عباده على الإنفاق؛ لعظم نفعه وتعديه، وكثرة ثوابه، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبۡتُمۡ وَمِمَّآ أَخۡرَجۡنَا لَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِۖ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلۡخَبِيثَ مِنۡهُ تُنفِقُونَ وَلَسۡتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغۡمِضُواْ فِيهِۚ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴿٢٦٧﴾ ٱلشَّيۡطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلۡفَقۡرَ وَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغۡفِرَةً مِّنۡهُ وَفَضۡلًاۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٦٨﴾﴾ [البقرة: ٢٦٧-٢٦٨]، وقال تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسۡتَخۡلَفِينَ فِيهِۖ﴾ [الحديد: ٧]، وذلك الإنفاق من خصال البر المذكورة في قوله تعالى: ﴿لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلۡمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧] الآية. فذكره بعد ذكر أصول الإيمان، وقبل ذكر الصلاة، ذلك - والله أعلم - لتعدي نفعه، وذكره تعالى في الأعمال التي أمر الله بها عباده، وتعبدهم بها ووعدهم عليها الأجر العظيم، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ وَٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡقَٰنِتِينَ وَٱلۡقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلۡخَٰشِعِينَ وَٱلۡخَٰشِعَٰتِ وَٱلۡمُتَصَدِّقِينَ وَٱلۡمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغۡفِرَةً وَأَجۡرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥].

....

وكان النبي ﷺ يحث أصحابه على الصدقة حتى النساء[1]، نصحًا للأمة وحثًا لهم على ما ينفعهم عاجلًا وآجلًا.

وقد أثنى الله - سبحانه - على الأنصار ﷺ بالإيثار، فقال تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩]، **والإيثار من أفضل خصال المؤمن كما تفيده هذه الآية الكريمة، وقد قال تعالى:** ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴿٨﴾ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا ﴿٩﴾﴾ [الإنسان: ٨، ٩]. **والآيات والأحاديث في فضل الصدقة كثيرة جدًا، ومن كان سعيه للآخرة رغب في هذا ورغب، بالله التوفيق.**

الشرح:

فهذا الباب (**بَابٌ لَا يُـرَدُّ مَنْ سَأَلَ بِاللهِ**)، **وسبب إدخاله في كتاب التوحيد، أي: مناسبته لكتاب التوحيد**، هي أن تعظيم الله وتعظيم أسمائه، وتعظيم صفاته، من التوحيد؛ لأن أسماء الله واجب تعظيمها، وواجب إكرامها، وتعظيمها من تعظيم الله شعائر الله، وقد قال: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢] فمن سأل بالله فقد جعل وسيلته في سؤاله اسم الله الذي ترجع إليه الأسماء الحسنى، والصفات العلى، ومن سال باسم الله، الله أو باسم الله الرحمن، أو باسم الله الرحيم، أو بأي اسم من أسماء الله الحسنى، وتوسل إلى المسؤول بهذا

---

(١) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٩٧٨)، ومسلم (٨٨٤) من حديث جابر رضي الله عنه.

الاسم، فإنه لا يرد؛ لأن رده فيه منافاة، أو نقص من تعظيم ذلك الاسم، فتعظيم أسماء الله، من أوجهها، أنه إذا سأل أحد بالله فإنه يكون ذلك قد أتى بوسيلة عظيمة، فلا يرد، فإنها أعظم مما لو توسط بواسطة وجيه من أهل الأرض، أو بواسطة عالم، أو بواسطة كبير قدر؛ لأنه جعل وسيلته إليك الرب فقال: أسألك بالله كذا، فلهذا أوجب النبي ﷺ، أو لذلك أمر النبي ﷺ أن يعطى من سأل بالله، فمن سأل بالله أعطي، **وهذا الأمر للعلماء فيه أقوال:**

القول الأول: قال أكثر العلماء: إن الأمر بالإعطاء هنا للاستحباب، كإبرار المقسم، وقد جاء الأمر بإبرار المقسم في غير ما حديث، وحملوا ذلك على الاستحباب.

القول الثاني: قال آخرون: هو للوجوب لظاهر قوله: «**فَأَعْطُوهُ**»؛ ولأن هذا هو المناسب لتعظيم الله، فإنه يجب إعطائه تعظيمًا للاسم، والأولون قالوا: بالاستحباب؛ لأنَّ تعظيم الاسم إذا اقترن بالسؤال وغيره من المستحبات؛ لأنها دليل التقوى قال: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾، وقال في الآية الأخرى: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾ [الحج: ٣٠] فهاتان وجهتان منهم من قال بالاستحباب؛ لأن سؤال السائل بالله كالإقسام على المرء بالله، وأمر النبي ﷺ بإبرار المقسم، وهذا حمل على الاستحباب في أدلة في الباب، وقال آخرون بالوجوب.

القول الثالث: فصل طائفة من المحققين، وهو قول شيخ الإسلام وجماعة؛ لأن الذي يسأل بالله أو يقسم على المرء بالله وصورة السؤال بالله، أن يقول: أسألك بالله أن تعطيني كذا وكذا، أسألك بالله العظيم، الحليم، الرزاق المتين، أن تعطيني كذا وكذا، أو أقسم عليك بالله الذي لا إله إلا هو، أن تعطيني كذا وكذا، هذه صورة القسم، أو صورة السؤال

بالله، قال هؤلاء: فيه تفصيل، وهذا التفصيل هو أن من سأل بالله معينًا لم يسأل غيره، وقد عرف أنه لا يسأل الناس، وإنما توجه إلى معين، بسؤال بالله، فإنه يجب عليه أن يعطيه، وإذا كان يسأل هذا ويسأل غيره، ولم تتعلق الحاجة بهذا المعين، فإنه يستحب دل على ذلك التفصيل بين حال من أقسم لحاجة أقسم على المرء بالله قاصدًا أن يلبي له ذلك، وما بين أن يقسم لقصد إكرامه بالجواب، أو إكرام السائل، إكرام المسؤول فهذا يستحب، فهذا القول تفريع عن القول في إبرار المقسم، وإبرار المقسم إذا كان أقسم بالله، على فلان ويقصد إنفاذ هذا القسم، قال هؤلاء على هذا القول: يجب، وإذا قصد الإكرام - إكرامه أو إكرام المسؤول -، فإنه يستحب، واستدلوا على ذلك بأن النبي ﷺ لما سأل عن تعبير الرؤيا ففسرها له وأولها أبو بكر الصديق رضي الله عنه قال له ﷺ فيما رواه البخاري وغيره: «**أَصَبْتُ أَمْ أَخْطَأْتُ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَصَبْتَ بَعْضًا، وَأَخْطَأْتَ بَعْضًا. قَالَ: فَوَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَتُحَدِّثَنِّي بِالَّذِي أَخْطَأْتُ، قَالَ: لَا تُقْسِمْ**»(١)، وذلك لأنَّ الظاهر من الحال أن أبا بكر رضي الله عنه سأل لإكرامه بالجواب فيما أصاب فيه وأخطأ لا لإلزام النبي ﷺ في الإجابة، فمن ظاهر هذا الحال، علمنا التفصيل ثم إن ذلك من جنس الأمر، والنبي ﷺ أمر أبا بكر رضي الله عنه أن لا يتأخر في صلاته بالناس حال مرض النبي ﷺ، فأشار إليه وإشارته أمر أن يمكث، وأبو بكر رضي الله عنه لم يمكث؛ لأنه فهم من قصده ﷺ في الأمر أنه إكرام لا إلزام(٢)، فتوجه التفصيل في هذه المسألة على نحو ما ذكرت وهو الأقرب، فيكون هنا من سأل بالله، أو أقسم على المرء بالله، بحاجة عند هذا وليست عند غيره، وهذا لم يعرف من حاله أنه يسأل فلانًا

---

(١) أخرجه البخاري (٧٠٤٦)، ومسلم (٢٢٦٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.
(٢) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٦٨٣)، ومسلم (٤١٨) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

وفلانًا، وإنما يسأل معينًا، فهذا يجب أن يعطى سؤاله إذا كانت المصلحة في إعطائه، وإذا كان ليس ثم مصلحة في إعطائه فيمتنع كما امتنع أبو بكر عن التقدم، وكما امتنع النبي ﷺ عن إعطائه الجواب.

وأما إذا كان من حال السائل أنه يسأل الناس، كل من قابل سأله بالله، فهذا لم يرع حق السؤال بالله؛ لأن الله لا يسأل به إلا في أمر يهمك جدًا فإذا كان من عادته أنه يستسهل هذا السؤال، فيسأل فلانًا ويسأل فلانًا، ويسأل فلانًا، فهذا ليس له حق في الإجابة، وهذا هو الذي يظهر من اجتماع الأدلة.

والخلاصة من هذا: أن مسالة السؤال بالله، هي كإبرار المقسم من حيث الحكم؛ لأن المقسم أمر بإبراره رعاية لحق اسم الله، فيكون كلام أهل العلم فيها من جنس كلامهم في إبرار المقسم، وأيضًا هو من جنس كلامهم في الأمر المتعين على أحد من النبي ﷺ إذا توجه الأمر إلى أحد من النبي ﷺ، فإنه قد يكون للإنفاذ وقد يكون للإكرام، وقد يكون للشفاعة، وقد يكون، فيكون ثم تفصيل، ولهذا الشيخ عبد الرحمن هنا رأى هذا الجانب الأخير، وقال: إنه يجب إذا كان له حق واجب، وهو في الحقيقة هذا واجب بعد واجب، فيجب بعد وجوب، وإلا فإن الحق الأصلي يجب له من بيت المال، أو له حق عند أحد، فيكون هنا اجتمع حقان حق أصلي، وحق في جواب سؤال بالله ﷻ، «**وَمَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ فَأَعْطُوهُ**»، وقد ذكرت صورة السؤال بالله.

قال: «**مَنِ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ فَأَعِيذُوهُ**»، هذه الجملة من الحديث مر عليها الشارح ولم يتكلم عليها، ولها صورتان:

الصورة الأولى: من استعاذ بالله بأن قال: أعوذ بالله منك، أو أعوذ بالله من شرك، أو أعوذ بالله من عملك، فهنا يجب أن يعاذ وقد استعاذت

الجوينية من النبي ﷺ لما أدخلت عليه: «**قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ**»، للنبي ﷺ؛ لأنها كانت شابة صغيرة، «**فَقَالَ لَهَا: لَقَدْ عُذْتِ بِعَظِيمٍ، الْحَقِي بِأَهْلِكِ**»(١).

والصورة الثانية: أن يعبر بما هو مضمون الاستعاذة؛ لأن الاستعاذة، المقصود منها طلب انكفاف الشر، فإذا سأل بالله بلا لفظ الاستعاذة ولكن المقصود انكفاف الشر فهو في مقام الاستعاذة، فذلك مثل أن يقول: بالله عليك لا تؤذني، بالله عليك اصرف عني شرك، بالله عليك أبعد عني أذاك ونحو ذلك.

فهذا في المعنى استعاذ قاسمًا مقسمًا بالله، استعاذ مقسمًا بالله وإن لم يستخدم لفظ الاستعاذة، فلهذا لها صورتان، إما لفظ الاستعاذة الصريح، وإما معناه، والعلة هي ما ذكرنا تعظيم اسم الله، وتعظيم الاستعاذة به، وأن يكون المرء يلجأ إلى الله فهو استعاذ بمعاذ، فيجب أن يعاذ، وهذا في التفصيل كالقول السابق، في حق من استعاذ من معين أو من تعود على ذلك، فإنه كلما أراد شيئًا من الناس استخدم هذه الصيغة، أو من أراد دفعه استخدم هذه الصيغة بحق، أو بغير حق، فإنه لابد في ذلك من التفصيل.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٢٥٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

....

ش: قوله: «وَمَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ». هذا من حقوق المسلمين بعضهم على بعض إجابة دعوة المسلم، وتلك من أسباب الألفة والمحبة بين المسلمين.

قوله: «وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ». ندبهم ﷺ على المكافأة على المعروف، فإن المكافأة على المعروف من المروءة التي يحبها الله ورسوله، كما دل عليه هذا الحديث، ولا يهمل المكافأة على المعروف، إلا اللئام من الناس، وبعض اللئام يكافىء على الإحسان بالإساءة، كما يقع كثيرًا من بعضهم - نسأل الله العفو، والعافية في الدنيا، والآخرة - بخلاف حال أهل التقوى والإيمان، فإنهم يدفعون السيئة بالحسنة طاعة لله ومحبة لما يحبه لهم ويرضاه، كما قال تعالى: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ٱلسَّيِّئَةَ ۚ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ ﴿٩٦﴾ وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَٰتِ ٱلشَّيَـٰطِينِ ﴿٩٧﴾﴾ [المؤمنون: ٩٦-٩٧]، وقال تعالى: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٣٥﴾﴾ [فصلت: ٣٤-٣٥]، وهم الذين سبقت لهم من الله تعالى السعادة.

قوله: «فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ، فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ». أرشدهم ﷺ إلى أن الدعاء في حق من لم يجد المكافأة مكافأة للمعروف فيدعو له على حسب معروفه.

قوله: «تُرَوْا» - بضم التاء -: تظنوا «أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ»، ويحتمل أنها مفتوحة بمعنى تعلموا، ويؤيده ما في سنن أبي داود من حديث ابن

....

عمر: «حَتَّى تَعْلَمُوا»(١)، فتعين الثاني للتصريح به.

وفيه: «مَنْ سَأَلَكُمْ بالله فَأَجِيبُوهُ». أي: إلى ما سأل، فيكون بمعنى: أعطوه، وعند أبي داود في رواية أبي نهيك(٢) عن ابن عباس: «وَمَنْ سَأَلَكُمْ بِوَجْهِ اللَّهِ، فَأَعْطُوهُ»، وفي رواية عبيد الله القواريري لهذا الحديث «وَمَنْ سَأَلَكُمْ بِاللَّهِ»، كما في حديث ابن عمر(٣).

الشرح:

قال: «وَمَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ»، المقصود بهذا دعوة العرس؛ لأنها هي التي تسمى الدعوة والوليمة، وحمله طائفة من أهل العلم على كل دعوة سواء كانت دعوة العرس، أو ليست بدعوة العرس.

والمحققون من أهل العلم فصلوا فقالوا: إذا كانت الدعوة دعوة عرس وإيلام أي: وليمة، فإنه يجب الإجابة والحضور بشروطها المعروفة في كتب الفقه، وإذا كانت دعوة أخرى، فإنها تستحب الإجابة، أو لا إثم عليه في ترك الإجابة، وعلى كل فإنه إذا اعتذر من دعاه فأجيبوه، اعتذر وقبل الداعي عذره، وأعلم بذلك فعلم وقبل فإنه لا حرج هنا، وذلك لأن المقصود تأليف القلوب، والاجتماع على المحبة؛ لأن إجابة الدعوة فيها

(١) أخرجه أبو داود (٥١٠٨).

(٢) هو أبو نهيك الأزدي الفراهيدي البصري، صاحب القراءات، اسمه: عثمان بن نهيك، روى عن عبد الله بن عباس، وأبي زيد عمرو بن أخطب الأنصاري، وروى عنه حسين بن واقد المروزي، وزياد بن سعد، وغيرهما. انظر: تهذيب الكمال (٣٤/ ٣٥٥)، وتهذيب التهذيب (٧/ ١٤٢).

(٣) أخرجه أبو داود (٥١٠٩).

الإتلاف والمحبة؛ ولأن المرء يحب أن يحضر من دعاه، وأن يأكل من طعامه من دعاه، فإذا ترك وصار ذلك في نفسه فيكون ذلك من باب التواد، والتراحم، والمحبة، إذ في وليمة العرس لابد من ذاك بشروطها المعروفة عند موضعها في الحكم.

المكافأة على صنع المعروف أمر بها في هذا الحديث، وفي غيره، وقوله هنا ﷺ: «**وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ**»، أمر بالمكافأة حين يصنع المعروف والمعروف اسم جامع لما يعرف الناس، أو يتعارف الناس أنه خير لهم، فمن صنع إليك معروفًا فكافئه، إذا كان معروفًا عند الصانع، وقد يكون عند المصنوع له عند المقدم إليه هدية، أو العمل لا قيمة له، أو لا يعتبر شيئًا، ولكن عند المقدم فهو معروف فمن صنع معروفًا كوفئ مقابلة للإحسان بمثله.

تعليل ذلك أن مكافأة صنع المعروف تخلص القلب من رؤية فعل ذلك الذي صنع المعروف، فيبقى القلب غير ناظر في يد أحد، أو لأحد منة عليه، وذالك مما يخلص القلب من الأغيار، ويبقى القلب معلقًا في النعمة وحدوثها وأسباب ذلك بالله ﷻ وحده، وهذا ظاهر في حال الناس، فإنك تجد أنه إذا صنع إليك أحد معروفًا عظيمًا لك، فإنه يبقى له في قلبك شيء، إذا أعطاك مالًا، أو أهدى إليك شيئًا قيمًا، أو ما شابه ذلك، فإنه يبقى لك في قلبه، يبقى له في قلبك شيء من رؤية المنة، رؤية الفضل، رؤية الإحسان، فتخليص القلب من ذلك مستحب، فإن كان في مقدورك أن تكافئه بمعين بمثل ما أعطى، أو نحوه، فإن هذا هو الذي ينبغي ويستحب في حقك ذلك، وإن لم يكن فأكثر من الدعاء له، أكثر من الدعاء حتى تظن أنك قد كافأته، وهذا يختلف بحسب المعروف، فإن كان المعروف عظيمًا سألت له في الدعاء بمطالب عظيمة حتى تظن أنك كافأته، وإن كان المعروف قليلًا سألت له في ذلك، وإذا قال العبد إذا لم يستطع المكافأة

جزاك الله خيرًا فقد أبلغ له في الثناء؛ لأنه إن كان صادقًا في ذلك السؤال، فإنه يسأل أن يجزيه الله بخير، والله خيراته عظيمة لا تنفذ في الدين والدنيا، والبدن والنفس والأهل والمال إلى آخر ذلك، والله ﷻ أمر بالإصلاح، وأمر بتآلف القلوب، والنبي ﷺ حث على الإحسان، وحث على الهدية، وأن الهدية تجلب المحبة ونحو ذلك، والمعروف قد يكون هدية، وقد يكون غير ذلك.

فالمكافأة فيها التوادد بسبب ذلك، بتبادله وعدم أكله، وترك المكافأة هذا من خصال عباد الله الصالحين كما ذكر الشارح، وأما اللئام من الناس هم الذين يرون أن لهم حقًا فيما بذل لهم دون شكر للمعروف؛ ولهذا قال ﷺ: «**لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ**»(١).

فالذي ليس في قلبه شكر للناس إذا أدوا إليه معروفًا، أو عملوا معه عملًا، طيبًا فإنه لنسيان فضل الله، ونعمه المتواترة عليه أقرب، لهذا قال: «**لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ**»، وفي الحقيقة الناس أسباب فمن ترك شكر السبب على ما قام به في مقدوره من واجب أو مستحب، فإنه لم يشكر الله في الحقيقة؛ لأن الله هو الذي أقامهم أسبابًا، ويشكر المرء على الواجب والمستحب، فلو أدى واجبًا، فإنه يشكر عليه، ولو كان هذا يجب عليه أن يعمله.

وفي أحد المحاضرات في الجامع الكبير بالرياض، كان أحد المحاضرين تكلم بكلمة فقام أحد الناس أرسل إليه، وقال له نشكرك على كذا وكذا، وعلى ما قدمت وبذلت وبينت، فقال المحاضر: لا شكر

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٨١١)، والترمذي (١٩٥٤)، وأحمد (١٣/ ٣٢٢، ٣٩٢، ١٥/ ١٣، ١٦/ ٣٢، ٢٤٤، ١٨/ ٢٣٣، ٣٦/ ١٥٩)، والبخاري في الأدب المفرد (ص٨٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٥١٦) من حديث أبي هريرة ﷺ.

على واجب، فلما تكلم سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله بعد الندوة قال: هذه الكلمة غلط؛ لأن الواجب يشكر عليه من أدى الواجب، الواجب الشرعي في حقوق الله، أو حقوق العباد، فإنه يشكر على أدائه هذا الواجب، وكذلك المستحبات يشكر على أدائها، ولهذا يكافئ المرء على من بذل إليه شيئًا، ولو كان حقًا عليه بالدعاء؛ ولأنَّ الاسم المعروف يشمل الواجب والمستحب، ومن صنع إليكم معروفًا فكافئوه، وقد يكون هذا المعروف من حقوقك الواجبة، وقد يكون من حقوقها المستحبة، فإذا كان من الحق الواجب فإن المكافأة هنا تكون بالدعاء والشكر، وإذا كان من الأشياء المستحبة فترده إليه، وتكافئه بمثله بعين، أو ما شابه ذلك، فإن لم تستطع فبالدعاء كما جاء في الحديث.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: إِعَاذَةُ مَنِ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ.

الثَّانِيَةُ: إِعْطَاءُ مَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ.

الثَّالِثَةُ: إِجَابَةُ الدَّعْوَةِ.

الرَّابِعَةُ: الْمُكَافَأَةُ عَلَى الصَّنِيعَةِ.

الْخَامِسَةُ: أَنَّ الدُّعَاءَ مُكَافَأَةٌ لِمَنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَيْهِ.

السَّادِسَةُ: قَوْلُهُ: «حَتَّى تَرَوْنَ أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ».

٥٥ - بَابٌ

لاَ يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ إلاَّ الجَنَّةُ

عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ، إِلَّا الْجَنَّةُ». رَوَاهُ أَبُو دَاودَ[(١)].

ش: قوله: (بَابٌ لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ إِلَّا الجَنَّةُ).

ذكر فيه حديث جابر، رواه أبو داود عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ، إِلَّا الْجَنَّةُ».

وهنا سؤال: وهو أنه قد ورد في دعاء النبي ﷺ عند منصرفه من الطائف حين كذبه أهل الطائف، ومن في الطائف من أهل مكة، فدعا النبي ﷺ بالدعاء المأثور: اللَّهُمَّ إِلَيْكَ أَشْكُو ضَعْفَ قُوَّتِي، وَقِلَّةَ حِيلَتِي، وَهَوَانِي عَلَى النَّاسِ، يا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، أَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، إِلَى مَنْ تَكِلُنِي، إِلَى عَدُوٍّ يَتَجَهَّمُنِي أَوْ إِلَى قَرِيبٍ مَلَّكْتَهُ أَمْرِي، إِنْ لَمْ تَكُنْ غَضْبَانَ عَلَيَّ فَلَا أُبَالِي، غَيْرَ أَنَّ عَافِيَتَكَ أَوْسَعُ لِي»، وفي آخره: أَعُوذُ بِنُورِ وَجْهِكَ الَّذِي أَشْرَقَتْ لَهُ الظُّلُمَاتُ، وَصَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، أَنْ تُنْزِلَ بِي غَضَبَكَ أَوْ تُحِلَّ عَلَيَّ سَخَطَكَ، لَكَ الْعُتْبَى حَتَّى تَرْضَى، وَلَا حَوْلَ وَلَاقُوَّةَ إِلَّا بِكَ»[(٢)].

والحديث المروي في الأذكار: «اللَّهُمَّ أَنْتَ أَحَقُّ مَنْ ذُكِرَ، وَأَحَقُّ مَنْ

---

(١) أخرجه أبو داود (١٦٧١).

(٢) أخرجه الطبراني في الدعاء (ص٣١٥)، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٧٥)، والضياء المقدسي في المختارة (٩/ ١٨١) من حديث عبد الله بن جعفر رضي الله عنه .

....

عُبِدَ»، وفي آخره: «أَعُوذُ بِنُورِ وَجْهِكَ الَّذِي أَشْرَقَتْ لَهُ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ»(١).

وفي حديث آخر: «أَعُوذُ بِوَجْهِ اللهِ الْكَرِيمِ، وبِاسْمِ اللهِ الْعَظِيمِ وَبِكَلِمَاتِهِ التَّامَّةِ، مِنْ شَرِّ السَّامَّةِ وَاللَّامَّةِ، وَمِنْ شَرِّ مَا خَلَقْتَ، أي: ربِّ، وَمِنْ شَرِّ هَذَا الْيَوْمِ وَمِنْ شَرِّ ما بَعْدَهُ، وَمِنْ شَرِّ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»(٢).

وأمثال ذلك في الأحاديث المرفوعة بالأسانيد الصحيحة، أو الحسان.

فالجواب: أن ما ورد من ذلك فهو في سؤال ما يقرب إلى الجنة، أو ما يمنعه من الأعمال التي تمنعه من الجنة، فيكون قد سأل بوجه الله، وبنور وجهه ما يقرب إلى الجنة؛ كما في الحديث الصحيح: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ، وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ، أَوْ عَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ، وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ، أَوْ عَمَلٍ»(٣). بخلاف ما يختص بالدنيا كسؤال المال، والرزق، والسعة في المعيشة رغبة في الدنيا، مع قطع النظر عن كونه أراد بذلك ما يعينه على عمل الآخرة. فلا ريب أن الحديث يدل على المنع من أن يسأل حوائج دنياه بوجه الله، وعلى هذا فلا تعارض بين الأحاديث، كما لا يخفى، والله أعلم.

وحديث الباب من جملة الأدلة المتواترة في الكتاب والسنة على

---

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (٨٠٢٧) وفي الدعاء (ص١٢٠) من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه.
(٢) أخرجه البيهقي بنحوه (٣٨٩).
(٣) أخرجه ابن ماجه (٣٨٩١)، والطبراني في الكبير (٨٠٢٧) وفي الدعاء (ص١٢٠) من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه.

....

إثبات الوجه لله تعالى، فإنه صفة كمال، وسلبه غاية النقص، والتشبيه بالناقصات.

كسلبهم جميع الصفات أو بعضها، فوقعوا في أعظم مما فروا منه - تعالى الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا -.

وطريقة أهل السنة والجماعة سلفًا وخلفًا، الإيمان بما وصف الله به نفسه في كتابه، ووصفه به رسوله ﷺ في سنته على ما يليق بجلال الله وعظمته، فيثبتون له ما أثبته لنفسه في كتابه، وأثبته له رسوله ﷺ، وينفون عنه مشابهة المخلوق، فكما أن ذات الرب لا تشبه الذوات، فصفاته كذلك لا تشبه الصفات، فمن نفاها فقد سلبه الكمال.

الشرح:

هذا: (بَابٌ لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللهِ إِلَّا الجَنَّةُ).

ومناسبته لكتاب التوحيد ظاهرة: مِنْ أن تعظيم صفات الله عَزَّ وَجَلَّ سواء في ذلك صفات الذات، أو صفات الفعل، هذا من تحقيق التوحيد، ومن كمال الأدب، والتعظيم لله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فإن تعظيم الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وتعظيم أسمائه، وتعظيم صفاته، يكون بأنحاء وأشياء متنوعة، ومن ذلك أنك لا تَسأَل بالله، أو بوجه الله، أو بصفات الله جَلَّ وَعَلَا إلا المطالب العظيمة، التي أعلاها الجنة فقال: (بَابٌ لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللهِ إِلَّا الجَنَّةُ).

(لَا يُسْأَلُ): هذا نفي، والنفي هنا مضمَّن النهي المؤكد، كأنه قال: لا يَسأَل بوجه الله إلا الجنة، أو لا تَسأَل بوجه الله إلا الجنة، فعدل عن

النهي إلى النفي لكي يتضمن أن هذا منهي عنه، وأنه لا يسوغ وقوعه أصلًا (**بَابٌ لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللهِ إِلَّا الجَنَّةُ**)، فلو فُرِضَ أنه يُختار هل سيقع، أو لا يقع فإنه يُنفَى وقوعه أصلًا لما يجب من تعظيم الله ﷻ ، وتعظيم توحيده، وتعظيم أسماء الله ﷎ وصفاته.

(**بَابٌ لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللهِ**): وجه الله ﷻ صفة ذات من صفاته ﷻ ، وهو غير الذات، الوجه صفة من الصفات.

والوجه في اللغة: ما يُواجَه به وهو مَجمَع أكثر الصفات في اللغة، الوجه ما يواجَه به ويكون مجمعًا لأكثر الصفات(١)، فالله ﷎ متصف بالوجه متصف به على ما يليق بجلاله وعظمته، نثبت ذلك إثباتًا نعلم أصل المعنى، ولكن كمال المعنى، أو الكيفية فإننا نَكِلُ ذلك إلى عالمه، وإلى المتصف به ﷻ ولكن نثبت على أصل عدم التمثيل، والتعطيل كما قال ﷎ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

(**إِلَّا الجَنَّةُ**)، الجنة: هي دار الكرامة التي أعدها الله ﷎ للمكلفين من عباده الذين أجابوا رسله، ووحدوه، وعملوا صالحًا، وهي أعظم مطلوب؛ لأن الحصول عليها حصول على أعظم ما يُسرُّ به العبد، فلهذا كان من غير السائغ واللائق بل كان من غير الجائز أن يُسأل الله ﷎ بنفسه، أو بوجهه، أو بصفة من صفاته، أو باسم من أسمائه الحسنى إلا أعظم مطلوب، فإن الله ﷻ لا يُسأل بصفاته الأشياء الحقيرة الوضيعة، بل يُسأل أعظم المطلوب، وذلك لكي يتناسب السؤال مع وسيلة السؤال، **وهذا معنى هذا الباب**: وهوأن تعظيم صفات الله ﷎ في أن لا تدعو الله بها إلا في الأمور

---

(١) انظر: تهذيب اللغة (٦/ ١٨٦)، ولسان العرب (١٣/ ٥٥٥)، ومختار الصحاح (ص٢٩٦)، وتاج العروس (٣٦/ ٥٤٤).

الجليلة، فلا تسأل الله عز وجل بوجهه، أو باسمه الأعظم، أو نحو ذلك في أمور حقيرة، وضيعة لا تناسب تعظيم ذلك الاسم.

قوله: (عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ، إِلَّا الْجَنَّةُ». رَوَاهُ أَبُو دَاودَ)، وهذا ظاهر في ما بوَّب له الإمام المصنف رحمه الله، وقد قال العلماء هنا: إن وجه الله جل جلاله يُسأل به الجنة، ولا يجوز أن يسأل به إلا ما كان وسيلة إلى الجنة، أو كان من الأمور العظيمة التي هي من جنس السؤال بالجنة، أو من لوازم السؤال بالجنة كالنجاة من النار، وكالتثبيت عند السؤال، ونحو ذلك.

فالأمر المطلوب الجنة، أو ما قرَّب إليها من قول، أو عمل، والنجاة من النار، أو ما قرَّب إليها من قول وعمل، هذا يجوز أن تَسأَل الله عز وجل إياه متوسلًا بوجهه العظيم سبحانه وتعالى.

وأما غير الوجه من الصفات، أو من الأسماء فالأدب أن لا تسأل إلا في المطالب العظيمة، وإذا كان ثَمَّ شيء من المطالب الوضيعة، أو التي تحتاجها مما ليس بعظيم، فلا يكن ثَمَّ توسلٌ بصفات الله الجليلة العظيمة، بل تقول: اللهم أعطني كذا، اللهم أسألك كذا، ونحو ذلك، أما التوسل بصفات الله العظيمة كالوجه، وكاسمه الأعظم، ونحو ذلك، فإن ذلك يختصُّ بالمطالب العالية، لما بين الاسم الأعظم، والصفات العظمى، مع المطالب العالية من المناسبة - والله أعلم -.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: النَهْيُ عَنْ أَنْ يَسْأَلَ بِوَجْهِ اللَّهِ إِلَّا غَايَةَ الْمَطَالِبِ.

الثَّانِيَةُ: إِثْبَاتُ صِفَةِ الْوَجْهِ.

٥٦ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي اللَّوْ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالى: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا﴾ [آل عمران: ١٥٤].

وَقَوْلِهِ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟﴾ [آل عمران: ١٦٨].

ش: قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي اللَّوْ).

أي: من الوعيد والنهي عنه عند الأمور المكروهة، كالمصائب إذا جرى بها القدر لما فيه من الإشعار بعد الصبر والأسى على ما فات، مما لا يمكن استدراكه، فالواجب التسليم للقدر، والقيام بالعبودية الواجبة، وهو الصبر على ما أصاب العبد مما يكره.

والإيمان بالقدر أصل من أصول الإيمان الستة، وأدخل المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أداة التعريف على (لو)، وهذه في هذا المقام لا تفيد تعريفًا كنظائرها؛ لأن المراد هذا اللفظ. كما قال الشاعر(١):

رَأَيْت الْوَلِيد بن اليزيد مُبَارَكًا ... شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخلَافَة كَاهِلُه

وقوله: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالى: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا﴾ [آل عمران: ١٥٤]).

---

(١) من كلام ابن مياد، الرمَّاح بن أبرد بن ثوبان، في مدح الوليد بن يزيد بن عبد الملك. انظر: خزانة الأدب (٣/ ٤٤٣).

....

قاله: بعض المنافقين يوم أحد، لخوفهم وجزعهم وخورهم.

قال بن إسحاق: (فَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عَبَّادٍ يَعْنِي: ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: قَالَ الزُّبَيْرُ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ اشْتَدَّ الْخَوْفُ عَلَيْنَا، أَرْسَلَ اللَّهُ عَلَيْنَا النَّوْمَ، فَمَا مِنَّا مِنْ رَجُلٍ إِلَّا ذَقْنُهُ فِي صَدْرِهِ، قَالَ: فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَسْمَعُ قَوْلَ مُعَتِّبِ بْنِ قُشَيْرٍ، مَا أَسْمَعُهُ إِلَّا كَالْحُلْمِ: لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا، فَحَفَظَهَا مِنْهُ، وَفِي ذَلِكَ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا﴾ [آل عمران: ١٥٤] لِقَوْلِ مُعَتِّبٍ). رواه ابن أبي حاتم(١).

قال الله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كُنتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤] أي: هذا قدر مقدر من الله تعالى وحكم حتم لازم لا محيد عنه، ولا مناص منه.

وَقَوْلِهِ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟﴾ [آل عمران: ١٦٨] الآية.

قال العماد ابن كثير: (أَيْ: لَوْ سَمِعُوا مِنْ مَشُورَتِنَا عَلَيْهِمْ فِي الْقُعُودِ وَعَدَمِ الْخُرُوجِ مَا قُتِلُوا مَعَ مَنْ قُتِلَ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ فَٱدْرَءُوا۟ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [آل عمران: ١٦٨] أَيْ: إِنْ كَانَ الْقُعود يَسْلَم بِهِ الشَّخْصُ مِنَ الْقَتْلِ وَالْمَوْتِ، فَيَنْبَغِي، أَنَّكُمْ لَا تَمُوتُونَ، وَالْمَوْتُ لَا بُدَّ آتٍ إليكم ولو كنتم في بُرُوجٍ مُشَيّدة، فَادْفَعُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ. قَالَ مُجَاهِدٌ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٧٩٥)، وابن كثير (٢/ ١٤٥).

....

فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُبَيٍّ ابْنِ سلول وأصحابه، يعني: أنه هو الذي قال ذلك)[١].

وأخرج البيهقي عن أنس أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ، قَالَ: «غَشِيَنَا النُّعَاسُ وَنَحْنُ فِي مَصَافِّنَا يَوْمَ أُحُدٍ، قَالَ أَبُو طَلْحَةَ: فَكُنْتُ فِيمَنْ غَشِيَهُ النُّعَاسُ يَوْمَئِذٍ، فَجَعَلَ سَيْفِي يَسْقُطُ مِنْ يَدِي وَآخُذُهُ، وَيَسْقُطُ وَآخُذُهُ، قَالَ: وَالطَّائِفَةُ الْأُخْرَى الْمُنَافِقُونَ لَيْسَ لَهُمْ هَمٌّ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ، أَجْبَنُ قَوْمٍ وَأَرْعَبُهُ وَأَخْذَلُهُ لِلْحَقِّ، ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، كَذَبَهُمْ إِيمَانُهُمْ، أَهْلُ شَكٍّ وَرِيبَةٍ فِي اللهِ - عَزَّ وَجَلَّ-»[٢].

قوله: ﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ قد أهمتهم أنفسهم يعني: لا يغشاهم النعاس عن القلق والجزع والخوف: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

قال شيخ الإسلام رحمه الله: لما ذكر ما وقع من عبد الله بن أبي في غزوة أحد قال: (فَلَمَّا انْخَذَلَ يَوْمَ أُحُدٍ وَقَالَ: يَدَعُ رَأْيِي وَرَأْيَهُ وَيَأْخُذُ بِرَأْيِ الصِّبْيَانِ - أَوْ كَمَا قَالَ - انْخَذَلَ مَعَهُ خَلْقٌ كَثِيرٌ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُنَافِقْ قَبْلَ ذَلِكَ.

وَفِي الْجُمْلَةِ: فَفِي الْأَخْبَارِ عَمَّنْ نَافَقَ بَعْدَ إِيمَانِهِ مَا يَطُولُ ذِكْرُهُ هُنَا،

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ١٦٠-١٦١).

(٢) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٣/ ٢٧٣)، وأصله في البخاري (٤٠٦٨)، والترمذي (٣٠٠٧، ٣٠٠٨)، والنسائي في الكبرى (١٠/ ٥٣، ١٠٥)، وأحمد (٢٦/ ٢٧٧)، وأبو يعلى (٣/ ١٤)، والطبراني في الكبير (٥/ ٩٥، ٩٦، ٩٧)، وفي الأوسط (٣/ ٧١)، وابن حبان (١٦/ ١٤٥)، والحاكم (٢/ ٣٢٥).

....

فَأُولَئِكَ كَانُوا مُسْلِمِينَ وَكَانَ مَعَهُمْ إِيمَانٌ هُوَ الضَّوْءُ الَّذِي ضَرَبَ اللَّهُ بِهِ الْمَثَلَ فَلَوْ مَاتُوا قَبْلَ الْمِحْنَةِ وَالنِّفَاقِ مَاتُوا عَلَى هَذَا الْإِسْلَامِ الَّذِي يُثَابُونَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَكُونُوا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ حَقًّا الَّذِينَ امْتُحِنُوا فَثَبَتُوا عَلَى الْإِيمَانِ وَلَا مِنَ الْمُنَافِقِينَ حَقًّا الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَنِ الْإِيمَانِ بِالْمِحْنَةِ.

وَهَذَا حَالُ كَثِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي زَمَانِنَا أَوْ أَكْثَرِهِمْ إِذَا ابْتُلُوا بِالْمِحَنِ الَّتِي يَتَضَعْضَعُ فِيهَا أَهْلُ الْإِيمَانِ يَنْقُصُ إِيمَانُهُمْ كَثِيرًا وَيُنَافِقُ أَكْثَرُهُمْ أَوْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ. وَمِنْهُمْ مَنْ يُظْهِرُ الرِّدَّةَ إِذَا كَانَ الْعَدُوُّ غَالِبًا، وَقَدْ رَأَيْنَا وَرَأَى غَيْرُنَا مِنْ هَذَا مَا فِيهِ عِبْرَةٌ، وَإِذَا كَانَتِ الْعَافِيَةُ أَوْ كَانَ الْمُسْلِمُونَ ظَاهِرِينَ عَلَى عَدُوِّهِمْ كَانُوا مُسْلِمِينَ. وَهُمْ مُؤْمِنُونَ بِالرَّسُولِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، لَكِنْ إِيمَانًا لَا يَثْبُتُ عَلَى الْمِحْنَةِ، وَلِهَذَا يَكْثُرُ فِي هَؤُلَاءِ تَرْكُ الْفَرَائِضِ وَانْتِهَاكُ الْمَحَارِمِ، وَهَؤُلَاءِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا: (آمَنَّا) فَقِيلَ لَهُمْ: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] أَيْ: الْإِيمَانُ الْمُطْلَقُ الَّذِي أَهْلُهُ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا فَإِنَّ هَذَا هُوَ الْإِيمَانُ إِذَا أُطْلِقَ فِي كِتَابِ اللَّهِ - تَعَالَى - كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ؛ وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥].

فَلَمْ يَحْصُلْ لَهُمْ رَيْبٌ عِنْدَ الْمِحَنِ الَّتِي تُقَلْقِلُ الْإِيمَانَ فِي الْقُلُوبِ). انتهى[(١)].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٢٨٠-٢٨١).

....

قوله: (وَقَدْ رَأَيْنَا وَرَأَى غَيْرُنَا مِنْ هَذَا مَا فِيهِ عِبْرَةٌ).

قلت: ونحن كذلك رأينا من ذلك ما فيه عبرة عند غلبة العدو، من إعانتهم العدو على المسلمين، والطعن في الدين، وإظهار العداوة والشماتة، وبذل الجهد في إطفاء نور الإسلام، وذهاب أهله، وغير ذلك مما يطول ذكره. والله المستعان.

الشرح:

قلب الموحد المؤمن لا يكون محققًا مُكمِّلًا للتوحيد حتى يعلم أنَّ كل شيء بقضاء الله عزوجل وبقدره، وأنَّ ما فعله سببٌ من الأسباب، والله عزوجل مضى قدرُه في خلقه، وأنَّه مهما فعل فإنه لن يحجز قدر الله عزوجل . فإذا كان كذلك كان القلب معظمًا لله عزوجل في تصرفه في ملكوته، وكان القلب لا يخالطه تمن أن يكون شيء فات على غير ما كان، وأنه لو فعل أشياء لتغير ذلك السابق، بل الواجب أن يعلم أن قضاء الله نافذ، وأن قدره ماضٍ، وأن ما سبق من الفعل قد قدَّره الله عزوجل ، وقدَّر نتائجه، فالعبد لا يمكنه أن يرجع إلى الماضي، فيغير وإذا استعمل لفظ (لو)، أو لفظ (ليت)، وما أشبهها من الألفاظ التي تدل على الندم، وعلى التحسر على ما فات، فإن ذلك يضعف القلب، ويجعل القلب متعلقًا بالأسباب، منصرفًا عن الإيقان بتصريف الله عزوجل في ملكوته، وكمال التوحيد إنما يكون بعدم الالتفات إلى الماضي، فإن الماضي الذي حصل، إما أن يكون مصيبة أُصيبَ بها العبد، فلا يجوز له أن يقول: لو فعلت كذا

لما حصل كذا، بل الواجب عليه أن يصبر على المصيبة، وأن يرضى بفعل الله عز وجل، ويستحب له الرضى بالمصيبة.

وإذا كان ما أصابه في الماضي معصية، فإن عليه أن يسارع في التوبة والإنابة، وأن لا يقول: لو كان كذا لم يكن كذا، بل يجب عليه أن يسارع في التوبة والإنابة حتى يمحو أثر المعصية.

فإذًا ما مضى من المقدَّر للعبد معه حالان:

الحال الأول: أن يكون ذلك الذي مضى مصائب فحالها كما ذكرنا.

الحال الثاني: أن يكون معايب ومعاصي، فالواجب عليه أن يُنيب، وأن يستغفر، وأن يُقبِل على الله عز وجل، وقد قال عز وجل: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾ [طه: ٨٢].

والشيطان يدخل على القلب، فيجعله يسيء الظن بربه عز وجل، وبقضائه وبقدره، وإذا دخلت إساءة الظن بالله ضَعُفَ التوحيد، ولم يحقق العبد ما يجب عليه من الإيمان بالقدر، والإيمان بأفعال الله عز وجل؛ ولهذا عقد المصنف هذا الباب؛ لأن كثيرين يعترضون على القدر من جهة أفعالهم، يظنون أنهم لو فعلوا أشياء لتغير الحال، والله عز وجل قد قدَّر الفعل، وقدَّر نتيجته، فالكل موافق لحكمته عز وجل.

قوله: (وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا﴾ [آل عمران: ١٥٤]).

وَقَوْلِهِ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟﴾ [آل عمران: ١٦٨]): ذكرنا أن قول (لو) في الماضي أن هذا لا يجوز، وأنه محرم، ودليل ذلك من الآيتين.

ومناسبة الآيتين للباب ظاهرة: وهو أن التحسر على الماضي بالإتيان بلفظ (لو) إنما كان من خصال المنافقين قال عز وجل عن المنافقين: ﴿يَقُولُونَ

لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا﴾، وقـال عَزَّوَجَلَّ : ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟﴾ وهذا في قصة غزوة أحد كما هو معروف، فهذا من كلام المنافقين فيكون إذًا استعمال (لو) من خصال النفاق، وهذا يدل على حرمتها.

فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجَزَنَّ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ قَدَرُ اللَّهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ»[1].

ش: قوله: (فِي الصَّحِيحِ). أي: صحيح مسلم. (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: احْرِصْ..» الحديث.

اختصر المصنف رحمه الله هذا الحديث، وتمامه: عن النبي ﷺ أنه قال: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ، خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ، احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَلَا تَعْجَزَنَّ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ قَدَرُ اللهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ». أي: في معاشك ومعادك.

والمراد الحرص على فعل الأسباب التي تنفع العبد في دنياه وأخراه، مما شرعه الله تعالى لعباده من الأسباب الواجبة، والمستحبة، والمباحة، ويكون العبد في حال فعله السبب مستعينًا بالله وحده دون كل ما سواه ليتم له سببه وينفعه، ويكون اعتماده على الله تعالى في ذلك؛ لأن الله تعالى هو الذي خلق السبب والمسبب، ولا ينفعه سبب إلا إذا نفعه الله به، فيكون اعتماده في فعل السبب على الله تعالى، ففعل السبب سنة، والتوكل على الله توحيد، فإذا جمع بينهما تم له مراده بإذن الله.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٦٤).

....

قوله: «وَلَا تَعْجَزْنَّ» النون نون التأكيد الخفيفة. نهاه ﷺ عن العجز وذمه، والعجز مذموم شرعًا وعقلًا، وفي الحديث: «الكَيِّسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ وَعَمِلَ لِمَا بَعْدَ المَوْتِ، وَالعَاجِزُ مَنْ أَتْبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا وَتَمَنَّى عَلَى اللَّهِ»(١)، فأرشده ﷺ في هذا الحديث إذا أصابه ما يكره أن لا يقول: «لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا»، ولكن يقول: «قَدَرُ اللهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ»، أي: هذا قدر الله، والواجب التسليم للقدر، والرضى به، واحتساب الثواب عليه.

قوله: «فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ». أي: ما فيه من التأسف على ما فات، والتحسر، ولوم القدر، وذلك ينافي الصبر والرضى، والصبر واجب، والإيمان بالقدر فرض، قال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿٢٣﴾﴾ [الحديد: ٢٢-٢٣].

قال أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضي الله عنه: «الصَّبْرُ مِنَ الْإِيمَانِ بِمَنْزِلَةِ الرَّأْسِ مِنَ الْجَسَدِ»(٢).

وقال الإمام أحمد: ذكر الله الصبر في تسعين موضعًا من القرآن(٣).

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٤٥٩)، وابن ماجه (٢٦٠)، وأحمد (٢٨/ ٣٥٠)، والطبراني في الكبير (٧/ ٢٨١، ٢٨٤)، والصغير (٢/ ١٠٧)، البيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٥١٦)، وفي شعب الإيمان (١٣/ ١٢٩)، والحاكم (١/ ١٢٥، ٤/ ٢٨٠).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٦/ ١٧٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (١/ ١٤٦، ١٢/ ١٩٥)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٤/ ٩٢٤، برقم ١٥٦٩)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٧٥).

(٣) ذكره ابن القيم في مدارج السالكين (٢/ ١٥٢).

....

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ - وذكر حديث الباب بتمامه - ثم قال في معناه: (لَا تَعْجِزْ عَنْ مَأْمُورٍ، وَلَا تَجْزَعْ مِنْ مَقْدُورٍ، وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَجْمَعُ كِلَا الشَّرَّيْنِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْحِرْصِ عَلَى النَّافِعِ، وَالِاسْتِعَانَةِ بِاللَّهِ، وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ، وَإِلَّا فَالِاسْتِحْبَابُ، وَنَهَى عَنِ الْعَجْزِ وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَلُومُ عَلَى الْعَجْزِ»[1]، وَالْعَاجِزُ ضِدُّ الَّذِينَ هُمْ يَنْتَصِرُونَ، وَالْأَمْرُ بِالصَّبْرِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْجَزَعِ، مَعْلُومٌ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ: أَمْرٍ أُمِرَ بِفِعْلِهِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَيَحْرِصَ عَلَيْهِ، وَيَسْتَعِينَ اللَّهَ وَلَا يَعْجِزُ، وَأَمْرٍ أُصِيبَ بِهِ مِنْ غَيْرِ فِعْلِهِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَصْبِرَ عَلَيْهِ، وَلَا يَجْزَعَ مِنْهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ الْعُقَلَاءِ - ابْنُ الْمُقَفَّعِ أَوْ غَيْرُهُ - الْأَمْرُ أَمْرَانِ: أَمْرٌ فِيهِ حِيلَةٌ، فَلَا تَعْجِزْ عَنْهُ، وَأَمْرٌ لَا حِيلَةَ فِيهِ فَلَا تَجْزَعْ مِنْهُ، وَهَذَا فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ؛ لَكِنْ عِنْدَ الْمُؤْمِنِ الَّذِي فِيهِ حِيلَةٌ هُوَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، وَأَحَبَّهُ لَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْهُ، إِلَّا بِمَا فِيهِ حِيلَةٌ لَهُ، إِذْ لَا يُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا، وَقَدْ أَمَرَهُ بِكُلِّ خَيْرٍ فِيهِ لَهُ حِيلَةٌ، وَمَا لَا حِيلَةَ فِيهِ هُوَ مَا أُصِيبَ بِهِ مِنْ غَيْرِ فِعْلِهِ.

وَاسْمُ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ يَتَنَاوَلُ الْقِسْمَيْنِ فَالْأَفْعَالُ مِثْلُ قَوْله تَعَالَى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، وَمِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۖ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧].

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٢٧)، والنسائي في الكبرى (٩/ ٢٣٢)، وأحمد (٣٩/ ٤٠٨)، والطبراني في الكبير (١٨/ ٧٥).

....

وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾ [الشورى: ٤٠]، وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةٗ وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ [البقرة: ٨١]، إِلَى آيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ)(١).

والقسم الثاني: ما يجري على العبد بغير فعله من النعم والمصائب، كما قال تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَۚ﴾ [النساء: ٧٩]، والآية قبلها، فالحسنة في هاتين الآيتين: النعم، والسيئة: المصائب، هذا هو الثاني من القسمين.

وأظن شيخ الإسلام رحمه الله ذكره في هذا الموضع، ولعل الناسخ أسقطه والله أعلم.

ثم قال رحمه الله: (فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَيْسَ مَأْمُورًا أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الْقَدَرِ عِنْدَمَا يُؤْمَرُ بِهِ مِنْ الْأَفْعَالِ وَلَكِنْ عِنْدَ مَا يَجْرِي عَلَيْهِ مِنْ الْمَصَائِبِ الَّتِي لَا حِيلَةَ لَهُ فِي دَفْعِهَا، فَمَا أَصَابَكَ بِفِعْلِ الْآدَمِيِّينَ أَوْ بِغَيْرِ فِعْلِهِمْ اصْبِرْ عَلَيْهِ وَارْضَ وَسَلِّمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۗ وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ يَهۡدِ قَلۡبَهُۥۚ﴾ [التغابن: ١١]، وَلِهَذَا قَالَ آدَمَ لِمُوسَى: «أَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قَدَّرَهُ اللَّهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ بِأَرْبَعِينَ سَنَةً فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى»(٢)؛ لِأَنَّ مُوسَى قَالَ لَهُ: لِمَاذَا أَخْرَجْتَنَا وَنَفْسَكَ مِنْ الْجَنَّةِ فَلَامَهُ عَلَى الْمُصِيبَةِ الَّتِي حَصَلَتْ بِسَبَبِ فِعْلِهِ، لَا لِأَجْلِ كَوْنِهَا ذَنْبًا وَلِهَذَا احْتَجَّ عَلَيْهِ آدَمُ بِالْقَدَرِ وَأَمَّا كَوْنُهُ لِأَجْلِ الذَّنْبِ كَمَا يَظُنُّهُ طَوَائِفُ مِنْ النَّاسِ فَلَيْسَ مُرَادًا بِالْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ آدَمَ عليه السلام

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/ ٣٨، ٣٩).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٠٩، ٥٧٠٥، ٥٧٥٢، ٦٤٧٢، ٧٥١٥)، ومسلم (٢٦٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

....

كَانَ قَدْ تَابَ مِنَ الذَّنْبِ وَالتَّائِبُ مِنَ الذَنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ وَلَا يَجُوزُ لَوْمُ التَّائِبِ بِاتِّفَاقِ النَّاسِ) انتهى[1].

قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: فتضمن هذا الحديث أصولًا عظيمة من أصول الإيمان.

أحدها: أن الله - سبحانه - موصوف بالمحبة، وأنه يحب حقيقة.

الثاني: أنه يحب مقتضى أسمائه وصفاته وما يوافقها، فهو القوي ويحب المؤمن القوي، وهو وتر ويحب الوتر، وجميل يحب الجمال، وعليم يحب العلماء، ونظيف يحب النظافة، ومؤمن يحب المؤمنين، ومحسن يحب المحسنين، وصابر يحب الصابرين، وشاكر يحب الشاكرين.

ومنها: أن محبته للمؤمنين تتفاضل، فيحب بعضهم أكثر من بعض.

ومنها: أن سعادة الإنسان في حرصه على ما ينفعه في معاشه ومعاده، والحرص هو بذل الجهد، واستفراغ الوسع، فإذا صادف ما ينتفع به الحريص كان حرصه محمودًا، وكماله كله في مجموع هذين الأمرين أن يكون حريصًا، وأن يكون حرصه على ما ينتفع به، فإن حرص على ما لا ينفعه، أو فعل ما ينفعه من غير حرص فاته من الكمال بقدر ما فاته من ذلك، فالخير كله في الحرص على ما ينفع.

ولما كان حرص الإنسان، وفعله إنما هو بمعونة الله، ومشيئته، وتوفيقه أمره أن يستعين بالله ليجتمع له مقام: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ١٧٨، ١٧٩).

....

نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] فإن حرصه على ما ينفعه عبادة لله تعالى، ولا يتم إلا بمعونته فأمره أن يعبده، وأن يستعين به، فالحريص على ما ينفعه، المستعين بالله ضد العاجز، فهذا إرشاد له قبل وقوع المقدور إلى ما هو أعظم أسباب حصوله، وهو الحرص عليه مع الاستعانة بمن أزمة الأمور بيده، ومصدرها منه، ومردها إليه، فإن فاته ما لم يقدر له فله حالتان: عجز، وهو مفتاح عمل الشيطان، فيلقيه العجز إلى (لو)، ولا فائدة من (لو) ههنا بل هي مفتاح اللوم والعجز والسخط والأسف والحزن، وذلك كله من عمل الشيطان فنهاه ﷺ عن افتتاح عمله بهذا الافتتاح، وأمره بالحالة الثانية، وهي النظر إلى القدر، وملاحظته، وأنه لو قدر له لم يفته، ولم يغلبه عليه أحد، فلم يبق له ها هنا أنفع من شهود القدر، ومشيئة الرب النافذة التي توجب وجوب المقدور، وإن انتفت امتنع وجوده، ولهذا قال: فإن غلبك أمر فلا تقل: لو أني فعلت كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فأرشده إلى ما ينفعه في الحالتين: حال حصول المطلوب، وحالة فواته، فلهذا كان هذا الحديث مما لا يستغنى عنه العبد أبدًا، بل هو أشد إليه ضرورة، وهو يتضمن إثبات القدر، والكسب والاختيار، والقيام بالعبودية ظاهرًا وباطنًا في حالتي المطلوب وعدمه، وبالله التوفيق[١].

---

(١) انظر: شفاء العليل (١/ ١٨، ١٩).

الشرح:

فإن هذا البحث من البحوث النافعة في العلم والعمل، وفي صلاح القلب وصلاح الجوارح؛ لأنَّ الأقدار مزلة أقدام فيمن نظر إليها، ولابد للعبد أن يكون مؤمنًا بالقدر، خيره وشره، من الله تعالى، والشيطان يأتي ابن آدم في كل واجب عليه من الواجبات الشرعية بما يناسب ذلك الواجب، فيأتي في القدر بشيء قبل وقوع المقدور، وبشيء مقارن له، وبشيء متراخ عنه، فما يكون قبل وقوع المقدور، العجز وعدم الحرص وعدم تعاطي الأسباب، سواء أكان ذلك في الشرعيات، أم في الكونيات، فقبل وقوع المقدور يجب على العبد أن يحرص على ما ينفعه، وأن يتعاطى الأسباب التي بها تحصل المسببات، فبما أذن الله به فإيمان المسلم المؤمن بالقدر خيره وشره من الله تعالى، يحمله على أن يعد العدة له قبل وقوعه، وما يقع مقدور وفعله الذي فعله من الحرص، وعدم العجز مقدرًا أيضًا، فهو إنما يفر من قدر إلى قدر، وهذا هو معنى قول عبد القادر: **(كَثِيرٌ مِنْ الرِّجَالِ إِذَا دَخَلُوا إِلَى الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ أَمْسَكُوا، وَأَنَا انْفَتَحَتْ لِي فِيهِ رَوْزَنَةٌ، فَنَازَعْت أَقْدَارَ الْحَقِّ بِالْحَقِّ لِلْحَقِّ)**[1]، وهذا هو الذي يجب على العبد المؤمن في القدر ألا يعجز؛ لأن العجز من الشيطان، والعجز يجعله مستسلمًا لا يفعل الأسباب، ولا يحرص على ما ينفعه، وهو مذموم، ولهذا قال ﷺ هنا: «**احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ**»، وتبذل الأسباب، وتفعلها، وقد تكون تلك الأسباب واجبة، وقد تكون تلك الأسباب مستحبة، وقد تكون مباحة، فتحرص على ما ينفعك في الشرعيات في دينك أو في أمورك الدنيوية، وهذا لابد منه قبل وقوع القدر، ثم حين تفعل تلك الأسباب،

(١) انظر: الفتاوى الكبرى (٥/ ١٦٢)، ومجموع الفتاوى (٢/ ٤٥٨، ٨/ ٣٠٦)، ومجموع الرسائل والمسائل (١/ ١٦٦).

تستعين بالله ﷻ، فيحصل المسبب مع حرصك على ما ينفعك ببذل السبب، ومع الاستعانة، وهو الشيء المقارن لوقوع القدر، فإن العبد يعمل الأشياء في حالتي الاستعانة بالله، والتوكل على الله، والتوكل فيه فعل السبب، وهو قبل الشيء، وتفويض الأمر إلى الله في حصول الشيء، والاستعانة بالله بعد ذلك على ما يأتيه مما أراد والشيطان يفتح على العبد قبل وقوع المقدر، فوات ذلك الواجب الذي ذكرنا، وهو الحرص على ما ينفع ببذل الأسباب، وإلقاء العجز في قلب العبد، وحال ملابسته للأشياء فإنه يلقي في نفسه رؤية السبب، وترك تفويض الأمر، إما أصلًا أو تمام تفويض الأمر لله، وإضعاف الاستعانة بالله في قلب العبد، فيفوت العبد من المصالح التي أرادها لنفسه بقدر ما دخل الشيطان في قلبه في ذلك الأمر العظيم، كما ذكرت في الشرعيات أو في الكونيات، وبعد وقوع المقدر يأتيه الشيطان في حالين:

الحال الأول: إذا كان المقدر موافقًا لرغبته، إذا كان المقدر خيرًا له فيأتيه من جهة رؤية عمله، أو إسناد الفعل لنفسه، أو لمن فعله من الخلق، ويحجب عنه رؤية الخالق.

الحال الثانية: إن كان المقدر شرًا بالنسبة للعبد فإنه يأتيه بالتحسر والتندم على المصيبة، وعلى ما حصل بأشياء منها، أنه يأتيه بلو، فيأتيه بأن يقول: لو أني فعلت كذا وكذا من الأسباب، لكان كذا وكذا، فيحمله ذلك على الاستسلام للقدر والرضا به، ويفتح له باب المعارضة في هذا الأمر، ولا شك أن هذه المقامات الثلاث مدخل الشيطان فيها عظيم، فالموحد يحرص في كل مقام فيها أن يستسلم لله، وألا يخدعه الشيطان بأي خديعة، فقبل الفعل يحرص على ما ينفعه ويتعاطى الأسباب، ويفوض الأمر إلى الله، وحين يفعل يرى أن الله هو الذي ينفع بالسبب، فيستعين بالله الاستعانة

الكاملة، حين يفعل الشيء، فتكون استعانته مقارنة للقدر، وبعد فراغه من القدر، إن كان فراغه من الشيء وحصول ما قدر له إن كان خيرًا فليحمد الله عليه، وليعلم أنه إنما هو فضل الله، ومنته عليه؛ لأنه لو فتح الله على العبد باب المعارضات، لما حصل كما حصل له ذلك الأمر سواء في الشرعيات، أو في الكونيات، وإن كان شرًا فإنه يستسلم ويعلم أن ذلك من عند الله، فيرضى ويسلم ويتحلى بالرضا والصبر، وبالتسليم، كما قال: ﴿وَمَن يُؤْمِنْ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن: ١١] ويحذر من لو، فإن لو تفتح عمل الشيطان من التسخط للمقدور، ما يريده العبد ويفعله بنفسه ويحصل له المقدر لابد له فيه من إرادة، ولابد له فيه من قدرة، لتحصيل ما أراد فإن كانت إرادته صالحة مخصصة غير متردد فيها، وكان قادرًا حصل له الفعل الذي يريد، لكن بإعانة الله للعبد؛ لأن الأعمال لا تكون إلا بإرادة وقدرة، ويبقى بعد ذلك إعانة الله وإخلائه المقام من المضادة، وموافقة ذلك بحكمته وما قدره أزلًا، هذه الإرادة الجازمة للفعل من الله إن كان في الخير، وإن كانت الإرادة هذه سببت شرًا له فإنها منه بقدر الله، وبهذا تفهم معنى قوله: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿٧٨﴾ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ۚ﴾ [النساء: ٧٨-٧٩].

فالمقام الأول مقام القدر، ما كان من خير أو شر فهو من الله؛ لأنه هو الذي أذن به، وهو الذي خلقه سبحانه، قل كل من عند الله من جهة القدر، ومن جهة حصول ما لا تريد فإن ذلك راجع أن ما أصابك من شر، أو ما أصابك من خير فهو ناتج عن إرادتك المتوجهة بتحصيله، وهذه الإرادة المتوجهة بتحصيله قد تكون بالدفع في الكونيات، وقد تكون في الإقدام في الشرعيات، فالحرص على ما ينفعك من هذه الإرادة، إن تحصل بها

المقصود، فهو فضل الله بإعانته لك، وإن لم يتحصل فالإرادة لم تكن تامة، أو القدرة لم تكن تامة، وعلى كل حال فما أصابك من سيئة فمن نفسك، إما تقصيرًا في الإرادة، وإما أثرًا لشيء سلف به تصاب بالمصيبة؛ كما قال: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]، فالمقام هذا مقام ضيق، والخلاص فيه أن تفعل ما يجب عليك قبل الشيء، وتفعل ما يجب عليك حين الشيء، وتفعل ما يجب عليك بعده، وتنتبه لمداخل الشيطان في المقامات الثلاث، ثم لا تدخل بعد حصول المقدرات في المقارنات والتعليلات، فلا تقل هذا حصل له كذا لأنه فعل كذا، أو هذا حصل له كذا ولم يحصل لي كذا، فتدخل أو يدخلك الشيطان في باب معارضات القدر في المقارنات في المقام بين حالك وحال غيرك، ولهذا بين شيخ الإسلام وغيره أن ضلال من ضل في القدر من الطوائف أو من الأفراد راجع إلى الدخول في تعليل أفعال الله بما لا يحسنه ولا يفهمه، والله له الحكمة البالغة وله التصرف في ملكه كيف يشاء، كما قال شيخ الإسلام رحمه الله في تائيته[1]:

وَأَصْلُ ضَلالِ الْخَلْقِ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ ... هُوَ الْخَوْضُ فِي فِعْلِ الإِلَهِ بِعِلَّةِ
فإنهمو لَمْ يَفْهَمُوا حِكْمَةً لَهُ ... فَصَارُوا عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْجَاهِلِيَّةِ

فالمعارض للقدر خصم لله، وإذا تأملت قصة الخضر مع موسى، وجدت فيها من العبر والعظات في هذا الباب شيئًا كثيرًا، فالعبد عليه أن

---

(١) انظر: الأبيات بتمامها في مجموع الفتاوى (٨/ ٢٤٥ - ٢٥٥)، وشرح القصيدة النونية لابن عيسى ٢/ ٢٢٢-٢٢٣)، ومطلع القصيدة يقول فيها شيخ الإسلام رحمه الله:

سُؤَالُكَ يَا هَذَا سُؤَالُ مُعَانِدٍ ... مُخَاصِمِ رَبِّ الْعَرْشِ بَارِي الْبَرِيَّةِ
فَهَذَا سُؤَالٌ خَاصَمَ الْمَلأَ الْعُلا ... قَدِيمًا بِهِ إِبْلِيسُ أَصْلُ الْبَلِيَّةِ
وَمَنْ يَكُ خَصْمًا لِلْمُهَيْمِنِ يَرْجِعَنْ ... عَلَى أُمِّ رَأْسٍ هَاوِيًا فِي الْحَفِيرَةِ
وَيُدْعَى خُصُومُ اللَّهِ يَوْمَ مَعَادِهِمْ ... إِلَى النَّارِ طُرًّا مَعْشَرَ الْقَدَرِيَّةِ

يسلم وأن يحرص على ما ينفعه، هنا قال ﷺ: «**الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ، خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ، احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ**» ذكر ابن القيم الفائدة من هذا، وهو أن محبة الله لعباده تتفاضل وذلك لقوله: «**الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ، خَيْرٌ، وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ**»، والقوي المراد به في هذا المقام القوي في إرادته وفي تعاطيه الأسباب، وخوضه ما يخوض بعزم واستعانة بالله، وإلا فإن اللفظ عام لكن فيه المقام يراد منه تعاطي الأسباب، وعدم العجز والكسل، والمؤمن القوي في إيمانه خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف في إيمانه، المؤمن القوي في جهاده خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف في جهاده، إلى غير ذلك من الأشياء لكن المراد بالحديث أن المؤمن القوي في إرادته وعزمه خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف في إرادته وعزمه، وتردده فيما يأتي، ولهذا قال بعده: «**احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَلَا تَعْجَزْنَّ**»؛ لأن عجز، يعجز بمعنى لم يستطيع. عجز يعجز قال: ﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ﴾ [المائدة: ٣١] عَجَزَ يَعْجَزُ، أما عجِزَ يَعْجَزُ فلها معنى آخر، وعُجِزَ يَعْجُز فلها معنى آخر، في هذا المقام عجز يعجز عجزًا من باب ضرب يضرب ضربًا. المقصود من ذلك أن ابن القيم نظر في قوله: «**الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ، خَيْرٌ، وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ**»، وذلك من جهة أن الله يحب من يتمثل مقتضى أسمائه وصفاته بحسب مقدوره، وبحسب ما أذن به شرعًا، فالله مؤمن يحب المؤمن، وقوي يحب الأقوياء، وجميل يحب الجمال، وكريم يحب الكرماء، وجواد يحب ذوي الجود، وهذا واضح.

والبحث الأخير في هذا الباب، (لو) تفتح عمل الشيطان، فلهذا يحرم قولها بعد المصيبة، أو بعد فوات ما يريده العبد، فـ (لو) التي تحرم ما كان

فيها تحسر على ما قُضي، أو ما كان فيها سوء ظن بما قضي؛ لأنها مرتبطة بعمل الشيطان، فإن لو تفتح عمل الشيطان، فليس المقصود من النهي النهي عن استعمال لو بذاتها، ولكن لمعناها لهذا قد يكون في هذا المعنى غير (لو) يكون مثل(لو)، فبعضهم يعدل عن لفظ لو إلى غيره مع اتحاد المعنى، وهو تحسره على ما فات، مثل من يستخدم كلمة (يا ليت) أو يقول إذا فعلت كذا ما حصل أني أفعل كذا وكذا لكان كذا، فالعبرة ليست بلفظ لو، وإنما بمعناها وهو التحسر على ما فات، وظن العبد أنه لو تعاطى غير ذلك لكان القدر شيئًا آخر، وهذا بعد وقوع المصيبة، أو بعد وقوع المقدر لا يجوز، لكن قبل وقوعه ومعرفة ما قدر نعم نقول: افعل كذا وكذا فسيحصل كذا وكذا فيما أجرى الله الأسباب به، لا تفعل كذا وكذا حتى ما يحصل كذا تنازعت عندك الأسباب، تأخذ بما يحصل المقصود عندك، فنقول: لو أنك فعلت هذا سيحصل كذا بناء على ما يجري ظاهرًا، فتكون لو هنا لها أحوال:

الحالة الأولى: فإذا كانت تحسرًا على الماضي فهي محرمة؛ لأن فيها معارضة القدر وعدم الرضا به والاستسلام له، وهي التي تفتح عمل الشيطان، وعمل الشيطان في هذا المقام درجات ومراتب.

الحالة الثانية: أن يستخدم (لو) في أمر سيحصل مستقبلًا، وهذا جائز يقول: لو فعلت كذا لحصل كذا، بما أجرى الله السبب به، لو تقدمت سيحصل كذا وكذا، لو أسرعت لحصل كذا وكذا، هذا لا بأس به؛ لأنه مما أجرى الله سنته به في خليقته.

الحالة الثالثة: أن يكون استعمال لو بعد حصول المقدر، ولكن لا على جهة التحسر على القدر، ولكن على جهة طلب الأفضل في العبادة، وهذا كما قال النبي ﷺ: «**وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، لَمْ أَسُقِ**

الْهَدْيَ»[١]، وهذا ظاهر، فيكون إذا استعمال لو منها واحد محرم على النحو الذي وصفنا، واثنان جائزة، وليست العبرة في اللفظ وإنما العبرة بالمعنى، وحبذا لو يتأمل كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ مرة أخرى؛ لأن فيه فوائد وتدقيقًا من جهة الحرص على ما ينفعك قبل وقوع الشيء وبعده، وانقسام المنافع وما يتصل بذلك من المباحث.

(١) أخرجه مسلم (١٢١٦) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ الْآيَتَيْنِ فِي آلَ عِمْرَانَ.

الثَّانِيَةُ: النَّهْيُ الصَّرِيحُ عَنْ قَوْلِ: لَوْ، إِذَا أَصَابَكَ شَيْءٌ.

الثَّالِثَةُ: تَعْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِأَنَّ ذَلِكَ يَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ.

الرَّابِعَةُ: الْإِرْشَادُ إِلَى الْكَلَامِ الْحَسَنِ.

الْخَامِسَةُ: الْأَمْرُ بِالْحِرْصِ عَلَى مَا يَنْفَعُ مَعَ الِاسْتِعَانَةِ بِاللَّهِ.

السَّادِسَةُ: النَّهْيُ عَنْ ضِدِّ ذَلِكَ وَهُوَ الْعَجْزُ.

٥٧ - بَابُ
النَّهْيِ عَنْ سَبِّ الرِّيحِ

عَنْ أُبِيِّ بنِ كَعْبٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَسُبُّوا الرِّيحَ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مَا تَكْرَهُونَ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ هَذِهِ الرِّيحِ وَخَيْرِ مَا فِيهَا وَخَيْرِ مَا أُمِرَتْ بِهِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ هَذِهِ الرِّيحِ وَشَرِّ مَا فِيهَا وَشَرِّ مَا أُمِرَتْ بِهِ». صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ[1].

ش: قوله: (**بَابُ النَّهْيِ عَنْ سَبِّ الرِّيحِ**).

قوله: (**عَنْ أُبِيِّ بنِ كَعْبٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَسُبُّوا الرِّيحَ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مَا تَكْرَهُونَ فَقُولُوا: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ هَذِهِ الرِّيحِ وَخَيْرِ مَا فِيهَا وَخَيْرِ مَا أُمِرَتْ بِهِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ هَذِهِ الرِّيحِ وَشَرِّ مَا فِيهَا وَشَرِّ مَا أُمِرَتْ بِهِ». صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ**)؛ لأنها أي: الريح إنما تهب عن إيجاد الله تعالى، وخلقه لها وأمره؛ لأنه هو الذي أوجدها وأمرها، فمسبتها مسبة للفاعل، وهو الله - سبحانه - كما تقدم في النهي عن سب الدهر وهذا يشبهه، ولا يفعله إلا أهل الجهل بالله ودينه، وبما شرعه لعباده، فنهى ﷺ أهل الإيمان عما يقوله أهل الجهل والجفاء، وأرشدهم إلى ما يجب أن يقال عند هبوب الرياح فقال: إذا رأيتم ما تكرهون فقولوا: «**اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ هَذِهِ الرِّيحِ وَخَيْرِ مَا فِيهَا وَخَيْرِ مَا أُمِرَتْ بِهِ**»، يعني: إذا رأيتم ما تكرهون من الريح إذا هبت فارجعوا إلى ربكم

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٢٥٢)، والنسائي في الكبرى (٦/ ٢٣١)، وأحمد في المسند (٣٥/ ٧٥)، والبخاري في الأدب المفرد (ص٢٥١)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ٢٧).

....

بالتوحيد وقولوا: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ هَذِهِ الرِّيحِ وَخَيْرِ مَا فِيهَا وَخَيْرِ مَا أُمِرَتْ بِهِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ هَذِهِ الرِّيحِ وَشَرِّ مَا فِيهَا وَشَرِّ مَا أُمِرَتْ بِهِ».

ففي هذا عبودية لله، وطاعة له ولرسوله، واستدفاع للشرور به، وتعرض لفضله ونعمته، وهذه حال أهل التوحيد والإيمان، خلافًا لحال أهل الفسوق والعصيان، الذين حرموا ذوق طعم التوحيد الذي هو حقيقة الإيمان.

الشرح:

هذا الباب ترجمه المصنف رحمه الله بقوله: (بَابُ النَّهْيِ عَنْ سَبِّ الرِّيحِ)، وساق فيه الحديث: «لَا تَسُبُّوا الرِّيحَ...» إلى آخره، هذا الباب مع الأبواب قبله وبعده، أدخلها الشيخ رحمه الله في كتاب التوحيد؛ لأنها من أفراد توحيد الربوبية، وسب الريح راجع إلى عدم الأدب مع الله؛ لأنه هو رب الريح سبحانه وتعالى، والريح مسخرة، وهي واحدة الرياح، وليست مستقلة، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ ٱلرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِۦ رُخَآءً حَيْثُ أَصَابَ﴾ [ص: ٣٦]؛ لأن الله هو الذي يصرِّف الريح كيف يشاء، يأتي بالريح بأمر مكروه، فيُذكِّر العباد بالتوبة والإنابة، ويُذكِّر العباد بمعرفة قدرته عليهم، وأنه لا غنى لهم عنه عز وجل طرفة عين، ويأتي بالريح فيجعلها رياحًا، فيسخِّرُها عز وجل لما فيه مصلحة العباد.

فالريح لاتملك شيئًا وإذا كان كذلك فإن سبها يقع على من دبرها،

وأرسلها، فإن كان يعني ذلك، فهذا كفر أكبر بسبه الله، وإن كان لا يدري أن سب الريح راجع إلى سب الله؛ لأنها ليست مستقلة بتصرفاتها إن هذا مناف لما يجب من حق الله؛ لهذا النهي هنا للتحريم وهو من جنس قوله ﷺ: «**قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِي الأَمْرُ أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ**»[(١)].

فالدهر والريح والمطر، والكونيات هذه من عند الله، والشمس والقمر ومن سب الشمس لحرارتها، أو سب القمر لحركته، وما يحدث ذلك في البحر من أشياء، أو سب الريح لأشياء ونحو ذلك، فهذا كله من المحرم؛ لأن هذه الأشياء مسخرة، والساب لها غير راض بما يجريه الله في ملكوته، **فواضح من أن مناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد**، ما يجب من الأدب مع الله في ربوبيته، إذا هو المتصرف سبحانه في كل شيء، وفي الحديث إرشاد إلى أن العبد إذا رأى ما يكره، فإنه يدعو بالدعاء الحسن، ولا يجزع أو يخاف فيحمله الشيطان على كلمات لا تجوز أو فيها سوء ظن بالله.

وفي الحديث إعطاء البديل في الألفاظ وهكذا ينبغي أن يكون المعلم والمربي والداعية، أن يكون مستبدلًا الألفاظ الوخيمة التي يستعملها الناس بألفاظ أخر بأسلوب حسن يعلمهم.

قال: «**لَا تَسُبُّوا الرِّيحَ...**»، وفي حديث آخر: «**عَنْ قُتَيْلَةَ، امْرَأَةٍ مِنْ جُهَيْنَةَ أَنَّ يَهُودِيًّا، أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّكُمْ تُنَدِّدُونَ وَإِنَّكُمْ تُشْرِكُونَ، تَقُولُونَ مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْتُ، وَتَقُولُونَ وَالْكَعْبَةِ فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَحْلِفُوا أَنْ يَقُولُوا: وَرَبِّ الْكَعْبَةِ وَيَقُولُ: أَحَدُهُمْ مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ شِئْتُ**»[(٢)]،

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨٢٦، ٧٤٩١)، ومسلم (٢٢٤٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه النسائي في الكبرى (٤٨٦٩، ١٠٧٤٥، ١٠٧٥٦)، والصغرى (٣٧٧٣)، وابن ماجه بنحوه (٢١١٧).

وكما قال الله عز وجل: ﴿لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا﴾ [البقرة: ١٠٤]، وأشباه ذلك مما فيه تعليم، كذلك الجارية التي كانت تغني فقالت: **«وَفِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لاَ تَقُولِي هَكَذَا، وَقُولِي مَا كُنْتِ تَقُولِينَ»**(١)، وفي راوية: **«أَمَّا هَذَا، فَلَا تَقُولُوهُ، مَا يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ إِلَّا اللَّهُ»**(٢)، ونحو ذلك مما فيه الإرشاد إلى الأدب في الألفاظ.

فمثل هذه الأشياء قد يستعملها الناس دون قصد، أو مع ثورة غضب، أو نحو ذلك، فطالب العلم والداعية يرشدهم إلى اللفظ الحسن؛ لأن من يستعمل هذه الألفاظ لا يعني حقيقتها؛ لأنهم مسلمون لا يعنون سب الله، ولكن غلب عليهم الشيطان، فاستعملوا ألفاظًا محرمة وخيمة، فيرشدون إلى ما هو أولى قبل الإنكار عليهم، فإن أصر ينكر عليه.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٠٠١، ٥١٤٧).

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٨٩٧)، والطبراني في الكبير (٢٤/ ٢٧٣).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: النَّهْيُ عَنْ سَبِّ الرِّيحِ.

الثَّانِيَةُ: الْإِرْشَادُ إِلَى الْكَلَامِ النَّافِعِ إِذَا رَأَى الْإِنْسَانُ مَا يَكْرَهُ.

الثَّالِثَةُ: الْإِرْشَادُ إِلَى أَنَّهَا مَأْمُورَةٌ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّهَا قَدْ تُؤْمَرُ بِخَيْرٍ وَقَدْ تُؤْمَرُ بِشَرٍّ.

٥٨ - بَابُ

قَولِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

ش: قوله: (بَابُ قَولِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] الآية).

هذه الآية ذكرها الله في سياق قوله تعالى في ذكر وقعة أحد: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤] يعني: أهل الإيمان والثبات والتوكل الصادق، وهم الجازمون بأن الله تعالى ينصر رسوله ﷺ، وينجز له مأموله؛ ولهذا قال: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤] يعني: لا يغشاهم النعاس من الجزع والقلق والخوف ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾ كما قال تعالى: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَزُيِّنَ ذَٰلِكَ فِى قُلُوبِكُمْ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ وَكُنتُمْ قَوْمًۢا بُورًا﴾ [الفتح: ١٢].

وهكذا هؤلاء اعتقدوا أن المشركين لما ظهروا تلك الساعة ظنوا أنها الفيصلة، وأن الإسلام قد باد وأهله، وهذا شأن أهل الريب والشك إذا حصل أمر من الأمور الفظيعة تحصل لهم هذه الأمور الشنيعة.

عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: قِيلَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُبَيٍّ: قُتِلَ بَنُو الْخَزْرَجِ الْيَوْمَ قَالَ: وَهَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ؟ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ؟[1].

---

(١) أخرجه ابن جرير (٧/ ٣٢٢).

الشرح:

قوله: (بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍۗ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِۗ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وقوله: ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [الفتح: ٦]).

هذا الباب ذكر فيه الإمام المصنف هاتين الآيتين، ومناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد: أن الله عز وجل موصوف بصفات الكمال، وله عز وجل أفعال الحكمة، وأفعال العدل، وأفعال الرحمة والبر تبارك وتعالى، فهو سبحانه كامل في أسمائه، كامل في صفاته، كامل في ربوبيته، ومن كماله في ربوبيته، وفي أسمائه وصفاته، أنه لا يفعل الشيء إلا لحكمة بالغة، والحكمة في ذلك هي أنه عز وجل يضع الأمور مواضعها التي توافق الغايات المحمودة منها وهذا دليل الكمال، فالله عز وجل له صفات الكمال، وله نعوت الجلال والجمال، فلهذا وجب لكماله عز وجل أن يُظَنَّ به ظن الحق، وأن لا يُظَنَّ به ظن السوء، أي: أن يُعتقَد فيه ما يجب لجلاله عز وجل من تمام الحكمة، وكمال العدل، وكمال الرحمة عز وجل، وكمال أسمائه وصفاته تبارك وتعالى، فالذي يظن به عز وجل أنه يفعل الأشياء لا عن حكمة، فإنه قد ظن به ظن النقص، وهو ظن السوء الذي ظنه أهل الجاهلية، فيكون الظن بالله غير الحق منافيًا للتوحيد، وقد يكون منافيًا لكمال التوحيد، فمنه ما يكون صاحبه خارجًا عن ملة الإسلام أصلًا، كالذي يظن بالله غير الحق في بعض مسائل القدر - كما سيأتي -، ومنه ما هو منافٍ لكمال التوحيد بأن يكون غير مؤمن بالحكمة، أو بأفعال الله عز وجل المنوطة بالعلل التي هي منوطة بحكمته سبحانه البالغة؛ ولهذا قال عز وجل: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُۖ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]،

في الرد على القدرية المشركين، وقد قال عَزَّوَجَلَّ أيضًا: ﴿حِكْمَةٌ بَٰلِغَةٌ فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٥]، فالله عَزَّوَجَلَّ موصوف بكمال الحكمة، وكمال الحمد على أفعاله؛ لأن أفعال الله عَزَّوَجَلَّ قسمان:

القسم الأول: أفعال ترجع إلى الحكمة والعدل.

القسم الثاني: أفعال ترجع إلى الفضل والنعمة والرحمة والبر بالخلق.

فالله عَزَّوَجَلَّ يفعل هذا وهذا، وحتى أفعاله التي هي أفعال بر وإحسان، هي منوطة بالحكم العظيمة، وكذلك الأفعال التي قد يظهر للبشر أنها ليست في صالحهم، أو ليست موافقة للحكمة، فإن ظَنَّ الحق بالله عَزَّوَجَلَّ أن يُظَنَّ به وأن يُعتَقَد أنه ليس ثَمَّ شيء من أفعاله إلا وهو موافق للحكمته عَزَّوَجَلَّ العظيمة، إذ هو العزيز القهار الفعال لما يريد.

إذا فالواجب تحقيقًا للتوحيد أن يظن العبد بالله عَزَّوَجَلَّ ظن الحق، وأما ظن السوء فهو ظن الجاهلية الذي هو منافٍ لأصل التوحيد في بعض أحواله، أو منافٍ لكمال التوحيد، فترجم المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا الباب؛ ليبين أن ظن السوء بالله عَزَّوَجَلَّ من خصال أهل الجاهلية، وهو منافٍ لأصل التوحيد، أو منافٍ لكماله بحسب الحال.

(بَابُ قَولِ اللهِ تَعَالى: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾): الظن يطلق ويراد به الاعتقاد، أو يراد به ما يسبق إلى الوهم، أي: ما يسبق إلى الذهن فهم يعتقدون أو يسبق إلى أذهانهم بما معهم من الشرك أن الله عَزَّوَجَلَّ ليست أفعاله أفعال حق، والله - سبحانه - هو الحق، وأفعاله كلها أفعال الحق، وذلك الظن ظَنّ الجاهلية فكل من ظن بالله غير الحق، فقد ظن ظن الجاهلية، بمعنى ظَنَّ بالله عَزَّوَجَلَّ غير الكمال فهذا هو ظن الجاهلية، وظن أهل التوحيد والإسلام أن يظنون، ويعتقدون ويعلمون

ويسبق إلى أذهانهم في أي فعل يحصل لهم أن الله عَزَّوَجَلَّ موصوف بالكمال، وبالحكمة البالغة، فَسَّر ذلك عَزَّوَجَلَّ بقوله: ﴿يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ﴾، وهذا فيه إنكار للحكمة، أو إنكار للقدر ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾، وهذا في الرد على هؤلاء المنافقين، أو المشركين.

وَقَوْلِهِ: ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [الفتح: ٦].

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي الآيَةِ الأُولَى: (وَقَدْ فُسِّرَ هَذَا الظَّنُّ الَّذِي لَا يَلِيقُ بِاللَّهِ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَنْصُرُ رَسُولَهُ، وَأَنَّ أَمْرَهُ سَيَضْمَحِلُّ، وَفُسِّرَ بِأَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ بِقَدَرِ اللهِ وَحِكْمَتُهُ وَقَدَرِهِ، فَفُسِّرَ بِإِنْكَارِ الْحِكْمَةِ، وَإِنْكَارِ الْقَدَرِ، وَإِنْكَارِ أَنْ يُتِمَّ أَمْرَ رَسُولِهِ، وَيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ.

وَهَذَا هُوَ ظَنُّ السَّوْءِ الَّذِي ظَنَّهُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُشْرِكُونَ فِي سُورَةِ الْفَتْحِ، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا ظَنَّ السَّوْءِ؛ لِأَنَّهُ ظَنُّ غَيْرِ مَا يَلِيقُ بِهِ سُبْحَانَهُ، وَمَا يَلِيقُ بِحِكْمَتِهِ وَحَمْدِهِ وَبِوَعْدِهِ الصَّادِقِ.

فَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ يُدِيلُ الْبَاطِلَ عَلَى الْحَقِّ إِدَالَةً مُسْتَقِرَّةً يَضْمَحِلُّ مَعَهَا الْحَقُّ، أَوْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ مَا جَرَى بِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، فَمَا عَرَفَهُ وَلَا عَرَفَ رُبُوبِيَّتَهُ وَمُلْكَهُ وَعَظَمَتَهُ، أَوْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ قَدَّرَهُ لِحِكْمَةٍ بَالِغَةٍ يَسْتَحِقُّ عَلَيْهَا الْحَمْدُ، بَلْ زَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ لِمَشِيئَةٍ مُجَرَّدَةٍ، فَذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا، فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ.

وَأَكْثَرُ النَّاسِ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ فِيمَا يَخْتَصُّ بِهِمْ، وَفِيمَا يَفْعَلُهُ بِغَيْرِهِمْ، وَلَا يَسْلَمُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ عَرَفَ اللَّهَ، وَأَسْمَاءَهُ وَصِفَاتِهِ، وَمُوجِبَ حِكْمَتِهِ وَحَمْدِهِ، فَلْيَعْتَنِ اللَّبِيبُ النَّاصِحُ لِنَفْسِهِ بِهَذَا، وَلْيَتُبْ إِلَى اللَّهِ، وَلِيَسْتَغْفِرْهُ مِنْ ظَنِّهِ بِرَبِّهِ ظَنَّ السَّوْءِ، وَلَوْ فَتَّشْتَ مَنْ فَتَّشْتَ لَرَأَيْتَ عِنْدَهُ تَعَنُّتًا عَلَى الْقَدَرِ وَمَلَامَةً لَهُ، وَأَنَّهُ

كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَذَا وَكَذَا، فَمُسْتَقِلٌّ وَمُسْتَكْثِرٌ، وَفَتِّشْ نَفْسَكَ هَلْ أَنْتَ سَالِمٌ؟

فَإِنْ تَنْجُ مِنْهَا تَنْجُ مِنْ ذِي عَظِيمَةٍ   وَإِلَّا فَإِنِّي لَا إِخَالُكَ نَاجِيًا[1]

ش: قال العلامة ابن القيم رحمه الله في الكلام على ما تضمنته وقعة أحد: وَقَدْ فُسِّرَ هَذَا الظَّنُّ الَّذِي لَا يَلِيقُ بِاللَّهِ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَنْصُرُ رَسُولَهُ، وَأَنَّ أَمْرَهُ سَيَضْمَحِلُّ، وَأَنَّهُ يُسْلِمُهُ لِلْقَتْلِ، وَقَدْ فُسِّرَ بِظَنِّهِمْ أَنَّ مَا أَصَابَهُمْ لَمْ يَكُنْ بِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، وَلَا حِكْمَةَ لَهُ فِيهِ، فَفُسِّرَ بِإِنْكَارِ الْحِكْمَةِ، وَإِنْكَارِ الْقَدَرِ، وَإِنْكَارِ أَنْ يُتِمَّ أَمْرَ رَسُولِهِ، وَيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، وَهَذَا هُوَ ظَنُّ السَّوْءِ الَّذِي ظَنَّهُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُشْرِكُونَ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي (سُورَةِ الْفَتْحِ) حَيْثُ يَقُولُ: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [الفتح: ٦]. وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا ظَنَّ السَّوْءِ، وَظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ الْمَنْسُوبَ إِلَى أَهْلِ الْجَهْلِ، وَظَنَّ غَيْرِ الْحَقِّ؛ لِأَنَّهُ ظَنُّ غَيْرِ مَا يَلِيقُ بِأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى وَصِفَاتِهِ الْعُلْيَا وَذَاتِهِ الْمُبَرَّأَةِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ وَسُوءٍ، بِخِلَافِ مَا يَلِيقُ بِحِكْمَتِهِ وَحَمْدِهِ وَتَفَرُّدِهِ بِالرُّبُوبِيَّةِ وَالْإِلَهِيَّةِ، وَمَا يَلِيقُ بِوَعْدِهِ الصَّادِقِ الَّذِي لَا يُخْلِفُهُ؛ وَبِكَلِمَتِهِ الَّتِي سَبَقَتْ لِرُسُلِهِ أَنَّهُ يَنْصُرُهُمْ وَلَا يَخْذُلُهُمْ، وَلِجُنْدِهِ بِأَنَّهُمْ هُمُ الْغَالِبُونَ.

---

(١) انظر: زاد المعاد (٣/ ٢٢٨ - ٢٣٥)، وهذا البيت للصحابي الجليل الأسود بن سريع التميمي، المتوفى سنة اثنتين وأربعين، كان يقوله في قصصه، فسرقه الفرزدق، وهو أول من قص في مسجد البصرة. انظر: المعارف (ص٥٥٧)، وانظر ترجمته في: الطبقات الكبرى (٧/ ٤١)، والإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٧٤).

....

فَمَنْ ظَنَّ بِأَنَّهُ لَا يَنْصُرُ رَسُولَهُ، وَلَا يُتِمُّ أَمْرَهُ، وَلَا يُؤَيِّدُهُ، وَيُؤَيِّدُ حِزْبَهُ، وَيُعْلِيهِمْ وَيُظْفِرُهُمْ بِأَعْدَائِهِ، وَيُظْهِرُهُمْ عَلَيْهِمْ، وَأَنَّهُ لَا يَنْصُرُ دِينَهُ وَكِتَابَهُ، وَأَنَّهُ يُدِيلُ الشِّرْكَ عَلَى التَّوْحِيدِ، وَالْبَاطِلَ عَلَى الْحَقِّ إِدَالَةً مُسْتَقِرَّةً يَضْمَحِلُّ مَعَهَا التَّوْحِيدُ وَالْحَقُّ اضْمِحْلَالًا لَا يَقُومُ بَعْدَهُ أَبَدًا، فَقَدْ ظَنَّ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ، وَنَسَبَهُ إِلَى خِلَافِ مَا يَلِيقُ بِكَمَالِهِ وَجَلَالِهِ وَصِفَاتِهِ وَنُعُوتِهِ، فَإِنَّ حَمْدَهُ وَعِزَّتَهُ وَحِكْمَتَهُ وَإِلَهِيَّتَهُ تَأْبَى ذَلِكَ، وَتَأْبَى أَنْ يُذَلَّ حِزْبُهُ وَجُنْدُهُ، وَأَنْ تَكُونَ النُّصْرَةُ الْمُسْتَقِرَّةُ وَالظَّفَرُ الدَّائِمُ لِأَعْدَائِهِ الْمُشْرِكِينَ بِهِ الْعَادِلِينَ بِهِ.

فَمَنْ ظَنَّ بِهِ ذَلِكَ فَمَا عَرَفَهُ وَلَا عَرَفَ أَسْمَاءَهُ وَلَا عَرَفَ صِفَاتَهُ وَكَمَالَهُ، وَكَذَلِكَ مَنْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ فَمَا عَرَفَهُ وَلَا عَرَفَ رُبُوبِيَّتَهُ وَمُلْكَهُ وَعَظَمَتَهُ، وَكَذَلِكَ مَنْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ قَدَّرَ مَا قَدَّرَهُ مِنْ ذَلِكَ وَغَيْرِهِ لِحِكْمَةٍ بَالِغَةٍ وَغَايَةٍ مَحْمُودَةٍ يَسْتَحِقُّ الْحَمْدَ عَلَيْهَا، وَأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا صَدَرَ عَنْ مَشِيئَةٍ مُجَرَّدَةٍ عَنْ حِكْمَةٍ وَغَايَةٍ مَطْلُوبَةٍ هِيَ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ فَوْتِهَا، وَأَنَّ تِلْكَ الْأَسْبَابَ الْمَكْرُوهَةَ الْمُفْضِيَةَ إِلَيْهَا، لَا يَخْرُجُ تَقْدِيرُهَا عَنِ الْحِكْمَةِ، لِإِفْضَائِهَا إِلَى مَا يُحِبُّ، وَإِنْ كَانَتْ مَكْرُوهَةً لَهُ فَمَا قَدَّرَهَا سُدًى، وَلَا أَنْشَأَهَا عَبَثًا، وَلَا خَلَقَهَا بَاطِلًا، ﴿ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [ص: ٢٧].

وَأَكْثَرُ النَّاسِ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ السَّوْءِ فِيمَا يَخْتَصُّ بِهِمْ، وَفِيمَا يَفْعَلُهُ بِغَيْرِهِمْ، وَلَا يَسْلَمُ عَنْ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ عَرَفَ اللَّهَ وَعَرَفَ أَسْمَاءَهُ وَصِفَاتِهِ، وَعَرَفَ مُوجِبَ حَمْدِهِ وَحِكْمَتِهِ، فَمَنْ قَنَطَ مِنْ رَحْمَتِهِ وَأَيِسَ مِنْ رَوْحِهِ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

....

وَمَنْ جَوَّزَ عَلَيْهِ أَنْ يُعَذِّبَ أَوْلِيَاءَهُ مَعَ إِحْسَانِهِمْ وَإِخْلَاصِهِمْ وَيُسَوِّي بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَعْدَائِهِ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

وَمَنْ ظَنَّ بِهِ أَنْ يَتْرُكَ خَلْقَهُ سُدًى مُعَطَّلِينَ عَنِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَلَا يُرْسِلَ إِلَيْهِمْ رُسُلَهُ، وَلَا يُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كُتُبَهُ، بَلْ يَتْرُكُهُمْ هَمَلًا كَالْأَنْعَامِ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

وَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ لَنْ يَجْمَعَ عَبِيدَهُ بَعْدَ مَوْتِهِمْ لِلثَّوَابِ وَالْعِقَابِ فِي دَارٍ يُجَازِي الْمُحْسِنَ فِيهَا بِإِحْسَانِهِ وَالْمُسِيءَ بِإِسَاءَتِهِ، وَيُبَيِّنَ لِخَلْقِهِ حَقِيقَةَ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ، وَيُظْهِرَ لِلْعَالَمِينَ كُلِّهِمْ صِدْقَهُ وَصِدْقَ رُسُلِهِ، وَأَنَّ أَعْدَاءَهُ كَانُوا هُمُ الْكَاذِبِينَ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

وَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ يُضَيِّعُ عَلَيْهِ عَمَلَهُ الصَّالِحَ الَّذِي عَمِلَهُ خَالِصًا لِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ عَلَى امْتِثَالِ أَمْرِهِ، وَيُبْطِلُهُ عَلَيْهِ بِلَا سَبَبٍ مِنَ الْعَبْدِ، أَوْ أَنَّهُ يُعَاقِبُهُ بِمَا لَا صُنْعَ فِيهِ وَلَا اخْتِيَارَ لَهُ وَلَا قُدْرَةَ وَلَا إِرَادَةَ فِي حُصُولِهِ، بَلْ يُعَاقِبُهُ عَلَى فِعْلِهِ هُوَ سُبْحَانَهُ بِهِ، أَوْ ظَنَّ بِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ عَلَيْهِ أَنْ يُؤَيِّدَ أَعْدَاءَهُ الْكَاذِبِينَ عَلَيْهِ بِالْمُعْجِزَاتِ الَّتِي يُؤَيِّدُ بِهَا أَنْبِيَاءَهُ وَرُسُلَهُ، وَيُجْرِيَهَا عَلَى أَيْدِيهِمْ يُضِلُّونَ بِهَا عِبَادَهُ، وَأَنَّهُ يَحْسُنُ مِنْهُ كُلُّ شَيْءٍ حَتَّى تَعْذِيبُ مَنْ أَفْنَى عُمُرَهُ فِي طَاعَتِهِ فَيُخَلِّدُهُ فِي الْجَحِيمِ أَسْفَلَ السَّافِلِينَ، وَيُنَعِّمُ مَنِ اسْتَنْفَدَ عُمُرَهُ فِي عَدَاوَتِهِ وَعَدَاوَةِ رُسُلِهِ وَدِينِهِ، فَيَرْفَعُهُ إِلَى أَعْلَى عِلِّيِّينَ، وَكِلَا الْأَمْرَيْنِ عِنْدَهُ فِي الْحُسْنِ سَوَاءٌ، وَلَا يُعْرَفُ امْتِنَاعُ أَحَدِهِمَا وَوُقُوعُ الْآخَرِ إِلَّا بِخَبَرٍ صَادِقٍ، وَإِلَّا فَالْعَقْلُ لَا يَقْضِي بِقُبْحِ أَحَدِهِمَا وَحُسْنِ الْآخَرِ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

....

وَمَنْ ظَنَّ بِهِ أَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ بِمَا ظَاهِرُهُ بَاطِلٌ وَتَشْبِيهٌ وَتَمْثِيلٌ وَتَرَكَ الْحَقَّ لَمْ يُخْبِرْ بِهِ، وَإِنَّمَا رَمَزَ إِلَيْهِ رُمُوزًا بَعِيدَةً، وَأَشَارَ إِلَيْهِ إِشَارَاتٍ مُلْغِزَةً لَمْ يُصَرِّحْ بِهِ، وَصَرَّحَ دَائِمًا بِالتَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ وَالْبَاطِلِ، وَأَرَادَ مِنْ خَلْقِهِ أَنْ يُتْعِبُوا أَذْهَانَهُمْ وَقُوَاهُمْ وَأَفْكَارَهُمْ فِي تَحْرِيفِ كَلَامِهِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَتَأْوِيلِهِ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، وَيَتَطَلَّبُوا لَهُ وُجُوهَ الِاحْتِمَالَاتِ الْمُسْتَكْرَهَةِ، وَالتَّأْوِيلَاتِ الَّتِي هِيَ بِالْأَلْغَازِ وَالْأَحَاجِي أَشْبَهُ مِنْهَا بِالْكَشْفِ وَالْبَيَانِ، وَأَحَالَهُمْ فِي مَعْرِفَةِ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ عَلَى عُقُولِهِمْ وَآرَائِهِمْ لَا عَلَى كِتَابِهِ، بَلْ أَرَادَ مِنْهُمْ أَنْ لَا يَحْمِلُوا كَلَامَهُ عَلَى مَا يَعْرِفُونَ مِنْ خِطَابِهِمْ وَلُغَتِهِمْ، مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى أَنْ يُصَرِّحَ لَهُمْ بِالْحَقِّ الَّذِي يَنْبَغِي التَّصْرِيحُ بِهِ، وَيُرِيحَهُمْ مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي تُوقِعُهُمْ فِي اعْتِقَادِ الْبَاطِلِ، فَلَمْ يَفْعَلْ بَلْ سَلَكَ بِهِمْ خِلَافَ طَرِيقِ الْهُدَى وَالْبَيَانِ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ، فَإِنَّهُ إِنْ قَالَ: إِنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى التَّعْبِيرِ عَنِ الْحَقِّ بِاللَّفْظِ الصَّرِيحِ الَّذِي عَبَّرَ بِهِ هُوَ وَسَلَفُهُ، فَقَدْ ظَنَّ بِقُدْرَتِهِ الْعَجْزَ، وَإِنْ قَالَ: إِنَّهُ قَادِرٌ وَلَمْ يُبَيِّنْ، وَعَدَلَ عَنِ الْبَيَانِ وَعَنِ التَّصْرِيحِ بِالْحَقِّ إِلَى مَا يُوهِمُ؛ بَلْ يُوقِعُ فِي الْبَاطِلِ الْمُحَالِ وَالِاعْتِقَادِ الْفَاسِدِ، فَقَدْ ظَنَّ بِحِكْمَتِهِ وَرَحْمَتِهِ ظَنَّ السَّوْءِ، وَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ هُوَ وَسَلَفُهُ عَبَّرُوا عَنِ الْحَقِّ بِصَرِيحِهِ دُونَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَنَّ الْهُدَى وَالْحَقَّ فِي كَلَامِهِمْ وَعِبَارَاتِهِمْ.

وَأَمَّا كَلَامُ اللَّهِ فَإِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنْ ظَاهِرِهِ التَّشْبِيهُ وَالتَّمْثِيلُ وَالضَّلَالُ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُتَهَوِّكِينَ الْحَيَارَى هُوَ الْهُدَى وَالْحَقُّ، وَهَذَا مِنْ أَسْوَأِ الظَّنِّ بِاللَّهِ، فَكُلُّ هَؤُلَاءِ مِنَ الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ، وَمِنَ الظَّانِّينَ بِهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ.

....

وَمَنْ ظَنَّ بِهِ أَنْ يَكُونَ فِي مُلْكِهِ مَا لَا يَشَاءُ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى إِيجَادِهِ وَتَكْوِينِهِ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

وَمَنْ ظَنَّ بِهِ أَنَّهُ كَانَ مُعَطَّلًا مِنَ الْأَزَلِ إِلَى الْأَبَدِ عَنْ أَنْ يَفْعَلَ، وَلَا يُوصَفُ حِينَئِذٍ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْفِعْلِ، ثُمَّ صَارَ قَادِرًا عَلَيْهِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا، فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

وَمَنْ ظَنَّ بِهِ أَنَّهُ لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ، وَلَا يَعْلَمُ الْمَوْجُودَاتِ، وَلَا عَدَدَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا النُّجُوم وَلَا بَنِي آدَمَ وَحَرَكَاتِهِمْ وَأَفْعَالَهُمْ، وَلَا يَعْلَمُ شَيْئًا مِنَ الْمَوْجُودَاتِ فِي الْأَعْيَانِ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

وَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ لَا سَمْعَ لَهُ وَلَا بَصَرَ وَلَا عِلْمَ لَهُ وَلَا إِرَادَةَ وَلَا كَلَامَ يَقُولُ بِهِ، وَأَنَّهُ لَمْ يُكَلِّمْ أَحَدًا مِنَ الْخَلْقِ وَلَا يَتَكَلَّمُ أَبَدًا، وَلَا قَالَ وَلَا يَقُولُ، وَلَا لَهُ أَمْرٌ وَلَا نَهْيٌ يَقُومُ بِهِ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

وَمَنْ ظَنَّ بِهِ أَنَّهُ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنًا مِنْ خَلْقِهِ، وَأَنَّ نِسْبَةَ ذَاتِهِ تَعَالَى إِلَى عَرْشِهِ كَنِسْبَتِهَا إِلَى أَسْفَلِ السَّافِلِينَ، وَإِلَى الْأَمْكِنَةِ الَّتِي يُرْغَبُ عَنْ ذِكْرِهَا، وَأَنَّهُ أَسْفَلُ كَمَا أَنَّهُ أَعْلَى فَقَدْ ظَنَّ بِهِ أَقْبَحَ الظَّنِّ وَأَسْوَأَهُ.

وَمَنْ ظَنَّ بِهِ أَنَّهُ لَيْسَ يُحِبُّ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ، وَيُحِبُّ الْفَسَادَ كَمَا يُحِبُّ الْإِيمَانَ وَالْبِرَّ وَالطَّاعَةَ وَالْإِصْلَاحَ فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

وَمَنْ ظَنَّ بِهِ أَنَّهُ لَا يُحِبُّ وَلَا يَرْضَى، وَلَا يَغْضَبُ وَلَا يَسْخَطُ، وَلَا يُوَالِي وَلَا يُعَادِي، وَلَا يَقْرُبُ مِنْ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ وَلَا يَقْرُبُ مِنْهُ أَحَدٌ، وَأَنَّ ذَوَاتَ الشَّيَاطِينِ فِي الْقُرْبِ مِنْ ذَاتِهِ كَذَوَاتِ الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ وَأَوْلِيَائِهِ الْمُفْلِحِينَ فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

....

وَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ يُسَوِّي بَيْنَ الْمُتَضَادَّيْنِ، أَوْ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمُتَسَاوِيَيْنِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ أَوْ يُحْبِطُ طَاعَاتِ الْعُمُرِ الْمَدِيدِ الْخَالِصَةِ الصَّوَابِ بِكَبِيرَةٍ وَاحِدَةٍ تَكُونُ بَعْدَهَا، فَيُخَلِّدُ فَاعِلَ تِلْكَ الطَّاعَاتِ فِي النَّارِ أَبَدَ الْآبِدِينَ بِتِلْكَ الْكَبِيرَةِ، وَيُحْبِطُ بِهَا جَمِيعَ طَاعَاتِهِ، وَيُخَلِّدُهُ فِي الْعَذَابِ كَمَا يُخَلِّدُ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ، وَقَدِ اسْتَنْفَدَ سَاعَاتِ عُمُرِهِ فِي مَسَاخِطِهِ وَمُعَادَاةِ رُسُلِهِ وَدِينِهِ فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

وَبِالْجُمْلَةِ فَمَنْ ظَنَّ بِهِ خِلَافَ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ وَوَصَفَهُ بِهِ رُسُلُهُ، أَوْ عَطَّلَ حَقَائِقَ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَوَصَفَتْهُ بِهِ رُسُلُهُ فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ لَهُ وَلَدًا أَوْ شَرِيكًا، أَوْ أَنَّ أَحَدًا يَشْفَعُ عِنْدَهُ بِدُونِ إِذْنِهِ، أَوْ أَنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ وَسَائِطَ يَرْفَعُونَ حَوَائِجَهُمْ إِلَيْهِ، أَوْ أَنَّهُ نَصَبَ لِعِبَادِهِ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِهِ يَتَقَرَّبُونَ بِهِمْ إِلَيْهِ وَيَتَوَسَّلُونَ بِهِمْ إِلَيْهِ وَيَجْعَلُونَهُمْ وَسَائِطَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ، فَيَدْعُونَهُمْ وَيُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّهِ، وَيَخَافُونَهُمْ وَيَرْجُونَهُمْ فَقَدْ ظَنَّ بِهِ أَقْبَحَ الظَّنِّ وَأَسْوَأَهُ.

وَمَنْ ظَنَّ بِهِ أَنَّهُ يَنَالُ مَا عِنْدَهُ بِمَعْصِيَتِهِ وَمُخَالَفَتِهِ كَمَا يَنَالُهُ بِطَاعَتِهِ وَالتَّقَرُّبِ إِلَيْهِ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِ خِلَافَ حِكْمَتِهِ، وَخِلَافَ مُوجِبِ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَهُوَ مِنْ ظَنِّ السَّوْءِ.

وَمَنْ ظَنَّ بِهِ أَنَّهُ إِذَا تَرَكَ لِأَجْلِهِ شَيْئًا لَمْ يُعَوِّضْهُ خَيْرًا مِنْهُ أَوْ مَنْ فَعَلَ لِأَجْلِهِ شَيْئًا لَمْ يُعْطِهِ أَفْضَلَ مِنْهُ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

وَمَنْ ظَنَّ بِهِ أَنَّهُ يَغْضَبُ عَلَى عَبْدِهِ وَيُعَاقِبُهُ وَيَحْرِمُهُ بِغَيْرِ جُرْمٍ وَلَاسَبَبٍ مِنَ الْعَبْدِ إِلَّا بِمُجَرَّدِ الْمَشِيئَةِ وَمَحْضِ الْإِرَادَةِ فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

....

وَمَنْ ظَنَّ بِهِ أَنَّهُ إِذَا صَدَقَهُ فِي الرَّغْبَةِ وَالرَّهْبَةِ، وَتَضَرَّعَ إِلَيْهِ وَسَأَلَهُ، وَاسْتَعَانَ بِهِ وَتَوَكَّلَ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُخَيِّبُهُ وَلَا يُعْطِيهِ مَا سَأَلَهُ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ، وَظَنَّ بِهِ خِلَافَ مَا هُوَ أَهْلُهُ.

وَمَنْ ظَنَّ بِهِ أَنَّهُ يُثِيبُهُ إِذَا عَصَاهُ بِمَا يُثِيبُهُ بِهِ إِذَا أَطَاعَهُ، وَسَأَلَهُ ذَلِكَ فِي دُعَائِهِ فَقَدْ ظَنَّ بِهِ خِلَافَ مَا تَقْتَضِيهِ حِكْمَتُهُ وَحَمْدُهُ وَخِلَافَ مَا هُوَ أَهْلُهُ وَمَا لَا يَفْعَلُهُ.

وَمَنْ ظَنَّ بِهِ أَنَّهُ إِذَا أَغْضَبَهُ وَأَسْخَطَهُ، وَأَوْضَعَ فِي مَعَاصِيهِ ثُمَّ اتَّخَذَ مِنْ دُونِهِ وَلِيًّا، وَدَعَا مِنْ دُونِهِ مَلَكًا أَوْ بَشَرًا حَيًّا أَوْ مَيِّتًا يَرْجُو بِذَلِكَ أَنْ يَنْفَعَهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَيُخَلِّصَهُ مِنْ عَذَابِهِ فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوْءِ، وَذَلِكَ زِيَادَةٌ فِي بُعْدِهِ مِنَ اللَّهِ وَفِي عَذَابِهِ.

وَمَنْ ظَنَّ بِهِ أَنَّهُ يُسَلِّطُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْدَاءَهُ تَسْلِيطًا مُسْتَقِرًّا دَائِمًا فِي حَيَاتِهِ وَفِي مَمَاتِهِ، وَابْتَلَاهُ بِهِمْ لَا يُفَارِقُونَهُ، فَلَمَّا مَاتَ اسْتَبَدُّوا بِالْأَمْرِ دُونَ وَصِيَّةٍ وَظَلَمُوا أَهْلَ بَيْتِهِ، وَسَلَبُوهُمْ حَقَّهُمْ وَأَذَلُّوهُمْ، وَكَانَتِ الْعِزَّةُ وَالْغَلَبَةُ وَالْقَهْرُ لِأَعْدَائِهِ وَأَعْدَائِهِمْ دَائِمًا مِنْ غَيْرِ جُرْمٍ وَلَا ذَنْبٍ لِأَوْلِيَائِهِ وَأَهْلِ الْحَقِّ، وَهُوَ يَرَى قَهْرَهُمْ لَهُمْ وَغَصْبَهُمْ إِيَّاهُمْ حَقَّهُمْ وَتَبْدِيلَهُمْ دِينَ نَبِيِّهِمْ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى نُصْرَةِ أَوْلِيَائِهِ وَحِزْبِهِ وَجُنْدِهِ، وَلَا يَنْصُرُهُمْ وَلَا يُدِيلُهُمْ، بَلْ يُدِيلُ أَعْدَاءَهُمْ عَلَيْهِمْ أَبَدًا، أَوْ أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ بَلْ حَصَلَ هَذَا بِغَيْرِ قُدْرَتِهِ وَلَا مَشِيئَتِهِ، ثُمَّ جَعَلَ الْمُبَدِّلِينَ لِدِينِهِ مُضَاجِعِيهِ فِي حُفْرَتِهِ تُسَلِّمُ أُمَّتُهُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ كُلَّ وَقْتٍ كَمَا تَظُنُّهُ الرَّافِضَةُ، فَقَدْ ظَنَّ بِهِ أَقْبَحَ الظَّنِّ وَأَسْوَأَهُ، سَوَاءٌ قَالُوا: إِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَنْصُرَهُمْ

....

وَيَجْعَلَ لَهُمُ الدَّوْلَةَ وَالظَّفَرَ، أَوْ أَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى ذَلِكَ فَهُمْ قَادِحُونَ فِي قُدْرَتِهِ أَوْ فِي حِكْمَتِهِ وَحَمْدِهِ، وَذَلِكَ مِنْ ظَنِّ السَّوْءِ بِهِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ الرَّبَّ الَّذِي فَعَلَ هَذَا بَغِيضٌ إِلَى مَنْ ظَنَّ بِهِ ذَلِكَ غَيْرُ مَحْمُودٍ عِنْدَهُمْ، وَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَفْعَلَ خِلَافَ ذَلِكَ لَكِنْ رَفَوْا هَذَا الظَّنَّ الْفَاسِدَ بِخَرْقٍ أَعْظَمَ مِنْهُ، وَاسْتَجَارُوا مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ، فَقَالُوا: لَمْ يَكُنْ هَذَا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ، وَلَا لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى دَفْعِهِ وَنَصْرِ أَوْلِيَائِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَفْعَالِ عِبَادِهِ، وَلَا هِيَ دَاخِلَةٌ تَحْتَ قُدْرَتِهِ، فَظَنُّوا بِهِ ظَنَّ إِخْوَانِهِمُ الْمَجُوسِ وَالثَّنَوِيَّةِ بِرَبِّهِمْ، وَكُلِّ مُبْطِلٍ وَكَافِرٍ وَمُبْتَدِعٍ مَقْهُورٍ مُسْتَذَلٍّ، فَهُوَ يَظُنُّ بِرَبِّهِ هَذَا الظَّنَّ وَأَنَّهُ أَوْلَى بِالنَّصْرِ وَالظَّفَرِ وَالْعُلُوِّ مِنْ خُصُومِهِ، فَأَكْثَرُ الْخَلْقِ بَلْ كُلُّهُمْ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ السَّوْءِ، فَإِنَّ غَالِبَ بَنِي آدَمَ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ مَبْخُوسُ الْحَقِّ نَاقِصُ الْحَظِّ، وَأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ فَوْقَ مَا أَعْطَاهُ اللَّهُ وَلِسَانُ حَالِهِ يَقُولُ: ظَلَمَنِي رَبِّي وَمَنَعَنِي مَا أَسْتَحِقُّهُ، وَنَفْسُهُ تَشْهَدُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ، وَهُوَ بِلِسَانِهِ يُنْكِرُهُ، وَلَا يَتَجَاسَرُ عَلَى التَّصْرِيحِ بِهِ، وَمَنْ فَتَّشَ نَفْسَهُ وَتَغَلْغَلَ فِي مَعْرِفَةِ دَفَائِنِهَا وَطَوَايَاهَا رَأَى ذَلِكَ فِيهَا كَامِنًا كُمُونَ النَّارِ فِي الزِّنَادِ، فَاقْدَحْ زِنَادَ مَنْ شِئْتَ يُنْبِئْكَ شَرَارُهُ عَمَّا فِي زِنَادِهِ، وَلَوْ فَتَّشْتَ مَنْ فَتَّشْتَهُ لَرَأَيْتَ عِنْدَهُ تَعَتُّبًا عَلَى الْقَدَرِ وَمَلَامَةً لَهُ وَاقْتِرَاحًا عَلَيْهِ خِلَافَ مَا جَرَى بِهِ، وَأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَذَا وَكَذَا، فَمُسْتَقِلٌّ وَمُسْتَكْثِرٌ، وَفَتِّشْ نَفْسَكَ هَلْ أَنْتَ سَالِمٌ مِنْ ذَلِكَ.

فَإِنْ تَنْجُ مِنْهَا تَنْجُ مِنْ ذِي عظيمَةٍ ... وَإِلَّا فَإِنِّي لَا إِخَالُكَ نَاجِيًا

فَلْيَعْتَنِ اللَّبِيبُ النَّاصِحُ لِنَفْسِهِ بِهَذَا الْمَوْضِعِ، وَلْيَتُبْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى،

....

وَلِيَسْتَغْفِرْهُ كُلَّ وَقْتٍ مِنْ ظَنِّهِ بِرَبِّهِ ظَنَّ السَّوْءِ، وَلْيَظُنَّ السَّوءَ بِنَفْسِهِ الَّتِي هِي مَأْوَى كُلِّ سُوءٍ، وَمَنْبَعُ كُلِّ شَرٍّ الْمُرَكَّبَةِ عَلَى الْجَهْلِ وَالظُّلْمِ، فَهِيَ أَوْلَى بِظَنِّ السَّوءِ مِنْ أَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ وَأَعْدَلِ الْعَادِلِينَ وَأَرْحَمِ الرَّاحِمِينَ، الْغَنِيِّ الْحَمِيدِ الَّذِي لَهُ الْغِنَى التَّامُّ وَالْحَمْدُ التَّامُّ وَالْحِكْمَةُ التَّامَّةُ، الْمُنَزَّهُ عَنْ كُلِّ سَوْءٍ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ وَأَسْمَائِهِ، فَذَاتُهُ لَهَا الْكَمَالُ الْمُطْلَقُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، وَصِفَاتُهُ كَذَلِكَ، وَأَفْعَالُهُ كَذَلِكَ، كُلُّهَا حِكْمَةٌ وَمَصْلَحَةٌ وَرَحْمَةٌ وَعَدْلٌ، وَأَسْمَاؤُهُ كُلُّهَا حُسْنَى.

فَلَا تَظْنُنَّ بِرَبِّكَ ظَنَّ سَوْءٍ ... فَإِنَّ اللَّهَ أَوْلَى بِالْجَمِيلِ
وَلَا تَظْنُنَّ بِنَفْسِكَ قَطُّ خَيْرًا ... وَكَيْفَ بِظَالِمٍ جَانٍ جَهُولِ
وَقُلْ يَا نَفْسُ مَأْوَى كُلِّ سُوءٍ ... أَيُرْجَى الْخَيْرُ مِنْ مَيْتٍ بَخِيلِ
وَظُنَّ بِنَفْسِكَ السُّوأَى تَجِدْهَا ... كَذَاكَ وَخَيْرُهَا كَالْمُسْتَحِيلِ
وَمَا بِكَ مِنْ تُقًى فِيهَا وَخَيْرٍ ... فَتِلْكَ مَوَاهِبُ الرَّبِّ الْجَلِيلِ
وَلَيْسَ بِهَا وَلَا مِنْهَا وَلَكِنْ ... مِنَ الرَّحْمَنِ فَاشْكُرْ لِلدَّلِيلِ

قوله: ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ٦].

قال ابن جرير في تفسيره: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ٦]، الظَّانِّينَ بِاللَّهِ أَنَّهُ لَنْ يَنْصُرَكَ وَأَهْلَ الْإِيمَانِ بِكَ عَلَى أَعْدَائِكَ، وَلَنْ يُظْهِرَ كَلِمَتَهُ فَيَجْعَلَهَا الْعُلْيَا عَلَى كَلِمَةِ الْكَافِرِينَ بِهِ، وَذَلِكَ كَانَ السُّوءُ مِنْ ظُنُونِهِمُ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

....

يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ: عَلَى الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ، وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الَّذِينَ ظَنُّوا هَذَا الظَّنَّ دَائِرَةُ السَّوْءِ، يَعْنِي: دَائِرَةَ الْعَذَابِ تَدُورُ عَلَيْهِمْ بِهِ.

وَاخْتَلَفَتِ الْقُرَّاءُ فِي قِرَاءَةِ ذَلِكَ، فَقَرَأَتْهُ عَامَّةُ قُرَّاءِ الْكُوفَةِ ﴿دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ بِفَتْحِ السِّينِ، وَقَرَأَ بَعْضُ قُرَّاءِ الْبَصْرَةِ ﴿دَآئِرَةُ ٱلسُّوٓءِ﴾ بِضَمِّ السِّينِ. وَكَانَ الْفَرَّاءُ يَقُولُ: الْفَتْحُ أَفْشَى فِي السِّينِ؛ قَالَ: وَقَلَّمَا تَقُولُ الْعَرَبُ دَائِرَةُ السُّوءِ بِضَمِّ السِّينِ، وَالْفَتْحُ فِي السِّينِ أَعْجَبُ إِلَيَّ مِنَ الضَّمِّ، لِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: هُوَ رَجُلٌ سَوْءٍ، بِفَتْحِ السِّينِ؛ وَلَا تَقُولُ: هُوَ رَجُلُ سُوءٍ.

وقوله: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفتح: ٦] يَقُولُ: وَنَالَهُمُ اللَّهُ بِغَضَبٍ مِنْهُ، ﴿وَلَعَنَهُمۡ﴾ [الفتح: ٦]: يَقُولُ: وَأَبْعَدَهُمْ فَأَقْصَاهُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ ﴿وَسَآءَتۡ مَصِيرٗا﴾.

يَقُولُ: وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ وَٱلۡمُشۡرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِۚ﴾ يَقُولُ: وَسَاءَتْ جَهَنَّمُ مَنْزِلًا يَصِيرُ إِلَيْهِ هَؤُلَاءِ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ، وَالْمُشْرِكُونَ وَالْمُشْرِكَاتُ(١).

وقال العماد ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ وَٱلۡمُشۡرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِۚ﴾ أَيْ: يَتَّهِمُونَ اللَّهَ فِي حُكْمِهِ، وَيَظُنُّونَ بِالرَّسُولِ وَأَصْحَابِهِ أَنْ يُقْتَلُوا وَيَذْهَبُوا بِالْكُلِّيَّةِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَلَعَنَهُمۡ﴾ أَيْ: أَبْعَدَهُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ(٢)، وذكر في معنى الآية الأخرى نحوًا مما ذكره ابن جرير - رحمهما الله تعالى-.

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢١/ ٢٤٨-٢٤٩).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٧/ ٣٢٩).

....

قوله: قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي ذكره المصنف في المتن قدمته لاندراجه في كلامه الذي سقته من أوله إلى آخره[1].

الشرح:

وقوله: ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ٦]: سبق في كلام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ من كلام المصنف أن السلف فسروا هذا الظن السوء بأحد ثلاثة أشياء، وكلها صحيح، فظن السوء الذي يظنه الجاهليون يشمل هذه الأشياء الثلاثة جميعًا.

أما الأول: فهو إنكار القدر.

وأما الثاني: فهو إنكار الحكمة.

وأما الثالث: فهو إنكار نصر الله عَزَّ وَجَلَّ لرسوله ﷺ، أو لدينه، أو لعباده الصالحين، فهذه ثلاثة أشياء، ووجه كون إنكار القدر ظنًا بالله ظن السوء أن تقدير الأمور قبل وقوعها هذا من آثار عزة الله عَزَّ وَجَلَّ وقدرته، فإن العاجز هو الذي تقع معه الأمور استئنافًا عن غير تقدير سابق، وأما الذي لا يحصل معه أمر، حتى يقدره قبل أن يُوقِعَه فيقع على وفق ما قدَّر فهو ذو الكمال، وهو ذو العزة، وهو الذي لا يُغَالَب في ملكوته؛ ولهذا قال الشاعر في وصف رجل كامل[2]:

---

(١) انظر: زاد المعاد (٣/ ٢٢٨-٢٣٦).

(٢) هذا البيت من شعر زهير بن أبي سلمى المزني، الشاعر الجاهلي المشهور، وفيه: (وأُرَاكَ تَفْرِي ما خَلَقْتَ). انظر: دلائل الإعجاز (ص١١٤)، وجمهرة الأمثال (٢/ ٥٠)، والصناعتين الكتابة والشعر (ص٣٨٦، ٤٤٧)، والحماسة المغربية (١/ ١٣٧).

وَلأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْضُ   القَومِ يَخْلُقُ ثُمَّ لا يَفْرِي

قوله: (**تَفْرِي ما خَلَقْتَ**)، يعني: تقطع ما قدرت من الأمر، أو من الصناعة، (**وبعضُ القَومِ**) لعجزه (**يَخْلُقُ**) يقدر (**ثُمَّ لا يَفْرِي**)، فالخلق هنا بمعنى التقدير، يعني: لأنت تقطع ما قدَّرت (**وبعضُ القَومِ**)، وهم الناقصون إما لعدم قدرتهم، أو لعدم عزتهم، أو لجهلهم (**وَبَعْضُ القَومِ يَخْلُقُ**) يعني: يقدِّر الأشياء (**ثُمَّ لا يَفْرِي**) ثم لا يستطيع أن يقطعها على وفق ما يريد.

فإنكار القدر هو ظنٌّ بالله عز وجل ظن السوء؛ لأن فيه نسبة النقص لله عز وجل ، والله عز وجل هو الكامل في أسمائه، الكامل في صفاته عز وجل الذي يجير، ولا يجار عليه، والذي إليه الأمر كله كما قال هنا: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾؛ فلهذا كان كل ما يحصل من الرب عز وجل في بريته هو موافق لقدره السابق الذي هو دليل كمال حكمته وعلمه وخلقه وعموم مشيئته.

أما التفسير الثاني: فهو إنكار الحكمة، وحكمة الله عز وجل ثابتة بالكتاب والسنة وبإجماع السلف، واسم الله الحكيم مشتمل على صفة الحكمة، فإنه عز وجل حكيم بمعنى حاكم، وحكيم بمعنى مُحْكِم للأمور، وحكيم بمعنى أنه ذو الحكمة البالغة، فهذه ثلاثة تفسيرات لاسم الله الحكيم، وكلها صحيحة، وكلها يستحقها الله عز وجل ، فإنه عز وجل حكيم بمعنى حكم وحاكم، وحكيم بمعنى محكِم كما قال: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود: ١]، وقال: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك: ٣]؛ لأجل إحكامه، وقال سبحانه وتعالى أيضًا: ﴿قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا تُغْنِى ٱلْءَايَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠١]، ونحو ذلك من دليل إحكامه عز وجل لما خلق.

والثالث: أنه ذو الحكمة، والحكمة في صفة الله عز وجل تفسَّر بأنها وضع الأمور في مواضعها الموافقة للغايات المحمودة منها.

ولهذا قال أهل السنة والجماعة أهل الأثر الفقهاء بالكتاب والسنة: إن أفعال الله عَزَّوَجَلَّ مُعلَّلة، وكل فعل يفعله الله عَزَّوَجَلَّ لعلة من أجلها فَعَل، وهذه العلة هي حكمته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فإن أفعال الله عَزَّوَجَلَّ منوطة بالعلل، وهذا أنكره المعتزلة؛ لأنهم قدرية، وأنكره الأشاعرة؛ لأنهم جبرية فقالوا: إن أفعال الله عَزَّوَجَلَّ ليست مرتبطة بالحِكَم وهو يفعل لا عن حكمة، وهذا سوء ظن بالله عَزَّوَجَلَّ ؛ ولهذا أورد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الباب ليبين أن تحقيق التوحيد، وتحقيق كمال التوحيد، أن توقن بالحكمة البالغة لله عَزَّوَجَلَّ ، ومن نفى الحكمة في أفعال الله فهو مبتدع، توحيده قد انتفى عنه كماله؛ لأن بدعته شنيعة، وكل البدع تنفِي كمال التوحيد، ومنها ما ينفي أصل التوحيد، هذا الثاني.

والتفسير الثالث في ظن أهل الجاهلية وأهل النفاق ظن السوء بالله عَزَّوَجَلَّ : أن الله عَزَّوَجَلَّ لا ينصر رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأن الله عَزَّوَجَلَّ لا ينصر كتابه، أو أنه عَزَّوَجَلَّ يجعل رسوله، أو دينه في اضمحلال حتى يذهب ذلك الدين، هذا ظن سوء بالله عَزَّوَجَلَّ ، ولهذا كان من براهين النبوات، أن كل نبي ادعى النبوة اضمحل أمره لم يأتِ نبي يقول: أنا نبي يوحى إلي من السماء، وهوكاذب في دعواه إلا ويخذل إلا ويضمحل أمره، فكان من براهين النبوات عند أهل السنة، أن كل نبي قال: إنه مرسل من عند الله عَزَّوَجَلَّ ، أُيِّد بالبراهين، والآيات، والبينات، ونُصِرَ على عدوه، وجُعِلَ دينُه، وأهل دينه في عزة على من سواهم، كما قال عَزَّوَجَلَّ : ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَـٰدُ﴾ [غافر: ٥١]، وقال عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ (١٧١) إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ (١٧٢) وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَـٰلِبُونَ (١٧٣)﴾ [الصافات: ١٧١-١٧٣]، فظن الجاهلية أن الخير، أو الدين سيضمحل، وأنهم إذا بذلوا إطفاء ذلك الأمر، وحاربوه بكل ما أُوتوا من وسيلة، وقاوموهم،

فإنه سينتهي، وهذا مع كونه عملًا محرمًا لما يشتمل على الظلم، فإنه أيضًا سوء ظن بالله عز وجل، وغرور بالقوة وبالنفس، والله عز وجل ناصر رسله والله عز وجل ناصر عباده المؤمنين، ولكن قد يبتلي الله عز وجل المؤمنين بأن يكونوا في غير نصر زمنًا طويلًا قد يبلغ مئات السنين كما حصل في قصة نوح عليه السلام: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمْ ظَـٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ١٤]، ثم بعد ذلك نصره الله عز وجل، وهذا يحصل - كما ذكر ابن القيم رحمه الله- من كثير من أهل الصلاح، بل من كثير من الناس، بل قد يحصل من بعض المنتسبين إلى العلم في أنواع شتى من سوء الظن بالله عز وجل، وسبب حدوث ذلك الظن السيء في القلوب عدم العلم بما يستحقه الله عز وجل، وما أوجبه عز وجل من الصبر والأناة ونحو ذلك من الواجبات.

فالمسألة متصل بعضها ببعض، فالذي يخالف ما أمر الله عز وجل به شرعًا فيما يتصل بنصرة الدين، فإنه قد يقع في سوء ظن بالله جل جلاله، وهذا مما ينافي كمال التوحيد الواجب.

فهذه إذا ثلاثة أشياء ظنها أهل الجاهلية، وكلها باطلة، وكلام ابن القيم رحمه الله يدور على ذلك؛ ولهذا يجب عليك أن تتحرز كثيرًا، وأن تحترس من سوء الظن بالله عز وجل فيما ذَكَرَ في آخر كلام ابن القيم رحمه الله من أن بعض الناس قد يحصل له الشيء، فيرى أنه يستحق أكثر منه، وقد يحصل له الشيء بقضاء الله وبقدره، فيظن أنه لا يستحق ذلك الشيء، أو أن ذلك المفروض أن يصاب به غيره، وأنه لا يصاب بذلك فينظر إلى فعل الله عز وجل وقضائه وقدره على وجه الاتهام، وقَلَّ من يسلم باطنًا وظاهرًا من ذلك، فكثيرون قد يَسلَمُون ظاهرًا، ولكن في الباطن يقوم بقلوبهم ظن الجاهلية واعتقاد السوء؛ ولهذا قال عز وجل في الآية التي في صدر الباب:

﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، والظن محله القلب؛ فلهذا يجب على المؤمن أن يخلِّص قلبه من كل ظنٍّ بالله غير الحق، وأن يتعلم أسماء الله عَزَّوَجَلَّ، وأن يتعلم الصفات، وأن يتعلم آثار ذلك في ملكوت الله، حتى لا يقوم بقلبه إلا وأن الله جَلَّ جَلَالُهُ هو الحق، وأن فعله حق حتى ولو كان في أعظم شأن، وأصيب بأعظم مصيبة، أو أُهين بأعظم إهانة، فإنه يعلم أن ما أصابه لتمام ملك الله عَزَّوَجَلَّ، وأنه يتصرف في خلقه كيف يشاء، وأن العباد مهما بلغوا فإنهم يظلمون لأنفسهم، والله عَزَّوَجَلَّ يستحق الإجلال والتعظيم، فخلِّص قلبك أيها المسلم، وخاصة طالب العلم، خلِّص قلبك من كل ظن سوء بالله عَزَّوَجَلَّ، بأن قلت هذا لا يصلح، وهذا الفعل عليه كذا وكذا، ولا يحصل أن يُعطَى هذا المال، أو أن تحسد فُلانًا، أو فلانًا، فإن كل ذلك سوء ظن بالله عَزَّوَجَلَّ؛ ولهذا قال العلماء في معنى قول النبي ﷺ: «**إِيَّاكُمْ وَالْحَسَدَ، فَإِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ - أَوْ قَالَ: الْعُشْبَ**»[(١)].

قالوا: سبب ذلك أن الحاسد ظَنَّ أن هذا الذي أعطاه الله عَزَّوَجَلَّ ما أعطاه، لا يستحق هذه النعمة فحسده، وتمنى زوالها عنه، فصار في ظنٍّ سوء بالله عَزَّوَجَلَّ، فلهذا أكل الحسنات ظنُّه، كما أكلت النار الحطب.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٠٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وابن ماجه (٤٢١٠) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ آلَ عِمْرَانَ.

الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ الْفَتْحِ.

الثَّالِثَةُ: الْإِخْبَارُ بِأَنَّ ذَلِكَ أَنْوَاعٌ لَا تُحْصَرُ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ لَا يَسْلَمُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ عَرَفَ الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ وَعَرَفَ نَفْسَهُ.

٥٩ - بَابُ
مَا جَاءَ فِي مُنْكِرِي القَدَرِ

قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي مُنْكِرِي القَدَرِ).

أي: من الوعيد الشديد ونحو ذلك.

أخرج أبو داود عن عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الأُمَّةِ، إِنْ مَرِضُوا فَلاَ تَعُودُوهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلاَ تَشْهَدُوهُمْ»[(١)].

وَعَنْ عُمَرَ، مَوْلَى غُفْرَةَ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجُوسٌ وَمَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا قَدَرَ، مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ فَلَا تَشْهَدُوا جَنَازَتَهُ، وَمَنْ مَرِضَ مِنْهُمْ فَلَا تَعُودُوهُمْ، وَهُمْ شِيعَةُ الدَّجَّالِ، وَحَقٌّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُلْحِقَهُمْ بِالدَّجَّالِ»[(٢)].

---

(١) ورد هذا الحديث بألفاظ متقاربة عن جمع من الصحابة، منهم: ابن عمر، وحذيفة، وجابر، وأنس، وأبو هريرة، وابن عباس، وسهل بن سعد، وعائشة، رضي الله عنهم. أخرجه أبو داود (٤٦٩١، ٤٦٩٢)، وابن ماجه (٩٢)، وأحمد في المسند (٢/ ٨٦، ١٢٥)، والبزار في مسنده (٧/ ٣٣٨)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ١٤٤ - ١٥١)، وابن المستفاض في القدر (ص١٧٣ - ١٩١)، والطبراني في الأوسط (٣/ ٦٥)، (٤/ ٢٨١)، والصغير (١/ ٣٦٨)، (٢/ ٧١)، والحاكم في المستدرك (١/ ١٥٩)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٢٠٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٩٢)، وأحمد (٣٨/ ٤٤٣)، والبزار (٧/ ٣٣٨)، والطيالسي (١/ ٣٤٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٣٤٢)، وفي القضاء والقدر (١/ ٢٨٢).

الشرح:

هذا: (**بَابُ مَا جَاءَ فِي مُنْكِرِي الْقَدَرِ**)، ومناسبة هذا الباب للذي قبله ما ذكرنا أن إنكار القدر سوء ظن بالله عَزَّوَجَلَّ ،ويكون هذا الباب كالتفصيل لما اشتمل عليه الباب الذي قبله.

ومناسبته لكتاب التوحيد ظاهرة وهي أن الإيمان بالقدر واجب، ولا يتم توحيد العبد حتى يؤمن بالقدر، وإنكار القدر كفر بالله عَزَّوَجَلَّ ينافي أصل التوحيد كما قال ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا : (**الْقَدَرُ نِظَامُ التَّوْحِيدِ، فَمَنْ وَحَّدَ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - وَآمَنَ بِالْقَدَرِ فَهِيَ الْعُرْوَةُ الْوُثْقَى الَّتِي لَا انْفِصَامَ لَهَا، وَمَنْ وَحَّدَ اللَّهَ - تَعَالَى - وَكَذَّبَ بِالْقَدَرِ نَقْضَ التَّوْحِيدَ**)[١] ، يعني: الإيمان بالقدر هو النظام، هو السلك الذي تجتمع فيه مسائل التوحيد، حتى يقوم عقدها في القلب، فإذا كذَّب بالقدر معنى ذلك انقطع السلك، فنقض ذلك التكذيب أمورَ التوحيد، وهذا ظاهر، فإن أصل الإيمان، أن يؤمن بالأركان الستة، التي منها الإيمان بالقدر، كما ذكر ذلك الشيخ في حديث ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا .

(**بَابُ مَا جَاءَ فِي مُنْكِرِي الْقَدَرِ**)، **الْقَدَرُ في اللغة**: بمعنى ترتيب الشيء؛ ليكون على وجه ما[٢]، تقول: قدرت أن يكون الأمر كذا وكذا، إذا رتبت أنت أن يكون الأمر على هذا المنوال، فالقدر في معناه اللغوي يدخل فيه الفعل، ويدخل فيه الإرادة والمشيئة، ويدخل فيه العلم، ويدخل فيه أيضًا الحكمة بحسب مَنْ قَدَّر.

---

(١) أخرجه الآجري في الشريعة (٢/ ٨٧٥، ٨٧٦)، والطبراني في الأوسط (٤/ ٧٦)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٤/ ٧٤٢)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٤/ ١٥٩، ١٦٠، ٢٢١)، والفريابي في القدر (١/ ١٥٩).

(٢) انظر: مادة (ق د ر) في معجم مقاييس اللغة (٥/ ٦٢)، والنهاية في غريب الحديث (٤/ ٢٢)، ولسان العرب (٥/ ٧٢)، والقاموس المحيط (ص٥٩١).

وفي العقيدة عرَّفه بعض أهل العلم بقوله: إن القدر هو علم الله السابق بالأشياء، وكتابته لها في اللوح المحفوظ، وعموم مشيئته عَزَّوَجَلَّ، وخلقه للأعيان والصفات القائمة بها[١]، وهذا التعريف صحيح؛ لأنه يشمل مراتب القدر الأربعة:

فالإيمان بالقَدَر خيره وشره: ينقسم إلى: إيمان تفصيلي، وإيمان إجمالي:

فالإيمان الإجمالي: وهو القَدْر المجزئ من الإيمان بالقدر أن يؤمن العبد بأن كل شيء يحدث في هذا الملكوت قد سبق به قدر الله، وأن الله جَلَّ وَعَلَا عالمٌ بهذه الأحوال وتفصيلاتها بخلقه قبل أن يخلقهم، وكتب ذلك، فإذا آمن أن كل شيء قد سبق به قدر الله فيكون حقق هذا الركن.

أما الإيمان التفصيلي: فيكون على مرتبتين:

المرتبة الأولى: الإيمان بالقدر السابق لوقوع المقدر وهذا يشمل درجتين:

الدرجة الأولى: العلم السابق، فإن الله جَلَّ وَعَلَا يعلم ما كان وما سيكون وما هو كائن وما لم يكن لو كان كيف يكون، علم الله السابق بكل شيء، بالكليات وبالجزئيات، بجلائل الأمور وتفصيلاتها، هذا العلم الأول لم يزل الله جَلَّ وَعَلَا عالمًا به بجميع تفاصيله، عِلمُه به أَوَّل ليس له بداية.

الدرجة الثانية: أن يؤمن العبد أن الله جَلَّ وَعَلَا كتب أحوال الخلق وتفصيلات ذلك قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وذلك عنده في كتاب جعله في اللوح المحفوظ.

المرتبة الثانية: أيضًا تحوي درجتين، وهي تقارن وقوع المقدر:

---

(١) انظر: الدرر السنية (١/ ٥١٢).

الدرجة الأولى: الإيمان بأن مشيئة الله جل جلاله نافذة، وأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لا يكون، فليس ثَمَّ شيء يحدث ويحصل في ملكوت الله جل جلاله إلا وقد شاءه وأراده كونًا، فلا يمكن أن يعمل العبد شيئًا يكون مقدرًا من الله جل جلاله إلاوهذا الشيء قد شاءه الله جل جلاله .

الدرجة الثانية: أن يؤمن بأنّ كُلَّ شيءٍ مخلوق؛ فالله جل جلاله خالقه، مثل أعمال العباد وأحوالهم، والسماوات والأرض ومن فيهن.

فالأولى والثانية من المراتب تسبق وقوع المقدر، وهي الإيمان بالعلم السابق، والإيمان بكتابة الله عز وجل لعموم الأشياء كما قال: «**قَدَّرَ اللهُ الْمَقَادِيرَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ**»[1]، «**قَدَّرَ اللهُ الْمَقَادِيرَ**». يعني: كتبها.

هذان الأمران - الإيمان بالعلم السابق، والإيمان بالكتابة -، تسبق وقوع المقدر، فأنت تؤمن بها وهي سابقة للوقوع، وأما ما يقارن وقوع المقدَّر ما يقارن القضاء فهذا له مرتبتان:

الأولى: هي مرتبة عموم المشيئة، فإن الله عز وجل ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، والعبد لا يشاء شيئًا فيحصل إلا إذا كان الله عز وجل قد شاءه: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠]، وقوله تبارك وتعالى : ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، فمشيئة العبد تابعة لمشيئة الله عز وجل وكذلك المرتبة الأخيرة التي تقارن وقوع المقدر الإيمان بأن الله عز وجل خالقٌ لكل شيء، للأعيان وللصفات التي تقوم بالأعيان، فالأعيان مثل الذوات هذه الله عز وجل خالقها، هذا باتفاق أهل الإسلام، فالله عز وجل هو الخالق للإنسان، الخالق للحيوان، الخالق للسماء للأرض،

---

(١) أخرجه الترمذي (٢١٥٦) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

وكذلك الإيمان بأن الصفات التي تقوم بتلك الأعيان الله عَزَّوَجَلَّ هو الخالق لها، ومن ذلك أفعال العباد، فأفعال العباد معان، ففعل العبد داخل في عموم خلقه عَزَّوَجَلَّ : ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الزمر: ٦٢]، وكلمة (شيء) عندنا تُعرَّف بأنها ما يصح أن يعلم فكل ما يصح أن يعلم يقال عنه شيء؛ فلهذا نقول: يدخل في عموم قوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ العباد وأفعال العباد، فهذه أربع مراتب، إنكار القدر الذي بَوَّب عليه الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يصدق على إنكار أي مرتبة من هذه، أنكر المرتبة الأولى هو منكر، أو الثانية هو منكر، أو الثالثة أو الرابعة فهو منكر للقدر، ولا يقال عن أحد إنه مؤمن بالقدر إلا إذا سلَّم بها جميعًا، وآمن بها جميعًا؛ لدلالة النصوص على ذلك.

فمنهم - من منكري القدر - القدرية الغلاة، وإذا قيل القدرية، فنعني نفاة القدر الذين نفوا العلم، أنكروا العلم السابق فهم كفار، ينافي فعلهم أصلَ التوحيد، فمن أنكر العلم السابق أنكر القدر إنكارًا انتفى معه أصل التوحيد، وكذلك من ينكر الكتابة، فإن إنكار الكتابة السابقة مع العلم بالنصوص الدالة عليها منافٍ لأصل التوحيد، ولا يستقيم معه الإيمان.

وأما المرتبتان الأخيرتان: عموم، المشيئة، وعموم الخلق، فهذه إنكار عموم خلق الله للأفعال، هذا مما جرى من المعتزلة ونحوهم وبُدِّعُوا بذلك وضُلِّلُوا، وجُعِلَ إنكارهم لتلك المرتبة ينافي كمال التوحيد، ولا يُحكَم عليهم بالكفر والخروج من الإسلام بذلك.

فإذًا إنكار القدر صار منه ما هو كفر مخرج من التوحيد مخرج من الملة، ومنه ما هو دون ذلك، ويكون منافيًا لكمال التوحيد، بهذا يظهر صلة هذا الباب بكتاب التوحيد.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «وَالذِي نَفْسُ ابْنِ عُمَرَ بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ».

ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْإِيمَانُ، أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ[١].

ش: قوله: (وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَالذِي نَفْسُ ابْنِ عُمَرَ بِيَدِهِ...) إلخ حديث ابن عمر، أخرجه مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه عن يحيى بن يعمر قال: «كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدَرِ بِالْبَصْرَةِ مَعْبَدٌ الْجُهَنِيُّ، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمْيَرِيُّ حَاجَّيْنِ - أَوْ مُعْتَمِرَيْنِ - فَقُلْنَا: لَوْ لَقِينَا أَحَدًا مَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الْقَدَرِ، فَوُفِّقَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ دَاخِلًا الْمَسْجِدَ، فَاكْتَنَفْتُهُ أَنَا وَصَاحِبِي أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ، وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ، فَظَنَنْتُ أَنَّ صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلَامَ إِلَيَّ، فَقُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قِبَلَنَا نَاسٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، وَيَتَقَفَّرُونَ الْعِلْمَ، وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ، وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنْ لَا قَدَرَ، وَأَنَّ الْأَمْرَ أُنُفٌ، قَالَ: فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنِّي، وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ اللهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ ثُمَّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ

---

(١) أخرجه مسلم (٨)، وأبو داود (٤٦٩٥)، والترمذي (٢٦١٠)، والنسائي في الكبرى(٣/ ٤٤٦)، وابن ماجه (٦٣).

....

ذَاتَ يَوْمٍ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعَرِ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخِذَيْهِ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ، وَيُصَدِّقُهُ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ، قَالَ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ، قَالَ: أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ، قَالَ: مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ. قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا، قَالَ: أَنْ تَلِدَ الْأَمَةُ رَبَّتَهَا، وَأَنْ تَرَى الْحُفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ، قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقَ فَلَبِثْتُ مَلِيًّا، ثُمَّ قَالَ لِي: يَا عُمَرُ أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ؟ قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ».

ففي هذا الحديث أن الإيمان بالقدر من أصول الإيمان الستة المذكورة، فمن لم يؤمن بالقدر خيره وشره فقد ترك أصلًا من أصول الدين وجحده، فيشبه من قال الله فيهم: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥] الآية.

الشرح:

ذكر هنا حديث ابن عمر رضي الله عنهما المعروف عن عمر رضي الله عنه، والذي فيه سؤالات جبريل عليه السلام عن الإسلام والإيمان، جاء في أول الحديث: «**كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدَرِ بِالْبَصْرَةِ مَعْبَدٌ الْجُهَنِيُّ**»، وذكرا: «**إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قِبَلَنَا نَاسٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، وَيَتَقَفَّرُونَ الْعِلْمَ، وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ، وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنْ لَا قَدَرَ، وَأَنَّ الْأَمْرَ أُنُفٌ**»، قال ابن عمر رضي الله عنهما: «**فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ وَأَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنِّي وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ لَوْ أَنَّ لأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ**»، ثم ساق الحديث، فالذين كانوا ينكرون القدر كانوا ينكرون مرتبة العلم السابق، وهؤلاء هم غلاة القدرية، وهناك قدرية غير غلاة؛ **لأنَّ القدرية أنواع**: منهم الغلاة، ومنهم من ليسوا بغلاة، وبعض أهل العلم يثبت ثلاث طبقات للقدرية: الغلاة، والمتوسطون، ومن مخالفتهم في القدر خفيفة.

وكلمة (**قَدَرِيَّةٍ**) اسم لِمُنْكِر القدر، والأصل أن النسبة تكون للمثبت لا للنافي، فإذا أثبت شيئًا ننسبه إليه، كما يُقال: الصفاتية لمثبته الصفات، والعقلانيون لمقدمي العقل. . . ونحو ذلك، لكن هؤلاء قيل لهم القدرية؛ لأنهم نفاة القدر، فهذا اصطلاح خاص، فالذين ينفون القدر سواء الغلاة أم غير الغلاة، يقال لهم: القدرية. ويشمل طائفتين كبيرتين:

الأولى: الغلاة الذي أنكروا العلم.

والثانية: المعتزلة الذين أنكروا أن الله عز وجل يخلق فعل العبد، وزعموا أن العبد يخلق فعل نفسه - كما سيأتي في بيان المرتبة الأخيرة من القدر - ويقابل القدرية الجبرية.

وفي وقت شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، كان منكرو القدر قليلين كما

ذكر ذلك في الواسطية[١]، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَمُنْكِرُهُ الْيَوْمَ قَلِيلٌ)، وهذا يعني منكروا العلم السابق قليل، والذين ينكرون العلم في زمنه، وفي هذا الزمن هم الفلاسفة، ومن كان على مذهب غلاة القدرية من بعض الناس الذين لا ينتسبون إلى طائفة الفلاسفة، والفلاسفة الإسلاميون يزعمون أن الله عَزَّ وَجَلَّ يعلم الكليات دون الجزئيات، وهذا إنكار للعلم، يقولون: العلم السابق، هو علم كلي لا تفصيلي، علم بالكليات دون الجزئيات، وهذا نوع من إنكار العلم السابق، هؤلاء هم الذين قال فيهم الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ كلمته المشهورة: (نَاظِرُوا الْقَدَرِيَّةَ بِالْعِلْمِ، فَإِنْ أَقَرُّوا بِهِ خُصِمُوا، وَإِنْ أَنْكَرُوهُ كَفَرُوا)[٢].

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «وَالذِي نَفْسُ ابْنِ عُمَرَ بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ اللهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ»: لِمَ؟

لأن الله عَزَّ وَجَلَّ لا يقبل إلا من مسلم، والإسلام شرط في صحة قبول الأعمال، ومن أنكر القدر، ولم يؤمن بالقدر فإنه لا يقبل منه ولو أنفق مثل أحد ذهبًا.

(ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْإِيمَانُ، أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»): هنا في قوله: «وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» القدر منه ما هو خير، ومنه ما هو شر، خير بالنسبة لابن آدم، وشر بالنسبة لابن آدم، فالمكلَّف قد يكون عليه قدر هو بالإضافة إليه خير، وقد يكون عليه القدر بالإضافة إليه شرًا، وأما بالنسبة

---

(١) انظر: الواسطية مع شرحها اللآلئ البهية للشارح - حفظه الله- (٢/ ٣٣٧).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢٣ / ٣٤٩)، وشرح قصيدة ابن القيم (٢/ ٤٠٨)، وتيسير العزيز الحميد (ص٦٣٠)، والرد على الجهمية للدارمي (ص٢٤٤)، والسنة لعبد الله بن أحمد (ص٩٤٨)، والشريعة للآجري (ص٢٢٨).

لفعل الله عز وجل ، فالله عز وجل أفعاله كلها خير؛ لأنها موافقة لحكمته العظيمة؛ فلهذا جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال في ثنائه على ربه: «**وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ**»[(١)]، فالله عز وجل ليس في فعله شر فالشر بما يضاف للعبد، أصيب العبد بمصيبة فهي شر بالنسبة إليه أما بالنسبة لفعل الله فهي خير؛ لأنها موافقة لحكمة الله عز وجل البالغة والله عز وجل له الأمر كله.

(١) أخرجه مسلم (٧٧١) من حديث طويل عن علي رضي الله عنه فيه أن النبي ﷺ كان يقول في دعاء الاستفتاح في صلاة الليل: «. . . وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ. . .» الحديث.

وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّهُ قَالَ لابْنِهِ: «يَا بُنَيَّ، إِنَّكَ لَنْ تَجِدَ طَعْمَ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ قَالَ: رَبِّ وَمَاذَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ يَا بُنَيَّ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ مَاتَ عَلَى غَيْرِ هَذَا فَلَيْسَ مِنِّي»(١).

وَفِي رِوَايَةٍ لأَحْمَدَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ، فَجَرَى فِي تِلْكَ السَّاعَةِ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»(٢).

وَفِي رِوَايَةٍ لابْنِ وَهْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ أَحْرَقَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِالنَّارِ»(٣).

وَفِي الْمُسْنَدِ وَالسُّنَنِ عَنِ ابْنِ الدَّيْلَمِي قَالَ: «أَتَيْتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ، فَقُلْتُ: لَهُ فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنَ الْقَدَرِ، فَحَدِّثْنِي بِشَيْءٍ لَعَلَّ اللَّهَ يُذْهِبَهُ مِنْ قَلْبِي، فَقَالَ: وَلَوْ أَنْفَقْتَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا قَبِلَهُ اللَّهُ مِنْكَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، وَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَأَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَلَوْ مُتَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا لَدَخَلْتَ النَّارَ، قَالَ: فَأَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ، وَحُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ، وَزَيْدَ

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٠٠).
(٢) أخرجه أحمد في المسند (٣٧/ ٣٧٨).
(٣) أخرجه ابن وهب في القدر (ص١٢١).

ابْنَ ثَابِتٍ، فَكُلُّهُمْ حَدَّثَنِي بِمِثْلِ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. حَدِيثٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ الحَاكِمُ فِي صَحِيحِهِ[١].

ش: قوله: (وَعَنْ عُبَادَةَ) قد تقدم ذكره في باب فضل التوحيد، وحديثه هذا رواه أبو داود، ورواه الإمام أحمد بكماله قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ سَوَّارٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ زِيَادٍ، حَدَّثَنِي عُبَادَةُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ عُبَادَةَ، حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: «دَخَلْتُ عَلَى عُبَادَةَ، وَهُوَ مَرِيضٌ أَتَخَايَلُ فِيهِ الْمَوْتَ فَقُلْتُ: يَا أَبَتَاهُ أَوْصِنِي وَاجْتَهِدْ لِي. فَقَالَ: أَجْلِسُونِي. فَلَمَّا أَجْلَسُوهُ قَالَ: يَا بُنَيَّ إِنَّكَ لَنْ تَطْعَمَ طَعْمَ الْإِيمَانِ، وَلَنْ تَبْلُغْ حَقَّ حَقِيقَةِ الْعِلْمِ بِاللهِ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَتَاهُ وَكَيْفَ لِي أَنْ أَعْلَمَ مَا خَيْرُ الْقَدَرِ مِنْ شَرِّهِ؟ قَالَ: تَعْلَمُ أَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَمَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ. يَا بُنَيَّ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمُ، ثُمَّ قَالَ: اكْتُبْ فَجَرَى فِي تِلْكَ السَّاعَةِ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، يَا بُنَيَّ إِنْ مِتَّ وَلَسْتَ عَلَى ذَلِكَ دَخَلْتَ النَّارَ»[٢].

ورواه الترمذي بسنده المتصل إلى عطاء بن أبي رباح، عن الوليد بن عبادة، عن أبيه، وقال: حسن صحيح وغريب[٣].

وفي هذا الحديث ونحوه بيان شمول علم الله تعالى، وإحاطته بما كان ويكون في الدنيا والآخرة، كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجه (٧٧)، وأحمد في المسند (٣٥/ ٤٦٥، ٥١١)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٢٠٤)، والحاكم في المستدرك بنحوه (٣/ ٦٢٤).
(٢) أخرجه أحمد في المسند (٣٧/ ٣٧٨).
(٣) أخرجه الترمذي (٢١٥٥).

....

وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمَۢا﴾ [الطلاق: ١٢].

وقد قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما سئل عن القدر قال: «الْقَدَرُ قُدْرَةُ الرَّحْمَنِ»[(١)]، واستحسن ابن عقيل هذا من أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والمعنى: أنه لا يمنع عن قدرة الله شيء، ونفاة القدر قد جحدوا كمال قدرة الله تعالى فضلوا سواء السبيل، وقد قال بعض السلف: (ناظروهم بالعلم، فإن أقروا به خصموا وإن جحدوه كفروا)[(٢)].

قوله: (وَفِي الْمُسْنَدِ وَالسُّنَنِ عَنِ ابْنِ الدَّيْلَمِي)، وهو أبو بسر - بالسين المهملة، وبالباء المضمومة - ويقال أبو بشر - بالشين المعجمة وكسر الباء، - وبعضهم صحح الأول، وإسمه عبد الله بن فيروز.

ولفظ أبي داود قال: «لَوْ أَنَّ اللَّهَ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ عَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ كَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ، وَلَوْ أَنْفَقْتَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا قَبِلَهُ اللَّهُ مِنْكَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، وَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَأَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَلَوْ مُتَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا لَدَخَلْتَ النَّارَ، قَالَ: ثُمَّ أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، قَالَ: ثُمَّ أَتَيْتُ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، قَالَ: ثُمَّ أَتَيْتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ فَحَدَّثَنِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ». وأخرجه ابن ماجه[(٣)].

---

(١) انظر: الإبانة لابن بطة (١/ ١٤١).

(٢) انظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز (ص٣٠٢)، وجامع العلوم والحكم (ص٢٧)، ومجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٤٩)، وطريق الهجرتين (٢٤٣).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجه (٧٧).

....

وقال العماد ابن كثير رحمه الله: عَنْ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِي بْنِ خِرَاش، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُؤْمِنَ بِأَرْبَعٍ: يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ بَعَثَنِي بِالحَقِّ، وَيُؤْمِنُ بِالمَوْتِ، وَبِالبَعْثِ بَعْدَ المَوْتِ، وَيُؤْمِنُ بِالقَدَرِ»[١].

وَكَذَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ النَّضْرِ بْنِ شُمَيْل، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، بِهِ. وَرَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ، فَذَكَرَهُ. وَقَدْ ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ أَبِي هَانِئٍ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الحُبُلي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ». زَادَ ابْنُ وَهْبٍ: «وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ».[٢] وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ[٣] [٤].

وكل هذه الأحاديث وما في معناها، فيها الوعيد الشديد على عدم الإيمان بالقدر، وهي الحجة على نفاة القدر من المعتزلة وغيرهم، ومن مذهبهم تخليد أهل المعاصي في النار، وهذا الذي اعتقدوه من أكبر الكبائر، وأعظم المعاصي.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢١٤٥)، وابن ماجه (٨١)، والطيالسي (١/ ١٠٣).
(٢) أخرجه مسلم (٢٦٥٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.
(٣) أخرجه الترمذي (٢١٥٦) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.
(٤) انظر: تفسير ابن كثير (٧/ ٤٨٥).

....

وفي الحقيقة إذا اعتبرنا إقامة الحجة عليهم بما تواترت به نصوص الكتاب والسنة من إثبات القدر، فقد حكموا على أنفسهم بالخلود في النار، إن لم يتوبوا. وهذا لازم لهم على مذهبهم هذا، وقد خالفوا ما تواترت به أدلة الكتاب والسنة من إثبات القدر، وعدم تخليد أهل الكبائر من الموحدين في النار.

الشرح:

ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ هنا عدة مسائل:

المسألة الأولى: قوله: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ تَعَالَى الْقَلَمَ فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ قَالَ: فَجَرَى بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى قِيَام السَّاعَةِ»، هذا دليل مرتبة الكتابة، وهي المرتبة الثانية من مراتب الإيمان بالقدر، وكل شيء مكتوب، ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك؛ لأن الله جَلَّ وَعَلَا كتب ذلك لعلمه بما سيفعله العباد، فلن يخرج العباد عما كتب؛ لأن علمه ليس ناقصًا، بل هو ذو الكمال المطلق في صفاته جميعًا، فلهذا يقع ما كتب؛ لأن الله علم ما العباد عاملون، فأمره أن يكتب ما العباد عاملون، وما سيحدث في ملكوت الله من المخلوقات التي لا اختيار لها، فجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة، فهذا تفهم منه أن الكتابة لا تعني الجبر، وأن الجبرية ضلال كما أن القدرية ضلال، ولكن القدرية كفار وأما الجبرية فلا يكفرون بإطلاق.

المسألة الثانية: معنى قوله ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ».

أنَّ القلم الذي كتب الله عَزَّ وَجَلَّ به القدر، كُتب به ما يتعلق به العالم

فكُتب به القدر إلى قيام الساعة، كما جاء في الحديث الصحيح عن عبد الله ابن عمرو رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ**»[١]، فالقلم متعلقةٌ كتابته في اللوح المحفوظ بما هو كائن إلى قيام الساعة.

المسألة الثالثة: أن القلم لما خلقه الله عز وجل، أمره أن يكتب، فجرى بما هو كائن إلى قيام الساعة؛ كما جاء ذلك في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه الذي رواه أبو داود والترمذي والإمام أحمد وجماعة بألفاظ متقاربة، وفيه أن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ تَعَالَى الْقَلَمَ فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ قَالَ رَبِّ: وَمَاذَا أَكْتُبُ؟ قَالَ اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ**»[٢]، وجاء أيضًا بلفظ: «**لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ قَالَ لَهُ: اكْتُبْ، فَجَرَى بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى قِيَام السَّاعَةِ**»[٣].

ولهذا اختلف العلماء في مسألة: هل هذا الحديث على ظاهره في أن أول المخلوقات القلم؟ أو أن هذا الحديث له معنى آخر؟ وجعلوا هذا الحديث وحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما من الأحاديث التي ينبغي الجمع بينها.

المسألة الرابعة: في الجمع بين الحديثين، فحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما فيه: «**قَدَّرَ اللهُ الْمَقَادِيرَ**» قدر يعني: كتب، وفي حديث عبادة رضي الله عنه قال: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ تَعَالَى الْقَلَمَ فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ**» فيقتضي حديث عبادة أن الأمر بالكتابة كان مرتبًا على ابتداء الخلق - خلق القلم -

(١) سبق تخريجه (ص٣٦٨).
(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٠٠)، والترمذي (٢١٥٥)، وأحمد (٥/ ٣١٧).
(٣) أخرجه الطبراني في الكبير (١٢/ ٦٨)، والضياء في المختارة (١٠/ ٣٣٣)، وذكره الهيثمي في المجمع وقال: رجاله ثقات.

وتقدير القدر كان قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، والعرش على الماء، فدل حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما على وجود تقديم، وعلى وجود العرش، وعلى خلق العرش، وعلى خلق الماء، ودل حديث عبادة على أن خلق القلم تبعه قول الله عز وجل للقلم: اكتب. فجرى بما هو كائن إلى قيام الساعة، وهذا الترتيب جاء بحرف الفاء الذي يدل في مثل هذا السياق على أن هذا بعد هذا، دون تراخ زمني؛ لهذا اختلف العلماء في هذه المسألة في الجمع بين هذين الحديثين، هل القلم هو أول المخلوقات، أم العرش خلق قبله؟

على قولين للسلف فمن بعدهم:

القول الأول - وهو قول جمهور السلف؛ كما نسب ذلك إليهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وغيره -: أن العرش قبل القلم، كذلك الماء قبل القلم.

القول الثاني: أن القلم أول المخلوقات، وأن العرش والماء بعد ذلك، وهو قول طائفة من أهل العلم[(١)].

والترجيح ما بين هذين القولين، هو أن الأحاديث يجب الجمع بينها وعدم تعارضها، وحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ فَقَالَ لَهُ اكْتُبْ...**» يقتضي أن الكتابة كانت بعد خلقه، وحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما يقتضي تقدم وجود العرش والماء على حصول الكتابة، فدل هذان الحديثان على أن العرش والماء موجودان قبل، وأن خلق القلم تبعته الكتابة؛ ولهذا نسبه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إلى جمهور السلف في أن القلم موجود بعد العرش والماء، وهذا تدل عليه

---

(١) انظر القولين في: منهاج السنة (١/ ٣٦١)، واجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٥٩)، وشفاء العليل (ص٦)، وتيسير العزيز الحميد (ص٦٢٨).

رواية: «أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ تَعَالَى الْقَلَمَ فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ»، يعني: حين خلقه، فأول بمعنى حين، «أَوَّلَ مَا خَلَقَ الله الْقَلَمَ فَقَالَ لَهُ اكْتُبْ» أي: حين خلقه قال له: اكتب. وهذا هو معنى: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ تَعَالَى الْقَلَمَ فَقَالَ لَهُ اكْتُبْ»؛ لأن الجمع بين الروايات أولى من تعارضها، وقد ذكر ابن القيم رحمه الله في كتابه (التبيان) أن قوله: «إِنَّ أَوَّلَ ما خَلَقَ اللهُ تَعَالَى الْقَلَمَ»، ورواية: «أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ»، إما أن تجعل جملتين أو جملة واحدة؛ وقد ذكر هذا النقل شارح الطحاوية(1).

وخلاصة البحث هو ما ذكرت من التقديم، فإن قوله: «إِنَّ أَوَّلَ ما خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ» هنا برفع القلم تكون خبر إن، أي: إن أول المخلوقات القلمُ، فقال له: اكتب، وإذا كان أول المخلوقات، فكيف يفسر مع حديث «وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»؟ فقوله: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ» أول الذي خلق الله يُفهم على أن القلم جرى بما هو كائن إلى قيام الساعة، قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، فالقلم متعلق بما كُتب في اللوح المحفوظ، وبما يحدث في هذا العالم المخصوص، لا في مطلق الأشياء؛ لهذا علق بأنه إلى قيام الساعة.

فإذًا لما كان تعلق الكتابة بهذا العالم الذي جرى التقدير عليه إلى قيام الساعة، يفهم أن القلم لما تعلق بهذا العالم كتابة لتقديره، ولقدره، ولآجاله. . . إلى آخرهن، فإنه من هذا العالم؛ لأن العوالم أجناس، والله عز وجل جعل لمخلوقاته أقدارًا وأجناسًا.

---

(1) انظر: قول ابن القيم رحمه الله في كتاب التبيان في أقسام القرآن (ص١٢٨)، وبقية قوله: (. . . فإن كان جملة – وهو الصحيح – كان معناه أنه عند أول خلقه، قال له: أكتب، كما في لفظ: أول ما خلق الله القلم قال له: أكتب، بنصب أول والقلم، وإن كانا جملتين، وهو مروي برفع أول والقلم، فيتعين حمله على أنه أول المخلوقات من هذا العالم؛ ليتفق الحديثان. . . .). وانظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز (ص٢٩٤ – ٢٩٦).

فإذًا يفهم قوله: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ تَعَالَى الْقَلَمَ» يعني: من هذا العالم، فالقلم قبل السماوات، وقبل الأرض، وقبل الدخان المتعلق الذي خلق منه السماوات والأرض، وكل ما يتصل بهذا العالم المرئي المشاهد، فالقلم هو أول المخلوقات من هذا العالم، أما العرش والماء فليسا متعلقين بهذا العالم، فإذًا إعمال الحديثين مع ما يتفق مع عقيدة أهل السنة والجماعة واضح لا إشكال فيه، فهذا تقرير هذه المسألة.

وقد لخص ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ المسألة في نونيته وبحثها مفصلًا في كتاب (التبيان في أقسام القرآن) وفي غيره، فقال في النونية رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَالنَّاسُ مُختلفُون فِي القَلَمِ الَّذِي ... كُتِبَ القَضَاءُ بِهِ مَنَ الدَّيَّانِ

هَلْ كَانَ قبل العرشِ أَوْ هُو بعدَه ... قولاَن عِنْدَ أَبِي العَلاَ الهَمذَانِي

وَالحقُّ أَنَ العرشَ قَبْلُ لأَنَّه ... قَبلَ الكِتَابَةِ كَانَ ذَا أركَانِ

وَكِتابةُ القَلمِ الشَّرِيفِ تَعَقَّبَت ... إيجَادَهُ مِنْ غَير فَصلِ زَمَانِ

لمَّا بَرَاهُ اللهُ قَالَ اكْتُبْ كَذا ... فَغدا بِأمرِ اللَّهِ ذَا جَرَيَانِ

فَجَرَى بِمَا هُوَ كَائِن أَبدًا إِلَى ... يَومِ المِعَادِ بِقُدرَةِ الرَّحْمَنِ[1]

وهذا القول كما ترى من تقريره مع دليله هو الصحيح، وهو الموافق لفقه النص، وفقه خلق العالم، وآثار فعل الله عَزَّ وَجَلَّ في ملكوته، ومتفق مع القول بأن الله عَزَّ وَجَلَّ فعال لما يريد، وأن قبل هذا العالم ثم عوالم أخرى، والله عَزَّ وَجَلَّ يخلق ما يشاء ويختار، وأنه ثم أشياء أخرى بعد قيام الساعة، والقلم متقيد بما خلقه الله عَزَّ وَجَلَّ له، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى له الأمر كله؛ يقضي ما يشاء، ويحكم ما يريد سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

(١) انظر: النونية لابن القيم مع شرحها لابن عيسى (١/ ٣٧٧).

وهذا على النحو الذي ذكرت في بحث معروف محله كتب العقيدة المطولة، فلا يستقر قدم العبد في الإيمان، حتى يؤمن بالكتابة، والكتابة معناها أنك تؤمن بأن الله كتب مقادير الخلائق في كتاب لا يضل ربي، ولا ينسى تعالى، كما قال: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠]، فذكر العلم، ثم ذكر أنه جعل ما علمه مما قدره لمخلوقاته مكتوبًا في اللوح المحفوظ، ولا شك أن التسليم هو الذي تثبت عليه قدم الاستسلام، فلا تثبت قدم الإسلام إلا على التسليم، خاصة القدر، الذي يخوض في القدر برأيه وبهواه، لابد أن يضل، إلا إن أنقذه الله جل جلاله والله المستعان.

وفي **حديث عبادة** رضي الله عنه: أنَّ الابن حين أراد أباه أن يوصيه، أوصاه أبوه بالإيمان بالقدر، وهذا يدل على عظم هذه المسألة، والوصية بها وعظم شأنها عندهم، فإنه أوصاه بها؛ لأن بالإيمان بالقدر يحصل الطمأنينة غالبًا ما تكون الشبه التي تلقى في الشريعة، يكون أساس ذلك مسألة الأقدار، فإذا سلم العبد بالقدر، وأيقن واطمأن، ولم يتردد ولم يكن ذا شبهة فيه فإنه يسلم من غيره، فلهذا وصى عبادة ابنه بالإيمان بالقدر، وأن ما أصاب العبد لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه، يرضى ويسلم، فحديث الوليد بن عبادة رضي الله عنه دل على أن الإيمان بالقدر خيره وشره، مما يُوصى به، ويُحث عليه، ويؤمر به، ويُفصل للناس من جهة الإجمال، ويُبين لهم الإيمان بالقدر والإيمان بخيره وشره، وأن ما أخطأ العبد لم يكن ليُصيبه، وما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن هذا لا يُخالف ما جاء من الإمساك عن القدر وعن ذكره؛ لأن الإمساك عن القدر الذي جاء في الحديث: «**إِذَا ذُكِرَ الْقَدَرُ فَأَمْسِكُوا**»[1]، أي: عن الخوض فيه بلا علم،

---

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (١٠٤٤٨)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (١/ ١٢٦، ٧/ ١٢٥٠)،=

أما ما دل عليه الدليل، وعلمه العبد من الشريعة، فإنه يذكر، ولهذا يوصي بالإيمان بالقدر خيره وشره.

قال: «وَكَيْفَ لِي أَنْ أَعْلَمَ مَا خَيْرُ الْقَدَرِ مِنْ شَرِّهِ؟ قَالَ: تَعْلَمُ أَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَمَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ»، هذه هي الحقيقة، فما أخطأك لم يكن ليصيبك؛ لأن الله عز وجل لم يقدِّره، وكذلك ما أصابك لم يكن ليُخطئك؛ لأنه بقدر الله عز وجل .

قوله هنا: «بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّه»، الخيرية والشر - كما سبق - بالإضافة إلى العبد، أما القدر في نفسه المضاف إلى الله عز وجل الذي هو تقدير الله، هو صفة الله وفعل الله عز وجل ، وأفعال الله تعالى لا يضاف إليها الشر؛ لأن الشر ليس إلى الله عز وجل ، لاوصفًا ولا فعلًا تعالى ، فالقدر شره بالنسبة للعبد، وخيره بالنسبة للعبد، أما حقيقة القدر فهو خير، وموافق للحكمة، والمقاصد الحكيمة للرب جل جلاله .

في شرح الشيخ سليمان بن عبد الله رحمه الله في تيسير العزيز الحميد، وقف عند هذا الباب آخر ما شرح هو باب ما جاء في منكري القدر، وما بعده ما جاء في المصورين إلى آخره.

هذه من تتمة الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمه الله ، لم يختصرها من كتاب الشيخ سليمان، بل ألفها تأليفًا، وكتاب الشيخ سليمان ما أكمل على منواله؛ لأنه طويل النفس، كثير البيان، والشرح، وكتاب الشيخ عبد الرحمن كما وصفه في خطبة كتابه، هو تهذيب وتجديد وتكميل لكتاب

= وأبو نعيم في الحلية (٤/ ١٠٨) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٢٠٢): (رواه الطبراني، وفيه مسهر بن عبد الملك، وثقه ابن حبان وغيره، وفيه خلاف، وبقية رجاله رجال الصحيح). وأخرجه الطبراني في الكبير (٤١٢٧) من حديث ثوبان رضي الله عنه ، وفيه يزيد بن ربيعة، وهو ضعيف.

تيسير العزيز الحميد، وكان كثير من أهل العلم يتمنى لو أكمل شرح كتاب التوحيد على منوال شرح الشيخ سليمان بطول النفس، وكثرة ما يورد من الفوائد التي تناسب بالمعلم، ومن يريد التوسع في الشرح - رحمهم الله تعالى - جميعًا.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: بَيَانُ فَرْضِ الْإِيمَانِ بِالْقَدَرِ.

الثَّانِيَةُ: بَيَانُ كَيْفِيَّةِ الْإِيمَانِ بِهِ.

الثَّالِثَةُ: إِحْبَاطُ عَمَلِ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِهِ.

الرَّابِعَةُ: الْإِخْبَارُ بِأَنَّ أَحَدًا لَا يَجِدُ طَعْمَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُؤْمِنَ بِهِ.

الْخَامِسَةُ: ذِكْرُ أَوَّلِ مَا خَلَقَ اللَّهُ.

السَّادِسَةُ: أَنَّهُ جَرَى بِالْمَقَادِيرِ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ.

السَّابِعَةُ: بَرَاءَتُهُ ﷺ مِمَّنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِهِ.

الثَّامِنَةُ: عَادَةُ السَّلَفِ فِي إِزَالَةِ الشُّبْهَةِ بِسُؤَالِ الْعُلَمَاءِ.

التَّاسِعَةُ: أَنَّ الْعُلَمَاءَ أَجَابُوهُ بِمَا يُزِيلُ الشُّبْهَةَ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ نَسَبُوا الْكَلَامَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَطْ.

٦٠ - بَابُ
مَا جَاءَ فِي الْمُصَوِّرِينَ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي، فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً، أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً، أَوْ شَعِيرَةً». أَخْرَجَاهُ[1].

وَلَهُمَا عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُضَاهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ»[2].

وَلَهُمَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ، يَجْعَلُ لَهُ، بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا، نَفْسًا فَتُعَذِّبُهُ فِي جَهَنَّمَ»[3].

وَلَهُمَا عَنْهُ مَرْفُوعًا: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا كُلِّفَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ»[4].

ش: قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُصَوِّرِينَ).

أي: من عظيم عقوبة الله لهم وعذابه.

وقد ذكر النبي ﷺ العلة وهي المضاهاة بخلق الله؛ لأن الله تعالى له

---

(١) أخرجه البخاري (٥٩٥٣، ٧٥٥٩)، ومسلم (٢١١١).
(٢) أخرجه البخاري (٥٩٥٤)، ومسلم (٢١٠٧).
(٣) أخرجه البخاري (٢٢٢٥) بلفظ مختلف، وأخرجه مسلم (٢١١٠) بنحو هذا اللفظ.
(٤) أخرجه البخاري (٢٢٢٥)، ومسلم (٢١١٠).

....

الخلق والأمر، فهو رب كل شيء ومليكه، وهو خالق كل شيء، وهو الذي صور جميع الخلوقات، وجعل فيها الأرواح التي تحصل بها الحياة، كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ۖ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ۝٧ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ۝٨ ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ ۖ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۚ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ۝٩﴾ [السجدة: ٧-٩]، فالمصور لما صور الصورة على شكل ما خلقه الله تعالى من إنسان، وبهيمة صار مضاهئًا لخلق الله، فصار ما صوره عذابًا له يوم القيامة، وكلف أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ، فكان أشد الناس عذابًا؛ لأن ذنبه من أكبر الذنوب.

فإن كان هذا فيمن صور صورة على مثال ما خلقه الله تعالى من الحيوان، فكيف بحال من سوى المخلوق برب العالمين، وشبهه بخلقه، وصرف له شيئًا من العبادة التي ما خلق الله الخلق إلا ليعبدوه وحده بما لا يستحقه غيره من كل عمل يحبه الله من العبد ويرضاه، فتسوية المخلوق بالخالق بصرف حقه لمن لا يستحقه من خلقه، وجعله شريكًا له فيما اختص به - تعالى وتقدس -، وهو أعظم ذنب عصى الله تعالى به.

ولهذا أرسل رسله وأنزل كتبه لبيان هذا الشرك والنهي عنه، وإخلاص العبادة بجميع أنواعها لله تعالى فنجى الله تعالى رسله ومن أطاعهم، وأهلك من جهل التوحيد، واستمر على الشرك والتنديد، فما أعظمه من ذنب: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ﴾ [النساء: ٤٨] ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن

....

يَشَآءُ﴾ [النساء: ١١٦] ﴿وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخۡطَفُهُ ٱلطَّيۡرُ أَوۡ تَهۡوِي بِهِ ٱلرِّيحُ فِي مَكَانٖ سَحِيقٖ﴾ [الحج: ٣١]

الشرح:

هذا الباب به يبتدئ شرح الشيخ عبد الرحمن بن حسن المجدد الثاني رحمه الله على كتاب التوحيد، وما قبله من أول الكتاب إلى هذا الموضع، اختصره مع بعض الزيادات والتهذيب والتجريد، اختصره من كتاب تيسير العزيز الحميد للشيخ سليمان بن عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، فكتاب الشيخ سليمان انتهى إلى ما قبل هذا الباب ثم ما ها هنا إلى آخره من ابتداء الشيخ عبد الرحمن بن حسن - رحم الله الجميع وغفر لهم، ورفع درجاتهم -، هذا الباب عقده الشيخ لبيان ما جاء في المصورين، فقال: **(بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُصَوِّرِينَ)**.

والمصورون جمع تصحيح للمصور، **والمصور**: هو الذي يفعل إحداث الصورة، وهو الذي يقوم بالتصوير، **والتصوير معناه**: التشكيل، تشكيل الشيء حتى يكون على هيئة صورة لآدمي، أو لغير آدمي من حيوان، أو لنبات، أو لجماد، أو لسماء، أو أرض، فكل هذا يقال له: مصور، إذا كان يُشكِّل بيده شيئًا على هيئة صورة معروفة.

وقوله: **(بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُصَوِّرِينَ)**؛ يعني: من الوعيد، ومن الأحاديث التي فيها أنهم جعلوا أنفسهم أندادًا لله سبحانه وتعالى، وعموم ما ذكرنا في معنى المصور، هذا من جهة المعنى، أما من جهة الحكم فسيأتي بيان

التفصيل - إن شاء الله - **ومناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد من جهات:**

الجهة الأولى: أن المصور نازع الله في شيء اختص به ﷻ، فإن الله هو الخالق البارئ المصور، فإنه الذي يصور الصورة، ويجعل لها شكلًا ومقادير، ويقطعها سبحانه، ثم يبرأها بأن يجعلها نفسًا منفوسة على نهاية ما قدر لها، وهذا من التكوين الذي هو بعض معنى خلق الله للأشياء، فالله ﷻ هو الذي يصور ما كان فيه الروح، وهو الذي يجعل له الهيئات، وهو الذي شق السمع، وشق البصر، وجعل الإنسان، أو جعل الحيوان على هيئاته التي خلق عليها، وإذا كان كذلك، فإن المصور يضاهي خلق الله، ويجعل نفسه مقلدًا لخلق الله، ويجعل ما جعله الله ذا نفس يمكن أن يعمله صورة بيده، وهذا نوع مضاهاة ومنازعة في الاختصاص، وإذا كان كذلك، فإنه ينهى عنه؛ لأنه ترك للأدب مع الله بما يخصه، والتوحيد الكامل متعلق بالأدب مع الله في الأقوال، وفي الأعمال، وفي الاعتقادات.

وتصوير هذه المخلوقات محرم، وكبيرة من كبائر الذنوب، ووسيلة إلى الشرك - كما سيأتي -.

الجهة الثانية: أن هذا الوعيد الشديد الذي جاء في حال المصورين، وأنهم يعذبون هذا العذاب الشديد، مع أن التصوير ليس شركًا أكبر، يقود إلى أن من عبد مع الله غيره، وتوجه إلى غير الله بأنواع العبادات فإنه بقياس الأولى يكون أعظم عذابًا من هذا، ففي ذكر عذاب المصورين، وعقوبة المصور، والتغليظ في ذلك فيه التغليظ لما هو أشد منه، وهو منازعة الرب فيما يختص به من إفراد العبادة به وحده دون ما سواه، فبيان تغليظ حكم المصور وأنه كبيرة، وأن المصور الذي يصور ذوات الأرواح يجعل له بكل صورة صورها نفس يعذب بها في جهنم، فيه أن ما هو أشد من التصوير

لا شك أنه سيكون أشد عذابًا؛ لأن التصوير وسيلة إلى الشرك، وإذا كان وسيلة فإن المقاصد أعظم في الشرع من الوسائل.

والجهة الثالثة: أن التصوير يجمع شيئين ولهذا حرم، يجمع أنه فيه المضاهاة لخلق الله.

والثاني: أنه وسيلة إلى الشرك بجنس الصور، ومعلوم أن قوم نوح عليه السلام الذين هم أول الأقوام شركًا، إنَّما أشركوا بالصور، وكان سبب ذلك أنهم ما اتقوا التصوير، ولم يتركوه، بل جاءهم الشيطان بوسيلة من وسائل الشرك وهو التصوير، فإذا جمع التصوير أنه وسيلة للشرك، وأن فيه المضاهاة بخلق الله، ولهذا كل أنواع الصور الثابتة يحصل فيها هذا القدر من المضاهاة، ومن كونه وسيلة، وإذا قلنا وسيلة فإن المقصود جنس الصور، لا أن تكون كل صورة بعينها وسيلة للشرك بصاحبها، بل جنس التصوير وسيلة إلى جنس الشرك، فهذا لما كان جنس الشرك محرمًا، وهو الغاية كانت وسيلته وهي جنس التصوير محرمة؛ لأن الوسائل لها أحكام المقاصد، والغايات.

ولهذا إذا فاتت المضاهاة في بعض أنواع التصوير يبقى تحريمها إذا كانت ثابتة، يبقى تحريمها من جهة أن جنس الصور صار به الشرك في أول الزمان، والناس إذا تساهلوا بأنواع الصور، علقوها ثم ربما جاء الشيطان فجعل الصورة تتكلم، ولها حديث، فتتحرك شفتا المصور بحديث من جهة الشيطان وتلبيسه على عيني من رآها، ثم يقع في الاعتقاد، وهكذا كما وقع أول مرة مع قوم نوح عليه السلام.

فلا شك أن الكلام على التصوير، وما جاء في المصورين، هذا من التوحيد؛ لأن المسائل متعلقة بما يختص به الله جل جلاله، وما فيه نهي عن وسائل الشرك.

إذا تقرر هذا فالعلماء تكلموا في التصوير وهل كل أنواع التصوير محرمة؟ أم أن بعضها يجوز وبعض الصور لا يجوز على ثلاثة أقوال:

فالقول الأول: أن كل أنواع التصوير محرم بالإطلاق، تصوير مخلوقات الله، سواء كانت المخلوقات ذات رواح، أو ليست ذات روح فتصوير الشجر محرم عند هؤلاء، وتصوير الجبل محرم وهذا لقوله ﷺ هنا في الحديث: «**قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي، فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً، أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً، أَوْ شَعِيرَةً**»، وهذا ظاهر في الدلالة على ما ذكر.

والقول الثاني: هذا القول قال به عدد من الصحابة رضي الله عنهم، فمن بعدهم وهو قول جمهور أهل العلم، أن تصوير ذوات الأرواح هو الذي يحرم، وأما تصوير ما ليس له روح من الشجر والحجر والنبات، وأشباه ذلك فلا يحرم، لما ثبت في صحيح مسلم: «**جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: إِنِّي رَجُلٌ أُصَوِّرُ هَذِهِ الصُّوَرَ، فَأَفْتِنِي فِيهَا، فَقَالَ لَهُ: ادْنُ مِنِّي، فَدَنَا مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: ادْنُ مِنِّي، فَدَنَا حَتَّى وَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ، قَالَ: أُنَبِّئُكَ بِمَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ**، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ، يَجْعَلُ لَهُ، بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا، نَفْسًا فَتُعَذِّبُهُ فِي جَهَنَّمَ**»، وقَالَ: «**إِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا، فَاصْنَعِ الشَّجَرَ وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ**»[1]، وفي رواية البخاري: «**فَقَالَ: وَيْحَكَ، إِنْ أَبَيْتَ إِلَّا أَنْ تَصْنَعَ فَعَلَيْكَ بِهَذَا الشَّجَرِ، كُلُّ شَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ رُوحٌ**»، وهذا ذهب إليه جمهور أهل العلم.

وحملوا حديث: «**فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً، أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً، أَوْ شَعِيرَةً**» على التغليظ؛ لأن الذي صور الصورة ذات النفس، لن يستطيع أن يخلق أقل شيء وهو الحبة، أو الذرة وأشباه ذلك، فكيف بالصورة ذات النفس،

---

(١) أخرجه البخاري (٢٢٢٥)، ومسلم (٢١١٠)، واللفظ لمسلم.

والقول الثاني بلا تفريق في ذوات الأرواح بين ما له ظل، وما لا ظل له، وما بين الصورة المنحوتة، والصورة التي ترسم على جدار، أو على ورق... إلى آخره.

والقول الثالث: قول من فرق بين ما فيه المضاهاة، وما ليس فيه مضاهاة، فإذا كان يصور بيده، ولعمل يده دخل في تشكيل الصورة، وحسن الصورة وأن الصورة تنسب إليه؛ لأنه هو الذي رسمها، أو صورها، أو نحتها فهذا هو المحرم، وما ليس كذلك مما هو عمل آلة ونحو ذلك، فإنه ليس بمحرم، وهذا قول طائفة من المعاصرين من أهل العلم، فجعلوا أن التصوير بالكاميرا، أو أشباه ذلك أنه مباح؛ لأجل أن المضاهاة ممتنعة، فإنه إنما ضغط زرا وخرجت الصورة على ما صوره الله.

والصواب من هذه الأقوال: القول الثاني، وهو قول الجمهور، وعامة أهل العلم؛ لأن التصوير بهذه الآلات إن فاتته المضاهاة فتبقى العلة الثانية، وهي أن جنس التصوير وسيلة إلى جنس الشرك، فيمنع لأجل العلة الثانية، والعلة الأولى لا شك ربما لا تكون متحققة، لكن العلة الثانية وهي أنه وسيلة للشرك بجنس الصور والفتنة بجنس الصور الحاصلة، فيمنع جميع أنواع التصوير الذي تكون معه صور ثابتة، أما إذا كانت الصورة غير ثابتة فإنه لا يدخل هذا في التصوير كوقوف الرجل أمام المرآة، أو ما يعرض ثم يزول؛ لأن الصورة ما صور على هيئات، وكان ذلك على هيئة الثبات.

إذا تقرر هذا فإن الواجب في هذه المسألة أن يعظم الله عباده، وأن يكون عندهم من تعظيمه وإجلاله ما يمنعون معه أن يتوسع الناس في هذا الأمر، وخاصة ما كان فيه من تعليق الصور، ومن نوع تعظيمها، أو إجلالها وأشباه ذلك، وإن لم يمكنه الإنكار فإنه يكره ذلك بقلبه، ولا يرتضيه ولا يعني جواز بعض أنواع الصور عند بعض أهل العلم، أنه

يغشاه بل قد تكون جائزة مع عدم فعلها، فيجيزها عند الحاجة ولا يفعلها، مثل من أفتى بجواز التصوير الضوئي وأشباه ذلك، فإنه لا يعني أنه يفعل بل يجاز لما يحتاج إليه منه وأشباه ذلك، كما ذكرنا أن القول الثاني هو القول الصحيح في هذا رعاية لسد وسائل الشرك.

قوله: (**وَلَهُمَا عَنْ عَائِشَةَ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا **أَنَّ رَسُولَ اللهِ** ﷺ **قَالَ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ الَّذِينَ يُضَاهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ»**).

هذا فيه تنبيه للعلة، وهذه العلة هي المضاهاة بخلق الله تَعَالَى، وهي أحد العلتين اللتين من أجلهما حُرِّمَ التصوير، فالتصوير حُرِّمَ، وصار صاحبه من أشد الناس عذابًا لأجل أنه يضاهي بخلق الله تَعَالَى؛ ولأن الصورة وسيلة للشرك.

المضاهاة بخلق الله تَعَالَى التي رُتِّبَ عليها أن يكون فاعلها أشد الناس عذابًا يوم القيامة، في هذا الحديث عند كثير من العلماء أنها ما كانت على وجه الكفر، **وتكون المضاهاة في التصوير كفرًا في حالتين:**

الحالة الأولى: أن يصور صنمًا ليعبد، أو يصور إلهًا ليعبد، أو يصور إلهًا يعبد في الواقع، فيصور لأهل البوذية صورة بوذا، أو يصور للنصارى المسيح، أو يصور أم المسيح ونحو ذلك، فتصوير ما يعبد من دون الله تَعَالَى مع العلم بأنه يعبد هذا كفر بالله تَعَالَى؛ لأنه صور وثنًا ليعبد وهو يعلم أنه يعبد فيكون شركًا أكبر، وكفرًا بالله تَعَالَى.

والدرجة الثانية: أن يصور الصورة، ويزعم أنها أحسن من خلق الله تَعَالَى، فيقول: هذه أحسن من خلق الله، أو أنا فقت في خلقي وتصويري ما فعل الله تَعَالَى، فهذا كفر أكبر، وشرك أكبر بالله تَعَالَى، وهذا هو الذي حُمِلَ عليه هذا الحديث وهو قوله: **«أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ الَّذِينَ يُضَاهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ»**، ويدخل فيه أيضًا من ضاهى بالتصوير عامة بما

لا يخرجه من الملة كالذي يرسم بيده، أو ينحت التمثال، أو ينحت الصورة مما لا يدخل في الحالتين السابقتين فهو كبيرة من الكبائر، وصاحبها ملعون، ومتوعد بالنار.

قوله: (وَلَهُمَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ **يَقُولُ: «كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ، يَجْعَلُ لَهُ، بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا، نَفْسًا فَتُعَذِّبُهُ فِي جَهَنَّمَ»**)، قوله: (نَفْسٌ) أفاد أن ذلك التصوير وقع لشيء تحله النفس، وهو الحيوانات، أو الآدمي؛ ولهذا صار الوعيد منصبًا على ذلك.

وقوله: «كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ»: هذا يفيد أن التصوير كبيرة من الكبائر.

قوله: (وَلَهُمَا عَنْهُ مَرْفُوعًا: **«مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا كُلِّفَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ»**)؛ لأن الروح إنما هي لله سبحانه وتعالى.

وَلِمُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الْهَيَّاجِ الْأَسَدِيِّ، قَالَ: «قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: أَلَا أَبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ أَنْ لَا تَدَعَ صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَهَا، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ»(١).

ش: قوله: (وَلِمُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الْهَيَّاجِ الْأَسَدِيِّ) - حيان بن حصين - قال: (قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ). هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

قوله: «أَلَا أَبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ أَنْ لَا تَدَعَ صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَهَا، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ».

فيه تصريح بأن النبي ﷺ بعث عليًا لذلك، أمَّا الصور فلمضاهاتها لخلق الله، وأمَّا تسوية القبور فلما في تعليتها من الفتنة بأربابها وتعظيمها، وهو من ذرائع الشرك ووسائله، فصرف الهمم إلى هذا وأمثاله من مصالح الدين ومقاصده وواجباته.

ولما وقع التساهل في هذه الأمور وقع المحظور، وعظمت الفتنة بأرباب القبور، وصارت محطًا لرحال العابدين المعظمين لها، فصرفوا لها جل العبادة من الدعاء، والاستعانة، والاستغاثة، والتضرع لها، والذبح لها، والنذور، وغير ذلك من كل شرك محظور.

قال العلامة ابن القيم رحمه الله: ومن جمع بين سنة رسول الله ﷺ في القبور، وما أمر به ونهى عنه، وما كان عليه أصحابه، وبين ما عليه أكثر الناس اليوم، رأى أحدهما مضادًا للآخر، مناقضًا له بحيث لا يجتمعان أبدًا.

---

(١) أخرجه مسلم (٩٦٩).

....

فنهى رسول الله ﷺ عن الصلاة إلى القبور، وهؤلاء يصلون عندها وإليها(١).

ونهى عن اتخاذها مساجد، وهؤلاء يبنون عليها المساجد، ويسمونها مشاهد مضاهاة لبيوت الله.

ونهى عن إيقاد السرج عليها، وهؤلاء يوقفون الوقوف على إيقاد القناديل عليها.

ونهى عن أن تتخذ عيدًا، وهؤلاء يتخذونها أعيادًا ومناسك، ويجتمعون لها كاجتماعاتهم للعيد أو أكثر.

وأمر بتسويتها، كما روى مسلم في صحيحه عن أبي الهياج الأسدي - فذكر حديث الباب -، وحديث ثُمَامَةَ بْنَ شُفَيٍّ، وهو عند مسلم أيضًا، قَالَ: «كُنَّا مَعَ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ بِأَرْضِ الرُّومِ بِرُودِسَ، فَتُوُفِّيَ صَاحِبٌ لَنَا، فَأَمَرَ فَضَالَةُ بْنُ عُبَيْدٍ بِقَبْرِهِ فَسُوِّيَ، ثُمَّ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ: يَأْمُرُ بِتَسْوِيَتِهَا»(٢).

وهؤلاء يبالغون في مخالفة هذين الحديثين، ويرفعونها عن الأرض كالبيت، ويعقدون عليها القباب.

ونهى عن تجصيص القبر والبناء عليه، كما روى مسلم في صحيحه عن جابر ؓ قال: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يُجَصَّصَ الْقَبْرُ، وَأَنْ يُقْعَدَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ»(٣).

---

(١) انظر: إغاثة اللهفان (١/ ١٩٥).

(٢) أخرجه مسلم (٩٦٨).

(٣) أخرجه مسلم (٩٧٠).

....

كما روى أبو داود في سننه عن جابر: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُجَصَّصَ القُبُورُ، وَأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهَا». قال الترمذي: حديث حسن صحيح(١).

وهؤلاء يتخذون عليها الألواح، ويكتبون عليها القرآن وغيره، ونهى أن يزاد عليها غير ترابها.

كما روى أبو داود عن جابر أيضًا أن رسول الله ﷺ «نَهَى أَنْ يُجَصَّصَ الْقَبْرُ، وَأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهِ، أَوْ يُزَادَ عَلَيْهِ»(٢). وهؤلاء يزيدون عليه الآجر، والجص، والأحجار.

قال إبراهيم النخعي: كانوا يكرهون الآجر على قبورهم.

والمقصود: أن هؤلاء المعظمين للقبور المتخذينها أعيادًا، الموقدين عليها السرج، الذين يبنون عليها المساجد والقباب، مناقضون لما أمر به رسول الله ﷺ، محادون لما جاء به، وأعظم ذلك اتخاذها مساجد، وإيقاد السرج عليها، وهو من الكبائر، وقد صرح الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم بتحريمه.

قال أبو محمد المقدسي: ولو أتيح اتخاذ السرج عليها لم يلعن من فعله؛ ولأن فيه تضييعًا للمال في غير فائدة وإفراطًا في تعظيم القبور أشبه تعظيم بالأصنام.

قال: ولا يجوز اتخاذ المساجد على القبور لهذا الخبر؛ ولأن

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٢٢٥)، والترمذي (١٠٥٢)، والنسائي في المجتبى (٢٠٢٧) وفي الكبرى (٤/ ٨٦، ٨٧، ٨٨)، وأحمد (٢٣/ ٥٥، ٤٢٧، ٢٣/ ١٧، ٤٢٦).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٢٢٦)، والترمذي (١٠٥٢).

....

النبي ﷺ قال: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ. يُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا». متفق عليه؛[(١)] ولأن تخصيص القبور بالصلاة عندها يشبه تعظيم الأصنام بالسجود لها والتقرب إليها، وقد روينا أن ابتداء عبادة الأصنام تعظيم الأموات باتخاذ صورهم، والتمسح بها والصلاة عندها. انتهى.

الشرح:

هذا الحديث عَنْ أَبِي الْهَيَّاجِ الْأَسَدِيِّ، قَالَ: «قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: أَلَا أَبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ أَنْ لَا تَدَعَ صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَهَا، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ»، مناسبة الجمع بين الصورة والقبر، أن كلًا منهما وسيلة إلى الشرك بالله، ووجود الصور المنحوتة أو المعظمة، أو المعلقة المشرفة التي تظهر للناس، هذا وسيلة إلى الشرك، وكذلك القبر المشرف العالي الذي يدل الناس إليه بعلوه هذا أيضًا هو نوع من وسائل الشرك، فكلًا منهما وسيلة من وسائل الشرك بالإضافة إلى أن في التصوير المضاهاة كما ذكر الشارح رحمه الله.

وطمس الصورة الذي في الحديث: «أَنْ لَا تَدَعَ صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَهَا» بقطع الرأس؛ لأن الرأس هو الصورة، فإذا قطع الرأس فلا صورة، كما جاء ذلك في الحديث عن النبي ﷺ، فإذا قطع الرأس عن الجسد فإن الصورة طمست، أو إذا كانت الصورة رسمًا، أو صورة على جدار، فإنه

(١) أخرجه البخاري (٥٣٤، ٣٤٥٣، ٤٤٤٣)، ومسلم (٥٣١).

يطمس الوجه بإزالة معالمه، أو وجد صورة على ورق، فإن طمس الصورة بأن يزيل معالم الوجه حيث لا تبقى صورة، وذلك كما جاء قال: «**فَمُرْ بِرَأْسِ التِّمْثَالِ الَّذِي بِالبَابِ، فَلْيُقْطَعْ فَلْيُصَيَّرْ، كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ**»[(١)].

فإن الجسم بلا رأس تكون كهيئة الشجر، وبقائه على هذا لا محظور فيه، التماثيل المصورة واجب إتلافها، قطع رؤوسها؛ وذلك لأنها أشد أنواع التصوير، وكذلك الصور المعلقة، يجب أن تطمس، وأن يحك الوجه، أو أن يطمس بأي نوع من أنواع الطمس.

قال الفقهاء أيضًا كأحمد رَحِمَهُ اللهُ **وكغيره من العلماء**: وإذا صلى في مكان فيه صورة فإنه يغطي الصورة بحيث لا يكون وجهها باديًا للمصلي، فإذا غطاها فإنه لا حرج عليه ولا كراهة؛ لأن الصورة لا تكون بادية، وكذلك الصور التي تكون في الورق، وأشباه ذلك في مجلات، وما شابه ذلك، فإذا صلى في مكان هي فيه، فإنه يغطيها حتى لا تكون الصورة بادية؛ لأن هذا يخفف من بقاء الصور، ونوع من طمسها عن مباشرة المكان، أو رؤية المصلي.

الصور المختلف فيها وهي الصورة الفوتوغرافية أو الضوئي لما أفتى فيها بعض كبار أهل العلم، صار الخلاف فيها عندنا هنا سائغًا، فيكون الإنكار فيها، ليس كالإنكار فيما لم يختلفوا فيه؛ لأن للفاعل مسرحًا في الاجتهاد، وهذا ربما تفعل فلا يشتد أهل العلم في إنكاره، وإنما ينبهون على الصواب في المسألة من باب النصيحة وبيان الحق؛ لأن هناك من أفتى من جلة العلماء بجواز هذا النوع، والصحيح أن الأصل فيه أنه لا يجوز.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤١٥٨)، والترمذي (٢٨٠٦)، والبيهقي في السنن الصغرى (٢٥٨٩) وفي الكبرى (١٤٥٧٦)، وفي شعب الإيمان (٨/ ٣٢٨).

أما القبر المشرف في قوله: «وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ»، القبر المشرف هو العالي الذي أشرف على من يراه بحيث أصبح بارزًا واضحًا، وضابط القبر الشرعي أن يكون من حيث العمق يحفظ الجيفة والجسمان، من ظهور نتنه، ومن فساده بالجو، ومن عوادي الطير، أو السباع، ومن أثر المطر والرياح عليه، قالوا: وحده أن يعمق قدر قامة رجل، وضابط وحد أن لا يكون مشرفًا ألا يزاد عن القبر من غير ترابه، فإذا كان علوه من ترابه، فهذا لا يدخل في حد الإشراك، ويكون قدر شبر، أو قدر ذراع بما يحمي القبر من أن يكون عليه مستنقع ماء، أو ما يؤثر على الجسمان، والنبي ﷺ لما دفنه أصحابه، جعلوا قبره مسنمًا؛ كما في الحديث عن سُفْيَانَ التَّمَّارِ: «أَنَّهُ رَأَى قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ مُسَنَّمًا»(١).

وإشراك القبر أعظمه أن يكون عليه بنيان، ويكون عليه قبة، أو أن يرفع مترًا أو مترين، أو يجعل عليه من الأحجار، والرخام وأشباه ذلك، ما يجعله ظاهرًا بينًا مشرفًا لمن يراه، وهذه كلها نهى عنها الشارع؛ لأنها وسائل لاعتقاد الناس في عظم صاحب هذا القبر.

ذكر ما ينبغي في القبور، وأن لا يجصص القبر، أو يبنى عليه، كما جاء في مسلم، وكما جاء في رواية أبي داود، والترمذي، ولا وأن لا يكتب عليه، نهى عن تجصيص القبر، عن أن يجصص القبر، أو يبنى عليه، أو أن يكتب عليه، وتجصيص القبر هو أن يلاط بالجص حتى يكون مجصصًا، أي: أملس، وفي حكمه ومعناه تلييسه بالطين؛ لأن يكون أملس بالطين، فالتجصيص معناه أن لا يكون القبر أملس، بل يأتي بالطين ويجعله من جميع الجهات، بحيث يكون أملس، مثل ما يليس الأسمنت، أو يليس بالجص إلى غيره، هذا في معنى التجصيص فهو منهي عنه، بل يجعل عليه

(١) أخرجه البخاري (١٣٩٠).

القبر ثم تجعل عليه الحصباء حفظًا لتراب القبر من أن يتناثر من الرياح، فلا يعرف أنه قبر فيهينه الناس، بدوس أو نحوه، أو يصلوا في الموضع أو ما شابه ذلك، والكتابة كذلك عامة، النهي عن الكتابة في أي نوع من أنواع الكتابة على القبر بكتابة اسم أو بكتابة رقم، أو في كتابة كتابة تدل على صاحب القبر، هذه كلها منهي عنها كما سمعت في الأحاديث، وأغلظها ما يكون فيه نوع تعظيم له بذكر اسمه حاله وصفته، وأشباه ذلك.

....

ش: وقد آل الأمر بهؤلاء الضلال المشركين إلى أن شرعوا للقبور حجًا، ووضعوا لها مناسك، حتى صنف بعض غلاتهم في ذلك كتابًا وسماه (مناسك حج المشاهد) مضاهاة منه القبور بالبيت الحرام.

ولا يخفى أن هذا مفارقة لدين الإسلام، ودخول في دين عباد الأصنام، فانظر إلى هذا التباين العظيم بين ما شرعه رسول الله ﷺ وقصده من النهي عما تقدم ذكره في القبور، وبين ما شرعه وقصدوه، ولا ريب أن في ذلك من المفاسد ما يعجز عن حصره.

فمنها: تعظيمها الموقع في الافتتان بها.

ومنها: اتخاذها أعيادًا، ومنها: السفر إليها.

ومنها: مشابهة عباد الأصنام بما يفعل عندها من العكوف عليها والمجاورة عندها، وتعليق الستور عليها وسدانتها، وعبادها يرجحون المجاورة عندها على المجاورة عند المسجد الحرام، ويرون سدانتها أفضل من خدمة المساجد، والويل عندهم لقيمها ليلة يطفىء القنديل المعلق عليها.

ومنها: النذر لها، ولسدنتها.

ومنها: اعتقاد المشركين فيها أن بها يكشف البلاء، وينصر على الأعداء، ويستنزل غيث السماء، وتفرج الكروب، وتقضى الحوائج، وينصر المظلوم، ويجار الخائف إلى غير ذلك.

ومنها: الدخول في لعنة الله ورسوله باتخاذ المساجد عليها، وإيقاد السرج عليها.

....

ومنها: الشرك الأكبر الذي يفعل عندها.

ومنها: إيذاء أصحابها بما يفعله المشركون بقبورهم، فإنهم يؤذيهم ما يفعل عند قبورهم، ويكرهونه غاية الكراهية، كما أن المسيح عليه السلام يكره ما يفعله النصارى عند قبره، وكذلك غيره من الأنبياء والأولياء والمشايخ يؤذيهم ما يفعله أشباه النصارى عند قبورهم، ويوم القيامة يتبرأون منهم، كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ﴿١٧﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ وَلَٰكِن مَّتَّعْتَهُمْ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ نَسُوا۟ ٱلذِّكْرَ وَكَانُوا۟ قَوْمًۢا بُورًا ﴿١٨﴾﴾ [الفرقان: ١٧-١٨]، قال الله تعالى للمشركين: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ﴾ [الفرقان: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ﴾ [المائدة: ١١٦]، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾﴾ [سبأ: ٤٠-٤١].

ومنها: إماتة السنن وإحياء البدع.

ومنها: تفضيلها على خير البقاع، وأحبها إلى الله، فإن عباد القبور يقصدونها مع التعظيم، والإحترام، والخشوع ورقة القلب، والعكوف بالهمة على الموتى بما لا يفعلونه في المساجد، ولا يحصل لهم فيها نظيره، ولا قريبًا منه.

ومنها: أن الذي شرعه الرسول ﷺ عند زيارة القبور، إنما هو تذكر الآخرة، والإحسان إلى المزور بالدعاء له، والترحم عليه، والاستغفار

....

له، وسؤال العافية له، فيكون الزائر محسنًا إلى نفسه وإلى الميت، فقلب هؤلاء المشركون الأمر، وعكسوا الدين، وجعلوا المقصود بالزيارة الشرك بالميت، ودعاءه والدعاء به، وسؤالهم حوائجهم، واستنزال البركة منه، ونصره لهم على الأعداء، ونحو ذلك، فصاروا مسيئين إلى أنفسهم، وإلى الميت.

وكان رسول الله ﷺ قد نهى الرجال عن زيادة القبور سدًا للذريعة، فلما تمكن التوحيد في قلوبهم، أذن لهم في زيارتها على الوجه الذي شرعه، ونهاهم أن يقولوا هجرًا، ومن أعظم الهجر: الشرك عندها قولًا وفعلًا[(١)].

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «فَزُورُوا الْقُبُورَ، فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْمَوْتَ»[(٢)].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: مر رسول الله ﷺ بقبور المدينة، فأقبل عليهم بوجهه، فقال: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الْقُبُورِ، يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ، أَنْتُمْ سَلَفُنَا، وَنَحْنُ بِالأَثَرِ». رواه أحمد والترمذي وحسنه[(٣)].

فهذه الزيارة التي شرعها رسول الله ﷺ لأمته، وعلمهم إياها، هل تجد فيها شيئًا مما يعتمده أهل الشرك والبدع؟ أم تجدها مضادة لما هم عليه من كل وجه؟

---

(١) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله -: (هُجر أي القول الذي لا يجوز السوء، والهُجر بضم الهاء. أي: القول الذي يجب أن يهجر القول المحرم ثم هجر؛ لأنه يجب أن يترك ويهجر هذا القول).

(٢) أخرجه مسلم (٩٧٦).

(٣) أخرجه الترمذي (١٠٥٣)، وأحمد (٣٨/ ٨٩، ١٤٧).

....

وما أحسن ما قال مالك بن أنس رَحِمَهُ اللَّهُ : (لن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها)، ولكن كلما ضعف تمسك الأمم بعهود أنبيائهم، ونقص إيمانهم عوضوا عن ذلك بما أحدثوه من البدع، والشرك.

ولقد جرد السلف الصالح التوحيد وحموا جانبه، حتى كان أحدهم إذا سلم على النبي ﷺ ثم أراد الدعاء استقبل القبلة، وجعل ظهره إلى جدار القبر ثم دعا.

ونص على ذلك الأئمة الأربعة أنه يستقبل القبلة وقت الدعاء حتى لا يدعو عند القبر، فإن الدعاء عبادة.

وفي الترمذي وغيره: «الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ»[١]، فجرد السلف العبادة لله، ولم يفعلوا عند القبور منها إلا ما أذن فيه رسول الله ﷺ، من الدعاء لأصحابها، والاستغفار لهم، والترحم عليهم[٢].

وأخرج أبو داود عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا، وَلَا تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيدًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ كُنْتُمْ»[٣]. وإسناده جيد ورواته ثقات.

قوله: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا». أي: لا تعطلوها عن الصلاة فيها، والدعاء، والقراءة، فتكون بمنزلة القبور، فأمر بتحري النافلة في البيوت،

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٠٤٢)، وابن أبي شيبة (٢/ ٦٠)، والطبراني في الأوسط (٨/ ٨١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٥٢).

(٢) انظر: إغاثة اللهفان (١/ ٢١٤-٢٢٠).

(٣) أخرجه أبو داود (٢٠٤٢)، وابن أبي شيبة (٢/ ٦٠)، والطبراني في الأوسط (٨/ ٨١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٥٢).

....

ونهى عن تحرير النافلة عند القبور، وهذا ضد ما عليه المشركون من النصارى وأشباههم.

ثم إن في تعظيم القبور واتخاذها أعيادًا من المفاسد العظيمة التي لا يعلمها إلا الله ما يغضب الله لأجله كل من في قلبه وقار الله، وغيرة على التوحيد، وتهجين، وتقبيح للشرك، ولكن ما لجرح بميت إيلام.

فمن المفاسد: اتخاذها أعيادًا، والصلاة إليها، والطواف بها، وتقبيلها، واستلامها، وتعفير الخدود على ترابها، وعبادة أصحابها، والاستغاثة بهم، وسؤالهم النصر، والرزق، والعافية، وقضاء الدين، وتفريج الكربات، وإغاثة اللهفات وغير ذلك من أنواع الطلبات التي كان عباد الأوثان يسألونها أوثانهم.

فلو رأيت غلاة المتخذين لها عيدًا، وقد نزلوا عن الأكوار والدواب إذا رأوها من مكان بعيد، فوضعوا لها الجباه، وقبلوا الأرض، وكشفوا الرؤوس، وارتفعت أصواتهم، بالضجيج، وتباكوا حتى تسمع لهم النشيج، ورأو أنهم قد أربوا في الربح على الحجيج، فاستغاثوا بمن لا يبديء ولا يعيد، ونادوا ولكن من مكان بعيد.

حتى إذا دنوا منها صلوا عند القبر ركعتين، ورأوا أنهم قد أحرزوا من الأجر، ولا أجر من صلى إلى القبلتين: فتراهم حول القبر ركعًا سجدًا يبتغون فضلًا من الميت ورضوانًا، وقد ملأوا أكفهم خيبة وخسرانًا.

فلغير الله - بل الشيطان - ما يراق هناك من العبرات، ويرتفع من الأصوات، ويطلب من الميت من الحاجات، ويسأل من تفريج الكربات،

....

وإغاثة اللهفات، وإغناء ذوي الفاقات، ومعافاة ذوي العاهات والبليات.

ثم انثنوا بعد ذلك حول القبر طائفين، تشبيهًا له بالبيت الحرام الذي جعله الله مباركًا وهدى للعالمين، ثم أخذوا في التقبيل، والاستلام، أرأيت الحجر الأسود وما يفعل به وفد البيت الحرام، ثم عفروا لديه تلك الجباه والخدود، التي يعلم الله أنه لم تعفر كذلك بين يديه في السجود.

ثم كملوا مناسك حج القبر بالتقصير هناك والحلاق، واستمتعوا بخلاقهم من ذلك الوثن، إذ لم يكن لهم عند الله من خلاق، وقد قربوا لذلك الوثن القرابين، وكانت صلاتهم ونسكهم وقربانهم لغير الله رب العالمين، فلو رأيتهم يهنئ بعضهم بعضًا ويقول: أجزل الله لنا ولكم أجرًا وافرًا وحظًا.

فإن رجعوا سألهم غلاة المتخلفين أن يبيع أحدهم ثواب حجة القبر بحجة المتخلف إلى البيت الحرام، فيقول: لا ولا بحجك كل عام، هذا ولم نتجاوز فيما حكيناه عنهم، ولا استقصينا جميع بدعهم وضلالهم، إذ هي فوق ما يخطر بالبال، ويدور في الخيار، وهذا مبدأ الأصنام في قوم نوح كما تقدم، وكل من شم أدنى رائحة من العلم، والفقه يعلم أن من أهم الأمور سد الذريعة إلى هذا المحظور، وأن صاحب الشرع أعلم بعاقبة ما نهى عنه، وما يؤول إليه، وأحكم في نهيه عنه، وتوعده عليه، وأن الخير والهدى في اتباعه وطاعته، والشر والضلال في معصيته ومخالفته. ا.هـ. كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ [(١)].

---

(١) انظر: إغاثة اللهفان (١/ ٢١٠-٢١٣).

الشرح:

أعوذ بالله منهم، والله المستعان، هذا - ولله الحمد - سلم الله هذه البلاد منه برسالة محمد ﷺ، ثم بما جدد به تلك الرسالة والملة والدين الإمام المصلح محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، وإلا فكانت نجد والحجاز والجنوب والشمال، فيها من هذه المعابد الوثنية التي فيها ما ذكر المجدد الثاني الشيخ عبد الرحمن رحمه الله فيها مثل ما ذكر.

ومن زار بعض البلاد القريبة من هذه البلاد مثل اليمن وحضرموت، أو بعض الأمكنة وجد من هذا الذي وصف شيئًا كثيرًا ولا غرابة في ذلك، فالشيطان أوقع الناس في هذه الأمور المنكرة أقبح المنكر وأشنعه، وهو الشرك الأكبر بالله، أوقعهم فيها من جهة التقرب إلى الله مثل ما أوقع قوم نوح في الشرك الأكبر من جهة التقرب إلى الله باتخاذ أولئك الصالحين وسائط، ومثل ما أوقع مشركي العرب في ذلك، كما قال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، وهذا قد عمت به البلوى وهو أعظم ذنب عصي الله به، فالواجب على كل مسلم أن يسعى، وأن يعد العدة في إنكار هذا الأمر بقوله وعمله وفعله، وأن يكون عنده في قلبه من الغيرة على توحيد الله، ومن حب الله وحب توحيده، ومن بغض من جعل الله مشبوبًا في الأرض، يكون عنده من ذلك، ما يجعله يغير مما يستطيع أن يغيره، أن ينكر، وهذا لابد له من عدة، والعدة هي العلم والعمل.

فإن الدعوة إلى هذا الأصل في البلاد التي يوجد فيها الشرك الأكبر هي أهم المهمات؛ لأنه ما عصي الله بذنب هو أعظم من هذا الشرك الأكبر بالإجماع، وبالنسبة لمثل بلادنا التي - ولله الحمد - لا نرى فيها شركًا

أكبر ظاهرًا من جنس ما ذكر، فلهذا الواجب المحافظة على هذا الفضل العظيم، والمحافظة تكون من المؤمنين بالتواصي بالحق، والتواصي بالصبر في الدعوة إلى التوحيد، والنهي عن الشرك، ولا شك أنه إنما يكون فتح باب هذه الأمور بتنسخ العلم كما جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي ذكر فيه قصة عبادة قوم نوح للأصنام والأوثان، قال: «**هَذِهِ أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ، أَنِ انْصِبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا، وَسَمُّوهَا بِأَسْمَائِهِمْ، فَفَعَلُوا، فَلَمْ تُعْبَدْ، حَتَّى إِذَا هَلَكَ أُولَئِكَ وَنُسِيَ العِلْمُ عُبِدَتْ**»(١).

وقد يكون عند الناس من العلم ما يجعلهم لا يرضون بالمنكر، أو ينكرونه مع وجوده، لكن إذا تنسخ العلم جاء أناس لا يرونه منكرًا، ثم يجيء أناس يرونه حقًا، ثم يعبدون مع الله آلهة أخرى.

فالواجب علينا في مثل هذه البلاد، أن نعلم التوحيد، وأن ننشره، وأن نقيم في القلوب الغيرة على التوحيد حتى تتواصل الأجيال في ذلك بحيث إذا ظهر شيء من ذلك فإن القلوب تنكره وتبغضه، ولا ترضاه، وتسعى في تغييره، وإزالته، وإنكاره، وهذا لا شك إنما يحصل بجهد وجهاد، ولا يحصل هكذا، ولم يحصل ما ترون اليوم من الخير العظيم، ومن هذا التوحيد، والناس يولدون على الفطرة لا يرون فيها الشرك الأكبر، ولا يرون وسائله، لا تظنون أنه وصل إلى هذا براحة الأجساد، ولم يوصل إلا هذا إلا بفضل الله أولًا وتوفيقه، ثم بدماء سالت، وجهاد مضى عليه الأجداد، ومن قبلهم في أنواع الناس وأنواع القبائل، مضوا على الجهاد عقودًا من السنين، وبعضهم يجاهد ويقتل، والآخر يسدد ثم تأتي بلدة أخرى، ثم يرتد أهلها ثم يأتي... وهكذا.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩٢٠).

فمن قرأ التاريخ عرف من ذلك شيئًا كثيرًا، فما وصلنا إلى هذا الأمر إلا بجهاد عظيم، فصرف الناس عنه بأي نوع من أنواع الصرف إما بالتسهيل فيه والتساهل، أو بعدم تعلمه وتعليمه، أو بعدم إنكاره، أو برؤية أن غيره أهم منه، هو نوع من إبطال جهاد أمة مضت على هذا الأمر العظيم، ونوع من إبطال أعظم ما يحب الله ويرضاه، ألا وهو توحيده، ولا شك أنه يجب علينا أن نتواصى في هذا الأمر بالحق، ونتواصى بالصبر، وإلا فسيجنى على أجيال ستأتي، يجنى عليها بأن تكون متساهلة في هذا الأمر، وربما وقع منها الشرك الأكبر، فصاروا إلى النار، وصار ذلك من السعي في الفساد في الأرض، وقد قال الله: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦].

قال المفسرون: يعني بالفساد في الأرض الشرك ووسائله، وبالإصلاح بالتوحيد، ووسائل التوحيد[1]، أسأل الله أن يجعل في قلوبنا من تعظيمه، ومن محبته والسعي في الجهاد في سبيله ما ييسر ذلك علينا، وأسأله ﷻ أن يغفر لآبائنا وأجدادنا وعلمائنا والولاة السابقين واللاحقين، الذين نصروا هذا التوحيد وأيدوه، وأن يوفق الأحياء جميعًا من العلماء والولاة، ومن الناس بالقيام بحقه والأخذ بما أوجب الله، وسد النقص، وإحقاق الحق، وإبطال الباطل، وأن لا يحابي الجميع في ذلك أحدًا، وأن يقولوا بالحق وأن لا يخشوا في الله لومة لائم، فإن هذا الأمر عزيز جدًا، فهو حق الله على العبيد.

(١) انظر: تفسير الطبري (١٠/ ٣١١)، وزاد المسير (٢/ ١٣٠)، وفتح القدير (٢/ ٢٤٣)، والقرطبي (٧/ ٢٢٦).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: التَّغْلِيظُ الشَّدِيدُ فِي الْمُصَوِّرِينَ.

الثَّانِيَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى الْعِلَّةِ، وَهُوَ تَرْكُ الْأَدَبِ مَعَ اللَّهِ لِقَوْلِهِ: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي».

الثَّالِثَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى قُدْرَتِهِ وَعَجْزِهِمْ، لِقَوْلِهِ: «فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً أَوْ شَعِيرَةً».

الرَّابِعَةُ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُمْ أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا.

الْخَامِسَةُ: أَنَّ اللهَ يَخْلُقُ بِعَدَدِ كُلِّ صُورَةٍ نَفْسًا يُعَذَّبُ بِهَا الْمُصَوِّرُ فِي جَهَنَّمَ.

السَّادِسَةُ: أَنَّهُ يُكَلَّفُ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ.

السَّابِعَةُ: الْأَمْرُ بِطَمْسِهَا إِذَا وُجِدَتْ.

٦١ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي كَثْرَةِ الحَلِفِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَٱحْفَظُوٓاْ أَيْمَٰنَكُمْۚ﴾ [المائدة: ٨٩].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحَلِفُ مَنْفَقَةٌ لِلسِّلْعَةِ، مَمْحَقَةٌ لِلْكَسْبِ». أَخْرَجَاهُ[(١)].

ش: قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي كَثْرَةِ الحَلِفِ).

أي: من النهي عنه، والوعيد.

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَٱحْفَظُوٓاْ أَيْمَٰنَكُمْۚ﴾ [المائدة: ٨٩].

قال ابن جرير: لا تتركوها بغير تكفير[(٢)].

وذكر غيره من المفسرين عن ابن عباس يريد لا تحلفوا.

وقال آخرون: احفظوا أيمانكم عن الحنث فلا تحنثوا[(٣)].

والمصنف أراد من الآية المعنى الذي ذكره ابن عباس، فإن القولين متلازمان، فيلزم من كثرة الحلف كثرة الحنث مع ما يدل عليه من الاستخفاف، وعدم التعظيم لله، وغير ذلك مما ينافي كمال التوحيد الواجب، أو عدمه.

قوله: (أَخْرَجَاهُ) أي: البخاري، ومسلم، وأخرجه أبو داود، والنسائي.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٠٨٧)، ومسلم (١٦٠٦)، وأبو داود (٣٣٣٥)، والنسائي (٤/ ٦).

(٢) انظر: تفسير الطبري (٧/ ٣١)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٩٢).

(٣) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (٤/ ١١٩٥)، وتفسير البغوي (٢/ ٦٢)، والدر المنثور (٢/ ٧١٣).

....

والمعنى: أنه إذا حلف على سلعته أنه أعطى فيها كذا وكذا، أو أنه اشتراها بكذا وكذا، وقد يظنه المشتري صادقًا فيما حلف عليه فيأخذها بزيادة على قيمتها، والبائع كذاب، وحلف طمعًا في الزيادة، فيكون قد عصى الله تعالى، فيعاقب بمحق البركة، فإذا ذهبت بركة كسبه دخل عليه من النقص أعظم من تلك الزيادة التي دخلت عليه بسبب حلفه، وربما ذهب ثمن تلك السلعة رأسًا. وما عند الله لا ينال إلا بطاعته، وإن تزخرفت الدنيا للعاصي فعاقبتها اضمحلال، وذهاب، وعقاب.

الشرح:

فهذا الباب عقده الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله لبيان حق من حقوق التوحيد، ووجه من أوجه تعظيم الرب، والتأدب معه - سبحانه - في ذكر أسمائه، وفي استعمالها في الكلام، فقال رحمه الله: (**بَابُ مَا جَاءَ فِي كَثْرَةِ الحَلِفِ**)، وكثرة الحلف تدل ممن أكثر على عدم تعظيم الله؛ لأن الله - سبحانه - عظيم جليل فلا يحلف به، ويؤكد به الكلام إلا على الأمور الجليلة العظيمة، وغيره - سبحانه - لا يجوز أن يحلف به، فصار الأمر إلى أنه يقل حلف الموحد إلا فيما يحتاج إليه في الأمور المهمة في تأكيدها، والشهادة عليها مثل الحلف على الشهادة، أو عند القاضي، أو في تأكيد كلام عظيم مهم، أو ما أشبه ذلك، أما من يجعل الله على لسانه دائمًا في اليمين، فإن هذا من ترك الواجب في حق الله، ولهذا أمر الله - سبحانه - بحفظ الأيمان، فهذا الباب معقود لبيان ذم كثرة الحلف، وأن

كثرة الحلف منافية لكمال التوحيد؛ ولهذا أمر الله بحفظها بعد ذكر الكفارة في سورة المائدة فقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡۚ﴾، **وهذه الآية فسرت بتفسيرين من تفاسير السلف**(١):

التفسير الأول: أن حفظ اليمين بالتكفير عنها عند الحنث، ووجه هذا القول: أن الله - سبحانه - ذكر الحفظ، وأمر به بعد بيان الكفارة، فقال في سورة المائدة: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ أَوۡ تَحۡرِيرُ رَقَبَةٖۖ فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖۚ ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيۡمَٰنِكُمۡ إِذَا حَلَفۡتُمۡۚ وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡۚ﴾ [المائدة: ٨٩]، فذهبوا إلى أن السياق يدل على أن حفظ اليمين معناه حفظ حق اليمين، وهو أن المرء إذا حنث فيها كفر، فإنه إذا حنث فلم يكفر معناه أنه لم يقم لهذا اليمين وزنًا عنده، ولم تأخذه المهابة لتأكيد الكلام بهذا المعظم به وهو الله.

ثم يخالف ويقع فيما أكد الكلام على أنه لن يفعله، أو على أنه سيفعله، وهذا وجه ظاهر من حيث دلالة السياق.

التفسير الثاني: أن حفظ اليمين أعم من ذلك، فإن حفظ اليمين حفظ لمبدأها، وأساسها من الوقوع فيها، ومن جعلها على لسان العبد، فإنه إذا حفظ لسانه من أن يحلف على غير ما ينبغي الحلف عليه شرعًا، فإنه قد يقع مع كثرة حلفه في أنه يحنث ثم لا يكفر، وهذا مشاهد في الذين يكثرون الأيمان فإن في أيمانهم ما يوجب الكفارة، ولأجل كثرة أيمانهم ظنوا أنها جميعًا لغو، وأنها مما لا يؤاخذ به، فيترك التكفير لظنه أنه لم يحنث، وظن أنه لم يحنث لأجل أنه أكثر الحلف، فصار حفظ اليمين أصلًا وأساسًا يرجع إليه ألا يحلف إلا لغرض شرعي صحيح، وبالتالي لا يكون مكثرًا من الحلف الذي يعقبه وجوب الكفارة عند الحنث، وهذا القول الثاني أصح

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١٠/ ٥٦٢)، وابن أبي حاتم (٤/ ١١٩٥)، والبغوي (٢/ ٨٠)، وزاد المسير (١/ ٥٨١)، والقرطبي (٣/ ٩٧).

من الأول لعموم لفظه، فإن الآية عامة، والسياق يدل على دخول القول الأول دخولًا أوليًا فيها.

وهذا واضح، ولكن القول الأول بعض القول الثاني، والقاعدة في التفسير أن القول إذا كان بعض قول آخر، وكان القول الآخر صحيحًا من حيث العموم، أو من حيث قول السلف، أو دلالة السنة عليه، أو ما أشبه ذلك أدخل القول الثاني، أدخل قول في قول فيكون من باب اختلاف التنوع، لا اختلاف تضاد.

فمناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد ظاهرة وهي أن تحقيق التوحيد، وكمال التوحيد، لا يجامع كثرة الحلف، فكثرة الحلف منافية لكمال التوحيد، فهذا الباب معقود لبيان وجوب حفظ اليمين، وأن العبد الموحد المعظم لله لا يجعل الله في لسانه كلما تكلم حلف، وكلما أراد أن يؤكد أمرًا حلف بالله، وكلما أراد أن يذهب حلف بالله، أو يتحرك حلف بالله، مما فيه نوع عدم مبالاة باسم الله عز وجل، الذي يحلف به، وهذا أعني: عدم المبالاة، وكثرة الحلف الذي يؤدي إلى عدم المبالاة، مناف لكمال التوحيد الواجب.

فالواجب على أهل التوحيد حفظ اللسان من اليمين، وأن لا يحلف في كلامه، إلا لغرض شرعي، إذ الله عز وجل يجب أن يُصَان اسمه، ويُصَان الحلف به، واليمين به إلا عند الحاجة إليها، أما كثرة ذلك، وكثرة مجيئه على اللسان فهو ليس من صفة أهل الصلاح.

ولهذا كان بعض من سلف من الأئمة والعلماء والعباد إذا حلف ربما علته رعدة وخاف؛ لأنه يجعل الله شاهدًا، ويجعل الحلف تأكيدًا لكلامه، فيخاف من ذلك؛ لأنها راجعة إلى توحيد الله، وتعظيم أسمائه، وقد قال: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢].

أما الحديث الذي رواه البخاري، ومسلم، وغيرهما، «الْحَلِفُ مَنْفَقَةٌ لِلسِّلْعَةِ، مَمْحَقَةٌ لِلْكَسْبِ»، فظاهر فيه أن من كثر حلفه، ومن كثرت يمينه في البيع، والشراء، فإنه وإن نفقت تصديقًا لما حلف تصديقًا لحلفه، فإنها «مَمْحَقَةٌ لِلْكَسْبِ»، وهذا يدل على أن كثرة الحلف في تلك الأمور ذنب؛ لأنه إن حلف صادقًا، فإن كثرة الحلف منهي عنها، وإن حلف كاذبًا فهذه يمين غموس تغمس صاحبها في النار، وعلى كل فقد محق كسبه؛ لأنه جعل اليمين منفقة لسلعته، وهذا واضح بين في الدلالة.

وَعَنْ سَلْمَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: أُشَيْمِطٌ زَانٍ، وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ، وَرَجُلٌ جَعَلَ اللَّهَ لَهُ بِضَاعَةً، لَا يَشْتَرِي إِلَّا بِيَمِينِهِ، وَلَا يَبِيعُ إِلَّا بِيَمِينِهِ». رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ[(١)].

ش: و«سَلْمَانَ» لعله سلمان الفارسي أبو عبد الله، أسلم مقدم النبي ﷺ المدينة، وشهد الخندق، روى عنه أبو عثمان النهدي، وشرحبيل بن السمط، وغيرهما.

قال النبي ﷺ: «سَلْمَانُ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ»[(٢)]، «إِنَّ اللهَ يُحِبُّ مِنْ أَصْحَابِي أَرْبَعَةً: عَلِيٌّ، وَأَبُو ذَرٍّ، وَسَلْمَانُ، وَالْمِقْدَادُ». أخرجه الترمذي، وابن ماجه[(٣)].

قال الحسن: كان سلمان أميرًا على ثلاثين ألفًا يخطب بهم في عباءة يفترش نصفها، ويلبس نصفها[(٤)].

توفي في خلافة عثمان رضي الله عنه. قال أبو عبيده سنة ست وثلاثين عن ثلاثمائة وخمسين سنة.

ويحتمل أنه سلمان بن عامر بن أوس الضبي[(٥)].

---

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (٦/ ٢٤٦ رقم ٦١١١)، وفي الصغير (٢/ ٨٢ رقم٨٢١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٤٨٧).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٢١/ ١٣٣)، والطبراني في الكبير (٦٠٤٠)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٦٩١) من حديث عمرو بن عوف المزني رضي الله عنه.

(٣) أخرجه الترمذي (٣٧١٨)، وابن ماجه (١٤٩)، وأحمد (٣٨/ ١٢١).

(٤) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٤/ ٨٧)، أبو نعيم في الحلية (١/ ١٩٧).

(٥) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ – حفظه الله –: يَحتمل غير يُحتمل، فيحتمل تقال في الأقوال =

....

قوله: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ». الله نفى كلام الرب - تعالى وتقدس- عن هؤلاء العصاة دليل على أن يكلم من أطاعه، وأن الكلام صفة كماله، والأدلة على ذلك من الكتاب والسنة أظهر شيء وأبينه، وهذا هو الذي عليه أهل السنة والجماعة من المحققين قيام الأفعال بالله - سبحانه -، وأن الفعل يقع بمشيئته تعالى، وقدرته شيئًا فشيئًا، ولم يزل متصفًا به.

فهو حادث الآحاد، قديم النوع، كما يقول ذلك أئمة أصحاب الحديث، وغيرهم من أصحاب الشافعي، وأحمد وسائر الطوائف، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

فأتى بالحروف الدالة على الاستقبال، والأفعال الدالة على الحال والاستقبال أيضًا، وذلك في القرآن كثير.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: فإذا قالوا لنا يعني: النفاة فهذا يلزمه أن تكون الحوادث قائمة به قلنا: ومن أنكر هذا قبلكم من السلف والأئمة؟ ونصوص القرآن والسنة تتضمن ذلك مع صريح العقل.

ولفظ الحوادث مجمل، فقد يراد به الإعراض، والنقائص، والله

= الممكنة، يحتمل هذا، ويحتمل هذا، ويحتمل هذا، فتقول: يحتمل أنه فلان، ويحتمل الأمر يعني يحتمل أنه فلان، ويحتمل أنه فلان، وأما يُحتمل فهو في المعاني، إذا كان فيه استنتاجات في الألفاظ، تقول: هذا لفظ يحتمل، يعني يمكن أن يحمل الكلام عليه، فإذا كان الذي يحمل الكلام علي المعنى هو الفاهم له، فيكون الكلام محتمل يعني حمله غيره على هذا الوجه، وأما إذا كان الحديث نفسه أو الحال أنه هو الذي يحتمل أكثر، يعني فيه احتمال كذا، واحتمال كذا، فيقال: يحتمل فيَحتمل غير يُحتمل، الأكثر أنها في التقسيمات فيكون يحتمل.

....

تعالى منزه عن ذلك، ولكن يقوم به ما يشاء من كلامه وأفعاله، ونحو ذلك مما دل عليه الكتاب والسنة.

والقول الصحيح: هو قول أهل العلم والحديث الذين يقولون: لم يزل الله متكلمًا إذا شاء، كما قال ابن المبارك، وأحمد بن حنبل، وغيرهما من أئمة السنة.ا.هـ[١].

قلت: ومعنى قيام الحوادث به تعالى: قدرته عليها، وإيجاده لها بمشيئته وأمره. والله أعلم.

قوله: «وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ». لما عظم ذنبهم عظمت عقوبتهم، فعوقبوا بهذه الثلاث التي هي أعظم العقوبات.

قوله: «أُشَيْمِطٌ زَانٍ». صغره تحقيرًا له؛ وذلك لأن داعي المعصية ضعف في حقه، فدل على أن الحامل له على الزنا محبة المعصية، والفجور، وعدم خوفه من الله، وضعف الداعي إلى المعصية مع فعلها يوجب تغليظ العقوبة عليه، بخلاف الشاب، فإن قوة داعي الشهوة منه قد تغلبه مع خوفه من الله، وقد يرجع على نفسه بالندم، ولومها على المعصية، فينتهي، ويراجع.

وكذا العائل المستكبر ليس له ما يدعوه إلى الكبر؛ لأن الداعي إلى الكبر في الغالب كثرة المال والنعم والرياسة، والعائل الفقير لا داعي له إلى أن يستكبر، فاستكباره مع عدم الداعي إليه يدل على أن الكبر طبيع

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٩٠).

....

له، كامن في قلبه، فعظمت عقوبته، لعدم الداعي إلى هذا الخلق الذميم الذي هو من أكبر المعاصي.

قوله: «وَرَجُلٌ جَعَلَ اللَّهَ لَهُ بِضَاعَةً». بنصب الإسم الشريف، أي: الحلف به، جعله بضاعته لملازمته له وغلبته عليه، وهذه أعمال تدل على أن صاحبها إن كان موحدًا فتوحيده ضعيف، وأعماله ضعيفة، بحسب ما قام بقلبه، وظهر على لسانه، وعمله من تلك المعاصي العظيمة على قلة الداعي إليها. نسأل الله السلامة والعافية، نعوذ بالله من كل عمل لا يحبه ربنا، ولا يرضاه.

الشرح:

قوله: «أُشَيْمِطٌ زَانٍ». يعني: من شمطه الشيب، وقلبه متعلق بالزنى - والعياذ بالله - فإنه ليس عنده من الدواعي للزنى ما يجعله يقبل عليه، ليس كحال من كان شابًا، فهو قد وخطه الشيب فيكون إذًا في قلبه حب المعصية وليست مسألة غلبة الشهوة؛ ولهذا كان من أهل هذا الوعيد العظيم بألا يكلمه الله، ولا يزكيه، وله عذاب أليم.

«وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ»: هذا النوع الثاني، وهو من جنس الأول فإن الاستكبار كما قال العلماء يكون استكبارًا في الذات، ويكون استكبارًا للصفات فإذا كان استكبارًا للصفات فهذا محرم، ولكنه أهون كمن يكون ذا جاه ورفعة، فيتكبر لأجل ما له من الجاه، والرفعة، فهذا لا يجوز لكن عنده ما يُوقِع في قلبه الشبهة، والفتنة بالتكبر، أو الاستكبار، أو يكون ذا

مال، أو يكون ذا جمال، أو يكون ذا سمعة، ونحو ذلك، فعنده سبب يجعله يتكبر، وهذا يكثر في أهل الغنى فإن أهل الغنى، يكون كثيرًا عندهم نوع تكبر، على من كانوا من أهل الفقر، أو ليسوا من أهل الغنى، فهذا عنده وصف جعله يتكبر، لكن الأعظم أن يكون تكبره في الذات بأن ليس عنده صفة تجعله متكبرًا، وهذا هو النوع الأول وهو استكبار للذات، يرى نفسه كبيرًا، ويتعاظم وهو ليس عنده شيء من الصفات يجعله كذلك، فهذا يكون فعله كبيرة من الكبائر العظيمة، ويدخل في هذا الحديث؛ ولهذا قال: «**وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ**»؛ لأن العائل - وهو الفقير الكثير العيال - ليس عنده من الصفات ما يكون الاستكبار شبهة عنده أو لأجل تلك الصفات، أو يكون ثَمَّ فتنة عنده إلا لما قام في نفسه الخبيثة من الكبر.

«**وَرَجُلٌ جَعَلَ اللَّهَ لَهُ بِضَاعَةً، لَا يَشْتَرِي إِلَّا بِيَمِينِهِ، وَلَا يَبِيعُ إِلَّا بِيَمِينِهِ**»، **وهذا موطن الشاهد من الحديث**: وهو ظاهر في أنه مذموم وأنه صاحب كبيرة؛ لأنه جعل الله بضاعته، ويبيع باليمين، ويشتري باليمين، وهذا لا يُجامِع كمال التوحيد، بل لايجامع تعظيم الله (التعظيم الواجب فيكون مرتكبًا لمحرم.

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»، قَالَ عِمْرَانُ فَلاَ أَدْرِي: أَذَكَرَ بَعْدَ قَرْنِهِ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا؟ «ثُمَّ إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَشْهَدُونَ وَلاَ يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَخُونُونَ وَلاَ يُؤْتَمَنُونَ، وَيَنْذُرُونَ وَلاَ يَفُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ».

وَفِيهِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ»(١).

ش: قوله: (وَفِي الصَّحِيحِ). أي: صحيح مسلم، وأخرجه أبو داود والترمذي، ورواه البخاري بلفظ «خَيْرُكُمْ»(٢).

قوله: (عَنْ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»، قَالَ عِمْرَانُ فَلاَ أَدْرِي: أَذَكَرَ بَعْدَ قَرْنِهِ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا؟ «ثُمَّ إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَشْهَدُونَ وَلاَ يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَخُونُونَ وَلاَ يُؤْتَمَنُونَ، وَيَنْذُرُونَ وَلاَ يَفُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ»).

قوله: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي»، لفضيلة أهل ذلك القرن في العلم، والإيمان، والأعمال الصالحة التي يتنافس فيها المتنافسون، ويتفاضل فيها العاملون، فغلب الخير فيها، وكثر أهله، وقل الشر فيها، وأهله،

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣).
(٢) أخرجه البخاري (٢٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٥)، وأبو داود (٤٦٥٧)، والترمذي (٢٢٢١).

....

واعتز فيها الإسلام، والإيمان، وكثر فيها العلم، والعلماء، ثم الذين يلونهم فضلوا على من بعدهم لظهور الإسلام فيهم، وكثرة الداعي إليه، والراغب فيه، والقائم به، وما ظهر فيه من البدع أنكر، واستعظم، وأذيل، كبدعة الخوارج والقدرية والرافضة، فهذه البدع وإن كانت قد ظهرت فأهلها في غاية الذل، والمقت، والهوان، والقتل فيمن عاند منهم ولم يتب.

قوله: «فَلاَ أَدْرِي: أَذَكَرَ بَعْدَ قَرْنِهِ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا؟»، هذا شك من راوي الحديث - عمران بن حصين رضي الله عنه - والمشهور في الروايات: أن القرون المفضلة ثلاثة، الثالث دون الأولين في الفضل، لكثرة البدع فيه، لكن العلماء متوافرون، والإسلام فيه ظاهر، والجهاد فيه قائم، ثم ذكر ما وقع بعد القرون الثلاثة من الجفاء في الدين، وكثرة الأهواء.

فقال: «ثُمَّ إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَشْهَدُونَ وَلاَ يُسْتَشْهَدُونَ»، لاستخفافهم بأمر الشهادة، وعدم تحريهم الصدق، وذلك لقلة دينهم، وضعف إسلامهم.

قوله: «وَيَخُونُونَ وَلاَ يُؤْتَمَنُونَ». يدل على أن الخيانة قد غلبت على كثير منهم، أو أكثرهم، وينذرون، ولايوفون أي: لايؤدون ما وجب عليهم، فظهور هذه الأعمال الذميمة يدل على ضعف إسلامهم، وعدم إيمانهم.

قوله: «وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ»، لرغبتهم في الدنيا، ونيل شهواتهم، والتنعم بها، وغفلتهم عن الدار الآخرة، والعمل لها.

وفي حديث أنس: «لاَ يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ،

....

حَتَّى تَلْقَوْا رَبَّكُمْ، سَمِعْتُهُ مِنْ نَبِيِّكُمْ ﷺ [١]**، فما زال الشر يزيد في الأمة حتى ظهر الشرك والبدع في كثير منهم حتى فيمن ينتسب إلى العلم، ويتصدر للتعليم، والتصنيف.**

قلت: بل قد دعوا إلى الشرك والضلال والبدع، وصنفوا في ذلك نظمًا ونثرًا فنعوذ بالله من موجبات غضبه.

قوله: (وَفِيهِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ»).

قلت: وهذه حال من صرف رغبته إلى الدنيا، ونسي المعاد، فخف أمر الشهادة، واليمين عنده تحملًا وأداء، لقلة خوفه من الله، وعدم مبالاته بذلك، وهذا هو الغالب على الأكثر - والله المستعان - فإذا كان هذا قد وقع في صدر الإسلام الأول فما بعده أكثر بأضعاف، فكان الناس على حذر.

الشرح:

قوله: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» القرون الثلاثة المفضلة من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين وتبع التابعين، ومن كان من الأئمة على هذا النهج، وإن لم يكن من تبع التابعين، فهؤلاء هم الذين

(١) أخرجه البخاري (٧٠٦٨).

شهد لهم النبي ﷺ بالخيرية: «خَيْرُ الناس قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»، قال الراوي: «فَلاَ أَدْرِي: أَذَكَرَ بَعْدَ قَرْنِهِ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا؟». والقرن هنا المراد به: الجيل من الناس، وليس القرن الزمني الذي هو مئة سنة، فقوله: (قَرْنِي) يعني: الذين اقترن زمانهم بي، وهم الجيل من الناس، انقضى الصحابة رضي الله عنهم، أتى التابعون، انقضى التابعون، أتى تبع التابعين، وهكذا. . . ، وهؤلاء هم الذين قلت فيهم البدع، وقل فيهم الخلاف للسنة، وكثر فيهم الخير؛ بشهادة النبي ﷺ، وبشهادة الواقع أيضًا.

وكونهم خير القرون، يدل على أنهم جمعوا من العلم أسلمه، وأعلمه وأحكمه، وجمعوا أيضًا من العمل ما كان على صواب في إخلاصهم، ومتابعتهم.

والخيرية راجعة إلى الصفات، ومن أعظم الصفات التي يكون بها الفضل العلم والعمل، فدل على أن علم الصحابة رضي الله عنهم، والقرون المفضلة أغزر وأحكم، وعملهم أزكى وأطيب، وبهذا ظهر فضلُهم على من عداهم.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: «وَكَانُوا يَضْرِبُونَنَا عَلَى الشَّهَادَةِ وَالعَهْدِ، وَنَحْنُ صِغَارٌ»[١].

ش: **قوله**: (وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ) - **هو النخعي** - «وَكَانُوا يَضْرِبُونَنَا عَلَى الشَّهَادَةِ وَالعَهْدِ وَنَحْنُ صِغَارٌ»، **وذلك لكثرة علم التابعين، وقوة إيمانهم، ومعرفتهم بربهم، وقيامهم بوظيفة الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر؛ لأنه من أفضل الجهاد ولا يقوم الدين إلا به، وفي هذا رغبة في تمرين الصغار على طاعة ربهم، ونهيهم عما يضرهم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم.**

الشرح:

هذا فيه تأديب السلف لأولادهم، ولذراريهم على تعظيم الله عز وجل؛ فإن الشهادة والعهد واجب أن تكون مع التعظيم لله عز وجل، والخوف من لقائه، والخوف من الظلم، فكانوا يأدبون أولادهم على ذلك حتى يتمرنوا، وينشأوا على تعظيم توحيد الله، وتعظيم أمر الله، ونهيه.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٣) موصولًا بإسناد حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: الْوَصِيَّةُ بِحِفْظِ الْأَيْمَانِ.

الثَّانِيَةُ: الْإِخْبَارُ بِأَنَّ الْحَلِفَ مَنْفَقَةٌ لِلسِّلْعَةِ، مَمْحَقَةٌ لِلْبَرَكَةِ.

الثَّالِثَةُ: الْوَعِيدُ الشَّدِيدُ فِي مَنْ لَا يَبِيعُ وَلَا يَشْتَرِي إِلَّا بِيَمِينِهِ.

الرَّابِعَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الذَّنْبَ يَعْظُمُ مَعَ قِلَّةِ الدَّاعِي.

الْخَامِسَةُ: ذَمُّ الَّذِينَ يَحْلِفُونَ وَلَا يُسْتَحْلَفُونَ.

السَّادِسَةُ: ثَنَاؤُهُ ﷺ عَلَى الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ، أَوِ الْأَرْبَعَةِ، وَذِكْرُ مَا يَحْدُثُ بَعْدَهُمْ.

السَّابِعَةُ: ذَمُّ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ.

الثَّامِنَةُ: كَوْنُ السَّلَفِ يَضْرِبُونَ الصِّغَارَ عَلَى الشَّهَادَةِ وَالْعَهْدِ.

٦٢ - بَابُ
مَا جَاءَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ وَذِمَّةِ نَبِيِّهِ

وَقَولِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل: ٩١].

ش: قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ وَذِمَّةِ نَبِيِّهِ).

وَقَولِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل: ٩١]. **الآية).**

قال العماد بن كثير: (وَهَذَا مِمَّا يَأْمُرُ اللَّهُ - تَعَالَى - بِهِ وَهُوَ الْوَفَاءُ بِالْعُهُودِ وَالْمَوَاثِيقِ، وَالْمُحَافَظَةُ عَلَى الْأَيْمَانِ الْمُؤَكَّدَةِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١]، **وَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ قَوْلِهِ:** ﴿وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤]، **وَبَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى:** ﴿ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَٱحْفَظُوٓا۟ أَيْمَٰنَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]. **أَيْ: لَا تَتْرُكُوهَا بِلَا تَكْفِيرٍ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ ﷺ: فِيمَا ثَبَتَ عَنْهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ: «إِنِّي وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلْتُهَا»، وَفِي رِوَايَةٍ: «وَكَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي»(١)، لَا تَعَارُضَ بَيْنَ هَذَا كُلِّهِ، وَلَا بَيْنَ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ هَاهُنَا وَهِيَ قَوْلُهُ:** ﴿وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾؛ **لِأَنَّ هَذِهِ الْأَيْمَانَ، الْمُرَادَ بِهَا الدَّاخِلَةُ فِي الْعُهُودِ وَالْمَوَاثِيقِ، لَا الْأَيْمَانَ الَّتِي هِيَ وَارِدَةٌ عَلَى حَثٍّ أَوْ مَنْعٍ؛ وَلِهَذَا قَالَ مُجَاهِدٌ فِي قَوْلِهِ:** ﴿وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ **يَعْنِي: الْحِلْف، أَيْ: حِلْفَ الْجَاهِلِيَّةِ؛**

---

(١) أخرجه البخاري (٦٧١٨، ٦٧١٩)، ومسلم (١٦٤٩).

....

وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ، وَأَيُّمَا حِلْفٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَمْ يَزِدْهُ الْإِسْلَامُ إِلَّا شِدَّةً»[(١)].

وَكَذَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، بِهِ[(٢)].

وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْإِسْلَامَ لَا يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى الحلْف الَّذِي كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَفْعَلُونَهُ، فَإِنَّ فِي التَّمَسُّكِ بِالْإِسْلَامِ كِفَايَةً عَمَّا كَانُوا فِيهِ)[(٣)].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا تَفۡعَلُونَ﴾ [النحل: ٩١] تهديد، ووعيد لمن نقض الأيمان بعد توكيدها.

الشرح:

فهذا الباب هو كالأبواب التي سلفت، في الدلالة على وجوب تعظيم الله، في الألفاظ، وأن ذلك من توحيده ﷻ؛ لأن ذمة الله، وذمة نبيه تعطي تعظيمًا لله، وتعظيمًا لنبيه ﷺ، تعظيمًا لائقًا به ﷺ، والتوحيد، يوجب على العباد أن يجعلوا ما لله مما يشركه فيه المخلوق، أي: في أصل معناه ما له من ذلك أعظم وأجل وأرفع، فلهذا كان ما عوهد الله عليه، ووكد عليه باسمه، وعقد على الشيء باسمه، هذا أعظم مما لم يكن كذلك، ولهذا عظمت الأيمان، وصار الحلف بغير الله شركًا، ووجبت الكفارة لعظم حق

(١) أخرجه أحمد (٢٠/٩٦، ٢١/٤٠٣، ٢٧/٣٢٥).
(٢) أخرجه البخاري (٢٢٩٤، ٦٠٨٣)، ومسلم (٢٥٢٩، ٢٥٣٠).
(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٤/٥٩٨).

الله، وما له ﷻ من وجوب توحيده، وتعظيمه وإجلاله، فهنا في هذا الباب بين فيه المصنف رحمه الله أن إعطاء ذمة الله ﷻ ، وذمة نبيه ﷺ لا يجوز؛ لأنه ينافي ما يجب لله من التعظيم؛ لأنه قد يعطى ذمة الله ثم يخسرها، وقد يعطي ذمة نبيه ﷺ ثم ينقض العهد، فيكون في ذلك إساءة، وترك لتعظيم حق الله، وحق نبيه ﷺ.

فمناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد: ما يجب من التأدب في حق الله في الألفاظ، وأن التأدب مع الرب في الألفاظ من كمال التوحيد، وأن ترك ذلك ينافي كمال التوحيد الواجب، والآية - آية النحل - وهي قوله: ﴿وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾، وصدرها: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١]، فالعهد عام تدخل فيه صور كثيرة، فمنها: إعطاء الذمة مباشرة؛ لأنك إذا أعطيت من تعاقدت معه ذمة الله، فقد عاهدته بالله، ومن عهد الله أن تحلف على الشيء بالله، ولهذا قال ﷻ : ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾؛ لأن نقض اليمين بعد التوكيد قطع للعهد، وكذلك نقض النذر بعد عقده نوع من مخالفة العهد، وكذلك العقود، أي: العقد والعهد، والأيمان والنذور كلها داخلة في هذا الأصل، فإذا الأصل العام ما جاء في هذه الآية، وهو أن الله أمر بالوفاء بعهده فقال: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ﴾ ومن ذلك الوفاء بذمة الله ﷻ ، وهذه قد لا يملكها المحارب، قد لا يملكها المجاهد؛ لأنه قد يحصل غلط، قد يحصل خطأ، قد يحصل تعد، فإن ينسب التعدي والغلط له، ولأصحابه هذا لا شك أهون من أن ينسب المعظمون لله إلى نقض عهد الله، وذمة الله.

والمخالف لا ينظر إلى أنه حصل عن خطأ، أو عن سوء تصرف، أو عن تعد، وإنما يقول: أعطى بذمة الله ثم خفرها، وهذا ينافي كمال التوحيد

الواجب، هذا ما يتصل بمناسبة الآية للترجمة ولكتاب التوحيد أيضًا.

إذًا فقوله: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ﴾ إيجاب للوفاء بكل أنواع العهود التي عاهد الله العباد عليها، التوحيد والأعمال الصالحة، الطاعات، والواجبات، وترك المحرمات، وكذلك إعطاء العهود والعقود للناس، وقوله: ﴿وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ كما ذكر أن هذا ليس فيه منافاة، ولا تعارض بينه وبين الآيات التي فيها لغو اليمين، وكفارة الأيمان؛ لأن نقض اليمين بعد توكيده، بغير سبب شرعي، أو من غير كفارة ينافي التعظيم الواجب لله، ولهذا قال ﷻ: ﴿وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ أي: بلا كفارة، بل اليمين إذا عقدت وجب أن تفعل، أو أنه إن لم تفعل فإنه يكفر عنها بكفارة اليمين المذكورة في آية المائدة، وذكر قوله ﷺ: «**لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ، وَأَيُّمَا حِلْفٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، لَمْ يَزِدْهُ الْإِسْلَامُ إِلَّا شِدَّةً**»، وهذا الحديث فيه ذكر حال أهل الجاهلية، وأن أهل الجاهلية لكي يأمن بعضهم بعضًا، يتحالفون، إما تحالف الأفراد، أو تحالف قبائل، أو جماعات أو نحو ذلك، فيتحالفون لأن الأصل أنه لا يأمن بعضهم بعضًا، وإنما يأمنون إذا تحالفوا.

فيقوى المرء ويسلم إذا عاهد على حلف، والإسلام لما جاء عقد الأخوة بين المؤمنين، وجعل المؤمنين إخوة، يسعى بذمتهم أدناهم، كما قال ﷻ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، وقال ﷺ في الحديث الذي في الصحيح: «**الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ، كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا**»[1]، وقال أيضا ﷺ: «**الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ**»[2]، فبالدخول

(١) أخرجه البخاري (٤٨١)، ومسلم (٢٥٨٥).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٧٥١)، وابن ماجه (٢٦٨٣)، والنسائي في المجتبى (٤٧٣٥، ٤٧٤٥، ٤٧٤٦)، وفي الكبرى (٦٩١١، ٦٩٢١، ٦٩٢٢، ٨٦٢٨)، وأحمد (٢/ ٢٨٥، ١١/ ٥٥٥)، وأبو يعلى (١/ ٤٢٤).

في الإسلام حصل الحلف؛ لأن المسلم لا يظلم المسلم، ولا يسوؤه، ولا يعتدي عليه في ماله، ولا في عرضه، ولا في أهله، ولا في نفسه، ولا في دمه، لا بالقول، ولا بالعمل، وهذا حصل بالإسلام، بالدخول في الإسلام، ولهذا قال ﷺ: «**لَا حِلْف فِي الْإِسْلَامِ، وَأَيُّمَا حِلْفٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، لَمْ يَزِدْهُ الْإِسْلَامُ إِلَّا شِدَّةً**»، فأعظم الأحلاف بين أهله الإسلام، وفي الإسلام أيضًا شرع إفشاء السلام، كما أمر بذلك النبي ﷺ، حين دخل المدينة كما في حديث عبد الله بن سلام وفي غيره، قال ﷺ: «**أَيُّهَا النَّاسُ أَطْعِمُوا الطَّعَامَ، وَصِلُوا الْأَرْحَامَ، وَصَلُّوا وَالنَّاسُ نِيَامٌ، تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ**»، وفي رواية: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَفْشُوا السَّلَامَ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ، تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ**»(١)، فأمر ﷺ بإفشاء السلام فقال: «**أَوَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ**»(٢).

والسلام إذا ألقي فهو عقد وعهد، تقول لمن سلمت عليه عليك السلام، أي: مني فلن يأتيك مني إلا السلامة في نفسك، وفي عرضك، وفي مالك، فإذا ألقي السلام فهو نشر للسلامة، في التصرفات، والأقوال، والأعمال، بين المسلِّم والمسلَّم عليه، فأعظم ما يكون به التحابب إفشاء السلام؛ لأنه يعني أنني لن أعتدي عليك في مال، ولا عرض، ولا نفس، فهو إذا عهد خاص، كلما قاله القائل فقد عاهد على ذلك، ومن لا يفقه يلقي السلام ويخفر هذا الكلام، أي: يعود على قوله: السلام عليكم بالتكذيب حيث يسلم، ثم لا يسلم منه الناس، في أقواله، وأعماله، ولهذا ثبت عنه ﷺ في الصحيحين أنه قال: «**الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ**

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٤٨٥)، وابن ماجه (١٣٣٤، ٣٢٥١)، والدارمي (١٥٠١، ٢٦٧٤)، وأحمد (٣٩/ ٢٠١)، والبيهقي في الكبرى (٢/ ٧٠٦)، وفي شعب الإيمان (٥/ ٧٥، ١١/ ١٨٢)، وابن أبي شيبة (٥/ ٢١٧، ٧/ ٢٥٧)، والطبراني في الكبير (١٣/ ١٥٩)، والحاكم (٣/ ١٤، ٤/ ١٧٦).

(٢) أخرجه مسلم (٥٤).

وَيَدِهِ»[(١)]؛ لأنه أسلم فسلم، فسلَّم، فكذلك من أفشى السلام، إذًا ففي الإسلام لا حاجة إلى الأحلاف، لكن الاعتداءات، ولرفع الظلم ما بين المؤمنين، وأشباه ذلك؛ لأن هذه كان أهل الجاهلية يفعلونها، ليقوى المرء بمن يحالفه لا حاجة إليه، فنهى عنه ﷺ فقال: «**لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ، وَأَيُّمَا حِلْفٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، لَمْ يَزِدْهُ الْإِسْلَامُ إِلَّا شِدَّةً**»، لكن لما ضعفت ذمم الناس، وقلت أنواع وفائهم بالعهود، والمواثيق فربما احتاج بعض أهل الإسلام فيما بينهم إلى ميثاق لكف الشر، أو إلى عهد لدفع الأذى، فإذا كان كذلك وأنه لن يكف الشر الواجب إلا بميثاق فلا بأس، ولا ينافي هذا الحديث وهو قوله: «**لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ**»؛ لأن هذا معناه أن من أخذ بالإسلام، فلا يحتاج إلى أن يعقد حلفًا، لكن إذا أذنب الناس وعظمت ذنوبهم، وتركوا حق الإسلام، فإن تأكيده لأجل فسقهم، ولأجل خوف مخالفتهم، لحق الإسلام، فإن تأكيد ذلك بحلف ونحوه، أو مواثيق، أو معاهدات، فإن هذا لا بأس به؛ لأنه ما احتيج إليه إلا بضعف اهتمام الناس، وإيفائهم بعقد الإسلام، وعهد الإسلام، وهذا يدلك على أن حق الله والإسلام له هو الذي جمع المؤمنين، وهذا العهد العام هو الذي به تآخى المؤمنون.

فإذا كان كذلك كان الإيفاء بالعهد الصريح، وبإعطاء الذمة - ذمة الله وذمة نبيه الصريحة -، كان لا شك أعظم وأجل، فإذا كان هناك من يخرم عهد الإسلام، فيكون آثمًا وظالمًا، فكيف بمن نص على ذمة الله وذمة نبيه، أو على عهد الله، ثم بعد ذلك يخفره، ولهذا قال فيمن عاهد الله فخالف عهده، قال ﷻ: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُوا۟ بِهِۦ وَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ

---

(١) أخرجه البخاري (١٠)، ومسلم (٤١).

﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴿٧٧﴾﴾ [التوبة: ٧٥-٧٧].

فدل هذا على أن إعطاء العهد ثم مخالفته العهد بالله، ثم مخالفته هذا أشد من الكذب، وأشد من مخالفة عهد الإسلام العام؛ لأن هذا تنصيص على عهد الله، وعلى الوفاء بذمة الله، وهذا لا شك أن الإخلال به ينافي كمال التوحيد الواجب، فلهذا يتضح وجه ذكر الشيخ رحمه الله الآية وللحديث الآتي بعده، وذكر الشارح ما أورد من الأحاديث.

وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَّرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ، أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا وَلَا تَغُلُّوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تَمْثُلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا.

وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ أَوْ خِلَالٍ فَأَيَّتُهُنَّ مَا أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوكَ، فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ، يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَسَلْهُمُ الْجِزْيَةَ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ.

وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ، وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ، وَلَا ذِمَّةَ نَبِيِّهِ، وَلَكِنِ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ، فَإِنَّكُمْ إِنْ تُخْفِرُوا ذِمَمَكُمْ وَذِمَمَ أَصْحَابِكُمْ أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ، وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ،

فَلَا تُنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِكَ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَتُصِيبُ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا»[(١)].

ش: قوله: (وَعَنْ بُرَيْدَةَ). هو ابن الحصيب الأسلمي، وهذا الحديث من رواية ابنه سليمان عنه. قاله في المفهم.

قوله: (كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أَمَّرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ، أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللهِ فيه من الفقه تأمير الأمراء ووصيتهم.

قال الحربي: السرية: الخيل تبلغ أربعمائة ونحوها[(٢)].

والجيش ما كان أكثر من ذلك.

وتقوى الله: التحرز بطاعته من عقوبته.

قلت: وذلك بالعمل بما أمر الله به، والانتهاء عما نهى عنه.

قوله: «وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا». أي: ووصاه بمن معه أن يفعل معهم خيرًا من الرفق بهم، والإحسان إليهم، وخفض الجناح لهم، وترك التعاظم عليهم.

قوله: «اغْزُوا بِاسْمِ اللهِ». أي: اشرعوا في فعل الغزو مستعينين بالله مخلصين له. قلت: فتكون الباء في بسم الله هنا للاستعانة، والتوكل على الله[(٣)].

قوله: «قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللهِ». هذا العموم يشمل جميع أهل الكفر

---

(١) أخرجه مسلم (١٧٣١).

(٢) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٢/ ٣٧).

(٣) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله -: يعني ويكون معنى قوله: «اغزوا باسم الله» يعني اغزوا مستعينين بالله، متوسلين بكل اسم له، أو تكون الباء للتبرك، تكون اغزوا متبركين بكل اسم لله.

....

المحاربين وغيرهم، وقد خصص منهم من له عهد، والرهبان، والنسوان، ومن لم يبلغ الحلم، وقد قال متصلًا به: «وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا».

وإنما نهى عن قتل الرهبان، والنسوان؛ لأنه لا يكون منهم قتال غالبًا، وإن كان منهم قتال، أو تدبير قتلوا.

قلت: وكذلك الذراري، والأولاد[1].

قوله: «وَلَا تَغُلُّوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تَمْثُلُوا»، الغلول: الأخذ من الغنيمة من غير قسمتها، الغدر نقض العهد، والتمثيل هنا التشويه بالقتيل، كقطع أنفه وأذنه والعبث به، ولا خلاف في تحريم الغلول والغدر، وفي كراهية المثلة.

قوله: «وإذا وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ - أَوْ خِلَالٍ -»، الرواية بالشك وهو من بعض الرواة، ومعنى الخلال، والخصال واحد.

قوله: «فَأَيَّتُهُنَّ مَا أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ»، قيدناه عمن يوثق بعلمه، وتقييده بنصب أيتهن، على أن يعمل فيها أجابوك لا على إسقاط حرف الجر، وما زائدة، ويكون تقدير الكلام: فإلى أيتهن أجابوك

(١) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله-: قوله: وكذلك قول الإمام الشيخ عبد الرحمن رحمه الله، وكذلك الذراري والأولاد، هذا قول، والقول الثاني من لم يبلغ الحلم، ولم يكن أنبت، فإنه لا يقتل، لأنه إن قاتل فبالتبع لا بالقصد، واستدلوا على ذلك بحديث عَطِيَّة الْقُرَظِيُّ، قَالَ: «كُنْتُ مِنْ سَبْيِ بَنِي قُرَيْظَةَ، فَكَانُوا يَنْظُرُونَ، فَمَنْ أَنْبَتَ الشَّعْرَ قُتِلَ، وَمَنْ لَمْ يُنْبِتْ لَمْ يُقْتَلْ، فَكُنْتُ فِيمَنْ لَمْ يُنْبِتْ»، أخرجه أبو داود (٤٤٠٤)، والترمذي (١٥٨٤)، وابن ماجه (٢٥٤١)، والنسائي (٣٤٣٠، ٤٩٨١)، وهذا عندي أظهر.

....

فاقبل منهم، كما تقول: جئتك إلى كذا، وفي كذا. فيعدى إلى الثاني بحرف جر[١].

قلت: فيكون في ناصب أيتهن وجهان ذكرهما الشارح[٢].

الأول: منصوب على الاشتغال. والثاني: على نزع الخافض.

قوله: «ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ». كذا وقعت الرواية في جميع نسخ كتاب مسلم، ثم ادعهم بزيادة (ثم)، والصواب إسقاطها، كما روى في غير كتاب مسلم، كمصنف أبي داود، وكتاب الأموال لأبي عبيد؛ لأن ذلك هو إبتداء تفسير الثلاث خصال.

وقوله: «ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ». يعني: المدينة، وكان في أول الأمر وجوب الهجرة إلى المدينة على كل من دخل في الإسلام، وهذا يدل على أن الهجرة واجبة على كل من آمن

---

(١) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله-: لأن النصب بنزع الخافض متوقف على السماع، ونصب أي لنزع الخافض، ولهذا يكون تسليط الفعل أجابوك عليها أنسب من النصب بنزع الخافض يعني بإسقاط حرف الجر.

(٢) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله-: ذكرهن الشارح يعني به، الشيخ سليمان وقف عند (باب ما جاء في المصورين)، وهذه تتمة، هذه تتمة للشيخ عبد الرحمن.
دائمًا إذا قال: الشارح يعني مصطلحه في: (فتح المجيد)، يعني به الشيخ سليمان وهذا مر معنا عشرات المرات قال ذكره الشارح، قاله الشارح: يعني به صاحب الأصل الشيخ سليمان هناك شرح آخر لكتاب التوحيد كامل أيضًا، لكنه مفقود راح مع غزو الحملة المصرية للدرعية، وهو شرح أخي الشيخ سليمان بن عبد الله، على بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، شرح كتاب التوحيد ويثنون على شرحه، ولكنه فقد مع الحملة، ولم يطلع عليه بما نعلم أحد يعني من علمائنا، ومن المتأخرين، فهل كان عند الأولين أم لا؟ الظاهر أنه لم يكن لأنه لو كان عندهم لنسخوه وتداولوه.

....

من أهل مكة وغيرهم[١].

قوله: «فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا». يعني: أن من أسلم، ولم يهاجر، ولم يجاهد لا يعطي من الخمس، ولا من الفيء شيئًا.

وقد أخذ الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ بالحديث في الأعراب، فلم ير لهم من الفيء شيئًا، إنما لهم الصدقة المأخوذة من أغنيائهم فترد على فقرائهم، كما أن أهل الجهاد وأجناد المسلمين لا حق لهم في الصدقة عنده، ومصرف كل مال في أهله. وسوى مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، وأبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ بين المالين، وجوزا صرفهما للضعيف.

قوله: «فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَسَلْهُمُ الْجِزْيَةَ»[٢] فيه حجة لمالك، وأصحابه، والأوزاعي في أخذ الجزية من كل كافر عربيًا كان، أو غيره، كتابيًا كان، أو غيره.

وذهب أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أنها تؤخذ من الجميع إلا من مشركي العرب ومجوسهم.

وقال الشافعي لا تؤخذ إلا من أهل الكتاب عربًا كانوا، أو عجمًا، وهو قول الإمام أحمد في ظاهر مذهبه، وتؤخذ من المجوس[٣].

---

(١) انظر: فتح الباري (٦/ ١٩٠)، وسبل السلام (٤/ ٤٣)، والسيل الجرار (٤/ ٥٧٦)، وتحفة الأحوذي (٥/ ١٧٨).

(٢) انظر: المغني (٩/ ٢٦٣)، ومنهاج الطالبين (ص١٣٨)، ومغني المحتاج (٤/ ٢٤٢)، والعين للخليل (٦/ ١٦٤).

(٣) انظر: الأم للشافعي (٤/ ١٧٤)، والحاوي الكبير (١٤/ ١٥٣)، ومجموع الفتاوى (١٩/ ٢٢، ٢٣)، وأحكام أهل الذمة (١/ ٧٩ - ٨١).

....

قلت: لأن النبي ﷺ أخذها منهم. وقال: «سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ».[١] [٢]. وقد اختلفوا في القدر المفروض من الجزية، فقال مالك: أربعة دنانير على أهل الذهب، وأربعون درهمًا على أهل الورق.

وهل ينقص منها الضعيف أو لا؟ قولان.

قال الشافعي: فيه دينار على الغني، والفقير.

وقال أبو حنيفة رحمه الله، والكوفيون: على الغني ثمانية وأربعون درهمًا، والوسط أربعة وعشرون درهمًا، والفقير اثنا عشر درهمًا، وهو قول أحمد ابن حنبل رحمه الله، قال يحيى بن يوسف الصرصري الحنبلي رحمه الله[٣]:

وقاتل يهودا والنصارى وعصبة المجـ ... ـوس، فإن هم سلموا الجزية أصدد
على الأدون اثني عشر درهمًا افرضن ... وأربعة من بعد عشرين زد
لأوسطهم حالًا ومن كان موسرًا ... ثمانية مع أربعين لتنقد
وتسقط عن صبيانهم ونسائهم ... وشيخ لهم فان وأعمى ومقعد
وذي الفقر والمجنون أو عبد مسلم ... ومن وجبت منهم عليه فيهتدي

وعند مالك، وكافة العلماء على الرجال الأحرار البالغين العقلاء

---

(١) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله -: قال العلماء: لأن لهم شبهة أهل الكتاب المجوس مشركون، لكن لما سئل النبي ﷺ عنهم قال: «سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ»؛ لأن لهم شبهة كتاب كما قال العلماء.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٢٧٨)، وعبد الرزاق في مصنفه (٦/ ٦٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢/ ٤٣٥)، والبزار في مسنده (٣/ ٢٦٤) من حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه.

(٣) انظر: المدخل لابن بدران (ص٤٢٨).

....

دون غيرهم، وإنما تؤخذ ممن كان تحت قهر المسلمين لا ممن نأى بداره، ويجب تحويلهم إلى بلاد المسلمين أو حربهم[(١)].

قوله: «وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ....». الكلام إلى آخره فيه حجة لمن يقول من الفقهاء وأهل الأصول: إن المصيب في مسائل الإجتهاد واحد، وهو المعروف من مذهب مالك وغيره[(٢)] ووجه الاستدلال به أنه ﷺ قد نص على أن الله تعالى قد حكم حكمًا معينًا في المجتهدات[(٣)]. فمن وافقه فهو المصيب، ومن لم يوافقه فهو المخطىء.

وقوله: «وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ، وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ»: الحديث الذمة العهد، وتخفر تنقض يقال: أخفرت الرجل إذا نقضت عهده، وخفرته: أجرته[(٤)]، ومعناه أنه خاف من نقض من لم يعرف حق الوفاء بالعهد، كجملة الأعراب فكأنه يقول: إن وقع نقض من

---

(١) انظر: مختصر اختلاف العلماء للطحاوي (٣/ ٤٨٦، ٤٨٧)، والتمهيد لابن عبد البر (٢/ ١٣٠، ١٣١)، والمغني (٨/ ٢٩٠)، وأحكام أهل الذمة (١/ ١٢٣)، والبدر المنير (٩/ ٢١١)، والتاج والإكليل (٣/ ٣٨٢).

(٢) انظر: الإحكام للآمدي (٤/ ١٩٠)، والاعتصام للشاطبي (٢/ ٣١٩).

(٣) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله-: المجتهدات يعني المسائل المجتهد فيها، أما النساء فلا نعلم فيهن مجتهدة، لأن هذا العلم ذكر لا يصلح له إلا الذكور، حاشا الصحابيات، عائشة رضي الله عنها، وأمهات المؤمنين، وبعض فقيهات الصحابة.

(٤) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله-: دائمًا في اللغة إذا جاء في كتب التفسير فعل منسوب إلى متكلم بإذا، فإن ما قبلها يكون مضموما، وما بعدها يكون مكسورا، أقول: أقمت الأمر إذا علمته فأحسنت عمله، لا تقول: أحسنت الأمر، إذا عملته، يقال: أقمت الأمر إذا أحسنته، لأن ما بعد إلى يكون إلى المخاطب منسوب للقائل.

....

متعد كان نقض عهد الخلق أهون من نقض عهد الله تعالى. والله أعلم[١].

وقوله: وقول نافع، وقد سئل عن الدعوة قبل القتال.

ذكر فيه أن مذهب مالك يجمع بين الأحاديث في الدعوة قبل القتال.

قال: وهو أن مالكًا قال: لا يقاتل الكفار قبل أن يدعوا، ولا تلتمس غرتهم إلا أن يكونوا قد بلغتهم الدعوة، فيجوز أن تلتمس غرتهم.

وهذا الذي صار إليه مالك هو الصحيح؛ لأن فائدة الدعوة أن يعرف العدو أن المسلمين لا يقاتلون للدنيا، ولا للعصبية، وإنما يقاتلون للدين، فإذا علموا بذلك، أمكن أن يكون ذلك سببًا مميلًا لهم إلى الإنقياد إلى الحق، بخلاف ما إذا جهلوا مقصود المسلمين، فقد يظنون أنهم يقاتلون للملك، وللدنيا، فيزدادون عتوًا وبغضًا. والله أعلم.

الشرح:

الحديث ظاهر الدلالة على تعظيم الله عَزَّوَجَلَّ ، بأن لا يُعطِي العبد الناس بذمة الله وذمة نبيه ﷺ بل أن يُعْطِي بذمته هو، وفي هذا تنبيه عظيم لأهل التوحيد، وطلبة العلم الذين يهتمون بهذا العلم، ويعرِف الناس منهم أنهم يهتمون بهذا العلم ألا يبدر منهم ألفاظ، أو أفعال تدل على عدم تمثلهم

(١) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله-: لأن الأعراب والبادية كما وصفهم الله: ﴿ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا۟ حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٩٧]، كجملة الأعراب يعني كعامة الأعراب والبادية.

بهذا العلم، فإن التوحيد هو مقام الأنبياء، والمرسلين، ومقام أولياء الله الصالحين، فأن يتعلم طالب العلم مسائل التوحيد ثم لا تظهر على لسانه، أو على جوارحه، أو على تعامله لا شك أن هذا يرجع - ولو لم يشعر - يرجع إلى اتهام ذلك الذي حمله من التوحيد، أو من العلم الذي هو علم الأنبياء والمرسلين - عليهم الصلاة والسلام -، فتذكَّر قول النبي ﷺ هنا: «**وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ، فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ، وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ، وَلَا ذِمَّةَ نَبِيِّهِ**»؛ لأجل أنه قد يُدخَل على أهل الإسلام، أو على الدين في نفسه من جهة فعلهم، فيخفرون هذه الذمة، فيرجع إخفار ذلك إلى ما حملوه من الإسلام ومن الدين، فهذه مسألة عظيمة فتسحتضر أن الناس ينظرون إليك خاصة في هذا الزمان الذي هو زمان شبه، وزمان فتن، ينظرون إليك أنك تحمل سنة، تحمل توحيدًا، تحمل علمًا شرعيًا، فلا تعاملهم إلا بشيء فيه تعظيم الرب عز وجل، وتجعل أولئك يعظمون الله عز وجل بتعظيمك له، ولا تخفر في اليمين، ولا تخفر في ذمة الله، أو تكون في الشهادة حائفًا، أو في التعامل حائفًا؛ لأن ذلك منقص لأثر ما تحمله من العلم والدين، فتذكَّر هذا وتذكَّر أيضًا قوله ﷺ هنا: «**وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، فَلَا تُنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِكَ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَتُصِيبُ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا**»، وذلك حتى إذا كان غلط فيكون الغلط منسوبًا إلى مَنْ حَكَمَ إلى هذا البشر، ولا يكون منسوبًا إلى حُكْم الله، فيصد الناس عن دين الله، وكم من الناس ممن يحملون سنة، أو علمًا، أو يحملون استقامة يسيئون بأفعالهم، وأقوالهم لأجل عدم تعلمهم، أو فهمهم ما يجب لله عز وجل، وما يجب لسنة النبي ﷺ وما يدعوهم إليه الرب الكريم عز وجل.

قول الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: **(قال: وهو أن مالكًا قال: لا يقاتل الكفار قبل أن يدعوا ولا تلتمس غرتهم إلا أن يكونوا قد بلغتهم الدعوة. فيجوز أن تلتمس غرتهم. وهذا الذي صار إليه مالك هو الصحيح)**.

يعني: كأنه تنبيه على حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الذي في الصحيحين: «**إِنَّ النَّبِيَّ** ﷺ **أَغَارَ عَلَى بَنِي المُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُّونَ، وَأَنْعَامُهُمْ تُسْقَى عَلَى المَاءِ، فَقَتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ، وَسَبَى ذَرَارِيَّهُمْ، وَأَصَابَ يَوْمَئِذٍ جُوَيْرِيَةَ**»(١)، يعني: قاتلهم وهم غَارُّونَ لا يدرون، والأصل الدعوة قبل القتال، هذا عامة الأحاديث على هذا، والسيرة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، أنه لا يغزى أحد حتى يدعى، يبين له، لكن إذا كان من أريد غزوه على غرة مقاتلًا، أو قد بلغته الدعوة فعاند، فصار في مقام المعاند المكابر، فإنه يجوز باجتهاد الإمام للمصلحة خلاف الأصل، ولكن الأصل أن لا يغزى أحد إلا بعد الدعوة، وهذا مفهوم من قول الله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، كذلك هذا الحديث وكذلك غيره.

فإذًا حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه غزا بني المصطلق وهم غَارُّونَ، وقول مالك هنا هذا هو الصحيح في المسألة، أنه يجوز لمصلحة يراها الإمام إذا كان أولئك قد بلغتهم الدعوة فعاندوا، وكابروا، ولم يدخلوا فيها، لا يشترط في هؤلاء أن يقال: لا يقاتلوا حتى يبلّغوا بأنهم سيقاتلون، بل يجوز في حق بعضهم، أو من يقوم مقامه أن يغزوا وهم غَارُّونَ.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٥٤١)، ومسلم (١٧٣٠).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: الْفَرْقُ بَيْنَ ذِمَّةِ اللَّهِ وَذِمَّةِ نَبِيِّهِ، وَذِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ.

الثَّانِيَةُ: الْإِرْشَادُ إِلَى أَقَلِّ الْأَمْرَيْنِ خَطَرًا.

الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ: «اُغْزُوا بِسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ: «قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ».

الْخَامِسَةُ: قَوْلُهُ: «اِسْتَعِنْ بِاللهِ وَقَاتِلْهُمْ».

السَّادِسَةُ: الْفَرْقُ بَيْنَ حُكْمِ اللَّهِ وَحُكْمِ الْعُلَمَاءِ.

السَّابِعَةُ: فِي كَوْنِ الصَّحَابِيِّ يَحْكُمُ عِنْدَ الْحَاجَةِ بِحُكْمٍ لَا يَدْرِي أَيُوَافِقُ حُكْمَ اللَّهِ أَمْ لَا.

٦٣ - بَابُ
مَا جَاءَ فِي الإِقْسَامِ عَلَى اللَّهِ

عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ رَجُلٌ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لِفُلَانٍ، فَقَالَ اللَّهُ ﷻ: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنْ لَا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ؟ إِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُ، وَأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ [(١)].

وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ القَائِلَ رَجُلٌ عَابِدٌ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَوْبَقَتْ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ»[(٢)].

ش: **قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي الإِقْسَامِ عَلَى اللَّهِ).**

ذكر المصنف فيه حديث جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ رَجُلٌ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللهُ لِفُلَانٍ، فَقَالَ اللَّهُ ﷻ: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنْ لَا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ؟ إِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُ، وَأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

قوله: (يَتَأَلَّى). أي: يحلف، والألية بالتشديد الحلف.

وصح من حديث أبي هريرة، قال البغوي في شرح السنة، وساق بالسند إلى عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، نَا ضَمْضَمُ بْنُ جَوْسٍ، قَالَ: دَخَلْتُ مَسْجِدَ

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٢١).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٩٠١)، وأحمد (١٤/ ٤٧)، والبزار (١٦/ ٢٤٤)، وابن حبان (١٣/ ٢١)، والبغوي في شرح السنة (١٤/ ٣٨٤).

....

الْمَدِينَةِ، فَنَادَانِي شَيْخٌ، فَقَالَ: يَا يَمَامِيُّ تَعَالَ، وَمَا أَعْرِفُهُ، فَقَالَ لَا تَقُولَنَّ لِرَجُلٍ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ أَبَدًا، وَلا يُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ، قُلْتُ: وَمَنْ أَنْتَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ؟ قَالَ: أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: فَقُلْتُ: إِنَّ هَذِهِ لَكَلِمَةٌ يَقُولُهَا أَحَدُنَا لِبَعْضِ أَهْلِهِ إِذَا غَضِبَ، أَوْ لِزَوْجَتِهِ، أَوْ لِخَادِمِهِ، قَالَ: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ رَجُلَيْنِ كَانَا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ مُتَحَابَّيْنِ أَحَدُهُمَا مُجْتَهِدٌ فِي الْعِبَادَةِ، وَالآخَرُ كَأَنَّهُ يَقُولُ: مُذْنِبٌ، فَجَعَلَ يَقُولُ: أَقْصِرْ أَقْصِرْ عَمَّا أَنْتَ فِيهِ، قَالَ: فَيَقُولُ خَلِّنِي وَرَبِّي، قَالَ: حَتَّى وَجَدَهُ يَوْمًا عَلَى ذَنْبٍ اسْتَعْظَمَهُ، فَقَالَ: أَقْصِرْ، فَقَالَ: خَلِّنِي وَرَبِّي، أَبُعِثْتَ عَلَيْنَا رَقِيبًا؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ أَبَدًا، وَلا يُدْخِلُكَ اللَّهُ الْجَنَّةَ أَبَدًا، قَالَ: فَبَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهِمَا مَلَكًا، فَقَبَضَ أَرْوَاحَهُمَا، فَاجْتَمَعَا عِنْدَهُ، فَقَالَ لِلْمُذْنِبِ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِي، وَقَالَ لِلآخَرِ: أَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَحْظُرَ عَلَى عَبْدِي رَحْمَتِي، فَقَالَ: لَا يَا رَبِّ، قَالَ: اذْهَبُوا بِهِ إِلَى النَّارِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَوْبَقَتْ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ»(١).

ورواه أبو داود في سننه، وهذا لفظه عن أبي هريرة رضي الله عنه يقول: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: كَانَ رَجُلَانِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ مُتَوَاخِيَيْنِ، فَكَانَ أَحَدُهُمَا يُذْنِبُ، وَالآخَرُ مُجْتَهِدٌ فِي الْعِبَادَةِ، فَكَانَ لَا يَزَالُ الْمُجْتَهِدُ يَرَى الآخَرَ عَلَى الذَّنْبِ فَيَقُولُ: أَقْصِرْ، فَوَجَدَهُ يَوْمًا عَلَى ذَنْبٍ فَقَالَ لَهُ: أَقْصِرْ، فَقَالَ: خَلِّنِي وَرَبِّي أَبُعِثْتَ عَلَيَّ رَقِيبًا؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ، أَوْ لَا يُدْخِلُكَ اللَّهُ الْجَنَّةَ، فَقَبَضَ أَرْوَاحَهُمَا، فَاجْتَمَعَا عِنْدَ رَبِّ

(١) أخرجه البغوي في شرح السنة (١٤/ ٣٨٤).

....

الْعَالَمِينَ، فَقَالَ لِهَذَا الْمُجْتَهِدِ: أَكُنْتَ بِي عَالِمًا، أَوْ كُنْتَ عَلَى مَا فِي يَدِي قَادِرًا؟ وَقَالَ لِلْمُذْنِبِ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِي، وَقَالَ لِلْآخَرِ: اذْهَبُوا بِهِ إِلَى النَّارِ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَوْبَقَتْ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ»(١).

قوله: «وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ الْقَائِلَ رَجُلٌ عَابِدٌ». يشير إلى قوله في هذا الحديث: «أَحَدُهُمَا مُجْتَهِدٌ فِي الْعِبَادَةِ».

وفي هذه الأحاديث بيان خطر اللسان وذلك يفيد التحرز من الكلام، كما في حديث معاذ: «يَا نَبِيَّ اللَّهِ، وَإِنَّا لَمُؤَاخَذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ؟ فَقَالَ: «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا مُعَاذُ، وَهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ - أَوْ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ - إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ»(٢). الله أعلم.

الشرح:

هذا الباب ذكر فيه الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ ما جاء في الإقسام على الله من النهي، وأن الإقسام على الله لا يجوز في أكثر أحواله.

ومناسبة هذا الباب لكتاب التوحيد من جهتين:

الجهة الأولى: هي أن الإقسام على الله فيه ترك للتعظيم الواجب لله؛ لأن من عظم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وعرف حقه، وعرف تصرفه في ملكوته، فإنه لا يقسم على الله، أن يكون حال فلان في الآخرة كذا، أو أن يكون مغفورًا له، أو

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٠١).

(٢) سبق تخريجه (ص١٩٨).

أن لا يكون مغفورًا له، أو أن يكون معذبًا أو غير معذب؛ لأن علم هذه عند الله، ولأن الله ﷻ يتصرف في ملكوته كيف يشاء، لا معقب لحكمه، يحكم ما يشاء، ويفعل ما يريد، فالتعظيم الواجب لله يوجب على الموحد أن لا يغتر بنفسه، وأن لا يقسم بالله، أو على الله - سبحانه - أن لا يفعل بأحد مغفرة، أو أن لا يفعل بأحد عذابًا، فإذا كان الإقسام على الله فيما يختص به ربنا من غفران الذنوب، ومن تكفير السيئات، ومن إدخال الجنة، أو الإخراج من النار، فإن الإقسام على هذا الحال حرام، ولا يجوز، وينافي كمال التوحيد الواجب.

الجهة الثانية: إن أقسم على الله في صدقه فيما قال، أو في تحقيق أمر يحصل في الدنيا لنفسه، ويكون في إقسامه على الله راجيًا الإجابة من الله غير متعالٍ، فإن هذا لا بأس به لمن قوي يقينه بربه، وعلم من حاله أن الله يستجيب له، وهذا هو توجيه ما جاء في أحاديث متعددة أن فلانًا أقسم على الله بكذا، أو أقسم بالله أن لا يكون كذا مما يحصل في الدنيا، وفيه أيضًا في الحديث: «**إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ، لَأَبَرَّهُ**»(١). يعني: فيما يحصل في الدنيا، وما يكون من أحوال، إما تصديق خبر، أو انتصار، أو ما أشبه ذلك، أما ما يختص بالله من أفعاله ﷯، وما يفعله بالعباد من مغفرة، وإماتة، وإحياء، وأشباه ذلك التعذيب بالنار، أو تعذيب بالقبر، أو إهلاك عام، أو ما تقتضيه حكمته سبحانه فإن هذا لا يناسب الإقسام على الله به؛ لأنه لا مصلحة للعبد فيه، وإنما هو يخبر عن فعل الله بما ليس له به علم، وهذا ينافي التعظيم الواجب لله.

وهذا الحديث الذي ساقه الإمام ﵀ في الباب ظاهر الدلالة على ذلك.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٠٣)، ومسلم (١٦٧٥) من حديث أنس ﵁.

عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ رَجُلٌ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لِفُلَانٍ، فَقَالَ اللَّهُ عز وجل: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنْ لَا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ؟ إِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُ، وَأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ»: هذا الذي قال: والله لا يغفر الله لفلان، كان رجلًا صالحًا، والآخر كان رجلًا فاسقًا، فقال الرجل الصالح: والله لا يغفر الله فلان؛ لأن فلانًا هذا كان رجلًا فاسقًا مَرِيدًا كثير العصيان، فتألى هذا العابد وعظَّم نفسه، وظن أنه بعبادته إلى الله عز وجل بلغ مقامًا يكون متحكمًا فيه بأفعال الله، وأن لا يُرَدَّ شيء طلبه، أو له أن يتحكم في الخلق، وهذا ينافي حقيقة العبودية التي هي التذلل لله عز وجل، فالله عز وجل عاقبه فقال: «فَقَالَ اللَّهُ عز وجل: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ» يعني: يتعاظم ويتكبر علي، ويحلف علي فيقسم علي؛ لأن «يَتَأَلَّى» من الأليَّة وهي: الحلف، ومنه قوله عز وجل: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦].

والإيلاء من الأليَّة وهي الحلف، فيتألى يحلف على جهة التكبر على جهة التكبر والتعاظم.

«إِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُ، وَأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ»: فغفر للطالح وأُحبط عمل ذلك الرجل العابد، وهذا يبين لك عظم شأن مخالفة تعظيم الله عز وجل، وعظم مخالفة توحيد الله عز وجل، فهذا الرجل الطالح الرجل الفاسق أتاه خير من حيث لا يشعر، وقيلت في حقه كلمة بحسب الظاهر أنها مؤذية له، وأنها فيها من الاحتقار والازدراء له ما يجعله في ضعة بين الناس، حيث شهد عليه هذا الصالح بقوله: «وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللهُ لِفُلَانٍ» فكانت هذه الكلمة التي ساءته، وكان فيها إيذاء له كانت فيها مصلحة عظيمة له أن غُفِرَ له ذنبه؛ ولهذا نبه الشيخ في مسائل الباب بمسألة معناها: أن من الابتلاء والإيذاء وكلام الناس في المكلف في الشخص، ما يكون أعظم أسباب الخير له،

ولهذا ليست العبرة باحتقار الناس، ولا بكلامهم، ولا بإيذائهم، ولا بتصنيفهم للناس أو بقولهم: هذا فلان كذا، أو هذا فلان كذا، العبرة بحقيقة الأمر بما عند الله عز وجل، فالواجب على العباد جميعًا، أن يعظموا الله، وأن يخبتوا إليه، وأن يظنوا أنهم أسوأ الخلق، حتى يقوم في قلوبهم أنهم أعظم حاجة لله عز وجل، وأنهم لم يوفوا الله حقه، أما التعاظم في النفس، والتعاظم بالكلام والمدح والثناء ونحو ذلك، فليس من صنيع المجلين لله عز وجل، الخائفين من تقلب القلوب، فالله عز وجل يقلب القلوب، ويصرفها كيف يشاء، فالقلب المخبت المنيب، يحذر ويخاف دائمًا من أن يتقلب قلبه، فينتبه للفظه، وينتبه للحظه، وينتبه لسمعه، وينتبه لحركاته لعل الله عز وجل أن يميته غير مفتون ولا مخزي.

وفيه من الفوائد: أن العبد المؤمن يجب عليه أن يخاف على نفسه من فلتات لسانه، فإنه قد ثبت عنه ﷺ أنه قال: «**إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ، مَا يَتَبَيَّنُ مَا فِيهَا، يَهْوِي بِهَا فِي النَّارِ، أَبْعَدَ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ**»[(١)]، وهذا الرجل من بني إسرائيل تكلم بكلمة أوبقت دنياه وآخرته؛ لأنه تألى على الله، وتعالى على الله، والله سبحانه لما قال العبد: «**وَاللهِ لَا يَغْفِرُ اللهُ لِفُلَانٍ، فَقَالَ اللهُ** عز وجل **: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ**». يعني: يتعالى علي ويتعاظم علي، حيث يتصرف في مغفرتي، والمغفرة بيد الله سبحانه وتعالى.

---

(١) سبق تخريجه (ص ١٩٧).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: التَّحْذِيرُ مِنَ التَّأَلِّي عَلَى اللَّهِ.

الثَّانِيَةُ: كَوْنُ النَّارِ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِنَا مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ الْجَنَّةَ مِثْلُ ذَلِكَ.

الرَّابِعَةُ: فِيهِ شَاهِدٌ لِقَوْلِهِ «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ» إِلَخ..

الْخَامِسَةُ: أَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يُغْفَرُ لَهُ بِسَبَبٍ هُوَ مِنْ أَكْرَهِ الْأُمُورِ إِلَيْهِ.

❀ ❀ ❀

٦٤ - بَابٌ
لا يُسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ

عَنْ جُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ رضي الله عنه قَالَ: «جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يا رَسُولَ اللَّهِ نُهِكَتْ الأَنْفُسُ، وَجَاعَ الْعِيَالُ، وَهَلَكَتِ الْأَمْوَالُ، فَاسْتَسْقِ لَنَا ربك، فَإِنَّا نَسْتَشْفِعُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ، وَبِكَ عَلَى اللَّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: سُبْحَانَ اللَّهِ سُبْحَانَ اللَّهِ، فَمَا زَالَ يُسَبِّحُ حَتَّى عُرِفَ ذَلكَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ، ثُمَّ قَالَ: وَيْحَكَ أَتَدْرِي مَا اللَّهُ؟ إِنَّ شَأْنُ اللَّهِ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، إِنَّهُ لا يُسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَى أَحدٍ مِنْ خَلْقِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاودَ[1].

ش: قوله: (بَابٌ لا يُسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ).

وذكر الحديث وسياق أبي داود في سننه أتم مما ذكره المصنف رحمه الله، ولفظه: عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده قال: «أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْرَابِيٌّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جُهِدَتِ الأَنْفُسُ، وَضَاعَتِ الْعِيَالُ، وَنُهِكَتِ الْأَمْوَالُ، وَهَلَكَتْ الْأَنْعَامُ، فَاسْتَسْقِ اللَّهَ لَنَا، فَإِنَّا نَسْتَشْفِعُ بِكَ عَلَى اللَّهِ وَنَسْتَشْفِعُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَيْحَكَ أَتَدْرِي مَا تَقُولُ؟ وَسَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمَا زَالَ يُسَبِّحُ حَتَّى عُرِفَ ذَلِكَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ، ثُمَّ قَالَ: وَيْحَكَ إِنَّهُ لَا يُسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ، شَأْنُ

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٢٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٦١)، وابن أبي شيبة في العرش (ص٥٧)، والآجري في الشريعة (٣٠٧)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٥٢)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٣/ ٣٩٤)، والطبراني في الكبير (١٥٤٧).

....

اللَّهِ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، وَيْحَكَ أَتَدْرِي مَا اللَّهُ، إِنَّ عَرْشَهُ عَلَى سَمَاوَاتِهِ لَهَكَذَا. وَقَالَ بِأَصَابِعِهِ مِثْلَ الْقُبَّةِ عَلَيْهِ، وَإِنَّهُ لَيَئِطُّ بِهِ أَطِيطَ الرَّحْلِ بِالرَّاكِبِ». قَالَ ابْنُ بَشَّارٍ فِي حَدِيثِهِ: «إِنَّ اللَّهَ فَوْقَ عَرْشِهِ، وَعَرْشُهُ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ»(١).

قال الحافظ الذهبي: رواه أبو داود بإسناد حسن عنده في الرد على الجهمية من حديث محمد بن إسحاق بن يسار.

قوله: «وَيْحَكَ إِنَّهُ لَا يُسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ»، فإنه تعالى رب كل شيء ومليكه، والخير كله بيده، لا مانع لما أعطى ولا معطي لما منع، ولا راد لما قضى، وما كان الله ليعجزه من شيء في السموات ولا في الأرض إنه كان عليمًا قديرًا، إنما أمره إذا أراد شيئًا أن يقول له كن فيكون، والخلق وما في أيديهم ملكه، يتصرف فيهم كيف يشاء، وهو الذي يشفع الشافع إليه؛ ولهذا أنكر على الأعرابي قوله، وسبح لله كثيرًا وعظمه؛ لأن هذا القول لا يليق بالخالق - سبحانه وبحمده - إن شأن الله أعظم من ذلك.

وفي هذا الحديث: إثبات علو الله على خلقه، وأن عرشه فوق سماواته.

وفيه تفسير الاستواء بالعلو كما فسره الصحابة والتابعون والأئمة، خلافًا للمعطلة والجهمية والمعتزلة ومن أخذ عنهم، كالأشاعرة ونحوهم ممن ألحد في أسماء الله وصفاته، وصرفها عن المعنى الذي وضعت له، ودلت عليه من إثبات صفات الله تعالى التي دلت على كماله تعالى، كما

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٢٦).

....

عليه السلف الصالح والأئمة، ومن تبعهم ممن تمسك بالسنة، فإنهم أثبتوا ما أثبته الله لنفسه، وأثبته له رسوله، من صفات كماله على ما يليق بجلاله، وعظمته إثباتًا بلا تمثيل، وتنزيهًا بلا تعطيل.

الشرح:

هذا الباب (بَابٌ: لا يُسْتَشْفَعُ بِاللهِ عَلَى خَلْقِهِ)، وقد ذكره الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ بعد (**بَابُ مَا جَاءَ فِي الإِقْسَامِ عَلَى اللهِ**)؛ لأن بين هذا وهذا مناسبة، وهي أن المقسم على الله لم يُعظم الله حق تعظيمه، أقسم على الله بشيء يجعله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مسلوبًا عنه كمال ملكه، وتصرفه في ملكه في سماواته وأرضه، فالذي قال: لا يغفر الله لفلان، قد أقسم على الله بأنه لا يتصرف في خلقه كما يشاء، وأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ناقص الملك والسيادة والقهر والجبروت، وهذا لازم الكلام وإلا فإنه قد لا يعتقد القائل لتلك الكلمة هذه المعاني لكنها تلزمها، ولذلك أنكرت تلك الكلمة وأوبقت صاحبها، والمستشفع بالله على خلقه، جعل الله ليس كامل المِلك والمُلك، وليس كامل القدرة، وأنه يحتاج إليه في التوسط عند خلقه، وهذا اعتقاد نقص في الله، وهذا أعظم من الإقسام على الله من جهة أن ذاك ينقسم إلى ما يجوز وما لا يجوز، والاستشفاع بالله على خلقه باب واحد، لا يُجوّز أبدًا، ومعنى: «لاَ يُسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ» لا يُجعل الله واسطة لنيل شيء عند أحد من الخلق، مثل يشفع فلان عند فلان، وهذا لحاجة الشافع ولحاجة المشفوع عنده، فإن المشفوع عنده يحتاج أن يرضي الشافع بقبول شفاعته لمصلحة له في قبول تلك الشفاعة، والرب هو الغني عن خلقه، والعباد مفتقرون إليه، لهذا يُمتنع أن يستشفع

بالله عند أحد من خلقه، فلا يكون الله شفيعًا لنا فيما نريد عند أحد من الخلق، وهذا اعتقاد سوء في الله، واعتقاد نقص في الله، إذا قالها معتقدا لذلك، ولهذا النبي ﷺ في هذا الحديث لما سمع تلك الكلمة قال: «**سُبْحَانَ اللَّهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ**»، أي: تنزيهًا لله عن أنواع النقائص، وتبعيدًا له عن أصناف العيوب والنقائص؛ لأن الاستشفاع بالله على أحد من الخلق فيه تنقص للرب، والتسبيح تنزيه لله عن النقائص، وعن كل ظن سوء به سبحانه وتعالى.

إذًا فالباب دل على وجوب تعظيم الله، وأنه - سبحانه وتعالى - هو ذو التصرف في خلقه، وأن العباد محتاجون إليه، وأنه - سبحانه وتعالى - الغني عن العباد، وأنه لا يستشفع به عند أحد من الخلق لكمال قدرته، وكمال غناه، والتوحيد مشتمل على توحيد العبادة والربوبية، وعلى توحيد الأسماء، والصفات، وهذا الباب ومسألة الاستشفاع بالله على خلقه تدخل في نوعين من التوحيد، وهما الربوبية، والأسماء والصفات؛ لأن المعتقد أو القائل تستشفع بالله على فلان، أي: يجعل الله شفيعًا عند فلان، هذا فيه اعتقاد نقص لله في الربوبية، أو عدم توقير الله، والتأدب معه في مقام الربوبية، وكذلك اعتقاد نقص في أسمائه وصفاته، وأنه - سبحانه وتعالى - يمكن أن يكون في التخاطب معه، والتوسط كشأن الخلق، وهذا فيه نوع تمثيل وتشبيه، ومن المعلوم أن توحيد الربوبية توحيد الأسماء والصفات نوع واحد من التوحيد، وهو توحيد المعرفة والإثبات، وتوحيد المعرفة والإثبات يلزم منه توحيد العبادة، فرجع الأمر إلى أن القائل لهذه الكلمة قد نقص توحيده، لمنافاتها لكمال التوحيد الواجب بأنواعه الثلاثة، بدلالة المطابقة في الربوبية والصفات والأسماء، أو في المعرفة والإثبات، وبما يلزم من ذلك في توحيد العبادة، وهذا مناسبة مجيء هذا الباب في كتاب التوحيد، فإنه

وإن كان معقودًا لبيان توحيد العبادة، ففيه أبواب كثيرة في توحيد الأسماء والصفات، وتوحيد الربوبية؛ لأن هذين النوعين من التوحيد يلزم منهما توحيد العبادة، فهي إذا من الكلام على المتضمن وعلى اللازم.

وهذا الحديث ما زال علماء السنة يتتابعون على إيراده، فما خلا مصنف في السنة من إيراد هذا الحديث؛ وذلك لدلالته على أمرين معروفين في كلام أهل السنة:

الأول: علو الله عَزَّوَجَلَّ، وهذا أمر متواتر وأدلته كثيرة في الكتاب، والسنة.

الثاني: أن العرش فوق السماوات، وهذا أيضًا ثابت عندهم، وأن العرش ليس في داخل السماوات، وهذا فيه رد على من زعم من الفلاسفة، أو المعتزلة، أو غيرهم، أن العرش له صفة أخرى.

وفيه أيضًا تنبيه على أن العرش له أركان؛ لأنه قال: «**على سَمَاوَاتِهِ لَهَكَذَا**» وأشار بيده مثل القبة، وفيه رد على بعض الطوائف الضالة في هذا الباب.

المقصود: أن أهل السنة متفقون بلا خلاف بينهم على إيراد الحديث في الأدلة، وضعف إسناده لا يعني عدم إيراده في ذلك؛ لأنه اشتمل على الأمرين السابق ذكرهما.

والأمر الثالث الذي اشتمل عليه هذا الحديث: هو أن العرش يئط، وهذا لم يأتِ إلا في هذا الحديث، وقد أُيِّد من حيث المعنى من قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِن فَوۡقِهِنَّۚ﴾ [الشورى: ٥]، ويدل عليه أيضًا قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦۚ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَفۡعُولًا﴾ [المزمل: ١٨].

لهذا يورد أهل السنة بالاتفاق هذا الحديث، ولا ينظرون إلى ما في إسناده من الضعف، أو الجهالة.

....

ش: قال العلامة ابن القيم رحمه الله في مفتاح دار السعادة - بعد كلام سبق فيما يعرف العبد بنفسه، وبربه من عجائب مخلوقاته - قال بعد ذلك:

والثاني: أن يتجاوز هذا إلى النظر بالبصيرة الباطنة فتفتح له أبواب السماء، فيجول في أقطارها، وملكوتها، وبين ملائكتها، ثم يفتح له باب بعد باب حتى ينتهي به سير القلب إلى عرش الرحمن، فينظر سعته، وعظمته، وجلاله، ومده، ورفعته، ويرى السماوات السبع، والأرضين السبع بالنسة إليه كحلقة ملقاة بأرض فلاة، ويرى الملائكة حافين من حول العرش لهم زجل بالتسبيح، والتحميد، والتقديس، والتكبير، والأمر ينزل من فوقه بتدبير الممالك، والجنود التي لا يعلمها إلا ربها، ومليكها.

الشرح:

حملة العرش، يقال لهم: (**الكروبيون**)؛ كما جاء في بعض الآثار عن السلف[1]، وسُمُّوا بذلك لأجل ما يعلوهم من الكرب من حمل العرش، وقربهم من الله جل جلاله، وخوفهم منه سبحانه وتعالى، وشدَّة وكثرة فزعهم من الله عز وجل.

ومنهم الذين حول العرش؛ كما قال عز وجل: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ﴾ [غافر: ٧]، وبعض العلماء يجعل حملة العرش،

(١) أخرج عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ٢٨)، وابن جرير الطبري في تفسيره (١٧/ ٨٩) من طريق قتادة عن عمرو البكالي قال: (إن الله جزأ الملائكة والإنس والجن عشرة أجزاء، فتسعة منهم الكروبيون، وهم الملائكة الذي يحملون العرش).

ومن حوله جميعًا يدخلون في اسم الكروبيين، وحملة العرش ومن حوله لهم مزيد اختصاص لقربهم من الله عز وجل ومزيد فضل.

واختلف العلماء في حملة العرش كم عددهم على عدة أقوال[١]:

* منهم من قال: إنهم ثمانية لقوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧].

* ومن أهل العلم - وهم الأكثر - قالوا: إنهم أربعة في الدنيا وثمانية يوم القيامة، أي: أن عرش الرحمن عز وجل إذا جيء به يوم القيامة، لفصل القضاء، فإنه يأتي به ثمانية من ملائكة الله عز وجل، أما في الدنيا فهم أربعة، ويستدلون لذلك بما جاء في الحديث: «**حَمَلَةُ الْعَرْشِ الْيَوْمَ أَرْبَعَةٌ**»[٢]

وقد جاء في بعض الأحاديث أن حملة العرش أربعة، اثنان منهم يقولان في التسبيح: سبحانك على حلمك بعد علمك، واثنان يقولان: سبحانك على عفوك بعد قدرتك[٣]، وهذا من أنواع ثنائهم على الله.

وكذلك جاء في آية غافر وآية الشورى، أنهم - الملائكة الكروبين -

---

(١) قال ابن الجوزي في زاد المسير (٨/ ٣٥٠، ٣٥١): ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ فيه ثلاثة أقوال:
أحدها: ثمانية أملاك، وجاء في الحديث: أنهم اليوم أربعة فإذا كان يوم القيامة أمدهم الله بأربعة أملاك آخرين، هذا قول الجمهور.
والثاني: ثمانية صفوف من الملائكة لا يعلم عدتهم إلا الله عز وجل، قاله ابن عباس وابن جبير وعكرمة.
والثالث: ثمانية أجزاء من الكروبيين لا يعلم عددهم إلا الله، قاله مقاتل). ا.هـ.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ٣١٤)، وابن جرير الطبري في تفسيره (٢/ ٢٣٠، ٢٣١)، (٢٩/ ٥٩)، وابن أبي حاتم (١٠/ ٣٢٥٨)، وأبو الشيخ في العظمة (٣/ ٩٥٧، ٩٥٨).

(٣) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١/ ٥٥٩)، وأبو الشيخ في العظمة (٣/ ٩٥٤)، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٥٥، ٦/ ٧٤)، ولفظه: «حَمَلَةُ الْعَرْشِ ثَمَانِيَةٌ يَتَجَاوَبُونَ بِصَوْتٍ حَزِينٍ رَخِيمٍ، يَقُولُ أَرْبَعَةٌ مِنْهُمْ: سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ عَلَى حِلْمِكَ بَعْدَ عِلْمِكَ، وَأَرْبَعَةٌ مِنْهُمْ يَقُولُونَ: سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ عَلَى عَفْوِكَ بَعْدَ قُدْرَتِكَ».

يستغفرون، ويحملون العرش، والذين حوله، يستغفرون للمؤمنين كما قال: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْۖ رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا﴾ [غافر: ٧].

وفي آية الشورى: ﴿وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِۗ أَلَآ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الشورى: ٥]، فإذًا الملائكة الذين يحملون العرش مشغولون بأنواع من العبادات التسبيح، والتحميد، والثناء على الله، والاستغفار لأهل الإيمان، وهذا مما يعطي عظم شأن أهل الإيمان، والمحبة الموصولة ما بين الملائكة، والمؤمنين، فالملائكة يحبون أهل الإيمان، والمؤمنون يحبون الملائكة، فيسلمون عليهم، والملائكة تستغفر للمؤمنين.

....

ش: فينزل الأمر بإحياء قوم، وإماتة آخرين، وإعزاز قوم، وإذلال آخرين، وإنشاء ملك، وسلب ملك، وتحويل نعمة من محل إلى محل، وقضاء الحاجات على اختلافها، وتبيانها، وكثرتها من جبر كسير، وإغناء فقير، وشفاء مريض، وتفريج كرب، ومغفرة ذنب، وكشف ضر، ونصر مظلوم، وهداية حيران، وتعليم جاهل، ورد آبق، وأمان خائف، وإجارة مستجير، ومدد لضعيف، وإغاثة لملهوف، وإعانة لعاجز، وانتقام من ظالم، وكف لعدوان، فهي مراسيم دائرة بين العدل والفضل، والحكمة والرحمة، تنفذ في أقطار العوالم، لا يشغله سمع شيء منها عن سمع غيره، ولا تغلطه كثرة المسائل والحوائج على اختلاف لغاتها، وتبيانها، واتحاد قوتها، ولا يتبرم بإلحاح الملحين، ولا تنقص ذرة من خزائنه، لا إله إلا هو العزيز الحكيم، فحينئذ يقوم القلب بين يدي الرحمن مطرقًا لهيئته، خاشعًا لعظمته، عانيًا لعزته، فيسجد بين يدي الملك الحق المبين، سجدة لا يرفع رأسه منها إلى يوم المزيد، فهذا سفر القلب، وهو في وطنه وداره ومحل ملكه، وهذا من أعظم آيات الله وعجائب صنعه، فياله من سفر ما أبركه وأروحه، وأعظم ثمرته وربحه، وأجل منفعته وأحسن عاقبته، سفر هو حياة الأرواح، ومفتاح السعادة، وغنيمة العقول والألباب، لا كالسفر الذي هو قطعة من العذاب. ا.هـ. كلامه رحمه الله [(١)].

---

(١) انظر: مفتاح دار السعادة (ص٢١٧).

الشرح:

هذا الكلام من ابن القيم رحمه الله جار على ما يجوز من التفكر في آلاء الله، وفي أسماء الله وصفاته، وهو نوع من الكشف عن المتبعين للسلف، فإن رحلة القلب إلى الرب لاستحضار معنى ما جاء في وصف الرحمن، وفي وصف عرشه، وملائكته، وفي أمره ونهيه في النصوص، أن رحلة القلب لاستحضار ذلك، وتفكره في هذا، من الأعمال الصالحة، ومن الأسفار المرغوب فيها؛ لأن بها إيقان القلب، ولأن بها خشوع القلب، فتصور ابن القيم هذا بأن القلب رحل، وانتقل من سماء إلى سماء، وهو يشاهد ما في السماوات من عجائب الخلق، وما أشبه ذلك إلى أن صار بين يدي العرش، ورأى السماوات بالنسبة للعرش كحلقة أو كدراهم ملقاة في ترس، والملائكة ولهم زجل بالتسبيح، ما يصل إليه القلب من العلم، هذا إذا كان بعلم في النصوص، وفقه فيها فهو سير مبارك، وهو من الكشف العلمي الذي يقوي اليقين والإيمان، ومن التفكر المأمور به، لكن إن كان عن جهل وعن عدم علم بما دلت عليه النصوص من صفات الرب، ومن الإخبار عن المغيبات، فإنه لا يؤذن لأهله أن يصلوا بتفكرهم إلى هذا المقام؛ لأن التفكر يحتاج إلى علم.

وإذا لم يكن مع صاحبه العلم فإنه أوهام وخيالات، قد تؤول بصاحبها إلى اعتقاد باطل، وإلى أن يوقع الشيطان في ذهنه، وفي قلبه أشياء من الباطل وغير الحق، ولهذا تجد أن أكثر السلف يعرضون عن مثل هذه العبادات القلبية ذكرًا وتربية، ويكتفون بالأمر بما أمر الله به، وبالنهي عما نهى الله عنه، ورسوله ﷺ، وبإثبات ما جاء في النصوص، دون أن يكون لهم مثل هذا الحال، وهذا التفكر الذي ذكره ابن القيم رحمه الله؛ لأن أكثر الخلق جاهلون بالله، ولا يصلح لهم أن ينظروا في الملكوت، أو أن

يسيروا بقلوبهم حتى يصلوا إلى العرش، إنما هذا لأهل العلم الذين كلما انتقلوا من مرحلة في سفرهم على مرحلة انتقلوا بدلالة النص وبما أخبر الله به، فهم إذا سائرون على وفق ما جاءت به الأدلة.

والصوفية والمبتدعة أخذوا بأصل التفكر في هذا، حتى أوقعهم الشيطان فيما أسموه بانكشاف الحجب، فيصل بفكره إلى أنه يسير قلبه ثم يسير حتى يفنى عن رؤية الخلق إلى رؤية الخالق، ثم لا يزال يتأمل ويتدبر حتى يقول: انكشف لي الحجاب، فرأيت الرحمن فكلمني وكلمته - والعياذ بالله -.

فهذا هو صادق فيما قال؛ لأنه رأى شيئًا وأبصر شيئًا وسمع كلامًا ولكنه يكون من جهة الشيطان، فاستعملوا الرياضات الباطلة فخفت عقولهم، وأفئدتهم مع الجهل بما أنزل الله على رسوله، فأوقعهم في أنواع من الكفر والزندقة، وهذا لا شك أنه مما يجب صده عن الناس، فكلام ابن القيم هذا إنما يستعمله أهل العلم في بعض الأحوال، في رؤية آثار أسماء الله، وصفاته في ملائكته، ومن العرش إلى آخر هذا العالم، فلا شك أن المؤمن الذي يعلم ما أنزل الله من صفاته، وما أخبر به الرسول ﷺ من صفات الرحمن من، يظهر له أثر أسماء الله، ويظهر له أثر صفاته في خلقه، فما من حركة تحصل إلا ويجعلها أثرًا من آثار اتصاف الله، فإذا رأى مريضًا رأى أثر صفة الله في هذا المريض، وإذا رأى غنيًا رأى صفة الله في هذا الغني، وإذا رأى فقيرًا هكذا، وإذا رأى أمرًا شرعيًا رأى صفة الله في ذلك، وإذا رأى نهيًا أو سمع نهيًا، رأى صفة الله في ذلك، إلى آخر ما يحصل للمؤمن العالم بالأسماء والصفات من شهود لآثار أسماء الله، وصفاته في مخلوقاته، وفي كونه المكلف، وغير المكلف.

وهذا لا شك أنه يحتاج إلى علم فينبغي أن لا يؤخذ به إلا لمن كان

عنده علم غزير راسخ في الاعتقاد، وفي دلالات النصوص من الكتاب والسنة، فالتفكر المأمور به، التفكر في آلاء الله كما جاء في الحديث الصحيح: **«تَفَكَّرُوا فِي آلَاءِ اللَّهِ، وَلَا تَتَفَكَّرُوا فِي اللَّهِ»**[(١)]، والتفكر في آلاء الله يعني: في النعم؛ لأنه إذا تفكرت في نعم الله، أو في آياته فإنه يحدث لك هذا التفكر الإيمان واليقين، وهذا هو المطلوب من العباد.

وقول ابن القيم ﷺ: **(فهي مراسيم دائرة بين العدل والفضل)**، هذا فيه تجوز في العبارة؛ لأن المراسيم لفظ يستخدم في حق ملوك الأرض، فاستخدامها في حق أمر الله ونهيه، وما يحدثه، أو ما يصرف به خلقه، وملكوته، هذا لا ينبغي؛ لأن الله عظيم جليل ينزه أمره ونهيه وتصرفه في ملكوته عن ما يفعله العباد.

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١/ ٢٦٢)، والطبراني في الأوسط (٦٣١٩)، وأبو الشيخ في العظمة (١/ ٢١٠)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٥٨٠)، وأبو حاتم في تفسيره (٧/ ٢٢١٩).

....

ش: وأما الاستشفاع بالرسول ﷺ في حياته فالمراد به استجلاب دعائه، وليس خاصًا به ﷺ بل كل حي يرجى أن يستجاب له فلا بأس أن يطلب منه أن يدعو للسائل بالمطالب الخاصة والعامة، كما قال النبي ﷺ لعمر لما أراد أن يعتمر من المدينة: «لَا تَنْسَنَا يَا أُخَيَّ مِنْ دُعَائِكَ»[(١)]، وأما الميت فإنما يشرع في حقه الدعاء له على جنازته على قبره، وفي غير ذلك، وهذ هو الذي يشرع في حق الميت، وأما دعاؤه فلم يشرع، بل قد دل الكتاب والسنة على النهي والوعيد عليه، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ ﴿١٤﴾﴾ [فاطر: ١٣-١٤] فبين الله تعالى أن دعاء من لا يسمع، ولا يستجيب شرك يكفر به المدعو يوم القيامة، أي: ينكره ويعادي من فعله، كما في آية الأحقاف: ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٦] فكل ميت، أو غائب، لا يسمع، ولا يستجيب، ولا ينفع، ولايضر.

والصحابة ﷺ، لا سيما أهل السوابق منهم كالخلفاء الراشدين، لم ينقل عن أحد منهم، ولا عن غيره أنهم أنزلوا حاجتهم بالنبي ﷺ بعد وفاته، حتى في أوقات الجدب، كما وقع لعمر ﷺ لما خرج ليستسقي بالناس، خرج بالعباس عم النبي ﷺ فأمره أن يستسقي[(٢)]؛ لأنه حي

---

(١) أخرجه أبو داود (١٤٩٨)، والترمذي (٣٥٦٢)، وأحمد (١/ ٣٢٥)، والبزار (١/ ٢٣١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٤١٢).

(٢) أخرجه البخاري (١٠١٠، ٣٧١٠) من حديث أنس ﷺ.

....

حاضر يدعو ربه، فلو جاز أن يستسقي بأحد بعد وفاته لاستسقى عمر ﷺ، والسابقون الأولون بالنبي ﷺ.

وبهذا يظهر الفرق بين الحي والميت؛ لأن المقصود من الحي دعاءه إذا كان حاضرًا، فإنهم في الحقيقة إنما توجهوا إلى الله بطلب دعاء من يدعوه، ويتضرع إليه، وهم يدعون ربهم، فمن تعدى المشروع إلى ما لا يشرع ضل وأضل.

ولو كان دعاء الميت خيرًا لكان الصحابة إليه أسبق، وعليه أحرص، وبهم أليق، وبحقه أعلم وأقوم، فمن تمسك بكتاب الله نجا، ومن تركه واعتمد على عقله هلك. وبالله التوفيق.

الشرح:

هذا الشرح للجمل الأخيرة من الحديث اشتمل على مسائل:

المسألة الأولى: أنَّ الاستشفاع بالخلق على الله بصالح، أو بالأنبياء إلى الله إلى ما هو استشفاع بدعائهم في وقت حياتهم، كما كان النبي ﷺ يطلب منه أن يدعو في الاستسقاء، ليسقى الناس، فهذا استشفاع به ﷺ إلى ربه، فالشافع هو المصطفى ﷺ، والمشفوع عنده هو الله، فإذا كان الشافع في الحياة الدنيا، أو في عرصات القيامة فإن الله أذن له أن يشفع إذنًا شرعيًا ففي هذا المقام في الدنيا من طلب من أخيه أن يدعو له، فله أن يدعو له، وليس هذا من طلب الدعاء ممن لا يملكه، بل هو يستطيع أن يدعو وهو شافع، وقد تقبل شفاعته، وقد لا تقبل، كما أخبر الله عن إبراهيم عليه السلام،

أنه دعا لأبيه: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٤]، وكما دعا نوح عليه السلام لابنه فقال: ﴿إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ ۝٤٥ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۝٤٦﴾ [هود: ٤٥-٤٦]، فدل على أن الاستشفاع في الدنيا دعاء، وهذا الدعاء قد يقبل وقد يرد، حتى من الأنبياء، وهم يسمعون من طلب منهم أن يدعو، ويمكنهم أن يجيبوه؛ لأن الدار دار تكليم، وهذا مأذون به شرعًا.

أما سؤال الحي الدعاء، فقد ذكر هنا رحمه الله: أنه يجوز مطلقًا، أو أنه لا بأس به، وهذا فيه تفصيل عند العلماء:

فمن أهل العلم من قال بجوازه مطلقًا، كهذا القول.

ومنهم من قال: إنه يكره إلا في حال أن الطالب للدعاء يرجو انتفاعه، وانتفاع الداعي أيضًا فيكون قد جمع ما بين حاجته والإحسان إلى أخيه؛ لأن من سأل لأخيه في ظهر الغيب فإنَّ الملك يقول: «**وَلَكَ بِمِثْلِهِ**»(١).

فإذا أراد من طلب الدعاء من أحد المؤمنين أن ينتفع هو بدعائه، وأيضًا أن ينتفع الداعي بدعائه له في أن يقول الملك للداعي«**وَلَكَ بِمِثْلِهِ**»، فيقولون هذا لا بأس به؛ لأن الطالب للدعاء جمع ما بين السؤال لنفسه، والإحسان لغيره، وهذا ليس فيه محض طلب السؤال «**إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ**»(٢)، هذا فيه إحسان إلى الغير، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧٣٣)، عَنْ صَفْوَانَ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ صَفْوَانَ، وَكَانَتْ تَحْتَهُ الدَّرْدَاءُ، قَالَ: «قَدِمْتُ الشَّامَ، فَأَتَيْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ فِي مَنْزِلِهِ، فَلَمْ أَجِدْهُ وَوَجَدْتُ أُمَّ الدَّرْدَاءِ، فَقَالَتْ: أَتُرِيدُ الْحَجَّ الْعَامَ، فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَتْ: فَادْعُ اللهَ لَنَا بِخَيْرٍ، فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ: دَعْوَةُ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ مُسْتَجَابَةٌ، عِنْدَ رَأْسِهِ مَلَكٌ مُوَكَّلٌ كُلَّمَا دَعَا لِأَخِيهِ بِخَيْرٍ، قَالَ الْمَلَكُ الْمُوَكَّلُ بِهِ: آمِينَ وَلَكَ بِمِثْلٍ».

(٢) أخرجه الترمذي (٢٥١٦)، وأحمد (٤/ ٤٨٨)، و)، وهناد في الزهد (١/ ٣٠٤)، وعبد بن حميد=

والحديث الذي رواه أبو داود فأصحاب القول الأول يستدلون به على الجواز، وأصحاب القول الثاني يقولون: النبي ﷺ أراد أن ينتفع عمر رضي الله عنه بهذه الدعوة إذا دعا للنبي ﷺ، والحديث إسناده ضعيف، واستدلوا أيضًا بما رواه مسلم في الصحيح: «**أَنَّ أَهْلَ الْكُوفَةِ وَفَدُوا إِلَى عُمَرَ، وَفِيهِمْ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ يَسْخَرُ بِأُوَيْسٍ، فَقَالَ عُمَرُ: هَلْ هَاهُنَا أَحَدٌ مِنَ الْقَرَنِيِّينَ؟ فَجَاءَ ذَلِكَ الرَّجُلُ فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَدْ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا يَأْتِيكُمْ مِنَ الْيَمَنِ يُقَالُ لَهُ أُوَيْسٌ، لَا يَدَعُ بِالْيَمَنِ غَيْرَ أُمٍّ لَهُ، قَدْ كَانَ بِهِ بَيَاضٌ، فَدَعَا اللهَ فَأَذْهَبَهُ عَنْهُ، إِلَّا مَوْضِعَ الدِّينَارِ أَوِ الدِّرْهَمِ، فَمَنْ لَقِيَهُ مِنْكُمْ فَلْيَسْتَغْفِرْ لَكُمْ**»، وفي رواية: «**إِنَّ خَيْرَ التَّابِعِينَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أُوَيْسٌ، وَلَهُ وَالِدَةٌ، وَكَانَ بِهِ بَيَاضٌ، فَمُرُوهُ فَلْيَسْتَغْفِرْ لَكُمْ**»[(١)]، وهذا يعني أن يطلب الدعاء ممن يظن منه أنه مستجاب الدعوة، فحمل هذا على جواز طلب الدعاء ممن يظن أنه مستجاب الدعوة، وظاهر الحديث يدل على الجواز لكن لا يدل على جواز التكرار، وعلى أن يؤتى لهذا كل حين ويقال له: ادع لي، فإنه من استطاع أن يستغفر له فليستغفر له، يعني: مرة واحدة، أما أن يتكرر عليه كلما أراد شيئًا قال: يا فلان، استغفر لي فيتكرر هذا، ليس في الحديث دلالة عليه، وقد كان عمر رضي الله عنه وغيره من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم يكرهون أن يطلب الدعاء منهم ويقولون: أأنبياء نحن؟؛[(٢)]

= في مسنده (ص٢١٤)، والطبراني في الكبير (١١٢٤٣)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٦٢٣)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٤/ ٦١٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٢٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(١) أخرجه مسلم (٢٥٤٢).

(٢) انظر: (الحكم الجديرة بالإذاعة من قول النبي ﷺ بعثت بالسيف بين يدي الساعة) لابن رجب رحمه الله (ص٤٦).

لأن كثرة طلب الدعاء من إنسان فيه تنزيل له منزلة الأنبياء؛ لأنهم هم الذين يستشفع بهم ويطلب بدعائهم.

المسألة الثانية: مسألة الاستشفاع بالميت التي ذكرها، وأن هذا شرك، هذا ظاهر وبين كما مر في كتاب التوحيد، وقد ذكر دليل على ذلك، آية سورة فاطر وآية الأحقاف، أما آية سورة فاطر فهي دليل واضح حيث قال: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ۝١٣ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ۝١٤﴾ [فاطر: ١٣-١٤]، فالآية أولًا دلت على أن هؤلاء من العقلاء، وليس المراد بها الأصنام؛ لأن كلمة الذين في اللغة للعاقل، قال: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣] لا يملكون ولو القطمير الذي هو الوصلة ما بين نوى التمر وقمع التمر، ما يملكون هذا القدر، ولا يملكون اللفافة البيضاء التي تكتنف وتحيط بالنواة، فهذا الشيء القليل لا يملكونه، ثم قال مبينًا ضعفهم لله قال: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾ يعني: أنهم لو دعوا فإن الميت لا يسمع هذا الدعاء؛ لأنه إما أن يكون منعمًا فروحه في الجنة، وإما أن يكون معذبًا فروحه في النار.

والبدن يصل إليه من العذاب، أو النعيم بحسب حاله، إذ النعيم والعذاب في البرزخ للأرواح، والأبدان تبع له عكس الحياة الدنيا، قال: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا﴾ أي: لو فرض أنه كان في وقت سماع: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ﴾ فدل على أن من دعا الميت فإنه لن يسمعه، ولو فرض أنه سمعه لكونه في وقت سماع له على حسب ما جاء في بعض الأحاديث، أو على فرض أنه يسمع، وهو لا يسمع، فإنه لا يستجيب؛ لأنه لا يملك شيئًا والله لا يأذن بهذا ثم قال:

﴿وَلَوْ سَمِعُواْ مَا ٱسْتَجَابُواْ لَكُمْۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ والذي يكفر بالشرك هم المكلفون، أما الآلهة التي عبدت من الأحجار والأشجار ونحو ذلك فهي تجمع وتلقى في جهنم، ولا يكون بينها وبين أصحابها حجاب، وقد قال: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]، وقال: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ﴿٩٨﴾ لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَاۖ وَكُلٌّ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [الأنبياء: ٩٨-٩٩].

فتقرر أن هذا الفعل شرك، والآية واضحة الدلالة بشيئين:

المسألة الأول: أن هذه الآية في المكلفين: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ دُعَآءَكُمْ ﴿١٤﴾﴾ لكونهم أمواتًا، ودل على كونهم أمواتًا ذكر يوم القيامة، قال: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْۚ﴾ وهذا الدليل الأول.

أما المسألة الثانية فقوله: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْۚ﴾ دل على أن من دعا الميت فقد أشرك، ولو قال: إن الميت يسمع الدعاء، فإن سماعه لا يعني دعاءه، فإنه لو سمع الكلام، ولو دعي لما استجاب؛ لأن دعاء الأموات شرك، ثم آية الأحقاف دالة على هذا أيضًا حيث قال الله عز وجل: ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ﴾، وهذه في الإنسان في المكلفين ممن عبد من الأموات، والآية قبلها: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴿٥﴾ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءً ﴿٦﴾﴾ [الأحقاف: ٥-٦]؛ لأنهم يحشرون.

فإذًا ثلاث آيات في القرآن تدل على الأموات، آية سورة النحل، وهي قول الله عز وجل: ﴿أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍۖ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢١] ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ

أَحْيَاءٍ﴿٢١﴾﴾ [النحل: ٢٠-٢١] هذه الآية الأولى، والثانية آية فاطر، ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ والثالثة آية الأحقاف ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأحقاف: ٥].

فوجه الدلالة من آية الأحقاف قوله: ﴿مَن﴾ وهي للعقلاء، ﴿مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾.

الدلالة الثانية: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، وهذا يعني أنه ممن يحشر يوم القيامة، ويكون ذلك اليوم يمكنه فيه أن يستجيب له، فلو ادخر هؤلاء سؤالهم إلى يوم القيامة، وطلبوا شفاعة الأنبياء، وشفاعة الصالحين، فهذا أمر محمود وجائز، لكنهم استعجلوا فحرموا.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: إِنْكَارُهُ عَلَى مَنْ قَالَ: نَسْتَشْفِعُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ.

الثَّانِيَةُ: تَغَيُّرُهُ تَغَيُّرًا عُرِفَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ لَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ قَوْلَهُ: «نَسْتَشْفِعُ بِكَ عَلَى اللَّهِ».

الرَّابِعَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى تَفْسِيرِ: «سُبْحَانَ اللَّهِ».

الْخَامِسَةُ: أَنَّ الْمُسْلِمِينَ يَسْأَلُونَهُ الِاسْتِسْقَاءَ.

٦٥ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي حِمَايَةِ النَّبِيِّ ﷺ حِمَى التَّوْحِيدِ وَسَدِّهِ طُرُقَ الشِّرْكِ

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الشِّخِّيرِ قَالَ: «انْطَلَقْتُ فِي وَفْدِ بَنِي عَامِرٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْنَا: أَنْتَ سَيِّدُنَا، فَقَالَ: السَّيِّدُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى. قُلْنَا: وَأَفْضَلُنَا فَضْلًا وَأَعْظَمُنَا طَوْلًا، فَقَالَ: قُولُوا بِقَوْلِكُمْ، أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ، وَلَا يَسْتَجْرِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ». رَوَاهُ أَبُو دَاودَ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ[1].

وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ نَاسًا قَالُوا لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: يَا خَيْرَنَا وَابْنَ خَيْرِنَا، وَسَيِّدَنَا وَابْنَ سَيِّدِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، قُولُوا بِقَوْلِكُمْ، وَلَا يَسْتَهْوِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ، أَنَا مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، مَا أُحِبُّ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي الَّتِي أَنْزَلَنِيهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ». رَوَاهُ النَّسَائِي بِسَنَدٍ جَيِّدٍ[2].

ش: قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي حِمَايَةِ النَّبِيِّ ﷺ حِمَى التَّوْحِيدِ وَسَدِّهِ طُرُقَ الشِّرْكِ). حمايته ﷺ حمى التوحيد عما يشوبه من الأقوال، والأعمال التي يضمحل معها التوحيد، أو ينقص وهذا كثير في السنة الثابتة عنه ﷺ، كقوله: «لاَ تُطْرُونِي، كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ،

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٨٠٦).
(٢) أخرجه النسائي (٦/ ٧١).

....

فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ، فَقُولُوا عَبْدُ اللَّهِ، وَرَسُولُهُ»[١]، وتقدم قوله: «إِنَّهُ لاَ يُسْتَغَاثُ بِي وَإِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاللهِ عَزَّوَجَلَّ»[٢]. ونحو ذلك.

ونهى عن التمادح وشدد القول فيه، كقوله لمن مدح إنسانًا: «وَيْلَكَ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ...»[٣].

الحديث أخرجه أبو داود عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه: أَنَّ رَجُلًا أَثْنَى عَلَى رَجُلٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ. ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ....»[٤]، وقال: «إِذَا لَقِيتُمُ الْمَدَّاحِينَ فَاحْثُوا فِي وُجُوهِهِمُ التُّرَابَ»[٥]، أخرجه مسلم، والترمذي، وابن ماجه عن المقداد بن الأسود.

وفي هذا الحديث نهى عن أن يقولوا: «أَنْتَ سَيِّدُنَا، فَقَالَ: السَّيِّدُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى»، ونهاهم أن يقولوا: «وَأَفْضَلُنَا فَضْلًا وَأَعْظَمُنَا طَوْلًا، فَقَالَ: قُولُوا بِقَوْلِكُمْ، أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ، وَلَا يَسْتَجْرِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ».

وكذلك قوله في حديث أنس: «أَنَّ نَاسًا قَالُوا لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: يَا خَيْرَنَا وَابْنَ خَيْرِنَا، ...» إلخ. كره ﷺ أن يواجهوه بالمدح فيفضي بهم إلى الغلو، وأخبر ﷺ أن مواجهة المادح للمدوح بمدحه - ولو بما هو

---

(١) سبق تخريجه (٢/ ٨٨).
(٢) سبق تخريجه (١/ ٥٥١).
(٣) أخرجه البخاري (٢٦٦٢، ٦٠٦١، ٦١٦٢)، ومسلم (٣٠٠٠) من حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٤) أخرجه أبو داود (٤٨٠٥).
(٥) أخرجه مسلم (٣٠٠٢)، والترمذي (٢٣٩٣)، وابن ماجه (٣٧٤٢).

....

فيه - من عمل الشيطان، لما تفضي محبة المدح إليه من تعاظم الممدوح في نفسه، وذلك ينافي كمال التوحيد، فإن العبادة لا تقوم إلا بقطب رحاها الذي لا تدور إلا عليه، وذلك غاية الذل في غاية المحبة، وكمال الذل يقتضي الخضوع والخشية والاستكانة لله تعالى، وأن لا يرى نفسه إلا في مقام الذم لها، والمعاتبة لها في حق ربه، وكذلك الحب لا تحصل غايته إلا إذا كا يحب ما يحبه الله، ويكره ما يكرهه الله من الأقوال والأعمال والإرادات، ومحبة المدح من العبد لنفسه تخالف ما يحبه الله منه، والمادح يغره من نفسه فيكون آثمًا، فمقام العبودية يقتضي كراهة المدح رأسًا، والنهي عنه صيانة لهذا المقام، فمتى أخلص العبد الذل لله، والمحبة له، خلصت أعماله وصحت، ومتى أدخل عليها ما يشوبها من هذه الشوائب دخل على مقام العبودية بالنقص، أو الفساد، وإذا أداه المدح إلى التعاظم في نفسه والإعجاب بها، وقع في أمر عظيم ينافي العبودية الخاصة، كما في الحديث: «الْكِبْرِيَاءُ رِدَائِي، وَالْعِزَّةُ إِزَارِي، فَمَنْ نَازَعَنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا عذَّبتُهُ»[1]، وفي الحديث: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ»[2]، وهذه الآفات قد تكون محبة المدح سببًا لها، وسلمًا إليها، والعجب يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب، وأما المادح فقد يفضي به المدح إلى أن ينزل الممدوح منزلة لا يستحقها، كما يوجد كثيرًا في أشعارهم من الغلو الذي نهى عنه

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٢٠) من حديث أبي سعيد، وأبي هريرة رضي الله عنهما.
(٢) أخرجه مسلم (٩١) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

....

الرسول ﷺ، وحذر أمته أن يقع منهم، فقد وقع الكثير منه حتى صرحوا فيه بالشرك في الربوبية والإلهية والملك، كما تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك.

والنبي ﷺ لما أكمل الله له مقام العبودية صار يكره أن يمدح صيانة لهذا المقام، وأرشد الأمة إلى ترك ذلك نصحًا لهم، وحماية لمقام التوحيد عن أن يدخله ما يفسده، أو يضعفه من الشرك، ووسائله: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٥٩]، ورأو أن فعل ما نهاهم ﷺ عن فعله قربة من أفضل القربات، وحسنه من أعظم الحسنات!

الشرح:

فهذا الباب: (**بَابُ مَا جَاءَ فِي حِمَايَةِ النَّبِيِّ ﷺ حِمَى التَّوْحِيدِ وَسَدِّهِ طُرُقَ الشِّرْكِ**)، ذكره رحمه الله في آخر هذا الكتاب؛ لأن أساس التوحيد مبني على المحافظة على حماه، وسد الطرق الموصلة إلى نقصه، أو إلى إنقاصه بالشرك الأكبر، أو الأصغر، أو الخفي، وحمى التوحيد هو السور المحيط به، الذي يمنع من التعدي عليه، فمن اقتحم الحمى اقتحم على التوحيد، بإنقاصه أو بنقضه، والنبي ﷺ حمى التوحيد، وسد الطرق الموصلة إلى الشرك، واقتحام ذلك الحمى، وذلك كان في اعتقادات القلوب، وفي أعمال الجوارح، وفي الأقوال، أقوال اللسان، وفي الأعمال بعامة، فحمى التوحيد الذي حماه ﷺ كان بسد الطرق الموصلة إلى الشرك في

الاعتقادات، أو في العمل بالأركان، أو في الأقوال، أو في الأفعال، وما سبق في هذا الكتاب من أنواع الأقوال المذمومة الشركية، أو من الأفعال المذمومة الشركية، أو من الاعتقادات الشركية، كل هذه يجب سد الطريق الموصل إليها، وحماية حمى التوحيد في ذلك، وظهر لك أن مناسبة هذا الباب في إيراده في كتاب التوحيد بينة، فإن التوحيد لا يستقيم إلا بحماية حماه، ولا يستقيم إلا بسد الطرق الموصلة إلى الشرك، فمن رام توحيدًا باقتحام حماه بعدم سد الطرق الموصلة إلى الشرك فإنه لا يثبت، ولا يحصل، فلهذا أعظم القواعد فائدة هي قاعدة سد الذرائع في أبواب التوحيد، فكل باب وكل طريق يوصل إلى نقصان التوحيد أو القدح فيه، فإنه يجب وصده، ويجب النهي عنه، وما مثل به من ذكر الحديثين هنا كالمثال السابق، وليس للحصر، بل نبه بشيء ربما كان هينًا عند الناس، فدل على أن ما هو أعظم وأوجب للسد، وأوجب أن يكون الحمى محميًا عن أن يقتحم، ففي الألفاظ التي قيلت له ﷺ هو أهل لها فهو ﷺ سيدنا، وهو أفضلنا فضلًا، وأطولنا قولًا ﷺ، وهو سيد ولد آدم، وسيد الناس أجمعين، لكن لما خوطب بذلك ﷺ كان في هذا تقريرا للمدح في حقه بما يشعر بفتح طريق الغلو، فسده ﷺ، فدلنا هذا على وجوب سد ما هو أعلى، وما هو موصل إلى ما هو أغلظ، فإن هذه الكلمة التي أمر النبي ﷺ أولئك بتركها هو لها مستحق، فهو سيد ولد آدم، وهو أفضلهم فضلًا، وأعظمهم طولًا، أي: إنعامًا، ولكن لما كان هذا يفضي إلي الغلو فإنه نهاهم عنه، وعد ذلك من الشيطان، حيث قال في اللفظ، الثاني: «وَلَا يَسْتَهْوِيَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ»؛ لأن الشيطان يأتي العباد أولًا من الباب الذي يكون حقًا ليوقعهم فيما هو باطل، كما قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِۚ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِۚ﴾ [النور: ٢١]؛ لهذا نبه الشيخ رحمه الله بإنكاره ﷺ لهذه المقالة إلى أن ما هو أعظم منها من

الأقوال، أو الأفعال، أو اعتقادات القلوب يجب سد طريقه على أهل العلم، وعلى المتكلم، وعلى الداعي، وعلى ولي الأمر، أعظم من هذا الأمر، الذي هو مستحق له ﷺ، فكيف إذا كان اللفظ باطلًا، كيف إذا كان الكلام وسيلة إلى الشرك في نفسه، وباطل في نفسه، كيف إذا كان العمل شركًا أصغر، ويؤدي إلى الشرك الأكبر، كيف إذا كان وسيلة من الأعمال التي تؤدي إلى تعظيم الموتى، كبناء القباب على القبور، وإقامة السروج عليها، وسترها وأشباه ذلك،فهذه كلها يجب أن توصد، فإذا هذا الباب باب عظيم، وكان قريبًا من الخاتمة؛ لأن ما قبله من أبواب التوحيد يحتاج إلى أن يحمى، ومعرفة ضده، فإن المرء إذا تساهل في حمى التوحيد أقتحم عليه سواء في نفسه، أو في غيره، ومثل هنا بما كان في حق النبي ﷺ فيجب معه أن لا يتساهل المرء مع من ينقص توحيده، أو مع من يقول كلامًا يؤدي إلى الغلو، أو إلى ما هو باطل، **ظهر بهذا مناسبة هذا الحديث لهذا الباب، لكتاب التوحيد، وللأبواب قبله.**

فهو جامع لما سبق ودال على عظم شأن حماية حمى التوحيد، الحديثان دلاَّ على أن المدح مذموم في الوجه، والمدح ولو كان حقًا في نفسه ولكن قد يكون معه من الطريقة الكلامية، واللفظية، أو الفعلية ما يدل على تعظيم الممدوح، ومعلوم أن قدم العبودية لا يستقيم ويقوى إلا مع الذل الكامل لله، ومع الحب الكامل له عز وجل ، فبهذا يحصل كمال العبودية، والنبي ﷺ هو الكامل في عبادته لربه، ومدحه بذلك المدح قد يفضي في نظرهم إلى ما فيه تعظيم للنبي ﷺ، فوق مقام العبودية **ولهذا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، قُولُوا بِقَوْلِكُمْ، وَلَا يَسْتَهْوِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ، أَنَا مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، مَا أُحِبُّ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي الَّتِي أَنْزَلَنِيهَا اللهُ عز وجل »**، العبد المؤمن يجب عليه أن يحفظ إيمانه ويحفظ عبوديته، ويسد الطرق التي تؤدي إلى إنقاص توحيده، أو القدح فيه، أو إنقاص

إيمانه، أو القدح فيه؛ ولهذا أمرهم ﷺ بترك تلك الألفاظ، مع أنها حق في نفسها بحقه ﷺ، وفيه الأدب في لفظ السيد، ويأتي الكلام عليه، وفيها فوائد كثيرة.

ما الفرق بين هذا الباب، وباب حماية النبي ﷺ جناب التوحيد؟

الجواب: هي متشابهة لكن الحمى دائر بالمحمي، والجناب داخل فيه، فذاك ناسب أن يكون في أثناء الكتاب؛ لأن جانب الشيء، وجناب الشيء منه، وذاك وسيلة من الوسائل التي تؤدي إلى الغلو، وهذا حماية لجناب التوحيد في نفسه، وهذا حماية لجميع أجزائه وأنواعه، لهذا ذكر لفظًا قوليًا هو حق في نفسه، ذكر هذا اللفظ الذي أنكره النبي ﷺ، وهو له ﷺ حق بخلاف عيادة القبور، أو جعل العيادة عيدًا يدور بدور الزمان، فإن هذا في نفسه باطل، وهذا في نفسه حق، فدل على أن الوسيلة إلى الباطل قد تكون بشيء مباح في أصله، لكن يحرم لجره لذلك، فالفرق بينهما أن هذا محيط بجميع أجزاء التوحيد، ومثل بهذا للدلالة على الأكبر بالأصغر، وذاك من جهة الأفعال التي جنسها وقع فيه الغلو، وهو جعل القبور عيدًا تزار.

....

ش: وأما تسمية العبد بالسيد فاختلف العلماء في ذلك.

قال العلامة ابن القيم في بدائع الفوائد: اختلف الناس في جواز إطلاق السيد على البشر، فمنعه قوم، ونقل عن مالك، واحتجوا بقول النبي ﷺ لما قيل له: «أَنْتَ سَيِّدُنَا، فَقَالَ: السَّيِّدُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى»(١) وجوزه قوم، واحتجوا بقول النبي ﷺ للأنصار: «قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ»(٢)، وهذا أصح من الحديث الأول.

قال هؤلاء: السيد أحد ما يضاف إليه، فلا يقال للتميمي سيد كندة، ولا يقال: الملك سيد البشر، قال: وعلى هذا فلا يجوز أن يطلق على الله هذا الاسم، وفي هذا نظر، فإن السيد إذا أطلق عليه تعالى فهو في منزلة المالك، والمولى والرب، لا بمعنى الذي يطلق على المخلوق. انتهى(٣).

قلت: فقد صح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في معنى قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا﴾ [الأنعام: ١٦٤]. أي: «سَيِّدًا وَإِلَهًا»(٤)، وقال في قول الله تعالى: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ أنه السيد الذي كمل في جميع أنواع السؤدد(٥).

---

(١) سبق تخريجه (ص٤٦٥).
(٢) أخرجه البخاري (٣٠٤٣)، ومسلم (١٧٦٨) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.
(٣) انظر: بدائع الفوائد (٣/ ٧٢٩، ٧٣٠).
(٤) ذكره البغوي في تفسيره (٢/ ١٧٨).
(٥) أخرجه الطبري في تفسيره (٣٠/ ٣٤٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٠/ ٣٤٧٤)، وأبو الشيخ في العظمة (١/ ٣٨٣).

....

وقال أبو وائل: هو السيد الذي انتهى سؤدده[١].

وأما استدلالهم بقول النبي ﷺ للأنصار: «قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ»، فالظاهر أن النبي ﷺ لم يواجه سعدًا به، فيكون في هذا المقام تفصيل والله أعلم.

الشرح:

هذا بحث إطلاق السيد على البشر، وهل يجوز، والنبي ﷺ قال: «السَّيِّدُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى»، ولفظ السيد اسم كغيره من الأسماء الذي هو في كماله للحق، وفي غير كماله للبشر، أي: أن البشر قد يكون له سيادة تناسه، كما أنه يكون له ربوبية تناسبه، فالسيد في اللغة هو الذي ملك شيئًا، ويتصرف فيه، فيقول: ملك من الملك ينفذ أمره فيهم، أو ينفذ نهيه فيهم، أو من الملك ينفذ تصرفه فيما يملك، فهذا هو السيد، ومعلوم أن البشر له سيادة تناسه، كما أن البشر له ربوبية تناسبه، فقد يكون ربًا على بيته، أو ربًا على إبله، أو نحو ذلك، فما كان من هذه الأسماء فيجوز إطلاقها على البشر لما يناسب البشر من المعنى، كما يطلق على البشر الملك، وأشباه ذلك، والنبي ﷺ أنكر مع أنهم أضافوا حيث قالوا له: «يَا سَيِّدَنَا وَابْنَ سَيِّدِنَا»، أنكر لأنهم واجهوه به ﷺ، **لهذا قال الشارح في آخر الكلام فيكون في المقام تفصيل، وهذا هو الصواب، وهذا التفصيل أنه يجوز إطلاق لفظ السيد في الأقوال التالية:**

---

(١) أخرجه البخاري معلقًا - كتاب تفسير القرآن، باب قوله: (الله الصمد)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٣٠٠).

القول الأول: أن يكون مضافًا إلى من يكون سيدًا عليهم، فيقال: سيد القبيلة الفلانية، سيد الخزرج، سيد الأوس، سيد قريش، سيد كنده، سيد تميم، إلى آخره، أو فخذ من هذه القبائل، وعلى هذا يحمل قوله ﷺ: «**قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ**».

القول الثاني: أن يكون في إطلاق لفظ السيد ملاحظة العلمية دون الوصف، فيطلق على الأشراف أنهم سادة، وفلان السيد على اعتبار مكانته، لا على اعتبار الصفة أنه ينفذ أمره فيه، فكل منتسب للبيت النبوي لآل البيت يقال له السيد، والعلماء يستعملونها على اعتبار أنه لقب لا صفة.

القول الثالث: أن يكون في استعمال لفظ سيد فيه وصف بلا مواجهة، فيجوز أن يقال في ذلك: أنه يطلق على فلان أنه السيد في غيبته، أو يطلق عليه أنه سيد آل فلان في غيبته، وإذا كان في مواجهته بذلك، فإذا كان يريد ما يناسبه فالأفضل أن يترك، وإن قال له ذلك مع أمن المفسدة فإنه جائز، والمقصود من هذا، أن ما يختص به الله من إطلاق لفظ السيد، وما كان في تمام المعنى كما فسر الصحابة رضي الله عنهم الصمد بأنه السيد الذي كمل في أنواع السؤدد، والذي كمل في أنواع السؤدد هو الله، وأما البشر فلا يمكن أن يكملوا، وإنما يكن لهم ما يختصون به مثل سائر الصفات، الملك الذي كمل في مِلكه، ومُلكه هو الله، وأما البشر فيكون ملكه خاصًا، وكذلك السميع، البصير، والرؤوف، والرحيم، والحي، والموجود وأشباه ذلك، مما يطلق على الله، ويطلق على البشر، فإنه للبشر منه ما يناسبه، والسيد أيضًا الذي يختص بالله هو ما يكون في إطلاق هذه الكلمة على وجه إرادة المعنى والصفة فيها، فخرج بالأول بالمعنى الأول من لم يكمل، وخرج بالثاني الأعلام فيقال: فلان سيد القوم؛ لأنه ما كملت له أنواع السؤدد.

والثاني الأعلام مثل الأشراف الذي ذكرنا وغيرهم، فلا بأس؛ لأنه ما قصدت به الصفة، وإنما يقصد اللقب المجرد للنسل.

هذا الباب كالجامع لما يجب من سد الذرائع الموصلة للشرك، وهذا واجب على المسلم أنْ يسد كل طريق، أو سبيل يجعل نفسه تتعاظم من نفسه لنفسه، أو من الخلق له يجب عليه أن يسده؛ لأن أعظم مقامات الشرف لك أن يعلم الله سبحانه وتعالى منك أنك متذلل خاضع بين يديه، وأنك خائف وَجِلٌ تدعوه راغبًا راهبًا، هذه صفة الخُلَّص من عباد الله سبحانه وتعالى الذين وعدهم الله سبحانه وتعالى بالخيرات قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا لَنَا خَٰشِعِينَ﴾ [الأنبياء: ٩٠].

والخشوع نوعان:

النوع الأول: خشوع في القلب.

النوع الثاني: خشوع في الجوارح.

وخشوع القلب بالتطامن، والذل، والخضوع بين يدي الله، وخشوع الجوارح بسكونها، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ [فصلت: ٣٩].

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَحْذِيرُ النَّاسِ مِنَ الْغُلُوِّ.

الثَّانِيَةُ: مَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ مَنْ قِيلَ لَهُ: أَنْتَ سَيِّدُنَا.

الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ: «وَلَا يَسْتَجْرِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ» مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا إِلَّا الْحَقَّ.

الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ: «مَا أُحِبُّ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي».

٦٦ - بَابُ

مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧].

عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: «جَاءَ حَبْرٌ مِنَ الأَحْبَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّا نَجِدُ أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ وَالأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الخَلَائِقِ عَلَى إِصْبَعٍ، فَيَقُولُ أَنَا المَلِكُ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الحَبْرِ، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ الآية.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «وَالْجِبَالَ وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ، فَيَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا اللَّهُ».

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِي: «يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الخَلَائِقِ عَلَى إِصْبَعٍ». أَخْرَجَاهُ[(١)].

ش: قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨١١، ٧٤١٤، ٧٤١٥، ٧٤٥١، ٧٥١٣)، ومسلم (٢٧٨٦)، والنسائي في الكبرى (٦/ ٤٤٦، ٤٤٧).

....

﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧]. أي: من الأحاديث والآثار في معنى هذه الآية الكريمة.

قال العماد ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: يَقُولُ تَعَالى: وَما قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ أي: ما قَدَّرَ الْمُشْرِكُونَ اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ حِينَ عَبَدُوا مَعَهُ غَيْرَهُ، وَهُوَ الْعَظِيمُ الَّذِي لَا أَعْظَمَ مِنْهُ، الْقَادِرُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ الْمَالِكُ لِكُلِّ شَيْءٍ، وَكُلُّ شَيْءٍ تَحْتَ قَهْرِهِ وَقُدْرَتِهِ، قَالَ مُجَاهِدٌ: «نَزَلَتْ فِي قُرَيْشٍ».

وَقَالَ السُّدِّيُّ: «مَا عَظَّمُوهُ حَقَ عَظَمَتِهِ»[(١)].

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ: «لَوْ قَدَّرُوهُ حَقَّ قَدْرِهِ مَا كَذَّبُوهُ»[(٢)].

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «وَما قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ هُمُ الْكُفَّارُ الذين لم يؤمنوا بقدرة الله عَلَيْهِمْ».

وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِهَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، وَالطَّرِيقُ فِيهَا وَفِي أَمْثَالِهَا مَذْهَبُ السَّلَفِ، وَهُوَ إِمْرَارُهَا كَمَا جَاءَتْ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَحْرِيفٍ.

وذكر حديث ابن مسعود كما ذكره المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الباب قال: وَقَدْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ صَحِيحِهِ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ فِي التَّفْسِيرِ مِنْ سُنَنَيْهِمَا، كُلُّهُمْ مِنْ

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٤/ ٢٥) عن السدي، وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٤/ ١٣٤١) عن السدي عن أبي مالك.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٤/ ١٣٤١) عن محمد بن كعب قال: (وما علموا كيف هو حيث كذبوه).

....

حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ مِهْرَانَ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِنَحْوِهِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَقَالَ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، أَبَلَغَكَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَحْمِلُ الْخَلَائِقَ عَلَى أُصْبُعٍ، وَالسَّمَاوَاتِ عَلَى أُصْبُعٍ، وَالْأَرَضِينَ عَلَى أُصْبُعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى أُصْبُعٍ، وَالثَّرَى عَلَى أُصْبُعٍ؟ فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ الآية»(١).

وَهَكَذَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَالنَّسَائِيُّ - مِنْ طُرُقٍ- عَنِ الْأَعْمَشِ بِهِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حَسَنٍ الْأَشْقَرُ، حَدَّثَنَا أَبُو كُدَيْنَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «مَرَّ يَهُودِيٌّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ جَالِسٌ، فَقَالَ: كَيْفَ تَقُولُ يَا أَبَا الْقَاسِمِ يَوْمَ يَجْعَلُ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - السَّمَاءَ عَلَى ذِهْ وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ وَالْأَرْضَ عَلَى ذِهْ، وَالْمَاءَ عَلَى ذِهْ، وَالْجِبَالَ عَلَى ذِهْ، وَسَائِرَ الْخَلَائِقِ عَلَى ذِهْ، كُلُّ ذَلِكَ يُشِيرُ بِإِصْبَعِهِ، قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾»(٢).

كَذَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي التَّفْسِيرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيِّ،

---

(١) أخرجه أحمد (٦/ ٦٩).

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ١٢٩)، والترمذي (٣٢٤٠).

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّلْت، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي كُدَيْنَةَ يَحْيَى بْنُ الْمُهَلَّبِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى مُسْلِمُ بْنُ صُبَيْحٍ، بِهِ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدِ بْنِ مُسَافِرٍ، عَنِ ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَقْبِضُ اللهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - الْأَرْضَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيَطْوِي السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ أَيْنَ مُلُوكُ الْأَرْضِ؟». تَفَرَّدَ بِهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ.

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ - فِي مَوْضِعٍ آخَرَ-: حَدَّثَنَا مُقَدَّمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَمِّي الْقَاسِمُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللهَ يَقْبِضُ يَوْمَ القِيَامَةِ الأَرْضِينَ، وَتَكُونُ السَّمَاءُ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ». تَفَرَّدَ بِهِ أَيْضًا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ(١).

وَقَدْ رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى بِلَفْظٍ آخَرَ أَبْسَطَ مِنْ هَذَا السِّيَاقِ وَأَطْوَلَ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللهِ يَعْنِي ابْنَ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مِقْسَمٍ، عَنِ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨١٢، ٧٤١٣) من الطريق المذكور موصولًا ومعلقًا.
وأخرجه البخاري (٦٥١٩، ٧٣٨٢)، ومسلم (٢٧٨٧) من طريق ابن شهاب الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعًا.

....

ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمِنْبَرِ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ هَكَذَا بِيَدِهِ، وَيُحَرِّكُهَا، يُقْبِلُ بِهَا وَيُدْبِرُ: يُمَجِّدُ الرَّبُّ نَفْسَهُ: أَنَا الْجَبَّارُ، أَنَا الْمُتَكَبِّرُ، أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الْعَزِيزُ، أَنَا الْكَرِيمُ، فَرَجَفَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ الْمِنْبَرُ حَتَّى قُلْنَا: لَيَخِرَّنَّ بِهِ». ا.هـ. (١) (٢).

الشرح:

هذا الباب: (بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧]) ختم به الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الكتاب العظيم؛ لأن الربوبية مستلزمة لتوحيد الألهية، وكل من قدح في ربوبية الله، أو في كمالها قدح في توحد الله في الإلهية، إنما ذلك راجع إلى عدم قدره لله حق قدره، فمن علم صفات الله - تبارك وتعالى -، وأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هو العظيم الجليل الجبار المتكبر سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لم يعدل به مخلوقًا، والذين كفروا كانوا يعدلون أوثانهم وأصنامهم بالله، كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٠]، والذين كفروا عدلوا، أي: ساووا المخلوقات بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ وهذا؛ لأنهم ما قدروا الله حق قدره، ولو عظموه حق تعظيمه معنى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ

(١) أخرجه أحمد (٩/ ٣٠٤).
(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٧/ ١١٣-١١٥).

قَدْرِهِۦٓ﴾ يعني: ما عظموه حق تعظيمه، ولم يجعلوا له من الصفة والعظمة ما يستحقها سبحانه وتعالى، بل جعلوا المخلوق يساويه، فاتخذوا الأنداد، وجعلوا المخلوقات تساويه في استحقاق العبادة، وفي التوجه إليه، والذي يستحق أن يعبد هو العظيم الأجل الواحد الأحد، الذي هذه صفاته، الأرض جميعًا قبضته يوم القيامة، والسماوات مطويات بيمينه كطي السجل للكتاب، كما جاء في آيات متعددة، وطريق الإيمان العظيم بالله جل جلاله، وطريق توحيده سبحانه وتعالى، في آلهيته عن طريق توحيد الربوبية، فمن عرف صفات الله في الربوبية، وعلم ذلك، وعظم الله سبحانه وتعالى، ورأى خلق الله في الأرض، العظيم والإنسان لا يشغل منها إلا نقطة فيها، وأن الأرض هذه على عظمها بالنسبة للإنسان صغيرة بالنسبة للسماء الأولى، وصغيرة هي بالنسبة للسماء الثانية، إذا السماوات طباق، وصغيرة بالنسبة التي تليها، وهكذا حتى يأتي الكرسي، وهذه السماوات بالنسبة للكرسي كدراهم ملقاة في ترس، يظهر له عظم هذه المخلوقات، وأن الله محيط بكل شيء، وأن هذه السماوات كلها موضوعة على إصبع، وأن الأرض جميعًا قبضته يوم القيامة، والسماوات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى.

فدل على أن هذه المخلوقات بأجمعها متناهية في الدون، وفي الصغر، وفيما تتصف به متناهية عن صفات الله، أي: أنها وضيعة ليس لها من الصفات بالنسبة لصفات الله، وعظمته وجلاله، وهيبته وجبروته، وكبريائه، ليس لها شيء مع عظم هذه المخلوقات بالنسبة للإنسان، فالمكلف ينظر إلى مخلوقات الله، إلى الأرض وإلى السماوات، وأنه صغير بالنسبة لها، وأن خلقه بالنسبة لخلق السماوات والأرض صغير، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧]، فإذا نظر إلى ذلك، وأنه لا يملك تصريف شيء في الأرض، ولا تصريف

شيء في السماء، وأن هذه الأرض والسماوات، بالنسبة لعظمة الله صغيرة جدًا، بالنسبة لعظمة الله، وأنه سبحانه محيط بكل شيء إحاطة علم، وقدرة، وذات، وشمول، ﷻ، تبين لك عظم الخالق وعظم صفاته، وأن المخلوق ليس بشيء، فإذا كان كذلك، كان المخلوق ليس له إلا أن يوحد الله في العبادة، وأن يعظمه، وأن يتعرف إلى أسمائه وصفاته، وأن يعلم ذلك، حتى يلين قلبه لذكر الله، ويكون عبدًا حقًا لله ﷻ.

والمشركون بخلاف ذلك، جعلوا المخلوق بمنزلة الخالق، بل ربما فضلوه على الرب، كما قال ﷻ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وقال ﷻ: ﴿وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾.

الله العظيم الواحد الأحد المتفرد بصفات الجلال والكمال، فإذا الربوبية بأفرادها، ومعرفة مخلوقات الله، والتفكر في آلاء الله، هذه تقود المؤمن الموحد بل تقود كل ذي عقل إلى الإيقان بأن هذا الإنسان مربوب لا رب، وأنه لا يستحق شيئًا من أنواع العبادة؛ لأنه لم يخلق شيئًا، وأنه ضعيف مسكين محتاج فقير، يستغني بالله، وليس له من صفات الكمال المطلقة شيء، بل إنما له شيء يسير يناسب ذاته الحقيرة، فأين صفة الإنسان من صفة الرب؟، والرب - ﷻ - الأرض جميعًا قبضته يوم القيامة، وأنها والسماوات السبع كخردلة في كف الرحمن، كخردلة في يد أحدكم، وهذا يدلك على عظم الرب، وأن الإنسان يتناهى في الذل، يتناهى في الصغر، يتناهى في الحقارة بالنسبة للرب، لا في ذاته، ولا في صفاته، وأنه إنما يشرف بعبادته لله وحده، فطريق توحيد الله في إلهيته هو توحيد الربوبية؛ ولهذا ذكرنا أن توحيد الربوبية يلزم منه توحيد الإلهية، وأن توحيد الألهية يتضمن توحيد الربوبية؛ لأن من وحد الله في العبادة وحده

دون ما سواه، ولم يعبد إلا إياه، فإنه قد وحده في ربوبيته وعلم عظمته، فمن وحد الله في الربوبية يلزم من ذلك أن يوحده في الإلهية، وأن لا يعدل به أحدًا من خلقه، لهذا في القرآن كثيرًا ما يحتج على المشركين بإقرارهم لتوحيد الربوبية على إنكارهم توحيد الألهية، على إنكارهم عبادة الرب وحده دون ما سواه، فهذا الباب معقود لهذا الغرض، وأن الذي يعبد مع الله غيره يجب عليه أن يتفكر في صفة المخلوق، وصفة الخالق، فإذا تعرف إلى الله ﷻ وعلم صفاته فيفهم أن المخلوق لا يستحق شيئًا من أنواع العبادة، فأين صفاته من صفات الرب لكن أكثرهم لا يعقلون؛ لهذا ذهب جمع من أهل العلم منهم ابن جرير الطبري في كتابه: (التفصيل) وغيره، أن الدلائل الآفاقية، ودلائل الأنفس أي: السماوات، والأرض، والنفس، والإنسان، كافية في الدلالة على وجوب توحيد الله في العبادة، فمن له عقل وتأمل ذلك، أداه إلى أن العبادة الحقة لله وحده دونما سواه، فإشراك المشرك إنما هو بالإعراض، هكذا رأى طائفة من أهل العلم، وهذا ظاهر من جهة الاستدلال، وإن لم يكن ظاهرًا من جهة العذر والإعذار.

وَلِمُسْلِمٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «يَطْوِي اللَّهُ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِيَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ، ثُمَّ يَطْوِي الْأَرَضِينَ بِشِمَالِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ أَيْنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟»(١).

وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «مَا السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرَضُونَ السَّبْعُ فِي يَدِ اللَّهِ إِلَّا كَخَرْدَلَةٍ فِي يَدِ أَحَدِكُمْ»(٢).

وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ: فَحَدَّثني أَبِي قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ فِي الْكُرْسِيِّ إِلَّا كَدَرَاهِمَ سَبْعَةٍ أُلْقِيَتْ فِي تُرْسٍ»(٣).

قَالَ: وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَا الْكُرْسِيُّ فِي الْعَرْشِ إِلَّا كَحَلْقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ أُلْقِيَتْ بَيْنَ ظَهْرَيْ فَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ»(٤).

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «بَيْنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَالَّتِي تَلِيهَا مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ كُلِّ سَمَاءٍ وَسَمَاءٍ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤١٣) معلقًا، ومسلم (٢٧٨٨) موصولًا مرفوعًا من طريق عمر بن حمزة، عن سالم، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما. وأخرجه البخاري (٧٤١٢) مرفوعًا مختصرًا من طريق عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٤/ ٢٥)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٠/ ٣٢٥٦).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ١٠)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٨٧)، والذهبي في العلو (ص١١٧).

(٤) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ١٠)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٦٣٦).

السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالْكُرْسِيِّ مَسِيرَةَ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ الْكُرْسِيِّ وَالْمَاءِ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَالْعَرْشُ فَوْقَ الْمَاءِ، وَاللهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِكُمْ»(١). أَخْرَجَهُ ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. وَرَوَاهُ بِنَحْوِهِ الْمَسْعُودِيُّ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَهُ الحَافِظُ الذَّهَبِي - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى-. قَالَ: وَلَهُ طُرُقٌ(٢).

وَعَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ﵁ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ تَدْرُونَ كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: بَيْنَهُمَا مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ، وَمِنْ كُلِّ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ، وَكِثَفُ كُلِّ سَمَاءٍ مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ، وَبَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالْعَرْشِ بَحْرٌ بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلَاهُ مِثْلُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَاللهُ تَعَالى فَوْقَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِ بَنِي آدَمَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاودَ وَغَيْرُهُ(٣).

ش: قوله: (وَلِمُسْلِمٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ. . - الحديث). كذا في رواية مسلم.

---

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (٨٩٨٧)، وأبو الشيخ في العظمة (٣/ ١٠٤٧)، والتوحيد لابن خزيمة (٢/ ٨٨٥)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٣/ ٣٩٦)، والديلمي في الفردوس (٤/ ٧٨)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو (ص١٠٥).
(٢) انظر: العلو للذهبي (ص٤٥، ٤٦).
(٣) أخرجه أبو داود (٤٧٢٣)، والترمذي (٣٣٢٠)، وابن ماجه (١٩٣)، وأحمد (١/ ٢٠٦).

....

قال الحميدي[١]: وهي أتم[٢]، وهي عند مسلم من حديث سالم عن أبيه.

وأخرجه البخاري من حديث عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «إِنَّ اللهَ يَقْبِضُ يَوْمَ القِيَامَةِ الأَرْضِينَ، وَتَكُونُ السَّمَاءُ بِيَمِينِهِ».

وأخرجه مسلم من حديث عبيد الله بن مقسم[٣].

قلت: وهذه الأحاديث وما في معناها تدل على عظمة الله، وعظيم قدرته، وعظم مخلوقاته، وقد تعرف - سبحانه وتعالى - إلى عباده بصفاته، وعجائب مخلوقاته، وكلها تعرف وتدل على كماله، وأنه هو المعبود لا شريك له في ربوبيته وإلهيته، وتدل على إثبات الصفات له على ما يليق بجلال الله وعظمته، إثباتًا بلا تمثيل، وتنزيهًا بلا تعطيل، وهذا هو الذي دلت عليه نصوص الكتاب والسنة وعليه سلف الأمة وأئمتها ومن تبعهم بإحسان، واقتفى أثرهم على الإسلام والإيمان.

وتأمل ما في هذه الأحاديث الصحيحة من تعظيم النبي ﷺ ربه بذكر صفات كماله على ما يليق بعظمته، وجلاله، وتصديقه اليهود فيما أخبروا به عن الله من الصفات التي تدل على عظمته.

---

(١) هو أبو عبد الله الحميدي محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد، الحافظ العلامة، مؤلف الجمع بين الصحيحين، توفي سنة ثمان وثمانين وأربعمائة، صحب ابن حزم، وابن عبدالبر، ورحل إلى الحجاز ومصر والشام والعراق، وكان ظاهري المذهب. انظر: وفيات الأعيان (٤/ ٢٨٢)، وسير أعلام النبلاء (١٩/ ١٢٠)، وطبقات الحفاظ (ص٤٤٦).

(٢) انظر: الجمع بين الصحيحين (٢/ ١٨٤).

(٣) أخرجه البخاري (٤٨١٢، ٧٤١٣) من الطريق المذكور موصولًا ومعلقًا.
وأخرجه البخاري (٦٥١٩، ٧٣٨٢)، ومسلم (٢٧٨٧) من طريق ابن شهاب الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعًا.

....

وتأمل ما فيها من إثبات علو الله تعالى على عرشه، ولم يقل النبي ﷺ في شيء منها: إن ظاهرها غير مراد، وإنها تدل على تشبيه صفات الله بصفات خلقه، فلو كان هذا حقًا بلغه أمينه أمته، فإن الله أكمل به الدين، وأتم به النعمة فبلغ البلاغ المبين - صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين -.

وتلقى الصحابة ﷺ عن نبيهم ﷺ ما وصف به ربه من صفات كماله، ونعوت جلاله، فآمنوا به، وآمنوا بكتاب الله، وما تضمنه من صفات ربهم تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾ [آل عمران: ٧] وكذلك التابعون لهم بإحسان، وتابعوهم، والأئمة من المحدثين، والفقهاء كلهم وصف الله بما وصف به نفسه، ووصفه به رسول الله ﷺ ولم يجحدوا شيئًا من الصفات، ولا قال أحد منهم: إن ظاهرها غير مراد ولا أنه يلزم من إثباتها التشبيه، بل أنكروا على من قال ذلك غاية الإنكار، فصنفوا في رد هذه الشبهات المصنفات الكبار المعروفة الموجودة بأيدي أهل السنة والجماعة.

قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله: فَهَذَا كِتَابُ اللَّهِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ وَسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا ثُمَّ عَامَّةُ كَلَامِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ثُمَّ كَلَامُ سَائِرِ الْأَئِمَّةِ مَمْلُوءٌ بِمَا هُوَ إِمَّا نَصٌّ وَإِمَّا ظَاهِرٌ فِي أَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - هُوَ الْعَلِيُّ الْأَعْلَى، وَهُوَ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَإِنَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَإِنَّهُ فَوْقَ السَّمَاءِ مِثْلُ قَوْله تَعَالَى: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥۚ﴾ [فاطر: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، وقوله تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ

....

ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ﴾ [النساء: ١٥٨]، **وقوله تعالى:** ﴿مِّنَ ٱللَّهِ ذِي ٱلۡمَعَارِجِ ٣ تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ ٤﴾ [المعارج: ٣-٤]، **وقوله تعالى:** ﴿يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ يَعۡرُجُ إِلَيۡهِ﴾ [السجدة: ٥]، **وقوله تعالى:** ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل: ٥٠]، **وقوله تعالى:** ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖۚ﴾ [البقرة: ٢٩]، **وقوله تعالى:** ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ يَطۡلُبُهُۥ حَثِيثٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتِۭ بِأَمۡرِهِۦٓۗ أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، **وقوله:** ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَۖ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ إِذۡنِهِۦۚ﴾ [يونس: ٣] **الآية، فذكر التوحيدين في هذه الآية. قوله تعالى:** ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيۡرِ عَمَدٖ تَرَوۡنَهَاۖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ [الرعد: ٢]، **وقوله تعالى:** ﴿تَنزِيلٗا مِّمَّنۡ خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلۡعُلَى ٤ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ٥﴾ [طه: ٤-٥]، **وقوله:** ﴿وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱلۡحَيِّ ٱلَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِهِۦۚ وَكَفَىٰ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا ٥٨ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۚ ٱلرَّحۡمَٰنُ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا ٥٩﴾ [الفرقان: ٥٨-٥٩]، **وقوله تعالى:** ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيّٖ وَلَا شَفِيعٍۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ٤ يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ يَعۡرُجُ إِلَيۡهِ فِي يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥٓ أَلۡفَ سَنَةٖ مِّمَّا تَعُدُّونَ ٥﴾ [السجدة: ٤-٥]، **وقوله:** ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۚ يَعۡلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا يَخۡرُجُ مِنۡهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعۡرُجُ فِيهَاۖ وَهُوَ مَعَكُمۡ

....

أَيْنَ مَا كُنتُمْۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤]، فذكر عموم علمه، وعموم قدرته، وعموم إحاطته وعموم رؤيته، وقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًاۖ فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ﴿١٧﴾﴾ [الملك: ١٦-١٧]، وقوله تعالى: ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢] وقوله: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًاۚ ﴿٣٧﴾﴾ [غافر: ٣٦-٣٧]. انتهى كلامه رحمه الله [١].

قلت: وقد ذكر الأئمة - رحمهم الله تعالى - فيما صنفوه في الرد على نفاة الصفات من الجهمية، والمعتزلة، والأشاعرة، ونحوهم أقوال الصحابة والتابعين.

فمن ذلك ما رواه الحافظ الذهبي في كتاب «العلو» وغيره بالأسانيد الصحيحة [٢] عن أُمِّ سَلَمَةَ فِي قَوْلِهِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

قَالَتْ: «الْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْإِقْرَارُ بِهِ إِيمَانٌ، وَالْجُحُودُ بِهِ كُفْرٌ». رواه ابن المنذر واللالكائي، وغيرهما بأسانيد صحاح [٣].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ١٢)، واجتماع الجيوش الإسلامية (ص٤٥).

(٢) أي: غير الذهبي، فالذهبي له كتاب آخر اسمه (الأربعين في صفات رب العالمين) موجود منه جزء، أو جزئين ليس بكامل لكن ما فيه أسانيد، والظاهر أنه هو، ويريد غير الذهبي.

(٣) أخرجه الذهبي في العلو (ص٨١)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١/ ٣٩٧)، والمقدسي في الاقتصاد في الاعتقاد (١/ ٨٥).

....

قال: وثبت عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ[(١)] قَالَ: (سُئِلَ رَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ[(٢)] عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] كَيْفَ اسْتَوَى؟ قَالَ: (الاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَمِنَ اللَّهِ الرِّسَالَةُ وَعَلَى الرَّسُولِ الْبَلاغُ الْمُبِينُ، وَعَلَيْنَا التَّصْدِيقُ)[(٣)].

وقال ابن وهب: «كُنَّا عِنْدَ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ كَيْفَ اسْتَوَى؟ فَأَطْرَقَ مَالِكٌ بِرَأْسِهِ حَتَّى عَلاهُ الرُّحَضَاءُ، ثُمَّ رَفَعَ رَأسه فَقَالَ: الرَّحْمَن على الْعَرْش اسْتَوَى كَمَا وصف نَفسه وَلَا يُقَال كَيفَ وَكَيف عَنهُ مَرْفُوع وَأَنت صَاحب بِدعَةأَخْرجُوهُ». رواه البيهقي بإسناد صحيح عن ابن وهب، ورواه عن يحيى بن يحيى أيضًا، ولفظه قال: (الاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ

---

(١) هو الإمام أبو محمد سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي مولى امرأة من بني هلال ابن عامر، وقيل مولى بني هاشم، وقيل مولى الضحاك، وقيل مولى مسعر بن كدام، الكوفي ثم المكي، مولده سنة سبع ومائة في نصف شعبان، ووفاته سنة ثمان وتسعين ومائة، طلب الحديث وهو غلام، وكان إمامًا عالمًا ثبتًا حجة زاهدًا ورعًا مجمعًا على صحة حديثه وروايته. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ٤٩٧)، والأنساب (٥/ ٦٥٧)، والوافي بالوفيات (١٥/ ١٧٥)، ووفيات الأعيان (٢/ ٣٩١).

(٢) هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ الفقيه أبو عثمان المدني عالم المدينة، ويقال له ربيعة الرأي، كان من أئمة الفتوى والفقه، توفي سنة ست وثلاثين ومائة.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (١/ ٣٢٠)، وتاريخ بغداد (٨/ ٤٢٠)، ووفيات الأعيان (٢/ ٢٨٨)، والوافي بالوفيات (١٤/ ٦٤)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ٨٦)، وشذرات الذهب (١/ ١٩٤).

(٣) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٣/ ٣٩٨)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١٥١)، والذهبي في العلو (ص١٢٩)، وابن قدامة في العلو (ص١١٤).

....

مَعْقُولٍ، وَالإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ، وَمَا أَرَاكَ إِلاَّ مُبْتَدِعًا)[١].

قال الذهبي: فانظر إليهم كيف أثبتوا الاستواء لله، وأخبروا أنه معلوم لا يحتاج لفظه إلى تفسير، ونفوا عنه الكيفية.

قال البخاري في صحيحه: قال مجاهد: استوى: علا على العرش[٢].

وقال إسحاق بن راهويه: سمعت غير واحد من المفسرين يقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ أي: ارتفع.

وقال محمد ابن جرير الطبري في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ أي: علا وارتفع[٣].

وشواهده في أقوال الصحابة والتابعين وأتباعهم، فمن ذلك قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ رضي الله عنه[٤]:

---

(١) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٣/ ٣٩٨)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١٥١)، والذهبي في العلو (ص١٢٩)، وابن قدامة في العلو (ص١١٤).

(٢) انظر: البخاري (١٣/ ٤٠٣).

(٣) انظر: تفسير ابن جرير (١٦/ ١٣٨).

(٤) قصة عبد الله بن رواحة لما وقع على أَمَته، وأنكرت عليه زوجته، فقالت: إن كنت صادقًا فاقرأ القرآن، فَعَرَّضَ عليها وذكر أبياتًا، فقالت: آمنت بالله وكذبت بصري. رواها الدارمي في الرد على الجهمية (ص٥٦)، والدارقطني في السنن (١/ ١٢٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٨/ ١١٢، ١١٣) بأسانيد فيها مقال، وقد قال ابن عبد البر في الاستيعاب (٢/ ٢٩٦): (رويناها من وجوه صحاح). ا.هـ. وتعقبه الذهبي في العلو (ص٤٩) بقوله: (روى من وجوه مرسلة) ا.هـ.
وأوردها عدد من أهل العلم في كتبهم، منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٢/ ٣٥٧)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٤)، وابن كثير في البداية والنهاية (١/ ١٢)، والسبكي في طبقات الشافعية الكبرى (١/ ٢٦٤).
وفي سنن الدارقطني أنه قرأ أبياتًا غير ما ذكر المؤلف فقال فيها: =

....

شَهِدْتُ بِأَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ... وَأَنَّ النَّارَ مَثْوَى الكَافِرِينَ
وَأَنَّ العَرْشَ فَوْقَ المَاءِ طَافٍ ... وَفَوْقَ العَرْشِ رَبُّ العَالَمِينَا
وَتَحْمِلَهُ مَلَائِكَةٌ شِدَادٌ ... مَلَائِكَةُ الإِلَهِ مُسَوِّمِينَا

وروى الدارمي، والحاكم، والبيهقي بأصح إسناد إلى عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ، قال: سمعت ابن المبارك يقول: «نَعْرِفُ رَبَّنَا بِأَنَّهُ فَوْقَ سَبْعِ سَمَاوَاتِهِ عَلَى عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَلَا نَقُولُ كَمَا قَالَتِ الْجَهْمِيَّةُ»(١).

قال الدارمي: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّارُ، ثنا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، قَالَ: «قِيلَ لَهُ: كَيْفَ نَعْرِفُ رَبَّنَا؟ قَالَ: بِأَنَّهُ فَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ عَلَى الْعَرْشِ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ»(٢).

وقد تقدم قول الْأَوْزَاعِيِّ: «كُنَّا والتابعون متوافرون نقُول: إِنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ - فَوق عَرْشه ونؤمن بِمَا وَردت بِهِ السُّنَّة من صِفَاته»(٣).

= أتانا رسول الله يتلو كتابه ... كما لاح مشهور من الفجر ساطع
أتى بالهدى بعد العمى فقلوبنا ... به موقنات أن ما قال واقع
يبيت يجافي جنبه عن فراشه ... إذا استثقلت بالمشركين المضاجع

والله أعلم.

(١) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (ص٤٧ رقم ٦٧).

(٢) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (ص٤٧ رقم ٦٧).

(٣) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١٥٠)، والذهبي في السير (٧/ ١٢٠، ١٢١)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٧٩، ١٨٠) وصححه، وذكره ابن حجر في الفتح (١٣/ ٤٠٦)، وقال: (أخرجه البيهقي بإسناد جيد).

وقال أبو عمر الطلمنكي في كتاب (الأصول): أجمع المسلون من أهل السنة على أن الله استوى على عرشه بذاته.

وقال في هذا الكتاب أيضًا: أجمع أهل السنة على أن الله تعالى استوى على عرشه على الحقيقة لا على المجاز، ثم ساق بسنده عن مالك قوله: الله في السماء، وعلمه في كل مكان: ثم قال في هذا الكتاب: أجمع المسلمون من أهل السنة أن معنى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، ونحو ذلك من القرآن: أن ذلك علمه، وأن الله فوق السماوات بذاته مستو على عرشه كيف شاء[١]. وهذا لفظه في كتابه.

وهذا كثير في كلام الصحابة، والتابعين، والأئمة، أثبتوا ما أثبته الله في كتابه على لسان رسوله على الحقيقة على ما يليق بجلال الله، وعظمته، ونفوا عنه مشابهة المخلوقين، ولم يمثلوا، ولم يكيفوا، كما ذكرنا ذلك عنهم في هذا الباب.

وقال الحافظ الذهبي: وأول وقت سمعت مقالة من أنكر أن الله فوق عرشه: هو الجعد بن درهم[٢]، وكذلك أنكر جميع الصفات، وقتله خالد بن عبد الله القسري وقصته مشهورة.

(١) انظر: العلو (ص٢٤٦)، واجتماع الجيوش الإسلامية (ص٧٦).

(٢) الجعد بن درهم: هو مؤسس مذهب التعطيل وأول من قال: إن الله لم يكلم موسى تكليمًا، ولم يتخذ إبراهيم خليلًا، ويقال له مروان الجعدي؛ لأنه كان مؤدبًا لمروان الحمار آخر خلفاء بني أمية. قتله خالد القسري يوم الأضحى سنة أربع وعشرين ومائة، وقال: أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم، فإني مضحٍ بالجعد بن درهم، ونزل فقتله، وكان من أبرز تلاميذه الجهم بن صفوان، وبه عُرف مذهب التعطِيل.

انظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ٤٣٣)، والبداية والنهاية (٩/ ٣٥٠)، والكامل في التاريخ (٤/ ٤٦٦)، والنونية بشرح ابن عيسى (١/ ٥٠، ٥١).

....

فأخذ هذه المقالة عنه الجهم بن صفوان[1] إمام الجهمية، فأظهرها، واحتج لها بالشبهات، وكان ذلك في آخر عصر التابعين فأنكر مقالته أئمة ذلك العصر مثل: الأوزاعي، وأبي حنيفة، ومالك، والليث بن سعد، والثوري، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وابن المبارك، ومن بعدهم من أئمة الهدى.

فقال الأوزاعي - إمام أهل الشام على رأس الخمسين ومائة عند ظهور هذه المقالة -: ما أخبرنا عبد الواسع الأبهري بسنده إلى أبي بكر البيهقي: أنبأنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرني محمد بن علي الجوهري - ببغداد - حدثنا إبراهيم بن الهيثم حدثنا محمد بن كثير المصيصي سمعت الأوزاعي يقول: «كُنَّا والتابعون متوافرون نقُول إِن الله - عزوجل - فَوق عَرْشه ونؤمن بِمَا وَردت بِهِ السّنة من صِفَاته». أخرجه البيهقي في الصفات، ورواته أئمة ثقات.

وقال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لله أسماء وصفات لا يسع أحدًا ردها ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه كفر، وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر بالجهل، ونثبت هذه الصفات، وننفي عنه التشبيه، كما نفى عن نفسه

---

(١) الجهم بن صفوان أبو محرز الراسبي، مولاهم السمرقندي، الضال المبتدع رأس الجهمية هلك في زمان صغار التابعين، وقد زرع شرًا عظيمًا، رأس في التعطيل، وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية وزاد عليهم بأشياء، وزعم أن القرآن مخلوق، وذهب إلى القول بأن العبد لا قدرة له أصلًا، بل فعله كحركة المرتعش أو كالريشة في مهب الريح، أو بمنزلة حركة أغصان الشجر، فالعبد عندهم مجبور على فعله، وأن الجنة والنار تفنيان بعد دخول أهلهما حتى لا يبقى موجود سوى الله تعالى، قتله سَلْم بن أحوز سنة ثمان وعشرين ومائة. انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/ ٨٦)، والفرق بين الفرق (ص١٩٩)، وميزان الاعتدال للذهبي (٢/ ١٥٩)، والتعريفات للجرجاني (ص١٠٨)، وفتح الباري (١٣/ ٣٤٥)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (ص٥٩٠).

....

فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].ا.هـ. من فتح الباري(١).

قوله: عن العباس بن عبد المطلب ساقه المصنف رحمه الله مختصرًا، والذي في سنن أبي داود: عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، قَالَ: «كُنْتُ فِي الْبَطْحَاءِ فِي عِصَابَةٍ فِيهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمَرَّتْ بِهِمْ سَحَابَةٌ، فَنَظَرَ إِلَيْهَا، فَقَالَ: مَا تُسَمُّونَ هَذِهِ؟ قَالُوا: السَّحَابَ، قَالَ: وَالْمُزْنَ. قَالُوا: وَالْمُزْنَ، قَالَ: وَالْعَنَانَ. قَالُوا: اَلْعَنَانَ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: لَمْ أُتْقِنِ الْعَنَانَ جَيِّدًا. قَالَ: هَلْ تَدْرُونَ مَا بُعْدُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؟ قَالُوا: لَا نَدْرِي، قَالَ: إِنَّ بُعْدَ مَا بَيْنَهُمَا إِمَّا وَاحِدَةٌ أَوِ اثْنَتَانِ أَوْ ثَلَاثٌ وَسَبْعُونَ سَنَةً، ثُمَّ السَّمَاءُ فَوْقَهَا كَذَلِكَ حَتَّى عَدَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ، ثُمَّ فَوْقَ السَّابِعَةِ بَحْرٌ بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلَاهُ مِثْلُ مَا بَيْنَ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ، ثُمَّ فَوْقَ ذَلِكَ ثَمَانِيَةُ أَوْعَالٍ بَيْنَ أَظْلَافِهِمْ وَرُكَبِهِمْ مِثْلُ مَا بَيْنَ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ، ثُمَّ عَلَى ظُهُورِهِمُ الْعَرْشُ مَا بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلَاهُ مِثْلُ مَا بَيْنَ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ، ثُمَّ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فَوْقَ ذَلِكَ». وأخرجه الترمذي، وابن ماجه، وقال الترمذي: حسن غريب(٢).

---

(١) انظر: فتح الباري (١٣/ ٤٠٧). وانظر أيضًا: إثبات صفة العلو لابن قدامة (ص١٢٤)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٧٩).

(٢) قال الشارح شيخنا صالح آل الشيخ - حفظه الله -: (هذا موافق لرواية الخمسمائة سنة رواية الخمسمائة سنة؛ لأن العلماء حملوا الثلاث وسبعين الواردة في هذا الحديث على سير البريد بالخيل، وحملوا خمسمائة سنة على سير الإبل في رحيلها المعتاد، ومعلوم أن البريد يقطع المسافة في سبع مشي الجمال، يعني أن الجمال إذا مشت سبعة أيام، فإن البريد يمشي يوم واحد، ما بين المدينة ومكة، يوم واحد بالنسبة للبريد يعني الراكب على الخيل بيذهب وينقل الرسالة، ويكون في يوم وسبعة أيام بالجمال، فإذا ضرب ثلاث وسبعين في سبعة صار الجميع خمسمائة، يعني خمسمائة تقريبًا).

....

وقال الحافظ الذهبي: رواه أبو داود بإسناد حسن، وروى الترمذي نحوه من حديث أبي هريرة وفيه: «مَا بَيْنَ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ»[(١)]. ولا منافاة بينهما؛ لأن تقدير ذلك بخمسمائة عام، هو على سير القافلة مثلًا، ونيف وسبعون سنة على سير البريد؛ لأنه يصح أن يقال: بيننا وبين مصر عشرون يومًا باعتبار سير العادة، وثلاثة أيام باعتبار سير البريد.

وروى شريك بعض هذا الحديث عن سماك فوقفه، هذا آخر كلامه.

قلت: فيه التصريح بأن الله فوق عرشه كما تقدم في الآيات المحكمات، والأحاديث الصحيحة، وفي كلام السلف من الصحابة، والتابعين، وتابعيهم، وهذا الحديث له شواهد في الصحيحين، وغيرهما، ولا عبرة بقول من ضعفه لكثرة شواهده التي يستحيل دفعها، وصرفها عن ظواهرها.

وهذا الحديث كأمثاله يدل على عظمة الله، وكماله، وعظم مخلوقاته، وأنه المتصف بصفات الكمال التي وصف بها نفسه في كتابه، ووصفه بها رسول الله ﷺ، وعلى كمال قدرته، وأنه هو المعبود وحده لا شريك له دون كل ما سواه، وبالله التوفيق، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٢٩٨).

الشرح:

كل هذا تفصيل على كلام العلماء في العلو - علو الذات -، ومناسبة ذكر السماوات، وأن بين السماء والسماء كذا، وأن الله فوق عرشه ناسب أن يقرر عقيدة العلو، وعقيدة العلو كما هو معلوم علو الذات، هي الفارق بين أهل السنة، وبين كل أنواع المبتدعة، وقد يتفق المبتدعة مع أهل السنة في مسائل، وقد يقولون بإثبات الصفات على ظاهرها، وهم يعنون شيئًا آخر، لكن إذا جاءت مسألة العلو افترقوا، فعلو الذات أعظم ما ينكره أهل البدع جميعًا، وقولهم: إن الله ليس بعال على عرشه، وليس بمستو عليه، وأنه فوق هذا العالم جميعًا، بل يقولون: إن الله ﷻ عن قولهم في كل مكان، وهذا عقيدة الجميع، إن الله في كل مكان الجهمية، والمعتزلة، والأشاعرة، والماتريدية، وكل أصناف أهل البدع، ينفون علو الذات ويقولون هو في كل مكان - تعالى الله عن قولهم -، فهذه المسألة من المسائل العظيمة الفارقة، وأدلتها كثيرة، صنف فيها العلماء مصنفات كثيرة، فالشارح رحمه الله يذكر هذه الأدلة، وكلام السلف في ذلك.

إذا تأملت هذه الأحاديث، فإنك إذا نظرت إلى هذه الأرض، ونظرت سعة هذه الأرض، وغرور أهل الأرض في الأرض بهذه الأرض، وبسعتها وبقواهم فيها، نظرت إلى أن الأرض بالنسبة إلى السماء أنها صغيرة، وأن بين الأرض وبين السماء الأولى مسيرة خمسمائة سنة، في مسير الراكب السريع وكذلك بين السماء الأولى والسماء الثانية مسيرة خمسمائة سنة، وهكذا حتى تنتهي السبع سماوات، والأرض بالنسبة للسماوات صغيرة؛ ولهذا مثَّل النبي ﷺ السماوات السبع النبي ﷺ في الكرسي الذي هو فوق ذلك، وهو أكبر بكثير من السماوات بقوله: «مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ فِي

الْكُرْسِيِّ إِلَّا كَدَرَاهِمَ سَبْعَةٍ أُلْقِيَتْ فِي تُرْسٍ»(١).

أي: هذه السماوات صغيرة جدًا بالنسبة إلى الكرسي، بل كدراهم سبعة القيت في ترس، والترس مكتنفها متقوس عليها، فهي صغيرة فيه، وهو واسعها كما قال ﷻ عن الكرسي: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فالأرض التي أنت فيها، وأنت فيها في نقطة صغيرة صغيرة هي بالنسبة إلى السماء هذا وصفها، والأرض والسماوات بالنسبة للكرسي هذا وصفه، والكرسي أيضًا فوقهما، وفوق ذلك العرش - عرش الرحمن ﷻ -، والكرسي بالنسبة إلى العرش كحلقة ألقيت في فلاة من الأرض، فهو متناهي الصغر بالنسبة إلى عرش الرحمن، الذي الرحمن ﷿ مستو عليه، وهو فوقه ﷻ، ولو تأملوا صفة الرب ﷿، وما يجب له من الجلال، وما هو عليه ﷻ من صفات الذات، ومن صفات الفعل، وما هو في ذلك على الكمال الأعظم، فإنَّهم سيحتقرون أنفسهم، وسيعلمون أنه ما ثَمَّ ينجيهم ويشرفهم، إلا أن يكونوا عبيدًا له وحده دون ما سواه، فهل يعبد المخلوق المخلوق؟ الواجب أن يعبد المخلوق الذي هو متصف بهذه الصفات العظيمة، فهو الحقيق بأن يُذلَّ له، وهوالحقيق بأن يطاع، وهوالحقيق بأن يُجلّ، وهو الحقيق بأن يُسأل، وهوالحقيق بأن يبذل كل ما يملكه العبد في سبيل مرضاته ﷿، إذ أن هذا مِنْ تقديره حق قدره، ومن تعظيمه حق تعظيمه، فإذا تأمل العبد صفات الربوبية، وصفات الجلال، وصفات الجمال لله ﷿، وأنَّ ذات الله ﷿ عظيمة، وأنه ﷿ مستوٍ على عرشه، بائن من خلقه على هذا العظم، وجد أنه ما ثَمَّ إلا أنه يتوجه إليه بالعبادة، وألا يَعبُد إلا هو، وأن من عبد المخلوق الحقير الوضيع، فإنه قد نازع الله ﷿ في ملكه، ونازع

(١) سبق تخريجه (ص٤٨٥).

الله عز وجل في إلهيته، ولهذا يحق أن يكون من أهل النار المخلدين فيها عذابًا دائمًا؛ لأنه توجه إلى هذا المخلوق الضعيف، وترك الرب العلي القادر على كل شيء عز وجل .

ثُمَّ إذا تأملت ربك العزيز الحكيم المتصف بصفات الجلال، وهو عز وجل فوق عرشه يأمر وينهى في ملكوته الواسع، وأنَّ الأرض كشبه لا شيء في داخل ذلك الملكوت، يفيض رحمته ويفيض نعيمه على من شاء، ويرسل عذابه على من شاء، وينعِّم من شاء، ويصرف البلاء عمن شاء، وهو - سبحانه - ولي النعمة والفضل، فترى أفعال الله عز وجل في السماوات، وترى عبودية الملائكة في السماوات متجهة إلى هذا الرب العظيم المستوي على عرشه كما قال ﷺ: **«أَطَّتِ السَّماءُ، وحُقَّ لَهَا أنْ تَئِطَّ، مَا فِيهَا مَوضِعُ أَربَعِ أَصَابعَ إِلَّا وَمَلَكٌ وَاضعٌ جَبهتهُ لِلَّهِ سَاجِدًا، وَاللهِ لَوْ تَعلَمُونَ مَا أعلَمُ لَضحِكتُمْ قَليلًا، وَلَبَكَيْتُمْ كَثيرًا، وما تَلَذَّذْتُم بِالنِّساءِ عَلَى الفُرُشِ، وَلَخَرَجْتُمْ إِلَى الصُّعُدَاتِ تَجأرُونَ إِلَى اللَّهِ»**[1]؛ وهذا لأجل تعظيمهم لأمر الله، فتنظر إلى نفوذ أمر الله في ملكوته الواسع، الذي لا نعلم منه إلا ما حولنا من هذه الأرض، وما هو قريب منها، بل نعلم بعض ذلك، والله عز وجل هوالمتصرف، ثم تنظر إلى أن الله عز وجل الجليل العظيم المتصف بهذا الملك العظيم، أنه يتوجه إليك أيها العبد الحقير الوضيع، فيأمرك بعبادته، وهي شرف لك لو شعرت، ويأمرك بتقواه، وهو شرف لك لو شعرت، ويأمرك بطاعته، وذاك شرف لك لو شعرت، فإنه إذا علمت حق الله، وعلمت صفات الله وما هو عليه من العلو المطلق في ذاته

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٣١٢)، وابن ماجه (٤١٩٠)، وأحمد (٥/ ١٧٣)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٥٥٤، ٤/ ٦٢٣)، والبيهقي في الكبرى (٧/ ٥٢)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه . قال أبو عيسى: (حديث حسن غريب)، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه).

وفي صفاته عَزَّوَجَلَّ، وفي نفوذ أمره في هذه السماوات السبع التي هي في الكرسي كدراهم ألقيت في ترس، ثم ما فوق ذلك، والجنة والنار، وما في ذلك، وجدت أنك لا تتمالك إلا أن تخضع له عَزَّوَجَلَّ خضوعًا اختياريًا، وأن تذل له، وتتوجه إلى طاعته، وتتقرب إليه بما يحب، وأنك إذا تلوت كلامه، تلوت كلام من يخاطبك به، ويأمر، وينهى به، فيكون عندك حينئذ التوقير غير التوقير، ويكون التعظيم غير التعظيم؛ ولهذا كان من أسباب رسوخ الإيمان في القلب، وتعظيم الرب عَزَّوَجَلَّ أن يتأمل العبد، ويتفكر في ملكوت السماوات والأرض، كما أمر الله عَزَّوَجَلَّ بذلك حين قال: ﴿قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَا تُغْنِى ٱلْءَايَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠١]، وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ۖ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥] وقال عَزَّوَجَلَّ في وصف الخلَّص من عباده في سورة آل عمران: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٩١﴾ رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿١٩٢﴾﴾ [آل عمران: ١٩٠-١٩٢]، إلى آخر دعواتهم، وهم يذكرون الله قيامًا، وقعودًا، وعلى جنوبهم، ويتفكرون، ومع ذلك يسألون النجاة من النار، فهم في ذل وخضوع، لِمَا عرفوا من آثار توحيد الربوبية، ولما عرفوا من آثار توحيد الألوهية في القلب، وفي النفس.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الْأُولَى: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾.

الثَّانِيَةُ: أَنَّ هَذِهِ الْعُلُومَ وَأَمْثَالَهَا بَاقِيَةٌ عِنْدَ الْيَهُودِ الَّذِينَ فِي زَمَنِهِ ﷺ لَمْ يُنْكِرُوهَا وَلَمْ يَتَأَوَّلُوهَا.

الثَّالِثَةُ: أَنَّ الْحَبْرَ لَمَّا ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ صَدَّقَهُ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ بِتَقْرِيرِ ذَلِكَ.

الرَّابِعَةُ: وُقُوعُ الضَّحِكِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَمَّا ذَكَرَ الْحَبْرُ هَذَا الْعِلْمَ الْعَظِيمَ.

الْخَامِسَةُ: التَّصْرِيحُ بِذِكْرِ الْيَدَيْنِ، وَأَنَّ السَّمَاوَاتِ فِي الْيَدِ الْيُمْنَى، وَالْأَرَضِينَ فِي الْأُخْرَى.

السَّادِسَةُ: التَّصْرِيحُ بِتَسْمِيَتِهَا الشِّمَالَ.

السَّابِعَةُ: ذِكْرُ الْجَبَّارِينَ وَالْمُتَكَبِّرِينَ عِنْدَ ذَلِكَ.

الثَّامِنَةُ: قَوْلُهُ: «كَخَرْدَلَةٍ فِي كَفِّ أَحَدِكُمْ».

التَّاسِعَةُ: عِظَمُ الْكُرْسِيِّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى السَّمَاوَاتِ.

الْعَاشِرَةُ: عِظَمُ الْعَرْشِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْكُرْسِيِّ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ الْعَرْشَ غَيْرُ الْكُرْسِيِّ وَالْمَاءِ.

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ كُلِّ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ.

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالْكُرْسِيِّ.

الرَّابِعَةَ عَشَرَ: كَمْ بَيْنَ الْكُرْسِيِّ وَالْمَاءِ.

الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ الْعَرْشَ فَوْقَ الْمَاءِ.

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَرْشِ.

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ.

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: كِثَفُ كُلِّ سَمَاءٍ خَمْسُمَائَةِ عَامٍ.

التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ الْبَحْرَ الَّذِي فَوْقَ السَّمَاوَاتِ بَيْنَ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ مَسِيرَةُ خَمْسِمَائَةِ سَنَةٍ.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد، وآله وصحبه، وسلم تسليمًا كثيرًا.



الخاتمة

نفعني الله وإياكم بهذا الكتاب العظيم، فما ذكر واضح من جهة تقرير الصفات، ومنهج السلف في ذلك، وقد بسطنا هذا في شروح متعددة، وفي ختام هذا الكتاب العظيم، نعود نوصي بمراجعته، فإنَّ ختمه لا يعني أنه فهم ما فيه، وتكرار ما في كتب التوحيد، ورسائل أئمة الدعوة يزيدها وضوحًا، ويجعل الموحد، وطالب العلم على صلة مستمرة قوية بما قرروه من أصول التوحيد، والأدلة في ذلك، ووجه الاستدلال، فإنه إذا ترك ذلك تأتي الشبه، ويضعف المرء في هذا المقام الأعظم.

وإذا أكثر من الورود على كتب التوحيد، وخاصة هذا الكتاب، ورسائل أئمة الدعوة خاصة رسائل إمام الدعوة محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ، فإنَّ في ذلك بيان واستجلاء المسائل ووضوح.

فطالب العلم قد لا يمكنه أن يقرر التوحيد، وأن يدعو الناس إليه، إلا إذا ضبطه ضبطًا عظيمًا، وهذا لا يتهيأ إلا بكثرة مدارسته، ومعرفته، وتداول الأبواب، ومعاني الآيات، والأحاديث فيها، وأوجه الاستدلال والضوابط في ذلك، ومراعاة ما ذكر في الشروح، وما ذكر في كتب أئمة الدعوة «كالدرر السنية»، و«الرسائل النجدية»، وأشباه ذلك؛ لأن فيها ضوابط في التوحيد لا توجد في شروح كتاب التوحيد، فمن المهم على طالب العلم، أن يكثر الصلة بهذه الكتب، فإنها نور القلوب، وإنها نور الطريق، وبإذن الله سبب من أسباب الثبات على الحق في هذا الأمر الجلل العظيم، والاستعاضة عنها بغيرها يجعل المرء في شبهة، أو في ضعف، إما بتقرير التوحيد، أو في فهمه، أو في العمل به، وهذه لا شك كلها مصائب تلو مصائب.

والذي ينبغي على طالب العلم أن يجمع في دراسته لهذا الكتاب، وهو كتاب التوحيد، وفي شروحه بين ثلاثة أشياء:

الأول: مقاصد الإمام رحمه الله في إيراده للأبواب، وللأحاديث في الأبواب أي: وجه الاستدلال من الباب على كتاب التوحيد، وهو ما يسمى بالمناسبة، ووجه الاستدلال بالآيات والأحاديث في الباب، وهو أيضًا يسمى بالمناسبة، فإذا ضبط وجه إدخال الباب في كتاب التوحيد، عرف كيف يقرب هذه المسائل، وكذلك الدليل ووجه الاستدلال؛ لأن المناسبة معناها وجه الاستدلال.

والثاني: أن ينظر في الشروح، والشروح اشتملت على شروح لفظية في الآيات والأحاديث، والتراجم للروايات وأشباه ذلك، واشتملت على بيان لوجه الاستدلال من الآيات والأحاديث، وللمعنى الذي يحتاجه طالب العلم في تقرير مسائل التوحيد، فهو يستنبط منها، ويستخلص من الشروح ما يكون معلقا بالآية معلقًا بالحديث، أي: ما يكون في صميم المعنى؛ لأن الشرح يراد للمقصود ولما هو تبع له، وطالب العلم لا ينصرف عن المقصود إلى التابع، إلا بعد إحكام المقصود.

والثالث: الاهتمام بالضوابط، وضابط الباب، أو بقواعد الكتاب، ومعلوم أن القواعد التي بني عليها كتاب التوحيد، أو مسائل التوحيد محدودة مبثوثة في الكتاب، وفي الشرح مرت معنا، وقررناها، وكذلك ضوابط المسائل في الأبواب، والفرق بين القاعدة والضابط، أن القاعدة هي ما تنطبق عليه، أو تندرج تحتها المسائل في الكتاب كله، والضابط هو ما يختص بالتقعيد في الباب المعين وحده، فتقول مثلًا: من تبرك بشجر، أو حجر، ما حكمه؟

قال في فتح المجيد: وذلك أنه شرك، هل هو شرك أكبر، أو أصغر؟

قد لا تجده في فتح المجيد، فتجده في غيره، مثلًا في التيسير، أو تجده في أجوبة أئمة الدعوة في الفتاوى، فالضوابط في الأبواب متى يكون شركًا، ومتى يكون غير شرك، التفصيل في مقام التفصيل، القاعدة التي يفهم بها الشرك الأكبر، القاعدة التي يفهم بها الشرك الأصغر، قاعدة توحيد الربوبية، وعلاقته بالألوهية، والأسماء والصفات وأشباه ذلك.

التقعيد والضوابط من أهم ما يكون، والتقعيد والضوابط تجدها مبثوثة في الشروح، وفي كلام أئمة أهل العلم، وفتاوى أئمة الدعوة، يذكرون فيها الضابط، هل هذا شرك، أو شرك أكبر، أو أصغر، أو خفي، أو محرم، ووسيلة إلى الشرك؟ فينجلي بما ذكروا ما أطلق في كتاب التوحيد، أو ما أطلق في بعض شروحه.

وشروح هذا الكتاب متقاربة، لكن بعضها ربما زاد على بعض في الضوابط والإيضاح، وأعظمها وأجلها «تيسير العزيز الحميد»؛ لأنه اشتمل على كل المسائل التي يحتاج إليها، وعلى هذه الضوابط أيضًا ووجه الاستدلال، وعلى التقعيد، ففيه تأصيلات عظيمة في كل ذلك.

أيضًا ما ينبغي لطالب هذا العلم أن يهتم به، وألا يستعجل في تصور المسائل؛ لأن الاستعجال في التصور يتبعه استعجال في الحكم، أو غلط في الحكم، فالمهم أن يتصور صورة المسألة على ما هي عليه قبل أن يعرف أنها شرك أكبر، أو أصغر، أو الضابط، فمثلًا يأتي إلى «باب ما جاء في التمائم» ونحو التمائم ما هي؟ ما صورة التميمة التي تميزها عن غيرها؟ يأتي إلى التميمة الشرك، متى تكون شركًا؟ التميمة من القرآن لمَ لم تكن شركًا؟ مع دخولها في العموم، ونحو ذلك، هذا من المهم التصور فيه تصور المسألة قبل الدخول في حكمها، وهذا موجود في الشروح، وفي كلام أهل العلم في بيان تلك المسائل.

أيضًا من المهمات معرفة أن التوحيد والشرك كل منهما يقرر بالإجمال، ويقرر بالتفصيل، ففي كتاب التوحيد قرر وجوب التوحيد إجمالًا ثم فصّل، وقرر النهي عن الشرك، وأنه أقبح ذنب عصي الله به، وفصّل.

كذلك الداعي إلى التوحيد بتقريره، وإيجاب التوحيد، وعبادة الله وحده، أو الناهي عن الشرك الأكبر، والأصغر، يحتاج إلى تقريره من الجهتين، من الجهة الإجمالية، ومن الجهة التفصيلية، فيجمل ثم يفصل، أو يجمل في موضع، ويفصل في موضع، وهذا مهم؛ لأن المخالفين لطريقة أئمة الدعوة قد يقررون مسائل التوحيد إجمالًا، ولا يرضون بتقريرها تفصيليًا، وقد ينهون عن الشرك إجمالًا، ولا ينهون عنه تفصيليًا، وهذا مخالف لطريقة الأنبياء والمرسلين، فإنهم نهوا عن الشرك إجمالًا وتفصيلًا، وأمروا بالتوحيد إجمالًا وتفصيلًا، فنقول مثلًا: في التوحيد بأنه واجب، وأول واجب على العبد، وأن معناه هو إفراد الله بالعبادة، وإخلاص الدين له، ثم تمثل بأنواع العبادات التي تخلص لله، من الخوف، والرجاء، والرغب، والرهب، والصلاة، والزكاة وأنواع العبادات، والدعاء إلى آخره، ثم إذا أتيت تفصل في مسائل التوحيد في مفرداته، فتأتي في الخوف من الله، تتكلم عليه تفصيليًا، وتأتي في الرغب والرهب، وتتكلم عليه باعتباره عبادة مستقلة تفصيليًا، وبالتوكل تتكلم عليه تفصيليًا، وبالاستعاذة بالله، والاستغاثة به تتكلم عليها تفصيليًا، ففي التفصيل تعليق القلوب بالله، بما يكون معه وضوح في المقصود من الدعوة الإجمالية، فدعوة أئمة الدعوة - رحمهم الله - تابعة ومأخوذة من طريقة السلف الصالح التي هي مبنية على سنة المصطفى ﷺ في أن الدعوة إلى التوحيد بالإجمال والتفصيل، والنبي ﷺ أجمل وفصل، والقرآن فيه الإجمال وفيه التفصيل،

كذلك في النهي عن الشرك ينهى عن الشرك ببيان ما هو الشرك، وأنه دعوة غير الله معه، عبادة غير الله، تأليه المخلوق، ومعنى تأليه المخلوق، ثم تقرر ذلك بأدلته ووجه الاستدلال، وتحتاج أيضًا إلى ذكر تفصيلات في الشرك الأكبر، الذبح لغير الله وكيف كان شركًا أكبر، وأدلة ذلك، النذر لغير الله، الدعاء لغير الله، الاستغاثة بغير الله، الاستعاذة بغير الله، وضوابط ذلك وتفصيلاته، والتوكل على غير الله، وأشباه ذلك، فتفصل في كل موطن في أنواع الشرك الأكبر بأدلته، كذلك الشرك الأصغر تفصله بأدلته، وكذلك الشرك الخفي والألفاظ، وما هو نوع شرك أيضًا تفصله بأدلته، وتنتبه إلى أنك إذا فصلت المقصود منه تفصيل الحالة، وأيضًا ذكر الصور التي تدخل تحت الحالة.

والذي ينبغي على طلاب العلم أن يعرفوا أنواع الشركيات؛ لأن معرفة أنواع الشركيات بها يحصل تنبيه الناس عليها، فكما قال حذيفة ﵁ : **«كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي»**(١) ، وقد كتب بعض أهل العلم للشيخ محمد ابن عبد الوهاب ﵀ ، فقال له: (اعلم لا علمت مكروهًا أنه كذا)، فقال الإمام ﵀ في جوابه: قولك: اعلم لا علمت مكروهًا هذه الكلمة تضاد التوحيد؛ لأن المرء إذا لم يعلم المكروه معناه لم يعلم الشرك، وإذا لم يعلم الشرك لم يدع إلى التوحيد(٢) .

وهذا يعني أن نتعلم الأشياء التفصيلية، صور التمائم مثلًا التمائم ما هي؟

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٠٦)، ومسلم (١٨٤٧).

(٢) انظر: الرسائل الشخصية ضمن مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب ﵀ - الرسالة الثانية، إلى محمد بن عباد مطوع ثرمداء - (٣/ ١٠).

أنواعها الكثيرة التي فيها حتى ينبه الناس عنها، وإذا حصل شيء أمامك تعرف أن هذه تميمة، ومن قطع تميمة كانت له كعدل رقبة، كذلك أنواع تعظيم غير الله بالألفاظ، وكذلك الألفاظ المنكرة، أنواع الشركيات، الشرك الأكبر، وأشباه ذلك مما بث في هذا الكتاب مما هو واضح ومعروف، لكن معرفة تفاصيل ذلك، وصور الأنواع الشركية، هذه زاد، وقوة لطالب العلم، وبها يستطيع أن يدعو، ويقوى.

فهذه الدعوة إلى ما اشتمل عليه هذا الكتاب هي المقصود الأعظم، وهي زبدة الرسالات الإلهية، وهي الفخار لمن أخذ بها، وعلم ذلك، ودعا إليه، وهي الرفعة لمن أراد الله أن يرفعه، هم درجات عند الله، ولهذا نوصي بفهم هذا الكتاب فهمًا جيدًا وتكراره، وأن لا يعني ختمه، أنه أنهي بل يُعاد مرتين وثلاثًا وأربعًا، كلما ختم أعيد؛ لأنه لا تستطيع أن تفهمه فهمًا جيدًا، وتقرير مسائله إلا بكثرة الترداد عليه، وستجد في كل مرة علمًا لم تجده في المرة التي قبلها، وهذا يتطلب منك إلى صبر، وحسن ظن بالله، وطلب التوفيق، والثبات على هذا الأمر الجلل العظيم، وعدم الالتفات منه إلى غيره، وإنما فضل العلماء وارتفعوا بالدعوة إلى هذا الأمر العظيم الذي هو التوحيد الذي هو حق الله على العبيد.

أسأل الله بأسمائه الحسنى وصفاته العلى، أن يغفر لإمام هذه الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، وأن يرفع درجته، وأن يجعله مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقًا، كما أسأله وهو ذو الفضل والمنة والإحسان أن يغفر للشارح الإمام الشيخ سليمان بن عبد الله ابن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وللمختصر، والمكمل المهذب، والمجرد، والمتمم، المجدد الثاني الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، كفاء ما بذلوا وجاهدوا وعلموا، فثبتوا هذا العلم

في هذه الديار، فانتشر منها إلى غيرها، اللهم اجعلهم مع خيرة خلقك، واحشرهم مع أوليائك يا أكرم الأكرمين، واغفر لهم ذنوبهم، ولا تكلهم لأنفسهم، ولا لأعمالهم، فإن رحمتك أرجى لهم ولنا من أعمالنا، كما أسأله سبحانه بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يحشرنا في زمرة أوليائه، وأن يجعلنا من الدعاة إلى توحيده، وأن يثبتنا على ذلك، نعوذ بالله من الحور بعد الكور، ونعوذ بالله من الضلال بعد الهدى، ونعوذ بالله من الظلمة بعد النور، ونسأله أن يقذف في قلوبنا نورًا، وفي بصائرنا نورًا نبصر بها الأمور، اللهم ثبتنا واغفر لنا واجعلنا للمتقين إمامًا، اللهم واهد ولاة أمورنا، ووفقهم إلى الرشاد، وباعد بينهم وبين سُبل أهل البغي والفساد، اللهم أصلح علماء المسلمين، وأصلح ولاتهم، واجعلهم قائمين بتوحيدك، آمرين بالمعروف، ناهين عن المنكر.

اللهم وفق من في توفيقه صلاح الإسلام والمسلمين، اللهم واهد ضال المسلمين، واغفر لعاصيهم، واهد ضالهم ودلهم على ما تحب وترضى، اللهم واغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين، سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين، سبحان الله وبحمده، سبحان الله وبحمده، سبحان الله وبحمده، سبحان الله رضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته، اللهم وفقنا ولا تكلنا لأنفسنا طرفة عين فإنه لا حول لنا ولا قوة إلا بك.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تم بحمد الله والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

مراجع التحقيق

١ - اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٢ - الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا - محمد علي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م.

٣ - الاستقامة، شيخ الاسلام ابن تيمية تحقيق د. محمد رشاد سالم. مكتبة السنة، القاهرة ط٢، ١٤٠٩هـ.

٤ - الاعتصام، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المكتبة التجارية، مصر.

٥ - اعتقاد أئمة الحديث، أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، تحقيق محمد الخميس، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٦ - الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.

٧ - الاقتصاد في الاعتقاد، المؤلف: عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي، أبو محمد، تقي الدين (المتوفى: ٦٠٠هـ) المحقق: أحمد بن عطية بن علي الغامدي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، عدد الأجزاء: ١.

٨ - اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق محمد حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٦٩هـ.

٩ - الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة ﷺ، لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠ - الآداب الشرعية، أبو عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ.

١١ - الأحاديث المختارة، اسم المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي، دار النشر: مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة - ١٤١٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش.

١٢ - أحكام القرآن، أحمد بن علي الرازي الجصاص، تحقيق محمد قمحاوي، دار إحياء التراث، بيروت، طبعة ١٤٠٥هـ.

١٣ - أحكام القرآن، محمد بن عبد الله بن العربي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الفكر، لبنان.

١٤ - أحكام أهل الذمة، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي، تحقيق: يوسف أحمد البكري، وشاكر توفيق العاروري، دار ابن حزم، الدمام، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

١٥ - أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، اسم المؤلف: محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي أبو عبد الله، دار النشر: دار خضر - بيروت - ١٤١٤، الطبعة: الثانية، تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش.

١٦ - الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

١٧ - الأذكار، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط رحمه الله، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، طبعة جديدة منقحة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.

١٨ - أسباب النزول، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق ماهر ياسين الفحل، دار الميمان.

١٩ - الأسماء والصفات، أحمد بن الحسين البيهقي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٠ - أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي، مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤١٥هـ.

٢١ - الأغاني، لأبي فرج الأصبهاني، تحقيق علي مهنا وسمير جابر، دار الفكر، بيروت.

٢٢ - أقسام التوحيد، عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

٢٣ - الأم، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ.

٢٤ - الأمالي في لغة العرب، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٨هـ.

٢٥ - الأنساب، أبو سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تحقيق عبد الله عمر البارودي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

٢٦ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، اسم المؤلف: جمال الدين ابن هشام الأنصاري، دار النشر: دار الجيل - بيروت - ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م، الطبعة: الخامسة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

٢٧ - الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن الأشعري، تحقيق فوقية حسين محمود، دار الأنصار القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ.

٢٨ - الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، عبيد الله محمد بن بطة العكبري الحنبلي، تحقيق عثمان عبد الله الأثيوبي، دار الراية للنشر، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.

٢٩ - إبراز المعاني من حرز الأماني، المؤلف: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (المتوفى: ٦٦٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، عدد الأجزاء: ١.

٣٠ - الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، علي بن عبدالكافي السبكي، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٤هـ.

٣١ - إتحاف فضلاء البشر في القرءات الأربعة عشر، شهاب الدين أحمد الدمياطي، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٣٢ - إثبات صفة العلو، ابن قدامة المقدسي، تحقيق بدر عبد الله البدر، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٣٣ - إثبات عذاب القبر، اسم المؤلف: أحمد بن الحسين البيهقي أبو بكر، دار النشر: دار الفرقان - عمان الأردن - ١٤٠٥، الطبعة: الثانية، تحقيق: د. شرف محمود القضاة.

٣٤ - الإحكام في أصول الأحكام، اسم المؤلف: علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد، دار النشر: دار الحديث - القاهرة - ١٤٠٤، الطبعة: الأولى.

٣٥ - الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن محمد الآمدي، المكتب الإسلامي، طبعة ١٤٠٢هـ، تعليق الشيخ عبد الرزاق عفيفي.

٣٦ - إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: محمد سعيد البدري أبو مصعب، دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٣٧ - إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد، محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق صلاح الدين مقبول، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٣٨ - الاستغاثة في الرد على البكري، اسم المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، دار النشر: دار الوطن - الرياض - ١٤١٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبدالله بن محمد السهلي.

٣٩ - الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٤٠ - إعراب القرآن، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت.

٤١ - إعلام الموقعين عن رب العالمين، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، دار الجيل - بيروت ١٩٧٣هـ.

٤٢ - إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.

٤٣ - الإقناع لابن المنذر، المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، النيسابوري (المتوفى: ٣١٩هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الجبرين الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ، عدد الأجزاء: ٢.

٤٤ - الإمام محمد بن عبد الوهاب دعوته وسيرته، الشيخ عبد العزيز بن باز، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، إدارة الطبع والترجمة، الطبعة الثانية ١٤١١هـ.

٤٥ - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، علي بن سليمان المرداوي أبو الحسن، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٤٦ - إيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، تحقيق بهيج غزاوي، دار إحياء العلوم، بيروت.

٤٧ - الإيمان، محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده، تحقيق علي بن محمد الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

٤٨ - إيمان، محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده، تحقيق علي بن محمد الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

٤٩ - الباعث على إنكار البدع والحوادث، عبدالرحمن بن إسماعيل أبو شامة، تحقيق: عثمان أحمد عنبر، دار الهدى - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٣٩٨هـ.

٥٠ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين ابن نجيم الحنفي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.

٥١ - البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي، تحقيق: د. محمد محمد تامر،دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

٥٢ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

٥٣ - بدائع الفوائد،محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبدالله، تحقيق: هشام عبدالعزيز عطا، عادل عبدالحميد العدوي، أشرف أحمد الج، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦م.

٥٤ - بدائع الفوائد،محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبدالله، دار عالم الفوائد: إشراف الشيخ بكر أبو زيد ﷺ ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

٥٥ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد، دار ابن حزم تحقيق ماجد الحموي، الطبعة: الأولى.

٥٦ - البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، مكتبة المعارف - بيروت.

٥٧ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت.

٥٨ - البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٥٩ - البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، طبعة ١٣٩١هـ.

٦٠ - بغية الطلب في تاريخ حلب، كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر، بيروت.

٦١- بيان تلبيس الجهمية، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ.

٦٢ - تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٦٣ - التاج والإكليل لمختصر خليل، محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ.

٦٤ - تاريخ ابن غنام المسمى (روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام)، للعلامة الشيخ حسين بن أبي بكر بن غنام، اعتنى به سليمان بن صالح الخراشي، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، ٢٠١٠م، عدد الأجزاء ٢.

٦٥- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق د. عمر عبد السلام تدمرى، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٦٦ - تاريخ الإسلام، شمس الدين الذهبي، تحقيق عمر تدمري، طبعة ١٤٠٩هـ.

٦٧ - تاريخ الطبري، لأبي جعفر بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٨ - التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت.

٦٩- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٠ - تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، أبي القاسم علي بن الحسن إبن هبة الله بن عبدالله الشافعي،تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر - بيروت، ١٩٩٥م.

٧١ - تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، تحقيق محمد زهري النجار، دار الجيل، بيروت، طبعة ١٣٩٣هـ.

٧٢ - التبيان في أقسام القرآن، ابن القيم. دار الفكر، بيروت.

٧٣ - التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ.

٧٤ - التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، المؤلف: علاء الدين، أبو الحسن علي، بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٨٨٥هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية / الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م عدد الأجزاء: ٨.

٧٥ - التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون، تونس.

٧٦ - تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، لمحمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري، الطبعة الحجرية، دار الكتاب العربي، بيروت.

٧٧ - التدمرية لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، شركة العبيكان للطباعة والنشر.

٧٨ - تذكرة الحفّاظ، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدّمشقي، تصحيح تحت إعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٣٧٤هـ.

٧٩ - التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ) تحقيق ودراسة: الدكتور: الصادق بن محمد بن إبراهيم، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ، عدد الأجزاء: ١.

٨٠ - الترغيب والترهيب، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٨١ - التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٨٢ - تعظيم قدر الصلاة، محمد بن نصر بن حجاج المروزي، تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٨٣ - تغليق التَّعْلِيق على صَحِيح البُخَارِيّ، الْمُؤلف: أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بن مُحَمَّد بن أَحْمد بن حجر الْعَسْقَلَانِي (الْمُتَوَفَّى: ٨٥٢هـ)، الْمُحَقق: سعيد عبد الرَّحْمَن مُوسَى القزقي، الناشر: الْمكتب الإسلامي، دَار عمار - بيروت، عمان - الْأُرْدُن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥، عدد الْأَجْزَاء: ٥.

٨٤ - تفسير ابن أبي حاتم، تحقيق أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية، صيدا.

٨٥ - تفسير ابن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤٠٥هـ.

٨٦ - تفسير ابن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، عدد الأجزاء: ٢٦ مجلد ٢٤ مجلد ومجلدان فهارس.

٨٧ - تفسير البغوي، معالم التنزيل، تحقيق: محمد النمر، وعثمان صميرية، وسليمان الحرش. دار طيبة، الرياض الطبعة الرابعة ١٤١٤هـ.

٨٨ - تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل)، لمحمد بن محمد بن عبد الرحمن البيضاوي، دار الفكر، بيروت.

٨٩ - تفسير الثعالبي: (الجواهر الحسان في تفسير القرآن)، عبد الرحمن بن محمد ابن مخلوف الثعالبي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

٩٠ - تفسير الصنعاني: (تفسير القرآن)، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٩١ - تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤٠١هـ.

٩٢ - تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: محمد حسين شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٩ هـ.

٩٣ - تفسير القرآن العظيم، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)المحقق: سامي بن محمد سلامةالناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م، عدد الأجزاء: ٨.

٩٤ - تفسير القرآن، اسم المؤلف: أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، دار النشر: دار الوطن - الرياض - السعودية - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم.

٩٥ - تفسير القرطبي: (الجامع لأحكام القرآن)، طبعة دار الشعب، القاهرة، وطبعة دار الكتاب العربي، بيروت.

٩٦ - تفسير النسفي، المسمى مدارك التنزيل وحقائق التأويل، عبد الله بن أحمد النسفي.

٩٧ - تفسير آيات من القرآن الكريم، محمد بن عبد الوهاب، مطبعة أنصار السنة المحمدية، لاهور، باكستان.

٩٨ - تفسير عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٩٩ - تفسير مجاهد، مجاهد بن جبر المخزومي التابعي أبو الحجاج، تحقيق عبدالرحمن الطاهر محمد السورتي المنشورات العلمية، بيروت.

١٠٠ - التقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٠١ - التقرير والتحبير، ابن أمير الحاج، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤١٧هـ.

١٠٢ - التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ.

١٠٣ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبدالكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب ١٣٨٧هـ.

١٠٤ - تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، علي بن محمد بن علي بن عراق الكناني أبو الحسن، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، عبدالله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٣٩٩هـ.

١٠٥ - تنقيح تحقيق أحاديث التعليق، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

١٠٦ - تهذيب الآثار، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

١٠٧ - تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١٠٨ - تهذيب الكمال، يوسف أبو الحجاج المزي، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

١٠٩ - تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار القومية العربية، مصر.

١١٠ - تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

١١١ - التوحيد ومعرفة أسماء الله وصفاته على الاتفاق والتفرد، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده لابن منده، تحقيق د. علي بن محمد بن ناصر فقيهي، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى١٤٠٩هـ.

١١٢ - التوسل والوسيلة، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق زهير شاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، طبعة١٣٩٠هـ.

١١٣ - تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبدالوهاب، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

١١٤ - تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب، عالم الكتب - بيروت، تحقيق: محمد أيمن الشبراوي، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م.

١١٥ - الثقات، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ.

١١٦ - ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، دار المعارف، القاهرة.

١١٧ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري، دار النشر: دار الفكر - بيروت، ١٤٠٥هـ. جامع البيان في تأويل القرآن،المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة،الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م عدد الأجزاء: ٢٤.

١١٨ - جامع الرسائل، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: دار العطاء - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، عدد الأجزاء: ٢.

١١٩ - الجامع الصحيح المختصر (صحيح البخاري)،محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

١٢٠ - الجامع الصحيح سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٢١ - جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، اسم المؤلف: زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، الطبعة: السابعة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط / إبراهيم باجس.

١٢٢ - جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكَلِم، للإمام زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق طارق عوض الله، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية١٤٢٠هـ.

١٢٣ - جامع بيان العلم وفضله، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

١٢٤ - الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (تفسير القرطبي)، دار الشعب - القاهرة.

١٢٥ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر، دار النشر: مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٣، تحقيق: د. محمود الطحان.

١٢٦ - الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ.

١٢٧ - جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبدالله، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - عبدالقادر الأرناؤوط، دار العروبة - الكويت، الطبعة: الثانية ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٢٨ - الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، محمد بن فتوح الحميدي، تحقيق د. علي حسين البواب، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ.

١٢٩ - جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤٠٨هـ.

١٣٠ - جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

١٣١ - جمهرة أشعار العرب، أبو زيد القرشي، تحقيق عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت.

١٣٢ - الجنى الداني في حروف المعاني، المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، المحقق: د فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م، عدد الأجزاء: ١.

١٣٣ - الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (الداء والدواء)، اسم المؤلف: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

١٣٤ - الجواب المفيد في بيان أقسام التوحيد، محمد بن صالح العثيمين.

١٣٥ - حادي الأرواح لابن القيم، تحقيق: بشير عون، ط مكتبة المؤيد.

١٣٦ - حاشية الروض المربع، عبدالرحمن بن قاسم، الطبعة الثامنة١٤١٩هـ.

١٣٧ - حاشية السنن لابن القيم، من مختصر السنن، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

١٣٨ - الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٩ م.

١٣٩ - حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٤هـ.

١٤٠ - الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك دار الفكر المعاصر - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ.

١٤١ - حروف المعاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

١٤٢ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٥هـ.

١٤٣ - الحماسة البصرية، المؤلف: علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري (المتوفى: ٦٥٩هـ)، المحقق: مختار الدين أحمد، الناشر: عالم الكتب - بيروت، عدد الأجزاء: ٢.

١٤٤ - الحماسة المغربية: (مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب)، أبو العباس أحمد بن عبد السلام الجراوي التادلي، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩١م.

١٤٥ - الحماسة، أبو تمام الطائي حبيب بن أوس الحوراني، دار القلم، بيروت.
١٤٦ - حياة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وحقيقة دعوته، د. سليمان بن عبدالرحمن الحقيل.
١٤٧ - خزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حجة الحموي، تحقيق عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى.
١٤٨ - الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، عالم الكتب، بيروت.
١٤٩ - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، المحبي، دار صادر - بيروت.
١٥٠ - خلق أفعال العباد، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق عبد الرحمن عميرة، دار المعارف، الرياض، طبعة ١٣٩٨هـ.
١٥١ - الدر المنثور، عبدالرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، دار الفكر - بيروت ١٩٩٣م.
١٥٢ - درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، دار الكنوز الذهبية، الرياض، طبعة ١٣٩١هـ.
١٥٣ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق السيد عبد الله المدني، دار المعرفة، بيروت.
١٥٤ - الدرر السنية في الأجوبة النجدية (مجموعة رسائل ومسائل علماء نجد الأعلام من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصرنا هذا)،جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي، الطبعة الخامسة،١٤١٣هـ.
١٥٥ - الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد جار الحقّ، دار الكتب الحديثة، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ.
١٥٦ - دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات، المؤلف: منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتى الحنبلى (المتوفى: ١٠٥١هـ)، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، عدد الأجزاء: ٣.

١٥٧ - دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، حققه: الدكتور محمد رواس قلعه جي، عبد البر عباس، الناشر: دار النفائس، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، عدد الأجزاء: ٢.

١٥٨ - ديوان البوصيري.

١٥٩ - ديوان المعاني، الإمام اللغوي الأديب أبو هلال الحسن بن عبد الله بن مهران العسكري، دار الجيل، بيروت.

١٦٠ - الرد على البكري، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق محمد علي عجال، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

١٦١ - الرد على الجهمية لابن منده، تحقيق علي محمد ناصر الفقيهي، المكتبة الأثرية، باكستان.

١٦٢ - الرد على الجهمية، عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير، الكويت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ.

١٦٣ - الرسائل الشخصية، اسم المؤلف: محمد بن عبد الوهاب، دار النشر: مطابع الرياض - الرياض، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد العزيز بن زيد الرومي، د. محمد بلتاجي، د. سيد حجاب.

١٦٤ - الرسالة التبوكية (زاد المهاجر إلى ربه)، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: د. محمد جميل غازي، الناشر: مكتبة المدني - جدة، عدد الأجزاء: ١.

١٦٥ - الروح، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٣٩٥هـ.

١٦٦ - الرَّوْض الْأنف فِي شرح السِّيرَة النَّبَوِيَّة لِابْنِ هِشَام، الْمُؤلف: أَبُو الْقَاسِم عبد الرَّحْمَن بن عبد الله بن أَحْمد السُّهيْلي (الْمُتَوفَّى: ٥٨١هـ)، الْمُحَقق: عمر عبد السَّلَام السلَامِي، الناشر: دَار إحْيَاء التراث الْعَرَبِيّ، بيروت، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، عدد الْأَجْزَاء: ٧.

١٦٧ - الروض المربع، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، طبعة ١٣٩٠هـ.

١٦٨ - روضة الطالبين وعمدة المفتين، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م عدد الأجزاء: ١٢.

١٦٩ - روضة المحبين ونزهة المشتاقين، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة١٤١٢هـ.

١٧٠ - روضة الناظر وجنة المناظر أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي. دار الزاحم.

١٧١ - روضة الناظر وجنة المناظر، تأليف: عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: د. عبدالعزيز عبدالرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض، الطبعة: الثانية ١٣٩٩هـ.

١٧٢ - رياض الصالحين، لأبي زكريا يحي بن شرف النووي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة ١٤٠٧هـ.

١٧٣ - زاد المسير في علم التفسير،عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٤هـ.

١٧٤ - زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبدالله، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عبدالقادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - مكتبة المنار الإسلامية - بيروت - الكويت، الطبعة: الرابعة عشر، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

١٧٥ - الزهد، للإمام أحمد بن حنبل الشّيباني، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ.

١٧٦ - الزهد الكبير، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق عمر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٩٦م.

١٧٧ - الزهد، لعبد الله بن المبارك، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧٨ - الزهد، هناد بن سري الكوفي، تحقيق عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٧٩ - الزواجر عن اقتراف الكبائر، ابن حجر الهيثمي، تم التحقيق والإعداد بمركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.

١٨٠ - السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.

١٨١ - سبل السلام شرح بلوغ المرام، لمحمد بن إسماعيل الأمير الكحلاني الصنعاني اليمني، تحقيق فواز أحمد زمزلي، إبراهيم محمد الجمل، دار الكتاب العربي.

١٨٢ - السلسلة الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض.

١٨٣ - السلسلة الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني،المكتب الإسلامي، بيروت.

١٨٤ - سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، عبد الملك بن حسين بن عبد الملك الشافعي العاصمي المكي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤١٩ه.

١٨٥ - السنة للخلال - دار الراية للنشر والتوزيع - الرياض.

١٨٦ - السنة للمروزي.

١٨٧ - السنة، اسم المؤلف: عمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.

١٨٨ - السنة، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال، تحقيق: د.عطية الزهراني، دار الراية - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

١٨٩ - السنة، عبد الله بن أحمد بن حنبل، تحقيق محمد سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٩٠ - سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر - بيروت.

١٩١ - سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤م.

١٩٢ - سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث، بيروت.

١٩٣ - سنن الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، تحقيق: السيد عبدالله هاشم يماني المدني، دار المعرفة - بيروت، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

١٩٤ - سنن الدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٧هـ.

١٩٥ - السنن الصغرى، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبو بكر، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

١٩٦ - السنن الكبرى للنسائي، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

١٩٧ - سنن أبي بكر الأثرم، المؤلف: أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ هَانِئٍ الإِسْكَافِيُّ الأَثْرَم الطَّائِيُّ وَقِيْلَ: الكَلْبِيّ (المتوفى: ٢٧٣هـ)، المحقق: عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية [ضمن سلسلة الأجزاء والكتب الحديثية (٣٢)]، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤ م، عدد الأجزاء: ١.

١٩٨ - سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

١٩٩ - سنن سعيد بن منصور، سعيد بن منصور الخراساني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية - الهند، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.

٢٠٠ - السنوسية مع شرحها أم البراهين، ضمن مجموعة مهمات المتون. مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٦٩هـ.

٢٠١ - سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: التاسعة ١٤١٣هـ.

٢٠٢ - السيرة النبوية (من البداية والنهاية لابن كثير)، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، عام النشر: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٦ م.

٢٠٣ - السيرة النبوية لابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري أبو محمد، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٢٠٤ - السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٢٠٥ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبدالحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، تحقيق: عبدالقادر الأرنؤوط، محمود الأرناؤوط، دار بن كثير - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٠٦ - شذور الذهب في معرفة كلام العرب، اسم المؤلف: عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، دار النشر: الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا - ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م، تحقيق: عبد الغني الدقر.

٢٠٧ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، اسم المؤلف: قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، دار النشر: دار الفكر - سوريا - ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

٢٠٨ - شرح الألفية لابن الناظم، طبعة المكتبة العثمانية.

٢٠٩ - شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبدالباقي بن يوسف الزرقاني، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ.

٢١٠ - شرح السنّة، للإمام البغوي أبي محمد الحسين بن مسعود الفرَّاء، تحقيق زهيرالشاويش وشعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ.

٢١١ - شرح العقيدة الطحاوية، أبو جعفر الطحاوي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

٢١٢ - شرح العمدة (في الفقه الحنبلي)، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحرَّاني الدمشقي، تحقيق سعود العطيشان، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى١٤١٢هـ.

٢١٣ - شرح القصيدة النونية، أحمد بن إبراهيم بن عيسى، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ.

٢١٤ - شرح الكوكب المنير، المؤلف: تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار (المتوفى: ٩٧٢هـ)، المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م.

٢١٥ - شرح اللمع طبعة الإمام.

٢١٦ - شرح النووي على صحيح مسلم، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.

٢١٧ - شرح الواسطية، محمد بن صالح العثيمين، تحقيق سعد الصميل، دار ابن الجوزي، طبعة ١٤١٦هـ.

٢١٨ - شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي، تحقيق أحمد سعد حمدان، دار طيبة، الرياض، طبعة ١٤٠٢هـ.

٢١٩ - شرح ديوان المتنبي، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: مصطفى السقا/ إبراهيم الأبياري/ عبد الحفيظ شلبي، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

٢٢٠ - شرح ديوان المتنبي، المؤلف: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي، الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ).

٢٢١ - شرف أصحاب الحديث، للخطيب البغدادي، تحقيق محمد سعيد خطي، دار إحياء السنة، أنقرة.

٢٢٢ - الشريعة، اسم المؤلف: أبي بكر محمد بن الحسين الآجري، دار النشر: دار الوطن - الرياض / السعودية - ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، الطبعة: الثانية، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي.

٢٢٣ - الشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين الآجرى، مطابع الأشراف، لاهور.

٢٢٤ - شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٠ هـ.

٢٢٥ - شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن القيم، تحقيق محمد بدر الدين الحلبي، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٣٩٨هـ.

٢٢٦ - الشكر، اسم المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا القرشي البغدادي، دار النشر: المكتب الإسلامي - الكويت - ١٤٠٠ - ١٩٨٠، الطبعة: الثالثة، تحقيق: بدر البدر.

٢٢٧ - الشيخ محمد بن عبد الوهاب، أحمد بن حجر آل بو طامي.

٢٢٨ - الصارم المسلول على شاتم الرسول، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد عبدالله عمر الحلواني، محمد كبير أحمد شودري، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ.

٢٢٩ - الصَّارِمُ المُنْكِي في الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِي، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤هـ)، تحقيق: عقيل بن محمد بن زيد المقطري اليماني، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله. الناشر: مؤسسة الريان، بيروت - لبنان. ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، عدد الأجزاء: ١.

٢٣٠ - صبح الأعشى في صناعة الإنشا، القلشقندي أحمد بن علي بن أحمد الفزاري، تحقيق عبد القادر زكار، وزارة الثقافة، دمشق.

٢٣١ - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ: - ١٩٨٧ م، عدد الأجزاء: ٦.

٢٣٢ - صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٢٣٣ - صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

٢٣٤ - صحيح البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٢٣٥ - صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢٣٦ - صفة الجنة، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران المهراني الأصبهاني أبو نعيم، تحقيق علي رضا عبد الله، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٣٧ - صفة الصفوة، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي، دار المعرفة بيروت، طبعة١٣٩٩هـ.

٢٣٨ - الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ.

٢٣٩ - الضّوء اللاَّمع لأهل القرن التّاسع، شمس الدِّين أبو الخير محمد بن عبد الرّحمن السّخاوي القاهري الشّافعي، دار مكتبة الحياة، بيروت.

٢٤٠ - طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٢٤١ - طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين بن عبد الله بن عبد الكافي السبكي، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ.

٢٤٢ - طبقات الشّافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد ابن قاضي شهبة، تعليق عبدالعليم خان، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٤٣ - الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري، دار صادر - بيروت.

٢٤٤ - طريق الهجرتين وباب السعادتين، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، تحقيق عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.

٢٤٥ - طلبة الطلبة في الإصطلاحات الفقهية، نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي، تحقيق: خالد عبدالرحمن العك، دار النفائس - عمان، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٢٤٦ - العبر في خبر من غبر، شمس الدين الذهبي، تحقيق صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، الكويت.

٢٤٧ - عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، اسم المؤلف: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: زكريا علي يوسف.

٢٤٨ - العظمة، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٢٤٩ - عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد، أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي، تحقيق محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، طبعة ١٣٨٥هـ.

٢٥٠ - العقيدة الواسطية، اسم المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، دار النشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث والإفتاء - الرياض - ١٤١٢هـ، الطبعة: الثانية، تحقيق: محمد بن عبد العزيز بن مانع.

٢٥١ - عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن، لحمود التويجري، دار اللواء، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٢٥٢ - علماء نجد خلال ثمانية قرون، الشيخ عبد الله البسام.

٢٥٣ - العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، لشمس الدين الذهبي، تحقيق أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٢٥٤ - عمدة القاري شرح البخاري، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث، بيروت.

٢٥٥ - عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد، المؤلف: أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط بن عبد الله بن إبراهيم بن بُدَيْح، الدِّيْنَوَرِيُّ، المعروف بـ«ابن السُّنِّي» (المتوفى: ٣٦٤هـ) المحقق: كوثر البرني، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن - جدة / بيروت، عدد الأجزاء: ١.

٢٥٦ - عمل اليوم والليلة، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي الخرساني، تحقيق فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

٢٥٧ - عنوان المجد في تاريخ نجد، عثمان بشير النجدي، دار الحبيب، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٢٥٨ - عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعلامة أبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٥م.

٢٥٩ - العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

٢٦٠ - العين والأثر في عقائد أهل الأثر، عبدالباقي المواهبي الحنبلي، تحقيق: عصام رواس قلعجي، دار المأمون للتراث - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢٦١ - غذاء الألباب بشرح منظومة الآداب، محمد بن أحمد بن سالم السفاريني، دار الكتب العلمية.

٢٦٢ - غريب الحديث، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق عبدالمعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٢٦٣ - غريب الحديث، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٢٦٤ - غريب الحديث، أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي أبو سليمان، تحقيق: عبدالكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ.

٢٦٥ - غريب الحديث، إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق، تحقيق د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٢٦٦ - غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.

٢٦٧ - الفتاوى الكبرى، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحرَّاني الدمشقي، قدَّم له وعرَّف به حسين محمد مخلوف، دارالمعرفة، بيروت، لبنان.

٢٦٨ - فتاوى ورسائل الشيخ محمد ابن إبراهيم، سماحة الشيخ محمد ابن إبراهيم،طبعة المطابع الحكومية بمكة المكرمة.

٢٦٩ - فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي،تحقيق: محب الدين الخطيب،دار النشر: دار المعرفة - بيروت.

٢٧٠ - فتح القدير شرح الجامع الصغير، محمد عبد الرؤوف المناوي، دار الفكر، بيروت.

٢٧١ - الفردوس بمأثور الخطاب، لأبي شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي، تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤٠٦هـ.

٢٧٢ - الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبدالقاهر بن طاهر بن محمد البغدادي أبو منصور، دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة: الثانية ١٩٧٧م.

٢٧٣ - الفروع، لشمس الدِّين أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، مراجعة عبد الستَّار أحمد فراح، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٤هـ.

٢٧٤ - الفصل في الملل والأهواء والنحل، لأبي محمد علي بن محمد ابن حزم الظاهري، تحقيق محمد إبراهيم نصر، وعبد الرحمن عميرة، شركة مكتبة عكاظ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى١٤٠٢هـ.

٢٧٥ - فضل الصلاة على النبي ﷺ، إسماعيل بن إسحاق الجهضمي القاضي المالكي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٩٧هـ.

٢٧٦ - فضل علم السلف على علم الخلف، للحافظ ابن رجب الحنبلي، تحقيق محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ.

٢٧٧ - الفقيه والمتفقه، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي/ السعودية، الطبعة: الثانية ١٤٢١هـ.

٢٧٨ - فوات الوفيات والذيل عليها، لمحمد بن شاكر الكتبي، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

٢٧٩ - قاعدة في المحبة، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق محمد رشاد سالم، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة.

٢٨٠ - القاموس المحيط والقابوس الوسيط الجامع لما ذهب من كلام العرب شماطيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

٢٨١ - القدر وما ورد في ذلك من الآثار، عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، تحقيق د. عبد العزيز عبد الرحمن العثيم، دار السلطان، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٨٢ - القدر، أبو بكر جعفر بن محمد بن المستفاض، تحقيق عبد الله بن حمد المنصور، أضواء السلف، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٢٨٣ - قواطع الأدلة في الأصول، منصور بن عبد الجبار السمعاني، تحقيق محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤١٨هـ.

٢٨٤ - القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام، علي بن عباس البعلي الحنبلي،تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية - القاهرة، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م.

٢٨٥ - القول السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد، عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد.

٢٨٦ - الكافي في فقه الإمام أحمد، لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.

٢٨٧ - الكامل في التاريخ لابن الأثير، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٨٨ - الكامل في ضعفاء الرجال، عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٨م.

٢٨٩ - الكبائر، شمس الدين الذهبي، دار الندوة الجديدة، بيروت.

٢٩٠ - كتاب الإيمان، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٩٨٣م، عدد الأجزاء: ١.

٢٩١ - كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، المتوفى: (٣١١هـ)، المحقق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية - الرياض، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م عدد الأجزاء: ٢.

٢٩٢ - كتاب القدر، المؤلف: أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المُسْتَفاض الفِرْيابِي (المتوفى: ٣٠١هـ)، المحقق: عبد الله بن حمد المنصور، الناشر: أضواء السلف، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ١.

٢٩٣ - كشاف القناع عن متن الإقناع، اسم المؤلف: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٢ تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال.

٢٩٤ - كشاف القناع، منصور بن يونس البهوتي، تحقيق هلال مصيلحي، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤٠٢هـ.

٢٩٥ - كشف الأستار عن زوائد البزار، المؤلف: نور الدين الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، عدد الأجزاء: ٤.

٢٩٦ - كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، تحقيق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة - بيروت،الطبعة: الرابعة ١٤٠٥هـ.

٢٩٧ - كشف الشبهات للإمام المجدد، محمد ابن عبد الوهاب، بحاشية ابن عثيمين،طبعة دار المعالي.

٢٩٨ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله أبو طاهر القسطنطني، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤١٣هـ.

٢٩٩ - كلمة الإخلاص وتحقيق معناها، ابن رجب الحنبلي، تحقيق: زهير الشاويش المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٣٩٧هـ.

٣٠٠ - اللآلي البهية في شرح الواسطية، للشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ، تحقيق وعناية عادل محمد مرسي رفاعي، دار العاصمة الرياض، الطبعة الأولى١٤٣٠هـ، ٢٠١٠م.

٣٠١ - اللدعاء، سليمان بن أحمد الطبراني أبو القاسم، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا،دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى١٤١٣هـ.

٣٠٢ - لسان العرب، لابن منظور جمال الدِّين أبو الفضل محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي ثمّ المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

٣٠٣ - لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق دائرة المعارف النظامية - الهند، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ.

٣٠٤ - لطائف المعارف، للحافظ ابن رجب، توزيع مؤسسة الراجحي الخيرية.

٣٠٥ - اللمع في أصول الفقه، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٠٦ - لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية، شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية، للعلامة محمد بن أحمد السفاريني، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، مكتبة أسامة، الرياض.

٣٠٧ - المبتدأ والخبر لعلماء القرن الرابع عشر.

٣٠٨ - المبدع في شرح المقنع، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن مفلح الحنبلي، المكتب الإسلامي، بيروت، طبعة ١٤٠٠هـ.

٣٠٩ - المجتبى من السنن، اسم المؤلف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، دار النشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - ١٤٠٦ - ١٩٨٦، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة.

٣١٠ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان للتراث/ دار الكتاب العربي - القاهرة، بيروت ١٤٠٧هـ.

٣١١ - مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية.

٣١٢ - المجموع شرح المهذَّب، لأبي زكريا يحي بن شرف النووي، بهامشه «فتح العزيز شرح الوجيز» لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرّافعي، و«تلخيص الحبير» لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر.

٣١٣ - المجموع شرح المهذب، للنووي. دار الفكر بيروت ١٩٩٧م.

٣١٤ - مجموع فتاوي ومقالات متنوعة،تأليف سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، توزيع رئاسة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض السعودية،الطبعة الثالثة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٣١٥ - مجموع مؤلفات ورسائل الإمام محمد بن عبد الوهاب توزيع رئاسة البحوث العلمية والإفتاء. الرياض السعودية.

٣١٦ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي: (تفسير ابن عطية)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٣١٧ - المحصول في علم أصول الفقه للفخر الرازي. ط. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٣١٨ - المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م.

٣١٩ - مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، الطبعة: طبعة جديدة ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥م.

٣٢٠ - مختصر اختلاف العلماء، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق د.عبد الله نذير أحمد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ.

٣٢١ - مختصر السنن للمنذري، ومعه معالم السنن، شرح سنن أبي داود، للحافظ أبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي، ومعه تهذيب السنن، لابن القيم، تحقيق محمد حامد الفقي، وأحمد محمد شاكر، دار المعرفة، طبعة١٤٠٠هـ.

٣٢٢ - مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، راجعه وقدم له طه عبد الرؤوف سعد، دار إحياء الكتب العربية.

٣٢٣ - مختصر العلو، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، اختصار وتحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.

٣٢٤ - مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، بدر الدين أبو عبدالله محمد بن علي الحنبلي البعلي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار ابن القيم - الدمام - السعودية، الطبعة: الثانية ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٣٢٥ - المختصر في أصول الفقه لابن اللحام، تحقيق محمد مظهر، جامعة الملك عبدالعزيز، مكة المكرمة.

٣٢٦ - مدارج السّالكين بين منازل إيَّاك نعبد وإيَّاك نستعين، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، تحقيق محمد حامد الفقِّي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ.

٣٢٧ - المدخل إلى السنن الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب، الكويت، طبعة ١٤٠٤هـ.

٣٢٨ - المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعبد القادر بن بدران الدمشقي، صححه وقدّم له وعلّق عليه عبدالله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.

٣٢٩ - مذكرة في أصول الفقه، المؤلف: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الخامسة، ٢٠٠١ م، عدد الأجزاء: ١.

٣٣٠ - مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٣١ - مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن سلطان محمد القاري، تحقيق: جمال عيتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٣٣٢ - المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٣٣٣ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)،المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي،الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٣٣٤ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، مؤسسة قرطبة - مصر.

٣٣٥ - مسند البزار: (البحر الزخار)، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، المدينة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٣٣٦ - مسند الحميدي،لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. دار الكتب العلمية بيروت.

٣٣٧ - مسند الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٣٨ - مسند الشاميين، أبو القاسم الطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٣٣٩ - مسند الشهاب، محمد بن سلامة بن جعفر أبو عبد الله القضاعي، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، ؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

٣٤٠ - مسند أبي داود الطيالسي، لسليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.

٣٤١ - مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد،دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة:الأولى ١٤٠٤هـ.

٣٤٢ - مسند إسحاق بن راهويه، تحقيق عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٣٤٣ - مسند عبد بن حميد، تحقيق صبحي البدري ومحمود محمد خليل، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٣٤٤ - مسند، عبد الله بن الزبير أبو بكر الحميدي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، القاهرة.

٣٤٥ - المسوّدة في أصول الفقه، لآل تيمية، مجد الدين أبو البركات عبد السّلام بن عبد الله بن الخضر، شهاب الدّين أبو المحاسن عبد الحليم بن عبد السّلام، شيخ الإسلام تقيّ الدّين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، جمعها وبيّضها شهاب الدّين أبو العباس أحمد بن محمد الحرّاني الدّمشقي الحنبلي، حقّق أصوله وفصّله وضبط شكله وعلّق حواشيه محمد محي الدّين، دار الكتاب العربي، بيروت.

٣٤٦ - مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للإمام أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض الأندلسي المالكي، المعروف بالقاضي عياض، طبع ونشر المكتبة العتيقة، تونس، دار التراث، القاهرة.

٣٤٧ - مشاهير علماء نجد وغيرهم، عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ.

٣٤٨ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي،أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المكتبة العلمية - بيروت.

٣٤٩ - المصنف ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٣٥٠ - مصنف عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٣٥١ - مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، لمصطفى السيوطي الرحيباني، مع حاشية الفقيه العلامة حسن الشطي، طبع على نفقة على بن عبد الله آل ثاني، حاكم قطر، منشورات المكتب الإسلامي.

٣٥٢ - المعارف، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق ثروت عكاشة، دار المعارف، القاهرة.

٣٥٣ - معالم التنزيل، أبو الحسن محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة، وسليمان الحرش، دار طيبة، الرياض، طبعة ١٤٠٩هـ.

٣٥٤ - معالم السنن، للإمام الخطابي، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة ببيروت.

٣٥٥ - معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق محمد علي الصابوني، مطبوعات معهد البحوث العلمية ومركز إحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٣٥٦ - معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٣٥٧ - المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة، ١٤١٥ هـ.

٣٥٨ - المعجم الصغير، أبو القاسم الطبراني، تحقيق محمد شكور، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٣٥٩ - المعجم الكبير، أبو القاسم الطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.

٣٦٠ - المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة الزهراء - الموصل، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.

٣٦١ - المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى/أحمد الزيات/ حامد عبدالقادر/ محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.

٣٦٢ - معجم أسماء الأشياء، أحمد بن مصطفى الدمشقي، دار الفضيلة، القاهرة.

٣٦٣ - معجم ما استعجم، عبد الله بن عبد العزيز البكري، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ.

٣٦٤ - معجم مقاييس اللغة، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل - بيروت/ لبنان، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ.

٣٦٥ - معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ.

٣٦٦ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة.

٣٦٧ - مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شرح الشربيني (محمد الخطيب)، دار الفكر، بيروت.

٣٦٨ - المغني عن حمل الأسفار للعراقي، مكتبة دار طبرية، طبعة١٤١٥هـ.

٣٦٩ - المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، المؤلف: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، تحقيق الدكتور عبد الله التركي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو. توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية. الطبعة الثالثة.

٣٧٠ - المغني لموفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي الدمشقي الحنبلي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى١٤٠٥هـ.

٣٧١ - مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر، المعروف بابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٧٢ - المفهم لما أشكل على صحيح مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، حققه وعلق عليه وقدم له: محيي الدين ديب مستو وزملاؤه، دار ابن كثير بدمشق وبيروت، الطبعة الثانية١٤٢٠هـ.

٣٧٣ - مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي الأشعري، تحقيق هلموت ريتر، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الثالثة.

٣٧٤ - المقنع، لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، مع الشرح الكبير، لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد أحمد بن قدامة المقدسي، والإنصاف، لعلاء الدين أبي الحسن على بن سليمان بن أحمد المرداوي. تحقيق الدكتور عبد الله التركي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو. توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية. الطبعة الأولى.

٣٧٥ - الملل والنحل، محمد بن عبدالكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٤هـ.

٣٧٦ - المنتخب من مسند عبدبن حميد، عبدبن حميد بن نصر أبو محمد الكسي، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٣٧٧ - المنتظم لأبي الفرج بن الجوزي، دار صادر، بيروت.

٣٧٨ - المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، أبو عبدالله محمد بن عثمان الذهبي، تحقيق محب الدين الخطيب.

٣٧٩ - منهاج الدين في شعب الإيمان للحلبي.

٣٨٠ - منهاج السنة النبوية، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ.

٣٨١ - موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي - مصر. .

٣٨٢ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٩٥م.

٣٨٣ - الناسخ والمنسوخ، أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحاس أبو جعفر، تحقيق: د. محمد عبد السلام محمد، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٣٨٤ - نصب الراية لأحاديث الهداية، عبد الله بن يوسف الزيلعي، تحقيق محمد بن يوسف البنوري، دار الحديث، مصر، طبعة ١٣٥٧هـ.
٣٨٥ - نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، أبو العباس أحمد المقري.
٣٨٦ - نقض الإمام عثمان بن سعيد الدارمي على المريسي الجهمي العنيد، اسم المؤلف: أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: رشيد بن حسن الألمعي.
٣٨٧ - النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
٣٨٨ - نور الاقتباس.
٣٨٩ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، محمد بن علي الشوكاني، دار الجيل، بيروت.
٣٩٠ - هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
٣٩١ - الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، طبعة ١٤٢٠هـ.
٣٩٢ - الورع، عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا، تحقيق محمد بن حمد الحمود، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
٣٩٣ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة - لبنان.
٣٩٤ - الوفيات، لابن رافع السلامي.

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**